

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
مخبر بحث التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للجزائر

أطروحة دكتوراه

مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث (LMD)
الشعبة: التاريخ
التخصص: التاريخ المعاصر

سياسة النّفي الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1830-1900م

إعداد الطالب: الزبير بن بردي

نوقشت بتاريخ [2025/05/13] أمام لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
لزهرة بديدة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	رئيساً
عثمان زقب	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	مشرفاً
عبد القادر كركار	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	مناقشاً
محمد حناي	أستاذ محاضر - أ	جامعة الوادي	مناقشاً
مصطفى عبيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مدعواً
صالح حيمر	أستاذ التعليم العالي	جامعة خنشلة	مدعواً

السنة الجامعية: 1446 هـ. / 2024-2025م

بِسْمِ اللَّهِ

الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى والديّ الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما، واللّذين
غمراني دوماً بدعائهما الصّالح، ودأبا على تشجيعي في كلّ حين.
إلى كلّ أقاربي حفظهم الله كلّ باسمه.
إلى إخوتي وأخواتي وأزواجهم وأبنائهم كلّ باسمه.
إلى زوجتي الوفيّة التي آزرّتي في كلّ مراحل بحثي، وأبنائي
الأحبّة حُذيفة رحمه الله، ونُسيبة وأميمة حفظهما الله.
إلى كلّ أساتذتي الأفاضل، والأصدقاء الأعزّاء.
إلى أحفاد المنفيّين الموجودين خُصوصا في المستعمرات
العقابية الفرنسية السابقة: غويانا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة.
إلى هؤلاء جميعا.. أهدي هذا العمل..

شكر وعرفان

الشكر كُلُّهُ لله سبحانه وتعالى على نِعَمِهِ الجليِلة وفضله الواسع، وتوفيقه لنا وإِعانتِهِ لِإِتِمَامِ إِنْجَازِ هَذا البَحث.

وَأَتَقَدَّمُ ثانياً إلى أستاذي المَشرف أ.د. عثمان زُقب، بِأَسْمَى عِباراتِ الشكر والتقدير والاحترام، والاعتراف بسعة صدره وصبره معي، وبفضله على ما أسداه لي من نصائح وتوجيهات وتعديلات دقيقة، منذ بداية البحث، وخلال كلِّ مراحلِهِ، وَصُولا إلى محطَّته النَّهائيَّة، حتَّى صار بحثاً مُتكاملاً.

كما أَتَقَدَّمُ بالشكر إلى الأساتذة والباحثين الذين وقفوا معي بالدَّعم والمساندة، وأمَدَّنِي البعض منهم بِوثائق مُهمَّة جلبوها من الأرشيف الفرنسي فيما وراء البحار بِإيكس أون بروفانس (Aix en Provence)، من أمثال: كمال بن صحراوي، ومختار هوارِي، وشهرزاد شلبي، وحميدي ملياني.

وأشكر أيضاً كلَّ الأساتذة الذين ساعدوني في عملية الترجمة، وعلى رأسهم: عبد المجيد زغوان، وفوزي حفيظ، أو تحمَّلوا قِراءة هَذا البَحث، ونوَّروني بِتصويباتهم اللُّغويَّة وملاحظاتِهِم، وعلى رأسهم: والدي العزيز الشيخ محمد السعيد بن بردي، وأختي المحترمة الأستاذة أسماء بن بردي، وأستاذي القدير عاشوري قمعون.

والشكر والتقدير والعرفان يُسدى مِنِّي لِكُلِّ المَشرفين على المؤسَّسات العلميَّة والثقافيَّة، بدايةً من المكتبة الوطنيَّة الجزائريَّة، والمركز الأسقفي للدراسات والأبحاث بالجزائر، ومتحف المجاهد بولاية الوادي، وغيرها من المؤسَّسات التي قَدَّمت لي يد المساعدة، وذَلَّلَت لي بعض سُبُل البَحث، وأمَدَّتني بالكتب والوثائق التي أثَّرت عناصره.

وفي الأخير لا يسعني إلَّا أن أَتَقَدَّم بالشكر الجزيل لِكُلِّ من قَدَّم لي يد المساعدة، ولو بنصيحة، أو أشار عليَّ بِفكرة، فأنا مدينٌ لَهُم بِفضلِهِم عليَّ. وأَسألُ اللهَ العَليَّ القَدير أن يتقبَّل من الجميع أَعمالَهُم ومَجْهُوداتِهِم، وأن يُجازيَهُم خَيرَ الجزاء، إِنَّهُ وَلِيَّ ذَلك والقادر عليه.

مقدمة

مقدمة:

ما إن تمّ توقيع مُعاهدة الاستسلام بين قائد الحملة الفرنسية المارشال دي بورمون (De Bourmont) وحاكم الجزائر الدّاي حسين باشا في 5 جويلية 1830، حتّى شرعت إدارة الاحتلال الفرنسي في التّنصّل من الوعود التي قطعها لحاكم البلاد وللشعب الجزائري، فعملت منذ الأيّام الأولى على التخلّص من كلّ ما من شأنه أن يُفسد عليها مُخطّط البقاء في الجزائر، على الرغم من مرور الفرنسيّين بمرحلة تردّد استمرت لمدّة أربع سنوات.

ولقد اعتمدت سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر على عدّة طرق ووسائل بُغية تحقيق غاياتها وخدمة مصالحها وتمير سياساتها وتجسيد مشاريعها: السياسية والعسكرية، والاقتصادية والاجتماعية أيضا، وتبعا لذلك كانت بحاجة إلى سياسة عقابية حازمة وصارمة، تُؤمّن كلّ ذلك، من خلال ترويض أو تهريب أو قمع كلّ الذين يحاولون مُخالفة سياستها وقوانينها أو فضحها أو مقاومتها ومقاومة وجودها هي بالأساس، وبأيّ شكل من الأشكال، فرديا أو جماعيا. وقد مارست سياستها تلك استنادا إلى الإيديولوجيا الاستعمارية ونظرتها الدّونية للآخر.

ومن بين أبرز السياسات العقابية التي طبّقتها فرنسا في الجزائر وأشدّها قسوة وأكثرها ضررا وانعكاسا على الجزائريّين نجد: سياسة النّفي إلى خارج البلاد، إمّا اختياريا إلى بلدان المشرق في الغالب، أو إجباريا إلى جزرها وسجونها بالمتروبول، أو مستعمراتها العقابية المتواجدة في أنحاء العالم. وقد كانت هذه السياسة رُكنا أساسيا ضمن الاستراتيجية والخطّة الشاملة للاحتلال الفرنسي، لذا بدأ تطبيقها منذ الأيّام الأولى لوجوده بالجزائر، واستمر اللّجوء إلى هذا الأسلوب العقابي خلال القرن العشرين.

لم تكن عقوبة النّفي تشمل في الواقع حالات فردية فقط؛ بل أخذت في بعض الأحيان طابع العقوبة الجماعية، ومست أيضا كلا الجنسين. كما أنّ تطبيق السلطات الفرنسية لهذه السياسة لم يكن حكرا فقط على المعارضين من النّخب والعلماء، أو الثّائرين من الجزائريّين؛

بل شمل ذلك أيضا المُخالفين للقانون العام، المتورّطين في ارتكاب الجرائم المختلفة، كإحدى الوسائل الردعية التي طُبِّقت في حقّهم.

ويستهدف بحثي هذا تناول سياسة النّفي العقابية الفرنسية في الجزائر خلال حقبة الاحتلال، وقد حمل العنوان التالي: "سياسة النّفي الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1830-1900م".

ولقد امتد مجال البحث زمنيا بين سنتي 1830-1900، إذ يُشير التاريخ الأوّل إلى بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، ومُباشرة تطبيق سياسة النّفي العقابية بها، من خلال عمليات ترحيل الآلاف إلى خارج البلاد، واستمرار تطبيق هذه السياسة دون انقطاع وصولا إلى سنة 1900، نهاية فترة دراسة البحث، باعتبار أنّ عمليات النّفي ومنذ مطلع القرن العشرين ستشهد تراجعا تدريجيا، خاصّة بعد توقّف عمليات إرسال المنفيين الجزائريين إلى المستعمرة العقابية كاليدونيا الجديدة، وجزيرة "كورسيكا" بالمتروبول. إضافة إلى أنّه ومنذ بداية هذا القرن شهد نشاط المقاومة الشعبية المسلّحة أيضا تراجعا كبيرا، وهي التي فرضت السلطات الفرنسية على قادتها وثوارها مئات القرارات والأحكام بالنّفي.

- أسباب اختيار موضوع البحث:

كانت الدوافع إلى اختيار البحث¹ في هذا الموضوع بحدوده المكانية والزمانية عديدة، وأهمّها:

- الرّغبة المتزايدة لديّ في البحث في التاريخ الوطني خلال القرن التاسع عشر خصوصا، والتوثيق والتأريخ له.
- الرّغبة في الاطّلاع والبحث أكثر في المصادر المتنوّعة لهذا الموضوع خصوصا، ولتاريخ الجزائر عموما خلال القرن التاسع عشر.

¹ الاختيار كان نسبيا، لأنّ جميع البحوث المُقَمَّمة كُتِبَ ملزمين باختيار أحدها، وهذا في إطار الاستراتيجية الجديدة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

- افتقار المكتبة التاريخية الوطنية لدراسات أكاديمية شاملة تناولت بشكل مُعمّق سياسة النّفي العقابية الفرنسية في الجزائر ضمن جوانبها المتعدّدة.

- مُحاولة إنجاز دراسة علمية أكاديمية مُوسّعة نوعا ما تتناول سياسة النّفي الفرنسية في الجزائر في فترة محلّ الدراسة.

- إشكالية البحث:

تتمحور الإشكالية الرئيسة التي اعتمدتها لإنجاز هذا البحث حول التساؤل التالي: ما هي مرتكزات سياسة النّفي العقابية المطبّقة من الاحتلال الفرنسي وانعكاساتها على الجزائريين فيما بين 1830-1900م؟

ومن خلال عملية البحث والدّراسة، برزت لي عدّة تساؤلات فرعية تحتاج إلى إجابات علمية وموضوعية، وهي:

- ما هي التشريعات الفرنسية المرتبطة بعقوبة النّفي؟
- فيم تتمثّل أسباب ومبرّرات سلطات الاحتلال لتطبيق سياسة النّفي في الجزائر؟
- ما أنواع النّفي؟ وما هي أهمّ المناطق التي نُفي إليها الجزائريون؟
- من هي الفئات التي طُبِّقت عليها سياسة النّفي العقابية؟ وكيف تمّ ذلك؟
- كيف كانت حياة وأوضاع المنفيين بالمنفى؟
- ما هي الانعكاسات المترتبة عن سياسة النّفي ضدّ الجزائريين في مختلف الميادين؟
- أهمّية البحث:

إنّ الأهمّية التي يكتسبها هذا البحث تتمثّل في كونه يتناول بنوع من التفصيل إلى حد ما كلّ ما يتعلّق بأحد أبرز أنواع السياسات العقابية الفرنسية في الجزائر، ألا وهي سياسة النّفي التي تبنّتها سلطات الاحتلال الفرنسي منذ دخولها البلاد، وطبّقتهَا ضدّ كلّ فئات المجتمع الجزائري، بما يخدم غاياتها ومُخطّطاتها ذات الأبعاد المختلفة، من فرض سيطرتها، وتكريس وجودها، وحماية الأمن العام، وغير ذلك. فحاولت إمطة اللّثام على الجوانب المتعدّدة لموضوع البحث.

- أهداف البحث:

- من بين الأهداف التي أسعى من خلال هذا البحث للوصول إليها:
- الإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة حول موضوع البحث.
- رصد مصادر البحث المتنوعة من: وثائق أرشيفية، ومراسلات وقرارات وأحكام، وكتب وجرائد، وحتى رسائل المنفيين أنفسهم، واستقراؤها واستنطاقها واستثمارها في الكشف عن مختلف جوانب وعناصر البحث.
- تسليط الضوء على أحد أهم أسس السياسة العقابية الفرنسية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، وهي سياسة النفي.
- إبراز بشاعة السياسة القمعية للاحتلال الفرنسي تجاه الجزائريين من خلال نفيهم خارج البلاد، وفي أغلب الأحيان إلى مناطق تبعد عنها بآلاف الكيلومترات.
- توفير دراسة علمية أكاديمية موسّعة حول هذه السياسة العقابية في فترة محل الدراسة، ستسمح إن شاء الله لبقية الباحثين بمواصلة البحث في العديد من إشكاليات هذا الحقل البكر.

- منهج البحث:

لإنجاز هذا البحث، وبالنظر لطبيعته، فقد اعتمدت على المنهج التاريخي، دون إغفال التحليل والوصف، بعرض ووصف الحوادث التاريخية وسياسة النفي العقابية، وتحليل عناصرها وجوانبها المتعددة الأبعاد، من قبيل: الفئات التي طُبِّقت عليها هذه العقوبة، وكذا حياة وأوضاع هؤلاء المنفيين بالمنفى، إضافة إلى استنباط أهم النتائج المترتبة عن كل ذلك. كما استأنست أيضا بتوظيف الإحصاء والمقارنة في بعض العناصر والجوانب من هذا البحث، خاصة فيما تعلق بتداخل الوقائع التاريخية واختلاف لغة الأرقام والمعطيات بين المصادر والمراجع الفرنسية أو الجزائرية، وذلك بمقارنتها ببعضها البعض. مع مراعاة الموضوعية قدر الإمكان في كل ما سبق بهدف الوصول إلى مقاربات علمية تكاد تكون صحيحة ولو نسبياً.

- خطة البحث:

لقد وفّرت لي المصادر والمراجع التي تمكّنت من جمعها معلومات وأفكارا متنوّعة غطّت معظم جوانب هذا البحث، وساعدتني أيضا على صياغته بعد مقدمته ومدخله في سبعة فصول، احتوى كلّ منها على عدد من العناصر، وقد توخّيت التسلسل التاريخي المنطقي في عملية الترتيب.

أمّا المدخل فخصّصته للتعريف بمدلول كلمة النّفي لغوياً في اللّغة العربية أو اللّغة الفرنسية، ومدلولها الإصلاحي والقانوني أيضا، إضافة إلى توضيح الفرق بينها وبين مدلول كلمة الإبعاد، نظرا لالتباس الواقع بينهما لدى بعض الباحثين والأكاديميين.

وتناولت في الفصل الأوّل الذي احتوى على أربعة عناصر، التشريعات الفرنسية المرتبطة بعقوبة النّفي على مدار عدّة قرون، وكذا أسباب ومبررات تطبيق سلطات الاحتلال الفرنسي لهذه العقوبة في الجزائر: السياسية والعسكرية، والاقتصادية والاجتماعية، والدينية والفكرية منها، إضافة إلى أنواع عقوبة النّفي من اختياري وإجباري في أغلبه، مع الإشارة إلى عدد المنفيين، وأهمّ المناطق التي تمّ نفيهم إليها، وبالأخصّ جزر وسجون المتروبول، والمستعمرات العقابية في مختلف أنحاء العالم.

وخصّصت الفصل الثّاني الذي احتوى على عُنصرين، لدراسة النماذج والحالات الأولى من فئات النّفي بين سنتي 1830-1843، بدءً بنفي السلطة الحاكمة مُتمثّلة في حاكم البلاد الدّاي حسين باشا، وجنود الإنكشارية، وباي التّيطري مصطفى بومزراق، وباي الغرب حسن باي. ثمّ تلاهم نفي أعيان ونخبة المدن خاصّة نخبة مدينة الجزائر، وعلى رأسهم: المفتي الحنفي محمد بن محمود بن العنّابي، وحمدان بن أمين السّكة، والحاج أحمد الشريف الزّهّار، وأحمد بوضربة، والحاج حسن بن حمدان بن عثمان خوجة، وعلي بن عيسى، وأحمد بن الحمالوي، والأخوين حمّودة ومحمد الفّكّون، والمفتي المالكي مصطفى بن محمد الكبابطي.

واحتوى الفصل الثّالث على خمسة عناصر، تعرّضت خلالها إلى نماذج وحالات من نفي قادة وثوّار المقاومات الشعبية المسلّحة بين سنتي 1841-1863، بدءً بنفي الحسن بن

عزوز، خليفة الأمير عبد القادر على إقليم "الزّاب" سنة 1841، ثمّ نفي زمالة الأمير عبد القادر عقب سقوطها سنة 1843 على يد الدّوق دومال (D'Aumale)، فنفي الشّريف بومعزة سنة 1847، بعد نهاية مقاومته واستسلامه للجنرال سانت أرنو (Saint Arnaud)، وُصولاً إلى نفي الأمير عبد القادر نفسه رفقة بعض من أفراد عائلته ورفقائه أواخر سنة 1847، وانتهاء بنماذج أخرى لنفي قادة وثوّار المقاومات الشعبية، من أمثال: قادة وثوّار قبيلة بني مناصر، وثوّار مقاومة الشّريف محمد الغرنوق.

وتطرّقت في **الفصل الرابع** أيضاً والذي احتوى على خمسة عناصر، إلى نماذج وحالات من نفي قادة وثوّار المقاومات الشعبية المسلّحة بين سنتي 1864-1876، وهم على التوالي: بورنان بن عزّ الدين، وقادة ثورة الزواغة وفرجيوة سنة 1864، وقادة وثوّار انتفاضة سوق أهراس (الصباحية والكلوتي) سنة 1872، ومن بينهم: أحمد بن دحماني بن اليعلاوي بن الرزقي، وقادة وثوّار مقاومة المقراني والحّدّاد سنة 1873، وعلى رأسهم أحمد بومزراق المقراني، وابنا الشيخ الحّدّاد عزيز ومحمد، وقادة وثوّار مقاومة الشّريف بوشوشة بتوقرت سنة 1873، ومن بينهم الحاج أحمد بن علي الطرابلسي، وقادة وثوّار مقاومة واحة العامري سنة 1876، وعلى رأسهم أحمد بن عيّاش.

بينما خصّصت **الفصل الخامس** الذي احتوى على خمسة عناصر، لدراسة نماذج وحالات متنوّعة من فئات النّفي، بدءً بقادة وثوّار انتفاضة الأوراس سنة 1880، ومن بينهم: محمد أمزيان بن عبد الرحمان، ثمّ ثوّار مقاومة الشيخ بوعمامة بين سنتي 1881-1883، وعلى رأسهم: سليمان بن زيّان، فنفي الجزائريّات إلى المستعمرة العقابية غويانا الفرنسية، من أمثال: عائشة بنت العباس، وُصولاً إلى نفي المخالفين للقانون العام المتورّطين في ارتكاب الجرائم خاصّة: السرقة والقتل والاغتصاب، وانتهاء بالمنفيّين الجزائريّين إلى مستعمرة أوبوك (Obock) بجيبوتي بين سنتي 1884-1886، ومن بينهم: محمد بن أحمد بن العمراني.

وتناولت في **الفصل السادس** الذي احتوى على أربعة عناصر، حياة وأوضاع المنفيّين بمنفاهم الاختياري أو الإجباري، ومن مختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية منها خصوصاً،

انطلاقاً من حياة وأوضاع المنفيين إلى مصر، وقد اخترت نموذجين هما: محمد بن محمود بن العنّابي، ورفيقه في المنفى مصطفى بن محمد الكبابي، ثم حياة وأوضاع المنفيين إلى المتروبول، وقد اخترت ثلاثة نماذج هم: منفيو زمالة الأمير عبد القادر بجزيرة سانت مارغريت (Sainte Marguerite)، والأمير عبد القادر وأسرته ورفقائه بعدة سجون في المتروبول (وببلاد المشرق أيضاً)، مُرورا بحياة وأوضاع بعض منفيي معتقل كالفي (Calvi) بجزيرة كورسيكا (Corsica)، وانتهاء بحياة وأوضاع المنفيين إلى المستعمرتين العقابيتين غويانا الفرنسية (Guyane française) وكاليدونيا الجديدة (Nouvelle-Calédonie) بشيء من التفصيل، على اعتبار أنّهما استقبلا العدد الأكبر من المنفيين الجزائريين.

أما الفصل السابع والأخير الذي احتوى على أربعة عناصر، فأبرزت من خلاله أهمّ الانعكاسات المترتبة عن تطبيق سلطات الاحتلال الفرنسي لسياسة النفي العقابية في الجزائر، سواء على المنفيين أنفسهم بمنفاهم الاختياري أو الإجباري على وجه الخصوص، أو حتّى على الجزائريين داخل البلاد عموماً وعائلات المنفيين خصوصاً. مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ هذه الانعكاسات التي كان لها تأثيرات بعيدة المدى قد شملت جميع الميادين: السياسية والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والدينية والثقافية. وهي تتجلى بشكل أوضح عند الحديث عن المنفيين إلى المستعمرات العقابية غويانا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة، نظراً لمعطيات عديدة يتعلّق بعضها بظروف حياتهم في المنفى.

وأنتهيت البحث **بخاتمة** سجّلت فيها أهمّ الاستنتاجات التي أمكنني الخروج بها من دراستي لمختلف جوانب هذا الموضوع، مع ذكر بعض الاقتراحات والتساؤلات المتعلقة به.

- مصادر ومراجع البحث:

لقد تطلّب منّي إنجاز هذا البحث الاطلاع والاعتماد على كمّ معتبر من المصادر والمراجع المتنوّعة باللغتين الفرنسية والعربية، التي استقيت أغلبها من عدّة مراكز ومؤسسات ومواقع رسمية، جمعت بين الوثائق الأرشيفية، والمصادر والمراجع المكتوبة من: كتب، ومذكرات، وأطروحات جامعية، ودوريات. فمنها ما يُمكن اعتبارها مصادر ومراجع أساسية

في البحث، وهي التي سمحت لي بتغطية أجزاء واسعة منه، ومنها ما كانت فرعية عملت على استخدامها في عناصر بعينها في البحث.

ويجدر التنويه إلى أنّ تعاملي مع هذه المادة التاريخية في عُمومها كان بحذر، وخاضعٌ للنقد والتمحيص الدقيق، والمقارنة والمقابلة مع غيرها و ببعضها البعض، خاصّة الفرنسية منها، دون أن أنكر أنّها خدمت الموضوع في أكثر من جانب.

ويمكن تقسيم مصادر ومراجع البحث على النحو التالي:

أولاً: الوثائق الأرشيفية: وأبرزها وثائق الأرشيف الفرنسي فيما وراء البحار بـ"إيكس أون بروفانس Aix en Provence"، المتاحة على موقعها الرسمي:

<http://anom.archivesnationales.culture.gouv.fr>

حيث مكّني البحث فيه من توظيف عدّة ملفات أرشيفية من: قاعدة بيانات الملفات الفردية للمدّانين في المستعمرات العقابية، والحالة المدنية، وسجّلات الخدمة العسكرية، والصناديق الرقمية، إضافة إلى وثائق من مركز الأرشيف، تحصّلت عليها من بعض الأساتذة داخل وخارج الوطن. وقد قدّمت لي جميعها معلومات جدّ قيّمة ودقيقة في مجملها، سمحت بتغطية جوانب محورية في البحث.

ثانياً: المنشورات الرسمية للحكومة العامة بالجزائر وللحكومة الفرنسية والمستعمرات العقابية: التي كانت تنشر على مدار عدّة عقود، وهي تحتوي على معلومات دقيقة، لأنّها صادرة من مؤسّسات رسمية، وإدارة محلية تتابع التطوّرات والأحداث دورياً، ومن بينها:

- النشرة الرسمية للحكومة العامة بالجزائر (Bulletin Officiel du) (Gouvernement Général de L'Algérie).

- إشعار بشأن النقل إلى غويانا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة (Notice sur la) (transportation à la Guyane française et à la Nouvelle-Calédonie)،

- النشرة الرسمية لغويانا الفرنسية (Bulletin officiel de la Guyane) (française).

ثالثا: الكتابات المصدريّة الفرنسيّة: من الكتب والجرائد التي واكبت التطورات وعالجت القضايا والمستجدّات الآنيّة، وكأمثلة عن ذلك:

- كتاب الباحث جيرولت آرثر (Giraul Arthur)، حول مبادئ الاستعمار والتشريعات الاستعماريّة (Principes de colonisation et de législation coloniale).
- دراسة الباحث فيكتور أميدي (Victor Amedée) حول تاريخ الجزائر بين سنتي 1878-1830 (Histoire de l'Algérie de 1830-1878).

- جريدة المبشر باللّغتين الفرنسيّة والعربيّة.
- الجريدة الرسميّة لغويانا الفرنسيّة (Journal officiel de la Guyane française).

رابعاً: الكتابات المصدريّة المّعربة:

- مؤلّف حمدان بن عثمان خوجة "المرأة"، تعريب: محمد العربي الزبيري.
- خامساً: المراجع: من كتب ومذكرات فرنسيّة وعربيّة على حدٍ سواء، والأطروحات الجامعيّة، والدّراسات في الدوريات المتخصّصة، والمحاضرات والمقالات ضمن الملتقيات والكتب الجماعيّة، وجُلّها أثرى موضوع البحث، وبعضها استأنست به أيضاً، ومن أهمّها:

1. الكتب الفرنسيّة:

- كتاب أوليفي لوكور غرانميزون (Olivier Le Cour Grandmaison)، بعنوان "الاستعمار الإبادة تأملات في الحرب والدولة الاستعماريّة" (Olivier Le Cour) (Grandmaison, Coloniser Exterminer sur la guerre et l'État colonial).
- مؤلّف الباحث الجزائري حاج علي مصطفى الموسوم بـ"من الثورات الشعبيّة إلى الترحيل" (Des Revoltes Populaires Aux Deportations).

2. مقالات الدوريات الفرنسيّة:

- اعتمدت على عدّة مقالات للكاتب الفرنسي جان لوسيان سانشيز (Jean Lucien Sanchez)، من بينها: "مستعمرة جزائريّة استعماريّة في غويانا وكاليدونيا الجديدة" (القرنان

التاسع عشر والعشرون) " (Bagnes coloniaux de Guyane et de Nouvelle Calédonie XIXe-XXe siècles).

- اعتمدت أيضا على عدّة مقالات للكاتب الفرنسي كزافيي ياكونو (Yacono Xavier)، من بينها: "سجناء زمالة عبد القادر" (Les prisonniers de la smala d'Abd el-Kader).

3. الكتب المُعرّبة:

- كتاب كمال كاتب بعنوان "أوروبيّون أهالي ويهود بالجزائر 1830-1962"، ترجمة: رمضان زبدي.

- مؤلّف شارل روبير أجرون (Charles Robert Ageron) تحت عنوان "الجزائريّون المسلمون وفرنسا 1871-1919"، ترجمة: مسعود حاج مسعود وعزيزة بلعربي.

4. الكتب العربية:

- أبو القاسم سعد الله "الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900"، الجزء الأوّل.
- عبد اللطيف الحناشي "السياسة العقابية الاستعمارية الفرنسية بالبلاد التونسية 1881-1955".

5. الأطروحات الجامعية (دكتوراه):

- نعيمة قنزار "المنفيّون الجزائريّون إلى كاليدونيا الجديدة وقويانا بعد ثورة 1871 دراسة تحليلية لكتاب المبعدون الجزائريّون إلى كاليدونيا الجديدة".
- العياشي روابحي "الإدارة الاستعمارية وعلاقتها بالعائلات الكبرى في مقاطعة قسنطينة 1837-1871".

6. مقالات ومحاضرات الدوريات والملتقيات والكتب الجماعية:

- مقالات ضمن الكتاب الجماعي "النّفي والإبعاد في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962"، تقديم وتصدير: كمال بن صحراري ودحو فغرور.

- مقالات ضمن الكتاب الجماعي "الهجرة الحراك والنفي وآثارهم على الصعيد الثقافي واللغوي"، إشراف: كمال فيلاي.

- صعوبات إنجاز البحث:

- لا شك أنّ إنجاز هذا البحث قد اصطدم ببعض العراقيل والصعوبات أذكر منها:
- الفترة الزمنية المطوّلة للدراسة من 1830 إلى 1900، وكذا طبيعة موضوع البحث المُتّسَع، تطلّبا جُهدا وتركيزا كبيرين للإمام بأهمّ عناصره الرئيسة الواجب التطرّق إليها.
- عدم التمكن من الاطّلاع على بعض محتويات الأرشيف الفرنسي المتعلقة بموضوع البحث المتواجدة بـ"إيكس أون بروفانس" في فرنسا، نظرا لعدّة أسباب إدارية وشخصية.
- صعوبة ترجمة العديد من الوثائق الأرشيفية التي تعود كتابتها إلى القرن التاسع عشر، رغم استعانتني بأساتذة مترجمين. ومع ذلك فقد رفعنا تحدّي وبذلنا جُهدا للوصول إلى ترجمة صحيحة لها.
- عدم الحصول على بعض المصادر والمراجع من وثائق وكتب موجودة بحوزة بعض الجهات والأشخاص الذين أحجموا عن تزويدي بها بطرق شتّى.
- وفي الأخير، فإنّ مساهمتي البحثية هذه في دراسة أحد أبرز السياسات العقابية التي مارسها الاحتلال الفرنسي في الجزائر، تُعتبر من الاجتهادات واللّبنات الأولى في هذا الجانب، وستسمح إن شاء الله لبقية الباحثين بمواصلة البحث في العديد من إشكاليات هذا الحقل البكر. ولا شكّ أنّه بحثٌ يعتريه الخطأ والنقصان، فأعتذر عن كلّ خطأ وتقصير، فإنّ أخطأت في جانب فذلك راجع إليّ شخصيا، وإن أصبت فمن الله، الذي أمدني بعونه وتوفيقه، فله كلّ الحمد والشكر والثناء، إنّه نعم المولى ونعم المُعين.

وادي سوف: الجمعة 5 صفر 1446هـ/9 أوت 2024م

قائمة المختصرات الواردة في البحث:

- الفرنسية:

- A.N.O.M: Archives Nationales d'outre-mer, Aix-en-Provence.
- B.D.I.C: Base de données des dossiers individuels de condamnés au bagne.
- E.C.R.D: Etat civil, Registre des Décès, Acte de Décès.
- E.C.R.M: Etat civil, Registre des Mariages, Acte de Mariage.
- E.C.R.N: Etat civil, Registre des Naissance, Acte de Naissance.
- GGA: Gouverneur Général de l'Algérie.
- N°: Nombre.
- S.D: Sans date.
- S.E: Sans endroit pour publier.
- S.P: Sans page.

- العربية:

- إش: إشراف.
- إعت: اعتناء.
- إعد: إعداد.
- تح: تحقيق.
- تر: ترجمة.
- تص: تصدير.
- تع: تعليق.
- تعرب: تعريب.
- تق: تقديم.

تن: تنسيق.

ج: جزء.

جم: جمع.

د.س.ن: دون سنة نشر.

د.م.ن: دون مكان نشر.

ط: طبعة.

ض: ضبط.

سن: السنة.

ع: عدد.

مج: مجلد.

مر: مراجعة.

مدخل:

النّفي لغة واصطلاحاً

أولاً: النّفي في اللّغة العربيّة

ثانياً: النّفي في اللّغة الفرنسيّة

ثالثاً: النّفي اصطلاحاً

مدخل مفاهيمي: النفي لغة واصطلاحاً

تُعتبر كلمة النفي من الكلمات المتداولة لدى الباحثين والأكاديميين الذين درسوا تاريخ الجزائر المعاصر في فترة الاحتلال الفرنسي، إلا أن استخدام وتوظيف مفهوم ومدلول الكلمة في وقتنا الحالي من طرف بعضهم ظلّ يكتنفه بعض الخلط والتداخل والالتباس مع مفاهيم أخرى. ونجد هذا الأمر بوضوح في الجانب الاصطلاحي والقانوني بالدرجة الأولى، حيث أن هناك تشابهاً أحياناً في التعريف اللغوي سواء في اللغة العربية أو حتى في اللغة الفرنسية. ومن بين هذه المفاهيم نجد: مفهوم سياسة وعقوبة الإبعاد، التي يعتبرها البعض هي نفسها النفي.

وفي هذا المدخل، سأوضح بنوع من التفصيل: تعريف النفي لغة واصطلاحاً، والفرق بينها وبين مفهوم الإبعاد.

أولاً: النفي في اللغة العربية:

يقترن مفهوم النفي في اللغة العربية ضمناً بمعانٍ لها علاقة بالعقوبة التي تستهدف الإنسان، وذلك من خلال إجباره مُكرهاً على ترك مكان استقراره الأصلي والإقامة في مكان آخر. ومن المترادفات اللغوية التي يستخدمها العرب لهذا الفعل نذكر: الإبعاد، والتغريب، والتتجّي، والإخراج، والطرْد.

وجاء في كتاب "معجم مقاييس اللغة" لابن فارس (ت395هـ) نفى: النون والفاء والحرف المعتلّ أصيلاً يدلُّ على تغريب شيء من شيء وإبعاده منه. ونَفَيْتُ الشيء أنفيه نفياً، وانتفى هو انتفاء¹.

ويقول الزمخشري (ت538هـ) في كتابه "أساس البلاغة" نفى: نفيتها من المكان، نَحَيْتُهُ عنه، فانتفى. ونُفِيَ فلانٌ من البلد: أُخرج وسُيِّر، قال الله تعالى: ﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾².

¹ أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تح وض: عبد السلام محمد هارون، ج5، دار الفكر، (د.م)، 1979، ص 456.

² سورة المائدة، الآية: 33.

وانتفى شعره تساقط. وانتفى الشجر من الوادي ذهب¹.

وفي كتاب "النهاية في غريب الحديث والأثر" يقول ابن الأثير (ت606هـ) نفا: وفيه أي الحديث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿إِنَّمَا الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ، تَنْفِي خَبَثُهَا، وَيَنْصَعُ طَبِيبُهَا﴾²، أي تخرجه عنها، وهو من النفي: الإبعاد عن البلد. يُقال: نَفَيْتُهُ أَنْفِيهِ نَفْيًا، إِذَا أَخْرَجْتَهُ مِنَ الْبَلَدِ وَطَرَدْتَهُ³.

ويقول في موضع آخر: أَنَّ الْحَجَّاجَ أَمَرَ بِتَغْرِيبِ الزَّانِي سَنَةً، وَالتَّغْرِيبُ: النَّفْيُ عَنِ الْبَلَدِ الَّذِي وَقَعَتْ فِيهِ الْجِنَايَةُ. يُقَالُ: أَغْرَبْتُهُ وَغَرَبْتُهُ إِذَا نَحَيْتُهُ وَأَبْعَدْتُهُ. وَالْغَرْبُ: الْبُعْدُ.

ومنه أيضا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما معناه: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَهُ: «إِنَّ أَمْرَاتِي لَا تَرُدُّ يَدَ لَامِسٍ، فَقَالَ: أَغْرَبَهَا، أَي أَبْعَدَهَا عَنْكَ، يُرِيدُ بِذَلِكَ الطَّلَاقَ»⁴.

أما ابن منظور (ت711هـ) فيقول في كتابه "لسان العرب" نَفَى الشيء يَنْفِيهِ نَفْيًا، تَنَحَّى. ويقال: نَفَى شَعْرُ فُلَانٍ يَنْفِي إِذَا ثَارَ، ومنه قول محمد بن كعب القرظي لعمر بن عبد العزيز حين أَسْتَخْلَفَ فَرَاهُ شَعْنًا، فَأَدَامَ النَّظَرَ إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ عَمْرٌ: مَا لَكَ تُدِيمُ النَّظَرَ إِلَيَّ؟ فَقَالَ: أَنْظُرَ إِلَى مَا نَفَى هَهُنَا، أَي ثَارَ وَذَهَبَ وَشَعَثَ وَتَسَاقَطَ⁵.

كما يقال: السَّيْلُ يَنْفِي الْغُثَاءَ، أَي يَحْمِلُهُ وَيُدْفَعُهُ. وَنَفَى الرَّجُلُ عَنِ الْأَرْضِ وَنَفَيْتُهُ عَنْهَا: أَي طَرَدْتُهُ فَانْتَفَى. قَالَ الْقُطَامِيُّ:

فَأَصْبَحَ جَارَاكُمُ قَتِيلًا وَنَافِيًا أَصَمُّ فَرَادُوا فِي مَسَامِعِهِ وَقَرَا

أَي مُنْتَفِيًا. يُقَالُ: نَفَيْتُ الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ أَنْفِيهِ نَفْيًا إِذَا طَرَدْتَهُ.

¹ محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، ج2، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998، ص 296.

² محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، تح: أحمد علي السهارنفوري ومحمد السبدي ومحمد زكريا الكاندهلوي، ج4، البشرى، كراتشي، باكستان، 2016، ص 3241.

³ مجد الدين بن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، ج3، المكتبة الإسلامية، (دم)، (د.س)، ص 349.

⁴ نفسه، ج5، ص ص 100-101.

⁵ جمال الدين بن منظور، لسان العرب، مج15، دار صادر، بيروت، لبنان، (د.س)، ص 336.

ونفي الزاني الذي لم يُحصَن: أن يُنفى من بلده الذي هو به إلى بلد آخر سنة، وهو التغريب¹.

وفي كتاب "مختار الصحاح" يقول الرازي (ت721هـ) نفى: (نفاه) طرده. يقال: نفاه فانتفى ونفى. ويقول: هذا يُنافي ذلك، وهما يتنافيان. والنُفَاية بالصَّـم ما نُفِيَ من الشيء لرداءته. ويقول أيضا: غَرَبَ وَتَغَرَّبَ وَغَتَّرَبَ بمعنى فهو غريبٌ، والتَّغْرِيبُ: النَّفْيُ عن البلد، وَغَرَبَ بَعْدَ².

أما الفيروزآبادي (ت817هـ) فيقول في كتابه "القاموس المحيط" نفى: نفاه ينفيه، وينفوه، عن أبي حيَّان: نحاه، فنفاه وانتفى: تتحَّى³.

ثانيا: النفي في اللغة الفرنسية:

تتضمَّن اللغة الفرنسية الكثير من المفردات التي تشير إلى النفي الذي يتضمَّن معنى إكراه الفرد أو المجموعة على ترك مكان الإقامة عُنُوَّةً، إلّا أنَّها في المقابل تتضمَّن بعض التمايز في دلالاتها وفي استخداماتها أيضا، وقد تمكَّنت من تحديد نحو ست مُفردات بهذا المعنى، وهي:

- Bannissement: وتعني النفي والطرْد والتغريب ومنع الإقامة في البلد للأشخاص المُدانين المحكوم عليهم بعقوبة جنائية.

- Déportation: وتعني الترحيل والإبعاد النهائي للمحكوم عليهم بعد إصدار عقوبة على جرائم سياسية⁴.

¹ جمال الدين بن منظور، المصدر السابق، ص 336-337.

² محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، لبنان، 1986، ص ص 197 و281.

³ مجد الدين الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تع: أبو الوفي نصر الهوريني، مر: أنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2008، ص 1639.

⁴ Garraud René, **Précis de droit criminel**, Deuxième Edition, Imprimerie Contant Laguerre, Paris, France, 1885, p 258.

- Exil: وتعني منفي ونفي وطرد واغتراب وإبعاد شخص وإجباره على مغادرة وطنه بأمر قضائي.

- Ostraciser: وتعني النبذ والاستثناء والاستبعاد ووضع الفرد جانبا، أي عزله.

- Proscrire: وتعني عقوبة النفي من البلاد للخارجين عن القانون.

- Relégation: وتعني النفي والإقصاء والإبعاد والهبوط والإنزال من درجة إلى

أخرى، وهي نوع من أنواع عقوبة النفي طُبِّقت بموجب قانون 27 ماي 1885، في حق من تكررت جرائمهم السياسية أو العامة (قانون نفي وإنزال مرتكبي الجرائم المتكررة)¹.

- Transportation: وتعني النقل والنفي والإبعاد للمدانين المحكوم عليهم بالسّخرة

والأعمال الشاقة إلى مستعمرة لقضاء فترة عقوبتهم².

ثالثا: النفي اصطلاحا:

يُعدّ نفي الأفراد والجماعات ردّ فعل قديم، لطالما كان جزءا من ترسانة العقوبات فيما قبل التاريخ عند الإغريق والرومان الذين طَبَّقوها ضدّ خصومهم. كما استخدّمت مجتمعات القرون الوسطى أيضا النفي على نطاقٍ واسع. ونفس الأمر استمر بعد ظهور الإمبراطوريات الاستعمارية الحديثة، حيث ظلّ تطبيق عقوبة النفي سائدا، سواءً بصفة مباشرة، أو مُرافقا لعقوبة السجن، أو العمل القسري والأعمال الشاقة³.

¹ Jean Lucien Sanchez, "Les incorrigibles du bagne colonial de Guyane. Genèse et application d'une catégorie pénale", **Belin éditeur**, N°91, 2013, p 71.

² عبد اللطيف الحناشي، المراقبة والمعاقبة بالبلاد التونسية الإبعاد السياسي أنموذجا 1881-1955، ط1، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس، تونس، 2003، ص ص 35-36، وعاشور بوشامة، "النفي في العهد الاستعماري الفرنسي بالجزائر دراسة مصطلحية وعرض قانوني"، ضمن كتاب: الهجرة، الحراك والنفي وآثارهم على الصعيد الثقافي واللغوي، إشراف: كمال فيلالي، سلسلة مطبوعات الملتقيات السنوية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، جوان 2010، ص 268.

³ Dominique Kalifa, "Tour du monde des bagnes coloniaux", sans autre information, 2014, p 1, et Hadj Ali Mustapha, **Des Revoltes Populaires Aux Deportations**, 2^{ème} Édition, Editions Imal, Algérie, 2021, p 27.

ويمثل النّفي اصطلاحيا وقانونيا أحد أشكال العقوبات القضائية والإجراءات الإدارية الاحترازية ذات الطابع السياسي في الغالب، التي تصدر عن السلطة القضائية أو الأمنية أو السياسية لبلد معيّن، بغضّ النّظر عن طبيعة النّظام السياسي الحاكم.

وتتدرج هذه السياسة والعقوبة في سياق العنف الذي تمارسه أجهزة الدولة المختلفة ضدّ الأفراد وحتى ضدّ الجماعات التي تراها معادية لها ولمصالحها، وذلك استنادا لمواقف عسكرية أو سياسية أو دينية وثقافية معيّنة، أو بفعل نشاطات تعتقد أنّها تُسيئ لحيثياتها ووجودها، فتأتي هذه العقوبة أو هذا الإجراء في إطار ردّ فعل تلك السلطات بهدف تجميد حركة الأفراد أو الجماعات أو تحييدها أو الضغط عليها وصولا لإلغائها¹.

وقد جعل الإسلام النّفي إحدى الوسائل العقابية تأديبا للفرد وحمايةً للمجتمع منه بدلاً من السجن، وعزلا له عن المجتمع². ومن الأمثلة على ذلك، ما ثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلّم، أنّه أمر بنفي المُخَنَّثين المتشبهين بالنساء وإخراجهم من المدينة المنورة³. كما نفى الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبا مِجَنّ الثقفي إلى جزيرة بَاضِع في بحر اليمن لمعاودته شرب الخمر مرّات عديدة⁴.

وفيما يتعلّق بتعريف النّفي شرعا، فقد اختلف الفقهاء في تفسير وفهم معنى قول الله تعالى: ﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾⁵. ومن بين أهمّ الأقوال نجد: قول الإمام مالك بن أنس بأنّ المراد بالنّفي هو أن يُنْفَى المُحَارِب إلى بلدٍ آخر غير البلد الذي وقعت فيه الحِرابَةُ ويُسَجَن

¹ عبد اللطيف الحناشي، المرجع السابق، ص ص 31-32.

² عاشور بوشامة، المرجع السابق، ص 267.

³ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، السّنن الكبرى، تح: محمد عبد القادر عطا، ج8، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003، ص 391.

⁴ رانيا أحمد محمد إسماعيل، "النّفي في عصر الدولة الأموية جزيرة دهلك أنموذجا"، مجلة قطاع الدراسات الإنسانية، مج27، ع1، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، 2021، ص 781.

⁵ سورة المائدة، الآية: 33.

فيه. وكذلك قوله في الزّاني غير المحصن، فإنّه يُحبس في البلد الذي يُنفى إليه، لكنّ الفرق أنّ النّفي في الزّنا لغير المحصن لمُدّة سنة حصراً، وفي الحرّابة حتى تظهر توبته¹. كما ذهب عمر بن عبد العزيز وسعيد بن جبّير إلى أنّ النّفي هو الإخراج من مدينة إلى مدينة أبداً².

وتعتبر بديعة غانم أحمد الطائي أنّ عقوبة النّفي هي نفي فرد أو جماعة من بلدٍ إلى بلدٍ نتيجة فعل خطير لا يستحقّ القتل، ولا يرجع إلى بلده إلّا إذا ثبتت توبته وتخلّصه من تلك الصفة بشكل قطعي ونهائي، فإن لم يتب ويتخلّص منها؛ استمرّ نفيه إلى أن يموت³. بينما يعتبر أبو القاسم سعد الله أنّ النّفي إلى خارج الجزائر من أبرز الممارسات والسياسات العقابية التي طبّقتها الإدارة الفرنسية على الجزائريين منذ السنوات الأولى للاحتلال. حيث يقول في كتابه "أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر": "وقد امتاز عهد بوجو بنفي وطرّد أعيان الجزائر إلى خارج الوطن"⁴.

وفي اعتقادي أنّ هناك خلطاً وتداخلاً والتباساً حول مفهومي سياسة وعقوبة الإبعاد والنّفي لدى بعض الباحثين والأكاديميين الذين يعتبرونهما مفهوماً واحداً، بينما هما يتشابهان لغوياً ويختلفان خصوصاً من حيث المصطلح القانوني، فالفرق بين الإبعاد والنّفي: أنّ الإبعاد يكون إلى الداخل بالنسبة للسكان الأصليين للجزائر، وإلى الخارج بالنسبة للأجانب المقيمين بالجزائر. أمّا النّفي فلا يكون إلى الداخل، بل إلى الخارج، ويُطبّق فقط على السكان الأصليين للجزائر.

¹ إبراهيم بن عبد العزيز بن محمد الأحمد، عقوبة التغريب والإبعاد في الشريعة والقانون (دراسة تأصيلية تطبيقية)، رسالة ماجستير، إش: د. محمد السيد عرفة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2007، ص ص 51-52.

² أسامة محمد منصور الحموي، "عقوبة النفي (دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون)"، مجلة جامعة دمشق، مج19، ع2، سوريا، 2003، ص 500.

³ بديعة غانم أحمد الطائي، أحكام النفي والتهجير (دراسة في الأسباب والآثار والنتائج)، رسالة ماجستير، إش: أ.د. حسين كاظم عزيز خوير، جامعة كربلاء، العراق، 2017، ص 4.

⁴ أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1996، ص 194.

وسأوضح بنوع من التفصيل الفرق بين المفهومين، خاصةً وأنّ هناك بعض الكتابات التي تعتبر إبعاد الفرد أو الجماعة -من السكان الأصليين للبلاد- عن مكان إقامتها إلى منطقة أخرى تُحدّد لها إلى الداخل نفياً، وهو ليس كذلك، بل يتّخذ عدّة أشكال منها¹:

1. الإبعاد الإداري:

إلى محتشد أو منطقة معيّنة يخضع فيها المُبعد إلى مراقبة إدارة الاحتلال، ولا يتمتّع إلا بحرية جُزئية ومشروطة ومراقبة، حيث يوضع المعاقبون في محتشدات خاصة تحت رعاية السلطة العسكرية وإشرافها، وعادة ما تُسلّط هذه العقوبة عند الإعلان عن حالة الطوارئ أو حتى في الأوقات العادية.

2. تحجير الإقامة:

وتعني منع الفرد من الإقامة في مناطق معيّنة مع السماح له بالإقامة في مناطق أخرى دون الأولى، ولا يخضع عملياً إلى مراقبة دقيقة.

3. الإقامة المُراقبة:

وتتمثل في إجبار الفرد المُعاقب على المُكوّث في منطقتَه الأصلية، أو في منطقة أخرى، مع خضوعه وفي كلتا الحالتين إلى مراقبة إدارة الاحتلال والسلطة العسكرية، مع إلزامه بالحضور يوميا لدى مراكز تلك الأجهزة للتوقيع حسب جدول زمني محدّد². أمّا النّفي، فيكون حُكما قضائياً أو إجراءً سياسياً وحُكما يُصدره الحاكم العام، يتمّ بمقتضاه إخراج المحكوم عليه من السكان الأصليين من البلاد، ومن خلال بحثي في هذا الموضوع فقد توصلت إلى أنّ النّفي ينقسم إلى نوعين:

¹ عبد اللطيف الحناشي، السياسة العقابية الاستعمارية الفرنسية بالبلاد التونسية 1881-1955، ط1، الدار التونسية

للكتاب، تونس، 2020، ص 80.

² عبد اللطيف الحناشي، المراقبة والمعاقبة بالبلاد التونسية..، المرجع السابق، ص ص 103-104.

1. النفي الاجباري:

وهو النفي الذي يتم فيه تحديد المكان الذي يقضي فيه المَنفِيُّ مدّة عقوبته، مثل: النفي إلى المتروبول¹ (كورسيكا، سانت مارغريت) أو المستعمرات العقابية الفرنسية (غويانا الفرنسية، كاليدونيا الجديدة، أوبوك)، مع تحديد أيضا مدّة عقوبة النفي في أغلب الحالات. ويتعرّض المَنفِيُّ إلى عدّة عقوبات أخرى وأعمال شاقة أثناء فترة نفيه. وفي هذه الحالة من النفي وبموجب القانون الفرنسي، بإمكان المَنفِيِّ العودة إلى بلاده بعد انقضاء مدّة العقوبة.

2. النفي الاختياري:

وهو النفي الذي تُترك فيه الحرية للمَنفِيِّ في اختيار مكان نفيه دون بلده الأصلي (الجزائر (مصر، بلاد الشام)، ودون أيضا أن تكون هناك مدّة محدّدة لعقوبة النفي، مع عدم تعرّض المَنفِيِّ إلى أيّ عقوبات أو أعمال شاقة أثناء فترة نفيه. وفي هذه الحالة لا يمكن للمَنفِيِّ العودة إلى بلده طوال حياته.

ويؤكد هذا الكلام رأي عبد اللطيف الحناشي في الموضوع بقوله: "أنّ الإبعاد إلى الخارج يمثل أحد أشكال العقوبات التي تصدرها السلطات القضائية أو الإدارة والسلطة السياسية أو الأمنية لبلد معيّن مستقل أو كان تحت الاحتلال، وهذا ضدّ الأفراد والمجموعات من الأجانب المقيمين به، والتي تراها مُعادية لها ولمصالحها"².

كما يُعرّف بعض فقهاء القانون الدولي الإبعاد بأنّه: "قرار تصدره السلطة العامة في الدولة لأسباب تتعلق بسلامتها، أو أمنها الداخلي أو الخارجي، وتطلبُ بمقتضاه من الأجنبي المقيم فيها مغادرة إقليمها خلال مهلة محدّدة، وإلا تعرّض للجزاء والإخراج بالقوّة"³.

¹ المتروبول: الوطن الأم لإمبراطورية استعمارية.

² عبد اللطيف الحناشي، المراقبة والمعاقبة بالبلاد التونسية..، المرجع السابق، ص 36.

³ إبراهيم بن عبد العزيز بن محمد الأحمد، المرجع السابق، ص 104.

ويعرفه آخرون بأنه: "إجراء وقائي تمارسه معظم الدول، وهو من الحقوق التي كفلها القانون الدولي للدولة، تُباشرها متى كان وجود الأجنبي في أراضيها يُشكل خطراً على أمنها الوطني"¹.

ويعرفه جلال ثروت في كتابه "الظاهرة الإجرامية دراسة في علم الإجرام والعقاب" بأنه: "إجراء القصد منه الفصل بين المجرم وبين المجتمع، وذلك بإبعاده عن المكان الذي يمارس فيه إجرامه، عن طريق إبعاده إلى خارج البلاد إذا كان أجنبياً"².

الإبعاد وفقاً لما سبق: هو عقوبة وإجراء يصدر في مواجهة الأجنبي المقيم بالبلاد، وعلى ذلك فلا يجوز بحسب الأصل - إبعاد السكان الأصليين، ومن هنا يختلف النفي عن الإبعاد، حيث أن النفي عقوبة تُطبق فقط على سكان البلاد الأصليين، فيُحرَمون من حق البقاء في بلادهم، أمّا الإبعاد فيُطبق في مواجهة الأجانب دون السكان الأصليين، ولا يحتاج في بعض الحالات حتى إلى حكم المحكمة بذلك³.

كما أن الإبعاد لا تعقبه عقوبة أخرى أو أي إجراء ضدّ المبعد، بينما النفي في الغالب تعقبه عقوبة ضدّ المنفي، على رأسها العمل القسري أو السجن.

إضافة إلى ما ذكرت، وحسب ما اطلّعت عليه شخصياً، فإنّه لم يرد في أغلب الكتابات الفرنسية وحتى بعض الكتابات العربية مصطلح النفي باعتباره سياسة وعقوبة انتهجتها وطبقتها إدارة الاحتلال الفرنسي وسلطاتها القضائية والعسكرية ضدّ السكان إلى داخل البلاد، بل كل ما ورد في هذا الخصوص كان يُطلق عليه مُسمّى الإبعاد. بينما في المقابل يرد مصطلح النفي أكثر من مصطلح الإبعاد باعتباره سياسة وعقوبة تُطبق ضدّ السكان إلى خارج الجزائر.

¹ إبراهيم بن عبد العزيز بن محمد الأحمد، المرجع السابق، ص 104.

² جلال ثروت، الظاهرة الإجرامية (دراسة في علم الإجرام والعقاب)، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1983، ص 249.

³ إبراهيم بن عبد العزيز بن محمد الأحمد، المرجع السابق، ص 108.

ويؤكد هذا الكلام رأي الكاتب الفرنسي فرانسوا بوف (François Boeuf) بقوله: "النفي هو إخراج المحكوم عليه من الوطن الأم، ونقله خارج الأراضي القارية، وإخضاعه إذا لزم الأمر في مكان العقوبة، لأعمال الاستعمار الصناعي أو الزراعي، تحت إشراف صارم إلى حد ما"¹.

بالإضافة إلى أنّ رؤية الباحثين والأكاديميين التونسيين وحتى الليبيين لمفهوم النفي من حيث المصطلح القانوني مُتقاربة مع ما توصّلت إليه، باعتبار أنّ أبناء بلادهم أيضا تعرّضوا إلى مثل هذه السياسة والعقوبة، سواء نفي فرنسا للتونسيين إلى المتروبول ومستعمراتها العقابية، أو نفي إيطاليا للبيين إلى سجون جزرها في البحر الأبيض المتوسط. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يقول الباحث الليبي علي صالح قريميدة: "إنّ النفي هو الطرد من بلد المنشأ والولادة، وإخراج الليبيين من أرضهم ووطنهم ومن بين ذويهم وعائلاتهم لا ينطبق عليه الإبعاد...، ويجب أن لا ننجر وراء التسميات الأخرى التي لا نشك أنّ استعمالها يُعطي معنى أقلّ قيمة، ويُخفّف من الجريمة وهول النكبة التي أصابت الشعب الليبي"².

¹ François Boeuf, **Résumé de répétitions écrites sur le droit pénal (Code pénal et Code d'instruction criminelle)**, Dauvin Frères , Libraires-Éditeurs, Paris, France, 1878, p 65.

² نصر الدين بشير الصادق العربي، عمليات النفي وأثرها على حركة الجهاد الديني 1911-1943 دراسة تاريخية، ط1، منشورات جامعة المرقب، ليبيا، 2016، ص 57.

الفصل الأول:

التشريع الفرنسي لعقوبة النفي ومناطق نفي الجزائريين

أولاً: التشريع الفرنسي لعقوبة النفي

ثانياً: أسباب ومبررات تطبيق سياسة النفي

ثالثاً: أنواع النفي وعدد المنفيين

رابعاً: مناطق نفي الجزائريين

الفصل الأول: التشريع الفرنسي لعقوبة النّفي ومناطق نفي الجزائريين

طُبِّقَت سياسة النّفي العقابية في فرنسا منذ القرن السابع عشر، واستمرّت السلطة الفرنسية في باريس والجزائر بعد احتلالها سنة 1830 في اعتمادها كعقوبة تأديبية وقهرية، وشرّعت لها قوانين صارمة جدا.

وقد لجأ الفرنسيون إلى تطبيق هذه السياسة والعقوبة في حقّ الجزائريين، لتحطيم معنوياتهم، والقضاء على الرّوح الوطنية، وعلى شوكة المقاومة، بعد أن أدركت فعالية تأثير النّفي على المعارضين والمقاومين. كما أعتد النّفي كوسيلة ردع لمخالفات الأهالي المرتبطة بالإجرام.

ويمكننا اعتبار النّفي الاختياري أو الإجباري إلى المتروبول عموما وإلى المستعمرات العقابية الفرنسية خصوصا، في الواقع رحلة بلا عودة في الغالب، بالنّظر لمعطيات تتعلّق بظروف المنفيين خاصة في غويانا الفرنسية أو كاليدونيا الجديدة.

أولا: التشريع الفرنسي لعقوبة النّفي

تعود منظومة التشريعات والقوانين الفرنسية المتعلّقة بسياسة النّفي العقابية إلى ما قبل احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830. حيث أدخل النّفي في النّظام العقابي الفرنسي منذ القرن السابع عشر، ثمّ صدرت قوانين مُكمّلة ومفصّلة لهذه السياسة والعقوبة بمرور السنوات، ومن أجل إعطاء الصبغة الشرعية لها أيضا. وقد استمرّ هذا الأمر إلى غاية إلغاء النّفي من القانون الفرنسي خلال القرن العشرين.

وسأطرّق في هذا العنصر إلى أهمّ القوانين والمراسيم والأوامر التي أقرّها التشريع الفرنسي والمتعلّقة بهذه العقوبة.

1. النّفي في القانون الفرنسي 1670-1829:

ضبط المرسوم الملكي الصادر سنة 1670 وحتى الثورة الفرنسية الأشكال العامة للممارسة العقابية ضدّ بعض الجرائم، مثل: الجرائم الدينية، مخالفات الرّأي، الكفر، السحر،

الزنا¹. وقد رتب هذا القانون العقوبات التي فرضها على الشكل التالي: الموت، السؤال مع التحفظ على الأدلة، الأشغال الشاقة المؤقتة، الجلد، الغرامة، الإقرار بالذنب علناً مع الاعتذار والتوبة، النفي².

وفي 8 جانفي و12 مارس 1719، صدر إعلان ملكي بشأن نفي المدينين من المتشردين والعاهرات إلى مدينة لويزيانا (Louisiana) الأمريكية، وهذا دون أن يترتب عليه الموت المدني (أي دون فقدان المنفي لحقوقه المدنية)³.

مع العلم أن عقوبة النفي قد بلغت نسبتها فيما بين سنتي 1755-1785 أكثر من 50% من العقوبات المفروضة⁴.

ثم أدخل النفي أيضا في التشريع والنظام العقابي الفرنسي خلال القرن 18 بدلا من عقوبة الإعدام، وهذا بشأن من يرتكب جرائم تمس بأمن الدولة، وبالتالي فالنفي في أصله عقوبة سياسية، وهذا في الحالات القصوى، أي الحالات التي لا تحتمل تخفيفا. ثم أصبح النفي يطبق أيضا كعقوبة ضد مرتكبي الجرائم الأخرى: كاللصوص والعاهرات، وحتى المتشردين والمتسولين⁵.

وقد تضمن القانون الجنائي الفرنسي الصادر في 25 سبتمبر 1791 مع الثورة الفرنسية عقوبة النفي ضمن عقوبات أخرى، حيث ورد في المادة 1 البند 1: "إن أحكام العقوبات التي سيتم النطق بها ضد المتهمين الذين أدانهم المحلف تشمل عقوبة: الإعدام،

¹ François Lormant, "La Révolution du Droit pénal (1791-1810)", **Droit, Histoire et Société**, <https://shs.hal.science>, 2009, p 12.

² ميشيل فوكو، المراقبة والمعاقبة ولادة السجن، تر: علي مقلد، مر وثق: مطاع صفدي، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، 1990، ص 70.

³ Louis José Barbançon, "Déportation, Transportation Et Relégation Française (1540-1970)", <https://criminocorpus.org>, 7 juillet 2006, S.P, et Dominique Kalifa, op.cit, p 2.

⁴ ميشيل فوكو، المرجع السابق، ص 71.

⁵ عاشور بوشامة، المرجع السابق، ص 269.

الحديد، الحبس في السجن، الإخراج، الاعتقال، النفي والترحيل، الإهانة المدنية، السترة المقيدة...".

كما ورد في البند 29 و30 أن: "المكان الذي سيتم فيه إنزال المحكوم عليهم بعقوبة النفي سيتم تحديده قريباً بمرسوم خاص"¹.

وورد في المادة 5: "لا يجوز نفي أي شخص إذا تجاوز 75 عاماً"².

ثم صدرت قوانين أخرى مكّمة ومفصلة لهذا القانون، منها:

- قانون 26 أوت 1792 الذي افتتح حِقبة من النفي والترحيل السياسي، حيث نصّ على نفي الكهنة والرهبان المنشقّين وغير القانونيين إلى غويانا الفرنسية³.
- قانون 28 مارس 1793 الذي نصّ على نفي المهاجرين من فرنسا ضمن عقوبات أخرى، وهذا في المادتين 78 و79 من الباب الأول القسم الثاني عشر.
- قانون 23 أبريل 1793 الذي نصّ على النفي والترحيل الفوري للكهنة المقاومين إلى غويانا الفرنسية.

- قانون 7 جوان 1793 الذي خوّل للمحاكم العادية إمكانية النطق بعقوبة النفي.
- قانون 1 نوفمبر 1793 الذي حدّد مدغشقر (Madagascar) كمكان لنفي ونقل المتسوّلين غير المرتدّعين.
- قانون 9 مارس 1796 الذي نصّ على نفي وترحيل المسؤولين الذين رفضوا أداء قَسَم الكراهية تجاه الملوك.
- قانون 17 جانفي 1799 الذي حدّد جزيرة أوليرون (Oléron) بالمتروبول كمكان مؤقت للنفي والترحيل⁴.

¹ Loi, **Code Pénal**, De l'imprimerie De Prault, Paris, France, 6 octobre 1791, pp 1-4.

² Louis José Barbançon, "Déportation, Transportation..", op.cit, S.P.

³ Marc Renneville, "The penal colonies: from utopia to potential case dismissal", **revue hypermédia**, <https://criminocorpus.org>, 2007, p 1.

⁴ Louis José Barbançon, "Déportation, Transportation..", op.cit, S.P.

- قانون 13 ماي 1802 المسمّى بالقانون المشيخي (Sénatus Consulte) الذي أقرّ نفي وترحيل المتّهمين بالهجوم على شارع سانت نيسايس (Saint Nicaise) بمدينة ريمس (Reims) إلى السيشل (Seychelles)¹.

ثمّ صدر قانون جنائي فرنسي جديد في 12 فيفري 1810 مؤسّسا على القانون الجنائي لسنة 1791 والقوانين اللاحقة عليه. وقد نصّ في مادته 7 على عدّة عقوبات من بينها: الموت، السخرة مدى الحياة، الأشغال الشاقة، النّفي والترحيل والنقل والبقاء إلى الأبد في مكان يحدّده القانون خارج الإقليم القاري للجمهورية الفرنسية².

كما جاء في المادة 17 من هذا القانون: "تتمثل عقوبة النّفي والترحيل في النقل والبقاء مدى الحياة في مكان تُحدّده الحكومة الفرنسية خارج الأراضي القارية للإمبراطورية. وإذا عاد المنفيّ إلى أراضي الإمبراطورية، فسيتمّ الحكم عليه بناءً على إثبات هويته فقط، بالأشغال الشاقة مدى الحياة. بينما المنفيّ الذي لم يعد إلى أراضي الإمبراطورية، ولكن تمّ القبض عليه في البلدان التي تحتلها الجيوش الفرنسية، سيتمّ إعادته إلى مكان نفيه"³.

وجاء في المادة 32 من هذا القانون: "أيّ شخص حُكم عليه بالنّفي يُنقل بأمر من الحكومة الفرنسية إلى خارج أراضي الإمبراطورية. وستكون مدّة النّفي خمس سنوات على الأقلّ وعشر سنوات على الأكثر"⁴.

مع العلم أنّ قانون العقوبات الجديد قد دخل حيز التنفيذ بدءً من فاتح جانفي 1811⁵.

¹ Louis José Barbançon, "Déportation, Transportation...", op.cit, S.P.

² Pisier Georges, "Les déportés de la Commune à l'île des Pins, Nouvelle-Calédonie, 1872-1880", **Journal de la Société des océanistes**, tome 27, N°31, 1971, p 103.

³ France, **Code pénal de l'empire français**, Edition conforme à celle de l'imprimerie impériale, Paris, France, 1810, p 3.

⁴ Ibid, p 4.

⁵ François Lormant, op.cit, p 19.

2. النّفي في القانون الفرنسي 1830-1850:

تضمّن النّفي مفهوما قانونيا جديدا منذ سنة 1830، فأصبح يعني "الموت المدني"، على الرغم من أنّ الحكومة الفرنسية قد سمحت لبعض المنفيين بممارسة بعض حقوقهم المدنية دون النّص على ذلك قانونيا.

ففي 25 جوان 1831، أصدر الحاكم العام للجزائر بيار بيرتيزين (Pierre Berthezène)¹ مرسوما يقضي في مادته 1 بنفي كل تركي وكرغلي وحضري، أو كل ساكن لمملكة الجزائر كما أسماها، في حال تحريضهم على الثورة. أمّا المادة 2 فتوكّد النّفي النّهائي، بقوله: "إنّه إذا تجرّأ المنفي على العودة إلى البلاد دون إذن، فسوف يمثّل أمام مجلس الحرب بتهمة التآمر على أمن الدولة، ويُحكم عليه بالإعدام"².

كما صدر قانون في 28 أفريل 1832 أضاف حكما للقانون الجنائي الفرنسي لسنة 1810، ينص على عدم تحديد ممارسة المنفي لحقوقه المدنية من عدمها ضمن سلطة القاضي، مثال ذلك: الحُكم الصادر في حقّ رئيس مجلس الوزراء الفرنسي جول دي بولينياك (Jules de Polignac)³ بالموت المدني (النّفي) عقب ثورة 1830، ومن ثمّ تمّ العفو عنه بموجب هذا القانون الجديد⁴.

كما أدخل إصلاح القانون الجنائي الفرنسي في سنة 1832 عقوبة الاعتقال دون مدّة

¹ بيار بيرتيزين: ولد سنة 1775 بفرنسا. عُيّن في بداية سنة 1831 حاكما عاما للجزائر، وفي نهاية السنة عُزل من منصبه. توفي في سنة 1847. ينظر: حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تق وتعر وتتح: محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 98.

² سليمة بوجدانة، نفي رواد المقاومة الجزائرية إلى الخارج من 1830 إلى 1871، رسالة ماجستير، إش: أ.د. كمال فيلاي، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004-2005، ص 116.

³ جول دي بولينياك: ولد سنة 1780 بفرنسا. عُيّن رئيسا لمجلس الوزراء الفرنسي بين 1829-1830. توفي في سنة 1847. ينظر:

Pierre Robin Harmel, **Le Prince Jules de Polignac Ministre de Charles x Sa Vie de 1829 à 1847**, Maison Aubanel Père, Avignon, France, 1950.

⁴ عاشور بوشامة، المرجع السابق، ص 270.

مُحدّدة للعقوبة، وعقوبة فرض "إقامة في مكان محدّد" أو "المنع من الإقامة بالموطن"، مع أداء أعمال قاسية، باعتبارها عقوبة من الدرجة الثالثة بعد النفي والاعتقال، بالنظر إلى أنّها مُهينة وغير ردعية.

وهكذا لم تُطبّق عقوبة النفي إلّا في حالات قليلة، وإنّما طُبّقت العقوبتان الثانية والثالثة، وتعود الأسباب الرئيسة إلى:

- الصراعات السياسية في أصلها كانت بين شخصيات نبيلة.
 - تفشّي الفقر والعجز الاقتصادي.
 - انغماس فرنسا في تطبيق مشروعها الاحتلالي الاستيطاني في الجزائر، من خلال تجنيد عامة الفرنسيين وترغيبهم في الاستيطان فيها وليس نفيهم إليها¹.
- وفي 9 سبتمبر 1835، أُضيفت المادة 17 إلى القانون الجنائي الفرنسي، ونصّت على ما يلي: "طالما لم يتمّ تحديد مكان النفي والترحيل، فإنّ الشخص المُدان سيعاقب بالسجن مدى الحياة، إمّا في أحد سجون المملكة، أو في سجن يقع خارج الأراضي القارية، في إحدى الممتلكات الفرنسية التي سيحددها القانون، وكما سيقرّره القضاة صراحة في حكم الإدانة". ومثال ذلك: سجنُ الاشتراكي الفرنسي لويس أوغست بلانكي (Auguste Louis Blanqui) بعدّة سجون فرنسية قبل نفيه إلى الجزائر².

وفي سنة 1833، اعترض وزير الحربية الفرنسي الكونت كليرمون تونير (Clermont Tonnerre) على إجراء اتّخذه الحاكم العام للجزائر دي روفيغو (De Rovigo)³ في حقّ

¹ عاشور بوشامة، المرجع السابق، ص ص 270-271.

² Ortolan Joseph Louis Elzéar, **Résumé des éléments de droit pénal: pénalité, juridictions, procédure**, Henri Plon, Imprimeur-Éditeur, Paris, France, 1867, p 202.

³ دي روفيغو: ولد سنة 1774 بفرنسا. وفي نهاية سنة 1831 عُيّن حاكما عاما للجزائر. وفي بداية سنة 1833 عُزل من منصبه. توفي في نفس السنة. ينظر: أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 123.

أربعة مُقاومين جزائريين من ناحية عَنابة، حيث قام بنفيهم إلى مدينة مرسيليا الفرنسية. وممّا قاله الوزير في هذا الشأن، أنّ هذا الإجراء ينطوي على مخاطر كُبرى تُهدّد مُستقبل المستعمرة، لأنّه من شأنه أن يُؤدّي إلى تأجيج مشاعر الحقد والضغينة ضدّ الفرنسيين، ويُخرج كذلك الحكومة الفرنسية، لذلك حتّ المسؤولين الفرنسيين بالجزائر على تجنّب تطبيقها، ونصحهم بإحالة المتّهمين على القضاء باعتباره الجهاز المؤهّل دون سواه لإصدار هذا الحكم¹.

وأشير هنا إلى أنّ النّفي الذي تحدّث عنه وزير الحربيّة، هو النّفي الذي كان يتمّ خارج إطار المحاكم، لأنّ النّظام القضائي الفرنسي كان حينئذٍ يعترف بهذه العقوبة، ويصدر أحكاما بشأنها كما أوضحت سابقا.

وعلى الأرجح أنّ السلطة الفرنسية كانت منقسمة حول هذا الأمر إلى تيّارين متناقضين: الأوّل رافضٌ ومُتَحَفِّظٌ من تطبيق عقوبة النّفي ضدّ المعارضين والثوّار الجزائريين تحديدا؛ وخصوصا خارج إطار المحاكم القضائية، أمّا الثاني، فكان يُشجّع تطبيقها، ويبدو أنّ الكفّة مالت إلى جانب التيّار الثاني، لأنّ السلطات الفرنسية أصدرت قرارا وزاريا في الفاتح من سبتمبر 1834، بموجبه يتمّ تنفيذ مُقتضيات مرسوم وزاري صدر في 22 جويلية 1834 الذي ضمّ الجزائر إلى فرنسا، والقاضي بمنح الحاكم العام للجزائر سلطة نفي كل الأشخاص الذين يتسبّبون في اضطراب الأمن العام خارج الممتلكات الفرنسية في إفريقيا الشمالية، وتمّ تأكيد هذه السلطة من جديد بموجب الأمر الصادر في 31 أكتوبر 1845². مع العلم أيضا أنّه منذ السنوات الأولى للاحتلال خضع الجزائريون لتشريع قانون

¹ العياشي رواجي، الإدارة الاستعمارية وعلاقتها بالعائلات الكبرى في مقاطعة قسنطينة 1837-1871، رسالة دكتوراه، إيش: أ.د. صالح فركوس، جامعة قسنطينة 2- عبد الحميد مهري، الجزائر، 2014-2015، ص 355.

² رمضان بورغدة، "الأقضية القمعية الاستثنائية والعقوبات الخاصة بالأهالي المسلمين في الجزائر المستعمرة خلال القرن التاسع عشر"، مجلة العلوم الإنسانية، ع29، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، جوان 2008، ص ص 242-243.

الجنايات الفرنسي -الذي يشمل عقوبة النفي - بمقتضى مرسوم 10 أوت 1834¹.

كما كانت تُطبّق عقوبة النفي ضدّ الجزائريين الذين يرفضون الخضوع للسلطة الفرنسية ويُبدون مقاومةً تجاهها، وهو ما نصّ عليه قرار 30 أفريل 1841، وأكّده مرسوم وزير الحربية الماريشال جان دو ديو سول (Jean de Dieu Soult)² المشهور بـ"سولت" في 25 جوان 1841، الذي نصّ في مادته 1 على ما يلي: "الأهالي الذين يتمّ القبض عليهم في حالة عداء ضدّ فرنسا، والذين يكون نفيهم من الجزائر يكتسي أهميّة سياسية سوف يُحوّلون إلى فرنسا ويُسجنون في إحدى القلاع أو الحصون...". وقد طبّق هذا القانون على زمالة وثوار مقاومة الأمير عبد القادر³.

ثمّ إنّ العقوبات الخاصّة ضدّ الأهالي الجزائريين يُمكن أن تتمّ إمّا في المستعمرات، أو في المتروبول، أو في الجزائر. ففيما يتعلّق بالمستعمرات يُمكن القول أنّها كانت في الواقع بالمستعمرة العقابية غويانا الفرنسية. كما نصّت المادة 42 من قانون 26 سبتمبر 1842 على ما يلي: "يجوز نفي ونقل كلّ أهلي مدان حكم عليه بالسّجن لمدة أكثر من ستّة أشهر إلى فرنسا، من أجل قضاء فترة عقوبته هناك"⁴.

¹ سليمة بودخانة، المرجع السابق، ص 118.

² جان دو ديو سول: ولد سنة 1769 بفرنسا. تقلّد مختلف الرّتب العسكرية إلى أن رُقّي إلى رتبة مارشال. عُيّن وزيرا للحرب بين 1840-1847. توفي في سنة 1851. ينظر: عثمان زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914 (دراسة في أساليب السياسة الإدارية)، رسالة دكتوراه، إ.ش: أ.د. صالح لميش، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014-2015، ص 23.

³ Sylvie Thénault, "Une circulation transméditerranéenne forcée: l'internement d'Algériens en France au XIXe siècle", **revue hypermédia**, <https://criminocorpus.org>, 2015, pp 2-6, et عبد الحفيظ قبايلي، النظام العقابي الفرنسي الخاص بالأهالي المسلمين في الجزائر المستعمرة (1830-1900)، رسالة دكتوراه، إ.ش: أ.د. رمضان بورعدة، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2019-2020، ص ص 273-274.

⁴ Arthur Girault, **Principes de colonisation et de législation coloniale**, seconde édition, tome 2, imprimerie Contant Laguerre, Paris, France, 1904, p 541.

وقد غيّرت ثورة 1848¹ في فرنسا وإعلان الدستور في 4 جوان من نفس السنة كثيرا من الأمور، حيث نصّت المادة 5 منه على إلغاء عقوبة الإعدام في الشأن السياسي. ثم كان صدور مرسوم 27 جوان 1848 الذي نصّ في مادته 1 على أنّ: "الأفراد المُحتجزون حاليا والذين تمّ الاعتراف بمشاركتهم في تمرد 23 جوان والأيام التالية، سيتمّ نفيهم ونقلهم كإجراء للأمن العام إلى ممتلكات ما وراء البحار غير تلك الموجودة في البحر الأبيض المتوسط. كما سيُسمح لزوجات وأطفال الأفراد الذين تمّ نفيهم بهذه الطريقة من الإقليم بمشاركة مصير أزواجهنّ وآبائهنّ"².

وفي 24 جانفي 1850 صدر قانون جديد يتعلق بنفي ونقل متمرّدي ثورة جوان إلى الجزائر، وجاء في مادّته 1: "سيُنْفى وينقل إلى الجزائر جميع الأشخاص المحتجزين حاليا في بيل إيل Belle Ile، والذين صدر أمرٌ بنفيهم بموجب المرسوم الصادر في 27 جوان 1848، بناء على قرارات اللّجان التي شكّلتها السلطة التنفيذية وقت اعتقالهم"³.

وما بين شهري أفريل وجوان 1850 ناقش المجلس التشريعي الوطني الفرنسي إصدار قوانين بخصوص عقوبتي النّفي والأعمال الشّاقة المؤبّدة، بشأن المخالفات السياسية⁴، وقد عارضت عدّة شخصيات فرنسية بارزة شاركت في هذه المناقشات قانون النّفي والترحيل السياسي، بينما تمسّك به آخرون، ومنهم: فرانسوا أراغو (François Arago)⁵، لويس

¹ تتوافق سنة 1848 في الجزائر مع توقّف المقاومة المنظّمة المسلّحة بعد استسلام كل من الأمير عبد القادر وأحمد باي.

² Louis José Barbançon, "Déportation, Transportation..", op.cit, S.P.

³ Ibid, S.P.

⁴ عاشور بوشامة، المرجع السابق، ص ص 271-272.

⁵ فرانسوا أراغو: ولد سنة 1786. فيزيائي وفلكي فرنسي. عُيّن وزيرا للحرب لفترة قصيرة سنة 1848. توفي في سنة 1853. ينظر: الزهرة بقبق، الأمير عبد القادر في الأسر 1848-1852، تق: أ.د. منور الصم، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2018، ص 93.

لاموريسيير (Louis Lamoricière)¹، ألفونس دو لامارتين (Alphonse de Lamartine)²، فيكتور ماري هوجو (Victor Marie Hugo)⁴³.

وفي الوقت الذي أصبح فيه لويس نابليون بوناپرت (Louis Napoléon Bonaparte)⁵ رئيسا للجمهورية، قدّم مشروع قانون في 12 نوفمبر 1849، نصّت المادة 1 منه على أنّه: "في جميع الحالات التي يتمّ فيها إلغاء عقوبة الإعدام بموجب المادة 5 من الدستور، يتمّ استبدال هذه العقوبة بعقوبة النّفي والترحيل إلى حصن يُحدّده القانون خارج الأراضي الفرنسية بالقارة الأوروبية"⁶.

ثمّ كان صدور هذا القانون بشكل رسمي في 8 جوان 1850، وقد ميّز بين درجتين من النّفي ونظام الحرية المشروطة في مادّتيه 4 و5 بحسب الجريمة المرتكبة، والتي نصّت على:

¹ لويس لاموريسيير: ولد سنة 1806 بفرنسا. تقلّد مختلف الرّتب العسكرية إلى أن رُفّي إلى رتبة جنرال. عُيّن في عدّة مناصب من أبرزها وزيرا للحرب سنة 1848. توفي في سنة 1865. ينظر:

Faucon Narcisse, **Le livre d'or de l'Algérie**, Librairie Algérienne et Coloniale, Paris, France, 1889, pp 321-329.

² ألفونس دو لامارتين: ولد سنة 1790 بفرنسا. تقلّد عدّة مناصب من أبرزها وزارة الخارجية الفرنسية سنة 1848. توفي في سنة 1869. ينظر: الزهرة بقبقي، المرجع السابق، ص 106.

³ فيكتور ماري هوجو: ولد سنة 1802. كاتب وسياسي فرنسي. توفي في سنة 1885. ينظر: الزهرة بقبقي، المرجع السابق، ص 107.

⁴ Mansour Bouaziz, **Le bague colonial dans le roman français 1851-1938: genèse et structure. Littératures**, Thèse de Doctorat, Dirigée par: Madame le Professeur Odile, Université Côte d'Azur, Western Université, Canada, 2019, p 109.

⁵ لويس نابليون بوناپرت: ولد سنة 1808 بفرنسا. أصبح سنة 1848 رئيسا للجمهورية الفرنسية، ثمّ إمبراطورا عليها سنة 1852، وحمل حينها لقب نابليون الثالث. توفي في سنة 1873. ينظر: الزهرة بقبقي، المرجع السابق، ص 140.

⁶ Praetor Julius, **Souvenirs d'un déporté en Nouvelle-Calédonie (1871)**, Fayard Éditeur, Paris, France, 1875, p 200.

- المادة 4: النّفي والترحيل في مكان مُحصّن خارج فرنسا يحلّ محلّ عقوبة الإعدام في الأمور السياسية، أين يُسجن المُدانون المنفيّون في وادي فايताهو (Vaytahoe) في جزر الماركيز (Marquis)¹ تطبيقاً للمادة 1 من هذا القانون².

- المادة 5: النّفي والترحيل البسيط إلى جزيرة نوكاھيفا (Nukuhiva) إحدى جزر الماركيز تطبيقاً للمادة 17 من القانون الجنائي للعقوبات.

وتوضّح المادة 2 من هذا القانون أنّه: "في حالة إعلان الظروف المخفّفة، إذا كانت العقوبة التي يفرضها القانون هي عقوبة النّفي والترحيل في مكان مُحصّن (مراقب)، يُطبّق القُضاة عقوبة النّفي أو الاحتجاز البسيط؛ ولكن في الحالات المنصوص عليها في المواد 86 و96 و97 من قانون العقوبات الجنائي (قانون 1810)، سيتم تطبيق عقوبة النّفي فقط"³.

كما استبدّل قانون 8 جوان 1850 الموت المدني بالخط من الشّأن المدني، فقد نصّت المادة 3 على أنّه: "لا يترتّب على حكم عقوبة النّفي والترحيل بأيّ حال من الأحوال الموت المدني، بل تؤدّي إلى الخط من الشّأن المدني"⁴.

وبما أنّ المنفيّين لا يخضعون إلى إلزامية العمل، فإنّ الدولة مُلزّمة بالعناية بنفقاتهم، حيث نصّت المادة 6 على أنّ: "الحكومة ستحدّد وسائل العمل التي ستُسَلّم للمُدانين

¹ الماركيز: أرخبيل متكوّن من عدّة جزر يقع في المحيط الهادي شرق أوقيانوسيا. خضعت للاحتلال الفرنسي منذ سنة 1842.

² Ortolan Joseph Louis Elzéar, op.cit, pp 200-202, et Eric Fougère, "la léproserie pénitentiaire", **le pays magazine**, N°180, Koniambo Nickel Sas, Nouvelle-Calédonie, février 2022, p 29.

³ Sirey Jean Baptiste, **Les codes annotés de Sirey Codes d'instruction criminelle, pénal et forestier**, Imprimerie et Librairie Générale de Jurisprudence, Paris, France, 1854, p 199.

⁴ Marquis De Montaignac, **Notice Sur La Déportation A La Nouvelle-Calédonie**, Imprimerie Nationale, Paris, France, 1874, p 87.

المنفيين إذا طلبوا ذلك. وسوف تتكفل بإعالة المنفيين الذين لا يُوفرون هذه النفقات من مواردهم الخاصة"¹.

3. النفي في القانون الفرنسي 1851-1960:

بعد تغيير لويس نابليون بونابرت لنظام الحكم في فرنسا من جمهوري إلى إمبراطوري (الإمبراطورية الفرنسية الثانية) وتسميته بـ"نابليون الثالث" في 2 ديسمبر 1851، أنشأت مجالس عسكرية حلّت محلّ المحاكم للنظر في قضايا الحكم في فرنسا ومستعمراتها².

كما تبع هذا القرار صدور مرسوم 8 ديسمبر 1851، والذي نصّ في مادته 1 على أنّ: "أي شخص يوضع تحت إشراف الشرطة العليا ويُدان بخرق الحظر، يمكن نفيه ونقله بتدبير أمني عام إلى مستعمرة جزائية، في كايين أو في الجزائر. ويجب أن تكون مدة النفي خمس سنوات على الأقل وعشر سنوات على الأكثر"³.

ونصّت المادة 2 من هذا المرسوم على أنّ: "نفس الإجراء ينطبق على الأفراد الذين تثبّت إدانتهم بالانتماء إلى جمعية سرية"⁴.

بينما جاء في المادة 7 من هذا المرسوم: "يخضع الأشخاص المنفيون المنقولون بموجب هذا المرسوم للعمل في المؤسسة الإصلاحية (العقابية)، كما يُحرّمون من حقوقهم المدنية والسياسية، وسيخضعون للقضاء العسكري"⁵.

ثمّ كان صدور مرسوم 27 مارس 1852، الذي نصّ في مادته 1 على أنّه: "ودون انتظار تعديل قانون العقوبات، فيما يتعلّق بطريقة تطبيق عقوبة السخرة في المستقبل،

¹ Ortolan Joseph Louis Elzéar, op.cit, p 201.

² عاشور بوشامة، المرجع السابق، ص ص 273-274.

³ Notice sur la transportation à la Guyane française et à la Nouvelle-Calédonie, Publiée Par Les Soins De Son Exc. M. L'Amiral Rigault De Genouilly. Ministre De La Marine et Des Colonies, Imprimerie Impériale, Paris, France, 1867, p 3.

⁴ Louis José Barbançon, "Déportation, Transportation..", op.cit, S.P.

⁵ Teisseire Edouard, La transportation pénale et la relégation d'après les lois des 30 mai 1854 et 27 mai 1885, imprimerie A. Burdin et Cie, Paris, France, 1893, p XLI.

فإنّ الحكومة الآن في وضع يُمكنها من نفي ونقل المحكوم عليهم المحتجزين حالياً في السجون إلى غويانا الفرنسية لقضاء فترة عقوبتهم، وسيتمّ توظيفهم هناك في أعمال الاستعمار المختلفة¹.

وفي 10 جوان 1853 صدر قانون جديد نصّ على أنّ أولئك الذين ارتكبوا هجوما بهدف القضاء على الحكومة الفرنسية أو تغييرها، سيعاقبون بالنّفي والترحيل إلى مكان مُحصّن (المادة 87 من القانون الجنائي)².

وفي 20 أوت 1853 صدر مرسوم بناء على اقتراح وزير البحرية، يسمح للمستعمرات بنقل الأفراد المحكوم عليهم بالسّخرة أو النّفي والسّجن من أصل آسيوي أو أفريقي إلى غويانا الفرنسية³.

أمّا بالنسبة للأهالي الجزائريين، فيذكر أوليفي لوكور غرانميزون (Olivier Le Cour Grandmaison) في كتابه "الاستعمار الإبادة" بأنّ: "كلّ عقوبة سجن أكثر من ثلاث سنوات، يتبعها مباشرة نقل المسجون إلى مراكز احتجاز تقع خارج المستعمرة". حيث يرى في ذلك: "مضاعفة خطيرة للعقوبة الأولى، لأنّ النّفي يمنع أيّ علاقة مع العائلة أو الأقارب"⁴.

ووفق ما يطرحه جيرولت آرثر (Girault Arthur) في كتابه "مبادئ الاستعمار والتشريع الكولونيالي"، فإنّ قانون 30 ماي 1854 الذي أقرّ النّفي للمدانين إلى المستعمرات،

¹ Garraud René, op.cit, p 260.

² Louis José Barbançon, "La loi de déportation politique du 8 juin 1850: des débats parlementaires aux Marquises", **revue hypermédia**, <https://criminocorpus.org>, 2006.

³ **Notice sur la transportation à la Guyane française et à la Nouvelle-Calédonie**, op.cit, p 6.

⁴ Olivier Le Cour Grandmaison, **Coloniser Exterminer sur la guerre et l'État colonial**, Fayard, Paris, France, 2005, pp 256-257.

لم يحدّد المستعمرة التي يُنقل إليها المُدانون، وترك الحرية للحكومة الفرنسية لتحديد واحدة منها أو أكثر¹.

كما ورد ضمن هذا القانون كلام يُفيد بجواز استخدام المنفيين في أعمال سخرة قاسية، فالمدانون، تقول إذا المادة 2 من هذا القانون، سيتمّ توظيفهم في أصعب أعمال الاستعمار، وفي جميع أعمال المنفعة العامة².

وَوُرِدَ أيضا ضمن قانون 1854 كلامٌ يتعلّق بنفي النساء في مادته 4 التي نصّت على أنّه: "يجوز نفي ونقل النساء المحكوم عليهنّ بالسّخرة إلى إحدى المؤسّسات العقابية المنشأة في المستعمرات، وسيُفصلن عن الرجال ويشتغلن في أعمال تتناسب مع سنّهنّ وجنسهنّ"³.

إنّ قانون 1854 كان قد حدّد مواضع مُتعدّدة بعينها للنّفي، وبالتالي ترك المجال كبيرا للاختيار، ممّا خلق حيرة. ومع ذلك فقد كان ضمن تفكير الإمبراطورية الفرنسية أن تكون كاليدونيا الجديدة هي المقصودة، لكنّ المرسوم الذي سيصدر في 2 سبتمبر 1863 ذكر أنّ اختيار كاليدونيا الجديدة لم يكن إلا مؤقتا⁴.

كما ورد في المادة 6 من قانون 1854 بأنّ: "كلّ شخص مُدان حكم عليه بالنّفي والأشغال الشّاقة أقلّ من ثماني سنوات، يكون مُلزما عند نهاية فترة عقوبته بالبقاء في المستعمرة العقابية لمدة تعادل مُدّة إدانته. وإذا كانت العقوبة ثماني سنوات، يكون مُلزما بالبقاء هناك طوال حياته. ومع ذلك بإمكان المنفيّ المفرج عنه مغادرة المستعمرة مؤقتا

¹ Arthur Girault, op.cit, pp 263–266.

² Teisseire Edouard, op.cit, p XLII.

³ Jean Lucien Sanchez, **La relégation des récidivistes en Guyane française. Les relégués au bagne colonial de Saint-Jean-du-Maroni 1887–1953**, Thèse de Doctorat, Sous La Direction De M. Gerard Noiriel, Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales, France, 3 Decembre 2009, p 855.

⁴ Teisseire Edouard, op.cit, pp 85–87.

بموجب تفويض صريح من الحاكم". إضافة إلى أنه: "لا يجوز تحت أي ظرف من الظروف أن يؤذن له بالسفر إلى فرنسا. وفي حالة العفو، لا يمكن إعفاء المُفرج عنه من واجب الإقامة إلا بنص خاص يتعلق بالعفو"¹.

ويذكر كمال كاتب في كتابه "أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر" في نفس هذه النقطة بأن: "كثيرا من هؤلاء المنفيين لن تطأ أقدامهم الجزائر مرة أخرى (المادة 6 من قانون 30 ماي 1854"، لأنه في الواقع، سيُجبر في نهاية مُدة عقوبته على البقاء في المستعمرة العقابية طوال حياته، تماما مثل السجين المحكوم عليه بالسجن المؤبد، مع الاختلاف الوحيد أن السجين يبقى قابعا في سجنه والمنفي خارجة. ومع ذلك يرى كمال كاتب بأنه قد: "سُمح للبعض منهم بالعودة والبقاء بالجزائر، ولكن بعيدا عن مناطقهم الأصلية"².

إنّ التفكير الذي أوحى بهذا الإجراء حسب "جيرولت آرثر" يتمثل في أن: "المنفي المحكوم عليه المُفرج عنه، أي أنه أصبح حرا، هو كائن خطير. ومن غير الحكمة إعادته إلى وطنه مرة أخرى، الأكثر حكمة أن يُترك في المستعمرة في حالة نصف حرية، ربّما متحرّر من العمل القسري بما أنه دفع دَيْنه إلى المجتمع، لكن مُتابعا من طرف الإدارة التي تحميه وتراقبه في نفس الوقت". ثم كان صدور مرسوم 29 أفريل 1855 الذي أخضع المحكومين الأحرار إلى تشريعات مجالس الحرب"³.

كما أشار "جيرولت آرثر" أنه بالنظر لوجود مشاكل في المستعمرات العقابية تتعلّق أساسا بتزايد عدد المنفيين المُحرّرين، فقد ارتفع عدد المُشرّدين والمتسولين فيها، حتّى أنّهم

¹ Arthur Girault, op.cit, p 266.

² L. Le Boucher, **Ce Qu'il Faut Connaitre Du Bagne**, Ancienne Librairie Furne, Paris, France, 1930, p 19, et

كمال كاتب، أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر 1830-1962 تمثيل وحقائق السكان، تر: رمضان زبدي، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص 81.

³ Arthur Girault, op.cit, p 266.

حسب وصفه كانوا: "يجوبون البلاد بحثاً عن عمل، ويقومون بجميع الأعمال ما عدا الأعمال المشروعة، إضافة إلى أنهم يتسوّلون من المستوطنين الخائفين من تهديداتهم".
وقد سعى مرسومان إلى وضع حد لهذه الانتهاكات والمشاكل: الأول في 13 جانفي 1888، والثاني في 29 سبتمبر 1890.¹

ونصّ القانون المتعلّق بالأمن العام الصادر في 27 فيفري 1858 على ترتيبات جديدة خاصة بعقوبة النّفي، فأصبح النّفي في بعض الحالات لا يصدر عن محاكم أو مجالس عسكرية، وإنّما إجراءات إدارية يتّخذها الجهاز التنفيذي في الدولة.²

في البداية كان المُدانون المنفيّون يُنقلون إلى غويانا الفرنسية، ولكن يبدو أنّ العدد المرتفع للوفيات بها، بسبب: المناخ القاسي، وانتشار الأمراض والأوبئة: كالمالاريا والحمّى الصفراء والجُذام³، جعل الحكومة الفرنسية تبحث عن مستعمرة عقابية أخرى. فكان إصدار مرسوم إمبراطوري في 2 سبتمبر 1863 حدّد كاليدونيا الجديدة مكانا للنّفي، وبالخصوص للمحكوم عليهم بأكثر من ثماني سنوات من العمل القسري.⁴

واعتباراً من سنة 1867 أصبح يُنفي وينقل إلى المستعمرة العقابية الجديدة كاليدونيا، حيث المناخ معتدل ومناسب للعيش فيها، وكذا مُعدّل الوفيات أقلّ من غويانا الفرنسية؛ جميع المُدانين الأوروبيّين المحكوم عليهم، بينما يتمّ نفي ونقل أغلب المُدانين المحكوم عليهم من: العرب ولا سيما الجزائريّين، والسّود ولا سيما الأفارقة والهنود، والآسيويين، إلى غويانا

¹ Arthur Girault, op.cit, p 266.

² عاشور بوشامة، المرجع السابق، ص 274.

³ Paul Laporte, **La Guyane des Ecoles Etude résumée de l'Histoire, de la Géographie de la Guyane française et de sa situation économique**, imprimerie A. Corps, Paris, France, 1915, pp 170–171.

⁴ Dompierre D'hornoy, **Notice sur la transportation à la Guyane française et à la Nouvelle-Calédonie, Pendant Les Années 1868, 1869, Et 1870**, imprimerie Nationale, Paris, France, 1874, p 120, et Garraud René, op.cit, pp 260–261.

الفرنسية¹، بحجة أنهم يستطيعون التكيف والتعامل بشكل أفضل مع المناخ الحار والرطب للمنطقة، وخاصة بالنسبة للجزائريين².

إنّ هذا التمييز القانوني في الإبقاء على غويانا الفرنسية كمنطقة نفي عقابي للعناصر العربية والإفريقية والآسيوية، رغم معرفة مُسبقة بطبيعتها الصعبة وخطورتها على صحّة ومصير المنفيين، يُبرز العقلية العنصرية التي يتبنّاها المتربول تجاه هذه الأجناس، وحرص أكبر على أن تكون رحلة هؤلاء المنفيين العقابية رحلة بلا عودة، حيث أنّ نهايتهم حتما ستكون إمّا الموت أو البقاء هناك للأبد³.

ثمّ كان صدور قانون 23 مارس 1872 الذي نصّ على إعلان شبه جزيرة دوكوس (Ducos) وجزيرة الصنوبر (Ile des Pins) في كاليدونيا الجديدة، مكانا للنفي والترحيل للمدانين السياسيين المحكوم عليهم بالنفي البسيط في مُحيط مُحصّن⁴.

ثمّ تلاه صدور قانون 27 ماي 1885 المتعلّق بالنفي إلى المستعمرات العقابية والممتلكات الفرنسية في ما وراء البحار، وبالتحديد إلى غويانا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة، للمحكوم عليهم الذين تكرّرت منهم الجرائم على أرض مستعمرة تابعة للإمبراطورية الفرنسية⁵. حيث وردت عقوبة النفي في أربع مواد من هذا القانون:

¹ Arthur Girault, op.cit, p 258.

² Isabelle Merle et Marine Coquet, "The Penal World in the French Empire", **The Journal of Imperial and Commonwealth History**, N°20, France, Mars 2019, p 253.

³ عثمان زقّب، المرجع السابق، ص 30.

⁴ Bourguignon Auguste, **Éléments Généraux De La Législation Française**, Garnier Frères, Libraires. Éditeurs, Paris, France, 1873, pp 427-428.

⁵ Jean Lucien Sanchez, "La discipline au bagne colonial. Les relégués collectifs au pénitencier de Saint Jean du Maroni, Guyane française", **revue hypermédia**, <https://criminocorpus.org>, 2017, p 1.

- المادة 1: تنصّ على أنّ عقوبة النّفي هي الاعتقال الدائم أي مدى الحياة على أراضي المستعمرات أو الممتلكات الفرنسية للمدانين الذين يستهدف القانون الحالي ترحيلهم من فرنسا.

- المادة 4: حدّدت نوعية المنفيين، وهم: أصحاب السوابق الذين ارتكبوا عدّة إدانات (خيانة الأمانة، السرقة، التشرد، التسوّل...) خلال فترة 10 سنوات، ويحدّد القانون عددها وخطورتها¹.

- المادة 6: أوضحت أنّ عقوبة النّفي لا تُطبّق على الأفراد الذين يتجاوز سنّهم السّتين أو أقلّ من إحدى وعشرين سنة في نهاية مدّة عقوبتهم.

- المادة 12: لا تُنفّذ عقوبة النّفي على المحكوم عليه إلّا بعد انتهاء مدّة عقوبة السّجن².

كما أكّدت المادة 20 على أنّ هذا القانون: "ينطبق على الجزائر وعلى كل المستعمرات الفرنسية"³.

وقد نتج عن إصدار هذا القانون نفي وتخلّص الإمبراطورية الفرنسية لما يقرب من 22164 مدّانا بين سنتي 1887-1953، حيث تمّ نفي 3800 رجل و470 امرأة إلى كاليدونيا الجديدة بين سنتي 1887-1897، ونفي 17375 رجلا و519 امرأة إلى غويانا الفرنسية بين سنتي 1887-1953⁴.

¹ Pierre Michel, **La terre de la grande punition Histoire des bagnes de guyane**, Éditions Ramsay, Paris, France, 1982, pp 309-310, et Teisseire Edouard, op.cit, p 152.

² Pierre Michel, op.cit, pp 309-310, et Teisseire Edouard, op.cit, p 152.

³ Jean Lucien Sanchez, "La relégation des récidivistes..", op.cit, p 867.

⁴ Jean Lucien Sanchez, "De colons à bagnards: la relégation des récidivistes en Guyane française", **Cahiers d'études pénitentiaires et criminologiques**, N°39, <https://shs.hal.science>, Octobre 2013, p 1.

وقد استمر النّفي لدوافع سياسية إلى غويانا الفرنسية بموجب قانون 9 فيفري 1895، الذي حدّد جزر الخلاص (Iles du Salut) كمكان لاستقبال المحكوم عليهم بالنّفي والترحيل والحبس في سياج مُحصّن، ويعتبر هذا القانون امتدادا لقانون 8 جوان 1850¹.

وفي سنة 1897، وعقب احتجاجات سكان كاليدونيا الجديدة تمّ تعليق جميع قوافل المُدانين المنفيّين المتوجّهة إليها. من الآن فصاعدا ستظلّ غويانا الفرنسية المستعمرة العقابية الوحيدة التي ستستقبل المنفيّين حتى 8 أوت 1953، حيث تمّت إعادة ما يقرب من 2000 مُدان منفي إلى فرنسا في رحلة أخيرة، ومنذ ذلك التاريخ تمّ إغلاق سجن غويانا الفرنسية رسميا، ولم يعد هناك محكوم عليهم منفيّون يقضون عقوبتهم في هذه المستعمرة العقابية².

ومنذ الفاتح من جانفي 1901، لم يتم إرسال أي مُدانين محكوم عليهم بالنّفي من الجزائريّين إلى جزيرة "كورسيكا" لأسباب تتعلّق بالميزانية. فالمتروبول لم يعد يرغب في تحمّل تكاليف اعتقالهم ورعايتهم. وبالتالي فإنّ جميع المُدانين المحكوم عليهم بالنّفي أو بالسّجن مدى الحياة يقضون عقوبتهم بالجزائر³.

وقد قرّرت الحكومة الفرنسية وضع حدّ لنفي النّساء إلى غويانا الفرنسية والعفو عنهنّ من خلال إصدارها لقانون 19 جويلية 1907، وهذا بحجّة قسوة مصيرهنّ⁴. غير أنّ تطبيق هذا القانون تأجّل إلى غاية إصدار قانون 8 أوت 1913 الذي جعل قانون 1907 ساري المفعول في المستعمرات الفرنسية. حيث أبلغ وزير المستعمرات حاكم المستعمرة العقابية

¹ Jean Lucien Sanchez, "French Guiana. The Penal Colonization of French Guyana 1852–1953", <https://shs.hal.science>, 2016, p 2.

² Jean Lucien Sanchez, "Le bagne colonial de Guyane française (XIXe–XXe siècles): les transportés au camp de la transportation de Saint-Laurent-du-Maroni", **Editorial Humanitas de la Facultad de Filosofía y Letras**, Universidad Nacional de Tucumán, Argentina, 2019, p 7.

³ Girault Arthur, op.cit, p 541.

⁴ Jean Lucien Sanchez, "Identifier, exclure, régénérer. La relégation des récidivistes en Guyane (1885–1938)", **Antipodes**, <https://shs.hal.science>, 2007, p 8.

غويانا الفرنسية بأنّ من تبقى من النساء المنفيّات هناك بإمكانهنّ -إذا رغبن في ذلك- العودة إلى فرنسا أو إلى مستعمراتهنّ الأصلية، ولكن على نفقاتهنّ الخاصة¹.

ثمّ كان صدور مرسوم 31 مارس 1931 الذي يقضي بإلغاء اعتماد كاليديونيا الجديدة كمستعمرة عقابية للنّفي، وبقي المكان الوحيد للنّفي هو غويانا الفرنسية².

وعلى وقع الظروف القاسية التي كان يعيشها المنفيّون في المستعمرات العقابية الفرنسية ما وراء البحار وبالتّحديد في غويانا الفرنسية، وكذا الظروف السياسية الجديدة التي بدأت فرنسا تعيشها منذ بداية الثلاثينيات، خاصة بعد وصول الجبهة الشعبية إلى السلطة سنة 1936، فقد تعدّدت حملات واحتجاجات المُحامين والصحفيين وبعض رجال السلطة الفرنسيّين، في انتقاد أُسس النّظام العقابي الفرنسي، وطالبت بضرورة إلغاء المستعمرات العقابية، الأمر الذي دفع برئيس مجلس الوزراء أندريه ليون بلوم (André Léon Blum)³ إلى إرسال تقرير لرئيس الجمهورية ألبيرت فرانسوا لبران (Albert François Lebrun)، أكّد فيه على عدم جدوى استمرار المستعمرات العقابية التي لم تعد تُمثّل أداة جزائية ناجعة⁴.

¹ Jean Lucien Sanchez, "La relégation des femmes récidivistes en Guyane française, 1887-1907", **Crime, Histoire & Sociétés**, <https://shs.hal.science>, 2013, p 25.

² Louis José Barbançon, "Déportation, Transportation..", op.cit, S.P.

³ أندريه ليون بلوم: ولد سنة 1872. عُيّن رئيساً لمجلس الوزراء الفرنسي بين 1936-1937. توفي في سنة 1950. ينظر:

Philippe Bauchard: **Léon Blum Le pouvoir pour quoi faire?**, Librairie Arthaud, Paris, France, 1976.

⁴ مع العلم أنّ النّفقة السنوية للمنفيّ المحكوم عليه، أيّ الطعام والملابس، سنكّلف غويانا 448 فرنكا، وكاليديونيا الجديدة 381 فرنكا. ولا يشمل هذا المبلغ تكاليف الحراسة والإدارة، ولا تكاليف النقل، التي يصل حدّها الأقصى إلى 400 فرنك إلى غويانا، و900 فرنك كحدّ أقصى إلى كاليديونيا الجديدة. وقد يكون هذا أيضاً أحد الأسباب الدافعة لإلغاء فرنسا لمستعمراتها العقابية. ينظر:

Vicomte D'Haussonville, **Les établissements Pénitentiaires En France Et Aux Colonies**, Michel Lévy Frè Es Éditeurs, Paris, France, 1875, p 590.

كما لم توفّر إمكانية تقويم المنفيين السّجناء وإصلاحهم¹.

وتبعاً لذلك أصدر "فرانسوا ليبران" قانوناً في 17 جوان 1938 يُلغي بموجبه نفي المحكوم عليهم بالأشغال الشّاقة إلى المستعمرات العقابية، وقرّر تعويض عقابهم ذلك بعقوبة تحجير الإقامة بنفس المدّة التي بقيت من العقاب الأصلي².

وقد ألغيت عقوبة النّفي من القانون الفرنسي بشكل رسمي في عهد الرئيس شارل ديغول (Charles de Gaulle) بموجب أمرية 4 جوان 1960³.

مع العلم أنّ الجزائريين المنفيين خاصّة إلى المستعمرات العقابية غويانا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة وأوبوك، قد تمّت محاكمتهم من قبل مجالس الحرب المكوّنة من قضاة ضباط، والمتواجدة في كلّ من مدينة: الجزائر، ووهران، وعنّابة، وقسنطينة.

ثانياً: أسباب ومبررات تطبيق سياسة النّفي

كانت سياسة النّفي رُكناً أساسياً ضمن الاستراتيجية والخطّة الشاملة للاحتلال الفرنسي للجزائر، ولهذا كانت بداية تطبيق عقوبة النّفي منذ الأشهر الأولى للاحتلال، واستمر ذلك حتى أربعينيات القرن العشرين.

وقد فرضت السلطات الفرنسية على الجزائريين هذه العقوبة نتيجة عدّة أسباب، ونظراً لمبررات كانت تراها مُقنعة ودافعة لتطبيق هذه السياسة وتسليط هذه العقوبة في حقّهم، بعد أن أدركت فعالية ذلك سواء على المعارضين والمقاومين، أو على المُدانين بجرم القتل أو السرقة، أو غيرها من الجرائم، وبهدف تكريس وجودها وضمان بقائها في الجزائر للأبد.

¹ Jean Lucien Sanchez, "De colons à bagnards..", p 5, et

عبد اللطيف الحناشي، "أضواء على المنفيين التونسيين في الغويان"، المجلة التاريخية المغاربية، ع123، تونس، 2006، ص 60.

² Journal officiel De La République Française, 70 Année, N°151, 29/6/1938, pp 7497-7498.

³ عاشور بوشامة، المرجع السابق، ص 269.

وسأحاول في هذا العنصر تناول أهم الأسباب والمبررات التي دفعت السلطات الفرنسية إلى تطبيق سياسة النفي، وتسليط هذه العقوبة القاسية على الأهالي.

1. الأسباب والمبررات السياسية والعسكرية:

تعتبر الأسباب والمبررات السياسية والعسكرية من الدوافع الرئيسة لتطبيق سلطات الاحتلال عقوبة النفي. فمع تواصل المقاومة السياسية وبالدرجة الأولى العسكرية والشعبية منها على الخصوص، لجأت السلطات الفرنسية إلى إصدار قرارات وأحكام النفي في حق آلاف الجزائريين لتحطيم معنوياتهم والقضاء على الروح الوطنية وعلى شوكة المقاومة بأشكالها المختلفة: العسكرية والسياسية؛ ضد الوجود الفرنسي، بعد أن أدركت فعالية تأثير النفي على المعارضين والمقاومين.

كما أنّ سلطات الاحتلال طبقت هذه العقوبة بغية تحقيق أهداف أخرى، من بينها: القضاء على الرموز الوطنية بهدف تدمير روح المقاومة الجماعية. حيث أنّ الهدف من النفي في بعض الأحيان لا يتمثل في شخص المنفي في حد ذاته، وإنما أتباعه وجماعته أيضاً، من خلال شل حركة المقاومة نتيجة لعجز الأهالي القيام بأي فعل نضالي بعد انهيار رموزهم، ومن ثمّ يكون التفكير من جديد في مقاومة ومواجهة الاحتلال صعباً، وهو الهدف الأقصى الذي تريد أن تحقّقه سلطات الاحتلال من خلال ممارسة سياسة النفي، وهو استسلام الشعب الجزائري لهم¹.

إضافة إلى هدف ثانٍ وهو الحفاظ على استتباب أمن المجتمع وسلامته، وهنا أقصد المستوطنين الأوروبيين عموماً والفرنسيين خصوصاً، لأنّ المقاومين في نظر سلطات الاحتلال الفرنسي قد سلّبوا راحتهم وأمنهم، وأثاروا الفوضى في المجتمع².

وفي هذا الإطار، وبموجب قرار وزاري صدر يوم الفاتح من سبتمبر 1834، لتنفيذ

¹ عبد اللطيف الحناشي، المراقبة والمعاقبة بالبلاد التونسية...، المرجع السابق، ص 102.

² بديدة غانم أحمد الطائي، المرجع السابق، ص 106.

مقتضيات مرسوم وزاري صدر يوم 22 جويلية 1834، مُنح الحاكم العام للجزائر سلطة نفي كل الأشخاص الذين يتسبّبون في اضطراب الأمن العام خارج الممتلكات الفرنسية في إفريقيا الشمالية¹.

كما نصح خليفة الأمير عبد القادر على المقاطعة الشرقية لبابلك الغرب الحاج محمد ولد سيدي لعربي السلطات الفرنسية بقوله: "إذا كنتم تُريدون حماية غليزان وقراكم من اعتداء قبيلة فليته وغيرها، فكونوا صارمين معهم. انفوا إلى السنغال أو إلى غويانا قبائل الشرفة الست، الذين دفعوا الآخرين إلى الثورة، صادروا أراضيهم وأعطوها لمعمريكم"².

لقد ارتبطت سياسة النفي ارتباطا مباشرا بتصاعد حركة المقاومة الرسمية والشعبية المسلّحة، حيث شملت كل من شارك في المقاومة ضدّ الاحتلال ورفع السلاح في وجه الفرنسيين، أو تشبّه به السلطات الفرنسية بالولاء للمقاومة أو تعامله معها، أو حتّى إبداء رأي معارض لوجودها. ونفس الإجراء طُبّق ضدّ كلّ الأشخاص الذين رأت فيهم إدارة الاحتلال خطرا عليها وعلى الأمن العام³.

فمثلا انتقمت سلطات الاحتلال الفرنسي من عدة قبائل ساندت ثورة المقراني والحدّاد بنفي بعض أفرادها إلى جزيرة كاليدونيا الجديدة⁴.

ويشير إميل لارشي (Emil Larcher) في كتابه "ثلاث سنوات من الدراسات الجزائرية"، إلى أنّ عقوبة النفي لم تكن تُقرض على الأهالي المسلمين نتيجة ارتكابهم جرائم

¹ رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 242.

² الصديق تاوتي، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية منفية نتائج وأبعاد ثورة المقراني والحدّاد، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص 116.

³ نادية طرشون وآخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص ص 145-147.

⁴ كمال بريم، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحظنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي (1840-1954)، رسالة دكتوراه، إش: د. صالح لميش، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011، ص 67.

محدّدة، بل كانت تفرض على كلّ الأفعال التي تُهدّد الأمن العام والسيادة الفرنسية¹.

كما أنّ الاحتلال الفرنسي قام باتّهام العناصر الفاعلة في السّاحة الدينية والسياسية بالتآمر ضدّ الفرنسيّين، أو بالارتباط بالعثمانيّين، أو بالانضمام إلى مقاومة الأمير عبد القادر، ونحو ذلك من الاتّهامات. كما أُشيع أمام الرأي العام بأنّهم ينوون التآمر ضدّ فرنسا، خاصة بعد تشكيلهم ما سُمّي بـ "لجنة الحضر" لمعارضة وجود الاحتلال الفرنسي وسياساته².

وتتدرج سياسة وعقوبة النّفي أيضا في سياق العنف الذي تمارسه أجهزة الإدارة الفرنسية المختلفة ضدّ الأفراد وحتى ضدّ المجموعات التي تراها معادية لها ولمصالحها، وذلك استنادا لمواقف عسكرية أو سياسية أو دينية وثقافية معيّنة، أو بفعل نشاطات تعتقد أنّها تسيء لهيبتها ووجودها، فتأتي هذه العقوبة أو هذا الإجراء في إطار ردّ فعل تلك السلطات بهدف تجميد حركة الأفراد أو المجموعات أو تحييدها أو الضغط عليها وصولا لإلغائها³.

وقد طُبّقت عقوبة النّفي وفق ما يذكره أبو القاسم سعد الله في كتابه "محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال" منذ عهد برتراند كلوزيل (Bertrand Clauzel)⁴ إلى دي روفيغو وصولا إلى توماس روبير بوجو (Thomas Robert Bugeaud)⁵، وهي كما

¹ Larcher Émile, **Trois Années d'études algériennes, législatives, sociales, pénitentiaires et pénales (1899-1901)**, Arthur Rousseau Éditeur, Paris, France, 1902, pp 87-88.

² أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ج4، ص ص 193-194.

³ عبد اللطيف الحناشي، المراقبة والمعاقبة بالبلاد التونسية...، المرجع السابق، ص ص 31-32.

⁴ برتراند كلوزيل: ولد سنة 1772 بفرنسا. ترقّى إلى رتبة جنرال سنة 1802. عُيّن للمرة الأولى حاكما عاما على الجزائر بين 1830-1831، وللمرة الثانية بين 1835-1837. توفي في سنة 1842. ينظر:

Faucon Narcisse, op.cit, pp 155-160.

⁵ توماس روبير بوجو: ولد سنة 1784 بفرنسا. عُيّن حاكما عاما للجزائر بين 1840-1847. رُقّي إلى رتبة مارشال سنة 1843. توفي في سنة 1849. ينظر:

Faucon Narcisse, op.cit, pp 128-130.

يقول: ".سياسة تقوم على إبعاد جميع العناصر الخطرة ذات النفوذ، أو التي يمكن أن تلعب دورا اجتماعيا وسياسيا بين المواطنين حتى يخلو الجو للسلطات الجديدة"¹.

وضمن هذا التوجّه أيضا يقول سعد الله في كتاب "أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر": "وقد امتاز عهد بوجو (1841-1847) بنفي وطرّد أعيان الجزائر إلى خارج الوطن. فقد حُكم على كلّ مشبوه وكلّ زعيم سياسي أو إداري من الجزائريين لم يتعاون صراحة مع العدو، وأجبره على مغادرة وطنه وعائلته، ثمّ نقله قسرا إلى سجون مثل: كالدونيا الجديدة وكايان وسانت مارغريت وغيرها"².

ويضيف في كتابه "خلاصة تاريخ الجزائر" قائلا: "أمّا نفي الرؤساء، فقد كان وسيلة إرهابية أخرى لتحطيم المعنويات والقضاء على المقاومة. فخلال عهد بوجو نفت الإدارة الفرنسية مئات الرؤساء والأعيان إلى خارج الجزائر: كورسيكا، سانت مارغريت، كايان، كالدونيا الجديدة، إذ فرّقت بينهم وبين ذويهم، وجعلتهم درسا للآخرين"³.

كما يقول أيضا "أوليفي لوكور" في كتابه "الاستعمار الإبادة" بأنّه تمّ: "اقتراح عقوبة النّفي إلى المستعمرات كأحد الحلول النّاجعة، التي ستساعد كثيرا في نجاح الترتيبات القمعية الجديدة، لأنّها وسيلة لها فعالية مميّزة في الحفاظ على النّظام السياسي والاجتماعي في فرنسا ومستعمراتها"⁴.

ومع بدايات الاحتلال الفرنسي للجزائر كانت تُطبّق عقوبة النّفي ضدّ الجزائريين الذين يرفضون الخضوع للسلطة الفرنسية ويبدون مقاومةً تجاهها، وضدّ كل من يعارض سياستها ويقف في طريق مشروعها، وهو ما نصّ عليه قرار 30 أفريل 1841، وأكّده مرسوم وزير الحربية "سولت" في 25 جوان 1841، الذي نصّ في مادته 1 على أنّ: "الأهالي الذين يتمّ

¹ أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث...، المرجع السابق، ص 75.

² أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، المرجع السابق، ص 194.

³ أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1830-1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2007، ص ص 38-39.

⁴ Olivier Le Cour Grandmaison, op.cit, p 296.

القبض عليهم في حالة عداة ضدّ فرنسا، والذين يكون نفيهم عن الجزائر يكتسي أهميّة سياسية سوف يُحوّلون إلى فرنسا ويُسجنون في إحدى القلاع أو الحصون..¹

ومن أوائل من شملهم النّفي إلى خارج البلاد نجد: مجموعة من نُخب وأعيان مدينة الجزائر تخندقوا في صفوف المعارضة والمقاومة السياسية ضدّ وجود المحتل الفرنسي وسياساته. وعلى رأس هذه النّخب كان المفتي الحنفي محمد بن محمود بن العنّابي الذي يعتبر أوّل من تمّ تطبيق عقوبة النّفي عليه. فبعد نشاطه السياسي والفكري المتنامي ضدّ الاحتلال، قرّر الجنرال "كلوزيل" وضع حدّ له ونفيه خارج الجزائر، فاختار ابن العنّابي الإسكندرية منفى له.

ويذكر حمدان بن عثمان خوجة في كتابه "المرآة" كلاما بخصوص نفي المفتي بن العنّابي، حيث اعتبر بأنّ: "هذا العمل الجائر قد جعل النّاس كلهم يرتابون، وخاصّة السلطة التشريعية والقاضي والمفتي. فلم يعد أيّ واحد منهم يجرؤ على الكلام عن وثيقة الاستسلام خشيّة أن ينال مصير المفتي المذكور"².

كما ذكر هذا الأخير في نفس الكتاب مشاهد من بدايات تطبيق عقوبة النّفي بحقّ المعارضين لسلطة الاحتلال النّاشئة من خلال قوله بأنّه: "عندما نزل المارشال دي بورمون بأرض الجزائر، نشر باسم الأمة الفرنسية بيانا ذكر فيه بأنّه سيقضي على نظام الظلم السائد في الجزائر. وتنصّ معاهدة الاستسلام على أنّ الأتراك يُعتبرون من سكان المدينة (الجزائر). ولكن، بعد استسلام المدينة بفترة وجيزة، قام بورمون بنفيهم. ففُصلوا عن نسائهم وأطفالهم.. وكانوا يُقادون إلى السّفن قبل ساعة الإبحار بأيّام عديدة"³.

وتحدّث فيكتور أميدي (Victor Amedée) في كتابه "تاريخ الجزائر 1830-1878" عن المنفيين بسبب تهمة معارضة الحكم الفرنسي في مدينة الجزائر، بقوله أنّ هؤلاء

¹ Sylvie Thénault, op.cit, pp 2-6, et

عبد الحفيظ قبائلي، المرجع السابق، ص ص 273-274.

² حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 261.

³ نفسه، ص 227.

الجزائريين المنفيين إلى فرنسا أخذوا إلى باريس، حيث ذكر من بينهم: الباي بن عمار، والآغا السابق حمدان (قد يكون المقصود حمدان بن أمين السكة)، وابن مصطفى باشا (قد يكون المقصود إبراهيم بن مصطفى باشا ابن الباي مصطفى بومزراق)، وأحمد بوضربة¹.

ولقد استغلّ الفرنسيون المقاومات والثورات كمقاومة الأمير عبد القادر، وثورة الزواغة وفرجيوة، ومقاومة المقراني والحدّاد، للإقدام على إصدار قرارات النفي في حقّ مئات الجزائريين إلى خارج الوطن، ظنّاً منهم أنّ سياسة القمع والنفي هي أنجع علاج للقضاء على روح المقاومة الوطنية وترويض الأهالي². حيث تمّ نفي قادة الحرب وعائلاتهم من الأشخاص الذين يعتبرون خطيرين على الأمن العام، بحكم مشاركتهم في حركات التمرد المقاومة للاحتلال الفرنسي. وقد تمّ توزيعهم بين سجن سانت أمبواز (Saint Amboise)، وجزيرة سانت مارغريت، وجزيرة كورسيكا، وجزر الأنتيل (Antillas) الفرنسية³.

كما اتخذت سلطات الاحتلال عدّة إجراءات ضدّ الزعامات المحلية في المدن والأرياف من بينها النفي، الذي طال بعضهم إلى المتروبول، أو إلى غويانا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة، بغرض القضاء على كلّ حركة مقاومة تقف في وجه توسّع الاحتلال الفرنسي نحو المناطق الداخلية والجنوبية من الجزائر⁴.

2. الأسباب والمبررات الاقتصادية والاجتماعية:

تعتبر الأسباب والمبررات الاقتصادية والاجتماعية الدافع الثاني لسلطات الاحتلال الفرنسي لتطبيق عقوبة النفي. ويتّضح ذلك مثلاً من خلال أنّها لم تكتف بنفي وطرّد مئات

¹ Victor Amedée Dieuzaide, **Histoire de l'Algérie de 1830-1878**, tome 1, imprimerie de l'association ouvrière, Oran, Algérie, 1880, p 304.

² محمد الطيّب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954**، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1985، ص 71.

³ كمال كاتب، المرجع السابق، ص 81.

⁴ أحمد بن جابو، **المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس (1830-1954)**، رسالة دكتوراه، إيش: أ.د. يوسف مناصرية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص 84.

الجزائريين من الذين قادوا أو شاركوا في مقاومة المقراني والحدّاد سنة 1871 إلى خارج البلاد: إلى المتروبول، أو كاليدونيا الجديدة، بل أقدمت أيضا على حجز ممتلكاتهم ومصادرتها، من أراضي ومساكن ومواشي وغيرها، كعقاب لهم بسبب مشاركتهم في المقاومة ضدها أو لمواقفهم المساندة لها، وهذا كلّ بهدف القضاء على مصدر رزقهم ورزق عائلاتهم وسكان المنطقة، وبالتالي فإمّا سيموتون جوعا، أو سيضطرون إلى الهجرة إلى مناطق أخرى¹.

وفي هذه الحالة ستستفيد سلطات الاحتلال من هذه الأملاك المتنوعة؛ إمّا لصالح اقتصادها، وإمّا كوسيلة وامتياز لتشجيع عملية هجرة الأوروبيين عموما والفرنسيين خصوصا للاستيطان في الجزائر، من خلال منحهم الأراضي والمساكن والمواشي حتى يستقروا فيها للأبد، وبالتالي سيكونون دعما وسندا للاحتلال الفرنسي في تحقيق مشاريعه وأهدافه. ومن هنا عمدت إدارة الاحتلال الفرنسي إلى تطبيق سياسة الاستيطان الأوروبي مهينة لها كلّ الظروف الاقتصادية والاجتماعية، لأنّ هدفها منذ دخولها أرض الجزائر كان إنجاح التجربة الاستيطانية، والذي يعني لها نجاح نظام الاحتلال، وبالتالي تهديم أسس المجتمع الجزائري، وتفتيت أواصره وفصل الفرد عن المجتمع القبلي، وذلك من خلال نفيه إلى خارج الجزائر.

كما أنّ الكولونيل دي مونتانيك (De Montagnac)² لم يتورّع من قوله أنّه كان يُريد من خلال رسائله المنشورة طرح مشروع دافع عليه بقوة، يتمثّل في رغبته في نفي الشعب الجزائري بأسره إلى جزر "الماركيّز"³.

¹ أحمد بن جابو، المرجع السابق، ص ص 85-86.

² دي مونتانيك: ولد سنة 1803 بفرنسا. تقلّد مختلف الرتب العسكرية إلى أن رُقّي إلى رتبة ضابط. قُتل في معركة سيدي إبراهيم على يد قوات الأمير عبد القادر في 23 سبتمبر 1845. ينظر:

Faucon Narcisse, op.cit, pp 400-402.

³ مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 104.

وبعبارة أخرى، فقد سعت سلطات الاحتلال إلى إفراغ البلاد من سكانها الأصليين، واستبدال الشعب الجزائري بشعبٍ خليط من الأوروبيين، من خلال تشجيع سياسة وحركة الاستيطان في الجزائر؛ مقابل تطبيق سياسة النفي في حق الأفراد والجماعات، في محاولة لتمزيق النسيج الاجتماعي الجزائري وإحداث تغيير ديمغرافي في البلاد¹.

هذا، مع العلم أنّ أغلب المستوطنين الذين استفادوا ممّا تمّ مصادرتة من أملاك قادة وثوار مقاومة المقراني والحدّاد هم من سكان الألزاس (Alsace) واللّورين (Lorraine)، الذين نزحوا بعد هزيمة فرنسا في الحرب مع بروسيا (حرب الوحدة الألمانية) سنة 1870، فهيّأت لهم فرنسا ظروف توطينهم بالجزائر².

وفي هذا الصدد يقول "أوليفي لوكور": "إنّ مشاريع الاستيطان تحمل في طيّاتها ودون حساب المقاومة، ضرورة الطرد والنفي والمجازر والمصادرة، لكي يتمكّن الأوروبيون من الاستقرار في أراضيهم"³.

كما علّق عبد الحميد زوزو في كتابه "الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي" على ما لحق بسكّان الأوراس عقب ثورة 1871 قائلاً: "فمن جملة ما سلّط على الأوراسيين من عقوبات -كان من ضمنها النفي- الاستحواذ على أهمّ مصدر للرزق لديهم ألا وهو الأرض..."⁴.

وبعد أن انتفض البوازيد في واحة العامري سنة 1876، كانت الفرصة مواتية للمستوطنين وسلطات الاحتلال بعدما تمّ نفي قادتها وبعض المشاركين فيها - للاستيلاء

¹ نصر الدين بوزيان، الهجرة الجزائرية لسوريا في القرن الـ19 وأثرها السياسي والإعلامي، ضمن كتاب الهجرة...، ص 256.

² كمال بيرم، المرجع السابق، ص 67.

³ Olivier Le Cour Grandmaison, op.cit, p 197.

⁴ عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية (1837-1939)، تر: مسعود حاج مسعود، ج1، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 170.

على واحاتهم الجميلة، فتّمت مصادرتها. كما ضُرب الحجز الجماعي على جميع الأملاك المبنية¹.

وفي 16 جوان 1876 عقد مجلس الحكومة العامة تحت رئاسة الحاكم العام ألفريد شانزي (Alfred Chanzy)² بمدينة الجزائر اجتماعا صدر عنه القرار الآتي:

- المادة 1: تطبيق المصادرات الجماعية على منطقة العامري وفوغالة من مقاطعة قسنطينة.

- المادة 2: تُضرب المصادرة إسمياً (فردياً) على كلّ الأهالي المتواجدين في الواحة أثناء الانتفاضة، وكلّ ممتلكات الأهالي الموجودة في الواحة، والتي قدّمت المساعدة للمتفضين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة³.

وتبيّن قراءتي لهذا القرار أنّه جاء سريعاً في إصداره، ودون تحقيق مُعمّق في التأثيرين وبقية الأهالي، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على نيّة سلطات الاحتلال بعد إصدار قرارات النّفي، في الحصول أيضاً على الموارد المالية والممتلكات من الجميع.

وبالمقابل، فلقد كانت نيّة السلطات الفرنسية من النّفي هو إعمار بعض مستعمراتها الجديدة والبعيدة، وبالأخصّ إعمار غويانا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة بـ سكان جُدّد، فرأت الحلّ إذاً في نفي بعض من سكان مستعمراتها في إفريقيا وآسيا وعلى رأسهم الجزائريّون إليها، وقد كان بإمكانها سجنهم في الجزائر لقضاء فترة عقوبتهم داخل البلاد. حيث رافقت عقوبة نفي بعض هؤلاء عقوبة الأعمال الشاقة في حقّهم لعدّة سنوات، فعقب وصولهم إلى

¹ شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، تر: م. حاج مسعود وع. بلعربي، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 111.

² ألفريد شانزي: ولد سنة 1823 بفرنسا. تقلّد مختلف الرّتب العسكرية إلى أن رُقّي إلى رتبة جنرال. عُيّن حاكماً عاماً للجزائر بين 1873-1879. توفي في سنة 1883. ينظر:

Faucon Narcisse, op.cit, pp 149-151.

³ مختار هوري، نماذج من القمع الإداري الاستعماري تجاه بعض القبائل في الجنوب القسنطيني 1871-1916، رسالة دكتوراه، إش: د. سليمان قريري، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، الجزائر، 2016-2017، ص 213.

منفاهم كانوا يجبرون يوميا على العمل في أحد الأعمال التي تدخل في إطار سياسة التوسع والاستيطان الفرنسي بالمنطقة مثل: شق الطرقات وتوصيل شبكات المياه.

ويقول "أوليفي لوكور" في هذا الإطار: "...يجب معاقبة المجرمين الذين يتناولون على أمن الأشخاص وأملاكهم بنفيهم. وأخيرا، على الجبهة الاستعمارية من أجل توفير أراضٍ ومنافذ لهؤلاء المنفيين وتشغيلهم في خدمة التعمير هناك"¹.

كما كان أحد أهداف إصدار قانون 30 ماي 1854 تأسيس مجتمع استيطاني، والمشاركة في تطوير جزء من الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية². حيث يقول جان لوسيان سانشير (Jean Lucien Sanchez): "سعى قانون تنفيذ عقوبة الأعمال الشاقة الصادر في 30 ماي 1854، والمعروف بقانون النفي والنقل، إلى تحقيق ثلاثة أهداف: السماح للمدينة بالتخلص من المحكوم عليهم بالسخرة، وتوفير العمالة الرخيصة للمستعمرة لتمكينها من التنمية الاقتصادية، والسماح لأكثر المُدانين بأن يصبحوا مستوطنين عند إطلاق سراحهم"³.

ويضيف قائلا: "كان من الضروري الإصرار على هذه الفكرة، التي أعتقد أنها صحيحة بقدر ما هي غير منتشرة على نطاق واسع، وهي أن مستعمرة النفي يجب أن تعتبر قبل كل شيء إنشاء شعب جديد على أرض جديدة"⁴.

وهذا ما تؤكد المادة 6 من القانون التي جاء فيها بأن: "كلّ شخص مُدان حُكم عليه بالأشغال الشاقة أقلّ من ثماني سنوات، يكون مُلزما عند نهاية فترة عقوبته بالبقاء في المستعمرة العقابية لمدة تعادل مدّة إدانته. وإذا كانت العقوبة ثماني سنوات، يكون مُلزما بالبقاء هناك طوال حياته..⁵".

¹ Olivier Le Cour Grandmaison, op.cit, p 298.

² Jean Lucien Sanchez, "French Guiana..", op.cit, p 1.

³ Jean Lucien Sanchez, "Le bagne colonial de Guyane française..", op.cit, p 1.

⁴ Ibid, p 2.

⁵ Arthur Girault, op.cit, p 266.

كما أصدرت أيضا سلطات الاحتلال الفرنسي، خاصة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مئات القرارات والأحكام بالنّفي في حقّ الجزائريّين المُدانين بعدّة جرائم على رأسها: القتل والسّرقة، والاغتصاب، بعد أن أدركت -حسبها- فعالية نفي وتطهير المجتمع من العناصر الفاسدة في الحفاظ على الأمن العام، وخاصة أمن المستوطنين وراحتهم. حيث كان الهدف من ذلك أيضا هو وضع حدّ للسّرقة ومنع تكرارها، حتى لا تتحوّل من عمل فردي إلى ظاهرة يُخشى من تفشيها وانتشارها، فيصعب معها التمكن من السيطرة على الأوضاع في داخل البلاد، خاصّة إذا ما شعر هؤلاء بأنّ عقابهم سيكون هينًا، ومن ثمّ يعاودون الكرة. ومن ناحية ثانية فالتشدد مع من يسرقون بنفيهم إنّما يرجع إلى الخشية من حدوث ما لا يُحمد عقباه في نظرهم، فقد يتطوّر الأمر، ويقتل من يسرق¹.

ويُعتبر كاميل ساباتيني (Camille Sabatier) بأنّ نفي الأهالي الجزائريّين يُعدّ إرهابا ورُعبا مُبرّرًا. حيث عُرف عنه دفاعه على اعتماد النّفي كوسيلة ردع لمخالفات الأهالي المرتبطة باللّصوصية والإجرام. فقد ذكر ضمن دراسته أنّه من المؤكّد لا يوجد علاج آخر لقطاع الطرق والسارقين والأشرار الأهليين حسب وصفه من السكان الأصليين لإزالتهم فعليًا؛ سوى نفيهم وترحيلهم إلى أبعد الأماكن مثل: "كاين" عاصمة غويانا الفرنسية، وكاليدونيا الجديدة، مع تطبيق عقوبة العمل القسري عليهم أيضًا، ولا مانع إن أردت نساؤهم الذّهاب معهم².

ويشير "إميل لارشي" إلى أنّ عقوبة النّفي تُفرض على الأهالي المسلمين نتيجة ارتكابهم أفعالاً تُعرّض ثروة المعمرين للخطر³.

ويُعلّق "أوليفي لوكور" حول تطبيق سياسة النّفي على الجزائريّين بقوله: "نحن نعلم أنّ

¹ السيد سيد أحمد توفيق دياب، النّفي من مصر في النّصف الثاني من القرن التاسع عشر 1848-1882، مجلة مصر الحديثة، مج6، ع6، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر المعاصر، مصر، 2007، ص 75.

² Camille Sabatier, **Les difficultés Algériennes La question de la sécurité, insurrections, criminalité**, Librairie Éditeur Adolphe Jourdan, Algérie, 1882, pp 13 et 44-46.

³ Larcher Émile, op. cit, pp 87-88.

الجزائر كانت لمدة طويلة منطقة طُبقت فيها عقوبة الاعتقال مع النفي للمدانين بموجب القانون، لكنّ القليل من يعلم أنّ فرنسا كانت أرضاً لاستقبال هؤلاء المعتقلين المنفيين العرب".

وفي موضع آخر يصف أيضًا "أوليفي لوكور" تطبيق سياسة النفي بقوله أنّه: ".وبلا شك (يقصد النفي) وسيلة لإثارة الخوف والحفاظ عليه بين السكان الأصليين"¹.

ومن هنا، فإنّه وفي بعض الأحيان لم تكن عقوبة النفي تُطبّق بناءً على التّهم المُوجّهة للمنفّيين أكثر من أنّها كانت تهدف إلى نفي الأبرياء من أبناء الشعب الجزائري، وعزلهم عن ذويهم وأرضهم لإرهاب بقية السّكان، وخلق نوع من الخوف والرّعب في نفس كلّ من يقف في وجه توسع الاحتلال الفرنسي وأمن مستوطنيّه. إضافة إلى أنّ عقوبة النفي جاءت في إطار رغبة سلطات الاحتلال في إعطاء "جرعة" تأديبية مضاعفة للمحكوم عليهم بالنفي وبالأشغال الشّاقة لسنوات طويلة، من خلال نفيهم خارج الجزائر وإلى أماكن بعيدة جداً عن بلادهم².

3. الأسباب والمبررات الدينية والفكرية:

فيما يتعلّق بالأسباب الدينية والفكرية، فقد أصدرت سلطات الاحتلال منذ الأشهر الأولى عشرات القرارات والأحكام بالنفي في حقّ علماء وشيوخ الجزائر، بسبب نشاطهم المتزايد ضدها، من خلال معارضتهم مصادرة أملاك الأوقاف الإسلامية، وتحويل بعض المساجد إلى ثكنات عسكرية، وغلق بعضها الآخر، ومنع إقامة الشعائر الدّينية، إضافة إلى التضييق عليهم بعدم السّماح لبعضهم باللقاء الخطب والدروس أو تعليم القرآن واللّغة العربيّة. وهكذا أُعتبر النفي إحدى السياسات التي طبّقها الاحتلال الفرنسي لإسكات صوت العلماء والشيوخ.

¹ Olivier Le Cour Grandmaison, op.cit, pp 256-257.

² عبد اللطيف الحناشي، الحياة اليومية للمساكين السياسيين التونسيين بالسجون الفرنسية بالجزائر 1939-1955، المجلّة التاريخية المغاربية، ع147، تونس، 2012، ص 177.

ويقول أبو القاسم سعد الله في هذا الصدد في كتابه "خلاصة تاريخ الجزائر": "أما النّفي.. فقد كان وسيلة إرهابية أخرى لتحطيم المعنويات والقضاء على المقاومة،.. وقد شمل أيضا حتى رجال الدين"¹.

ومن الأمثلة على ذلك، نجد شخصية العالم والمُفتي الحنفي محمد بن محمود بن العنّابي، الذي سبق وأن أشرت إليه في العنصر الأول، وقد زواج بين المعارضة السياسية والمعارضة الدينية والفكرية لوجود الاحتلال الفرنسي وسياساته، حيث عارض استغلال بعض المساجد كمستشفيات للجيش الفرنسي، وعارض أيضا حجز أملاك العثمانيين وأوقاف مَكّة والمدينة وإلحاقها بالدّومين. الأمر الذي دفع بالجنرال "كلوزيل" إلى نفيه خارج البلاد².

كما نجد شخصية العالم والمفتي المالكي مصطفى بن محمد الكبابي، الذي تولّى عدّة وظائف منها: القضاء والإفتاء في العقدين الأولين من الاحتلال الفرنسي. وقد وقف موقف المعارض لسلطات الاحتلال في عدّة قضايا ومساءل، خاصة مسألة ضمّ أملاك الأوقاف إلى أملاك الدّومين. كما أنّه رفض تدريس اللّغة الفرنسية في الكتاتيب والمدارس القرآنية. إضافة إلى معارضته إصدار السلطات الفرنسية قرارات ومراسيم تهدف إلى تهميش أحكام الشريعة الإسلامية وإبطال العمل بها لصالح القضاء الفرنسي³.

وقد كان ردّ فعل سلطات الاحتلال تجاه الكبابي ونشاطه المتزايد ضدها، أن عزلته من منصبه ثمّ نفته مثلما فعلت مع ابن العنّابي، وذلك على عهد الجنرال "بوجو" سنة 1843⁴.

¹ أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر..، المرجع السابق، ص ص 38-39.

² Pellissier de Reynaud Edmond, **Annales Algériennes**, tome1, Dumaine, Libraire-Éditeur De L'empereur, Paris, France, 1854, pp 155-156.

³ أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، عالم المعرفة، الجزائر، 2015، ص ص 20-25، وبشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص ص 145-146.

⁴ **Bulletin officiel des actes du gouvernement**, Algérie (Période coloniale), Ministère de la Guerre, imprimerie du gouvernement ,Algérie, 1842, pp 377-378, et

أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، المرجع السابق، ص ص 27-31.

ثالثا: أنواع النّفي وعدد المنفيين

يُعتبر النّفي من أبرز السياسات العقابية التي طبّقتها السلطات الفرنسية على الجزائريين منذ السنوات الأولى للاحتلال. ويمكن تصنيفه إلى نوعين: نفي يختار فيه المنفي وجهته أي مكان نفيه، ونفي يُجبر فيه المنفي على وجهته، ويعتبر هذا النوع الأشدّ قسوةً على المنفيين. وسأحاول في هذا العنصر أن أتناول بشيء من التفصيل أنواع النّفي التي مسّت الأهالي الجزائريين الذين تمّ نفيهم خلال القرن التاسع عشر، مع التطرّق أيضا إلى أعدادهم.

1. النّفي الإجباري:

وهو النّفي الذي يتمّ فيه تحديد المكان الذي يقضي فيه المنفي عقوبته من طرف السلطة الإدارية أو القضائية، مثل: النّفي إلى المتروبول (كورسيكا، سانت مارغريت)، أو المستعمرات العقابية الفرنسية (غويانا الفرنسية، كاليدونيا الجديدة، أوبوك)، مع تحديد مدّة عقوبة النّفي في أغلب الحالات. وهنا بإمكان المنفي حسب التشريع الفرنسي لعقوبة النّفي العودة إلى بلاده بعد انقضاء مدّة العقوبة إن كانت لا تتجاوز ثماني سنوات، إضافة إلى بقاءه هناك مدّة تعادل فترة إدانته، مع خضوع المنفي في تلك المدّة إلى نظام عقابي ردي محدد¹.

وفي بعض الحالات تُترك للمنفي الحرية في ممارسة حياة شبه طبيعية في مكان نفيه خاصة في سجون المتروبول، مع إمكانية منحه قطعة أرض كامتياز لاستغلالها في المستعمرات العقابية، وكلّ هذا مشروط بعدم مغادرة المحكوم عليه بالنّفي منفاه².

حيث ورد في المادة 6 من قانون 30 ماي 1854 بأنّ: "كلّ شخص مُدان حُكم عليه بالنّفي والأشغال الشاقة أقلّ من ثماني سنوات، يكون ملزما عند نهاية فترة عقوبته بالبقاء

¹ Arthur Girault, op.cit, p 266.

² Hadj Ali Mustapha, op.cit, p 64.

في المستعمرة العقابية لمدة تعادل مدة إدانته. وإذا كانت العقوبة ثمانى سنوات، يكون ملزما بالبقاء هناك طوال حياته"¹.

كما يذكر كمال كاتب في كتابه "أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر" في نفس هذه النقطة بأنه قد: "سُمح للبعض منهم (المنفيين) بالعودة والبقاء بالجزائر، ولكن بعيدا عن مناطقهم الأصلية"².

وهنا، ورغم أنّ التشريع الفرنسي لعقوبة النفي يسمح في بعض الحالات بعودة المنفي إلى وطنه، إلا أنّني وحسب ما اطلعت عليه لم أجد إلا حالات قليلة من المنفيين الجزائريين الذين تمّ السماح لهم بالعودة إلى الجزائر، وطُبّق عليهم هذا القانون، خاصّة المنفيون إلى كاليدونيا الجديدة. أي أنّ هذا الأمر طُبّق في الغالب على المنفيين الفرنسيين بالدرجة الأولى. مع العلم أنّ هذا النوع من النفي هو الذي طُبّق على أغلب المُدانين الجزائريين المحكوم عليهم بالنفي.

ويقول "جيرولت آرثر" أنّ: "المنفي المحكوم عليه المُفرج عنه هو كائن خطير. ومن غير الحكمة إعادته إلى الوطن مرة أخرى. الأكثر حكمة أن يُترك في المستعمرة"³.

كما أشير أيضا، إلى أنّ هناك بعض المنفيين الجزائريين الذين سمح لهم بمغادرة مكان نفيهم بعد العفو أو الافراج عنهم، ولكن ليس ذلك معناه في الغالب السماح لهم بالعودة إلى مسقط رأسهم، بل إلى منطقة أخرى يختارونها بعيدا عنها، والقليل منهم فقط الذي عاش بقية حياته بمسقط رأسه.

ويقول أبو القاسم سعد الله في كتابه "أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر" في إطار أنواع النفي: "وقد امتاز عهد بوجو بنفي وطرّد أعيان الجزائر إلى خارج الوطن، ونقلهم قسرا إلى سجون مثل: كاليدونيا الجديدة وكايان (غويانا الفرنسية) وسانت مارغريت وغيرها،

¹ Arthur Girault, op.cit, p 266.

² كمال كاتب، المرجع السابق، ص 81.

³ Arthur Girault, op.cit, p 266.

بالإضافة إلى سجون فرنسا نفسها. إن هؤلاء الجزائريين لم يُخَيَّرُوا في منافعهم، ولكنهم أُجبروا إجباراً على الإقامة بعيداً عن أرض الشرق والإسلام والعروبة¹.

ومن الأمثلة على هذا النوع من النفي الذي يعتبر الأشدّ قسوة على المنفيين الجزائريين نجد: نفي زمالة الأمير عبد القادر إلى المتروبول سنة 1843، وقد سُمح لبعضهم بالعودة إلى أرض الوطن بعد العفو عنهم. وكذا نفي قادة وثوار مقاومة بوشوشة بتوقرت إلى غويانا الفرنسية سنة 1873، وقد فرض عليهم البقاء في منافعهم إلى غاية وفاة أغلبهم، وتمكّن بعضهم الآخر من الفرار من منفاه. وسأطرّق إلى نفي كلّ هذه النماذج بشيءٍ من التفصيل في الفصول القادمة.

مع العلم أنّ المنفيين إلى المستعمرات العقابية -ومن بينهم المنفيون الجزائريون- وعلى رأسها: غويانا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة، قد قُسّموا إلى أربع فئات هم²:

أ. **المنفيون السياسيون**: المحكوم عليهم بتهمة القيام بالثورات والعصيان، ولم يكن بعضهم خاضعاً بمنفاه للأعمال الشاقة والسخرة.

ب. **المنفيون المنقولون**: المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو السجن المُشدّد، وقد تمّ تقسيمهم أيضاً إلى خمس فئات، والمنفيون ضمن الفئة الأولى فقط، هم الذين يمكنهم الاستفادة من العفو والتحرّر من العمل القسري، ومن ثمّ الحصول على بعض الامتيازات من بينها امتياز قطعة أرض.

ج. **المنفيون النازلون**: المحكوم عليهم وأصحاب السوابق الذين تكرّرت جرائمهم على أرض مستعمرة تابعة للإمبراطورية الفرنسية، بناءً على القانون الصادر في 27 ماي 1885، وقد تمّ تقسيمهم أيضاً إلى فئتين: المنقولون الذين يمكن الاعتماد عليهم في مختلف الأعمال، والمنبوذون الذين يقعون في سجون خاصّة.

¹ أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، المرجع السابق، ص 194.

² Teisseire Edouard, op.cit, p 152, et Hadj Ali Mustapha, **Les Bagnards Algériens De Cayenne**, 3^{ème} Edition, Editions Imal, Algérie, 2018, pp 91-108.

د. المحرّرون: ينقسمون بدورهم إلى فئتين: المفرج عنهم أثناء فترة محكوميتهم، والمفرج عنهم بعد إكمال قضاء فترة محكوميتهم¹.

2. النفي الاختياري:

وهو النفي الذي لا يتم فيه تحديد المكان الذي يقضي فيه المنفي عقوبته، بل تترك له الحرية في اختيار مكان نفيه دون بلده الأصلي الجزائر، وفي الغالب تكون الوجهة إلى: مصر، أو سوريا، أو تونس، أو بلاد الحجاز. وهنا يتمتع المنفي أيضا بحرية ممارسة حياة طبيعية في مكان نفيه، وكذا بحرية الانتقال من دولة أو منطقة إلى أخرى، ودون أن تكون هناك مدة محدّدة لعقوبة النفي. أو بالأحرى نقول أنّ مدة عقوبة نفيه هي ما تبقى من سنوات حياته. وفي هذه الحالة لا يمكن للمنفي في أغلب الأحيان العودة إلى بلده طوال حياته، ولا يمكنه أيضا الاستقرار في المناطق التابعة للإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية. مع عدم خضوع المنفي بمنفاه إلى أيّ نظام عقابي ردعي.

ومن الأمثلة على هذا النوع من النفي الذي يعتبر أقلّ قسوة على المنفيين الجزائريين، ومُخفّفا جدا مقارنة بالنوع الأول: نجد شخصية العالم والمفتي المالكي مصطفى بن محمد الكبابي، الذي سبق وأن أشرت إليه في العنصر السابق، حيث قامت السلطات الفرنسية بنفيه سنة 1843. وقد اختار الكبابي مدينة الإسكندرية منفى له بعد نفيه في بادئ الأمر إلى جزيرة "سانت مارغريت"، ولم تسمح له السلطات الفرنسية بالعودة إلى الجزائر حتى في أواخر عمره، حيث بقي بالإسكندرية إلى أن توفي بها سنة 1860².

¹ Hadj Ali Mustapha, **Les Bagnards Algériens De Cayenne**, op.cit, pp 91-108, et Teisseire Edouard, op.cit, p 152.

² **Bulletin officiel des actes du gouvernement**, Algérie (Période coloniale), op.cit, pp 377-378, et

أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، المرجع السابق، ص ص 27-33.

3. عدد المنفيين:

تبدو عملية حصر العدد الإجمالي للمنفيين الجزائريين في الفترة المدروسة ما بين سنتي 1830-1900 صعبة جدا، فهناك تضارب كبير بخصوص أعدادهم، ويعود ذلك إلى تعدّد مناطق نفيتهم، فهي في الغالب إمّا سجون المتروبول، أو المستعمرات العقابية: غويانا الفرنسية، وكاليدونيا الجديدة.

كما أنّ السلطات الفرنسية لم تُفصح أبدا عن أعدادهم الحقيقية، وقد يكون ذلك بسبب أنّها لم تُسجّل أسماء بعضهم أصلا ضمن المُرحّلين على متن السفن التي حملتهم إلى منفاهم، أو لم تضع لهم ملفات خاصّة بهم تحضيراً لترحيلهم إلى المستعمرات العقابية. مع العلم أنّ هناك من المنفيين من لقي حتفه أثناء رحلة النفي الطويلة والشاقة، أو توفي في منفاه، دون أن ننسى الفارين من منفاهم.

فعلى سبيل المثال، المنفيون من السلطة الحاكمة التي تضمّ الدّاي حسين باشا وحاشيته، والبايات: باي التّيطري مصطفى بومزراق، وباي الغرب حسن باي، وعائلاتهم ومرافقيهم، إضافة إلى جنود الإنكشارية، فقد كان عددهم ما بين 3000 و10 آلاف شخص¹.

كما بيّنت إحدى الدراسات أنّ الأوروبيين يُمثّلون نحو 63 % من جملة المنفيين إلى السجون والمستعمرات العقابية الفرنسية، وذلك ما بين سنتي 1886-1938، أمّا العرب، الجزائريون والتونسيون والمغاربة منهم، فكانوا يُشكّلون حوالي 25 %، والزنج 7 %، والآسيويون 5 %².

وهناك من يُحدّد عدد المنفيين الجزائريين ومنفيي بلدان عربية وإسلامية أخرى جميعا إلى كاليدونيا بـ 2000 منفي، وهذا طوال فترة الاحتلال الفرنسي وليس فترة دراستي ما بين

¹ سيمون بفايفر، مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تق وتعر: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص ص 73-74.

² Pierre Michel, op.cit, p 41.

سنتي 1830-1900 فقط. بينما تُشير مراجع أخرى إلى رقم 1822 منفيًا، من بينهم 1702 جزائري، و63 تونسيا، و48 مغربيا، و7 من السودان، وتركيا وعراقي، أي أن المنفيين الجزائريين يُمثّلون ما نسبته 93.41 %، وقد بلغ مُعدّل أعمارهم 30 سنة، و7 % ما بين 16-20 سنة، و54 % ما بين 21-30 سنة، و31 % ما بين 31-40 سنة، و7 % ما بين 41-50 سنة، و1 % للذين بلغ سنّهم 51 سنة فما فوق. وقد بلغت نسبة المتزوجين منهم 51 %، والعازبين 42 %، و5 % أرامل، و2 % مُطلقين¹.

ويؤكد الباحث في ملفّ المنفيين "حاج علي مصطفى"، على أن عدد المنفيين الجزائريين إلى غويانا الفرنسية ما بين 1851-1938، وهي الفترة التي نُفي فيها الجزائريون إلى هذه المستعمرة العقابية، قد بلغ أكثر من 20.145 منفي. مع العلم أن عدد المنفيين من مختلف المستعمرات الفرنسية إليها ما بين 1851-1923 هو 103.337 منفيًا، والرقم مُرشّح للارتفاع إذا فُتح المجال في السنوات القادمة للاطلاع على باقي ملقّات المنفيين من خلال موقع (A.N.O.M)، والتي لم يُكشف عنها بعد لعدم تجاوزها عمر 100 سنة، وهي ملقّات ما بين سنتي 1924-1938².

بينما يُؤكد الباحث لويس خوسيه باربانكون (Louis José Barbancon) أن عدد المنفيين الجزائريين إلى كاليدونيا الجديدة ما بين سنتي 1864-1897، وهي الفترة التي نُفي فيها الجزائريون إلى الجزيرة، قد بلغ 2106 منفي، من مجموع 28.211 منفي إلى هذه المستعمرة العقابية³.

¹ نعيمة قنّار، التهجير القسري للجزائريين إلى كاليدونيا الجديدة جريمة ضدّ الإنسانية، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، مج8، ع1، جامعة البليدة2، الجزائر، 2015، ص ص 150-151.

² B.D.I.C, Guyane française, France, 1851-1923, <http://anom.archivesnationales.culture.gouv.fr>, et Hadj Ali Mustapha, **Les Bagnards Algériens De Cayenne**, op.cit, pp 66-68.

³ B.D.I.C, Nouvelle-Calédonie, France, 1864-1897, <http://anom...>, et Louis José Barbancon et Christophe Sand, **Caledoun, histoire des Arabes et Berbères de Nouvelle-Calédonie**, Publisher, Association des Arabes et Amis des Arabes de Nouvelle-Calédonie, Nouvelle-Calédonie, 2013, p 215.

وحسب وثائق موقع الأرشيف الفرنسي (A.N.O.M)، فقد قامت السلطات الفرنسية فيما بين 1880-1894، بنفي 389 شخصا إلى مدينة "أوبوك" بجيبوتي، التي جعلتها مستعمرة عقابية للمدّانين من أبناء مستعمراتها، وبالأخص من الهند الصينية، وشمال إفريقيا، ومن بينهم الجزائريّون، الذين بلغ عددهم 20 منفياً¹.

رابعاً: مناطق نفي الجزائريّين

نُفي الجزائريّون إلى عدّة مناطق في العالم، ويتمّ اختيار مناطق النفي خاصّة الإجباري؛ عادة وفق مقاييس واضحة ومضبوطة، ويكون الهدف من ذلك إلحاق أعلى درجات الأذى الجسدي والنّفسي بالمنفّيين، ولعلّ أهمّها المناطق ذات الطبيعة والمناخات القاسية، والجزر النائية والمعزولة، وتكون في الغالب قليلة الكثافة السكانية.

وسأحاول في هذا العنصر التعريف بأهمّ المناطق التي تمّ نفي الجزائريّين إليها، وهي: جزر المتروبول (كورسيكا، وسانت مارغريت)، والمستعمرات العقابية (غويانا الفرنسية، وكاليدونيا الجديدة، وأوبوك بجيبوتي).

1. كورسيكا:

جزيرة فرنسية في البحر الأبيض المتوسط، تقع قبالة خليج جنوة (Genova)، على بعد 170 كم جنوب شرق فرنسا، و90 كم شمال غرب إيطاليا، وتُشكل إقليمين إداريين من فرنسا. كانت منذ القرن الثالث عشر تابعة لجمهورية جنوة الإيطالية. وفي سنة 1768 تمّ التنازل عن جنوة لملك فرنسا لويس الخامس عشر (Louis XV)، ونتيجة لذلك ضمت فرنسا الجزيرة إلى ممتلكاتها في سنة 1769. وقد أُختيرت بعض المناطق في الجزيرة أثناء القرن التاسع عشر كمعتقلات وسجون لاستقبال المنفّيين خاصّة الجزائريّين والتونسيّين منهم².

¹ B.D.I.C, Obock, France, 1880-1894, <http://anom...>

² عبد اللطيف الحناشي، المراقبة والمعاقبة بالبلاد التونسية...، المرجع السابق، ص 343.

ومن أهم هذه المناطق: مستودع العرب (مُعْتَقَل) في "كالفى"، الذي استقبل دفعات من المنفيين فيما بين سنتي 1871-1903، كان من بينهم بعض قادة وثوار المقاومات الشعبية مثل: المقراني والحدّاد وواحة العامري والأوراس¹.

وفي هذا السياق ذكرت الباحثة فاني كولونا (Fanny Colonna) أنّ عدد المنفيين إلى الجزيرة كان قليلا، لكنّ العبرة ليست بعددهم، ولكن بقيمتهم وأهميتهم، فأغلب المنفيين في "كالفى" كانوا شخصيات متنفّذة وسط المجتمع الأهلي المسلم، ويقودون قبائلهم، وقد تمّ نفيهم لأسباب سياسية².

وكان عدد سجون "كورسيكا" التي استقبلت مدانين جزائريين بالنّفي ثلاثة، تمّ إنشاؤها في منتصف القرن التاسع عشر، وكانت جميعها على شكل مستعمرات زراعية:

أول هذه السجون هو: سجن كوتي شيافاري (Coti Chiavari)، الذي تمّ افتتاحه سنة 1855، وفي أعقاب تقرير كتبه تشارلز بايلي (Charles Bailly) سنة 1884 عن السجون العقابية في "كورسيكا"، وهو رئيس الأركان السابق لمحافظ القسم، وجد أن مشروع السجون العقابية في "كورسيكا" غير فعّال ومُكلف وخطير. ولذلك أغلق سجن "شيافاري" أبوابه في الفاتح من جويلية سنة 1906، وتمّ نقل آخر 200 سجين منفي كانوا هناك إلى كاين (Cayenne) بغويانا الفرنسية³.

وثاني هذه السجون هو سجن كاستيلوتشيو (Castelluccio)، الذي تمّ افتتاحه سنة 1860. وعلى إثر صدور قانون 27 ماي 1885 المتعلّق بالنّفي إلى المستعمرات العقابية

¹ Sylvie Thénault, **Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale. Camps, internements, assignations à résidence**, Odile Jacob, Paris, France, 2012, p 148.

² Fanny Colonna, "Les détenus arabes de Calvi 1871-1903. Le bagne, une expérience du dépaysement?", In: **Horizons Maghrébins-Le droit à la mémoire**, N°54, Voyages au Maghreb, 2006, p 91.

³ Hadj Ali Mustapha, **Des Revoltes Populaires...**, op.cit, pp 54-60.

والممتلكات الفرنسية في ما وراء البحار، وبالتحديد إلى غويانا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة، للمحكوم عليهم الذين تكرّرت منهم الجرائم على أرض مستعمرة تابعة للإمبراطورية الفرنسية، سيتم توجيه المدانين بالنّفي في هذا السجن وبقية السجون من الذين تكرّرت جرائمهم إلى هذه المستعمرات الجزائرية¹.

وكما هو الحال في السجون الكورسيكية الأخرى، كانت الظروف الصحيّة سيئة في هذا السجن، الأمر الذي دفع أطباءه إلى كتابة تقارير عن ذلك، وعن تزايد وفيات المنفيين السجناء بسبب الحمى المتقطعة والالتهاب الرئوي وذات الجنب واضطرابات الجهاز الهضمي، وعلى إثر ذلك تقرّر إغلاق السجن في 30 جانفي 1907².

وثالث هذه السجون هو سجن كاسابياندا (Casabianda)، الذي تمّ افتتاحه في سنة 1862، ونتيجة لتدهور الأوضاع الصحيّة وانتشار الملاريا التي تسببت في متوسط وفيات بلغ 10% بين المنفيين، طلبت الحكومة الفرنسية بأن يكون الأشخاص الذين يتمّ نفيهم إلى السجون الكورسيكية من سكان الرّيف، قادرين ومناسبين للعمل الزراعي في الأرض، ويمتلكون بنية جسدية قويّة. غير أنّ الظروف الصحيّة في هذا السجن ساءت أكثر بمرور السنوات، ممّا أدّى بالحكومة الفرنسية إلى اتّخاذ قرار بإغلاقه سنة 1886³.

ومنذ الفاتح من جانفي سنة 1901 لم يتم إرسال أي مدّانين محكوم عليهم بالنّفي من الجزائريين إلى جزيرة "كورسيكا"⁴. وفي 29 جوان 1903 أصدر الحاكم العام للجزائر شارل

¹ Jean Lucien Sanchez, "La discipline au bagne colonial..", op.cit, p 1.

² Foucher Léon Albert Octave Stanislas, **Encyclopédie d'hygiène et de médecine publique**, Tome troisième, Corréil Imprimerie Créte, Paris, France, 1891, p 491, et Hadj Ali Mustapha, **Des Revoltes Populaires...**, op.cit, pp 61–60.

³ Hadj Ali Mustapha, **Des Revoltes Populaires...**, op.cit, pp 57–59, et Foucher Léon Albert Octave Stanislas, op.cit, p 493.

⁴ Girault Arthur, op.cit, p 541.

جونار (Charles Jonnart)¹ قرارا بهذا الشأن².

2. سانت مارغريت:

جزيرة فرنسية تقع قبالة سواحل مدينة كان (Cannes)، في أقصى جنوب فرنسا. وتعتبر أكبر جزر الليرين (Lérins) الأربع. وفي سنة 1635 استولى الإسبان على الجزيرة، ثم استعادها الفرنسيون بعد سنتين. وتحتوي الجزيرة على حصن يقع في أقصى شمالها، وقد أستخدم خلال فترة حكم لويس الرابع عشر (Louis XIV) (1643-1715) كسجن للمعارضين السياسيين. وفي سنة 1841 فكر وزير الحربية "سولت" في استعماله كسجن للمنفين السياسيين الجزائريين، أو قادة وثوار المقاومات المسلحة ذوي المكانة الرفيعة، وهو ما تم تجسيده من خلال إصدار قرار 30 أبريل 1841، الذي خصص الحصن كسجن للمنفين الجزائريين³.

وفي 25 جوان 1841، أصدر "سولت" مرسوما نص في مادته 1 على أن: "الأهالي الذين يتم القبض عليهم في حالة عداء مع فرنسا، والذين يكون نفيهم عن الجزائر يكتسي أهمية سياسية، سوف يُحوّلون إلى فرنسا ويُسجنون في إحدى القلاع أو الحصون...". وقد طُبّق هذا المرسوم على زمالة وثوار مقاومة الأمير عبد القادر الذين تم نفي أغلبهم إلى جزيرة "سانت مارغريت"⁴.

¹ شارل جونار: ولد سنة 1857 بفرنسا. عُيّن حاكما عاما للجزائر في فترتين: الأولى بين 1900-1901، والثانية بين 1903-1911. توفي في سنة 1927. ينظر: نادية زروق، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في شمال إفريقيا الجزائر نموذجاً 1870-1900، رسالة ماجستير، إش: د. الغالي غربي، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2010-2011، ص 138.

² شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ج2، ص 81.

³ Xavier Yacono, "Les prisonniers de la smala d'Abd el-Kader", In: **Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée**, N°15-16, Mélanges Le Tourneau. II, 1973, p 424.

⁴ Sylvie Thénault, "Une circulation transméditerranéenne forcée..", op.cit, pp 2-6, et

عبد الحفيظ قبايلي، المرجع السابق، ص ص 273-274.

مع العلم أنّ الجزيرة قد أُفرغت من المنفيين الجزائريين لأول مرة سنة 1859، من أجل اعتقال مئات من النمساويين المسجونين من طرف الإمبراطور عقب معركة مونتيبيلو (Montebello). ثم أُفرغت مرة أخرى سنة 1872، وأُعيد استعمالها من جديد. وقد استمرت في استقبال المنفيين الجزائريين مثل: منفيي مقاومة المقراني والحداد وواحة العامري، إلى غاية إلغائها سنة 1884.¹

3. غويانا الفرنسية:

تقع غويانا الفرنسية على الساحل الشمالي الشرقي لأمريكا الجنوبية، وهي إحدى أصغر دول القارة، ولها حدود مع: البرازيل (Brésil) من الشرق والجنوب، وسورينام (Suriname) (غويانا الهولندية) من الغرب، بينما يحدها شمالا وشرقا المحيط الأطلسي.² من أشهر مدنها وجزرها: العاصمة "كايين"، وكورو (Kourou)، وجزر "الخلاص"، وسان لوران دو ماروني (Saint Laurent du Maroni).³

اكتشف كريستوفر كولومبوس (Christopher Columbus) ساحل غويانا في شهر أوت 1498. وبعدها بسنوات بدأت أولى المستوطنات الفرنسية في الظهور بالمنطقة، قبل أن تضطر للتنازل عنها بعد أكثر من قرن لصالح البرتغال التي اعتبرت قيام مستعمرة فرنسية في أمريكا الجنوبية حيث الأراضي المقسمة بينها وبين إسبانيا خرقا لمعاهدة توردسيلاس (Tordesillas) الموقعة في 7 جوان 1494.⁴

¹ Sylvie Thénault, "Une circulation transméditerranéenne forcée..", op.cit, p 8.

² Jean Louis De Lanessan, **L'expansion coloniale de la France**, Imprimerie Générale A. Lahure, Paris, France, 1886, p 685.

³ Maxime Petit, **Les Colonies Françaises**, Tome Second, Librairie Larousse, Paris, France, 1903, pp 623 et 677-678.

⁴ La Société des études coloniales et maritimes, **Colonies françaises et pays de protectorat à l'Exposition universelle de 1889**, illustrations de Pierre Vignal, préface signée Paul Leroy-Beaulieu, Librairie Léopold Cerf, Paris, France, 1889, p 72.

بعد ذلك، تتأوب الاستعمار الهولندي والبريطاني على غويانا، ولكن بعد إبرام معاهدة بريدّا (Breda) بتاريخ 31 جويلية 1667، أُعيدت جميع الأراضي إلى فرنسا مجدداً¹. ومنذ سنة 1792، تمّ اعتماد غويانا كمستعمرة عقابية فرنسية. حيث أصبحت مكانا لاستقبال المعارضين السياسيين للأنظمة الثورية التي خلفت بعضها البعض في فرنسا. وفي منتصف القرن التاسع عشر، كانت السجون العقابية الساحلية في المتروبول: "بريست" و"تولون" وروشفور (Rochefort)، تضم ما يقرب من 11000 مُدان منفي، وبالنسبة للحكومة الفرنسية فقد كان الحفاظ على هذا العدد الكبير من المدانين مكلفاً للغاية، إضافة إلى مطالبات سكان هذه المناطق بإبعادهم عنهم، فكان لهم ذلك بعد فترة قصيرة².

حيث أصدر نابليون الثالث مرسوماً في 27 مارس 1852، نصّ في مادته 1 على أنّه: "فيما يتعلّق بطريقة تطبيق عقوبة السخرة في المستقبل، فإنّ الحكومة الآن في وضع يُمكنها من نفي ونقل المحكوم عليهم المحتجزين حالياً في السجون إلى غويانا الفرنسية لقضاء فترة عقوبتهم، وسيتمّ توظيفهم هناك في أعمال الاستعمار المختلفة"³.

وقد اشتهرت جزيرة الخلاص (جزيرة السلام) باستقبالها للمنفيين السياسيين المحكوم عليهم بالحبس الانفرادي، وبقسوة العيش فيها، وهي تتكوّن من: جزيرة الشيطان، والجزيرة الملكية، وجزيرة القديس يوسف⁴.

كما أتمدت مستعمرة "سان لوران دو ماروني" الجزائيّة كمكان لاستقبال المنفيين بعد إصدار مرسوم 30 ماي 1860، الذي أقرّ ذلك⁵. وهي تعدّ من أهمّ المؤسسات العقابية في

¹ La Société des études coloniales et maritimes, op.cit, p 72.

² Hadj Ali Mustapha, **Des Revoltes Populaires...**, op.cit, p 89, et Garraud René, op.cit, p 260.

³ Garraud René, op.cit, p 260.

⁴ Paul Laporte, op.cit, p 172.

⁵ Hadj Ali Mustapha, **Les Bagnards Algériens...**, op.cit, p 30, et André Bendjebbar, **Le Rouge Et Le Blanc Les Peintres Du Bagne**, Catalogue rédigé, Énap, S.E, Exposition du 21 nov. 2016 au 15 fév. 2017, p 43.

غويانا الفرنسية، وتتكوّن من حصن ومائة وستين زنزانة. هذا بالإضافة إلى سجن العاصمة "كاين"¹. وقد استقبل هذا الأخير وبقية المؤسسات والجزر العقابية السالفة الذكر المنفيين الجزائريين من مختلف الفئات (قادة وثوار المقاومات الشعبية، مرتكبي الجرائم، النساء). وكانت السلطات الفرنسية تعلم جيدا أن أغلب هؤلاء المنفيين لن يفلحوا في العودة إلى فرنسا أو إلى مستعمراتها بسبب بُعد المسافة²، وارتفاع تكلفة الرحلة إلى هناك، ولذلك سيضطرون للبقاء في المستعمرة حتى بعد فترة انتهاء عقوبتهم، وهو ما كانت تسعى إليه منذ البداية.

ويتضح من هنا أنّ إرسال المنفيين إلى غويانا الفرنسية لم يكن سوى رحلة بلا عودة، حيث تُوفّي الكثير منهم جرّاء الأمراض المختلفة: كالمالاريا أو الحمى الصفراء التي لم تعتّدها أجسامهم ولم تستطع مقاومتها، ونتيجة أيضا لسوء التغذية. وفي 17 جوان 1938 صدر قانون ألغى بموجبه نفي المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة إلى المستعمرة العقابية غويانا الفرنسية، وقرّر تعويض عقابهم ذلك بعقوبة تحجير الإقامة بنفس المدة التي بقيت من العقاب الأصلي³.

4. كاليدونيا الجديدة:

يقع أرخبيل كاليدونيا الجديدة في قارة أوقيانوسيا في الجزء الجنوبي الغربي من المحيط الهادي، قبالة الساحل الشمالي الشرقي لأستراليا (Australie)، وإلى الجنوب الشرقي منها يمتد بحر فيجي (Fidji)، وهي على مسافة 1555 كم إلى الشمال من نيوزيلندا الجديدة (Nouvelle-Zélande). تبعد عن الجزائر العاصمة بقرابة 22 ألف كم. عاصمتها مدينة نوميا (Nouméa)، ومن أهم مدنها: بوراي (Bourail)، وكانالا (Canala)، وجزيرة نو

¹ Jean Louis De Lanessan, op.cit, p 692, et Hadj Ali Mustapha, **Les Bagnards Algériens...**, op.cit, p 30.

² المسافة بين الجزائر وغويانا الفرنسية أكثر من 6 آلاف كم.

³ Journal officiel De La République Française, op.cit, pp 7497-7498.

(Ile Nou). وقد كان يُطلق على سكانها الأصليين لقب "الكاناك"¹.

ولم يتم اكتشاف كاليدونيا الجديدة إلا في 4 سبتمبر 1774، من طرف البحّارة الإنكليزي جيمس كوك (James Cook)، الذي أقام بها مدة عشرة أيام، تعرّف خلالها على المنطقة التي ذكرته بسواحل تُشبهها في أسكتلندا، وكانت تسمّى إلى ذلك الحين كاليدونيا، الأمر الذي جعله يُطلق على المنطقة التي اكتشفها اسم كاليدونيا الجديدة².

وفي 24 سبتمبر 1853، وعلى عهد "نابليون الثالث" وضعت فرنسا يدها على جزر كاليدونيا الجديدة عن طريق الأدميرال فيبرير ديسبوينتس (Febvrier Despointes)، لتُصبح منذ ذلك الحين مستعمرة فرنسية³.

في البداية كان المُدانون المحكوم عليهم بالنفي يُنقلون إلى غويانا الفرنسية، ولكن يبدو أنّ العدد المرتفع للوفيات بها، جعل الحكومة الفرنسية تبحث عن مستعمرة عقابية أخرى. فكان إصدار مرسوم إمبراطوري في 2 سبتمبر 1863، حدّد كاليدونيا الجديدة مكانا للنفي⁴.

وتعتبر مدينة "بوري" الواقعة في الجهة الغربية من كاليدونيا الجديدة مركز السجون العقابية وأكثرها استقبالا للمنفيين الجزائريين من مختلف الفئات، وهي تبعد عن العاصمة "نوميا" بحوالي 160 كم⁵. كما نجد جزر أخرى استقبلت المنفيين الجزائريين مثل: جزيرة "الصنوبر"، وشبه جزيرة "دوكوس"، وجزيرة ماري (Mare)⁶.

¹ Maxime Petit, op.cit, pp 692 et 730-733, et Mélica Ouennoughi, "Éléments moteurs des aspects juridiques de la classification colonialiste", **Annales les sciences sociales et humaines de l'Université de Guelma**, Volume 6, N°1, 30 Juin 2012, p 83.

² الصديق تاوتي، المرجع السابق، ص ص 131-132.

³ Arthur Girault, op.cit, p 123.

⁴ Dompiere D'hornoy, op.cit, p 120.

⁵ مزيان وشن، "سياسة الهجرة والتهجير أسلوب استعماري في الجزائر"، **حوليات التاريخ والجغرافيا**، مج3، ع6، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، 31 ديسمبر 2012، ص 150.

⁶ Mélica Ouennoughi, op.cit, p 102.

وفي سنة 1897، وعقب احتجاجات سكان كاليدونيا الجديدة، تمّ تعليق جميع رحلات المُدائين المنفيين المتوجّهة إليها. ثمّ كان صدور مرسوم 31 مارس 1931، الذي يقضي بإلغاء كاليدونيا الجديدة كمستعمرة عقابية للنّفي، وبقي المنفى الوحيد هو غويانا الفرنسية فقط¹.

5. أوبوك:

تقع مدينة أوبوك (Obock) في جمهورية جيبوتي (Djibouti) حالياً، عند مدخل البحر الأحمر قريباً من مضيق باب المندب، الذي يفصل قارة إفريقيا عن الخليج العربي. مناخها حار وجاف. وقد اتخذتها فرنسا لعدّة سنوات كميناءٍ للتوقّف ونقطة انطلاق منها، وأيضاً كمستودع للإمداد بالغذاء والتزوّد بالفحم لأسطولها العسكري والتجاري ولبواخرها القادمة منها والمتوجّهة إلى مستعمراتها بقارة آسيا، أو إلى مستعمرتها مدغشقر (Madagascar)².

وقد دفع اغتيال الوكيل القنصلي الفرنسي في عدن هنري لامبرت (Henri Lambert) في خليج "تاجورة"، بتاريخ 4 جوان 1859، "نابليون الثالث" إلى التّدخل في المنطقة، وعهد إلى القائد فليوريو دي لانجل (Fleuriot de Langle) بمهمّة معاقبة المذنبين وإجراء اتصالات رسمية مع سلاطين المنطقة. وكانت هذه المهمّة ناجحة، حيث اعترفت المعاهدة الموقّعة في باريس بتاريخ 11 مارس 1862، بين مُمثّل القبائل "ديني أحمد أبو بكر" وإدوارد توفينيل (Édouard Thouvenel) وزير الخارجية الفرنسي، بشراء فرنسا لإقليم مدينة "أوبوك". وتدخل سيطرة فرنسا على المدينة في إطار تنافسها مع أنكلترا وغيرها من القوى الأوروبية الأخرى حول النفوذ السياسي والعسكري والتجاري في البحر الأحمر والمحيط الهندي والبلدان

¹ Louis José Barbançon, "Déportation, Transportation...", op.cit.

² F. Goltdammer, **Notice sur Obock (golfe d'Aden), colonie française**, Imprimerie Arnous De Rivière, Paris, France, 1877, pp 1–13, et Jean Louis De Lanessan, op.cit, pp 316–319.

المجاورة لهما¹.

وفي الواقع، فإنّه في الفترة ما بين سنتي 1862-1883، لم يكن هناك مُمثّل للسلطة الفرنسية يُثبّت وجودها في المنطقة. مع ملاحظة استقرار عدد قليل من التجار الفرنسيين بها منذ سنة 1881، حيث نشطوا في تجارة الأسلحة خصوصاً².

وبتاريخ 18 جوان 1884، أصدرت الحكومة الفرنسية مرسوما يقضي بتأسيس مستعمرة "أوبوك"، وعيّنت ليونس لاجارد (Léonce Lagarde) مُمثلاً وقائداً لها في المنطقة، وقد عهدت إليه بتعزيز وتوسيع الوجود الفرنسي في المنطقة من خلال الدّخول في مفاوضات واتصالات مع الزعماء المحليين. وبعد وصوله إلى المدينة في بداية شهر أوت من نفس السنة، وقّع سلاطين "جوباد" و"تاجورة" معاهدتين معه، وافقا فيها على وضع أراضيها تحت الحماية الفرنسية³.

وفي 20 ماي 1896، صدر مرسوم من طرف الحكومة الفرنسية، يقضي بنقل عاصمة المستعمرة الصومالية إلى جيبوتي، وقد جمع نفس المرسوم جميع الأراضي الفرنسية بالمنطقة تحت مُسمّى الساحل الصومالي الفرنسي⁴.

وحسب موقع الأرشيف الفرنسي (A.N.O.M)، فقد قامت السلطات الفرنسية بجعل "أوبوك" مستعمرة عقابية للمدانين بالنّفي من أبناء مستعمراتها، وبالأخص من شمال إفريقيا والهند الصينية، ومن بينهم الجزائريّون. وفي نهاية سنة 1896، تمّ غلق المعتقل لكثرة عمليات

¹ G. Angoulvant et Sylvain Vignéras, **Djibouti Mer Rouge Abyssinie**, Librairie Africaine et Coloniale, Paris, France, 1902, pp 9-11 , et Henri Brunschwig, "Une colonie inutile Obock (1862-1888)", In: **Cahiers d'études africaines**, Volume 8, N°29, 1968, pp 32-39.

² Henri Brunschwig, op.cit, pp 39-44.

³ A.N.O.M, 40 COL 873, **Traité de protectorat avec Hamed ben Mohamed**, France, 17 novembre 1884-10 mars 1885, <http://anom...>, et Uzel B, "La fondation de Djibouti", In: **Revue d'histoire des colonies**, tome 39, N°137, 1952, p 63.

⁴ Henri Le Pointe, **La Colonisation Française Au Pays Des Somalis**, Librairie Jouve, Paris, France, 1914, p 11.

فرار المنفيين. أمّا باقي المنفيين فقد تمّ تحويلهم إلى المستعمرتين العقابيتين: كاليدونيا الجديدة وغويانا الفرنسية لاستكمال بقية فترة عقوبتهم¹.

وفي ختام هذا الفصل، وبعد استعراضي لأهمّ القوانين الفرنسية المُشرّعة للنّفي، وأسباب ومبررات سلطات الاحتلال لتطبيق هذه العقوبة في حقّ الجزائريين، ثمّ أنواع النّفي، وأهمّ المناطق التي تمّ نفي الجزائريين إليها، يمكن القول حسب ما توصّلت إليه:

أنّ النّفي كسياسة وعقوبة في نفس الوقت، كان أحد أسس النظام العقابي الفرنسي منذ القرن السابع عشر بفرنسا، ثمّ بالجزائر بعد احتلالها.

وقد عمل التشريع الفرنسي بمرور السنوات على إصدار سلسلة من القوانين مفصلة لهذه السياسة والعقوبة، ممّا يؤكّد أنّ هذا الأمر كان يتمّ تحت رعاية الدولة الفرنسية التي حرصت من خلالها أيضا على أن تكون رحلة المنفيين الجزائريين بلا عودة.

وكانت أسباب ومبررات السلطات الفرنسية لتطبيق سياسة النّفي عديدة، حقّقت من خلالها إلى حدٍ بعيد ما كانت تصبو إليه من أهداف وانعكاسات.

ووفق ما سبق يمكن التمييز بين نوعين من النّفي: النّفي الاختياري إلى أيّ وجهة يختارها المنفي، والنّفي الإجباري إلى المتروبول أو المستعمرات العقابية الفرنسية، وهما ليسا بنفس درجة القسوة والتأثير على المنفيين.

¹ B.D.I.C, Obock, France, 1880-1894, <http://anom...>, et Collette Dubois, "Illusions entretenues, illusions perdues: Obock 1880-1890", in: **Sciences Et Environnement**, N°12, 2000, p 49.

الفصل الثاني:

نفي السلطة الحاكمة وأعيان ونخبة المدن 1830-1843

أولاً: نفي السلطة الحاكمة

ثانياً: نفي أعيان ونخبة المدن

الفصل الثاني: نفي السلطة الحاكمة وأعيان ونخبة المدن 1830-1843

باشرت سلطات الاحتلال الفرنسي تطبيق سياسة النفي في الجزائر برجال الحكم والسياسة، من خلال نفي: الداي حسين حاكم البلاد، ثم نفي جنود الإنكشارية، وأخيرا نفي بعض البايات.

كما كانت فئة الأعيان والنخبة في عدة مدن من أوائل من شملهم النفي إلى خارج البلاد، وعلى رأسهم نخب مدينة الجزائر، من أمثال: المفتي الحنفي محمد بن محمود بن العنّابي، وأحمد بوضربة، والمفتي المالكي مصطفى بن محمد الكبابي. فبعد نشاطهم السياسي والديني والفكري المتنامي ضد الاحتلال، قرّرت السلطات الفرنسية عن طريق حكامها العامّين بالجزائر: بدءاً بـ"كلوزيل" ثم "دي روفيجو" فـ"بوجو"؛ وضع حدّ لهم من خلال نفيهم.

أولاً: نفي السلطة الحاكمة

تبنّى الاحتلال الفرنسي من خلال حكامه العسكريين في الجزائر، استراتيجية تقوم على مبدأ النفي، والتي مسّت في مرحلة أولى السلطة الحاكمة السياسية والعسكرية منها. فبعد سقوط مدينة الجزائر وتوقيع معاهدة الاستسلام، بدأت إدارة الاحتلال في خرق بنود هاتمة الأخيرة، حيث قامت بنفي حاكم البلاد الداي حسين باشا، ثم تلاه نفي جنود الإنكشارية، ثم كان نفي بعض البايات، مثل: باي التيطري مصطفى بومزراق، وباي الغرب حسن باي. وسأطرق في هذا العنصر إلى نفي كلّ هؤلاء بشيء من التفصيل.

1. نفي حاكم البلاد الداي حسين:

هو حسين بن حسين باشا، ولد في شهر فيفري سنة 1768¹، بمدينة "أزمير". تدرّج وارتقى بمرور السنوات في الجيش العثماني بالجزائر إلى أن وصل إلى منصب "خوجة

¹ أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2005، ص

الخليل" على عهد الدّاي عمر باشا (1814-1817)¹.

وفي الفاتح من مارس 1818، تقلّد منصب الدّاي بوصيّة من الدّاي علي خوجة (1817-1818)، الذي وافقه المنية بسبب مرض الطّاعون، وبموافقة السّultan العثماني محمود الثاني (1808-1839)².

ومن بين أبرز الأحداث التي شهدتها فترة حكمه "حادثة المروحة"، التي وقعت في 29 أفريل سنة 1827، واتّخذتها فرنسا ذريعة لإعلان الحرب على الجزائر. وعلى الرّغم من التّنازل الذي قدّمه الدّاي حسين لإنهاء الخلاف، إلّا أنّ فرنسا كانت مُصرّة على عدم قبول الصّلاح، بدليل التعليمات التي تلقّاها قائد الحملة الفرنسية "دي بورمون"³ من حكومته بعدم الاستجابة لأيّ طلب يُعرض عليه بهدف المصالحة مع الجزائر، ما لم يُنقذ الدّاي حسين الشروط التي قُدّمت له⁴.

ويُفهم من هذا التّصلّب في الموقف الذي أبداه الجانب الفرنسي أمام التّنازل الذي قدّمه الدّاي حسين، وكذا أمام مساعي الدولة العثمانية لحلّ النزاع القائم بين فرنسا والجزائر بطريقة سلمية، أنّ نيّتها لم تكن تأديب الدّاي، وإنّما احتلال الجزائر، وهذا ما حدث بالفعل في 5 جويلية سنة 1830⁵.

وما أن تمّ توقيع معاهدة الاستسلام بين الدّاي حسين و"دي بورمون"، حتّى بدأت القيادة العسكرية الفرنسية بتطبيق المادة الثالثة من شروط المعاهدة، والتي تنصّ على

¹ ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 351، وأبو عمران الشيخ وآخرون، معجم مشاهير المغاربة، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1995، ص 156.

² أبو عمران الشيخ وآخرون، المرجع السابق، ص 156-157، وناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 352.

³ دي بورمون: ولد سنة 1773 بفرنسا. وزير الحربية في عهد الملك شارل العاشر. رُقيّ إلى رتبة مارشال سنة 1830، وفي نفس السنة عينه الملك قائدا للحملة الفرنسية على الجزائر. توفي في سنة 1846. ينظر:

Faucon Narcisse, op.cit, pp 108-111.

⁴ خليفة إبراهيم حمّاش، العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830، رسالة ماجستير، إش: د.

خليل عبد الحميد عبد العال، جامعة الإسكندرية، مصر، 1988، ص 227.

⁵ نفسه، ص ص 227-228.

ضرورة خروج الدّاي من الجزائر، ومنحه حرّية اختيار منفاه رفقة عائلته ومقرّبيه¹، فاختار الدّاي جزيرة مالطة (Malta) الخاضعة لسلطة بريطانيا منفى له، ولعلّه اختار هذه الجزيرة حتّى يتّصل بالسلطات البريطانية²، ولم يختار مسقط رأسه "أزمير" خشية من عقاب السلطان العثماني "محمود الثاني"³. غير أنّ طلبه رُفض من قبل قائد الحملة. وقد سمح له هذا الأخير بأخذ ما يشاء من أموال الخزينة، فأخذ الدّاي كلّ ما باستطاعته حمله من الذهب والمجوهرات والأموال⁴.

وعلى الساعة الرابعة من زوال يوم 10 جويلية 1830، تمّ ترحيل الدّاي وعائلته وبعض وزرائه وضباطه على متن الباخرة الفرنسية جان دارك (Jeanne D'arc) التي كانت وُجهتها مدينة نابولي (Napoli) الإيطالية⁵. وقد كان عدد المرحّلين 110 شخص، 58 رجلا و52 امرأة، من بينهم: أخ الدّاي، وصهره إبراهيم ومصطفى قادري، وبناته الثلاث: عائشة، وحنيفة، وليلى⁶. وبهذا نفي الدّاي بعد خمسة أيّام من إمضاء معاهدة الاستسلام، وإلى وُجهة لم يختارها بنفسه، رغم أنّ ملك "نابولي" كان صديقا له⁷. وبعد إجراءات الحبر الصّحّي لمُدّة عشرة أيّام في ميناء بورت ماهون (Port Mahon)⁸ هبط الدّاي ومرافقوه في

¹ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 203.

² عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج4، دار الأمة، الجزائر، 2014، ص 79.

³ أبو القاسم سعد الله، "هجرة بعض الأعيان الجزائريين (1830-1847)"، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 22.

⁴ عزيز سامح التّـر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1989، ص 651.

⁵ أشرف على تجهيز الباخرة قائد الأسطول الفرنسي دوبيري (Dupèrre).

⁶ Pellissier de Reynaud Edmond, tome1, op.cit, p 97, et

عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ج4، ص 78.

⁷ أبو القاسم سعد الله، مجادلة الآخر، عالم المعرفة، الجزائر، 2015، ص 236.

⁸ بورت ماهون: بلدة تقع في جزر البليار شرق إسبانيا، وبالتحديد في جزيرة منورقة.

نابولي يوم 31 جويلية¹.

وفي منفاه أخذ حسين باشا يُهيئ الأسباب لاسترجاع الجزائر، حيث كانت هناك مراسلات بينه وبين أحد الصالحين -كما أسماه أحمد توفيق المدني- في بجاية واسمه "بابا الحاج"، وقد أشار هذا الأخير على حسين باشا بأن ينتقل إلى مدينة ليفورنو (Livorno) الإيطالية -التي وصلها يوم 24 أكتوبر 1830-، حيث يوجد بعض معارفه والعديد من العائلات اليهودية² التي كانت تتعامل تجاريا مع الجزائر وتتمتع بحماية الديوان، ولهم علاقة علاقة جيّدة مع مرسى بجاية، فتكون بذلك الاتصالات أفضل بينهم، ويمكن حينها التفكير في تجهيز حملة عسكرية لاسترجاع الجزائر ومُلكه³.

وفي خريف سنة 1831، انتقل حسين باشا إلى باريس لمطالبة الحكومة الفرنسية باحترام بنود معاهدة الاستسلام، ورغم أنّ الملك لويس فيليب الأول (Louis Philippe)⁴ قد أحسن استقباله، فإنّ مساعيه قد فشلت، ممّا يُظهر النّية المُبيّنة لاحتلال الجزائر⁵. وعقب ذلك رجع حسين باشا إلى "ليفورنو" مرّة ثانية، وأخذ هناك يُهيئ مركبا يعود به إلى الجزائر ليستأنف الحرب من جديد. وقد كان بعض الأهالي على علم بمحاولاته هذه، فأخذوا يجمعون له الإعانات⁶.

¹ Rousset Camille, **La conquête d'Alger**, E. Plon et cie, Imprimeurs Éditeurs, Paris, France, 1879, p 239, et E. Le Marchand, **L'Europe Et La Conquête D'Alger**, Librairie Académique, Paris, France, 1913, p 288.

² حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 210.

³ أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، ط2، المطبعة العربية، الجزائر، 1997، ص 54، وأبو عمران الشيخ وآخرون، المرجع السابق، ص 160.

⁴ لويس فيليب الأول: ولد سنة 1773 بفرنسا. تمّت مبايعته ملكا على فرنسا في 9 أوت 1830. قضت ثورة 1848 على مُلكه. توفي في منفاه بأنكلترا سنة 1850. ينظر: حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 240.

⁵ أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج3، المرجع السابق، ص 238، وعبد الرزاق خضير، **المهاجرون الجزائريون في الأناضول وبلاد الشام (1830-1914)**، رسالة ماجستير، إش: د. شكيب بن حفري، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2013-2014، ص 76.

⁶ أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص ص 54-55.

وفي سنة 1832، استأجر حسين باشا سفينة زوّدها بثمانية مدافع وخمسة عشر ألف كغ من البارود، وعيّن لإمرتها صهره مصطفى بن محمد الجزائري، الذي استعدّ للسفر في شهر أوت قاصدا النّزول ببجاية. كما طلب منه التعبئة العامّة¹. وفي تلك الأثناء ضبط الفرنسيون في مرسى الجزائر مركبا يحمل علّما إيطاليا، ووجدوا به عدّة رسائل من حسين باشا إلى أعيان الجزائر، يُحيطهم بها علما عن غايته وآماله².

وفي الوقت نفسه خرجت من تونس ثلاث سفن صغيرة مشحونة بالذخائر قاصدة سواحل الجزائر، وقد كانت مراكب البحّارة الفرنسيّين تراقبها فأوقفتها، فألقى حينها التّونسيّون صندوقا في البحر، ولمّا رأى الفرنسيون ذلك سارعوا بانتشاله، فإذا به يحوي رسائل من حسين باشا إلى أعيان الجزائر. وبذلك انكشفت مساعيه لاسترجاع الجزائر ومُلكه، وخابت محاولاته. وطلبت فرنسا من حكومة فلورنسا (Florence) أن تحجز السفينة التي جهّزها حسين باشا فحجزتها، كما أخذت تضغط عليها بشأن وجوده بأراضيها، الأمر الذي دفعها إلى طرده من البلاد³.

وقد قرّر هذا الأخير التوجّه إلى مصر للاستقرار بمدينة الإسكندرية التي أقام بها منذ 23 سبتمبر 1833، معتزلا السياسة في أحد القصور التي خُصّصت له ولعائلته وحاشيته، وقد كان محلّ حُظوة وحفاوة من والي مصر محمد علي باشا (1805-1848) الذي رتّب له معاشا، إلى أن وافته المنية يوم 30 أكتوبر 1838⁴.

2. نفي جنود الإنكشارية:

عقب احتلال مدينة الجزائر وتوقيع معاهدة الاستسلام، أقدمت القيادة العسكرية الفرنسية على حلّ المؤسّسة العسكرية العثمانية المعروفة باسم "الجيش الإنكشاري"، وأصدرت أمرا بنفي من بقي من أفرادها إلى الأراضي العثمانية. فبعد ترحيل الدّاي حسين إلى "نابولي"

¹ عبد الرزاق خضير، المرجع السابق، ص 76.

² أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 55.

³ عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ج4، ص 78، وأحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 55.

⁴ ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 357، وأحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 55.

ببوم واحد، أي يوم 11 جويلية، بدأت عملية نقلهم بعد أن أمر "دي بورمون" بنزع سلاحهم¹، حيث تمّ جمع ما يزيد على 2500 جندي إنكشاري داخل ثكناتهم لتسليم أسلحتهم المتمثلة في: الليطغانات (الخناجر)، والمسدّسات، والبنادق. وكان يوم 15 جويلية آخر يوم في عملية تسليم الجنود لجميع أسلحتهم، وتسجيل أسمائهم وعناوينهم، وتسوية وضعيتهم وترتيباتهم اللازمة، في انتظار عملية ترحيلهم².

ويذكر حمدان بن عثمان خوجة في كتابه "المرآة" مشاهدا من بداية تطبيق سياسة وعقوبة النّفي بحقّ جنود الإنكشارية بقوله: "عندما نزل المارشال بورمون بأرض الجزائر، نشر باسم الأمة الفرنسية بيانا ذكر فيه بأنّه سيقضي على نظام الظلم السائد فيها. وتنصّ معاهدة الاستسلام على أنّ الأتراك يعتبرون من سكان المدينة. ولكن، بعد استسلام المدينة بفترة وجيزة، قام بورمون بنفيهم. ففُصلوا عن نسائهم وأطفالهم دون أن يقتربوا أيّ ذنب. وكانوا يُقادون إلى السفن قبل ساعة الإبحار بأيّام عديدة"³.

وقد بدأ نفي جنود الإنكشارية، خاصّة غير المتزوّجين منهم على أربع دفعات. كانت الدفعة الأولى مباشرة في اليوم الموالي من رحيل الدّاي حسين باتّجاه ميناء "أزمير" في آسيا الصغرى. ويذكر سيمون بفايفر (Simon Pfeiffer) أنّه تمّ تسليم أجرة شهرين لكلّ جندي منهم قبل رحيله⁴.

¹ ضمّن بذلك تجريدتهم من السلاح، حتّى يأمن عدم تحالفهم مع الدّاي حسين، الذي سعى في محاولات فاشلة لاسترجاع سلطته على الجزائر.

² Paul Gaffarel, **L'Algérie Histoire Conquête Et Colonisation**, Imprimeurs De L'Institut, Paris, France, 1883, p 91, et Pellissier de Reynaud Edmond, tome1, op.cit, pp 102-103, et

حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 203.

³ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 227.

⁴ Ladimir Jules, **Les guerres d'Afrique, depuis la conquête d'Alger par les Français jusques et y compris l'expédition de Kabylie en 1858**, B. Renault, Libraires Editeurs, Paris, France, 1859, p 39, et

سيمون بفايفر، المصدر السابق، ص 105.

وتشير تقارير السلطات الفرنسية التي سجّلت تفاصيل عملية النّفي والترحيل هذه، إلى أنّ عدد جنود الإنكشارية الذين رُحّلوا من الجزائر قد قدّر ما بين 12 و15 ألف إنكشاري، ولم يبق في الجزائر سوى الكراغلة المُقدّر عددهم ما بين 5 إلى 6 آلاف فرد، وكذا عددٌ من "العلاج" الذين فضّلوا الاستقرار بالبلاد¹.

أمّا "سيمون بفايفر" الأسير الألماني وطبيب خرناجي الدّاي حسين، وهو من أدقّ من وصف الأحداث التي أعقبت الغزو الفرنسي لمدينة الجزائر، لأنّه عايشها وشارك جنود الإنكشارية مآسيهم²، فيحدّد عددهم في هذه الفترة بأقل من 6 آلاف جندي، وقد نُفي ورُحّل منهم حسب نفس المصدر 2500 جندي من العزّاب، حيث يقول: "فقد أمر العزّاب من الانكشارية، وعددهم ألفان وخمسمائة، بالحضور إلى الميناء، في انتظار أن تنقلهم السفن الحربية الفرنسية إلى ازمير"³.

بينما يؤكّد كمال كاتب بقوله: "أنّ السلطات الفرنسية قد قامت سنة 1830 بنفي وطرّد 10 آلاف تركي، أُجبروا بالقوّة على مغادرة الجزائر إلى مدينة سَمِيرنا (Smirne)"⁴. ومهما كان تضارب الأرقام حول عدد جنود الإنكشارية المنفيين أو الباقين في الجزائر غداة الاحتلال الفرنسي، فإنّ مصير المنفيين منهم كان مأساوياً. حيث رُحّل بعضهم وخاصة العزّاب منهم في ظروف سيّئة، وصفها البارون بارشو دي بنهوين (Barchou de Penhoën) بقوله: "كانت فرق من قوّات الاحتلال تذهب إلى التّكنات أو إلى سكّانات الانكشاريين فتجمعهم لتُسوّقهم في صفوف إلى المرفأ، وكانوا ينتظرون هناك تحت حراسة مشدّدة دورهم للرحيل بواسطة عدد من القوارب التي كانت تقوم برحلات متكرّرة ذهاباً

¹ Hamet Ismaël, **Les musulmans français du Nord de l'Afrique**, Librairie Armand Colin, Paris, France, 1906, p 106.

² تكلّل "سيمون بفايفر" بالإشراف على معالجة الجرحى من جنود الإنكشارية، وكان وصْفُهُ لمعاناة هؤلاء داخل التكنات التي تحوّلت إلى مستشفيات مُروّعا.

³ سيمون بفايفر، المصدر السابق، ص ص 73-74 و109.

⁴ كمال كاتب، المرجع السابق، ص 80.

وإياها، وكان هؤلاء مُحَمَّلِينَ بالكثير من الأمتعة والثياب، وبعضهم يحمل سِلَاحاً من التَّمَر والتَّين المجفَّف، وبعضهم جَرَّاراً من الماء يحاولون إبقاءها مليئة وسط ذلك الزَّحام، وفي تلك الأجواء الساخنة¹.

ورغم كلِّ هذه الظروف يضيف "بارشو" بقوله: "بقي هؤلاء يتمتعون بالكثير من الأنفة والكبرياء، فلم يطلب أحدهم منّا أيَّ شيء، ولم يتوسَّلوا إلى أيِّ أحد، وحتى النساء اللَّاتي كُنَّ يُرافقن هؤلاء الرجال في الرِّحيل، كُنَّ يتمتعن بعرَّة نفس، فكُنَّ يجلسن على الحجارة أو الكور، ينتظرن بجانب أزواجهنَّ دورهنَّ في الرِّحيل، وكان الأطفال يلعبون حولهنَّ ببراءة تارة وبخوف تارة أخرى"².

من خلال ما سبق يتَّضح لنا أنَّ غالبية جنود الإنكشارية المنفيين في بداية الاحتلال كانوا من العرَّاب، الذين تمَّ نفيهم إلى "أزمير"، أو شُرِّدوا بمختلف الموانئ العثمانية، وهو ما أشار إليه حمدان خوجة في رسالة إلى السلطان العثماني محمود الثاني بقوله: "إنَّكم على عِلْم بتاريخنا وبما حدث لنا عندما تفرَّق شمل الإنكشاريين ووقعوا تحت عبودية الفرنسيين...، ويبدو أنَّ هذا الأخير لا يرغب في الاحتفاظ بهم، وسوف يعهد بتبعيتهم للباب العالي". كما أشار نفس المصدر إلى سَجْنِ الإنكشاريين من طرف القوات الفرنسية وتجريدتهم من السِّلَاح³.

أمَّا الأمير عبد القادر فأشار إلى مصير إنكشارية الجزائر بقوله في رسالة إلى السلطان العثماني عبد المجيد الأول (1839-1861): "وذلك أنَّ الينيشارية (كذا) الذين كانوا

¹ جميلة معاشي، "الانكشارية في الجزائر بين الهجرة والتهجير"، ضمن كتاب: أعمال الملتقى العلمي الأول سوسيوولوجية الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي والحاضر ماي 2008، إش: أ.د. كمال فيلاي، مخبر الدراسات والأبحاث الاجتماعية التاريخية حول الهجرة والرحلة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، جوان 2009، ص ص 88-89.

² نفسه، ص 89.

³ عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي تونس-الجزائر-ليبيا من 1816 إلى 1871، تق: روبر منتران، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1972، ص 168.

بالجزائر لما خرجوا عن طاعة أمير المؤمنين والدك المرحوم، عاقبهم الله بسوء فعلهم، وسلط عليهم من لا يرحمهم، العدو الكافر الغشوم، فبدد شملهم واجتث أصلهم..¹.

وبذلك اتفق جميع المؤرخين والمعاصرين للأحداث، كل بأسلوبه، على أن مؤسسة الإنكشارية بالجزائر انتهى أمرها بفعل الاحتلال الفرنسي الذي قام بنفي أغلب جنودها. فما موقف الدولة العثمانية من مصير أفراد جيشها المنفيين؟

في الحقيقة لم تول الدولة العثمانية اهتماما كبيرا بالجنود الإنكشاريين المنفيين، بل على العكس من ذلك، توجست منهم إشاعة الاضطرابات والفوضى في المناطق التي رحلوا إليها². ومما جاء في رسالة من السلطان محمود الثاني حول العرائض التي تقدم بها "عمر لطفي أفندي" محتسب "أزمير" سنة 1830: "إنّ العزّاب الذين كانوا يُربطون في قلعة الجزائر التي سقطت حسب القدر على أيدي الفرنسيين، أخرجوا من الجزائر بعد سقوط القلعة، ووُجّهوا في ثلاث سفن إلى مدن مختلفة، وحسب المعلومات التي وصلتنا سابقا من السلطات الفرنسية، فإنّ إحدى هذه السفن المقبلية بهم سوف تتّجه نحو سلانيك، أمّا الآخرين فتتجهان إلى مدينتي أورلة وفوجة".

كما يتحدّث في نفس الرسالة عن وضعية وسلوك هؤلاء المنفيين من الجزائر، حيث أمر السلطان العثماني بحُسن معاملتهم ما لم يُظهروا شغبا في المنطقة ويتجاوزوا حدودهم. وفي تقرير من "عمر لطفي أفندي"، طلب من السلطان بعدم السّماح لهؤلاء الجنود المنفيين بالتّوجّه إلى منطقته "أزمير"، لما بلغه عنهم من الفوضى وسوء الأخلاق، حيث يقول: "وهؤلاء العزّاب بما أنّهم يُعدّون من الأرذال والأوباش والفوضويين، فإنّ الأمر يقتضي أن لا يُسمح لهم بالتّوجّه نحو مدينة أزمير"³.

¹ عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص 197.

² عبد الرزاق خضير، المرجع السابق، ص 82.

³ جميلة معاشي، المرجع السابق، ص 90.

ومن هنا يتأكد بأن هؤلاء المنفيين كانوا يُوجَّهون إلى مفاهم حسب إرادة الباب العالي، وليس حسب رغباتهم، كما أن السلطات العثمانية لم تُهيء لهم ظروف الاستقبال والعيش في مواطن نفيهم، بل شُتتوا بين الموانئ العثمانية دون أي توجيه، مما يوحى بالمستقبل الغامض لهم، ولعل ذلك ما جعل بعضهم يُفضّلون النّزوح إلى المدن الداخلية وخاصة مدينة قسنطينة، للاستقرار بها أو جعلها منطلقاً لهم للرحيل إلى تونس أو ليبيا، كما أبحرت بعض الأسر على متن القوارب قاصدة بلاد القبائل ومنها بجاية¹.

وبعد نفي العزّاب، بقي في مدينة الجزائر نحو 1000 إنكشاري متزوّج، سمح لهم "دي بورمون" بالبقاء فيها، إلا أنه سرعان ما عدل عن قراره، وأمر بنفي جميع الأتراك من الجزائر في 16 أوت 1830²، بتهمة التحريض والتآمر ضدّ الوجود الفرنسي³.

وفي هذه النقطة يُعقّب حمدان خوجة، أحد المعاصرين لهذه الأحداث، بأنّ هذه التّهمة مزعومة ولا أساس لها من الصحة. وكان من المفروض أن ينظر "دي بورمون" في المسألة ليتأكد من صحّة أو عدم صحّة الاتّهام، خاصة وأنّ قلة عددهم وكذلك ضعفهم لا يسمحان لهم بتدبير أيّة مؤامرة. كيف إذا يمكن لقائد حملة أن يتّهم اعتماداً على تقارير كاذبة بعيدة كلّ البعد عن الحقيقة؟ ولا تدلّ إلاّ على النّوايا السيّئة التي يُضمرها أعداء الأمن العمومي، ويقصد هنا الفرنسيين⁴.

ويؤكد هذا الطرح ما ورد في نداء موجّه من طرف الجيش الفرنسي إلى الكراغلة القاطنين بالجزائر: **"نحن الفرنسيين أصدقاءكم، سنذهب إلى مدينة الجزائر لنطرد منها**

¹ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 233.

² تُرجع المصادر الفرنسية ذلك إلى فقدان "دي بورمون" لأعزّ رفقاءه تريلان (Trelan) في إحدى معاركه مع باي التّيطري في البليلة يوم 24 جويلية 1830، الأمر الذي جعله يعمل بكلّ وحشية على الانتقام من جميع الأتراك الموجودين في الجزائر من خلال نفيهم. ينظر: جميلة معاشي، المرجع السابق، ص 91.

³ أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900**، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص 20، وجميلة معاشي، المرجع السابق، ص ص 90-91.

⁴ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص 227-228.

الأتراك الذين طغوا عليكم واضطهدوكم واغتصبوا جميع ممتلكاتكم... فابقوا حياديين
مُسالمين، فالفرنسيون لا يحتاجون إلى من يساعدهم في قتال الأتراك وطردهم...¹.

وبقرار النفي العام لمن تبقى من الأتراك والإنكشاريين في الجزائر، عمّت الفوضى
والمآسي بين عائلاتهم، إذ حُدّدت مُدة أربعة أيّام لتسجيل المنفيين أنفسهم للرحيل. وفي 28
جويلية 1830، خرج المُنادي على الساعة السادسة صباحا إلى شوارع مدينة الجزائر ينادي
على المنفيين للتوجّه إلى الميناء للرحيل، ولم يُستثن منهم سوى العجزة والمكفوفين، وقد
وصفت المصادر الفرنسية مشاهد الرحيل بالمأساوية².

وبذلك شمل النفي أيضا الإنكشاريين المتروّجين، وهو ما أشارت إليه مختلف التقارير
الفرنسية التي وصفت انتشار الأطفال والنساء على مرفأ ميناء مدينة الجزائر في انتظار
دورهم للرحيل، والفوضى التي عمّت بسبب ضياع الأطفال من آبائهم والزّوجات من أزواجهن
لسرعة عملية الترحيل³.

وفي 9 أوت، نُشرت قائمة نهائية بأسماء الأتراك المرحّلين عن الجزائر، وأُلحقت بهم
عائلاتهم في 16 أوت، وكان الرّقم النهائي للأتراك المنفيين في سنة 1830، هو 10 آلاف
شخص، تمّ نفي أغلبهم إلى "سميرن"⁴. وقد أبدى حمدان خوجة استياءه لهذه الأعمال
اللاإنسانية، والتي مسّت بعض أفراد أسرته الكبيرة أيضا⁵.

3. نفي باي التّيطري مصطفى بومزراق:

هو مصطفى بومزراق، تركي، حكم بايلك التّيطري ما بين سنتي 1819-1830، وقد

¹ عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،
الجزائر، 2009، ص 30.

² سليمة بودخانة، المرجع السابق، ص ص 76-77.

³ جميلة معاشي، المرجع السابق، ص 91.

⁴ سمرين: الاسم القديم لمدينة أزمير.

⁵ كمال كاتب، المرجع السابق، ص 80، وسليمة بودخانة، المرجع السابق، ص ص 78-79.

اتّبع سياسة حكيمة في كسب ثقة الأهالي والأعيان¹.

وبعد دخول الفرنسيين لمدينة الجزائر حضر بومزراق على رأس جيشه وشارك في معركة سطاوالي. وبعد هزيمة معركة "سيدي خلف"، عيّنه الدّاي حسين قائدا للجيش بدلا من ابن العتّابي الذي تراجع عن قيادة الجيش التي تقلّدها بعد عزل الدّاي لصره إبراهيم، غير أنّ بومزراق لم يستطع أن يُحقّق أيّ نصر يُذكر²، رُغم أنّه تمكّن من أن يُلحق بالفرنسيين بعض الخسائر عن طريق التحرّش بهم ومناوشتهم بدون انقطاع³.

وفي اليوم المُوالي لسقوط مدينة الجزائر، أرسل بومزراق ابنه إلى "دي بورمون"، يطلب عهد الأمان للاستسلام والحضور إليه شخصيا، وهو ما حصل. حيث قدّم بومزراق إلى مدينة الجزائر، ومثّل أمام "دي بورمون"، وأعلن التزامه بالاتّفاق المُبرم بينه وبين الدّاي حسين. وقد استطاع بفضل نفوذ صديقه "بكري" أن يحصل على مرتبة آغا بتعيين من "دي بورمون"، الذي أبقاه أيضا بايا على بايلك التّيطري بقرار صادر في 15 جويلية 1830⁴.

غير أنّ بومزراق لم يبق طويلا مواليا أو لنقل مُهادنا للفرنسيين، حيث سرعان ما خلع الولاء الذي كان قد أعلنه لـ"دي بورمون"، وأعلن الحرب على الاحتلال الفرنسي في 21 أوت. كما أطلق على نفسه لقب الباشا بعد رحيل الدّاي حسين، ونظّم ديوانه، وعيّن من العثمانيين

¹ عائشة غطاس وآخرون، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 195.

² Pellissier de Reynaud Edmond, tome1, op.cit, p 52, et

أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 43.

³ محمد العربي الزبيري، "المقاومة في الجزائر 1830-1848"، مجلة الأصالة، مج5، ع31، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، 1 أفريل 1976، ص 9.

⁴ Ault Dumesnil Édouard, **De l'expédition d'Afrique en 1830**, Imprimerie De Poussielgue, Paris, France, 1832, p 41, et

أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، المرجع السابق، ص 38 و119، وحمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 220.

خزناجيا وآغا، وسكّ العملة. وكتب بعد ذلك إلى باي وهران "حسن" ليدعمه بالأموال والطعام والذخائر الحربية، فأرسل له هذا الأخير كلّ ما طلبه¹.

ثمّ قام بومزراق أيضا بمراسلة أحمد باي قسنطينة ودعاه لطاعته والاعتراف به، لكنّ هذا الأخير رفض طلبه وأجابه قائلاً: "إنّنا متساويان، ولا فضل لأحدنا على الآخر". ثمّ حدّره من أن يُوجّه إليه مثل هذه الطلبات في المستقبل².

كما أُشير هنا إلى تقرير أورده أوبينيوس (Obinius) في 21 جويلية 1830 مفاده: "أنّ هناك تحرّكات واسعة بين السّكان وشخصيات تركية مهمّة تتجمّع حول شخصية تقودهم، وتُمثّل آمال مخطّطاتهم المستقبلية، إنّه باي التّيطري"³.

ونتيجة تتكرّر إدارة الاحتلال الفرنسي لبنود معاهدة الاستسلام، ومن بينها كلّ ما له صلة بشؤون العبادات والمعاملات الإسلامية، وكذا ما قام به جنود القوّات الفرنسية من نهب وتخريب للممتلكات، عبّر بومزراق عن استيائه من ذلك من خلال ردّه على "دي بورمون"، الذي استدعاه في منتصف شهر أوت 1830، إلى مدينة الجزائر، حيث رفض القدوم إليه، وأردف قائلاً: "لن ألبي دعوتكم بالمجيء، أنا لا أثق بكم، لأنكم تعاهدتم في وثيقة الاستسلام على احترام الأشخاص والأموال، لكن بمجرد دخولكم مدينة الجزائر بدأت في التّعدي على الأشخاص، بسلب الممتلكات وتخريبها، لذا فقدتُ ثقتي بكم". هذا بالإضافة إلى نفيعهم للأتراك، الأمر الذي أثّر فيه كثيرا⁴.

¹ E. Vormus, *Grand dictionnaire national illustré d'histoire et de géographie*, S. Lambert Cie, Éditeurs, Paris, France, 1879, p 108, et

حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 245.

² حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 245

³ سليمة بودخانة، المرجع السابق، ص 72.

⁴ جمال عطابي وإبراهيم لونيبي، "موقف الجزائريين من السياسة الاستعمارية اتّجاه مصادرة الأوقاف"، *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، مج11، ع2، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، 28 ديسمبر 2021، ص 594، وسليمة بودخانة، المرجع السابق، ص ص 72-73.

وظلّ مصطفى بومزراق ثائرا ضدّ الاحتلال الفرنسي حتى مجيء الجنرال "كلوزيل"، الذي كرّس جهوده لاحتلال مدينتي البليدة والمدية ووضعهما تحت النفوذ الفرنسي، والقضاء على باي التّيطري بومزراق. حيث توجّهت إليهما قوّات الجيش الفرنسي في 17 نوفمبر 1830، تحت قيادة الضابط فرانسوا بوير (François Boyer). وفي مضيق "موزاية" وقعت معركة حامية الوطيس بين جيش الباي والجيش الفرنسي، تكبّد فيها هذا الأخير بعض الخسائر، تمثّلت في مقتل 24 جنديا وثلاثة ضباط، وجرح 80 جنديا آخرين، غير أنّ ذلك لم يمنع "كلوزيل" من دخول مدينة البليدة يوم 18 نوفمبر¹.

وتذكر المصادر أنّ الباي مصطفى بومزراق خرج من المدية عاصمة البايك قبل وصول حملة "كلوزيل" إليها ودخلها يوم 22 نوفمبر، وقد أصدر هذا الأخير قرارا بعزله وتنصيب باي جديد عليها، هو مصطفى بن الحاج عمر، من حضر مدينة الجزائر². وفي يوم 25 نوفمبر 1830، استسلم الباي بومزراق للقوّات الفرنسية، فأخذ أسيرا إلى مدينة الجزائر، ثمّ أصدر "كلوزيل" قرارا بنفيه إلى خارج البلاد، فاختر بومزراق مدينة الإسكندرية منفى له رغم حصوله على إذن للذهاب إلى مكّة-، وبقي فيها إلى أن توفي سنة 1834³.

4. نفي باي الغرب حسن باي:

هو حسن بن موسى، تركي⁴، ولد حوالي سنة 1750. تولّى منصب باي الغرب مدّة أربع عشرة سنة بين 1816-1830⁵. ولعلّ أهمّ ما ميّز حكمه العداء الشديد الذي ناصبه

¹ جمال قنان، المرجع السابق، ص 107، وأبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، المرجع السابق، ص 39-40.

² Blanc Louis, **Histoire de dix ans: 1830-1840**, Tome5, Douzième Édition, Librairie Germer Baillière et Cie, Paris, France, 1877, p 142, et

أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، المرجع السابق، ص 40-41.

³ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، المرجع السابق، ص 38.

⁴ أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 20.

⁵ عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص 225-226.

للعلماء ورجال الدين¹.

وقد عاصر الباي حسن أحداث الحملة الفرنسية على مدينة الجزائر سنة 1830، ونظرا لكبر سنّه فقد أرسل خليفته ليشارك في المعارك التي دارت بالمدينة. وبعد توجّه القوّات الفرنسية لاحتلال مدينة وهران، طلب الباي حسن المساعدة من الشيخ محي الدين، والد الأمير عبد القادر، غير أنّ هذا الأخير عارض مدّ يد المساعدة إليه، بسبب موقفه من بعض الحكّام العثمانيين، وظلم الباي حسن له ولوالده².

ونظرا لضعف الحامية العثمانية التابعة للباي، والتي لم يكن عدد أفرادها يزيد عن 800 جندي، وتخلّى أعيان المدينة عنه عقابا على قسوته معهم أثناء فترة حكمه، وكذا فشله في الحصول على مُساعدة من الشيخ محيي الدين، فقد اضطر الباي حسن إلى قبول طلب "دي بورمون" بالاستسلام، وتسليم مدينة وهران والمرسى الكبير إليه، فدخل الجنرال شارل دامريمون (Charles Damrémont) مدينة وهران يوم 4 جانفي 1831، في الوقت الذي انتهى فيه الأمر بالحامية العثمانية بمعسكر إلى الطرد من حصونها، وبذلك انهار حُكم البايك³.

وقد كان مصير الباي حسن النّفي، حيث طلب منه "دي بورمون" اختيار مكان منفاه. فأعرب عن رغبته في إكمال بقية حياته بآسيا الصغرى موطنه الأصلي، غير أنّه غير رآيه، ورحل الباي حسن يوم 7 جانفي إلى مدينة الجزائر بحرّا، وظلّ بها حتى نُفي إلى مدينة

¹ محمد بن يوسف الزّيّاني، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تح وتّق: المهدي البوعبلي، ط1، عالم المعرفة، الجزائر، 2013، ص 311.

² ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 300، وشارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، تر وتّق وتّع: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس، 1974، ص ص 51-52.

³ Ladimir Jules, op.cit, p 41, et

شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص 52.

الإسكندرية، ومنها انتقل إلى مكّة المكرّمة التي عاش بها ما بقي من سنوات حياته إلى غاية وفاته في تاريخ غير معلوم لنا¹.

ثانيا: نفي أعيان ونخبة المدن

شكّلت سياسة النّفي أحد الأدوات القمعية التي اعتمدتها إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر طيلة تواجدتها بها. حيث استخدمتها ضدّ الجماعات والأفراد، وضدّ كلّ الفئات، حتى أنّ العلماء والنّخبة والأعيان لم يسلموا منها.

ومن أوائل من شملهم النّفي في الجزائر نجد: مجموعة من نخب وأعيان المدن الجزائرية تخندقوا في صفوف المعارضة والمقاومة السياسية والدينية والفكرية ضدّ وجود المحتل الفرنسي وسياساته، والبعض الآخر مسّهم النّفي أيضا على الرّغم من دخولهم في طاعة الفرنسيين، وعلى رأس هذه النّخب والأعيان: محمد بن محمود بن العنّابي، وحمدان بن أمين السّكة، وأحمد بوضربة، والحاج حسن بن عثمان خوجة، ومصطفى بن محمد الكبابي. فبعد نشاطهم المتنامي ضدّ الاحتلال، قرّرت الإدارة الفرنسية عن طريق حُكّامها العامّين بالجزائر: "كلوزيل"، و"دي روفيغو"، ثمّ "بوجو"، وضع حدّ لهم من خلال نفيهم خارج البلاد. وسأعرض في هذا العنصر نفي هذه النماذج بشيء من التفصيل.

1. نفي محمد بن محمود بن العنّابي:

هو أبو عبد الله محمد بن محمود بن محمد بن حسين بن محمد الإزميتلي² الجزائري، الشهير بالعنّابي أو بابن العنّابي. ولد بمدينة الجزائر سنة 1775، وتعود أصول أسرته لتركيا، وقد استقرت أولا بمدينة عنّابة ثمّ استقرت بشكل نهائي بمدينة الجزائر³.

¹ Pellissier de Reynaud Edmond, tome1, op.cit, pp 108 et 158, et

وحمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 187.

² نسبة إلى مدينة إزميت التركية.

³ أبو القاسم سعد الله، رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنّابي المتوفى سنة 1850 صاحب كتاب السعي المحمود في نظام الجنود، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1990، ص ص 21-27.

وتولّى ابن العنّابي عدّة وظائف كان من بينها: القضاء والإفتاء على المذهب الحنفي. ففي عهد الداي حسين كان ابن العنّابي قاضي الأحناف، وهذا إلى سنة 1820¹. وفي السنة الموالية رحل إلى الحجّ رفقة والده ومحمد أفندي، أخ الداي. وفي طريق العودة، وقع بين والد ابن العنّابي ومحمد أفندي تشاحن، فكانت هذه الحادثة دافعا لابن العنّابي حتى يختار الإقامة في مصر بدل العودة إلى الجزائر².

وفي أواخر سنة 1828، أرسل له الداي سفينة خاصة يطلبه للقدوم، فلبّى طلبه. ولما وصل ابن العنّابي إلى الجزائر أوائل سنة 1829، قلّده الداي الإفتاء من جديد بدل المفتي المعزول أحمد بن عمر بن مصطفى³.

وبعد وصول الحملة الفرنسية إلى الشواطئ الجزائرية، واجهتها جيوش حسين باشا بقيادة الآغا إبراهيم الذي أكّدت جلّ المصادر على عدم كفاءته العسكرية، غير أنّه صهر الباشا. وقد فرّ هذا الأخير مع بعض المقرّبين منه بعد انهزامه في إحدى المعارك، الأمر الذي انعكس سلبا على معنويات الجيش، ممّا دفع بالداي حسين إلى تولية ابن العنّابي قائدا عليه⁴.

وبعد هزيمة الجيش في معركة سطاوالي - مع الإشارة إلى أنّ ابن العنّابي تراجع عن قيادة الجيش لصالح باي التيطري مصطفى بومزراق - وبمشاركة ابن العنّابي الذي كان يحثّ الأهالي ويشجّعهم على حمل السلاح والجهاد ضدّ الفرنسيين، حُسم الموقف في النهاية

¹ Hossain ben Redjeb, "Extrait du manuscrit du fils du Muphti hanéfite Hossain ben Redjeb", **Revue africaine journal des travaux de la Société historique algérienne**, Société historique algérienne, N°65, Algérie, 1/9/1867, p 392.

² عمر بن قينة، صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث (أعلام..وقضايا..ومواقف)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 19.

³ عبد الحميد بك، تاريخ عبد الحميد بيك، ضمن كتاب أعيان من المشاركة والمغاربة، تق وتغ: أبو القاسم سعد الله، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2005، ص 188.

⁴ نفسه، ص 188.

لصالح القوّات الفرنسية، ممّا اضطر الداي إلى توقيع معاهدة الاستسلام مع "دي بورمون" في 5 جويلية 1830¹.

وبعد احتلال الفرنسيين لمدينة الجزائر، أقام ابن العنّابي في بيته مُطيعاً لهم في الظاهر، وفي باطن الأمر كان يخاطب زعماء القبائل والأهالي لإثارة الحرب، وتنظيم المقاومة المسلحة من جديد ضدّ الاحتلال الفرنسي. ويقول أبو القاسم سعد الله في هذا الصدد: "وفي باطن الأمر كان يخاطب العربان، والعربان يخاطبونه على إثارة الحرب من جديد"². ويوضّح هذا الكلام الدور الفعّال الذي لعبه ابن العنّابي في مواجهة الحملة الفرنسية قبل وبعد دخولها مدينة الجزائر وبداية استقرار الفرنسيين فيها.

وعندما بلغ إدارة الاحتلال الفرنسي نشاط ابن العنّابي ضدّهم، داهموا بيته وفتشوه، فلم يجدوا ما يُدينه، لأنّه كان قد استشعر قدومهم وفعلهم، فرمى بأوراقه من وثائق ومراسلات في بيت الخلاء. فكفّوا عنه مدّة، وظلّوا يتربّصون به ويُصرّحون بخطرهم وعلى الأمن العام للبلاد، وكذا تأثيره على الأهالي وتحريضهم على الثورة ضدّ وجودهم³.

وهكذا أصبح ابن العنّابي موضع شبهة لدى إدارة الاحتلال، وكانت العلاقات متوتّرة بينهما، خاصة عندما أجبره الحاكم العسكري "كلوزيل" على تسليم بعض المساجد في مدينة الجزائر لجعلها مستشفيات للجيش، مُتعهّداً له باستغلالها مدّة شهرين فقط⁴. إضافة إلى إصدار هذا الأخير قراراً في 8 سبتمبر 1830، استهدف حجز أملاك العثمانيين وأوقاف مكّة والمدينة وإحاقها بالدّومين. وقد قوبل هذا القرار بالرفض والاحتجاج من طرف علماء ومفتيّ مدينة الجزائر، ومن بينهم ابن العنّابي⁵.

¹ أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث...، المرجع السابق، ص 43.

² أبو القاسم سعد الله، رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنّابي...، المرجع السابق، ص ص 9-10.

³ عبد الحميد بك، المصدر السابق، ص ص 188-189.

⁴ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 280.

⁵ Victor Amedée Dieuzaide, op.cit, pp 143-145, et Pellissier de Reynaud Edmond, tome1, op.cit, p 120.

كما وجّه هذا الأخير سهام النّقد واللّوم والمعارضة لإدارة الاحتلال الفرنسي بعد خرقها للاتفاق الموقع بين حسين باشا و"دي بورمون"، وخاصة المادة الخامسة منه¹، مُطالباً إيّاها بضرورة الالتزام بما ورد فيها. وقد كتب ابن العنّابي إلى "كلوزيل" نفسه يلومه على هذه التصرفات التي تخالف وثيقة معاهدة الاستسلام وحقوق الإنسان أيضاً، الأمر الذي جعل هذا الأخير يَضيق به ذرعا لجرأته، فقرّر وضع حدٍ له بدعوى التخطيط لتدبير مؤامرة ضدّ الوجود الفرنسي، وإعادة الحكم الإسلامي العثماني في الجزائر، وبإثارة القبائل ضدّهم². ويقول حمدان خوجة -وقد عاصر هذه الأحداث- في كتابه: "المرآة": "وعندما تقدّمت إلى الجنرال كلوزيل أسأله عن سبب هذا الاعتقال، أجابني بأنّه كان يتفاهم مع القبائل لإثارتهم ضدّ الفرنسيين..³".

وتروي المصادر أنّ المخبّرين قد وشوا لـ"كلوزيل" بأنّ ابن العنّابي رجل خطير على الوجود الفرنسي، وأنّ له تأثيراً قوياً على أهل البلاد. وهذا ما ادّعاه "كلوزيل" لنفسه عندما سأله حمدان خوجة عن سبب اعتقاله لابن العنّابي. فحاك له مؤامرة واستدرجه بالكلام حتى يُلقّق له تهمة تُدينه فيسجنه. وقد ذكر حمدان خوجة الحادثة بنوع من التفصيل حسبما رواه له ابن العنّابي نفسه⁴:

"لقد جاءه ترجمان الجيش وأخبره بأنّ الجنرال (كلوزيل) ينوي إخلاء مدينة الجزائر، وأنّه يريد أن يسلمك الحكم، فهل باستطاعتك أن تُنظّم جيشاً وقوة كافية لتهدئة البلاد والدّفاع عن نفسك؟".

فأجابه المفتي بأنّه: "عندما يحين الأوان، سأبذل كل ما في وسعي للقيام بإعادة التنظيم".

¹ المادة الخامسة: ستبقى ممارسة الدّين المُحمّدي حرة، ولن تتعرّض حرية السكان من جميع الطبقات ودينهم وممتلكاتهم وتجارتهم وصناعاتهم لأيّ اعتداء، وسيتم احترام نسائهم.

² عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ج4، ص 355.

³ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 259.

⁴ نفسه، ص ص 259-260.

ثمّ سأله الترجمان: "هل ستحصلون على الجنود من الداخل، أم هل لكم الكفاية في مدينة الجزائر؟".

فأجابه المفتي: "في المدن وفي كل أنحاء الإيالة. وعندما يقتضي الأمر، فإنني أستطيع الحصول على ثلاثين ألف جندي يكونون تحت تصرّفي"¹.

ويقال أنّ الترجمان كان قد أخفى حسب هذه الرواية شخصين ظلاً ينصتان لهذه المحادثة ليكونا شاهدين على ذلك عند الحاجة.

وبعد هذه الحادثة، ألقى جنود الاحتلال الفرنسي القبض على ابن العنّابي في بيته وقادوه إلى السجن. كما تعرّضت أسرته خلال هذه العملية إلى جميع أنواع الإهانات². وكانت التُّهم التي وُجّهت له كما بيّنا سابقاً، وعلى رأسها التخطيط لتدبير مؤامرة ضدّ الوجود الفرنسي، وإعادة الحكم الإسلامي العثماني في الجزائر³.

وقد ذكر محمد بن عبد الكريم في كتابه "حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته"، أنّ حمدان خوجة قد عارض قرار "كلوزيل" باعتقال ابن العنّابي، كما قام أيضاً بتحريض الأهالي للاحتجاج على سجنه. فكان ذلك أحد الأسباب التي دفعت "كلوزيل" بعدها إلى عزل وإبعاد حمدان خوجة عن وظائفه⁴.

وفيما يتعلّق بمدة بقاء ابن العنّابي في السجن فهذا ما لا أعلمه، حيث لم أجد أيّ إشارة حول ذلك فيما اطّلت عليه من مصادر حول الموضوع. والذي أعلمه حقاً هو أنّ "كلوزيل" قد أمر بنفيه، ليكون بذلك ابن العنّابي أوّل جزائري يتمّ نفيه زمن الاحتلال الفرنسي للبلاد. ويؤكد قرار النّفي حمدان خوجة بقوله: "..هذه على ما يبدو هي الوسائل التي

¹ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص 259-260.

² نفسه، ص 259.

³ Georges Yver, "Si Hamdan Ben Othman Khodja", *Revue africaine*, N°288, Adolphe Jourdan, Algérie, 1913, p 100.

⁴ محمد بن عبد الكريم، حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص 161.

أُستعملت للتخلّص من المفتي. وتلك هي المبادئ التي كان يطبقها السيد الوالي! فعندما يريد هذ المسؤول أن يقوم بعمل تعسفي أو أن ينفي هذا، ويبتز أملاك ذاك، فإنّ جميع الوسائل تبدو له صالحة...، وعندما أخبر المفتي بالنّفي توجّهت من جديد للقائد الأعلى، أتوسّل إليه أن يسمح له على الأقلّ بتسوية شؤونه..¹.

كما يؤكّد ذلك بيليسي (Pellissier) في كتابه "حوليات جزائرية" بقوله: "كما نفى الجنرال كلوزيل محمد بن العنّابي المفتي الحنفي من الجزائر العاصمة، والذي أشار إليه بأنّه رجل يجب الخوف منه..²".

وقد أكّد "كلوزيل" على قراره بنفي ابن العنّابي فوراً، حيث لم يُمهله رغم أنّه كان صاحب أسرة وأولاد وأملاك وديون وغيرها من الشؤون التي تستوجب مُهلة لأسابيع على الأقلّ لتسويتها قبل مغادرة البلاد. وهذا الأمر هو الذي دفع حمدان خوجة للتدخل لدى "كلوزيل" نفسه لصالح ابن العنّابي، حيث رجّاه أن يمهله حتى يقوم بتسوية شؤونه ويبيع أملاكه ويُصفّي ديونه ويجهّز نفسه وأسرته. وقد تمكّن حمدان خوجة -تحت كفالته- بصعوبة كبيرة من الحصول له على مُهلة عشرين يوماً. وبعد انقضاء ذلك الأجل، رحل ابن العنّابي إلى الإسكندرية عبر البحر.³

ورغم أنّ تاريخ رحيله غير معروف بالضبط، ولم تُشر إليه المصادر التي تمكّنت من الاطّلاع عليها، فإنّه بدون شك كان بين أكتوبر 1830 وجانفي 1831. لأنّ "كلوزيل" كان قد تولّى مهمّته حاكماً للجزائر بشكل رسمي بعد وصوله إلى مدينة الجزائر في شهر سبتمبر 1830. وفي 8 منه أصدر قراراً بحجز أملاك العثمانيين وأوقاف مكّة والمدينة وإلحاقها بالدومين، والذي عارضه واحتج عليه ابن العنّابي، مع الأخذ بعين الاعتبار مُهلة عشرين يوماً التي حصل عليها ابن العنّابي -بعد قرار نفيه- من "كلوزيل" نفسه بعد تدخّل حمدان

¹ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص 260-261.

² Pellissier de Reynaud Edmond, tome1, op.cit, pp 155-156.

³ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 261.

خوجة، وأخيرا أنّ تاريخ عزل "كلوزيل" من منصبه كان شهر جانفي سنة 1831.

2. نفي حمدان بن أمين السكة:

هو حمدان بن عبد الرحمان، أمين السكة، المعروف بحمدان بوركايب، تاريخ مولده غير معروف. وهو من حضر مدينة الجزائر، وترجع أصوله إلى بلاد الأندلس (الموريسكيين)¹. كان والده من أكبر الصُنّاع في الجزائر، بينما اشتغل حمدان في تجارة الأقمشة².

كما كان حمدان كثير الاطلاع على أحوال أوروبا من خلال زيارته المتكررة لها، خاصة إلى فرنسا وإيطاليا. وبعد تطوّر الأحداث بين الجزائر وفرنسا، خصوصاً بعد سنة 1829، طلب من صديقيه حمدان خوجة وأحمد بوضربة الذهاب إلى الداي حسين لإقناعه بضرورة إعطاء بعض التنازلات للدولة الفرنسية، غير أنّ هذا الأخير رفض ذلك، وأكّد على أنّ لديه قوّة يستطيع من خلالها مواجهة فرنسا، وأنّ حمدان بن أمين السكة رجل مخدوع.

وبعد هزيمة معركة سطاوالي دعا الداي حسين أعيان مدينة الجزائر للاجتماع، وكان من بينهم الثلاثة المذكورون آنفاً، وقد ضغط هؤلاء على الداي لقبول الصلح والتفاوض بعد التشاور مع الطرف الفرنسي لتوقيع معاهدة الاستسلام³.

وكان حمدان بن أمين السكة صديقاً لأحمد بوضربة -المقرّب من إدارة الاحتلال الفرنسي- الذي اقترحه على الجنرال "دي بورمون" لكي يُعيّنه في منصب "آغا العرب" على سهل متيجة، فعينه هذا الأخير في المنصب يوم 8 جويلية 1830. ومن الأسباب التي ساهمت في هذا التعيين معرفته باللغة الفرنسية وثروة أبيه⁴.

¹ شارل أندري جوليان، مج1، المرجع السابق، ص 130.

² بيليسي دي رينو، حوليات جزائرية، تر: نصيرة بن تركي، مج2، دار أصالة، الجزائر، 2012، ص 381، وأبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، المرجع السابق، ص 59.

³ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، المرجع السابق، ص ص 59-60.

⁴ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 220، وأبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث...، المرجع السابق، ص 71.

وقد كُلف حمدان بمراقبة تحركات عرب متيجة، ولكونه حضريا لا يعرف طباع أهل الرّيف، عجز عن فرض هيئته عليهم، فلم يكن قادرا حتّى على الابتعاد خارج أسوار مدينة الجزائر دون صُحبة جنود فرنسيّين¹.

وأثناء الحملة الفرنسية على مدينتي البليدة والمدية بقيادة الجنرال "كلوزيل" شهر نوفمبر سنة 1830، أظهر حمدان ضُعبا كبيرا وعدم كفاءة، كما لم يقم بالمهام التي كُلف بها، ممّا عرّض الفرنسيّين لثورات واضطرابات لم يتوقّعوها، فاتّهموه بعدم القيام بواجبه تجاه الدولة الفرنسية، وبالتّهاون والتّآمر والتّواطؤ مع الثّائرين من عرب المنطقة وبطموحه للسلطة، فكان مصيره العزل من طرف "كلوزيل" الذي أصدر مرسوما بذلك في 7 جانفي 1831، بعد أن أحسّ بميوله الوطنية كما يقول حمدان خوجة².

وخوفا من اشتراك حمدان بن أمين السكة في مؤامرات ضدّ الاحتلال الفرنسي مع القبائل التي كان آغا عليها، أو مع رفقائه من "لجنة الحضر"، خاصة وأنّه كان حسب الإدارة الفرنسية شابا طموحا يُخشى منه؛ أصدر "كلوزيل" أمرا بنفيه³ إلى خارج الجزائر، وبالتحديد إلى المتروبول، وكان ذلك في شهر جانفي سنة 1831⁴.

وفي منفاه بفرنسا تزوّج حمدان من فرنسية، وظلّ هناك عدّة أشهر بعيدا عمّا يحدث في الجزائر. ثمّ عاد إليها في عهد "بيار بيرتيزين". غير أنّ بقاءه في الجزائر لم يدم طويلاً، حيث نفاه "دي روفيغو" من جديد إلى المتروبول أثناء حملته التي قام بها لنفي أعضاء "لجنة

¹ Pellissier de Reynaud Edmond, tome1, op.cit, pp 99-100, et

فضيلة حفاف، "السياسة الفرنسية الأهلية في الجزائر في بدايات الاحتلال (1830-1833)"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج3، ع5، مركز الحكمة، الجزائر، جانفي 2015، ص 155.

² Rousset Camille, **L'Algérie de 1830 à 1840: les commencements d'une conquête**, Tome1, Librairie Plon, Paris, France, 1887, p 77, et

حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 220.

³ هناك خطأ وقع فيه بعض المؤرخين والباحثين الذين أخطأوا بين شخصية حمدان بن عثمان خوجة وشخصية حمدان بن أمين السكة، فالأول رَحَلَ بمحض إرادته إلى فرنسا، بينما الثاني نُفي إلى فرنسا.

⁴ أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث...، المرجع السابق، ص 73.

الحضر" من مدينة الجزائر أواخر سنة 1832¹.

وقد كان حمدان من بين الشخصيات التي استمعت "اللجنة الإفريقية" في باريس إلى آرائها ومقترحاتها حول الوجود الفرنسي في الجزائر، حيث انتقد تصرفات الحاكم العام "بيرتيزين"، وخليفته "دي روفيغو"، واتّهمهما بعدم الإيفاء بالوعد. وأشار أيضا إلى أنّ مجزرة قبيلة "العوفية" التي وقعت في عهد هذا الأخير، قد شوّهت سُمعة فرنسا في الجزائر. كما ذكر حمدان أنّ مندوبين جزائريين قدّموا من البلدة إلى مدينة الجزائر، قد أوقفوا وحوكموا وأعدموا خلافا للقوانين العامة، رغم أنّهم كانوا يحملون عهد الأمان من "دي روفيغو" نفسه. وأشار إلى أنّ هذا الحادث قد حطّم ثقة الجزائريين في الفرنسيين². تُوفي حمدان في سنٍ مُبكرة أواخر سنة 1834، كما أشار إلى ذلك حمدان خوجة في كتابه "المرآة"³.

3. نفي الحاج أحمد الشريف الزهّار:

هو أحمد بن علي الزهّار، ولد بمدينة الجزائر سنة 1781. وبعد إتمام تعليمه خَلَف والده في نقابة الأشراف⁴ بالمدينة أواخر العهد العثماني في الجزائر⁵. كما تولّى خُطة الكتابة

¹ أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث...، المرجع السابق، ص 73.

² نفسه، ص ص 123-124.

³ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 220.

⁴ نقابة الأشراف: تنظيم اجتماعي يأتي في المرتبة الثالثة بعد الوالي والمفتي، انتظمت فيه منذ القديم العائلات ذات النسب الشريف. وقد لعب دورا في تسيير شؤون مدينة الجزائر، وحفّظ أنساب الأشراف، والسهر على حقوقهم والامتيازات الممنوحة لهم. ويترأسه نقيب يتمّ تعيينه من طرف الوالي مباشرة. ينظر: سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مر: عبد الرزاق محمد حسن بركات، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، 2000، ص 224، وعائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830 مقارنة اجتماعية-اقتصادية، رسالة دكتوراه، إشراف: د. مولاي بالحميسي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000-2001، ص 134.

⁵ أحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهّار نقيب أشراف الجزائر 1168-1264هـ/1754-1830، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 9، وأبو القاسم محمد الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، ج2، ببيير فونتانة الشرقية، الجزائر، 1906، ص 469.

في الديوان¹.

وفي الأيام الأولى من الغزو الفرنسي للجزائر، كاد الزّهار أن يسقط شهيدا في بُرج مولاي حسن عندما كان يُدافع عن مدينة الجزائر، حيث تعرّض البرج لقصف مدفعي مكثّف من الجيش الفرنسي، أدّى إلى تدمير أجزاء عدّة منه².

وفي سنة 1832، نفت إدارة الاحتلال الفرنسي بقيادة "دي روفيغو" أحمد الشريف الزّهار مع جملة من نُفي من أعيان ونخبة مدينة الجزائر إلى خارج البلاد، بعد أن اتّهمتم بالنّشاط والتّآمر ضدها، وبالارتباط بالعثمانيين. وقد اختار الزّهار تونس منفى له، حيث أقام بمدينة تونس مُتفرّغا للتعلّم والتّفقه، فدرس الفقه والنّحو وشرح صحيح البخاري على يد كل من: الشيخ إبراهيم الرّياحي، والشيخ سيدي الحاج الطيب بن عيسى الجزائري. كما حضر عدّة دروس لشيخو جامع الزيتونة³.

بعدها عاد الزّهار إلى الجزائر في سنة مجهولة، وقصد مدينة قسنطينة لقربها الجغرافي من جهة، ومن أجل الانضمام لمقاومة الحاج أحمد باي بالمدينة من جهة أخرى. فاتّصل الزّهار بهذا الأخير وتولّى خُطة الكتابة لديه، إلى غاية هزيمته أمام الجيش الفرنسي ونهاية مقاومته بالمدينة سنة 1837⁴.

وفي نفس السنة، التحق الزّهار بمقاومة الأمير عبد القادر بالغرب الجزائري انطلاقا من زاوية سيدي الحبشي بسهل متيجة قرب "بوفاريك"، حيث يقطن أخواله وأبناء عمومته، ومنها

¹ أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791 سيرته حروبه أعماله نظام الدولة والحياة العامة في عهده، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 77.

² أحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزّهار...، المصدر السابق، ص 9 و 173-174.

³ ناصر الدين سعيدي، من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي "تراجم مؤرخين ورحالة وجغرافيين"، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1999، ص 515، وأحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزّهار...، المصدر السابق، ص 9.

⁴ أحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزّهار...، المصدر السابق، ص 9، وأحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر...، المرجع السابق، ص 77.

انتقل إلى مدينة مليانة ثم معسكر إحدى عواصم دولة الأمير، فقرّبه هذا الأخير منه لمكانته العلمية والأسرية العريقة، وعيّنه كاتباً لسره¹.

وبعد سقوط زمالة الأمير في 16 ماي 1843، والتي راح ضحيتها المئات من الشهداء وآلاف الأسرى، إضافة إلى عمليات النهب والسلب التي مسّت المنطقة، هاجر الكثير من الجزائريين القاطنين في الجهة الغربية إلى المغرب الأقصى، وذلك لقربها الجغرافي من جهة، ولتأييد السلطة المغربية ممثلة في السلطان عبد الرحمان بن هشام (1822-1859) للأمير عبد القادر في تلك الفترة من جهة أخرى، ومن بين أبرز هؤلاء المهاجرين كان أحمد الشريف الزّهار وابنه قدور، اللذان هاجرا إلى مدينة تطوان، ومكثا فيها قرابة ثلاث سنوات. حيث كان الزّهار يستزيد من العلم والمعرفة ويُقدّم دروساً للطلبة. كما أنّه زار خلالها مدينة العلم فاس².

وبسبب تقدّمه في السنّ، وظروف الحياة الصعبة، اضطرّ الزّهار إلى العودة إلى الجزائر مرّة ثانية، وتولّى من جديد نقابة الأشراف بمدينة الجزائر سنة 1847. كما اشتغل في التجارة أيضاً³.

مع العلم أنّ والدته -التي لم أجد لاسمها ذكراً في المصادر التي اطلّعت عليها- كانت ممّن نُفي إلى المتروبول مع الأمير عبد القادر بعد استسلامه سنة 1847. ولم أجد أيّ تفاصيل أخرى حول بقيّة حياتها أيضاً⁴.

وفي آخر سنوات حياته واطب الزّهار على الكتابة والتأليف، حيث كان مولعاً بعلم

¹ ناصر الدين سعيدي، المرجع السابق، ص 515، وأحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزّهار...، المصدر السابق، ص 10.

² أحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزّهار...، المصدر السابق، ص 10، وناصر الدين سعيدي، المرجع السابق، ص 515.

³ ناصر الدين سعيدي، المرجع السابق، ص 515.

⁴ أحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزّهار...، المصدر السابق، ص 10.

التاريخ متوسّعا فيه، يُسجّل ما انتهى إليه من الأخبار وما شاهد أو سمع من الوقائع والأحداث. وقد ساعده في ذلك اطلاعُه على الأحوال ومعرفته بالتطورات التي عرفتْها بلاد المغرب الحديث آنذاك، فألّف كتابا ابتدأه بذكر حوادث الداوي علي باشا المدعو بوصبع (1754-1766)، وختمه بنهاية العهد العثماني في الجزائر سنة 1830. كما أنّ له كتابا آخر ضمّنه حوادث مقاومة الحاج أحمد باي قسنطينة، ومقاومة الأمير عبد القادر، وذكر فيه أيضا عادات أهل الجزائر، وبعض علمائها وأدبائها وشعرائها¹.

وقد توفي الزّهار بمدينة الجزائر سنة 1872، عن عمر واحد وتسعين سنة ميلادية².

4. نفي أحمد بوضربة:

ولد أحمد بوضربة سنة 1794. وتعود أصول عائلته إلى عرب الأندلس. تولّى والده منصب الخزانة أواخر العهد العثماني. وكان بوضربة قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر يمتن التجارة بمرسيليا. وقد تزوّج بفرنسية، وزار عدة مدن أوروبية. وبعد تعرّضه لإفلاس مالي، غادر مرسيليا إلى مدينة الجزائر وأعاد تأسيس تجارته هناك، بعد أكثر من عشر سنوات قضاها في فرنسا³.

وإثر هزيمة معركة سطاوالي دعا الداوي حسين أعيان مدينة الجزائر للاجتماع، وقد كان من بين المدعوين بوضربة، فضغط بعض هؤلاء على الدّاي لقبول الصلح والتفاوض بعد

¹ أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر...، المرجع السابق، ص 78، وناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 516.

² أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ص 493.

³ Barchou de Penhoën et Auguste Théodore Hilaire, **Mémoires d'un officier d'État-major: expédition d'Afrique**, Charpentier, Libraire Éditeur, France, 1835, p 252, et

حميدة عميراي، دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية (1827-1840)، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1987، ص 92.

التشاور مع الطرف الفرنسي لتوقيع معاهدة الاستسلام¹.

وبعد سقوط مدينة الجزائر، كان بوضربة ضمن وفد الداي الذي ذهب في 4 جويلية 1830، للتفاوض مع "دي بورمون" على الاستسلام²، وقد وقّع عليه الاختيار لإجاءته اللغة الفرنسية³. وبعد توقيع المعاهدة عبّر بوضربة عن استعداداته للتعامل مع إدارة الاحتلال الفرنسي، ونتيجة لذلك عينه "دي بورمون" في 6 جويلية 1830، على رأس أول مجلس بلدي في مدينة الجزائر⁴.

ومنذ ذلك الحين تكوّنت علاقة وطيدة بين بوضربة و"دي بورمون"، فكان هذا الأخير يثق به ويستشيريه في شؤون البلاد، كما كان يأخذ برأيه في تعيين الأهالي ولاسيما الحضرين في المناصب الجديدة. فهو الذي اقترح عليه مثلاً إسناد منصب "آغا العرب" إلى حمدان بن أمين السكة، وكذا تعيين الحاج مصطفى بن عمر بايا على التيطري⁵.

هذا التقرب من إدارة الاحتلال، جاء رغبة من "فئة الحضر" ومن بينهم بوضربة، للمساعدة على تسيير ما يمكن أن يروه ربّما بمصطلحات زماننا بـ"مرحلة انتقالية"، بالنظر للوعود والتعهدات التي جاءت بها بيانات الحملة الفرنسية للجزائريين، وعلى رأسها أن فرنسا

¹ Couderc Camille, "Abd el-Kader et la nationalité algérienne Interprétation de la chute de la Régence d'Alger et des premières résistances à la conquête française (1830-1839)", **Revue historique**, 89 Année, Tome Ccxxxlll, Presses Universitaires De France, France, 1965, p 343, et

أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، المرجع السابق، ص 60.

² Fillias Achille, **Histoire de la conquête et de la colonisation de l'Algérie (1830-1860)**, Imprimerie De Dubuisson, Paris, France, 1860, p 80.

³ Dumas Alexandre, **Impressions de voyage: Le Véloce ou Tanger, Alger, Tunis**, Tome Dixième, Imprimerie J. Voisvenel, S.E, 1855, p 438.

⁴ M. P. de Ménerville, **Dictionnaire de la législation algérienne**, Premier Volume 1830-1860, Deuxième Édition, Imprimé par E. Trunot, S.E, 1867, p 206, et

بيليسي دي رينو، المصدر السابق، ج2، ص 369.

⁵ أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث...، المرجع السابق، ص 76.

جاءت لتأديب الداي حسين، والقضاء على نظام الظلم السائد في الجزائر. كما كان في اعتقاد وأمل هذه الفئة أنّ الفرنسيين سيملّون قريباً من حملتهم، لدرجة أنّهم سيتخلّون عن الجزائر، وستعوّض حُكم العثمانيين بحُكم محلي تكون هي "فئة الحضر" على رأسه¹.

غير أنّ هذه الفئة من النّخبة الجزائرية، لمّا تأكّد لها لاحقاً مراوغات الاحتلال، وأهدافه الحقيقية، وما رأوه من سياسات ظالمة في حقّ الأهالي، تخذلوا في صفوف المعارضة لسياسات الاحتلال، فأخذ بوضربة في المكر لهم والإيقاع بهم، ومبادلتهم خداعاً بخداع. وقد وصفه أحد المؤرّخين الفرنسيين بقوله: "كان بوضربة رجلاً فطنا ومُهذّباً وحليماً، لكنّه بدون مبادئ أخلاقية، حيث كان يخلق المشاكل أكثر ممّا يُسهم في إيجاد حلّ لها"².

وبرز نشاط أحمد بوضربة السياسي من خلال "لجنة الحضر"، وعندما كثرت حوله الشكاوي، عزله الجنرال "كلوزيل" -الذي كان قد عينه وكيلاً لأُملاك مكة والمدينة³- بعد أن شكّ في نواياه. وقد بقي كذلك إلى عهد الجنرال "بيرتيزين"، حيث نجده يقوم بنشاط مكثّف لصالح "لجنة الحضر" ومصالح مدينة الجزائر. وقد وُجدت عدّة عرائض وشكاوى مُوقّعة من أعيان المدينة تُكلّفه بالتفاوض لصالحهم مع المسؤولين الفرنسيين، حيث طلبوا منهم رفع الظلم المُسلّط عليهم، واحتجوا على بعض التصرفات التعسّفية والانتهاكات المتكرّرة من طرف إدارة الاحتلال لبنود معاهدة الاستسلام⁴.

ومن ذلك العريضة التي أرسلوها إلى الجنرال "بيرتيزين" سنة 1831، يطالبونه فيها باحترام الاتفاق المُبرم بين الداي حسين و"دي بورمون"، وردّ أملاك الأوقاف للجزائريين، كما احتجوا على بقاء بعض المنازل تحت سيطرة الجنود والضباط. واحتجّوا أيضاً على اقتراح

¹ عثمان زقّب، المرجع السابق، ص 34-35، وحمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 227.

² أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث..، المرجع السابق، ص 59، وعثمان زقّب، المرجع السابق، ص 34.

³ شارل أندري جولييان، مج1، المرجع السابق، ص 130.

⁴ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية..، ج1، المرجع السابق، ص 104-105.

"كلوزيل" بيع إقليمي وهران وقسنطينة إلى باي تونس وملك المغرب¹.

ويبدو أنّ برنامج مطالب "لجنة الحضر" لم يَكْذُ يخرج عن هذه الأمور:

- احترام الدين الإسلامي ومؤسساته وأوقافه، وإنشاء لجنة من المسلمين لإدارة شؤونه.
- إعادة الأملاك الخاصة التي استولى عليها جيش الاحتلال، ودفع الكراء وتعويض أصحابها.
- تسيير شؤون المدينة من قبل الحضر، وتقديمهم على غيرهم باعتبارهم قوّة أصيلة وغنيّة.

- التقليل من نشاط اليهود في الجزائر.

- فتح مجالات العمل والتعلّم والصحافة أمام الجزائريين².

وقد كان "دي روفيغو" مُستاءً من "لجنة الحضر" ونشاطات أعضائها التي وصفها بأنّها نشاطات خطيرة في الخفاء، واتّهمهم بالتآمر ضدّ فرنسا منذ بداية الاحتلال، من خلال ما ذكره في مراسلته إلى وزير الحربية "سولت" في 15 سبتمبر 1832. كما اتّهمهم بإفشال المفاوضات مع الحاج أحمد باي. وكان "روفيغو" واثقا من أنّه سيحصل على الدليل الذي يُدينهم. وذكر أيضا بأنّهم يؤمنون بأنّ فرنسا لن تبقى في الجزائر، وبأنّ الدّاي حسين سيعود لحكم البلاد، حيث أنّ له أتباعا في الجزائر، وتؤيّد قوّة أوروبية في مشروع العودة، ويقصد هنا على وجه الخصوص بريطانيا، عن طريق قنصلها بالجزائر سان جون (Saint John)³.

وبهذا أصبح بوضرّة وحمدان بن أمين السكة وجميع أعضاء المجلس البلدي مُراقبين عن كثب من طرف السلطات الفرنسية، ريثما تبدو من أحدهم بادرة سوء -حسبها-، فيصبح

¹ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص 256-258، وأبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، المرجع السابق، ص 106.

² أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، المرجع السابق، ص ص 106-107.

³ سليمة بودخانة، المرجع السابق، ص 84.

من المسجونين داخل الجزائر أو المنفيين خارجها¹.

ونظرا لنشاط "لجنة الحضر" السياسي غير المرغوب فيه من قبل إدارة الاحتلال الفرنسي، التي كانت ترى فيها خطرا على وجودها، وأنّ أعضائها يعملون بأقنعة مختلفة، قرّرت التخلّص منهم بشتّى الوسائل. فسجنت البعض منهم في الجزائر، ونفت البعض الآخر إلى خارجها، وعلى رأسهم بوضربة الذي أصبح اسمه يتكرّر أمام المحاكم الفرنسية في قضايا سياسية ومالية أيضا، حيث اتّهم بأنّه كان يرأس "لجنة المغاربة" التي تعمل لصالح استعادة الحكم الإسلامي في الجزائر، وكانت على اتصال دائم مع الباشا المخلوع، وبأنّه بدأ يلعب دورا هاما بين الأهالي، ويثير القلق، ويرتكب أعمالاً خطيرة، ويتآمر ضدّ الإدارة الفرنسية².

كما اتّهمت السلطات الفرنسية بوضربة والحضر عموما، بأنّهم كانوا يُثيرون سكان متيجة ضدّ جنودها، ويُطلقون الإشاعات هناك عن رحيل الفرنسيين الوشيك عن البلاد، والاتّصال بأغا العرب محي الدين بن مبارك، ممّا ساعد في نظر الفرنسيين على تنشيط الثورة ضدّهم بين أهل الرّيف. ونتيجة لكلّ ما سبق، فقد أصدر الحاكم العام الجنرال "دي روفيجو" في أواخر سنة 1832، أمرا بنفي أحمد بوضربة إلى خارج الجزائر، وتحديدًا إلى المتروبول³.

واستقر بوضربة بمدينة مرسيليا، وواصل نشاطه فيها، حيث نجده سارع إلى مدّ يد العون لـ "لجنة المغاربة" التي أسّسها وترأسها حمدان خوجة، وضغطت على البرلمان الفرنسي والملك "لويس فيليب الأوّل" لتشكيل اللّجنة الإفريقية في 7 جويلية 1833، التي قدّم لها بوضربة مُذكّرة اشتملت على عدّة مطالب واقتراحات مُوجّهة لإدارة الاحتلال الفرنسي حول

¹ Georges Yver, op.cit, p 102.

² **Niederrheinischer Kurier**, 5 Année, N°122, 23/5/1838, p 2, et Pellissier de Reynaud Edmond, tome1, op.cit, p 58-59.

³ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية..، ج1، المرجع السابق، ص ص 105-107.

المسألة الجزائرية كما أسماها¹.

والى جانب المذكرة، مثل بوضربة أمام اللجنة الإفريقية، وتقدم أمامها بخلاصة أفكاره حول المسألة الجزائرية-الفرنسية. ويذكر جورج إفير (Georges Efer) أن هذه اللجنة قد استمعت بعناية لأفكار بوضربة، وبأن الحكومة الفرنسية قد طبقت بعضها، ولا سيما الأفكار الخاصة بالتنظيم القضائي وإدارة البلدية².

وتحدث "فيكتور أميدي" عن المنفيين بتهمة معارضة الحكم الفرنسي في مدينة الجزائر، بقوله أن هؤلاء الجزائريين المنفيين إلى فرنسا أخذوا إلى باريس، حيث ذكر من بينهم: بوضربة، وقد تم استقبالهم من طرف الوزارات، وكانوا يعتبرون أنفسهم ممثلين للوطنية العربية³.

ثم إن ما يدعو للاستغراب في قضية هذه النخب المنفية، هو المعاملة الفرنسية المزدوجة معها. ففي الوقت الذي عاقبتها إدارة الاحتلال بالنفي إلى خارج الجزائر، نجد أبواب الوزارات تفتح أمامهم في فرنسا لتقديم مطالبهم وانشغالاتهم، مما يتطلب بحثاً أعمق في نوايا المتروبول من هذه السياسة المتناقضة⁴.

ولقد طرح شارل أندري جوليان (Charles André Julien) رأيه في حق المنفيين من أعيان مدينة الجزائر، حيث يعتبر أن اختيار منفاهم كان طوعياً، حيث يقول أن الأعيان المنفيين ومن بينهم أحمد بوضربة حظوا بثقة كبيرة في باريس، واستقروا بمحض إرادتهم في

¹ Abba Gheziel, "Trois réactions "algériennes" sur l'avenir de l'Algérie 1830-1834", **Insaniyat**, Centre de recherches en Anthropologie Sociale et Culturelle, Algérie, 2014, p 199, et

خالد بوهند، النخبة الجزائرية دراسة تاريخية واجتماعية 1892-1942، دار القدس العربي، وهران، الجزائر، 2015، ص ص 28-29، وأبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث...، المرجع السابق، ص 81.

² أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث...، المرجع السابق، ص 78.

³ Victor Amedée Dieuzaide, op.cit, p 304.

⁴ عثمان زغب، المرجع السابق، ص 35.

العاصمة، وفتحت لهم أبواب مكاتب وزارة الحرب على مصراعيها، وكذلك الحال بالنسبة لغرف التحرير الليبرالية، التي نشروا فيها قصصا عن التجاوزات التي ارتكبتها المحتلون¹. وبعد مدة قضاها بوضربة منفياً في فرنسا، عاد من جديد إلى الجزائر لمواصلة نشاطه، وهذه المرة من خلال وساطته كمترجم بين الأمير عبد القادر والجنرال راباتيل (Rapatel)، ثم كنائب لرئيس بلدية الجزائر سنة 1836².

وقد وصفت جريدة مراقب التجارة (Le Moniteur du Commerce) نشاط بوضربة بعد عودته إلى الجزائر بقولها: "يحتوي العدد الصادر في 15 يونيو، على مقال طويل يتعلق بالمكائد التي قام بها مغاربة الجزائر ضدّ الهيمنة الفرنسية، والتي شجعت على اعتقال ستة من كبار المسؤولين. إنه حدث ذو أهمية كبيرة، سيُلقي الضوء على هذه المؤامرة الإجرامية التي هدّدت وجود المستعمرة، ومن بين المعتقلين أحمد بوضربة، نائب مسلم لرئيس بلدية الجزائر، كانت مهامه قد انتهت في 17 مارس"³.

ونتيجة إزاء لنشاط بوضربة أصدرت إدارة الاحتلال الفرنسي قرارا بعزله من منصبه نائبا لرئيس بلدية الجزائر، ثم ألقت القوات الفرنسية عليه القبض وزجّ به في سجن عنابة لعدة شهور. وبعد المحاكمة التي جرت يوم 24 سبتمبر 1836، واتّهامه بالإخلال بالأمن العام، وتبدير المؤامرات والتعاون مع المقاومين أعداء فرنسا كما ذكرت المصادر الفرنسية؛ جاء حكم النّفي الذي وقّعه "كلوزيل" يوم 26 سبتمبر، وتمّ نفي بوضربة وزوجته الفرنسية إلى "ماهون"، ثم إلى جبل طارق. وبعد فترة قصيرة هاجر بوضربة إلى المغرب الأقصى، حيث

¹ شارل أندري جولييان، مج1، المرجع السابق، ص 129.

² M. De Mont Rond, **Histoire de la conquête de l'Algérie de 1830 à 1847**, Tome1, Imprimerie De E. Marc-Aurei, Paris, France, 1847, p 360, et

كمال بن صحراري، معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19، ط1، منشورات ألفا للوثائق، الجزائر، 2020، ص 43.

³ **Courrier du Midi**, 6 Année, N°74, 21/6/1836, p 1.

قضى بقية حياته هناك إلى أن توفي بها في تاريخ غير معلوم¹.

5. نفي الحاج حسن بن حمدان بن عثمان خوجة ورفقائه:

بعد توقيع معاهدة الاستسلام في 5 جويلية 1830، كان للحاج حسن بن حمدان بن عثمان خوجة عدّة مواقف ونشاطات معارضة لسياسات إدارة الاحتلال الفرنسي، حيث ورد في تقرير لقنصل فرنسا بتونس موجّه إلى الحاكم العام "كلوزيل" -أثناء ولايته الثانية على الجزائر- أنّ الحاج حسن كان يستعد لمغادرة تونس عائداً إلى الجزائر، وأنّه قبل ذلك قد قام بزيارة مدينة قسنطينة، وله علاقات وطيدة مع الحاج أحمد باي، وكان يُكثر الحديث عن هذا الباي، وعن إمكانياته واستعداداته.

ولذلك ظهر لـ"كلوزيل" أنّ الحاج حسن شخص مشكوك في أمره، وأنّ عودته من تونس إلى الجزائر ما هي إلاّ لمصلحة باي قسنطينة، ومصلحة ما يُسمّيه "كلوزيل" الحزب العربي (Parti Arabe)، وهو تعبير يعني به النّخبة المُعادية للوجود الفرنسي. وبناءً على هذه المعلومات التي وردت في التقرير؛ أمر "كلوزيل" في 24 ماي 1836، نائبه في الجزائر "راباتيل"، بأن يُراقب باهتمام كبير سلوك وعلاقات الحاج حسن خلال إقامته في الجزائر². فلم يمر إلاّ أسبوعان حتّى أُلقي جنود الاحتلال الفرنسي في 7 جوان القبض على عدد من هؤلاء النّخبة، وعلى رأسهم الحاج حسن. وبعد سجنهم في مدينة عنّابة لعدّة شهور، ثمّ محاكمتهم التي جرت في 24 سبتمبر 1836، جاء قرار نفيهم مُوقّعا من "كلوزيل" يوم 26 سبتمبر على النّحو التالي³:

¹ A.N.O.M, GGA 3F 6, Indigènes en état d'arrestation, noms des inculpés: Ibrahim ben Mustapha Pacha, Ahmed Bouderbah, Hassan ben Hamdan, Ismaël ben Secca, Mohamed ben Hamed dit Mekouar, Ali Bourada, Mohamed ben Haham dit Mezzo Koërta, France, 26 Septembre 1836, <http://anom..>, et Journal des débats politiques et littéraires, 10/10/1836, p 2, et

أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، المرجع السابق، ص ص 114 و188.

² أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، المرجع السابق، ص ص 113-114.

³ A.N.O.M, GGA 3F 6, op.cit, p 2.

الحاج حسن بن حمدان بن عثمان خوجة، الذي كان عضواً في مجلس بلدية الجزائر،
حُكم عليه بالنفي إلى مدينة الإسكندرية رفقة زوجته وأبنائه.

علي بوراده، الذي كان وكيلاً لأوقاف سُبل الخيرات (الحنفية)، حُكم عليه بالنفي إلى
مدينة الإسكندرية رفقة زوجته وأبنائه.

الحاج محمد خوجة، المعروف بلقب "موزكورتته"، والذي كان الوكيل الثاني لسُبل
الخيرات، حُكم عليه بالنفي إلى تونس رفقة زوجته وأبنائه.

محمد بن أحمد مكوار، قيل أنه مغربي، وقد كلفه أحمد بوضربة بالاتصال بالأمير عبد
القادر ومحي الدين بن مبارك، حُكم عليه بالنفي إلى تونس مع ابنه¹.

وقد كانت أسباب ومبررات نفي إدارة الاحتلال الفرنسي لهاته الشخصيات هي: محاولة
إعادة الحكم الإسلامي في الجزائر، والعمل مع بوضربة، والتواصل مع كل من الأمير عبد
القادر والحاج أحمد باي، والتآمر معهما ضدّ الفرنسيين، والإخلال بالأمن العام، وكذا الغشّ
المالي².

وفيما يتعلّق بحياة هاته الشخصيات في منقاهم، فلم أجد أيّ معلومات حول هذا الأمر،
فيما اطلّعت عليه من مصادر حول الموضوع.

6. نفي علي بن عيسى:

وُلد علي بن عيسى الكرغلي سنة 1780. كان مستشاراً للحاج أحمد باي، وقاوم تحت
إمرته الفرنسيين في مدينتي عنابة (1832) وقسنطينة (1836-1837)، وبعد احتلال هذه
الأخيرة سنة 1837، دخل في طاعة الفرنسيين بقبوله في 30 سبتمبر 1838 وظيفة "خليفة"
على الساحل بين مدينتي جيجل وقسنطينة، تحت إمرة الجنرال نيكولا دي جالبوا (Nicolas

¹ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، المرجع السابق، ص ص 114-115.

² Niederrheinischer Kurier, op.cit, p 2, et Pellissier de Reynaud Edmond, tome1, op.cit, p 58-59.

وفي عهد الحاكم العام الجنرال "بوجو"، لُقِّقت له تهمة الحصول على نقود مزوّرة من تونس، بمساعدة أحد المزوّرين، فتمّ الحكم عليه في 2 أفريل 1841، من قبل المجلس الحربي بقسنطينة بالنّفي إلى جزيرة "سانت مارغريت"، مع الأعمال الشّاقة لمُدّة عشرين سنة، وهذا لإرهابه وإرهاب غيره من خلال نفيه. وقد وصل علي بن عيسى إلى ميناء "تولون" في 23 أفريل 1841، وصدر القرار الوزاري بتحويله إلى منفاه بالجزيرة في 30 جويلية، ووصل إلى منفاه في 8 أوت من نفس السنة³.

وإثر نفيه مباشرة عمل ابنه أحمد على تبرئته، حيث أرسل مذكرة إلى "بوجو" بذلك. كما راسل وزير الحربية "سولت" عمّا إذا كانت قضية نفي والده ليست ذات طبيعة سياسية، فإذا كانت كذلك فإنّه يطلب العفو عنه. فاقترح "سولت" على الملك "لويس فيليب الأوّل" إعفاء علي بن عيسى ممّا تبقى من عقوبة نفيه.

وفي نوفمبر 1843، طلب هذا الأخير العفو عنه والسّماح له بالإقامة في مدينة الجزائر، فوافق "سولت" -بعد استشارة "بوجو" الذي أراد فقط أن يرى علي بن عيسى يُبعد من قسنطينة- على طلبه في 31 ديسمبر، وتمّ العفو عنه بعد أقلّ من سنتين على نفيه⁴.

¹ نيكولا دي جالبوا: ولد سنة 1778. تقلّد مختلف الرّتب العسكرية إلى أن رُقّي إلى رتبة جنرال. عُيّن حاكما على قسنطينة بين 1838-1841. توفي بمدينة الجزائر سنة 1850. ينظر:

Faucon Narcisse, op.cit, pp 598-600.

² Xavier Yacono, "Les premiers prisonniers algériens de l'île Sainte-Marguerite (1841-1843)", **Revue D'histoire Maghrebine**, N°1, Imprimerie UGTT, Tunis, Janvier 1974, pp 39-40 et 54, et

محمد عيساوي ونبيل شريخي، **الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871**، مؤسسة شطبي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 195.

³ محمد عيساوي ونبيل شريخي، المرجع السابق، ص 195، و

Xavier Yacono, "Les premiers prisonniers algériens..", op.cit, pp 40-41 et 54-55.

⁴ Xavier Yacono, "Les premiers prisonniers algériens..", op.cit, pp 55-56.

وفي نوفمبر 1844، استغلّ ابنه أحمد الاحتفال بزواج الدوق "دومال"¹، وكتب إلى الملك الفرنسي يطلب الحصول على إذن لوالده بالعودة إلى قسنطينة، غير أنّ "بوجو" عارض ذلك، مُشيراً إلى خطورة الأمر على فرنسا. وقد توفيّ علي بن عيسى في تاريخ مجهول².

7. نفي أحمد بن الحملاوي:

قاوم أحمد بن الحملاوي الفرنسيين في حملتيهما على قسنطينة تحت قيادة الحاج أحمد باي، وكان حينها برتبة "آغا"، وبعد احتلال المدينة سنة 1837، استسلم للفرنسيين ودخل سنة 1838 في طاعتهم، وكسب ثقة الجنرال نيقري (Négrier)³، فكوفئ بأن ألبس في 30 سبتمبر من نفس السنة بُرنس التولية كخليفة لفرنسا على "فرجيوة"⁵⁴.

وبعد تولّي "بوجو" حُكم الجزائر، اتّهمه بالخيانة العظمى، بناءً على تقريرين وجّههما "نيقري" إلى وزير الحربية "سولت"، يؤكّدان تواصل ابن الحملاوي مع الأمير عبد القادر عبر رسائل أرسلها إليه، ومعلومات ومساعدات قدّما له تتعلّق خصوصاً بتحركات الجيش الفرنسي بالمنطقة، فتّم الحكم عليه في 14 جويلية 1841، من قبل المجلس الحربي بقسنطينة بالنّفي إلى جزيرة "سانت مارغريت"، مع الأعمال الشّاقة لمُدّة عشرين سنة. وقد عبّر "سولت" عن هذا القرار بقوله: "هذه الإدانة، وإن كانت معتدلة، ستكفي كما آمل،

¹ الدوق دومال: ولد سنة 1822 بفرنسا. ابن الملك لويس فيليب الأول. عُيّن حاكماً عاماً للجزائر بين 1847-1848. شهد عهده استسلام الأمير عبد القادر ونفيه إلى المتروبول. توفي في سنة 1896. ينظر:

Faucon Narcisse, op.cit, pp 22-28.

² Xavier Yacono, "Les premiers prisonniers algériens..", op.cit, p 56.

³ نيقري: ولد سنة 1788 بفرنسا. تقلّد مختلف الرّتب العسكرية إلى أن رُقّي إلى رتبة كولونيل. عُيّن قائداً على مقاطعة قسنطينة. توفي في سنة 1848. ينظر:

Olivier Le Cour Grandmaison, op.cit, p 313.

⁴ منطقة تمتد بين قسنطينة وسطيف، تتّبع اليوم لمدينة ميلة.

⁵ يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 29، و

Xavier Yacono, "Les premiers prisonniers algériens..", op.cit, pp 42 et 58.

لترهيب أولئك الذين قد يميلون إلى تقليد ابن الحملاوي"¹.

وصل ابن الحملاوي إلى فرنسا في أوت 1841، وصدر القرار الوزاري بتحويله إلى الجزيرة في 28 أوت، ووصل إلى منفاه في 31 أوت من نفس السنة. بعد ذلك سافرت ابنته عائشة إلى باريس لمقابلة "سولت" والملكة ماريا أماليا (Maria Amalia)، والتمست منهما العفو عن أبيها. كما طالب هذا الأخير في رسائل موجّهة بشكل خاص إلى الملك والملكة وابنه الأمير فرديناند (Ferdinand) دوق أورليانز (Orléans) يطلب العفو عنه أو على الأقل لمّ شمله مع أسرته في أي مكان آخر².

وفي 26 أوت 1842، تقرّر العفو عن ابن الحملاوي وإطلاق سراحه بعد سنة من نفيه، بشرط أن يظلّ تحت مراقبة الشرطة العليا خلال بقية حياته.

في البداية استقرّ ابن الحملاوي وعائلته في باريس، وفي جوان 1843، سُمح له بالذهاب إلى تونس للاستقرار فيها. وفي سنة 1845، سُمح له بالإقامة لمدة ثلاثة أشهر في مدينة قسنطينة لتسوية شؤونه الشخصية هناك، دون البقاء فيها³.

وبعد مدة قضاها ابن الحملاوي في تونس، سُمح له أخيرا بالعودة إلى الجزائر، وتحديدًا إلى مدينة قسنطينة، حيث عاش فيها بقية حياته إلى حين وفاته في سنة مجهولة⁴.

8. نفي الأخوين حمودة ومحمد الفكون:

حسب ما اطلّعت عليه من مصادر حول هاتين الشخصيتين، وهي على قلّتها، تؤكد أنّ الأخوين هما حفيدا الشيخ عبد الكريم الفكون. وُلد حمودة سنة 1812، بينما لم نجد تاريخ

¹ Charles Féraud, **Le Sahara De Constantine Notes Et Souvenirs**, Imprimeur Libraire De L'Académie, Algérie, 1887, p 305, et

أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية..**، ج1، المرجع السابق، ص 225.

² Xavier Yacono, "Les premiers prisonniers algériens..", op.cit, pp 42-43 et 60.

³ أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية..**، ج1، المرجع السابق، ص 225، و

Xavier Yacono, "Les premiers prisonniers algériens..", op.cit, p 60.

⁴ شارل فيرو، **بوعكاز وأولاد عاشور حكام مشيخة فرجيوة خلال القرن 17 و18 و19**، تر: عبد الحليم حد مسعود، دار خيال، برج بوعريّيج، الجزائر، 2022، ص 85.

ميلاد أخيه محمد. وقد شارك هذا الأخير في مقاومة الحاج أحمد باي منذ السنة الأولى من الاحتلال الفرنسي للجزائر¹.

كما تؤكد نفس المصادر أنّ أخاه حمّودة الفكّون كان قد عينه الحاكم العام سيلفان شارل فالي (Sylvain Charles Valée) شيخا ورئيسا لبلدية قسنطينة إثر احتلال المدينة سنة 1837، وذلك لأنّ والده محمدا كان شيخا هرما تجاوز الثمانين سنة، وهو في الخامسة والعشرين من عمره².

غير أنّ هذا الإجراء كان مؤقتا فقط؛ ريثما تستقر للفرنسيّين الأوضاع في المدينة. حيث أنّ إدارة الاحتلال سرعان ما ألغت سنة 1838، منصب شيخ الإسلام بقسنطينة، وهو المنصب الذي لطالما تولّاه أبناء آل الفكّون، كما ألغت وظيفة شيخ البلاد (رئيس البلدية)³. وقد كان مصير حمّودة وأخيه محمد النّفي إلى الإسكندرية، بعد أن أصدر في حقّهما الحاكم العام الجديد الجنرال "بوجو" قرارا بذلك سنة 1842، متّهما إيّاهما بالتمرد والعداء والتآمر ضدّ فرنسا، كما وصفهما بأنّهما خطيران على الوجود الفرنسي في الجزائر⁴. وبذلك أسدل الفرنسيون الستار على نفوذ عائلة الفكّون بقسنطينة، وهو النفوذ الذي استأنفته هذه العائلة في العهد الجديد، أي عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة.

وفيما يخصّ نشاط الأخوين وبقية حياتهما في المنفى، فلم أجد أيّ معلومات أخرى

¹ Mercier Ernest, **Histoire de Constantine**, Imprimerie Jérôme Marie et F. Biron, Constantine, Algérie, 1903, p 443, et

أبو القاسم سعد الله، شيخ الإسلام عبد الكريم الفكّون داعية السلفية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986، ص 55.

² Mercier Ernest, op.cit, p 443, et

محمد الصالح بن العنتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها (تاريخ قسنطينة)، مر وتح: يحي بوعزيز، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص ص 114-117.

³ أبو القاسم سعد الله، شيخ الإسلام عبد الكريم الفكّون...، المرجع السابق، ص ص 55-57.

⁴ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، المرجع السابق، ص 224.

حول هذا الأمر فيما اطلّعت عليه من مصادر، عدا ما ذكره أحد مترجمي الجيش الفرنسي وهو شارل فيرو (Charles Féraud)، بأنّه في سنة 1866، كانت مكتبة حمودة الفكون تُعدّ من أغنى المكتبات العربية في الجزائر خلال أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، وحسب الإحصاء الذي قام به البارون دي سلان (De Slane)، سنة 1845، أي بعد ثلاث سنوات من نفي حمودة، فقد بلغ عدد مخطوطات هذه المكتبة 4000 مخطوطة ثمينة¹.

غير أنّ هذه المكتبة تعرّضت ما بين سنتي 1886-1898 إلى التلف والسرقة، وبيعت أغلب مخطوطاتها النقيصة في مزاد علني بأثمان بخسة. ولم يبق منها سوى 200 مخطوطة بعد الاستقلال، وهي محفوظة الآن بالمكتبة الوطنية الجزائرية².

9. نفي مصطفى بن محمد الكبابي:

هو مصطفى بن محمد بن عبد الرحمان المشهور بابن الكبابي، ولد بمدينة الجزائر في ديسمبر 1775. تعود أصول عائلته إلى غرناطة في الأندلس³. انتصب الكبابي للتدريس ابتداء من سنة 1812، في مساجد عديدة، ومنها الجامع الأعظم (الكبير) الذي كان مُتولّي التدريس فيه سنة 1825. وقد اشتهر بين مُعاصريه برواية الحديث، ولا سيما صحيح البخاري⁴.

¹ Charles Féraud, "Epoque de L'établissement des Turcs à Constantine", In, **Revue africaine**, N°10, 1866, p 188, et

حنيفي هلايلي، "إقليم قسنطينة في كتابات الجزائريين خلال الفترة الاستعمارية في ضوء المجلة الإفريقية"، **مجلة عصور الجديدة**، مج5، ع18، جامعة وهران، الجزائر، 2015، ص 147.

² حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 147.

³ عبد الحميد بك، المصدر السابق، ص 212، و

Eudel Paul, **L'orfèvrerie algérienne et tunisienne**, Lithographie Adolphe Jourdan, Algérie, 1902, p 350.

⁴ عبد المجيد بن نعمة وآخرون، المرجع السابق، ص 491.

وتبدأ حياة الكابطي في الوظائف منذ سنة 1827، ففيها تولّى القضاء على المذهب المالكي بتعيين من الدّاي حسين خلفا لعلي بن الكلاني¹، وتزامن ذلك مع بدء حصار فرنسا للجزائر تمهيدا لاحتلالها. وقد استمرّ الكابطي في منصب القضاء خلال السنة الأولى من الاحتلال، حيث كثرت الدّعاوى والقضايا المعقّدة، إضافة إلى الظلم والتعسف، ولم يعد للقاضي دور يُذكر، بل أصبح وجوده رمزيا، فطلب الكابطي الاستقالة من منصبه، فكان له ذلك. ووُلّي بعدها منصب الإفتاء بالجزائر، وقد بقي في هذا المنصب من سنة 1831، إلى عزله منه ونفيه إلى خارج الجزائر سنة 1843².

ويمكن تقسيم الفترة التي بقي فيها الكابطي مُفتيا إلى مرحلتين:

ففي المرحلة الأولى 1831-1841، كان الكابطي يمارس سلطته على الشؤون الدينية، بما في ذلك: الأوقاف، والمساجد، والتعليم. وكان أيضا على صلة بإدارة المكتب العربي في الشؤون الأهلية، يتراسل معهم في كلّ ما يتعلّق بعمله. وكان لا يقبل من مقترحاتها وتدخلاتها إلّا ما لا يمسّ بتعاليم الشريعة والقيم المتوارثة ومصالح المسلمين.

كما كان الكابطي من بين الشخصيات التي استمعت إليهم اللّجنة الإفريقية التي أرسلتها الحكومة الفرنسية إلى الجزائر للتحقيق، حيث أدلى برأيه في جلسة 10 نوفمبر 1833، بخصوص الأحوال الشخصية والقضاء. وقد عبّر الجنرال تيوفيل فوارول (Théophile Voirol)³ في مراسلاته، بأنّ الكابطي: "رجل يُضمر نحو فرنسا حقدا كبيرا"،

¹ ناصر الدين سعيدوني، "إشكالية التعامل مع الإدارة الفرنسية أثناء جهاد الأمير عبد القادر من خلال رسالة قدور بن رويلة إلى المفتي مصطفى بن الكابطي (1259هـ/1841م)"، ضمن كتاب: الأمير عبد القادر عبقرية في الزمان والمكان، تن وتق: ودان بوغفالة، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، الجزائر، 2014، ص 29.

² عبد الحميد بك، المصدر السابق، ص ص 212-213.

³ تيوفيل فوارول: ولد سنة 1781 بسويسرا. تقلّد مختلف الرّتب العسكرية إلى أن رُقّي إلى رتبة جنرال. عُيّن حاكما عاما للجزائر بين 1833-1834. توفي في سنة 1853. ينظر: بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج2، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 484.

واقترح على وزير الحربية المارشال "سولت" التخلّص منه¹.

وتبدأ المرحلة الثانية من الإفتاء ما بين 1841-1843، بتعيين الجنرال "بوجو" حاكما عاما على الجزائر، وافتتاحه عهدا جديدا من السياسة الفرنسية التي شملت السيطرة على الشؤون الدينية، بالاستيلاء على مصدرها المالي الرئيس الأوقاف².

ولقد بدأ تدخل الفرنسيين في الشؤون الدينية منذ دخولهم الجزائر سنة 1830، حيث أصدر الجنرال "كلوزيل" قرارا في 8 سبتمبر 1830، استهدف حجز أملاك العثمانيين وأوقاف مكة والمدينة وإلحاقها بالدّومين. وقد قُوبل هذا القرار بالرفض والاحتجاج من طرف علماء ومفتي مدينة الجزائر، ومن بينهم ابن العنّابي وابن الكبابي. هذا الأخير كتب مذكرة سرّية حول الأوقاف وجّهها إلى "كلوزيل" يوضّح له فيها موقفه، غير أنّ عهده لم يطل، ولم يحسم من جاء بعده في المسألة إلى أن جاء "بوجو"³.

ويقول أوميرا (Aumerat) أنّ قرار "بوجو" بضمّ مؤسسات الوقف إلى أملاك الدولة صدر في 23 مارس 1843، بإمضاء من "سولت" وزير الحربية، ومستشار الدولة والأمين العام مارتينو (Martino)، وتضمّن القرار تسع مواد⁴. كما أوضح أنّ الكبابي قد عارضه في حينه، لأنّ القرار كان ضدّ مبادئ الدين الإسلامي الذي يجعل حرمة خاصّة للوقف، كما يُشكّل إصداره انتهاكا لمعاهدة الاستسلام التي التزم فيها الفرنسيون بعدم المسّ بمقدّسات

¹ مختاري الطيب، اللجنة الإفريقية 1833-1834، رسالة ماجستير، إش: أ. بوعزة بوضرساية، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2009-2010، ص 21، وأبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث...، المرجع السابق، ص 102-103.

² أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، المرجع السابق، ص 19.

³ Victor Amedée Dieuzaide, tome1, op.cit, p 120, et Pellissier de Reynaud Edmond, tome1, op.cit, pp 143-145.

⁴ Joseph François Aumerat, "Le Bureau De Bienfaisance Musulman", In: **Revue africaine**, Volume 43, 1899, p 189, et

جمال عطابي وإبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 585.

الدّين الإسلامي¹.

ومن هنا قامت الإدارة الفرنسية في الجزائر بإخضاع الأوقاف² والموظفين بالجامع الكبير إلى مصلحة أملاك الدولة الفرنسية (الدّومين)، وأعلنت أنّ كلّ المداخل ستكون ملحقة بميزانية الاحتلال، كما استولت أيضا على أرشيف الجامع بقرار صادر في 4 جوان 1843³.

ويبدو أنّ الفرنسيين كانوا يخشون عواقب هذا الأمر، ولذلك كانوا يتقدّمون نحوه بحذر وبالتدرّج. حيث اختلقوا لابن الكبابي ظروفًا جعلته يَظْهَرُ في موقف العصيان والتمرد. كما دسّوا له من يتجسّس عليه وينقل إليهم أخباره وآراءه. ثم صدر إعلان من مطبعة الحكومة الفرنسية بالجزائر يُعلن للأهالي أنّ المفتي قد عصى أمر وزير الحربية، وهو الأمر الذي لم يكن إلّا في منفعة المسلمين⁴.

وبذلك فسّرت إدارة الاحتلال الفرنسي موقف الكبابي بأنّه تمرد وعصيان ومقاومة لها. فالتقرير الذي رفعه رئيس مكتب الولاية العامة إلى وزير الحربية بتاريخ 13 ماي 1843، يؤكّد هذا بقوله أنّ المفتي الكبابي: "كان يواجه بأذن صمّاء كلّ الإجراءات التي اتّخذها الحاكم العام ومساعدوه. وكان يُعارض الإصلاحات التي كانت لها صلة به، ويعارض كذلك إدارة الشؤون الدينية". ولذلك اقترح التقرير على الوزير تأديب الكبابي بعزله من منصبه

¹ أبو القاسم سعد الله، "قضية ثقافية بين الجزائر وفرنسا سنة 1843 موقف المفتي الكبابي من الأوقاف واللغة"، مجلة عالم الفكر، مج16، ع1، الكويت، 1985، ص 252.

² كان الجامع الكبير بالجزائر يضم: 125 منزلا، و3 أفران خبز، و39 محلا، و19 بستانا، وغيرها من الأملاك. ينظر: Tahar Khalfoune, "Le Habous le domaine public et le trust", In: **Revue internationale de droit comparé**, Volume 57, N°2, 2005, p 447.

³ Joseph François Aumerat, op.cit, p 189, et

جمال عطابي وإبراهيم لونيبي، المرجع السابق، ص 586.

⁴ أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، المرجع السابق، ص 21.

ثم نفيه من الجزائر، خوفاً من شغبه وإثارة الأهالي المسلمين ضد الاحتلال الفرنسي¹. والظاهر أن إدارة الاحتلال قد اختلقت قضية جديدة وهي قضية تعليم اللغة الفرنسية لتغطية نواياها حول القضية الجوهرية وهي قضية الأوقاف، ذلك أن الأهالي لم يعترضوا في السابق على تعليم أبنائهم اللغة الفرنسية في مدارسها، ولكن اعتراضهم كان حول تعليمها أولاً في المدارس القرآنية، وثانياً تعليمها على يد مُعلِّم فرنسي بالذات، كما أوصى بذلك آرتو (Artaud) المفتش العام للدراسات والمكلف بمهمة التعليم العمومي في الجزائر. ثم إن اختلاق هذه القضية هو الذي أدّى إلى رفض الكابطي والمعلمين والأهالي لتعليمه وزير الحربية، والتي كانت القشة التي قصمت ظهر البعير كما يُقال².

وتبدأ قضية تعليم اللغة الفرنسية منذ 24 أكتوبر 1842، حيث أصدر وزير الحربية أمراً بتعليم اللغة الفرنسية لأبناء الأهالي الجزائريين في المدارس الفرنسية. وكان هذا القرار وليد اقتراح تقدّم به "آرتو"³.

وعلى أية حال، فإن الفرنسيين أمروا الكابطي أن يُعلِّم مؤدّبي (مُعلِّمي) المدارس القرآنية بأن يُرسلوا أبناء الأهالي إلى المدارس الفرنسية ليتعلّموا اللغة الفرنسية. فأصبح المفتي يعدّ الفرنسيين في ذلك ويخلف وعده معهم خوفاً على عقول الأطفال من تبعات ذلك. ولمّا علّم الفرنسيون منه المُماطلة، وأُعيت الكابطي الحيلة في التخلّص من هذه المُعضلة، استدعى الأهالي وعرض عليهم الموضوع فلم يقبلوه، وقالوا له: "نحن رعاياهم في المعاش لا في الديانة". فعاد الكابطي إلى الفرنسيين وأخبرهم بذلك، فقالوا له: "إنّ هدفنا هو تعليم

¹ جمال عطابي وإبراهيم لونيبي، المرجع السابق، ص 589، و

Nadya Bouzar Kasbadje, "L'affaire Mufti Ben El-Kebabti (Alger 1843), Anciennes et Nouvelles Élités Du Maghreb", **Actes du colloque Zarzis**, Algérie, 2003, p 85.

² أبو القاسم سعد الله، "قضية ثقافية بين الجزائر وفرنسا.."، المرجع السابق، ص 258.

³ ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 30.

أبناء الأهالي اللغة الفرنسية، وليس الديانة المسيحية، وفي هذه الحالة يمكن لمعلمي اللغة الفرنسية أن يتوجهوا إلى المدارس القرآنية لتعليم الأطفال المسلمين حصّة كل يوم¹. وأخبر الكابطي المعلمين برأي الفرنسيين فرفضوه، ولكنهم لم يكونوا يملكون حولا ولا قوّة في ذلك، فسألوه أن يقترح عليهم حيلة، فأشار عليهم بأن يسمحوا للمعلمين الفرنسيين بالمجيء إلى الكتاتيب، وعندما يحضرون يأمرهم الأولاد بالمغادرة. وهكذا كان الاتفاق. غير أنّ الفرنسيين علموا عن طريق الوشاية بهذا الاتفاق والتّحايل، فألقوا القبض على الكابطي ورَجُّوا به في السّجن، واسترخصوا وزيرهم للحربية في عزله ونفيه فأذن لهم².

ولكن رأي الكابطي الأكثر وضوحا هو ذلك الذي أبداه في رسالته التي وجّهها إلى وزير الحربية عن طريق مدير الداخلية بالجزائر دي لابورت (De Laporte)، عندما تأزم الوضع بينه وبين إدارة الاحتلال الفرنسي. ومنها نعرف أنّه بناءً على الأوامر طلب مُهلة لعرض الموضوع على المعلمين والآباء. وأراد الفرنسيون الضغط عليه وتخويفه فزجّوا بابن أخيه أحمد بن عاشور مدير مدرسة الجامع الكبير في السّجن، وكان هذا الأخير قد أهان المفتّش "آرتو" الذي جاء لزيارته في المدرسة، بل أهان كما تقول أحد التقارير السلطة الفرنسية نفسها³.

ومع ذلك استمرّ الكابطي في مهمّته، فاستدعى المعلمين والآباء وأبلغهم أوامر الوزير، وهو تعليم اللغة الفرنسية في مدارسهم القرآنية مدّة ساعة يوميا، فرفضوا ذلك، وأخبر الكابطي الوزير بأنّهم لا يرغبون في تعليم أبنائهم معارف أخرى عدا القرآن، ذلك أنّ أبنائهم

¹ A.N.O.M, GGA 3F 10, Touchant le refus du muphti Maleki d'Alger de prêter son concours à l'administration pour l'exécution de la décision ministérielle qui prescrit l'enseignement de la langue française aux enfants maures, France, 28 avril 1843, <http://anom...>, et

عبد الحميد بك، المصدر السابق، ص 213.

² عبد الحميد بك، المصدر السابق، ص 213.

³ A.N.O.M, GGA 3F 10, op.cit, et

جمال عطابي وإبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 589.

في هذه السنّ ما يزالون لا يعرفون اللّغة العربية التي هي الوحيدة المفيدة لهم في دينهم، فكيف تُضاف إليهم الفرنسية التي هي مُضرةٌ لهم؟¹

واقترح الكبابطي ضمّنيا أن يفتح الفرنسيون مدارسهم إذا شأوا لتعليم لغتهم، فمن شاء من الأهالي الجزائريين إرسال أولاده إليها فلا مانع من ذلك. وأخبرهم أنّه مُفتي فقط، ولا يستطيع أن يُجبر أحدا على تعليم أبنائه اللّغة الفرنسية. أمّا رأيه الشخصي فهو المعارضة التّامة لأيّ إجراء يُشغل أبناء الجزائريين المسلمين عن تعلّم القرآن، ورفض أيّ تعليم غير التعليم العربي.²

كما كان الكبابطي يرى في تعليم اللّغة الفرنسية بالمدارس القرآنية اعتداءً على لغة القرآن، ومساسا بمُقوم من مقومات الشخصية الجزائرية التي هي اللّغة العربية. وتوكّد ذلك برقية مدير الداخلية المؤرّخة في 15 أفريل 1843، وبرقية الضابط مسؤول إقليم الجزائر بتاريخ 30 أفريل 1843.³

وبهذا يتّضح أنّ إدارة الاحتلال الفرنسي قد وَجّهت حملة من الضغط على الكبابطي لكي يضعف ويلين، لا بالنسبة لقضية التعليم فقط، ولكن بالنسبة لقضية الأوقاف التي هي الأكثر أهميّة في نظرهم. حيث زار المفتش "آرتو" مدرسة الجامع الكبير ليُنصّب فيها معلّم اللّغة الفرنسية ديبيل (Depiellé)⁴، ولمّا سمع من مدير المدرسة والمعلّمين والآباء ما لا يُرضيه، جعلت السلطة الفرنسية من ذلك حادثة وموقفا سياسيا أبلغته إلى وزير الحربية في تقريرها⁵. كما سجنوا ابن أخ المفتي تهديدا وإرهابا وإهانة له أمام النّاس. ثمّ نصّبوا له الوُشاة

¹ أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، المرجع السابق، ص 24.

² عبد المجيد بن نعمة وآخرون، المرجع السابق، ص 496.

³ A.N.O.M, GGA 3F 10, op.cit, et

أبو القاسم سعد الله، "قضية ثقافية بين الجزائر وفرنسا.."، المرجع السابق، ص 259.

⁴ Nadya Bouzar Kasbadje, op.cit, p 82.

⁵ A.N.O.M, GGA 3F 10, op.cit.

لمعرفة ما يدور في مجالسه، وبذلك مهّدوا الطريق للحُكم عليه بالعصيان والتمرد والمقاومة السياسية، ثمّ بالعزل من منصبه والنّفي إلى خارج البلاد¹.

فبعد أن أشار تقرير فرنسي صادر عن رئيس مكتب مصلحة شؤون الجزائر هيلمان (Helleman)، إلى أنّ معارضة الكابطي للقرار الوزاري تُجبر الولاية العامة في الجزائر إمّا على التّخلّي تماما عن تنفيذ أوامر وزير الحربية، وإمّا على تأجيلها إلى أجل غير مسمّى، وفي كلتا الحالتين تراجّع لا يليق بكرامة السلطة الفرنسية الحاكمة، طلب من الوزير الموافقة على المقترحات المقدّمة إليه بردع الكابطي وتلقين غيره من خلاله هو، درساً قاسياً، ذلك أنّنا -حسب التقرير- لو تركنا هذه المعارضة للقرار الوزاري بدون عقوبة، لترتّب على ذلك نتائج وخيمة، ولَكان المفتي مثلاً لغيره في العصيان والتمرد على إدارة الاحتلال الفرنسي².

وأضاف التقرير أنّ الظروف التي أحاطت بعصيان الكابطي وأتباعه، تجعل من الضروري اتّخاذ ردع فوري ضده، ذلك أنّ المفتي كان دائماً يُصرّ على رفض الحلول التي قدّمت له، كما أنّ قريبه، مدير مدرسة الجامع الكبير، قد أهان شخص المفتش الذي ذهب لتتصيب معلّم اللّغة الفرنسية فيها، وهو في الواقع إنّما أهان بذلك إدارة الاحتلال الفرنسي نفسها، لأنّه تفوّه ضدها بعبارات مُهينة. وأخيراً فإنّ الكابطي كتب رسالة إلى الوزير عبّر فيها بكلّ صراحة عن نواياه السيّئة ضدّ الفرنسيّين، ومعارضته وعدائه لهم³.

ولذلك اقترح التقرير على الوزير الأخذ برأي الجنرال دي بار (De Bar)، الذي أيّده المجلس الإداري في الجزائر بالإجماع، وهو الاقتراح الذي يقضي بعزل المفتي الكابطي من منصبه. ثمّ أنّ مواصلة هذا الأخير الإقامة في الجزائر بعد عزله، من طبيعتها أن تُثير شغباً لدى الأهالي المسلمين ضدّ الفرنسيّين، ومن الأحسن أن تتفادى ذلك، وتحوّل دون ردود

¹ أبو القاسم سعد الله، "قضية ثقافية بين الجزائر وفرنسا.."، المرجع السابق، ص 259.

² A.N.O.M, GGA 3F 10, op.cit, et

أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، المرجع السابق، ص 25.

³ محمد عيساوي ونبيل شريخي، المرجع السابق، ص 197، وأبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، المرجع السابق، ص 25.

أفعال مُحتملة من طرفهم¹.

وتتّضح نوايا أصحاب التقرير أكثر عندما اقترحوا على الوزير، من بين ما اقترحوا، أن يأذن للحاكم العام بنفي المفتي ومعلّم المدرسة إلى جزيرة "سانت مارغريت". وقد وافق الوزير على هذا الاقتراح، وترك لـ"بوجو" حريّة التصرف في نفيه إلى الجزيرة، إذا رأى أنّ إقامته في الجزائر لا تخدم المصلحة الفرنسية. وبناءً على ذلك أصدر "بوجو" الأمر بعزل الكبابطي من منصبه كمفتٍ للمذهب المالكي، وأُلقي عليه القبض في أوائل شهر ماي 1843، وزُجّ به في السجن. ثم صدر في 15 ماي قرار نفيه إلى جزيرة "سانت مارغريت"، خوفاً من أنّ إبقاءه في الجزائر معزولاً يُثير الاضطراب، ولا سيما بعدما ثبت أنّ له أتباعاً من بين الأهالي، وأنّ السلطات الفرنسية كانت تشتبه في اتصالاته بالأمير عبد القادر².

وبعد قرار العزل طُبعت السلطات الفرنسية وثيقة بالّلغة العربية وجّهتها للأهالي الجزائريين، تشرح لهم فيها أسباب نفي المفتي الكبابطي، ومما جاء فيها: "اعلموا أنّ الشيخ مفتي المالكية بمدينة الجزائر قد عُزل من وظيفته، ونُفي بأمر من الحاكم إلى جزيرة سانت مارغريت، وسبب نفيه هو أنّ الشيخ المفتي المذكور قد عصا أمر وزير الحرب.. وكذلك تمّ عزل ونفي الشيخ المدرّس بالجامع الكبير، الذي عصا أيضاً أمر وزير الحرب.. والأمر للحكام في الحين، للنظر في اختيار عالم يتقلّد منصب مفتي سادة المالكية..³".

¹ صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930)، رسالة دكتوراه، إش: أ.د. علي آجقو، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013-2014، ص 47، وأبو القاسم سعد الله، "قضية ثقافية بين الجزائر وفرنسا.."، المرجع السابق، ص 260.

² A.N.O.M, GGA 3F 11, **Adoption des mesures préventives à prendre à l'égard du muphti Maleki et du maître d'école de la Grande Mosquée**, France, 27 mai 1843, <http://anom..>, et Société historique algérienne, "Notice sur Les Dignités Romaines En Afrique", **Revue africaine**, 10 Année, N°59, Septembre 1866, p 381.

³ A.N.O.M, GGA 3F 11, op.cit, et

عائشة حسيني، "الإدارة الفرنسية ومواقفها من قضايا الدين والمجتمع بعد احتلال الجزائر دراسة من خلال وثائق أرشيفية"، **مجلة معارف**، سن 10، ع19، جامعة البويرة، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 196.

وفي الحين اجتمع مجلس من بعض ضِعاف النّفوس تحت المظلة الفرنسية، واختاروا لمنصب المفتي شيخا هَرِما قارب الثمانين من عمره، وهو مصطفى القديري. وقد قدّمت إدارة "بوجو" هذا الاختيار إلى وزير الحربية، فوافق عليه بقرار صادر في 26 جوان 1843¹. وفي ختام هذا الفصل، وبعد استعراضني لنفي الاحتلال الفرنسي لنماذج متعدّدة من السلطة الحاكمة، ثمّ أعيان ونخبة المدن، يمكن القول حسب ما توصّلت إليه:

عجّلت إدارة الاحتلال الفرنسي بنفي العناصر التي كانت ترى فيهم خطرا سياسيا وعسكريا وفكريا يُهدّد تواجدها بالبلاد، من: رجال الحُكم، ورجال الدّين من قضاة ومُفتين، وأعضاء لجنة الحضر، ونخبة المدن. حيث عملت في كلّ مرّة على إصدار أوامر النّفي في حقّهم إلى خارج البلاد، خاصّة إلى الإسكندرية أو المتروبول.

كما قامت السلطات الفرنسية بنفي بعض الأعيان من الذين كانوا قد قدّموا لها الولاء والطاعة، ولا يمكن تفسير ذلك إلّا بالقول بأنّ فرنسا قد استغلّت هؤلاء لتنفيذ سياساتها، ولمّا فرغت من ذلك أرادت التخلّص منهم، فلَقّقت لهم التّهم التي أوجدتها كمُبرّر لنفيهم.

ومن هنا، وفي ظرف قصير جدا، لا يتجاوز ثلاث عشرة سنة، فَقَدَتْ الجزائر عددا لا يُستهان به من رجالات الحُكم، وأعيانها ونُخبتهَا، وهذه العملية التي ستستمر طيلة القرن التاسع عشر، حتّى كادت البلاد تفرّغ من قادتها ونُخبتهَا، وستمسّ فيما تبقى من سنواته على وجه الخصوص قادة وثوّار المقاومات الشعبية، وهو ما سأتطرّق إليه في الفصول القادمة.

¹ *Moniteur Algérien*, 12 Année, 5/7/1843, p 1, et

أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، المرجع السابق، ص 27.

الفصل الثالث:

نفي قادة وثوار المقاومات

الشعبية 1841-1863

أولاً: نفي الحسن بن عزوز سنة 1841

ثانياً: نفي زمالة الأمير عبد القادر سنة 1843

ثالثاً: نفي الشريف بومعزة سنة 1847

رابعاً: نفي الأمير عبد القادر سنة 1847

خامساً: نماذج أخرى لنفي قادة وثوار المقاومات الشعبية

الفصل الثالث: نفي قادة وثوار المقاومات الشعبية 1841-1863

ارتبط تطبيق السلطات الفرنسية لسياسة النفي في الجزائر ارتباطاً مباشراً بتصاعد حركة المقاومة الشعبية المسلحة، وبالأخص فترات ما بعد الأربعينيات من القرن التاسع عشر. حيث شملت هذه العقوبة كلّ من حمل السلاح في وجه الاحتلال الفرنسي، أو اشتبهت به الإدارة الفرنسية بالولاء لمقاومة ما، أو دعمها، أو حتّى مجرد التّواصل مع قادتها.

فلقد استغلّت سلطات الاحتلال الثورات والمقاومات، كمقاومة الشّريف بومعزة والأمير عبد القادر، للإقدام على تطبيق قرارات النفي في حقّ مئات الجزائريّين إلى خارج الوطن، ظناً منها أنّ سياسة القمع والنفي هي أنجع علاج للقضاء على الرّوح الوطنية، وعلى كل حركة مقاومة تقف في وجه توسّع الاحتلال الفرنسي نحو المناطق الداخلية والجنوبية من البلاد.

أولاً: نفي الحسن بن عزّوز سنة 1841

واصلت إدارة الاحتلال الفرنسي في عهد الحاكم العام الجنرال "بوجو" نفي كلّ شخصية ترى أنّها تُعيق تحقيق أهدافها وتجسيد مشاريعها في الجزائر، ومن بين هذه الشخصيات نجد الحسن بن عزّوز، الذي كان خليفة الأمير عبد القادر على إقليم "الزّاب". وسأحاول في هذا العنصر تسليط الضوء على أهمّ محطات عملية نفي هذه الشخصية، من خلال التطرّق إلى ظروف وملابسات القبض على الحسن بن عزّوز، ثمّ نفيه إلى "جزيرة سانت مارغريت"، ومساعيه في منفاه لإطلاق سراحه، والتي كلّلت أخيراً بالسّماح له بالعودة إلى الجزائر.

1. تعريف موجز بالحسن بن عزّوز والأدوار التي لعبها:

هو الحسن بن عزّوز بن محمد بن أحمد بن يوسف بن عزّوز البرجي. وُلد في نهاية القرن التاسع عشر ببلدة "برج بن عزّوز" القريبة من واحة "طولقة" ببسكرة، والتي نشأ بها.

وعندما شبَّ عمل "خوجة" (كاتبا) لدى فرحات بن سعيد بن بوعكاز خليفة الأمير عبد القادر على إقليم الزّاب¹.

وفي شهر مارس 1832، كُلف الحسن رُفقة الخوجة السعيد بن دحمان بحمل رسالة وبعض الهدايا من فرحات بن سعيد إلى الحاكم العام الجنرال "دي روفيغو" بمدينة الجزائر، يُعلمه فيها باستعداده لمساعدته في القضاء على الحاج أحمد باي، واحتلال مدينة قسنطينة. وعندما كان الحسن ورفيقه عائدين من مُهمّتهما اشتبكا مع سكان قبيلة "العوفية" التي كانت تُخيم بالقرب من بلدة "الحراش"، وكادا أن يُقتلا في هذه الحادثة².

وقد بقي الحسن يعمل لدى فرحات بن سعيد إلى أن تمَّ إمضاء معاهدة التّافنة بين الأمير عبد القادر والجنرال "بوجو" في 30 ماي 1837، حيث بدأ يُغيّر من موقفه قليلاً، فعزم على استغلال الظروف لصالحه، وصادف في هذه الفترة أنّ الأمير عبد القادر كتب إلى العائلات الكبيرة وزعماء القبائل في الشرق الجزائري، يدعوهم إلى الاعتراف بسيادته وسلطته، ويطلب منهم الانضمام لمقاومته، من أمثال: محمد بن عبد السلام المقراني، وعبد السلام بن القندوز، وأحمد بوعكاز بن عاشور. فرأى الحسن الفرصة مواتية له، وتقرّب من محمد البركاني خليفة الأمير ببوسعادة، الذي عينه شيخاً على واحة الزعاطشة بالزّيان³.

ولم يتوقّف طموح الحسن بن عزّوز عند هذا الحد، فأرسل سرا أحد خدَمِه ويدعى سي السنوسي إلى الأمير عبد القادر، وحملته رسالة إليه يشرح له فيها ظُلم وضُعف سلطة الحاج أحمد باي وأعوانه، حسب قوله، وأنّ له أنصاراً كُثراً في الزّاب سيكونون له عوناً في مواجهاته

¹ محمد قويدري، "خليفة الأمير عبد القادر الحسن بن عزوز البرجي"، محاضرات الملتقى الوطني الثامن (بسكرة عبر التاريخ) من أعلام بسكرة المعاصرين أيام 22 و 23 و 24 ديسمبر 2009، مطابع دار علي بن زيد، بسكرة، 2010، ص ص 84-85.

² Charles Féraud, op.cit, pp 264-272.

³ يحي بوعزيز، "جهود الأمير عبد القادر وخلفائه في تدعيم الجبهة الشرقية القسنطينية"، مجلة الأصالة، ع48، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، 1 جويلية 1977، ص ص 4-5، و

Charles Féraud, op.cit, pp 295-297.

المتعدّدة، وطلب منه أن يُعيّنه خليفة له على إقليم الزّاب كلّّه، بقوله: "سمّني خليفتك، وسأجعلك تكسب ثروة كبيرة"، ويقصد بكلامه الأخير، تقديم مبالغ مالية كبيرة من جمع ضرائب المنطقة¹.

وقد عيّن الأمير عبد القادر الحسن بن عزّوز خليفة له على إقليم "الزّاب"، بعد أن عزل منه فرحات بن سعيد وسجنه في "تاكدامت"²، وكلّف أخاه مصطفى بن محي الدين وخليفته البركاني بتنصيبه في مدينة بسكرة سنة 1838. كما كلّف الأمير الحسن بمحاربة الفرنسيين وأعاونهم بالمنطقة؛ خاصة بوعزيز بن قانة، الذي خلع عليه الفرنسيون منصب شيخ العرب، وكلّفوه بمقاومة الحاج أحمد باي وأتباعه، رغم أنّه كان صهراً له³.

2. ظروف وملابسات القبض على الحسن بن عزوز:

ذكر "شارل فيرو" أن يذهب ليحلّ مكان الحسن بن عزوز على منطقة الزّيبان، ويعمل على إعادة سلطة الأمير على تلك المناطق، بعد أن ارتكب الحسن بعض التجاوزات ومُنّي بعدّة هزائم أبرزها كانت معركة "واد سلسو" في 24 مارس 1840، ضدّ "الغرابة" الصحراويّين أتباع بن قانة، وقد فرّ الحسن من هذه المعركة⁴.

وعندما التحق فرحات بالمنطقة، تعاون في البداية مع الحسن في صدّ هجمات "الغرابة" الصحراويّين. ونظرا لعدم نجاح الحسن في مهمّته، وبعد فشل فرحات في إنقاذ الموقف، فقد أمر الأمير عبد القادر في ماي 1841، بعزل الحسن من منصبه، وعيّن مكانه فرحات بن

¹ Charles Féraud, op.cit, p 296.

² بلدة تبعد بحوالي 9 كم عن مدينة تيارت.

³ Xavier Yacono, "Les premiers prisonniers algériens..", op.cit, pp 40-56, et

شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص 164.

⁴ Charles Féraud, op.cit, pp 305-313 et 323-334, et

إبراهيم مياشي، "خلفاء الأمير عبد القادر بالزّيبان"، المجلة الخلدونية، ع3، دار الهدى، أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2004، ص 70.

وبعد عزله تعرّض الحسن بن عزّوز إلى هزيمة أمام الجنرال "تيقري" في المسيلة، فاعتصم بالمناطق الجبلية حولها، بينما ألحق الفرنسيون المدينة بسلطة الخليفة أحمد المقراني بمجانة، وحاول الحسن عدّة مرّات أن يستعيد سلطته عليها، كما ادّعى أمام القبائل بأنّ الأمير عبد القادر قد عفا عنه، وأنّه عن قريب سيعيده إلى منصبه. غير أنّ بعض أهالي المدينة الذين تظاهروا بدعّمه، قبضوا عليه في شهر جويلية سنة 1841، وسلّموه إلى الخليفة المقراني، الذي سلّمه بدوره إلى السلطات الفرنسية التي قادتته إلى قسنطينة حيث اعتقل هناك لعدّة أسابيع².

3. نفي الحسن بن عزّوز إلى جزيرة سانت مارغريت:

صدر قرار وزير الحربية الفرنسي بنفي الحسن بن عزّوز إلى جزيرة "سانت مارغريت" في 20 أوت 1841. وقد نُقل في البداية عبر باخرة الفرات (l'Euphrate) إلى سجن تولون (Toulon)، ومنه رُحّل إلى منفاه بالجزيرة في 28 أوت من نفس السنة، حيث تمّت معاملته بصفته قائدا سياسيا سابقا، وكسجين من الدرجة الأولى³.

وبمُجرّد أن استقرّ به المقام بالجزيرة، حتّى شرع الحسن بن عزّوز في كتابة الرسائل إلى الشخصيات الفرنسية والجزائرية، الرسمية والمرموقة، من أمثال: الملك الفرنسي "لويس فيليب الأول"، وزوجته "ماريا أماليا"، ورجال بلاطه، وأمراء العائلة الحاكمة، وإلى وزير الحربية المارشال "سولت"، ومدير الشؤون الإفريقية في وزارة الحرب ميلسيون دايك

¹ محمد الصالح بن العنتري، المصدر السابق، ص ص 158-159، و

Charles Féraud, op.cit, pp 324-335.

² Xavier Yacono, "Les premiers prisonniers algériens..", op.cit, pp 41 et 56, et

يحي بوعزيز، "المجهولون من زعماء المقاومة في الشرق الجزائري"، مجلة الأصالة، ع54-55، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، 1 مارس 1978، ص 37.

³ Sylvie Thénault, **Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale..**, op.cit, p 113, et Xavier Yacono, "Les premiers prisonniers algériens..", op.cit, pp 40-41.

(Melcion D'aec)، والجنرال "فرانسوا بوير" في "تولون"، والجنرال هوراس سيباستياني (Horace Sébastiani)¹ في مرسيليا، وإلى الأمير عبد القادر، ومصطفى بن إسماعيل². وقد هدف من خلال هذه الرسائل إلى تسهيل إجراءات العفو عنه، وعرض خدماته على الدولة الفرنسية³.

ومن هذه الرسائل حسب ما أورده كزافيي ياكونو (Xavier Yacono): رسالة واحدة يوم 4 جانفي 1842، وسبع يوم 27 جانفي، وست يوم 31 أكتوبر، وخمس يوم 19 ديسمبر، وتسع يوم 15 مارس 1843، وواحدة يوم 12 جوان، وخمس يوم 16 جوان. دون الأخذ في الاعتبار الرسائل الكثيرة التي وجهها إلى أسرته وأصدقائه. ووفقا للجنرال "نيقري"، فهو رجل شديد الخطورة، لأنّ قراءة مراسلاته تُعطينا الصورة العامة لرجل يتمتّع بخيال كبير وإثارة حسب قوله. مع العلم أنّ هذه الرسائل والتقارير توجد في أرشيف باريس الوطني "A.N.P"⁴.

ولست أدري كيف سمحت السلطات الفرنسية له بهذه المراسلات الكثيرة، غير أنّ محتوى هذه الرسائل يدلّ على أنّهم كانوا يهدفون إلى استغلاله ضدّ المقاومة في الجزائر ورجالها؛ خاصة أحمد باي، والأمير عبد القادر. ولربّما كان هذا هو السبب في إسرارهم

¹ هوراس سيباستياني: ولد سنة 1772 بفرنسا. تقلّد مختلف الرّتب العسكرية إلى أن رُقّي إلى رتبة مارشال. كان غُصوا في البرلمان الفرنسي لعدّة سنوات. توفي في سنة 1851. ينظر:

Revue de la Corse, 17 Année, N°101, Septembre–Octobre 1936.

² مصطفى بن إسماعيل: ولد سنة 1796 بالجزائر. كان آغا على الدواير والزمالة بالغرب الجزائري. تحالف مع الفرنسيين وشارك إلى جانبهم في قمع المقاومة الشعبية. قُتل على يد قوّات الأمير عبد القادر سنة 1843. ينظر:

N° de Notice L1970013, Base de données Léonore, **Mustapha ben Ismael**, France, <https://www.Leonore.archives.nationales.culture.gouv.fr>, et Faucon Narcisse, op.cit, pp 408–414.

³ Sylvie Thénault, **Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale...**, op.cit, p 114, et

إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص 73.

⁴ Xavier Yacono, "Les premiers prisonniers algériens..", op.cit, pp 56–57.

بالعفو عنه وإطلاق سراحه من منفاه مطلع سنة 1844.

ففي شهر سبتمبر 1841، راسل الحسن الأمير عبد القادر الذي أسماه "أمير المؤمنين"، وحثّه على مراسلة الملك "لويس فيليب"، لإنهاء الحرب مع فرنسا، وتحقيق السلام والصالح، وشجّعه على قبول دفع الجزية للفرنسيين، غير أنّ الأمير سكت عنه، ولم يُجبه، ولم يعمل بنصائحه¹.

كما كتب الحسن عدّة رسائل إلى أسرته في الجزائر يُشيد فيها بالمعاملة الجيدة التي يتلقاها في منفاه، ويوصيهم بأن يُرسلوا له عشرة خيول ممتازة، بالإضافة إلى عددٍ من: البرانس، والغندورا، والصقور، خصيصاً لأبناء الملك. ويشير أيضاً في هذه الرسائل إلى الإجراء الذي يجب اتّباعه لإرسال كلّ هذه الحاجات إلى فرنسا، إمّا عن طريق قسنطينة، أو عن طريق تونس. وقد أكّدت سيلفي ثينو (Sylvie Thénault) وصول بعض هذه الحاجات، ومن بينها الملابس إلى الحسن بن عزّوز في منفاه بجزيرة "سانت مارغريت"، حيث أنّه كان يشكو كثيراً من البرد، لذا طلب من أقاربه في الجزائر أن يرسلوا له قُمّاشاً من النوعية الجيدة، ليجعله يشعر بالدّفء².

وفي 27 جانفي 1842، كتب الحسن رسالة إلى ملك فرنسا يعاتبه فيها على تعيين عدد من الجزائريين في وظائف مختلفة، مثل: تعيين يوسف المملوك حاكماً على عنابة، وحمودة الفكّون حاكماً على قسنطينة، وأحمد بن بومزراق حاكماً على التيطري، وإبراهيم بوشناق حاكماً على مستغانم. كما عرض عليه أن يقترح له الوسائل الكفيلة بالقضاء على الأمير عبد القادر، والحاج أحمد باي، وكذا الاستيلاء على قلعة بني عبّاس، بهدف السيطرة الكاملة على بقية المناطق الأخرى³.

¹ محمد قويدري، المرجع السابق، ص 89، و

Xavier Yacono, "Les premiers prisonniers algériens..", op.cit, p 57.

² Sylvie Thénault, **Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale..**, op.cit, pp 116-117.

³ محمد قويدري، المرجع السابق، ص 89، و

Xavier Yacono, "Les premiers prisonniers algériens..", op.cit, p 57.

وفي رسالة بتاريخ 21 فيفري 1842، مُوجَّهة إلى الملك أيضا، اقترح فيها الحسن أن يُعيَّنه خليفة على الجزائريين، وتعهَّد بدفع جزية سنوية، حدَّدها كما يلي: 4 آلاف صاع من القمح، و40 ألف رأس غنم، و40 ألف قنطار من الصوف، و40 ألف رأس ثور، و4 آلاف رأس من البغال، وألف رأس من أجود الخيول، و40 ألف قنطار من الزيت، و40 ألف قنطار من الملح، و40 ألف قنطار من الفحم، و40 ألف قنطار حطب تدفئة¹.

وفي 12 جوان 1843، كتب الحسن تقريرا مُوسَّعا إلى ملك فرنسا، ضمَّنه مشروعا وبرنامج عمل كما نُسمِّيه في وقتنا الحالي، جاء في 24 صفحة، ومُتكوِّنا من 30 مادة. فبعد أن شكر الفرنسيين الذين قمعوا طُغيان الأتراك والحاج أحمد باي والأمير عبد القادر، كما أورد "كزافيي ياكونو" في مقاله، قدَّم جُملة من الأفكار والاقتراحات والحلول حسب وُجْهة نظره وقناعاته للمسألة الجزائرية في عدَّة مجالات: سياسيا، وعسكريا، واقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا².

حيث خصَّص المادة الأولى للتأكيد على ضرورة توفير المياه في قسنطينة وإيصالها إلى وسط المدينة. ثمَّ نجده ينصح الفرنسيين بعدم تعيين خُلفاء من العرب لأنَّ الفساد حسبهِ يَنبَت فيهم مثل نموِّ العُشب في فصل الرَّبيع³.

كما اقترح الحسن إعلان ابن ملك فرنسا ملكا على الجزائر، وقد كان للملك ثلاثة أبناء، ولعلَّه كان يقصد الدوق "دومال" الذي أصبح حاكما عاما للجزائر بعد انتهاء حُكم "بوجو" في سبتمبر 1847⁴.

¹ محمد قويدري، المرجع السابق، ص 89، و

Xavier Yacono, "Les premiers prisonniers algériens..", op.cit, pp 57-58.

² أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج7، المرجع السابق، ص 402، و

Xavier Yacono, "Les premiers prisonniers algériens..", op.cit, p 58.

³ Xavier Yacono, "Les premiers prisonniers algériens..", op.cit, p 58.

⁴ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج7، المرجع السابق، ص 402.

ثم أوصى الحسن أيضا بإلزام زعماء القبائل الجزائرية بوضع ثرواتهم ومن بينها: القمح والشعير بالقرب من المؤسسات الفرنسية، مع عدم التصرف فيها دون إذن من سلطات الاحتلال¹. كما اقترح ضرورة معرفة الجزائريين والفرنسيين لغة بعضهم البعض، وازدواجية القضاء، بحيث يكون قاض خاص بالمسلمين وآخر خاص بالفرنسيين في كل المدن. واقترح أيضًا توصيات بخصوص نظام الجيش، وملكية الأرض، والسير العام لشؤون الجزائر، من أجل جعلها مزدهرة، وكلّ ذلك سيكون في نظره تحت رعاية السلطة الفرنسية، والمساعدة العربية².

ثم اقترح الحسن إرسال عشرة آلاف امرأة مع أزواجهنّ إلى إفريقيا، وأن يكون جميعهم من الفقراء، لأنّه يوجد في إفريقيا العديد من المياه والأراضي التي ليس لها سيد، وسيملاً هؤلاء هذه الأراضي بالأشجار المثمرة، نصفها لهم، والنصف الآخر لفرنسا، وسيكون هذا الأمر جيّداً، لأنّه سيدير علينا الكثير من المال³.

كما أوضح أنّه منشغل قبل كلّ شيء بالحصول على دخلٍ، من خلال: بناء 11000 متجر في المدن سيتم تأجيرها؛ وبناء 400 مطحنة، يذهب عُشرها إلى البايك؛ وتأجير الجزّارة والمدابغ، وبناء حمامات يمكن تأجيرها أيضاً؛ وافتتاح 250 مقهى؛ وبناء 100 فرن و100 فندق. وقد قام الحسن بتقييم دخل كلّ ما ذكره، وأنهى كلامه بالتأكيد على أنه صديق للفرنسيين، وأنّه يحبّهم أكثر ممّا يحب بعضهم البعض⁴.

ولا أعرف كيف كان ردّ فعل السلطات الفرنسية على هذا الكم من الحلول والمقترحات، وهناك تقييم واحد فقط من الفرقة العسكرية الثامنة التي تُرسل البريد، وممّا جاء فيه: "هذه الرسائل تثبت إذا كان السّجين صادقا، أنّ الأمير السابق (عبد القادر) أراد أن يمتد نظامه

¹ Xavier Yacono, "Les premiers prisonniers algériens..", op.cit, p 58.

² أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج7، المرجع السابق، ص ص 402-403.

³ Sylvie Thénault, **Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale..**, op.cit, p 116.

⁴ Xavier Yacono, "Les premiers prisonniers algériens..", op.cit, p 58.

الذي اتّبعه في إقليميّ وهران والتيطري إلى إقليم قسنطينة، أي جعل العرب يهجرون ويتخلّون عن المدن الساحلية"¹.

4. مساعي الحسن بن عزّوز لإطلاق سراحه ثم وفاته بالجزائر:

كان الحسن بن عزّوز منذ نفيه يُفكّر أيضا في إطلاق سراحه، وأشار إلى ذلك في العديد من الرسائل التي كتبها بالّلغة العربيّة، سعيا لجذب الانتباه، فعلى سبيل المثال، يبدأ بالتّحية والثناء المعتاد، ويضاعف من تصريحات الإخلاص للفرنسيّين. إنّهُ حسب قول "كزافيي ياكونو": "يرسم صورة يُرثى لها عن بؤسه، ومُفَرّطة بشكل واضح". حيث كتب لملك فرنسا الذي لقّبه بـ"الملك السلطان"، يقول: "لو علمت يا سيّدي، ما هو السبب والأمر الذي اعتقلت من أجله، كنت ستبكي بمرارة"².

كما كتب إلى زوجة الملك، يقول: "بسم الله الرحمن الرحيم. ليحفظك الله ويعينك على فعل الخير، إلى السيدة الطاهرة والمجيدة والجوهرة الثمينة، الملكة أميلي، الخلاص ورأفة الله والبركة". وقد أطلق على الحاكم العام للجزائر الجنرال "بوجو" لقب "سلطان الجزائر العاصمة"³.

ويرى أبو القاسم سعد الله أنّه من خلال رسائل الحسن بن عزّوز يظهر أسلوبه المتواضع والحذر معا، ويبدو على كتاباته الاضطرابات النفسيّة والتوتّر، ممّا يجعلنا نشكّ في صدق ما كان يقول ويكتب، وفي الأهداف التي كان يرمي إليها. كما كان الحسن حسبهُ يتوصّل من بعض ما قام به في الماضي. ويعتقد سعد الله أنّه توصّل إلى هذه النتيجة لكي يحاول التخفيف عن نفسه من وطأة السّجن والنّفي. كما أظهر الحسن في رسائله العداء

¹ Xavier Yacono, "Les premiers prisonniers algériens..", op.cit, p 58.

² Sylvie Thénault, **Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale..**, op.cit, p 115, et Xavier Yacono, "Les premiers prisonniers algériens..", op.cit, p 58-59.

³ Sylvie Thénault, **Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale..**, op.cit, pp 115-116.

للأتراك وبقاياهم في الجزائر. وحذّر أيضا من الحاج أحمد باي ونشاطه¹.

وتبقى المراسلات والرسائل والتقارير التي كتبها الحسن بن عزّوز تتطلّب دراسة وبحثا مُعمّقا من طرف المؤرّخين والباحثين لمعرفة حقيقتها، والظروف التي كُتبت فيها، والدوافع التي كُتبت من أجلها.

بقي الحسن في منفاه بجزيرة "سانت مارغريت" إلى غاية شهر جانفي 1844، حيث نُقل بعد 26 شهرا من النّفي إلى سجن بجزيرة قرب "مرسى برج التّالة" بضواحي مدينة عنابة، الذي بقي فيه حتّى وفاته به سنة 1847، وقيل أنّه قد مات مسموما².

ثانيا: نفي زماله الأمير عبد القادر سنة 1843

عندما اشتدّت قوّة مقاومة الأمير عبد القادر ما بين سنتي 1832-1843، لجأ الاحتلال الفرنسي إلى اجتياح زمالته، واعتقال عدد هام من قادة مقاومته وخلفائه وعائلاتهم، ثمّ نفيهم إلى جزيرة "سانت مارغريت". ولم يكن هؤلاء الأسرى المنفيّون إلّا رهائن حرب، أرادت فرنسا أن تستغلّهم لصالحها، وتستخدمهم كأدوات ضغط في المفاوضات مع الأمير وخلفائه وأعوانه، وحملهم على الاستسلام والتّعاون معها.

ومن أبرز العائلات التي نُفيت: عائلة الحاج محمد بن الخروبي، المستشار الخاص للأمير، وعائلة محمد بن علّال، خليفة الأمير على مليانة، وعائلة مصطفى بن التّهامي، خليفة الأمير على معسكر. وسأطرّق في هذا العنصر إلى حيثيات نفي هؤلاء بشيء من التفصيل.

¹ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج7، المرجع السابق، ص ص 402-403، وأبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، المرجع السابق، ص 223.

² Sylvie Thénault, **Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale...**, op.cit, p 117, et

محمد علي دبوز، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج1، ط1، عالم المعرفة، الجزائر، 2013، ص 148، وعبد الباقي مفتاح، أضواء على الطريقة الرحمانية الخلوتية، تق: محمد المأمون مصطفى القاسمي الحسني، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2009، ص 125.

1. التعريف بزماله الأمير عبد القادر:

لقد كان لتعيين المارشال "بوجو" حاكما عاما على الجزائر هدفان أساسيان، أولهما: القضاء على المقاومة المسلحة التي كان يمثلها آنذاك بشكل بارز الأمير عبد القادر، وثانيهما: فتح المجال واسعا أمام تشجيع حركة الاستيطان الأوروبي في الجزائر. واعتمادا على المعلومات التي استقاها من الجاسوس ليون روش (Léon Roches)¹، قرّر "بوجو" الإسراع في عملية تدمير المنشآت التي شيدها الأمير، والتي تمثلت أساسا في كل من: تاكدامت، وبوغار، وتازة، وطافراوة، والاستيلاء أيضا على المدن التي يسيطر عليها: كتلمسان، ومعسكر، ومليانة².

وكرّد فعل على هذه الاستراتيجية، ولحماية وإبعاد المدنيين العزل من نساء وأطفال وشيوخ عن المعارك الطاحنة بينه وبين الجيش الفرنسي، طوّر الأمير عبد القادر نمطا جديدا من المدينة، وهو الزّماله. ولقد كانت هذه الأخيرة في البداية تجمعًا صغيرا لا يتعدّى مئات من الأفراد، يقوم على تأمين حمايتها مجموعة من الجنود النظاميين التابعين للأمير، لتتجسّد الفكرة أكثر فأكثر مع الوقت، ويزيد عدد ساكنيها، خاصّة بعد أن تمّ تدمير معظم المدن التي كان يستقر بها الأمير ومن بينهم مدينة معسكر عاصمة دولته³.

توسّعت إذاً الزّماله لتشمل الأمير عبد القادر وعائلته، وحاشيته من الخلفاء ومستشاريه ومعاونيه وعائلاتهم، إضافة إلى عدّة قبائل ودواوير كبرى. فكانت تمثّل حسب الفرنسيين

¹ ليون روش: ولد سنة 1809 بفرنسا. أنقن تعلّم اللّغة العربية. انخرط في جيش الأمير عبد القادر كجاسوس ومترجم. توفي في سنة 1900. ينظر:

Faucon Narcisse, op.cit, pp 473-479.

² Mme 'Alima, "La vie de l'émir abdelkader repères biographiques", **Promesses**, N°8, Presse CCP, Algérie, Juillet 1970, p 14, et Thureau Dangin Paul, **Histoire de la monarchie de Juillet**, Tome5, Typographie de E. Plon, Paris, France, 1889, p 324.

³ Vallat Gustave, **Le duc d'Aumale, sa vie et son oeuvre**, Abbeville C. Paillart, Imprimeur-Éditeur, S.E, 1898, p 98, et Rambaud Alfred, **Notice sur M. le duc d'Aumale**, Imprimeurs De L'institut De France, Paris, France, 1899, p 8.

عاصمة متنقلة للأمير. وقد كانت الزّمالَة تتحرّك في كلّ مرّة مُغيّرة محلّ إقامتها، سواء نحو المناطق الداخلية أو الصحراء، بحثا عن أماكن آمنة، وأماكن تواجد الماء والحطب¹.

وفيما يتعلّق بشكل توزيع الزّمالَة، تأتي خيمة الأمير عبد القادر في الوسط، وبجانبه خيم أسراه من الجيش الفرنسي، وحولها نجد خيم الخلفاء والمستشارين: ميلود بن عراش، ومصطفى بن التهامي، والحاج محمد بن الخروبي؛ أمّا في الخط الثاني فنجد خيم ودواوير شيوخ القبائل المهمّة وأبرز القادة العسكريّين، من أمثال: محمد بن علاّل بن مبارك، والحاج الحبيب. كما نجد خيم الجنود، إضافة إلى الآغا والباشاويش².

وفي الأخير نجد الخطّين الثالث والرابع من الدواوير، حيث مخيّمات القبائل العوام من الأهالي. ومن بين أهمّ القبائل التي كانت تضمّها: قبيلة هاشم الشراقة، وقبيلة هاشم الغرابة³.

• تركيبة الزّمالَة⁴:

العناصر المكوّنة للزّمالَة	العدد
الدواوير	368
الخيم	6.000
الأفراد	60.000
الجنود	5.000

¹ La Croix, 6 Année, N°960, 28/7/1886, p 4, et A. – M. G, La France coloniale. Algérie, Imprimerie Mame, France, 1886, p 36.

² Vallat Gustave, op.cit, p 98, et Notice sur l'expédition qui s'est terminée par la prise de la smahla d'Abd-el-Kader, le 16 mai 1843, Imprimeur des Musees royaux, S.E, 1845, p 12.

³ Thureau Dangin Paul, op.cit, p 324, et

برونو إيتين، الأمير عبد القادر الجزائري، تر: ميشيل خوري، ط2، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 2001، ص 216.

⁴ Notice sur l'expédition qui s'est terminée par la prise de la smahla d'Abd-el-Kader, op.cit, pp 12-13.

وتشتمل زمالة الأمير عبد القادر أيضا على كلّ العناصر المكوّنة لعواصم الدّول، وأعني بذلك المنشآت الاستراتيجية: كورشات صناعة المدافع، والأسلحة، والسّروج، والمنشآت التجارية، ودكاكين الخياطة والحداة، والمؤسّسات الدينية والثقافية كالمساجد والمدارس. ومن جهة أخرى، نشطت الأسواق التي كانت تُقام بانتظام داخل الزّمالة، لتأمين حاجات ساكنيها، والاستجابة لطلباتهم¹.

2. هجوم القوّات الفرنسية على الزّمالة:

تُشير المصادر إلى أنّ عدد ساكني الزّمالة (كانت تنتشر خيامها في تلك الفترة في "عين طاقين")² بلغ قبيل هجوم الدّوق "دومال" عليها 60.000 نسمة. كما تُشير التقارير والمراسلات العسكرية الفرنسية بأنّ هجوم الحملة الفرنسية كان على الدّوائر الأساسيّة للزّمالة المُقدّر عددها بـ 20.000 نسمة³. وقد بدأ الهجوم يوم 16 ماي 1843، وضمت الحملة: 1300 جندي من المشاة، و600 فارس، إضافة إلى قافلة كبيرة من الجمال والبغال. وانقسمت هذه القوّات إلى ثلاثة أفواج: كان "دومال" على رأس الفوج الأوّل بـ 500 فارس، والفوج الثّاني بقيادة الكولونيل لويس ميشيل موريس (Louis Michel Morris)⁴، والفوج

¹ Mme 'Alima, op.cit, p 14, et

محمد بن الأمير عبد القادر، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، ج1، المطبعة التجارية، الإسكندرية، مصر، 1903، ص 267، وشارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص 215.

² عين طاقين: منطقة تقع في جنوب شرق تيارت، على حدود ولاية الجلفة حاليا. ينظر: محمد بن الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ج1، ص 280.

³ L'Écho des villes et communes de l'arrondissement de Lodève, 4 Année, N°24, 11/6/1843, p 2, et

شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص ص 199-215.

⁴ لويس ميشيل موريس: ولد سنة 1803 بفرنسا. تقلّد مختلف الرّتب العسكريّة إلى أن رُقّي إلى رتبة جنرال. شارك في القضاء على زمالة الأمير عبد القادر. توفي بمستغانم سنة 1867. ينظر:

Faucon Narcisse, op.cit, pp 402-403.

الثالث بقيادة الجنرال يوسف (Yusuf)²¹.

وتعرّض ساكنو الزّمالَة إلى هجوم عنيف ومفاجئ من القوّات الفرنسية، وكانوا حينها مُنهمكين في نصب الخيام، ولم يكن لدى الحراس حتى الوقت لإنذارهم، فلم يُبدوا سوى مقاومة ضعيفة (قُدّر عدد جنود الزّمالَة بـ 500 جندي فقط أثناء الهجوم). وفي نفس الوقت الذي أعطى فيه "دومال" الأمر بالهجوم على الزّمالَة، كان الأمير عبد القادر بعيدا عنها، مُشغلاً رُفقة كِبَار قادته وأفضل فرسانه بمراقبة تحرّكات الجيش الفرنسي بقيادة "لاموريسير" المُنهمك في إنشاء القاعدة العسكرية الجديدة في تيارت، وعندما تلقّى أخبار الهجوم، عاد على عجلٍ، لكنّه وجد أنّ كلّ شيء قد انتهى، حيث غادر الفرنسيون للتوّ جبل عمور، فلم يعثر إلّا على بقايا عاصمته وسط أكوام جثث الشهداء³.

وأفضى هذا الهجوم إلى وقوع 300 شهيد في صفوف ساكني الزّمالَة، ومئات من الجرحى، وأسر قرابة 4000 منهم، ناهيك عن الاستيلاء على جُلّ أموال وأملاك الأمير ومُعاونيه، إضافة إلى مخازن الأسلحة، والآلاف من رؤوس الماشية المختلفة، وإحراق أيضا وثائق وكتب ومخطوطات الأمير، وعدد كبير من الخيم، بينما تكبّد الفرنسيون خسائر قليلة، 9 قتلى و12 جريحا فقط⁴.

¹ الجنرال يوسف: ولد سنة 1808 بجزيرة إلبا (Elba) التابعة لإيطاليا حاليا. تقلّد مختلف الرّتب العسكرية إلى أن رُقّي إلى رتبة جنرال. دخل في خدمة الجيش الفرنسي وشارك معه في عدّة معارك للقضاء على المقاومات الشعبية. توفي في سنة 1866. ينظر:

Faucon Narcisse, op.cit, pp 587-592.

² Notice sur l'expédition qui s'est terminée par la prise de la smahla d'Abd-el-Kader, op.cit, pp 4-13, et Abbé Bornot, **Héros et épopées**, Avec préface de François Coppée, Imprimerie de l'oissy, Paris, France, 1901, pp 98-99.

³ **Le Journal de Cautelets**, 3 Année, N°18, 30/8/1866, p 2, et **Le Figaro Supplément littéraire du dimanche**, 3 Année, N°39, 28/9/1907, p 4, et

محمد بن الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ج1، ص ص 279-280.

⁴ **Courrier du Midi**, 23 Année, N°64, 30/5/1843, p 1, et **Journal de la Corse**, N°23, 7/6/1843, p 3.

3. نفي أسرى الزّمالَة إلى جزيرة سانت مارغريت:

لقد بلغ عدد الأسرى الذين اعتقلوا في الهجوم على الزّمالَة قرابة 4000 أسير، من مختلف الفئات العمرية، فلم تُستثن النّساء والأطفال وحتّى الشيوخ، واقتيدوا جميعهم إلى مدينة الجزائر في ظروف مُزرية وقاسية، حيث لا يُمكن حصر عدد من ماتوا خلال الرحلة الشّاقة إلى المدينة¹، وقد تمّ تقسيمهم إلى مجموعتين²:

• الأولى ضمّت أسرى الزّمالَة من الأعيان:

126	الرجال
136	النّساء
115	الأطفال
377	المجموع

وقد خُصّصت لهذه المجموعة أماكن في "القصابة" وعوملوا باحترام وتقدير، فقد كانت إدارة الاحتلال الفرنسي تسعى لاستغلال هؤلاء الأسرى لممارسة الضغط على الأمير وخلفائه وأعوانه خلال المفاوضات³.

• أمّا المجموعة الثانية فضمّت أسرى الزّمالَة من العوام:

450	الرجال
1422	النّساء
1352	الأطفال
3224	المجموع

وقد تمّ وضع أسرى هذه المجموعة في "حوش" تركي استولت عليه القوّات الفرنسية،

¹ Vallat Gustave, op.cit, p 110 et 114, et Courrier du Midi, op.cit, p 1.

² Yacono Xavier, "Les prisonniers de la smala d'Abd el-Kader", op.cit, p 418.

³ L'Écho des villes et communes de l'arrondissement de Lodève, N°24, op.cit, p 2, et Mont Rond et Paul Ennemond Émile, **Histoire de la conquête de l'Algérie de 1830 à 1847**, Tome2, Imprimerie De E.Marcaurei, Paris, France, 1847, p 251.

وكانوا كلّهم في حالة يُرثى لها من البؤس والجوع والعُري¹.

مع العلم أنّ عملية النّفي قد خضعت لنوع من الانتقائية، حيث اقتصرّت على الأسرى المُهمّين (المجموعة الأولى)، لاعتمادها كما ذكرت كعنصر تفاوض مع الأمير عبد القادر وخلفائه وأعوانه، بخصوص فرضية الاستسلام والتخلّي عن المقاومة، مقابل إخلاء سبيلهم. ورغم أنّ "بوجو" أراد أن ينفي جميع الأسرى إلى جزيرة "سانت مارغريت"، إلّا أنّ عوائق لوجستية حالت دون ذلك. الأمر الذي أدّى به إلى الإفراج عن أغلب أسرى المجموعة الثانية، وإرسالهم إلى وهران بحرا، علما أنّ غالبيتهم من المنطقة وينتمون إلى قبيلة هاشم². ولقد أوّلت الصحف الفرنسية اهتماما كبيرا بمسألة الأسرى وضخمتها كعادتها، فقد كثرت الإشاعات حول أسر العديد من أفراد عائلة الأمير عبد القادر، وعلى رأسهم أمّه زهرة بنت سيدي بن دوبة، وزوجته خيرة، غير أنّ هاتين الأخيرتين قد تمكّنتا من الهرب برفقة عدد من جنود الرّمالة. كما تحدّثت عن أسر ابن خال الأمير سيدي الحبيب ولد الحاج البشير، ونفيه إلى جزيرة "سانت مارغريت" بالرغم من مرضه العقلي³.

فكلّ ما كان يهّم الفرنسيّين الذين لم يتمكّنوا من القبض على كبار الزعماء، هو إعطاء أهميّة لمسألة الأسرى ونفيهم، ومن بينهم عائلة المستشار الخاص بالأمير الحاج محمد بن الخروبي، حيث تمّ أسر 16 من عائلته، و19 من خدمه. وقد أثنت مراسلة عسكرية من وزارة الحرب الفرنسية على هذا الإنجاز، إذ اعتبرته عملاً جبّارا ومُهمّا من شأنه أن يُجبر الوزير الأوّل للأمير على قبول شروطهم لإعادة عائلته، وهذا دليل آخر بأنّ الحكومة الفرنسية كانت

¹ Yacono Xavier, "Les prisonniers de la smala d'Abd el-Kader", op.cit, p 418.

² Courrier du Midi, op.cit, p 1, et Mont Rond et Paul Ennemond Émile, op.cit, p 251, et Notice sur l'expédition qui s'est terminée par la prise de la smahla d'Abd-el-Kader, op.cit, p 17.

³ Journal officiel de la Martinique, N°104, 27/12/1845, p 2, et Notice sur l'expédition qui s'est terminée par la prise de la smahla d'Abd-el-Kader, op.cit, p 15, et

ميلشور جوزيف أوجين دوماس، المرأة العربية دراسة وصفية لحياة المرأة الجزائرية 1870، تر: بن حرز الله بن مويّزة، ط1، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2024، ص 135.

تُعَوَّل كثيرا على سلاح المُساومة لفرض شروطها في المفاوضات¹.

وقد اتُبعت الطريقة نفسها مع عائلة محمد بن علّال خليفة الأمير عبد القادر على مليانة، حيث تمّ أسر 29 شخصا من عائلته، على رأسهم: أمّه، وزوجته، وابنه الصغير، وابنته، وأخوه، وأخته، إضافة إلى 37 من خَدَمِهِ، وأرادت الحكومة الفرنسية أن تُساومه فيهم مقابل أن يرضخ ويتعاون معها. ولقد أرسل أفراد من عائلته المنفيين بجزيرة "سانت مارغريت" وبضغط من السلطات الفرنسية رسالة توّسل إليه يطالبونه فيها بالاستسلام مقابل الحفاظ على أرواحهم².

ومن العائلات الأخرى التي كانت تُوليها فرنسا نفس القدر من الأهميّة، كانت عائلة سيدي محمد بن عبد الرحمان، وهو أعزّ أصدقاء الأمير وأخلص مستشاريه بحكم المصاهرة بينهما. وكذا عائلة مصطفى بن التّهامي ابن عمّة الأمير عبد القادر وصهره، وخليفته على معسكر، ورئيس الديوان في مجلس الشورى³.

هذا بالإضافة إلى شخصيات أخرى لا تَقِلُّ أهميّة سياسية وشأنا أيضا في أعين الفرنسيين، نذكر منهم: زوجة القائد السابق لمدينة معسكر الحاج البخاري، وعمّة مستشار الأمير وممثّله في وهران الحاج الحبيب، وابنة ميلود بن عراش مستشار الأمير وسفيره السابق إلى فرنسا، وزوجة محمد ولد الحاج آغا قبيلة هاشم الغرابية⁴.

ونظرا لأهميّة هؤلاء الأسرى بالنسبة إلى فرنسا، كان لزاما على إدارة الاحتلال أن تقوم بترحيلهم إلى مكان لا أمل لهم فيه للهروب. فوقع الاختيار على جزيرة "سانت مارغريت"

¹ Le Mémorial bordelais, N°11831, 3/6/1843, p 2, et Yacono Xavier, "Les prisonniers de la smala d'Abd el-Kader", op.cit, p 421.

² محمد بن الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ج1، ص 280، و

Yacono Xavier, "Les prisonniers de la smala d'Abd el-Kader", op.cit, p 421.

³ Journal de la Corse, op.cit, p 3, et Le Mémorial bordelais, op.cit, p 2.

⁴ Notice sur l'expédition qui s'est terminée par la prise de la smahla d'Abd-el-Kader, op.cit, p 17, et Yacono Xavier, "Les prisonniers de la smala d'Abd el-Kader", op.cit, pp 421-422.

لنكون منفي مؤقتًا لهؤلاء الأسرى الجزائريين؛ نظرًا لأنها حسب السلطات الفرنسية تتوفّر على الشروط الضرورية للحياة والأمن، مع قلة عدد سكانها، ووجود الماء بكمية كافية، أضف إلى ذلك أبنيتها في حالة ممتازة، إذ تتكوّن قلعته من طابقين، مع بناء خارجي وهو السجن الذي يتكوّن من ست غرف مُقبّبة، ومَبْنَيْن من طابق أرضي، إضافة إلى عدّة أروقة، وثلاثة مبانٍ تُستخدم كتكنات، ومحلات تجارية، وسكن، ومكاتب، وهي تكفي حسب السلطات الفرنسية لإيواء 400 منفي سجين على الأقل. وقد تمّ بعد ذلك إصدار أمر وزاري بنفي هؤلاء السجناء إلى جزيرة "سانت مارغريت" باعتبار أنّهم ليسوا محكومين قضائيين، ولكنهم سجناء سياسيون وأسرى حرب منفيون من الجزائر حتّى إشعار آخر¹.

وقد تمّ ترحيل هؤلاء الأسرى من مدينة الجزائر إلى جزيرة "سانت مارغريت" على مرحلتين ودفعتين²:

الدفعة الأولى: غادرت عبر الباخرة لابروفنسال (La Provençale) في 22 جوان 1843، وشملت أسرى من قبيلة هاشم التي كانت في مجملها متكوّنة من النساء والأطفال والشيخوخ، ولم يكن لهم من ذنب سوى أنّهم يقربون أو يترابطون بصلة الدّم مع رجال وأعوان الأمير عبد القادر. وتضاربت الأرقام حول العدد الحقيقي لهذه الدفعة، ففي 20 جوان كان عدد الأسرى 269 حسب بيان الجنرال "دي بار"، وحسب بيان العقيد أوجين دوماس (Eugène Daumas)³، مدير الشؤون العربية في الجزائر العاصمة، والمحرّر في 22 جوان فإنّ عدد الأسرى كان 283، ليصل عددهم إلى 290 أسير عند وصولهم إلى

¹ Activités de la société, In: **Revue française d'histoire d'outre-mer**, tome 61, N°222, 1^{er} trimestre 1974, p 141, et Yacono Xavier, "Les prisonniers de la smala d'Abd el-Kader", op.cit, pp 422-424.

² Sylvie Thénault, **Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale...**, op.cit, p 138, et Yacono Xavier, "Les prisonniers de la smala d'Abd el-Kader", op.cit, pp 424-425.

³ أوجين دوماس: ولد سنة 1803 بسويسرا. تقلّد مختلف الرتب العسكرية إلى أن رُقّي إلى رتبة جنرال. كان له اهتمام بالغ بالتأليف. له العديد من المؤلفات حول الجزائر. توفي في سنة 1871. ينظر:

Faucon Narcisse, op.cit, pp 178-179.

مرسيليا، حسب ما أكّده الجنرال دي بوفروت دوتبول (De Beaufort D'Hautpoul) قائد الفرقة العسكرية الثامنة للجيش الفرنسي¹.

وقد أرجع الجنرال "بوجو" هذا التزايد في أرقام أعداد الأسرى المنفيين، إلى تسلل أفراد من أهالي المنفيين إلى داخل السفينة التي تمّ ترحيلهم فيها، وظلّوا مختبئين حتّى نزولهم. وقبل وصولهم إلى جزيرة "سانت مارغريت" كان المنفيون يُقيمون في حصن لامالق (Lamalq) الواقع في مدينة "تولون". وفي 26 جوان وصل المنفيون إلى الجزيرة، أين تمّ تحديد عددهم بشكل دقيق على النحو التالي:

• منفيو الدفعة الأولى من زمالة الأمير عبد القادر²:

دوّار	رجال	نساء	الأطفال من 18 شهراً إلى 15 سنة	الأطفال أقلّ من 18 شهراً	خدم	المجموع
المستشار الحاج محمد بن الخرّوبي	12	21	9	10	9	61
ال خليفة محمد بن علاّل	8	21	9	8	19	65
قبيلة هاشم الشراقة	10	32	22	12	7	83
قبيلة هاشم الغرابة	19	39	9	10	4	81
المجموع	49	113	49	40	39	290

أمّا الدفعة الثانية: فقد غادرت مدينة الجزائر في 9 أوت 1843، على متن البارجة لابيردري (La Perdrix)، وحملت 186 أسيراً، من بينهم 32 من أسرى الزمالة الذين كانوا متواجدين في القصبة (الأعيان)، وقد قُسم منفيو هذه الدفعة إلى ثلاث فئات:

- الفئة الأولى: ضمّت أعيان وزعماء القبائل، وكلّ من كانت لهم مكانة سياسية ودينية.

¹ Sylvie Thénault, **Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale...**, op.cit, p 138, et Yacono Xavier, "Les prisonniers de la smala d'Abd el-Kader", op.cit, pp 424-425.

² Yacono Xavier, "Les prisonniers de la smala d'Abd el-Kader", op.cit, pp 424-425.

- الفئة الثانية: ضمت الأفراد الأقل أهمية بالنسبة لفرنسا، مثل: الخدم، والأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 10 إلى 15 سنة.
- الفئة الثالثة: ضمت بقية الخدم، والأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين السنتين إلى 10 سنوات¹.

ثالثا: نفي الشريف بومعزة سنة 1847

ركّزت سلطات الاحتلال الفرنسي جهودها بعد احتلال مدينة الجزائر على إخضاع منطقة حوض الشلف والظهرة والونشريس، باعتبار أنها نقطة ارتكاز أساسية لتوطيد أركان الاحتلال الفرنسي في وسط الجزائر، وكذا إعطاء الدعم اللازم للحملات العسكرية في منطقة الغرب.

وقد شهدت هذه المنطقة سنة 1845، اندلاع مقاومة محمد بن عبد الله المعروف بـ"الشريف بومعزة"، التي استمرت قرابة السنتين، وانتهت باستسلام هذا الأخير للجنرال "سانت أرنو"، ليتمّ نفيه بعدها إلى المتروبول. وسأحاول في هذا العنصر تسليط الضوء على أهم محطات عملية نفي هذه الشخصية.

1. تعريف موجز بالشريف بومعزة ومقاومته 1816-1847:

هو محمد بن عبد الله بن واضح بن عبد الله، المعروف بالشريف بومعزة، ينسب إلى "أولاد خويدم" في حوض وادي الشلف. ولد حوالي سنة 1816 في مدينة "تارودانت" جنوب المغرب الأقصى. هاجرت عائلته أواخر العهد العثماني إلى الجزائر، حيث استقرت لدى "أولاد يونس" في جبال الونشريس. وقد عاش بومعزة يتيما بعد أن توفي والداه. وتلقّى تعليمه بزاوية "مازونة" الفقهية².

¹ Sylvie Thénault, "Une circulation transméditerranéenne forcée", op.cit, p 4, et Yacono Xavier, "Les prisonniers de la smala d'Abd el-Kader", op.cit, pp 425-426.

² Mont Rond et Paul Ennemond Émile, op.cit, p 354, et

يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 81.

وبمقتضى معاهدتي "دي ميشال" 1834، و"التّافنة" 1837، كانت منطقة الظهرة تابعة للأمير عبد القادر. وبعد نقض الفرنسيين للمعاهدة الثانية أواخر سنة 1839، توجه إليها الجيش الفرنسي لاحتلالها. وفي هذه الظروف ظهر الثائر محمد بن عبد الله الذي تزعم المقاومة حوالي سنتين، مُستغلاً معرفته بالمنطقة، وصعوبة تضاريسها، لتكون عاملاً لصالحه بحكم عدم تعوّد القوّات الفرنسية على مثل هذه المناطق، ولتوفّر لنفسه مجالاً واسعاً للحركة¹.

بدأ بومعزة مقاومته بمعاقبة المتعاونين مع الاحتلال الفرنسي، ولا سيما أولئك الذين قلدتهم إدارة الاحتلال وظائف سامية². حيث غادر في بداية شهر أفريل 1845 "أولاد يونس" وشنّ هجوماً على دّوار الحاج الصادق قائد "مديونة"، وتمكّن من قتله³. وفي 14 أفريل، توجه على رأس 100 فارس و50 من المشاة إلى عرش "الصبيحات" في الشلف، وقتل الحاج بلقاسم أحد قيّادها. ولما علم الجنرال "سانت أرنو"⁴، قائد منطقة الشلف (أورليان فيل Orleans ville سابقاً) بذلك، خرج منها على رأس عدد من قوّاته، وتمكّن في 17 أفريل من التّعرف على مكان بومعزة، وفي هذه المنطقة جرت معركة بين الطرفين عُرفت باسم "معركة

¹ Mairin C.N, **Le Dahra, Cassaigne, Bosquet, Pont du Cheliff**, imprimerie de l'Ain Sefra, Mostaganem, Algérie, 1905, p 28, et

حورية جيلالي، "على خطى الثائر محمد بن عبد الله المعروف بالشريف بومعزة من الظهرة إلى باطوم (1822-1879)"، ضمن كتاب: **الثّقي والإبعاد في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962**، تق وتص: كمال بن صحرّوي ودحو فغورور، ط1، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2021، ص 58.

² أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية..**، ج1، المرجع السابق، ص 293.

³ Charles Richard, **Etude sur l'insurrection du Dahra (1845-1846)**, Typographie A. Besamenez, Algérie, 1846, pp 22-23, et Rousset Camille, **La Conquête De L'Algérie 1841-1857**, Tome Second, Troisième édition, Typographie Plon-Nourrit, Paris, France, 1904, pp 15-14.

⁴ سانت أرنو: ولد سنة 1798 بفرنسا. تقلّد مختلف الرّتب العسكرية إلى أن رُفّي إلى رتبة مارشال. تولّى منصب قائد منطقة الشلف. عُيّن وزيراً للحرب بين 1851-1854. توفي في سنة 1854. ينظر:

Faucon Narcisse, op.cit, pp 490-491.

قري"، فَقَدْ فيها بومعزة حوالي ستين من رجاله، وأُسر له أربعة عشر آخرون. بينما قُتل جنديان فرنسيان، وجُرح أربعة آخرون من بينهم الضابط شارل ريتشارد (Charles Richard)¹.

وفي اليوم الموالي، خاض الشريف بومعزة معركة أخرى ضدّ القوّات الفرنسية في منطقة "البعل"، مع ثوار أولاد يونس الذين حاصروا فرقتين فرنسيّتين، كانت إحداها تحت إمرة القائد كانروبير (Canrobert)². وبعد يومين من القتال، انتهت المعركة بانتصار بومعزة، وتمكّن "كانروبير" من النّجاة بصعوبة بعد أن تكبّد عدّة خسائر³.

ثمّ توجّه بومعزة إلى "الظهرة"، وكان على "سانت أرنو" في 21 ماي 1845، مواجهة قوّاته التي بلغ عددها حوالي 1200 من المشاة، و200 فارس، والتي كانت متّجهة إلى معسكره. وتمكّن هذا الأخير من دحر قوّات بومعزة الذي تكبّد عدّة خسائر: حوالي 400 شهيد، وأسر عدد من النّساء والأطفال. وقد قُتل في هذه المواجهة أربعة جنود فرنسيّون فقط. وبينما كان "سانت أرنو" متوجّها إلى "تتس"، واجه قوّات بومعزة في 31 ماي، وتمكّن من إلحاق الهزيمة به مرّة أخرى مكبّدا إياه مائة شهيد⁴.

وفي 23 ديسمبر 1845، شارك الشريف بومعزة إلى جانب الأمير عبد القادر في معركة "تامدة" ضدّ القوّات الفرنسية التي كانت بقيادة الجنرال "يوسف"، وكان مسرح أحداثها

¹ M. Sainte Beuve, **Lettres du maréchal de Saint-Arnaud 1832-1854**, Troisième Édition, Tome2, Imprimerie de Maurice Loignon, 1864, p 13, et Bérard Jh.-P.-L, **Les deux villes de Tenez et Boumaza**, Imprimerie Cerf, Paris, France, 1864, pp 39-40.

² كانروبير: ولد سنة 1809 بفرنسا. تقلّد مختلف الرّتب العسكرية إلى أن رُقّي إلى رتبة مارشال. تولّى منصب قائد منطقة باتنة. توفي في سنة 1895. ينظر:

Faucon Narcisse, op.cit, pp 132-135.

³ Mont Rond et Paul Ennemond Émile, op.cit, p 356, et

حورية جيلالي، المرجع السابق، ص 60.

⁴ M. Sainte Beuve, op.cit, p 16-17, et Mont Rond et Paul Ennemond Émile, op.cit, pp 359-358.

منطقة "خندق تامدة" بجبل بوشطوط شمال تيارت، وقد تكبدت فيها القوات الفرنسية خسائر معتبرة، حيث بلغ عدد القتلى 10 بين ضباط وجنود، وجرح 20 آخرون، وهلاك 60 حصانا. كما كان من نتائج المعركة أيضا تعيين الأمير لبومعزة خليفة له على منطقة "الظهرة"¹.

وفي 15 مارس 1846، وأثناء معركة ضدّ "سانت أرنو" بالقرب من "مديونة"، أُصيب بومعزة برصاصة في ذراعه، أدّت إلى كسرها، بينما قُتل من الفرنسيين اثنان من بينهما الضابط فلوري (Fleury). وقد اضطرّ بومعزة إلى الاختباء في بعض الدواوير لفترة²، ومنها التحق في شهر أفريل بالونشريس. ثمّ قرّر الالتحاق بالأمير عبد القادر الذي عاد إلى الجزائر، واتّجه معه إلى جبال جرجرة، واشتركا مع الخليفة أحمد بن الطيّب بن سالم في مقاومة الفرنسيين. غير أنّ بومعزة سرعان ما اختلف مع الأمير، وانفصل عنه في أكتوبر سنة 1846³.

ثمّ انتقل بومعزة إلى أطراف الصحراء عبر "قليّة"، حتّى امتدّت ثورته إلى أولاد نايل وأولاد جلال. وفي 10 جانفي سنة 1847، تمكّن الجنرال إميل هيربيون (Émile Herbillon)⁴ مدعّمًا بقوّاته المقدّرة بألف جندي، من اقتحام واحة سيدي خالد بأولاد جلال

¹ Camille Rousset, op.cit, pp 76–78, et **L'Observateur des Pyrénées**, 21/1/1846, p 1.

² يذكر "مون رون" بأنّ بومعزة قد ترك قيادة ما تبقى من جيشه وعددهم 600 جندي لآغا بني زروال قدور بن ناقة الذي قام بمهاجمة معسكر "كانروبير" في 22 و 25 أفريل 1846، ولكنّه تعرّض للهزيمة، حيث استشهد 30 من رجاله وتعرّض هو الآخر لكسر في ذراعه جزاء رصاصة اخترقته. وعندما حاول الهروب ألقت عليه قوّات "الصبايحية" القبض. ينظر:

Mont Rond et Paul Ennemond Émile, op.cit, p 421, et M. Sainte Beuve, op.cit, p 60.

³ M. Sainte Beuve, op.cit, pp 57–61, et

يحي بوعزيز، "المقاومة في جبال الونشريس وحوض الشلف وجبال الظهرة ضدّ الاستعمار الفرنسي 1840–1864"، مجلة الأصالة، ع83–84، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، 1 جويلية 1980، ص 9.

⁴ إميل هيربيون: ولد سنة 1794 بفرنسا. تقلّد مختلف الرتب العسكرية إلى أن رُقّي إلى رتبة جنرال. خاض العديد من المعارك ضدّ القبائل الثائرة وتمكّن من إخضاع بعضها. توفي في سنة 1866. ينظر:

Faucon Narcisse, op.cit, p 293.

التي التجأ إليها بومعزة. وواصل القادة العسكريون الفرنسيون ضغطهم على القبائل لمنعها من مساعدة بومعزة، حيث استسلم أولاد جلال بعد أن قاوموا بشدة محتمين بواحاتهم. وفي 24 جانفي غادر "هيريون" المنطقة متجها إلى أولاد نايل لمعاقتهم على مساندة بومعزة، وسرعان ما استسلموا له أيضا¹.

2. استسلام الشريف بومعزة:

بعد المطاردات المتواصلة لقوات الجيش الفرنسي توجه بومعزة نحو توقرت رفقة "أولاد ساسي"، غير أن خليفة الأغواط "أحمد بن سالم"، وتنفيذا لأوامر الجنرال ماري مونج (Marey Monge)²، عرض على شيخ قبيلة "أولاد ساسي" مبلغ 2000 درو مقابل تسليم بومعزة، ولما علم هذا الأخير باتفاق الطرفين ضده فرّ من المنطقة، ليقوم خليفة الأغواط بمطاردته، فاضطر بومعزة إلى الاختفاء نهارا والسير ليلاً مُبتعداً عن الدواوير³.

وبعد مسيرة طويلة وصل بومعزة في 11 مارس 1847 إلى منطقة "ثنية الحد"، قلب جبال الونشريس، على رأس اثني عشر فارساً، حيث وجد الملازم الأول جان أوغست مارقريت (Jean Auguste Margueritte)⁴، الذي كان يقوم بجولة رفقة اثني عشر جندياً من قوات "الصبايحية"، وسبعة عشر فارساً، فبدأ الأخير بمطاردته، وتمكّن من قتل أربعة من

¹ Pellissier de Reynaud Edmond, tome3, op.cit, pp 281-283, et Roy Just Jean Étienne, **Histoire de l'Algérie, depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours**, Quatrieme Edition, 1^{re} Série, Tours Alfred Mame Et fils éditeurs, France, 1880, p 281.

² ماري مونج: ولد سنة 1796 بفرنسا. تقلّد مختلف الرّتب العسكرية إلى أن رُقي إلى رتبة جنرال. تولّى قيادة عدّة مناطق في الجزائر من بينها المدية. عُرف بكتاباته ومذكراته حول نشاطه في الجزائر. توفي في سنة 1863. ينظر: Faucon Narcisse, op.cit, pp 375-376.

³ Roy Just Jean Étienne, op.cit, p 281, et Azan Paul, **Conquête Et Pacification De L'Algérie**, librairie de France, Paris, France, 1929, p 383, et

حورية جيلالي، المرجع السابق، ص 66.

⁴ جان أوغست مارقريت: ولد سنة 1823 بفرنسا. تقلّد مختلف الرّتب العسكرية إلى أن رُقي إلى رتبة جنرال. تولّى عدّة مناصب من بينها رئيس المكتب العربي بمليانة. توفي في بلجيكا سنة 1870. ينظر: Faucon Narcisse, op.cit, pp 376-379.

رجالها، وطارد البقية حتّى اضطرّوا إلى التّخلّي عن أسلحتهم وخيولهم، بينما تمكّن بومعزة من الفرار، متّجها إلى منطقة "الظهرة" ليعثّ مقاومتها من جديد، فحاول دعوة سكانها إلى الجهاد ولكن دون جدوى، حيث كان يأمل في الحصول على دعم "عيسى بن جين"، الذي كان أحد أتباعه من قبيلة "الصبيح"، غير أنّ هذا الأخير كان قد قُتل على يد الفرنسيين، ليليه مصرع خليفته "محمد بن عائشة" الذي قُتل على يد الأغا "الغبريني" في إحدى المعارك. وعندما لم يجد بومعزة الدّعم من أهالي المنطقة، ولم يتمكّن من الحصول على الرّجال لمواصلة مقاومته، قرّر الاستسلام للفرنسيين¹.

توجّه الشريف بومعزة في 13 أفريل 1847، إلى قائد أولاد يونس "الحسيني"، فظنّ هذا الأخير بأنّ بومعزة جاء لمواجهته، ولكنّ الشريف خاطبه قائلاً: "الأمر لا يتعلّق بالحرب الآن، أنا أستسلم، خُذني إلى قائد أورليان فيل، إلى "سانت أرنو" نفسه". وعندما أخذ إلى "سانت أرنو"، خاطبه بومعزة باعتزاز قائلاً: "أيّها الفرنسي، أنت من أكثر الفرنسيين الذين قاتلتهم، ولقد عقدتُ العزم على الاستسلام إليك أنت". ثمّ نُقل بعدها بومعزة في 17 أفريل على ظهر حصان من الشلف إلى "تنس". وقد ظلّت مكانته عالية بين الأهالي الجزائريين، الذين تابعوا موكبه مُقبّلين حصانه وبرنسه².

3. نفي الشريف بومعزة إلى المتروبول:

تمّ نقل الشريف بومعزة من "تنس" إلى مدينة الجزائر برفقة النقيب "شارل ريتشارد" رئيس مكتب الشؤون العربية بالشلف، الذي أوكلت له مهمّة نقله إلى باريس، تنفيذاً لأوامر وزارة الحربية. وخلال رحلته كان بومعزة يلقى عبارات الاحترام والتقدير، والكلّ يسعى للنظر

¹ شارل أندري جوليان، مج1، المرجع السابق، ص 350، و

Pellissier de Reynaud Edmond, tome3, op.cit, p 284, et Azan Paul, op.cit, p 383.

² M. Sainte Beuve, op.cit, pp 98-99, et E. De Martinval, **Bou-Maza scherriff des OuledYonnes, prisonnier des Français**, Imprimeur De E. Bautruche, Paris, France, 1847, p 17.

إليه نظرة أخيرة، قبل رحيل من كانوا يُسمّونه بـ"مولى الساعة"¹.

وصل بومعزة إلى مدينة الجزائر في 19 أفريل سنة 1847، حيث خصّه الجنرال "بوجو" باستقبال لائق، لأنّه رأى فيه الشاب الذي أبدى جرأة وشجاعة كبيرة في قتال الفرنسيين. وأثناء محاكمته اعترف بومعزة بأنّ كلّ المتعاونين معه من: قيّاد، وآغوات، قد مدّوا له يد العون، وعلى رأسهم "ولد سيدي لعريبي"، الذي أعانه بالرجال والمال والبرود. وقد عبّر "بوجو" لوزير الحربية "سولت" عن مدى خطورة مقاومة بومعزة، والعقبات التي شكّلتها في وجه التوغّل الفرنسي بالمنطقة، حيث يقول: "لقد شكّل لنا بومعزة لمّدة طويلة عقبات كبيرة على ضفّتي الشلف، وطوال السنتين من حركته كانت مواجهاتنا لا تتوقّف"².

وصل بومعزة إلى مدينة مارسيليا، ثمّ نُقل منها إلى باريس التي وصلها يوم 5 ماي 1847، وأنزل في فندق لي كابوسين (Les Capucines)، حيث لقي معاملة حسنة من الحكومة الفرنسية؛ بل أكثر ممّا يستحقّه حسب قول روي جست جان إتيان (Roy Just Jean Étienne)³.

وسرعان ما انتشر خبر وصول بومعزة إلى العديد من الشخصيات البارزة في باريس، ليتجمّع الكثير من المهتمّين برؤية هذا الثائر الشاب، صاحب الواحد والثلاثين ربيعاً، الذي كبّد القوّات الفرنسية خلال سنتين من المواجهات العديد من الخسائر المادية والبشرية. ولدى وصوله إلى الفندق لم يُبدِ بومعزة أيّ اهتمام بمن كانوا ينتظرون رؤيته، ما عدا استراقه النظر إلى شابّ كان يحمل ورقة وقلم رصاص، أدرك الشّريف أنّه كان يرسم صورته، فوجّه له ابتسامة بازدراء، ثمّ دخل الفندق. وفي اليوم الموالي لوصوله، نُقل بومعزة عبر سيارة لزيارة

¹ E. De Martinval, op.cit, p 18, et

حورية جيلالي، المرجع السابق، ص ص 67-68.

² حورية جيلالي، المرجع السابق، ص 68، وشارل أندري جوليان، مج1، المرجع السابق، ص 350، و

M. Sainte Beuve, op.cit, p 99, et E. De Martinval, op.cit, pp 18-20.

³ Roy Just Jean Étienne, op.cit, p 282, et E. De Martinval, op.cit, p 21.

وزير الخارجية الفرنسي فرانسوا قيزو (François Guizot)¹، مرفوقا بمترجم².

أمّا عن يومياته في منفاه، فكلّ ما توصّلت إليه هو أنّ الفندق الذي كان يقيم فيه كان قريباً من الفندق الذي كانت تُقيم فيه الأميرة كريستينا تريفلوزيو بيلجيوجوزو (Cristina Trivulzio Belgiojoso)، المعروفة بنضالها في سبيل الوحدة الإيطالية، وكتاباتهما الأدبية حول رحلاتها إلى قارة آسيا، وقد نُفيت هي أيضاً إلى باريس بسبب أفكارها السياسية. وقد تجاذب معها بومعزة أطراف الحديث لعدّة مرّات. مع العلم أنّه كان يتلقّى معاشاً تقاعدياً من الحكومة الفرنسية قدره 15.000 فرنك³.

كما شوهد بومعزة أثناء مراسيم دفن المارشال الدوق دي ريجيو (De Reggio) -توفي في 13 سبتمبر 1847- بلباسه العربي الذي لفت انتباه الصحافة بشكل مُثير، في فندق ليزانفاليد (Les Invalides)، بين عدد كبير من الضباط بأزيائهم العسكرية ومن جميع الدول. وقد حظي حينها باستقبالٍ من طرف "قيزو" شخصياً⁴.

وفي أعقاب أحداث باريس في 23 فيفري 1848، التي أدّت إلى سقوط النظام الملكي بفعل الثورة الفرنسية الثانية، هرب بومعزة من الفندق الذي كان مسجوناً فيه، وتوجّه نحو ميناء مدينة بريست (Brest) غرب فرنسا مشياً على الأقدام، غير أنّه سرعان ما تمّ إلقاء القبض عليه، وسُجن بناءً على أوامر الحكومة المؤقتة في قلعة هام (Ham) بالمدينة⁵.

¹ فرانسوا قيزو: ولد سنة 1787 بفرنسا. تقلّد عدّة مناصب من أبرزها رئيس مجلس الوزراء الفرنسي بين 1847-1848. توفي في سنة 1874. ينظر: الزهرة بقبق، المرجع السابق، ص 99.

² E. De Martinval, op.cit, pp 21-22.

³ Belkadi Ali Farid, **Le Cherif Boumaza Et La Belle Pincesse Belgiojoso**, sans autre information, 2014, pp 3 et 7. et

شارل أندري جوليان، مج1، المرجع السابق، ص 350.

⁴ E. De Martinval, op.cit, p 21, et Belkadi Ali Farid, op.cit, p 21, et

حورية جيلالي، المرجع السابق، ص ص 72-73.

⁵ La Châtre Maurice, **Nouveau dictionnaire universel**, Tome premier, Docks de la Librairie, Paris, France, 1865, p 632, et Roy Just Jean Étienne, op.cit, p 282.

مع الإشارة إلى أنّ بومعزة قد وُضع في نفس الزنزانة التي وُضع فيها الإمبراطور "لويس نابليون بوناپرت" بعد محاولة الانقلاب الفاشلة المعروفة باسم بولوني (Boulogne) سنة 1840، حيث أُعتقل بنفس السجن والزنزانة ما بين سنتي 1840-1846، قبل أن يعود إلى الحكم بعد ثورة سنة 1848¹.

وبالعودة إلى بومعزة وحياته في هذا السجن، نذكر ما ورد في الرسالة التي كُتبت في 4 فيفري 1849، ووردت في كتاب "الزمن الماضي والأيام الحاضرة" لمؤلفه إرنست دينورماندي (Ernest Denormandie)، ومما جاء فيها: "يوجد حالياً سجين واحد فقط في القلعة، إنّه العربي بومعزة، الذي قضيتُ معه ساعة في غرفته، وفي نزهة على النهر. يبدو هذا السجين حزينا جدا ومتأثرا بمصيره، وهو يأمل أن يُخرجهُ رئيس الجمهورية من هناك"².

4. إطلاق سراح الشريف بومعزة وحياته بمنفاه الاختياري حتى وفاته:

في 22 جويلية 1849، أصدر الرئيس الجديد للجمهورية الفرنسية الثانية "لويس نابليون بوناپرت" قرارا بإطلاق سراح الشريف بومعزة، كما أعاد إليه امتيازاته أيضا وعلى رأسها معاشه التقاعدي. وقد بقي بومعزة بباريس مدة من الزمن حاول خلالها العودة إلى الجزائر قصد زيارة عائلته، لكنّ مُماطلة المسؤولين الفرنسيين وخوفهم من بعث بومعزة لمقاومته من جديد حالت دون ذلك³.

وأثناء تواجده في باريس، أخذ الشريف بومعزة يُراسل شقيقه عمر وأفراد عائلته وبعض المقربين منه عن طريق الضابط لاباسيت (Lapasset)⁴، رئيس المكتب العربي بـ"تنس"،

¹ Denormandie Ernest, **Temps passé, jours présents (notes de famille)**, Société Anonyme De Publications Périodiques, Paris, France, 1900, p 205.

² Ibid, pp 205-206.

³ Roy Just Jean Étienne, op.cit, p 282, et Belkadi Ali Farid, op.cit, p 22.

⁴ لاباسيت: ولد سنة 1817 بفرنسا. تقلّد مختلف الرتب العسكرية إلى أن رُقّي إلى رتبة جنرال. عُيّن في عدّة مناصب من أبرزها رئيس المكتب العربي بـ"تنس". توفي في سنة 1875. ينظر:

Faucon Narcisse, op.cit, pp 331-332.

يطلب منهم أن يسعوا لجمع أفراد عائلته وإسكانهم في مدينة "تنس" تحت رعاية هذا الضابط. وفي هذا الإطار كتب بومعزة خمس رسائل، كانت الأولى إلى "معزوز" من قبيلة أولاد سعد بن سالم (أولاد نايل)، والثانية إلى أخيه عمر، أما الثالثة فقد وجهها إلى والده عبد الله، والرابعة إلى صهره مصطفى بن زيّان، بينما كانت الرسالة الخامسة موجّهة إلى "التلي بلكل" آغا أولاد سي أحمد (أولاد نايل)¹.

وفي هذه الرسائل تطرّق بومعزة إلى فترة نفيه، وتحدّث عن حُسن الاستقبال والمعاملة التي لقيها من السلطات الفرنسية، وعن وعدها بالسّماح له بالعودة إلى الجزائر بشرط تعرّفها على أماكن تواجد عائلته. لذا فهو يسعى إلى تنفيذ هذا الشرط أملاً في تحقيق لمّ الشمل معهم، فيطلب منهم تجميع كلّ أفراد العائلة بتنس لتحقيق الوعد، وقد منحتهم السلطات الفرنسية الأمان، ووفّرت لهم منزلاً لائقاً، وخصّصت لهم أيضاً أرضاً فلاحية. كما صرّح بومعزة للفرنسيّين بأنّ والديه وأخاه الأكبر بن عبد الله قد تركهم في "أولاد خويدم" عند استسلامه. فإذا لم يجدوهم هناك، فأخوه عمر هو الكفيل بمعرفة مكان وجودهم².

وفي إطار الالتزام بالشرط المنصوص عليه للسّماح له بالعودة إلى الجزائر، يطلب بومعزة من أخيه عمر وضع النّقة في "لاباسيت" المُكلّف بتطبيق عهد الحكومة الفرنسية، وأن يُرحّب به ويستقبله استقبالا لائقاً. وهذا دائماً من خلال ما ذكرته المصادر الفرنسية. لكن في الأخير، لم تفِ الحكومة بعهدها، على الرّغم من التزام بومعزة بتنفيذ الشرط الفرنسي، حيث كان هدفها من ذلك معرفة مكان وجود عائلته ليسهل عليها مراقبة تحركاتهم تحسّبا لأيّ ردّة فعل محتملة من طرفهم³.

¹ حورية جيلالي، المرجع السابق، ص 71، و

E. De Martinval, op.cit, pp 89-95.

² E. De Martinval, op.cit, pp 89-98.

³ حورية جيلالي، المرجع السابق، ص 72، و

E. De Martinval, op.cit, pp 95-96.

وفي سنة 1854، وبعد خمس سنوات قضائها الشريف بومعزة في باريس، قدّم طلباً إلى الإمبراطور "نابليون" يطلب فيه السّماح له بالرحيل إلى عاصمة الدولة العثمانية الأستانة، وقد وافق الإمبراطور على طلبه، فانتقل بومعزة إلى الأستانة في نفس السنة، وهناك التحق بالجيش العثماني، حيث قاد فيلق الباش بوزوك (Bachi Bouzouks) خلال حرب القرم. وفي أوت 1855، حصل على رتبة عقيد في الجيش العثماني. غير أنّ المُقام لم يطل به فيها، إذ سرعان ما رحل إلى العراق، حيث أقام مدّة في عاصمتها بغداد¹.

ثمّ غادر بومعزة بغداد مُتوجّهاً إلى مدينة باطوم (Batoumi) في البلقان، التي بقي فيها حتّى سنة 1878. ومنها رحل إلى دمشق، حيث أقام عند الأمير عبد القادر بضعة أشهر، ثمّ انتقل إلى بيروت، ومنها شدّ الرّحال من جديد، وهذه المرّة إلى شمال إفريقيا، وبالتحديد إلى طرابلس الغرب، التي دخل منها إلى تونس، مُحاولاً إحياء مقاومته من جديد بدعوة النّاس إلى الجهاد، لكنّه لم يُوفّق في ذلك، فعاد إلى "باطوم" مرّة ثانية، وبقي فيها إلى أن تُوفّي في دبوجة (Dobroudja)²، إثر إصابته بمرض "الكوليرا" في سنة غير معروفة لي، وقد يكون ذلك أواخر القرن التاسع عشر³.

رابعا: نفي الأمير عبد القادر سنة 1847

بعد مقاومة دامت 15 سنة ضدّ الاحتلال الفرنسي وأعدائه، انتهت مقاومة الأمير عبد القادر بعد نفاذ كلّ سُبُل مواصلة الكفاح لديه المادية والمعنوية، فاستسلم هذا الأخير للجنرال "لاموريسير" سنة 1847، وفق شروط وافق عليها الطّرف الفرنسي في البداية، غير أنّه سرعان ما تراجع عن ذلك وأخلف بوعوده، وبدل السّماح للأمير وعائلته ورفقائه بالتّوجه إلى

¹ Roy Just Jean Étienne, op.cit, p 282, et Belkadi Ali Farid, op.cit, p 22, et

محمد بن الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ج1، ص ص 113-114.

² مدينة تاريخية تقع اليوم جنوب شرق رومانيا، يمرّ بها نهر الدانوب.

³ محمد بن الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ج1، ص 114، وكمال بن صحراري، "الشريف بومعزة ثائر الظهرة والونشريس من خلال كتابات الفرنسيين"، مجلة أبحاث، ع2، دار أبجديات للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 84.

حيث يريدون، أي أن يختاروا مفاهيم بأنفسهم، كان مصيرهم الاعتقال والنفي الإجباري إلى المتروبول.

وسأحاول في هذا العنصر أن أتناول أهم محطات عملية نفي الأمير عبد القادر ومن معه بشيء من التفصيل.

1. تعريف موجز بالأمير عبد القادر ومقاومته 1807-1847:

هو عبد القادر بن محي الدين، ولد في 26 سبتمبر 1807، ببلدة "القيطنة" الواقعة غربي مدينة معسكر. اهتم والده منذ صغره بتعليمه القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم الذي أتمه وهو دون سن 15 من عمره. ثم درس مختلف العلوم الدينية، والأدب، والتاريخ، والفلسفة، حتى صار من أبرز الشخصيات المثقفة بين القبائل الجزائرية¹.

ولم يكتف الأمير بتلقي العلوم النقلية والعقلية، بل اهتم بالفروسية وركوب الخيل وفنون القتال، فتفوق في ذلك أيضا. وفي نوفمبر سنة 1825، سافر رفقة والده إلى الحج، وقد مرّا بعدة مدن عربية وإسلامية في طريقهما: تونس، والإسكندرية، والقاهرة. وبعد أن أدّا مناسك الحج، توجّها إلى دمشق، التي بقيا فيها عدة شهور، ثم توجّها منها إلى بغداد، ثم عادا مرة أخرى إلى مكة، ومنها رجعا إلى الجزائر التي وصلها أوائل سنة 1828. وقد أتاحت هذه الرحلة للأمير الاطلاع على أنظمة الحكم والإدارة في البلدان العربية الإسلامية وسير حياتها في مختلف الميادين، الأمر الذي ساعده على اكتساب مجموعة من المؤثرات التي ساهمت في تكوين شخصيته المتميزة².

وفي 27 نوفمبر 1832، تولّى الأمير الإمارة بعد مبايعته الأولى، في وقت كان فيه الاحتلال الفرنسي يجثم على أرض الجزائر، وقد ساهم الأمير في توحيد القبائل حول مبدأ

¹ شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص ص 39-40، وناصر الدين سعيدوني، عصر الأمير عبد القادر، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، الكويت، 2000، ص ص 155-156.

² Dupuch Antoine Adolphe, **Abd-El-Kader au château d'Amboise**, 3^e Édition, Imprimerie et Lithographie De H. Paye, France, 1849, p 20, et

يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري، الدار العربية للكتاب، تونس، 1983، ص ص 41-43.

الجهاد ومقاومة الفرنسيين. ونظرا لنجاحه في هذه الخطوة المهمة لتحرير الجزائر، فقد سارع زعماء وأعيان ووجهاء القبائل الأخرى إلى مبايعته الثانية في 4 فيفري 1833، بنية توحيد الصفوف ومجابهة المحتل الفرنسي¹.

لقد نجح الأمير نجاحا كبيرا في العمل على جبهتين: الجبهة الأولى التي تمثلت معالمها في وضع لِبَنَات ودعائم الدولة الجزائرية الفتية بكلّ ما تحمله الكلمة من معنى، والجبهة الثانية التي تمثلت في قيادته وإشرافه الشخصي على المقاومة الشعبية المسلحة، التي بدأت رَحَاها في إطار محلي ضيق، ليتوسّع نطاقها شيئا فشيئا إلى أن شملت مناطق عديدة من أنحاء البلاد. وقد امتدّت مقاومته الشعبية ما بين سنتي 1832-1847، واستطاع خلالها أن يُلحق بالاحتلال الفرنسي عدّة هزائم².

ولن نستطرد في الحديث عن حيثيات وتفاصيل مقاومة الأمير عبد القادر، باعتبار أنّ ما يهمّنا هو تفاصيل وحيثيات نفيه إجباريا في بادئ الأمر إلى المتروبول.

2. ظروف وملابسات استسلام الأمير عبد القادر:

عرفت المقاومة الشعبية المسلحة التي قادها الأمير عبد القادر ضدّ الاحتلال الفرنسي مُنعطفاً حاسما في سنواتها الأخيرة، خاصّة بعد معاهدة طنجة التي أبرمت في 10 سبتمبر 1844، واتفاقية لالة مغنية المُبرمة في 18 مارس 1845، حيث أصبح الأمير على إثرهما مُطاردا من القوات المغربية الراغبة في طرده بأيّ ثمن خارج حدود أراضيها، وملاحقا أيضا من طرف القوات الفرنسية على الأراضي الجزائرية³.

وأمام هذا الوضع الصّعب، وعدم توازن القوى، رأى الأمير أن يكون خلاصه الوحيد هو الصحراء الجزائرية، إلّا أنّه غيّر رأيه لما أدرك خطورة الوضع نتيجة الحصار المفروض عليه بالمناطق الحدودية، فقرّر حينها استشارة قاداته ورجاله، ومن أبرزهم: مصطفى بن

¹ محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 35، ومحمد بن الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ج1، ص ص 99-103.

² محمد بن الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ج1، ص ص 199-201.

³ شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص ص 224-225، وبوعلام بسايح، أعلام المقاومة الجزائرية ضدّ الاحتلال الفرنسي بالسيف والقلم 1830-1954، سحب الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، ص ص 51-59.

التَّهَامِي، وَقَدَّور بن محي الدين، حول الحلول الممكنة، قائلاً لهم: "أمامنا ثلاثة احتمالات لا غير: إمّا العودة إلى الدائرة حيث نكون مستعدين لمواجهة أيّ عَقَبَة، وإمّا محاولة إيجاد طريق لأنفسنا إلى الصَّحراء، وفي هذه الحالة لا تستطيع النساء والأطفال والجرحى أن يتَّبَعُونا، وسيقعون لا محالة في أيدي العدو، وإمّا الاستسلام أخيراً"¹.

ورغم أنّ قاداته وأتباعه قد فضّل أغلبهم استئناف الجهاد والتضحية بأنفسهم، إلّا أنّ الأمير كان له رأي مُخالف تماماً؛ خاصة وأنّه يتحمّل مسؤولية كلّ من كان معه، قائلاً لهم: "يجب أن نستسلم، والمشكل هو هل نُسلِّم أنفسنا إلى المسيحيين أم إلى مولاي عبد الرحمان؟ ولكم أن تحكموا في هذا الأمر بما ترون أنّه الأفضل. أمّا أنا فإنّني أفضّل أن أثق فيمن حاربني، على من خانني، سأكتفي بطلب الأمان لنفسي، ولعائلي، ولأولئك الذين يريدون أن يتَّبَعُوني إلى بلاد إسلامية أخرى"².

ثمّ أمر الأمير دائرته التي بقيت معه بحضور اجتماع مجلس الشورى في 22 ديسمبر 1847، حيث تقرّر بالإجماع وقف القتال، وإيفاد مبعوثين إلى الجنرال "لاموريسيير" لإعلامه برغبة الأمير في بداية المفاوضات ووقف القتال وفق شروط تمثّلت أساساً في: أن يُحمل الأمير مع جميع أفراد عائلته إلى عكا بفلسطين أو الإسكندرية بمصر، وأن لا يتعرّض الفرنسيون لمن يريد السفر معه من الضباط والجنود، وأنّ من يبقى منهم في الجزائر يكون آمناً على نفسه وماله³.

قبل الجنرال "لاموريسيير" بشروط الأمير دون اعتراض، وتعهّد بتبليتها، لأنّ هذا الأخير كان في نظر السلطات الفرنسية يُشكّل خطراً على مشاريع الاحتلال، فرحبوا بفكرة

¹ محمد بن الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ج1، ص 323، وشارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص ص 245-246.

² شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص 246.

³ A.- M. G, op.cit, p 37, et

مصطفى بن التَّهَامِي، سيرة الأمير عبد القادر وجهاده، تح وتقرّ وتحرّ: يحي بوعزيز، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2005، ص 173، ومحمد بن الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ج1، ص ص 324-325.

توقيف القتال، والتخلّص من عدوّ سبّب لهم الكثير من العراقيل، وكلفهم العديد من الخسائر المادية والبشرية في سبيل القضاء عليه. وقد كتبت صحيفة لومونيتور (Le Moniteur) في عددها الصادر يوم 3 جانفي 1848: "إنّ استسلام عبد القادر حدث ذو أهميّة كبيرة بالنسبة لفرنسا، إنّه يضمن هدوء غزونا، ويُمكننا بشكل ملاحظ من تخفيض عدد الرجال والتقليل من الأموال المُخصّصة لإفريقيا منذ سنوات. تستطيع فرنسا اليوم أن تنقل إلى أي مكان آخر مئات الآلاف من الرجال الذين وضعوا هذه الشعوب التي تمّ احتلالها تحت نيرهم"¹.

كما سلّم "لاموريسيير" للمبعوثين سيفه هديّة للأمير كدليل على قبول وقف القتال، وأرسل حينها أيضا كتابا إلى الدّوق "دومال" وليّ العهد، ورسالة إلى الملك "لويس فيليب الأوّل"، جاء فيها: "امتطيت اللّحظة الجوّية في طريقي إلى دائرة عبد القادر، ولا يوجد عندي الوقت الكافي لأرسل إليكم بنسخة من الرّسالة التي تلقّيتها من الأمير، أو نسخة من جوابي عليها، ويكفيني أن أذكر لكم بأنني وعدت واتفقت معه على أن يؤخذ الأمير وعائلته إلى عكا أو إلى الإسكندرية، وهذان المحلّان هما اللّذان عيّنها في شروطه وقبلتهما، وإنّي ملتزم بأن أقوم بما اشترطته، وقد فعلت ذلك وأنا واثق من أنّ جلالكم والحكومة ستوافقون على تعهداتي"².

وفي 23 ديسمبر، توجّه الأمير عبد القادر بصحبة عائلته ورفقائه إلى ميناء "الغزوات"، أين وجد الدّوق "دومال"، والجنرال "لاموريسيير"، والجنرال لويس أوجين كافينياك (Louis Eugène Cavaignac)، وعدداً من قادة وضباط الجيش الفرنسي في استقباله، وخاطب الأمير ابن الملك بقوله: "هذه السّاعة التي قدّر الله تعالى أن يكون فيها ما نحن فيه الآن، وقد أخذتُ على الجنرال "لاموريسيير" عهداً وميثاقاً فلا أخشى أن ينقضه ابن

¹ Le Moniteur Universel, N°3, 3/1/1848, p 1, et

محمد بن الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ج1، ص 324.

² Dupuch Antoine Adolphe, op.cit, p 81 et 84, et

شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص ص 247-248.

ملك فرنسا"، فأجابه الدوق بما يُوافق قول الجنرال ويُثبت عهده. وفي الغد أهدى الأمير حصانه الأدهم للدوق "دومال"، وبأدله هذا الأخير بأن أهدى للأمير بندقيته وساعته كدليل على الأمان والاتفاق بينهما¹.

ولم يكن بمقدور الأمير أن يأخذ معه جميع أغراضه وممتلكاته الشخصية من: خيم، وحقائب، وخيول، وجمال وغيرها، فقامت السلطات الفرنسية بتقييمها ماديًا وبيعها بمبلغ زهيد قُدِّر بـ 6000 فرنك، ولكن حتَّى هذا المبلغ لم يتم منحه للأمير إلّا بالتقسيط، ولم يكن له الحقُّ أيضًا في التصرّف في أمواله إلّا بإذن من الحكومة الفرنسية².

وفيما يتعلّق بعدد مُرافقي الأمير من عائلته وقادته ورفقائه فقد اختلفت المصادر في ذلك، فمنهم من ذكر أنّ عددهم بلغ 200 شخص، وذكر شارل هنري تشرشل (Charles Henry Churchill) أنّ عددهم 88، في حين ذكر عبد الرحمان الجليلي أنّ عددهم بلغ مئة ونيف. فنحن هنا أمام فرضية وفاة عدد من الأسرى المنفيين أثناء الرحلة من ميناء الغزوات إلى ميناء "تولون"³.

ومن أهمّ الشخصيات التي رافقت الأمير عبد القادر أفراد عائلته، ومن بينهم: والدته زهرة، وزوجاته: خيرة، ومباركة، وعائشة، وأبناؤه: محمد، ومحي الدين، وعبد الله، وخديجة، إضافة إلى عائلة أخيه محمد السعيد، وعائلة مصطفى بن التهامي، وعائلة قدّور بن محي الدين ابن عمّ محمد بن علّال، وخليفة الأمير على مليانة، وكذلك رفقاء الأمير من قادته العسكريين وجنده، مثل: محمد بن بشير آغا الخيّالة، والحاج بن سالم آغا العسكر، والبغدادي سيّاف العسكر، ومحمد بن الجليلي خوجة العسكر، والحبيب بن قادة أحد أبرز فرسان الأمير،

¹ A. – M. G, op.cit, p 37, et Rambaud Alfred, op.cit, p 18, et

محمد بن الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ج1، ص 325.

² شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص 250.

³ عبد الرحمان الجليلي، المرجع السابق، ج5، ص 86، وشارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص 251.

إضافة إلى بعض العلماء والطلبة، من أمثال: العالم سيدي الطيّب المختار¹.

وفي يوم 24 ديسمبر 1847، امتطى الأمير وعائلته ظهر باخرة لاسمودي (L'Asmodée)، وكلّهم أملّ في التوجّه إلى الإسكندرية استجابة لطلب الأمير ووفاءً له بالوعد. غير أنّ الذي حدث هو تحوّل وجهة الباخرة بأمر من الحكومة الفرنسية من وجهتها المتّفق عليها إلى ميناء "تولون"، وتمّ بذلك خديعة الأمير ومن معه قانونياً وأخلاقياً، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة في حياته مع المعاناة في المنفى الإجباري².

3. نفي الأمير عبد القادر إلى المتروبول:

على الرغم من أنّ وقف القتال كان مشروطاً بنقل الأمير إلى عكا أو الإسكندرية بموافقة كلّ من الجنرال "لاموريسير" والدّوق "دومال"، إلّا أنّ هذا الشرط قد انتهك من طرف الحكومة الفرنسية، فبعد خمسة أيّام من الرّحلة البحرية على متن سفينة "لاسمودي" التي كان يُفترض أن تُبحر نحو الإسكندرية، رست ذات السفينة يوم 29 ديسمبر 1847، بأوامر من الحكومة الفرنسية في ميناء "تولون"، حيث أنزل الأمير عبد القادر ومن معه في منطقة لازارات (Lazarate) الواقعة جنوب الميناء، وقد كانت تُستخدم قديماً لعزل الأشخاص الذين يعانون من أمراضٍ معدية³.

وبينما كان الأمير يشعر بالمكر والخديعة، حتّى وقف أمامه حاكم "تولون" قائلاً له: "إنّي مأمور بإنزالك هنا في برج لامارك الحربي، حتّى تأتي الأوامر الجديدة من باريس". فتأسّف الأمير لهذه الخيانة، وقال في رسالة وجهها إلى ملك فرنسا "لويس فيليب": "لو كنّا نعلم أنّ الحال يؤوّل إلى ما آل إليه، لم نترك القتال حتّى تنقضي منّا الآجال"⁴.

¹ سلطنة عابد، "أضواء جديدة عن مغادرة الأمير عبد القادر الجزائر سنة 1847"، مجلة المواقف، مج5، ع1، جامعة معسكر، الجزائر، 2010، ص ص 308-312.

² Roy Just Jean Etienne, op.cit, p 290, et

مصطفى بن التّهامي، المصدر السابق، ص ص 176-177.

³ الزهرة بقبق، المرجع السابق، ص ص 85-89، وشارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص 251.

⁴ يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري، المرجع السابق، ص 68.

ومن أجل إسكات أيّ محاولة احتجاج، قدّمت السلطات الفرنسية تبريرات غير مُقنعة للأمير عبد القادر حول ضرورة البقاء في فرنسا لبعض الوقت، ريثما يتمّ التّشاور والحصول على جواب من الدولة العثمانية إذا كان سيذهب إلى عكا، أو من حاكم مصر محمد علي باشا إذا كان سيذهب إلى الإسكندرية، وأيضا بهدف اتّخاذ الضمانات اللاّزمة لعدم عودته إلى الجزائر مرّة أخرى، وعندما يأتي الجواب، سيُسمح له بالذهاب نحو وجهته¹.

وبعد انقضاء 10 أيّام من وجودهم في "لازارات"، وصلت في 8 جانفي 1848 أوامر من الحكومة الفرنسية بإرسال الأمير عبد القادر إلى حصن "لامالق" الواقع بميناء "تولون" رفقة أفراد من عائلته ورفقائه، بينما الغالبية منهم وعددهم 71 فردا فقد أرسلوا إلى حصن مالبوسكي (Malbousquet) الواقع غرب "تولون".

وقد خُلف هذا القرار بالتفرقة بين أفراد العائلة الواحدة حُزنا كبيرا وعميقا لدى الأمير، وعبر عن ذلك بقوله: "كلّهم عائلتي، ليس عدلاً، لا أودّ أن أنفصل عنهم، ولكن أمام هذه المعاملة القاسية ليس لديّ أيّ خيارٍ آخر". كما صرّح الأمير حينها لـ"دوماس" الذي عُيّن من طرف الدوق "دومال" لمرافقته بحكم إتقانه اللّغة العربية (وخلفه في المهمّة ألفريد بواسونيت (Alfred Boissonnet)²)، قائلاً: "إنّي لا أرى فرنسا إلا سجنًا لي ولمن معي، لقد أردت أن أكون ضيفا على بارجتكم لا أسيرا بين أيديكم". وبعد مطالبات الأمير بإلحاق بقيّة أفراد عائلته ورفقائه به في حصن "لامالق"، كان له ذلك في 16 جانفي³.

وقد أصبح نفي واعتقال الأمير ورفقائه موضوع صراع كبير بين الحكومة الفرنسية والمعارضة، بحيث اتّخذت قضيته منحى خطيرا؛ اختلفت فيها الآراء بين التأييد والمعارضة،

¹ Martens Saalfeld et Frédéricet Murhard, **Nouveau recueil général de traités**, Tome12, Continué, A La Librairie De Dieterich, S.E, 1854, pp 25-26, et

شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص 251.

² ألفريد بواسونيت: ولد سنة 1812 بفرنسا. تقلّد مختلف الرّتب العسكرية إلى أن رُقّي إلى رتبة نقيب. تولّى تسيير مكتب الشؤون العربية بقسنطينة سنة 1843. توفي في سنة 1904. ينظر: شارل فيرو، المصدر السابق، ص 88.

³ شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص 251.

هذا الاختلاف في الآراء راجع بالدرجة الأولى إلى وضع قضية خديعة الأمير وشرف الدولة الفرنسية في الميزان، خصوصاً أمام سخريّة الدول الأوروبية المنافسة لها اتّجاه هذا الإجراء غير الإنساني. ونظراً لتطوّر الوضع، فإنّ الحوار في مجلس النّواب كان ينصّ في مجمله على إعادة النّظر في وعود "لاموريسير"، ورغم تعاطف الأقلية من الشخصيات في البرلمان وبعض الشخصيات المثقّفة مع اعتقال الأمير، إلّا أنّها لم تؤثر في قرار الأغلبية المطلقة، والتي قرّرت إبقاء الأمير منفياً ومسجوناً في المتروبول¹.

خامساً: نماذج أخرى لنفي قادة وثوار المقاومات الشعبية

إضافة إلى النّماذج السابقة الذكر في المباحث الأربعة الماضية، من قادة وثوار المقاومات الشعبية الذين طبّقت في حقّهم سلطات الاحتلال الفرنسي عقوبة النّفي، نجد ستة نماذج أخرى من نفس هذه الفئة، ومن مختلف أنحاء البلاد، شملتهم أيضاً هذه العقوبة، من بينهم: قادة وثوار قبيلة بني مناصر، ووثوار مقاومة الشّريف محمد الغرنوق، والحاج عمر، والصادق بن الحاج وأبناؤه، والشّريف محمد بن عبد الله. وكانت أسباب ومبررات وتهم نفيهم كثيرة، أغلبها سياسية وعسكرية. وقد تمّ نفيهم إلى عدّة مناطق خارج البلاد، أهمّها: جزيرة "سانت مارغريت"، وجزيرة "كورسيكا"، والإسكندرية، وتونس. وسأعرض في هذا العنصر نفي هذه النّماذج بشيء من التفصيل.

1. نفي مجموعة من الزعماء والأهالي إلى جزيرة سانت مارغريت ما بين 1841-1843:

في عهد الحاكم العام الجنرال "بوجو" نُفي إلى جزيرة "سانت مارغريت" في الفترة ما بين أبريل 1841 وجوان 1843، عدد من الجزائريّين من مختلف أنحاء البلاد، من بينهم زعامات أهلية محلية قدّروهم "كزافيين ياكونو" بثمانين فرداً².

¹ الزهرة بقبق، المرجع السابق، ص ص 98-102.

² Xavier Yacono, "Les premiers prisonniers algériens..", op.cit, p 39, et Activités de la société, op.cit, p 142.

وكانت أسباب ومبررات وتُهم نفيعهم كثيرة أغلبها سياسية وعسكرية، منها: إبعاد خصوم فرنسا -كما أسماهم "ياكونو"- من الجزائر، والذين يعتبرون خطرين من خلال نفوذهم، ومنهم من شارك في المقاومة المسلّحة ضدّ الفرنسيين، أو رأت فيه إدارة الاحتلال خطرا عليها وعلى الأمن العام، وإما أخذوا كرهائن لإرهاب ذويهم وإبعاد خطرهم. ومنهم من كان متّهما بالخيانة، أو مُشتبها فيه بالتّعاون مع الأمير عبد القادر، أو الثائر سي زغود، أو لعدم إعلان الولاء لها. كما نُسبت إلى بعضهم تُهم تفتقر إلى أدلة واضحة¹.

وحسب ما ذكر أبو القاسم سعد الله، فقد كان البعض من هؤلاء المنفيين -نتيجة ما أصابهم من البؤس والتأثر-، يتبرأ ممّا نُسب إليه من تُهم، بل ويُعلن ولاءه لفرنسا، ويُبدي استعدادَه لخدمتها -قد يكون ذلك نفاقا لا حقيقة-. ومنهم من يُدكّر الفرنسيين بالأديان السماوية، وكونهم أي الفرنسيين، من أتباع عيسى عليه السلام، وأنّه كان عليهم أن يحترموا أهل المِلل الأخرى، كما يحترمهم المسلمون. ومنهم من كان يطلب من إدارة الاحتلال الفرنسي السّماح له بالذهاب إلى بلاد المشرق كمنفى اختياري له، وانضمام زوجته وأولاده إليه².

وفيما يتعلّق بمدّة نفيعهم، فمن خلال دراسة "ياكونو" لهذه المجموعة من المنفيين، فقد لاحظ أن المدّة كانت قصيرة جدا لا تتجاوز السنتين، ومتغيّرة من شخص إلى آخر، ونادرا ما تكون أكثر من سنتين، وعادة ما تكون بضعة أشهر³. وقد تم إطلاق سراح 43 منهم قبل شهر جوان 1843، خاصة من الزعماء، بقرار من وزير الحرب شخصيا، من بينهم نجد اسم العربي الحاج سعيد من بني سليمان⁴.

¹ نادية طرشون وآخرون، المرجع السابق، ص 146، و

Xavier Yacono, "Les premiers prisonniers algériens..", op.cit, p 39, et Sylvie Thénault, **Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale...**, op.cit, pp 135-136.

² أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية...**، ج1، المرجع السابق، ص 223.

³ Xavier Yacono, "Les premiers prisonniers algériens..", op.cit, p 53.

⁴ Hadj Ali Mustapha, **Des Revoltes Populaires...**, op.cit, pp 69-70.

وسأعرض بعض النماذج من هؤلاء المنفيين:

- الصديق بن مخناش، زعيم قبيلة أولاد عبد النور (قسنطينة وسطيف)، اعتقل في مارس سنة 1841، بتهمة تأييد مقاومة الأمير عبد القادر، وإبقاء قبيلته في حالة الثورة ضدّ فرنسا، وبذل قصارى جهده لنشر الروح نفسها في جميع أنحاء المنطقة. وقد وصل إلى فرنسا في 4 أفريل، وصدر القرار الوزاري بتحويله إلى جزيرة "سانت مارغريت" في 30 جويلية، ووصل إلى منفاه في 8 أوت 1841¹.

- محمد لارا، من قبيلة بني علي أورزون (المدية)، اعتقل بقسنطينة في 26 ماي 1841، بتهمة شراء 63 حزاما من الصوف، وأغراض خاصة بصناعة الملابس الحربية، كانت مُوجّهة لجنود جيش الأمير عبد القادر. وقد أُفرج عنه بقرار صادر في 12 أوت 1842².

- سعيد بخوش، الذي اتّهم بدعم مقاومة سي زغدود في ناحية الحرّوش. وصل إلى فرنسا في 9 جوان 1842، وصدر القرار الوزاري بتحويله إلى الجزيرة في 20 أوت من نفس السنة. وقد قدّم بعد فترة من نفيه طلبا إلى "بوجو" يستعطفه بأنّ له أهلاً وأولادا حتّى يعفو عنه³.

- ابن هنّي بوزيان، أحد زعماء قبيلة "الصبيح"، حمل السلاح ضدّ الاحتلال الفرنسي. وصل إلى فرنسا في 14 نوفمبر 1842، وصدر القرار الوزاري بتحويله إلى الجزيرة في 23 نوفمبر، وصل إلى منفاه في نهاية نفس السنة⁴.

¹ Xavier Yacono, "Les premiers prisonniers algériens..", op.cit, pp 39-41.

² حسين بوزاهر، المرجع السابق، ص 45، و

Xavier Yacono, "Les premiers prisonniers algériens..", op.cit, pp 40-41.

³ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، المرجع السابق، ص 224، و

Xavier Yacono, "Les premiers prisonniers algériens..", op.cit, pp 44-45.

⁴ Xavier Yacono, "Les premiers prisonniers algériens..", op.cit, pp 44-45, et

أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، المرجع السابق، ص 224.

- لخضر بن علي بن عوف. كان أحد قادة مقاومة الحاج أحمد باي. أُلقي عليه القبض عندما لجأ إلى قبيلة أولاد سلطان سنة 1842. تُوفي بمنفاه بجزيرة "سانت مارغريت" سنة 1854 ودُفن فيها¹.

2. نفي قادة وثوار قبيلة بني مناصر²:

كانت قبيلة بني مناصر من بين القبائل التي رفعت لواء المقاومة في وجه الاحتلال الفرنسي منذ دخوله سنة 1830، حيث وقف محمد بن عيسى البركاني إلى جانب باي التيطري مصطفى بومزراق مُدعماً صفوفه في المعارك التي خاضها ضدّ القوّات الفرنسية³. ثمّ انضم محمد بن عيسى إلى مقاومة الأمير عبد القادر سنة 1832، بعد أن بايعه. وبعد سنوات من الكفاح المسلّح الذي قاده هذه القبيلة، سيطرت قوّات الاحتلال الفرنسي على آخر معاقلهم، وهي قلعة بني مناصر، إثر حملة 1842. ومن نتائج ذلك أن قامت السلطات الفرنسية بقيادة الجنرال "بوجو" بإصدار قرار النفي في حقّ العديد من أفراد عائلة البراكنة، وعلى رأسهم الآغا قدور بن عبد الله البركاني، وابنه محمد، وشقيقاه علي وأحمد، إضافة إلى مالك البركاني ابن أخ محمد بن عيسى البركاني⁴.

وتذكر بعض المصادر أنّ عدد المنفيين بين رجال ونساء وأطفال قد بلغ 94 فرداً، تمّ نفيهم إلى جزيرة "سانت مارغريت". وقد وصل هؤلاء -عدا مالك البركاني- إلى فرنسا في 27 جانفي 1843، وصدر القرار الوزاري بتحويلهم إلى الجزيرة في 21 مارس، بينما صدر

¹ فارس كعوان، "المنفيون داخل الجزائر في الفترة الاستعمارية، دراسة من خلال نماذج لعلماء منفيين"، ضمن كتاب: النفي والإبعاد...، ص 120.

² بلدة تتبّع اليوم لولاية تيبازة.

³ Pellissier de Reynaud Edmond, tome1, op.cit, pp 134-135.

⁴ خديجة كريمي، "تصدّي بني مناصر للغزو الفرنسي ما بين عامي 1830-1843"، مجلة دفاتر البحوث العلمية، مج1، ع2، المركز الجامعي بتيبازة، الجزائر، 2013، ص ص 277 و 286، و

Xavier Yacono, "Les premiers prisonniers algériens..", op.cit, pp 48-51.

القرار الوزاري بتحويل مالك البركاني إلى الجزيرة في 2 جوان، وقد وصل إلى منفاه في 25 أوت 1843¹.

ونظرا لاكتظاظ الحصن الذي كانوا معتقلين فيه، مع وصول منفيي زمالة الأمير عبد القادر، تقرّر في سنة 1844، نقل بعض المنفيين إلى حصن بريسكو (Brescou) في إقليم هيرولت (Hérault)، بينما نُقل مالك البركاني إلى أحد سجون مدينة عنابة الذي تمكّن من الفرار منه سنة 1846، مُلتحقا بالمقاومة في بني مناصر، ولم يلبث أن أُلقي عليه القبض مرّة أخرى، ونُفي من جديد إلى أحد حصون جزر اللّيرين بالمتروبول، حتّى إطلاق سراحه سنة 1858². وفي هذه النقطة يؤكّد لويس رين (Louis Rinn) بأنّ فترة نفي البركاني إلى المتروبول كانت فيما بين سنتي 1842-1856³.

وبعد سنوات من عودته إلى الجزائر انضمّ البركاني سنة 1871 إلى مقاومة المقراني والحدّاد، حيث قام بتنظيم الثّوار في نواحي شرشال بعد استسلام الشيخ الحدّاد في أواخر شهر جوان 1871، وأعلن الثورة على الاحتلال الفرنسي في مناطق: شرشال وتيبازة وحجّوط والعفرون والقليلة والبليدة. وبعد أن أجرى اتّصالات مع شيوخ قبائل المنطقة، مثل: إبراهيم البوزيدي قائد "بني زيوي"، وأحمد بن جلّول قائد "زتيمة"، تمّ عقد اجتماع بساحة سوق "الحد" وسط بلدة مناصر يوم الخميس 13 جويلية سنة 1871، وتقرّر على إثره إعلان الجهاد ضدّ الاحتلال الفرنسي⁴.

وقد قاد مالك العديد من المعارك ضدّ القوّات الفرنسية مُستهدفا خلالها مواقع عسكرية، ومصالح المستوطنين، ومن أبرزها: معركة سيدي عمر، ومعركة سيدي غيلاس، ومعركة

¹ Xavier Yacono, "Les premiers prisonniers algériens..", op.cit, pp 48-51.

² Hadj Ali Mustapha, **Des Revoltes Populaires...**, op.cit, p 111.

³ Louis Rinn, **Histoire De L'Insurrection De 1871 En Algérie**, Librairie Adolphe Jourdan, Imprimeur Libraire Éditeur, Algérie, 1891, p 511.

⁴ العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 259، و Louis Rinn, op.cit, pp 508-519.

عين العناصر. وفي 2 أوت 1871، وعلى إثر معركة بالقرب من شرشال استشهد مالك ودُفن بزاوية البركاني¹.

3. نفي ثوار مقاومة الشريف محمد الغرنوق:

شهدت منطقة "فرندة" بتيارت شهر ماي سنة 1854 مقاومة شعبية ضدّ الاحتلال الفرنسي، تحت قيادة الشريف محمد بن عبد الله الغرنوق (من بني زيّان) الذي تمكّن من تعبئة أغلب القبائل في جنوب "فرندة"، وعلى رأسها قبيلة "الحسينات"، ليعلن الجهاد ضدّ الاحتلال، على الرغم من أنّه كان كفيفاً².

وقد تمكّنت السلطات الفرنسية بقيادة رئيس المكتب العربي بتيارت ومستغانم النقيب جان بابتيست سيريز (Jean Baptiste Cérez)³، وعن طريق شبكتها التجسّسية الواسعة، وإمكاناتها المادّية القويّة وقياداتها الأهلية النشطة، من كشف ثورته قبل بدايتها ووأدها في المهد. حيث استطاعت القوّات الفرنسية من اكتشاف مكان وجود الغرنوق رفقة ثلاثين من رجاله بأعلى قمّة "جبل النّاطور"، فباغتته ليلاً، وأسفرت المعركة عن إصابة محمد الغرنوق برصاصتين في رأسه وأسره رفقة خمسة جرحى من رجاله، بينما فرّ من تبقى منهم، وقد حال الليل بينهم وبين ملاحقتهم من طرف الجنود الفرنسيين⁴.

حَمَلَ النّقيب "سيريز" الشريف محمد إلى تيارت، وعندما بلغ "ثنية سيدي العابد" توفي الأخير جرّاء جراحه البليغة. وقد قامت السلطات الفرنسية بالتكّيل بجثّته عليه رحمة الله، فقطعت رأسه ويداها، وأخذتهم لتعرض على الأهالي في السوق لمُدّة يومين كاملين. ثمّ عُهد

¹ Louis Rinn, op.cit, pp 520-532.

² Le Messager du Midi, 7 Année, N°150, 1/6/1854, p 3, et

المبشر، ع162، 30 ماي 1854، ص 2.

³ جان بابتيست سيريز: ولد سنة 1820 بفرنسا. تقلّد مختلف الرّتب العسكريّة إلى أن رُقّي إلى رتبة لواء. برز نشاطه في مصالح المكاتب العربيّة والشؤون الأهلية بالغرب الجزائري. توفي في سنة 1889. ينظر: إبراهيم مياشي، "ثورة الشيخ بوعمامة (1881-1908)"، حوليات جامعة الجزائر، مج10، ع2، الجزائر، 1997، ص 323.

⁴ المبشر، المصدر السابق، ص 2، و

Le Messager du Midi, op.cit, p 3.

إلى النقيب سال (Saal) بملاحقة ثوار ورجال الغرنوق، واستطاع بمساعدة بعض زعماء القبائل من القبض عليهم¹.

وقد كان من بين زعماء القبائل الذين كلّفهم السلطات الفرنسية بملاحقة الثوار والقبض عليهم، قائد قبيلة "أولاد زيّان" محمد بن علي، غير أنّه تلقّا في ذلك متعمّدا حتّى يتمكّن الثوار من الهرب بعيدا عن أعين الفرنسيين. فما كان من السلطات الفرنسية إلا أن قامت باعتقاله، كما صادرت أملاكه ثمّ نفته إلى المتروبول، عقوبة له على دعمه لمقاومة الغرنوق².

كما أصدرت السلطات الفرنسية في النصف الثاني من سنة 1854، قرارا بالنّفي في حقّ العشرات من أبناء القبائل الذين شاركوا في مقاومة محمد الغرنوق أو كانوا داعمين لها، من بينهم: 4 من قبيلة الحسينات، و6 من قبيلة الغوادي، و2 من قبيلة الزدامة هما: عبد القادر بن زينب، وميلود بن سليمان، وواحد من قبيلة الدهالسة، وواحد من أولاد زيّان الغرابة. وقد تمّ نفي هؤلاء إلى المتروبول، وأغلبهم إلى جزيرة "سانت مارغريت"³.

4. نفي الحاج عمر:

خلف الحاج عمر في سنة 1843 الشيخ البشير في تسيير شؤون زاوية سيدي محمد بن عبد الرحمان بوقبرين بـ"آيت إسماعيل" بتيّزي وزّو، فتفرّغ للتعليم والتدريس بها عدّة سنوات. وتمكّن سنة 1849 من الحصول على رخصة من السلطات الفرنسية لجمع الأموال لصالح حاجات ونشاطات الزاوية، فاستغلها الحاج عمر في دعم حركة الجهاد والمقاومة بالمنطقة، والتي كان يقودها آنذاك الشريف بوبغلة سنة 1851. وبعدما اكتشفت سلطات الاحتلال فعله

¹ Jules Labbé, **Un mois dans le Sahara**, Imprimerie et Lithographie, Lille, France, 1865, pp 273-274, et Le Messager du Midi, op.cit, p 3.

² Jules Labbé, op.cit, p 274.

³ كمال بن صحراوي وزكريا جرادي، "انتفاضة محمد الغرنوق جنوب فرنّدة عام 1854 ضدّ الاحتلال الفرنسي دراسة من خلال الأرشيف والكتابات الفرنسية"، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، مج3، ع2، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، سبتمبر 2020، ص ص 314-315.

أوقفته في نوفمبر من نفس السنة وجمّدت كل نشاطاته، الأمر الذي دفعه في سبتمبر 1853، إلى الاستقرار في أعالي الجبال بعيدا عن أعين الاحتلال¹.

ومنذ هذه السنة، بدأ الحاج عمر يُخطّط لثورة شاملة ضدّ الاحتلال الفرنسي بالمنطقة، غير أنّ ذلك تأجّل إلى غاية سنة 1856، حيث أعلن ثورته وقام بهجمات واسعة بمنطقة القبائل على عدّة مراكز عسكرية فرنسية. وقد تصدّى له النقيب ألكسندر بوبريتز (Alexander Beaupretre)، بعد أن وصلته مساعدات من المارشال جاك لويس راندون (Jacques Louis Randon)²، الذي حلّ بالمنطقة بهدف القضاء على هذه الثورة قبل توسّع نطاقها³.

وبعد استشهاد الشريف بوبغلة، واصل الحاج عمر دعم خليفته في الجهاد الصديق بن أعراب إضافة إلى لالة فاطمة نسومر، حيث خاض عدّة معارك ضدّ القوّات الفرنسية، في: بني واسيف، والمعاتقة، وآيت إسماعيل، وآيت إيراثن، وذراع الميزان. وفي سنة 1857، هاجمت القوّات الفرنسية منطقة "الأربعاء نايت إيراثن"، بقيادة المارشال باتريس دو ماكماهون (Patrice de Mac Mahon)⁴ والجنرال "يوسف"، وأرغموا الثوّار بقيادة الحاج عمر،

¹ يحي بوعزيز، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1995، ص 305.

² جاك لويس راندون: ولد سنة 1795 بفرنسا. تقلّد مختلف الرّتب العسكرية إلى أن رُقّي إلى رتبة مارشال. عُيّن حاكما عاما للجزائر بين 1851-1858. توفي في سنة 1871. ينظر:

Faucon Narcisse, op.cit, pp 460-462.

³ بطاش علي، لمحة عن تاريخ منطقة القبائل حياة الشيخ الحداد وثورة 1871، ط3، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 126، وصلاح مؤيد العقبي، الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر تاريخها ونشاطها، دار البراق، بيروت، لبنان، 2002، ص ص 96-97.

⁴ باتريس دو ماكماهون: ولد سنة 1808 بفرنسا. تقلّد مختلف الرّتب العسكرية إلى أن رُقّي إلى رتبة مارشال. عُيّن حاكما عاما للجزائر بين 1864-1870، ثمّ أصبح رئيسا لفرنسا بين 1873-1879. توفي في سنة 1893. ينظر:

Faucon Narcisse, op.cit, pp 369-371.

والصديق بن أعراب، ولالة فاطمة نسومر، على الانسحاب إلى بلدة "إشيرين"، أين وقعت معركة كبيرة بين الطرفين في 24 جوان¹.

وفي 8 جويلية 1857 قرّر الحاج عمر الاستسلام للقوّات الفرنسية في "بني عطا". وبعد فترة من الاعتقال، حكمت عليه إدارة الاحتلال بالنّفي إلى خارج البلاد، فاختار الحاج عمر تونس منفى له. ورحل رفقة زوجته وابن الشّريف بوبغلة وبنت الشّريف مولاي إبراهيم إلى زاوية نفطة الرحمانية بالجريد التونسي، فاستقرّ بها لمدّة، قبل أن يقرّر الرّحيل إلى مكّة المكرّمة التي عاش بها ما تبقى من سنوات حياته، إلى أن توفّي في سنة غير معروفة².

5. نفي الصادق بن الحاج وأبنائه:

هو محمد الصادق بن الحاج الطاهر بن بلقاسم بن الحسين بن منصور، ينتمي إلى أولاد "سيدي منصور". ولد سنة 1790، وحفظ القرآن الكريم بمسقط رأسه قرية "لقصر" شمال بسكرة، ثمّ تدرّج في سلك الطريقة الرحمانية إلى أن أصبح مقدّما لها. فأنشأ زاوية بـ"تيرماسين" في واحة "سيدي المصمودي" بباتنة التي أصبحت مركزا للتعليم الديني والسياسي بالأوراس. وقد حاولت السلطات الفرنسية استمالاته إليها وإغراءه، غير أنّها فشلت في ذلك، بل إنّ الشيخ الصادق كان من أبرز الدّاعمين لثورة الزعاطشة سنة 1849، حيث أرسل ابنه إبراهيم للمشاركة في المعارك إلى جانب الشيخ أحمد بوزيّان، كما دعا شيوخ زوايا المنطقة مثل: زاوية بن عزّوز، وزاوية الشيخ عبد الحفيظ الخنقي، إلى الجهاد والانضمام إلى الثورات الشعبية ضدّ الاحتلال الفرنسي³.

¹ يحي بوعزيز، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر... المرجع السابق، ص 305.

² أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، المرجع السابق، ص 195، يحي بوعزيز، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر... المرجع السابق، ص 305.

³ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ص ص 154-155، وعبد المجيد بن نعمة وآخرون، موسوعة أعلام الجزائر 1830-1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص ص 328-329.

وفي تقرير للمكتب العربي بباتنة بتاريخ 17 أكتوبر 1858، وردت معلومات عن عزم الصادق بن الحاج القيام بعملٍ خطيرٍ ضدّ الاحتلال الفرنسي، وممّا جاء في التقرير: "وفي دائرة باتنة الوضع السياسي جيد، والأمر ليس كذلك في الجزء الشمالي من دائرة بسكرة. ومن المؤكد أنّ سي الصادق أو بعض أتباعه، يقومون بدعاية نشطة للغاية. أرسل هذا الم رابط أول أمس رسائل إلى عدّة جهات، وأنا متأكّد من أنّها تدعو إلى الجهاد"¹.

وفي بداية شهر ديسمبر سنة 1858، أعلن الصادق بن الحاج ثورته ضدّ الفرنسيين في الرّاب والأوراس، الأمر الذي دفع الجنرال نيكولا ديفو (Nicolas Desvaux)² قائد منطقة باتنة في 19 ديسمبر إلى التعاون مع الجنرال فاستو غاوديريك (Gastu Gaudérique)³ قائد منطقة بسكرة للقضاء عليه وعلى ثورته في المهد قبل أن تتوسّع، فاتّجها بقوّاتهما الكبيرة إلى منطقة "مشونش" ببسكرة، حيث التقى الطرفان في معركة غير متكافئة، انتهت بانتصار الفرنسيين وانسحاب الشيخ الصادق بن الحاج نحو الجنوب⁴.

وفي مطلع سنة 1859، التقى الطرفان في معركة ثانية بمنطقة "هنقلين"، الواقعة على بعد 9 كم عن واحة "سيدي المصمودي"، وانتهت أيضا لصالح الفرنسيين، وانسحب الشيخ الصادق إلى الجبال المحيطة بالمنطقة، بعد أن تكبّد عدّة شهداء وجرحى في صفوف رجاله.

¹ A.N.O.M, **Récit complet dans le registre de Batna**, courrier au départ, France, 10 juin 1857-29 février 1860, p 88, <http://anom...>

² نيكولا ديفو: ولد سنة 1810 بفرنسا. تقلّد مختلف الرّتب العسكرية إلى أن رُقّي إلى رتبة جنرال. عُيّن قائدا على منطقة باتنة. توفي في سنة 1884. ينظر:

Faucon Narcisse, op.cit, pp 186-190.

³ فاستو غاوديريك: ولد سنة 1802 بفرنسا. تقلّد مختلف الرّتب العسكرية إلى أن رُقّي إلى رتبة جنرال. عُيّن قائدا على بسكرة. توفي في قسنطينة سنة 1859. ينظر:

Faucon Narcisse, op.cit, pp 598-600.

⁴ A.N.O.M, **Récit complet dans le registre de Batna**, op.cit, p 106, et

يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر..**، المرجع السابق، ص 136، وصلاح مؤيد العقبي، المرجع السابق، ص 97.

وحينها قرّر الرّحيل إلى منطقة الجريد التونسي. مع العلم أنّ الجنرال "ديفو" قد انتقم في 13 و14 جانفي من نفس السنة من الشيخ الصادق بهدم وتخريب وحرق قريته "لقصر" وزاويته التي أنشأها¹.

وقبل أن يصل الشيخ الصادق إلى وجهته، تمّت محاصرته في "وادي العرب"، من طرف عيون فرنسا الذين كلّفهم بملاحقته، وعلى رأسهم: محمد الطيّب قائد خنقة سيدي ناجي، وعمر بن عبد الله قائد زريبة الوادي، والموهوب بن شنوف قائد منطقة سيدي عقبة، وبن ناصر قائد منطقة "ششار"، الذين تمكّنوا رفقة الضابط ليروكس (Leroux) في 20 جانفي 1859 من اعتقاله عند حوض وادي العرب رفقة 96 فردا من عائلته وأعوانه وأتباعه المقربين، بعد أن نال منهم التعب وقلّ زادهم².

اقتيد الشيخ الصادق ومن معه إلى مُعسكر القوّات الفرنسية بـ"لقصر"، حيث يوجد الجنرال "ديفو". ثمّ تمّ نقله إلى المحكمة العسكرية بمدينة قسنطينة، حيث بدأت محاكمته رفقة من معه يوم 16 أوت 1859، وصدر في حقّهم يوم 26 أوت حُكما بالإعدام بتهمة ارتكاب عدّة جرائم، وتحريض الأهالي على الحرب ضدّ فرنسا، ودفعهم إلى التخريب والنّهب والقتل. ثمّ تمّ تخفيف الحكم من قبل الإمبراطور "نابليون الثالث" بعد طلب الاستئناف الذي قدّمه الشيخ الصادق، فصدر في حقّ هذا الأخير شهر نوفمبر حُكمٌ بالنّفي إلى جزيرة "كورسيكا" مع الأشغال الشّاقة لمدّة 15 سنة. وبعدها بفترة أُعيد الشيخ الصادق إلى الجزائر ليُعتقل في

¹ Depont Octave et Xavier Coppolani, **Les confréries religieuses musulmanes**, Imprimeur Libraire Éditeur, Algérie, 1897, p 410, et

إسماعيل حنفوق، دور الطرق الصوفية في منطقة الأوراس 1844-1931، رسالة ماجستير، إش: د. صالح فركوس، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010-2011، ص ص 71-72.

² A.N.O.M, Récit complet dans le registre de Batna, op.cit, p 106, et De Lartigue, **Monographie De L'Aurès**, A Vapeur Marle-Audrino, Constantine, Algérie, 1904, p 231, et

عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص ص 157-158.

سجن الحرّاش، الذي ظلّ قابعا به إلى غاية وفاته سنة 1862، وقد دفن بمسقط رأسه¹. مع العلم أنّ هناك تضاربا بين المصادر والمراجع حول مصير الشيخ الصادق، فقد ذكر مثلاً عبد الحميد زوزو أنّ الشيخ الصادق قد حُكم عليه بالسّجن المؤبّد، وأُعتقل في سجن الحرّاش بمدينة الجزائر، وبقي فيه إلى أن توفّي سنة 1862². وذكر ابنه إبراهيم في كتابه المخطوط "حكمة المغانم"، أنّ والده قد أودع سجن الحرّاش، حيث يوجد المجرمون وقطّاع الطرق حسب وصفه، ورغم ذلك فقد سجنّت السلطات الفرنسية أباه به، ثمّ أطلقت سراح والده بعد سنتين، وعاد إلى مسقط رأسه أين قضى بقية حياته³. وفيما يخصّ أبناء الشيخ الصادق، فقد صدر في حقّ إبراهيم حُكم النّفي لـ 10 سنوات إلى جزيرة "سانت مارغريت"⁴. وسُجن أخوه الطاهر في سجن معسكر، ثمّ نُفي إلى المغرب. وفي سنة 1871 تمّ الإفراج عنهما، فانشغلا بعد إطلاق سراحهما بإعادة بناء زاويتهم، وبتحفيظ القرآن الكريم، وتعليم علوم الدين واللّغة، والفصل في النزاعات والخصومات بين الأهالي. وفي سنة 1876، توفّي الطاهر ليترك شؤون الزاوية لأخيه إبراهيم الذي ألف كتابا أسماه "حكمة المغانم"، دَوّن فيه بعض أحداث ثورة والده⁵. وفيما يتعلّق بأخيهما الغزالي فقد أودع سجن شرشال، وتوفّي هناك سنة 1867. أمّا

¹ Depont Octave et Xavier Coppolani, op.cit, p 410, et

شمس الدين زراري وجمعة بن زوال، "دور الزاوية الرحمانية في محاربة الاستعمار الفرنسي في الجزائر من 1830 إلى بدايات القرن العشرين"، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مج6، ع2، جامعة باتنة1 الحاج لخضر، الجزائر، 2021، ص 566.

² عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 161.

³ عبد القادر زبادية، "وثيقتان عن ثورتي الأوراس لسنتي 1859-60-1879"، مجلة الأصالة، ع60-61، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، 1 أوت 1978، ص ص 207-208.

⁴ هناك مرجع آخر ينكر أنّ إبراهيم نُفي إلى جزيرة "كورسيكا". ينظر: أحمد الحمد خمار، "جواهر تاريخية لمدينة بسكرة"، ضمن كتاب: أبحاث في تاريخ زيبان بسكرة، جم وإع: عبد الحليم صيد، مطبعة سوف، الوادي، 2000، ص 58.

⁵ حنفوق إسماعيل، المرجع السابق، ص ص 72-73.

بقية المتّهمين المعتقلين معهم فقد تمّ الحكم عليهم بالسجن أو فرض الإقامة الجبرية أو الإبعاد إلى سجون أو مناطق داخل البلاد، مثل: سجن "تازولت" بباتنة، أو النفي لمُدّة سنة كاملة إلى أحد سجون مدينة "أجاكسيو" الفرنسية¹.

مع العلم أنّ الأمير جيروم نابليون (Jérôme Napoléon)، المكلف بوزارة الجزائر والمستعمرات، كان يتمنّى أن يتمّ نفي زعماء التمرد كما وصفهم وعلى رأسهم الشيخ الصادق إلى جزيرة "كايين" عاصمة غويانا الفرنسية، حتّى لا يتمكّنوا من العودة إلى الجزائر مرّة أخرى، وقد كان القادة العسكريون من أمثال: الجنرال "ديفو"، والجنرال "فاستو"، يشاطرونه الرأي، لأنّهم يعتبرون ذلك هو الحلّ الأمثل للتّخلص من أناس خطيرين، لا أمل في إضعاف تعصّبهم تجاهنا كما وصفوهم².

6. نفي الشّريف محمد بن عبد الله:

هو إبراهيم أبو فارس، الملقّب بالشّريف محمد بن عبد الله. ولد أواخر القرن الثامن عشر. وقد اختلفت المصادر التاريخية في تحديد مكان ميلاده. حفظ القرآن الكريم ممّا أهّله لأن يكون مُعلِّماً له في زاوية سيدي يعقوب بتلمسان. ظهر على السّاحة السياسية والعسكرية منذ جانفي 1842، عندما عينّه الحاكم العام الجنرال "بوجو" خليفة على تلمسان بعد أن أظهر ولاءه للفرنسيّين. وقد حاول هذا الأخير استمالته بهدف التفرّغ للقضاء على مقاومة الأمير عبد القادر، إلّا أنّ الشّريف محمد أحجم عن ذلك، فأصبح منذ ذلك الحين يتعرّض لمضايقات لم يكن يتوقّعها من السلطات الفرنسية، الأمر الذي دفعه إلى التفكير في حملٍ لواء الجهاد والثورة ضدّهم³.

¹ A.N.O.M, Récit complet dans le registre de Batna, op.cit, p 141, et

حنفوق إسماعيل، المرجع السابق، ص ص 72-73.

² عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 160.

³ إدموند مونجان، الأغواط في مذكرات الملازم الفرنسي إدموند مونجان (1844-1890)، تر: بن حرز الله بن مويّزة، ط2، دار النعمان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2023، ص 89، ويحي بوعزيز، ثورات الجزائر...، المرجع السابق، ص ص 154-155.

وعندما اكتشف الفرنسيون حقيقة هذه النوايا، دفعوه سنة 1844، إلى الهجرة لأداء فريضة الحج، حتّى لا يجعلوا منه خصما جديدا، ولم يكن الشريف محمد ينوي الحج في تلك الفترة، فاعتبر ذلك نوعا من النّفي غير المباشر، حيث رحل إلى الإسكندرية ومنها اتّجه إلى مكّة المكرّمة¹.

وفي سنة 1851 عاد إلى ورقلة ليعلن مقاومته ضدّ الاحتلال والتي ستستمر مع بعض الانقطاعات لمُدّة تجاوزت العشرين عاما، وشملت مقاومته عدة مناطق: الأغواط، ورقلة، توقرت، وادي سوف. وبعد أن سيطر على ورقلة في نفس السنة تمّت مبايعته سلطانا عليها في شهر أوت. ثمّ واصل جهاده ومقاومته ضدّ الاحتلال الفرنسي في مناطق عدّة من الصحراء الجزائرية. وأثناء محاولته استعادة مدينة الأغواط، ألقت عليه القوّات الفرنسية القبض بمساعدة سي حمزة ولد بوبكر، خليفة فرنسا بالمنطقة، والذي كُلف بمطاردته إلى أن تمكّن من القبض عليه بـ"قارة الحاج" جنوب ورقلة في أكتوبر 1861².

أخذ الشريف محمد أسيرا إلى وهران، وبعد فترة من الاعتقال في سجن قسبة وهران، أصدرت سلطات الاحتلال الفرنسي حكم النّفي في حقّه إلى المتروبول، فرحل في 6 ديسمبر 1861، إلى فرنسا، حيث سُجن في قلعة برينيان (Perpignan). ونظرا لمكانته وتقدّمه في السنّ وتدهور صحّته خُصّص له راتب يومي قيمته ستة فرنكات و60 سنتيم، وهو راتب أسير الحرب الذي يُمنح للضّباط السّامين. كما أعطيت له كتب عربية ليطلّعها، وأُستقدم لخدمته خادمٌ يُدعى بلخير³.

¹ Trumelet Corneille, **Les français dans le désert**, 4 Édition, Librairie Algérienne et Coloniale, Paris, France, 1885, pp 44-46, et

إدموند مونجان، المصدر السابق، ص 91.

² Trumelet Corneille, op.cit, pp 46-79, et

أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية..**، ج1، المرجع السابق، ص ص 354-362.

³ إدموند مونجان، المصدر السابق، ص 182.

ثمّ بعد فترة نُقل الشريف محمد إلى مدينة بو (Pau) لأسباب صحّية، وأُسكن عند المدعو محمد خوجة من المكتب العربي، الذي زوّجه الشريف ابنته بعد أن تمتّع بحريّة محدودة. إلّا أنّه مُنِع رُفقة بلخير من تعدي أسوار المدينة. وفي سنة 1864 عاد الشريف محمد إلى الجزائر، ولا أدري هل أُفُرج عنه أم فرّ من سجنه¹.

والمؤكّد هو أنّه عاد إلى الجزائر في شهر سبتمبر من نفس السنة، حيث ظهر من جديد على مسرح الأحداث عند اندلاع ثورة "أولاد سيدي الشيخ" في نفس السنة أيضاً، وقد شارك في بعض المعارك ضدّ القوّات الفرنسية، لينتقل بعدها إلى تونس التي استقر بها لمُدّة قاربت سبع سنوات، ليعود مرّة أخرى إلى الجزائر سنة 1871 مع اندلاع ثورة المقراني والحداد التي شارك في بعض معاركها. ثمّ كان له اتّصال بابن ناصر بن شهرة في توقرت، والشّريف بوشوشة في ورقلة، غير أنّ المقام لم يَطُل به حتى هذه المرّة، ليعود مُجدّداً للاستقرار في مدينة الكاف التونسية².

وفي سنة 1876، اعتقله باي تونس محمد الصادق باي بعد حادثة مقتل العربي المملوك فايد وادي سوف وسجنه لفترة، بعد أن التجأ قاتلو القايد إلى الشريف محمد فكفلهم، وكان على رأسهم حميد بن عبد الله بن حميد الطرودي الجامعي³.

وبعد إعلان الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881، غادر الشّريف محمد مدينة الكاف إلى الحدود الشرقية-الجنوبية لتونس مع تخوم مدينة طرابلس الغرب مُدّة من الزّمن، ثمّ عاد مع مجموعة من المهاجرين الجزائريّين إلى الجنوب التونسي، وأخذ ينتقل بين بلدي "بوفليجة" و"الجفاوة" بالصحراء هناك إلى أن توفّي سنة 1895، ودفن بقرية "دوز" التونسية⁴.

¹ يحي بوعزيز، كفاح الجزائر...، المرجع السابق، ص ص 122-123، وإدموند مونجان، المصدر السابق، ص 182.

² صالح عوض، معركة الإسلام والصليبية في الجزائر، ج 1، الزيتونة للإعلام والنشر، الجزائر، 1989، ص 167، ويحي بوعزيز، ثورات الجزائر...، المرجع السابق، ص ص 162-163.

³ Louis Rinn, op.cit, p 657, et

محمد المرزوقي، صراع مع الحماية، دار الكتب الشرقية، تونس، 1973، ص ص 245-247.

⁴ محمد المرزوقي، المرجع السابق، ص ص 261-268.

وفي ختام هذا الفصل، وبعد استعراضني لنفي الاحتلال الفرنسي لنماذج متعدّدة من قادة وثوار المقاومات الشعبية بين سنتي 1841-1863، يمكن القول حسب ما توصّلت إليه:

نجحت إدارة الاحتلال الفرنسي نسبيا في هذه الفترة عبر تطبيق سياسة النّفي في كبح جماح هذه المقاومات الشعبية المسلّحة وشلّ حركتها، بعد نفي قادتها ورموزها على وجه الخصوص.

يُمثّل عهد الحاكم العام الجنرال "بوجو" أكثر الفترات التي عرفت إصدار قرارات النّفي في حقّ قادة وثوار المقاومات الشعبية، على رأسها نفي: الحسن بن عزّوز، وزمالة الأمير عبد القادر، والشّريف بومعزة.

يُعتبر قرار نفي الأمير عبد القادر بالخصوص قرارا تعسّفيا، لم تُراع فيه العهود والضمانات والقوانين، وبهذه الخيانة التي تعرّض لها الأمير ضربت فرنسا كلّ مبادئ الثورة الفرنسية التي لطالما تغنّت بها عرض الحائط.

الفصل الرابع:

نفي قادة وثوار المقاومات الشعبية

1876-1864

أولاً: نفي بورنان بن عزّ الدين وقادة ثورة الزواغة وفرجيوة

سنة 1864

ثانياً: نفي قادة وثوار انتفاضة سوق أهراس (الصبايحية

والكلوتي) سنة 1872

ثالثاً: نفي قادة وثوار مقاومة المقراني والحدّاد سنة 1873

رابعاً: نفي قادة وثوار مقاومة الشريف بوشوشة بتوقت سنة

1873

خامساً: نفي قادة وثوار مقاومة واحة العامري سنة 1876

الفصل الرابع: نفي قادة وثوار المقاومات الشعبية 1864-1876

رُغم تطبيق سلطات الاحتلال الفرنسي لسياسة وعقوبة النفي ضدّ المقاومات الشعبية المسلّحة التي اندلعت في الفترة ما بين سنتي 1841-1863، بهدف كسر شوكتها وكبح جماحها، إلّا أنّ نفَس المقاومة ظلّ مُتقدماً لدى الشعب الجزائري، ذلك أنّ المقاومة ستستمر في جهاتٍ أخرى من البلاد فيما تبقى من سنوات القرن التاسع عشر.

ومن بين أبرز هذه المقاومات نجد: ثورة الزواغة وفرجيوة سنة 1864، وانتفاضة سوق أهراس سنة 1871، ومقاومة المقراني والحدّاد سنة 1871، ومقاومة الشريف بوشوشة بتوقرت سنة 1871، ومقاومة واحة العامري سنة 1876.

وقد لجأت السلطات الفرنسية من جديد إلى سياسة النفي لقمعها هي أيضاً، فأصدرت قرارات النفي في حقّ مئات الجزائريين، وإلى جهات مُختلفة خارج البلاد، إمّا إلى سجونها وجزرها في المتروبول، أو إلى مستعمراتها العقابية بالمحيط الهادي وأمريكا الجنوبية.

أولاً: نفي بورنان بن عزّ الدين وقادة ثورة الزواغة وفرجيوة سنة 1864

كانت عقوبة النفي جزءاً من السياسة التي طبّقتها سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر، ضدّ العائلات التي ثارت ضدها، وكلّ المؤيدين لهم، فأصدرت في حقّهم أحكاماً بالنفي إلى عدّة مناطق، خاصّة إلى سجون المتروبول، حتّى تتخلّص بصورة نهائية من كلّ عُنصرٍ ترى أنّه يقف حائلاً أمام تحقيق أهدافها ومشاريعها.

ومن بين هؤلاء نجد: قادة ثورة الزواغة وفرجيوة وعائلاتهم، "بوعكّار بن عاشور" و"أولاد بن عزّ الدين"، الذين ثاروا ضدّ الاحتلال الفرنسي سنة 1864، فكان مصيرهم النفي إلى خارج البلاد. وسأطرق في هذا العنصر إلى نفي كلّ هؤلاء بشيء من التفصيل.

1. التعريف بثورة الزواغة¹ وفرجيوة:

كانت منطقة "فرجيوة" تشتهر بعائلة "بوعكّار بن عاشور" التي نزحت إليها من "وادي الزناتي" خلال العهد العثماني بالجزائر. وقد تولّى بوعكاز بن عاشور مشيخة "فرجيوة" بتعيين

¹ المنطقة التي كانت تضمّ بلدات: باينان، وتسالة، وآراس، بمدينة ميلة.

من الحاج أحمد باي سنة 1834، واشترك معه في المقاومة ضدّ الفرنسيين أثناء حملتيهما على مدينة قسنطينة بين سنتي 1836-1837، فاتّسع نفوذه حتّى شمل كلّ مناطق: فرجيوّة، وساحل البابور، وبني فوغال، وأولاد عمران، وأولاد سيدي علي، وسواحل جيجل¹. وبعد احتلال الفرنسيين للمدينة، عمل بوعكاز على التقرّب منهم حتّى وثّق صلته بهم ودخل في طاعتهم، فعيّنه الحاكم العام المارشال شارل فالي (Charles Valée)² شيخاً ونائباً للخليفة أحمد بن الحملاوي على "فرجيوّة"، بموجب أمرٍ مؤرّخ في 30 سبتمبر 1838. وقد اشترك أيضاً في عملية استكشاف الطريق بين قسنطينة وسطيف لقافلة "فالي" التي عبّرت مضيق "الببيان" في 18 أكتوبر 1839، والحرص على أمنها وسلامتها من أيّ تدخل من طرف الأهالي، وإمدادها بما تحتاجه. كما بحث بوعكاز عمّا يُمكنه من كسب ودّ الفرنسيين أكثر، فتأمّر على ابن الحملاوي حتّى عزله الفرنسيون من منصبه ونفّوه في 14 جويلية 1841 إلى جزيرة "سانت مارغريت"، على أمل أن يحلّ هو مكانه³.

كما قدم بوعكاز خدمات أخرى للفرنسيين، منها اشتراكه في كلّ العمليات العسكرية التي شنّها الجيش الفرنسي على المنطقة فيما بين سنتي 1851-1861، ومن أبرزها مشاركته إلى جانب "سانت أرنو" في حملته العسكرية الكبيرة على بلاد "البابور"، فاستُعمل كأداة لإخضاع السكان. وبرز بشكل جيّد لشجاعته في القتال لدرجة أنّه عند عودته تمّ تعيينه ضابطاً في فيلق الشرف. ولذلك كان من الطبيعي أن تدين له السلطات الفرنسية ببعض

¹ محمد الصادق مقراني، فجّ مزّالة... من بداية المقاومة إلى الثورة 1830-1954، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2016، ص 28.

² شارل فالي: ولد سنة 1773 بفرنسا. تقلّد مختلف الرّتب العسكرية إلى أن رُقّي إلى رتبة مارشال. عُيّن حاكماً عاماً للجزائر بين 1837-1840. توفي في سنة 1846. ينظر:

Faucon Narcisse, op.cit, pp 559-560.

³ Duvernois Alexandre, **Le Régime civil en Algérie**, typ. Schoutheer, Paris, France, 1865, pp 42-43, et

شارل فيرو، المصدر السابق، ص ص 75-85.

الاحترام، والاعتراف بسلطته على منطقة "فرجيوة"¹.

ويقول في هذا الصدد الجنرال "فاستو" من خلال رسالة بعث بها إلى الجنرال "ديفو" بتاريخ 7 جويلية 1859: "إنّ بوعكاز لم يُسبّب أيّ إحراج قط، إنّهُ رجلٌ ماهرٌ يعرفُ ميولنا ويعرف كيف يحافظ على التوازن بين حقوقه على الأهالي وواجباته تجاهنا"².

بينما يقول "شارل فيرو": "أثناء الحصار الذي ضربه خليفة الأمير عبد القادر على سطيف، ساعدنا بوعكاز في مناسبات عديدة بالإمدادات، تارة إلى سطيف، وتارة إلى جيجل التي كانت تمرّ بظروف مشابهة. لكن في كلّ المناسبات كان يتصرّف كحليف لنا، لا كواحد من رجال الحكومة، وكان يعتبر نفسه ليس واحدا من خُدّامنا فقط، بل كإقطاعي كبير لفرنسا التي تركت له السيادة على فرجيوة وتوابعها مقابل دفع جزية"³.

ومنذ سنة 1858، دفعت عدّة أسباب السلطات الفرنسية إلى التقليل من سلطة بوعكاز، حيث كانت مُقتنعة برُغم الخدمات التي قدّمها لهم - بالسياسة المزدوجة والغامضة التي كان يمارسها تجاهها. فحسب قولهم إنّ نكاهه وموقفه المرن لا يمكن أن يُخفي تماما ما هو خطأ في سلوكه. وقد أدركنا أخيرا أنّه كان دائما، باعتراف أحد أفراد عائلته، يدا في الظلّ والأخرى في الشّمس. فمن المؤكّد أنّه لعب دورا غير مباشرٍ في ثورة "البابور" سنة 1856، لأنّه تمّ العثور على بعضٍ من خدمه بين الجُناة⁴.

ونتيجة لذلك أصدر الجنرال "ديفو" قرارا في 3 نوفمبر 1861، بإبعاد بوعكاز من

¹ Marcel Emerit, **La Pacification Et L'Organisation De La Kabylie Orientale De 1838 à 1870**, Publication De La Faculté Des Lettres D'Alger, Ile Série, Tome XVI, Société d'Editions "Les Belles Lettres", Paris, France, 1948, p 75, et

شارل فيرو، المصدر السابق، ص 100.

² Charles Robert Ageron, "La politique kabyle sous le Second Empire", In: **Revue française d'histoire d'outre-mer**, tome 53, N°190-191, premier et deuxième trimestres 1966, p 85.

³ شارل فيرو، المصدر السابق، ص ص 82-83.

⁴ Marcel Emerit, op.cit, pp 75-76.

"فرجيوة" إلى قسنطينة، بعد أن تخلّى طوعاً عن منصبه، مع الاحتفاظ بلقبه الفخري كشيخ على "فرجيوة". وقد قُسمت المنطقة التي كانت تخضع لنفوذه وإدارته إلى قسمين: "فرجيوة"، وعُيّن على رأسها ابن أخيه أحمد خوجة بن عاشور، و"البابور" و"الدهامشة" وعُيّن عليها سي أحمد بن الدراجي، وكان ذلك بداية لانتهيار مركزه ونفوذه، فأخذ يميل هو الآخر إلى الثورة¹. أمّا "الزواغة"، فقد اشتهرت بها عائلة "أولاد بن عزّ الدين" الذين كانوا يتولّون بعض المناصب في العهد العثماني بالجزائر. وبعد سقوط مدينة قسنطينة في يد قوّات الاحتلال الفرنسي، برز محمد بن عزّ الدين زعيماً عليهم، وقد أخذ يتقرّب من إدارة الاحتلال حتى أعلن أواخر سنة 1839، طاعته وإخلاصه لهم، وعمل منذ الحين رفقة أخيه بورنان على تسيير شؤون المنطقة².

وعندما غزا الجنرال ماري ألفونس بيدو (Marie Alphonse Bedeau)³ مناطق "بني قايد" و"بني خطاب" و"أولاد عيّدون" سنة 1847، تمهيدا لتوسّع الاحتلال في "البابور"، وضع "أولاد بن عزّ الدين" أنفسهم تحت تصرّفه. غير أنّ الحال تغيّر عندما اندلعت ثورة "الزّعاطشة" سنة 1849، حيث حاول "أولاد بن عزّ الدين" استغلالها لإثارة الأهالي ضدّ الاحتلال وتصعيد الثورة بمنطقتهم. وحينها تدخل بوعكّاز لدى السلطات الفرنسية، واقترح عليها في رسالة أن تُعيّن محمد بن عزّ الدين قائداً على المنطقة، وأقنع الأخير بطلب الأمان من السلطات الفرنسية والدخول في طاعتهم من جديد، فأخذت هذه الأخيرة برأي بوعكّاز، وأعدّت مشروعاً كبيراً لاحتواء زعماء "أولاد بن عزّ الدين"، فعُيّن بولخراس قائداً على "موية"،

¹ شارل فيرو، المصدر السابق، ص ص 107-108، و

Mercier Ernest, **Histoire de Constantine**, Imprimerie Jérôme Marie et F. Biron, Constantine, Algérie, 1903, p 610.

² يحي بوعزيز، **كفاح الجزائر...**، المرجع السابق، ص 33.

³ ماري ألفونس بيدو: ولد سنة 1804 بفرنسا. تقلّد مختلف الرّتب العسكرية إلى أن رُقّي إلى رتبة جنرال. عُيّن سنة 1847 حاكماً عاماً للجزائر بالنيابة. توفي في سنة 1863. ينظر: بن داهة عدة، المرجع السابق، ص 465.

والشيخ محمد بن عزّ الدين قائدا على "الزواغة"، وبورنان قائدا على حوض "الوادي الكبير"¹. كما دعم "أولاد بن عزّ الدين" بقيادة بورنان حملة "سانت أرنو" الكبيرة على المنطقة سنة 1851 رفقة بوعكاز، وأظهر بورنان حماسا في محاربة الأهالي بـ"وادي النحي"، وفج باينان، والودية، وفج العربية، وكازان، وفج منازل، والعروسة، حتّى أنّه أُصيب في إحدى المعارك. واشترك بورنان أيضا مع "مكماهون" في غزو حوض "الوادي الكبير" سنة 1852، فمُنح وسام جوقة الشرف تكريما له على مجهوداته. وبقي على إخلاصه حتّى سنة 1858، حيث تغيّرت الأوضاع ضده، وسوف أوضح كيف كان مصيره النفي في العنصر القادم². ساد الهدوء منطقة "الزواغة" و"فرجيوة" حتّى مطلع سنة 1864، ثم اندلعت ثورتهم ضدّ الاحتلال الفرنسي نتيجة عدّة أسباب من بينها:

- قيام السلطات الفرنسية بإدارة سكان المنطقة مباشرة، بعد أن حطّموا نفوذ عائلتي "أولاد بن عزّ الدين" و"أولاد بن عاشور"³.
- تأثير ثورة "أولاد سيدي الشيخ" التي اندلعت في نفس السنة بالجنوب الوهراني، ثمّ انتشرت معاركها في عدّة أنحاء من البلاد.
- نشاط عدد من رجال الدين والمُقدّمين الرحمانيين بالمنطقة ضدّ الاحتلال الفرنسي، من خلال حبّ الأهالي على حمل السلاح والثورة ضدّ المحتل وأعدائه، ومن بين هؤلاء نجد: الشيخ مولاي محمد مُقدّم الطريقة الرّحمانية بـ"الزواغة" الذي كان له أنصار كثيرون في مدينة قسنطينة، فتحّهم جميعا على الثورة في الاجتماع الذي عُقد بمنزله يوم عيد الفطر الموافق

¹ Charles Robert Ageron, "La politique kabyle..", p 81, et Charles Féraud, "Ferdjioua Et Zouar'a, Notes Historiques Sur La Province De Constantine", **Revue africaine**, 22 Année. N° 132-131, Sept-Nov 1878, p 326, et

محمد الصادق مقراني، المرجع السابق، ص 29.

² Charles Féraud, op.cit, pp 327-337, et Charles Robert Ageron, "La politique kabyle..", op.cit, pp 81-82, et Marcel Emerit, op.cit, pp 65-66 et 71-73.

³ يحي بوعزيز، "ثورة سكان الزواغة وفرجيوة والبابور ضدّ الاستعمار الفرنسي وقضية الحاج بن عزّ الدين"، مجلة الثقافة، سن 7، ع 40، وزارة الإعلام والثقافة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، أوت-سبتمبر 1977، ص 13.

10 مارس 1864، وأكد لهم بأنه بعد ثمانية أيام ستتدلع الثورة، ووفى بوعده، وانطلقت الثورة فعلاً ليلة 17 إلى 18 مارس 1864، بالهجوم على برج القايد حمّو بقرية "الزغاية"، الذي خلف بورنان في منصبه.

- الضرائب التي كانت تفرضها سلطات الاحتلال الفرنسي على العائلات والفلاحين بالمنطقة، وأرهقت كاهلهم¹.

وقد دخل بوعكاز في علاقات مع ابني بورنان علاوة وعبود، اللذين أحضرا معهما أبناء عمومتهما وعلى رأسهم بولخراص، وأحمد الحاج، وتمّ عقد عدّة اجتماعات تنسيقية بينهم منذ 10 مارس، فنهضت قبائل "أولاد بن عزّ الدين" في جويلية وأوت من نفس السنة، وقبائل "أولاد بن عاشور" من سبتمبر إلى نوفمبر، للمشاركة بقوة في هذه الثورة².

وتصدّى الثّوار في شهر سبتمبر 1864 لقوّات الجنرال بيريجو (Périgot)³ الحاكم الجديد لعمالة قسنطينة، والتي كانت تُقدّر بحوالي عشر آلاف جندي، وهاجموه في برج "القانون" قرب "وادي الحليب"، وأرغموه على نقل مُعسكره إلى أطراف "الوادي الكبير"، ثمّ أُستدعي هذا الأخير إلى منطقة "الحضنة" و"بوسعادة" لمواجهة ثورة "أولاد سيدي الشيخ" التي امتدت إلى هناك، فعزل القائد حمّو الدراجي صِهر بوعكاز بن عاشور، وعيّن مكانه القائد بلقاسم بن حبيلس، الذي واجه صعوبات كبيرة لأنّ الأهالي رفضوا طاعته، وامتنعوا عن دفع الضرائب له، بل وحاولوا اغتياله، وأرغموا عمّال طريق "شعبة الآخرة" في "عمّوشة" على التوقّف عن العمل، وخربوا محطة العمل، وهاجموا زمالة قائد "أولاد صالح" بـ "عمّوشة"، وبرج

¹ Charles Féraud, op.cit, p 342-343, et Charles Robert Ageron, "La politique kabyle..", op.cit, p 87, et Marcel Emerit: op.cit, pp 79-82, et

محمد الصادق مقراني، المرجع السابق، ص ص 30-31.

² Marcel Emerit, op.cit, pp 80-82, et

حميدة عميراوي، جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري (بداية الاحتلال)، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1984، ص 88.

³ خَلَفَ الجنرال "ديفو" الذي تمّ تعيينه نائبا لحاكم الجزائر.

"تاقيطونت" العسكري، وبرج القائد حمّو أوعاشور، والقائد سعيد بن عبيد في "ذراع القائد" بـ"بني سليمان"، وساحل "قبلي"، ومُعسكر "أوقاس" على ساحل بجاية، وخربوا قرية "الدهامشة"، فاضطرّ الفرنسيون أن يُجنّدوا قوّات أخرى بقيادة الكولونيل أوجيرو (Augereau) والجنرال "بيريجو"، الذي عاد مرّة أخرى إلى "البابور" بعد أن ساءت الأوضاع كثيرا، ولم تنته حوادث الثورة هذه حتّى صيف سنة 1865¹.

2. نفي بورنان بن عزّ الدين:

بعد أن تغيّرت نظرة السلطات الفرنسية تجاه بورنان بن عزّ الدين منذ سنة 1858، اتّهمته بإشعال الحرائق في غابات "الفرنان"، وبتدبير مؤامرة ضدّ امتيازات الغابات الممنوحة للمستوطنين الأوروبيين، ومهاجمة الشيخ بوطمين في الضفة اليسرى لـ"الوادي الكبير"، وبقطع خطّ التلغراف الذي يربط بين جيجل وقسنطينة، وقتل العمّال الثلاثة الذين قاموا ببناء مركز "الميلية" العسكري، وتشجيع الأهالي على الثورة وحمل السلاح².

وقد خلّص الجنرال "فاستو" إلى أنّه لم يعد من الممكن الاحتفاظ بأيّ شيء آخر لفائدة عائلة "أولاد بن عزّ الدين" وبالأخصّ بورنان، غير السلطة الاسمية لهم. بل ومضى أبعد من ذلك، حيث كتب رسالة إلى وزير الجزائر³ شاسيلوب لوبات (Chasseloup Laubat)⁴ في 7 جويلية 1859، ومما ورد فيها: "لن يتحقّق السّلام في البلاد إلّا بإزاحة بن عزّ الدين

¹ Marcel Emerit, op.cit, pp 87–88, et Charles Féraud, op.cit, p 351, et

يحيى بوعزيز، "المجهولون من زعماء المقاومة.."، المرجع السابق، ص ص 55–57.

² Charles Robert Ageron, "La politique kabyle..", op.cit, pp 81–82, et Marcel Emerit, op.cit, pp 65–66 et 71–73, et Charles Féraud, op.cit, pp 327–337.

³ بين سنتي 1858–1860 تمّ إلغاء مهام الحاكم العام الفرنسي بالجزائر، وتولّت وزارة الجزائر والمستعمرات تسيير شؤونها.

⁴ شاسيلوب لوبات: ولد سنة 1805 بإيطاليا. تولّى منصب وزير الجزائر والمستعمرات (البحرية والمستعمرات) بين 1858–1867. توفي في سنة 1873. ينظر:

Albert Duchêne, **Un Ministre Trop Oublié Chasseloup Laubat**, Société D'éditions, Géographiques, Maritimes et Coloniales, Paris, France, 1932.

وعندما جاء الجنرال "ديفو" خليفة "فاستو"، كتب إلى "شاسيلوب لوبات" بأن الوقت ربّما قد حان لقمع الأميرين الكبيرين في شمال قسنطينة، (ويقصد هنا: بورنان وابن أخيه عزّ الدين بن الشيخ محمد)، إذا ما أردنا جلب الأوروبيين لاستغلال الغابات أو التعدين في هذا الجزء من منطقة القبائل. وقد اتّهم "ديفو" بورنان بتحريض الأهالي على عدم دفع الضرائب، ومهاجمة قوّاته في "سيدي معروف"، وأمر باعتقاله هو وابن أخيه في 16 ماي سنة 1859، وقام بتصفية نفوذ أسرته كلّها، فلم يبق سوى اثنين منها، وهما: بولخراس الذي أُبقي قائدا على "موية"، وأحمد الحاج بن عزّ الدين الذي أُبقي قائدا على "بني يدر" في جيجل².

وأشار "شاسيلوب لوبات" إلى: "أنا قد قمنا بعمل جيد"، لكن كان علينا أن نتجنّب عرضهم على مجلس الحرب -حسب قوله-، "لأننا نخاطر بالبراءة إذا نسبنا إليهم جرائم لا نستطيع تقديم الأدلة عليها"، ولهذا كان من الأفضل نفيهم. وهو ما حصل، حيث لم يتم عرضهم على مجلس الحرب، وإنّما اكتفوا بنفي بورنان وابن أخيه عزّ الدين إلى تونس، وقد تمّ السّماح لبورنان بالذهاب إلى مكّة لأداء فريضة الحج، وبها توفّي سنة 1861³، بينما سُمح لولديّه علاوة وعبود بعد فترة من النّفي بالعودة إلى الجزائر، حيث استقرّا بمدينة قسنطينة. أمّا عزّ الدين بن الشيخ محمد فقد اختار تونس للإقامة الدائمة فيها⁴.

3. نفي قادة ثورة الزواغة وفرجيوة إلى المتروبول:

بعد قضاء الفرنسيين على ثورة "الزواغة" و"فرجيوة"، أنشؤوا لجنة تحقيق عكفت على

¹ Charles Robert Ageron, "La politique kabyle..", op.cit, p 83.

² Marcel Emerit, op.cit 71-73, et Charles Robert Ageron, "La politique kabyle..", op.cit, pp 83-84, et Charles Féraud, op.cit, pp 328 et 339.

³ هناك مصادر أخرى تذكر أنّ "بورنان" قد توفّي بتونس في نفس السنة. ينظر:

Charles Féraud, op.cit, p 340, et Marcel Emerit, op.cit, p 73.

⁴ Charles Robert Ageron, "La politique kabyle..", op.cit, p 85, et Mercier Ernest, op.cit, p 610, et Charles Féraud, op.cit, p 340.

دراسة الأسباب الحقيقية لهذه الثورة، كما حدّدت بدقّة الأطراف التي ساهمت في اندلاعها، وخلصت هذه اللّجنة إلى أنّ هذه الثورة كانت بإيعازٍ من شيوخ ووجهاء قبائل المنطقة، وخاصّة الشيخ يوسف بن رميّة، والشيخ صالح بن علي، ومُقدّمي الطريقة الرحمانية، وأنصار الشيخ أحمد بوعكّاز بـ"فرجيوة"، وكذلك أفراد عائلة "أولاد بن عزّ الدّين" بـ"الزواغة"¹.

حيث تمّ توقيف بولخراس بن عزّ الدّين بمقرّ إقامته بـ"موية"، كما أُعتقل أحمد الحاج بن عزّ الدّين بـ"جيجل"؛ أمّا الشقيقان: علاوة وعبود بن عزّ الدّين، وهما نجلا بورنان، فقد تمّ اعتقالهما في أحد جبال مدينة قسنطينة التي كانوا يستقرون بها².

وفيما يتعلّق بالشيخ أحمد بوعكّاز، فقد ألقي عليه القبض هو الآخر يوم 11 أفريل سنة 1864، بمتجره الكائن بمدينة قسنطينة، وأُعتقل في سجن "قصبة قسنطينة" لفترة، ثمّ أُحيل على المجلس الحربي بالمدينة، الذي أصدر في حقّه شهر أوت من نفس السنة حكما بالنّفي إلى خارج الجزائر، وبالتحديد إلى مدينة "بو" بالجنوب الفرنسي³.

وفي نهاية سنة 1865، أعطت سلطات الاحتلال الفرنسي أوامرها بنفي وترحيل مُعتقلي عائلة "أولاد بن عزّ الدّين" إلى جزيرة "كورسيكا"، غير أنّهم اعترضوا على هذا القرار، وناشدوا المسؤولين الفرنسيين بالتّراجع عنه، وكتبوا رسالة إلى الحاكم العام الفرنسي "مكماهون"، مُلتَمسين منه العفو عنهم وإطلاق سراحهم قائلين له: "نطلب منك أن تعفو عنا وتُنعم علينا وتجمع شملنا مع أهلنا وأولادنا"⁴.

¹ العياشي رواحي، المرجع السابق، ص 320.

² Charles Féraud, op.cit, p 348, et

شارل فيرو، المصدر السابق، ص 114.

³ شارل فيرو، المصدر السابق، ص 114 و138، و

Marcel Emerit, op.cit, p 82.

⁴ Charles Féraud, op.cit, p 348, et

العياشي رواحي، المرجع السابق، ص 358.

غير أنّ "مكماهون" صرف النّظر عن طلبهم، وعندما تأكّدوا بأنّ الفرنسيّين لن يستجيبوا لطلبهم ومُصمّمين على قرارهم، إلتمسوا منهم تطبيق العقوبة الأقلّ سوءً، وهي النّفي إلى أحد بلاد المسلمين، غير أنّ هذا الطلب أيضا قوبل بالرفض، ولم يستفد منه إلّا أحمد الحاج بن عزّ الدّين وبولخراس بن عزّ الدّين، اللّذين سُمحا لهما بالتّوجّه إلى تونس كمُنفي اختياري، وبرّر الفرنسيون هذا الاستثناء باعتبارات إنسانية محضة، مُؤدّاهما أنّهما كانا يمرّان بوضعية صحّية حرجة، لا تسمح لهما بالاستقرار في جزيرة "كورسيكا"¹.

ومن ميناء باستيا (Bastia) ركب الحاج بن عزّ الدّين في 14 ديسمبر 1865 الباخرة المتوجّهة إلى ميناء مدينة "مرسيليا"، ومنها توجّه إلى تونس التي وصلها يوم 22 ديسمبر. وبعد فترة قصيرة قدّم طلبا للسلطات الفرنسية بالسّماح له بالعودة إلى الجزائر، غير أنّ القنصل الفرنسي المعتمد بتونس قام بمراسلة الحاكم العام "مكماهون" في 20 جانفي 1866، وأخبره بوصول الحاج بن عزّ الدّين إلى تونس، ناصحا إيّاه والمسؤولين الفرنسيّين بعدم السّماح له بالعودة إلى الجزائر مرّة أخرى، حيث رأى أنّ هذا الأمر قد ينجّر عنه عواقب ومخاطر تُهدّد أمن واستقرار الاحتلال الفرنسي ومصالحه فيها. غير أنّه وبعد فترة قصيرة سُمح له بالعودة إلى الجزائر، حيث استقرّ بمسقط رأسه².

أمّا بقية أفراد عائلة "أولاد بن عزّ الدّين" فقد تمّ ترحيلهم إلى منفاهم بمعقل كورتي (korte) في جزيرة "كورسيكا"، التي استقبلت أعدادا كبيرة من المنفيّين الجزائريّين الذين تمّ ترحيلهم إليها خلال تلك السّنوات على مراحل متقطّعة، وقد قُدّر عددهم آنذاك بنحو 500 منفي جزائري³.

¹ Charles Féraud, op.cit, p 348, et

العياشي رواجي، المرجع السابق، ص ص 358-359.

² العياشي رواجي، "هجرة بعض العائلات الجزائرية الكبرى إلى البلاد التونسية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر"، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج24، ع53، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، جوان 2018، ص 365.

³ العياشي رواجي، الإدارة الاستعمارية وعلاقتها بالعائلات الكبرى، المرجع السابق، ص 360.

4. مساعي المنفيين لإطلاق سراحهم والعودة إلى الجزائر:

بعد نفي أحمد بوعكاز إلى مدينة "بو" بالجنوب الفرنسي، نشط هناك في كتابة الرسائل إلى المسؤولين الفرنسيين الكبار، وعلى رأسهم الإمبراطور "نابليون الثالث"، الذي التمس منه العفو والسّماح له بالعودة إلى وطنه، مؤكّداً له أنّ كلّ التّهم الموجهة له تُهم كَيِّدِيَّة، وليست حقيقية. وممّا قاله بوعكاز في هذا الصّدد، خاصّةً بعد اتّهامه من طرف الفرنسيين بمحاولة الفرار: ".لقد بلغت من الكبر عتياً، وإنّني بريء من كلّ التّهم الموجهة لي، إنّ العونين اللّذين أوقفاني قاما بجرد كلّ ممتلكاتي، وسجّلا في محاضرهما أنّني أملك 10 آلاف فرنك فرنسي، وكمّيات معتبرة من المجوهرات والأثاث. فهل يُعقل أنّ الشخص الذي يملك هذه الثروة يُفَرِّط فيها ويُغادر مدينة قسنطينة، ويترك كلّ أملاكه وأبنائه بها..¹".

وقد لقيت التماساته آذانا صاغية من لدن الإمبراطور، فبعد التحقيق في الأمر، أصدر الأخير في حقّه عفواً إمبراطورياً في شهر جانفي سنة 1866، فأُطلق سراحه وسُمح له بالعودة إلى الجزائر، لكن مع تحديد مدينة الجزائر كمقرٍ لإقامته، لأنّ تواجده في قسنطينة -حسبهم- قادراً على إثارة المؤامرات من جديد. ومع ذلك ففي نوفمبر 1870 سمح له حاكم عمالة مدينة الجزائر شارل دي بوزي (Charles Du Bouzet) بالعودة إلى قسنطينة.²

ويقول "شارل فيرو" في هذا الصّدد: "إنّه لخطرٌ فادحٌ، ونحن نمرّ بكوارث أن نُعيد مثل هذا الرّجل إلى مركز تأثيره الهائل، ومن حُسن الحظّ أنّ بوعكاز اليوم لم يعد ذلك العنصر الفاعل كما كان في السّابق. فقد أضعف التّقدّم في السنّ قدراته، ولم يعد له من طموح سوى البحث عن راحة جسده وروحه"³.

¹ شارل فيرو، المصدر السابق، ص 114 و138، والعياشي روابحي، الإدارة الاستعمارية وعلاقتها بالعائلات الكبرى، المرجع السابق، ص 320، و

Marcel Emerit, op.cit, p 82.

² Charles Robert Ageron, "La politique kabyle..", op.cit, p 88, et

شارل فيرو، المصدر السابق، ص 114 و138.

³ شارل فيرو، المصدر السابق، ص 114-115.

كما سُمح لبوعكاز بأداء فريضة الحجّ، وخصّص له مبلغ 1000 فرنك، ومُنح لقب شيخ "فرجيوّة" شرفيا. وقد توفّي بقسنطينة سنة 1881¹.

وفيما يتعلّق بمنفّي عائلة "أولاد بن عزّ الدين"، فإنّه لم يَطبّ لهم المُقام في جزيرة "كورسيكا"، ونشطوا في كتابة الرسائل والعرائض إلى المسؤولين في السلطة الفرنسية، يلتمسون فيها العفو والسّماح لهم بالعودة إلى الجزائر، مثل الرسالة التي أرسلها كلّ من علاوة بن بورنان وشقيقه عبود، وابن عمّهما سي الهادي بن عزّ الدين، الذي كان يشغل سابقا منصب قايد عرش "بني يدر"، إلى الإمبراطور الفرنسي. وقد عبّروا فيها عن امتعاضهم الشّديد من الأطراف التي قامت بنفيهم، بعد أن وجّهوا لهم تهمّة تخريب ونهب منزل قايد "الزواغة"، مؤكّدين له بأنّهم كانوا ضحيّة مؤامرة حيكت ضدهم بإتقان وبروح انتقاميّة، دبرها ضدهم خصومهم بالمنطقة، لذا التمسوا من الإمبراطور السّماح لهم بالعودة إلى وطنهم، خاصّة وأنّ لديهم عائلات تنتظر عودتهم².

وفي 5 جانفي سنة 1866، توفّي عبود بن بورنان في سجن "كورتى"، وعلى إثر ذلك، تمّ إرسال تقرير مُفصّل عن أسباب وظروف وفاته إلى الحاكم العام بالجزائر، وذكر التقرير أنّ عبود توفّي بسبب وضعيته الصحيّة التي ساءت في أسابيعه الأخيرة، إضافة إلى حنينه وشوقه للعودة إلى وطنه. وفي أوائل شهر فيفري سمحت السلطات الفرنسيّة بدفن عبود في الجزائر³.

وبعد وفاة هذا الأخير، طرح الفرنسيون مسألة شقيقه علاوة بن بورنان للمناقشة، واختلفوا حول إمكانية إعادته إلى الجزائر من عدمها، وكان رئيس القطاع العسكري بقسنطينة من أشدّ المعارضين لعودته، ونلمس ذلك من خلال البرقية التي وجّهها إلى الحاكم العام في 20 جانفي 1866، والتي قال فيها بوضوح: "ليس من المُمكن السّماح لعلاوة بن بورنان

¹ شارل فيرو، المصدر السابق، ص 138.

² العياشي رواجي، الإدارة الاستعماريّة وعلاقتها بالعائلات الكبرى، المرجع السابق، ص 360-361.

³ Charles Féraud, op.cit, p 348, et

العياشي رواجي، الإدارة الاستعماريّة وعلاقتها بالعائلات الكبرى، المرجع السابق، ص 362-363.

بالعودة إلى مقاطعة قسنطينة، لكن بالمقابل فإننا لا نرى مانعا من السماح له بالإقامة في تونس¹.

وعلى إثر ذلك تقرر نقله إلى مدينة "مرسيليا" يوم 15 فيفري 1866، تحضيراً لترحيله إلى تونس. غير أنّ المسؤولين الفرنسيين تباطؤوا في تنفيذ هذا القرار، وأبقوا عليه في أحد سجون "مرسيليا"، الأمر الذي دفع والدته السيدة "اليامنة" إلى التّدخل وتوجيه رسالة إلى زوجة الإمبراطور "نابليون الثالث" أوجيني (Eugenia)، تلتبس منها التوسّط لها لدى زوجها حتى يسمح لها بزيارة ابنها، وبترحيله إلى تونس كما تقرر سابقاً. وفي نهاية سنة 1866 قامت السلطات الفرنسية بترحيل علاوة إلى تونس.

وفي نهاية سنة 1872 كتب "علاوة" رسالة إلى القنصل الفرنسي بتونس، يلتبس فيها استصدار تصريح لدخوله إلى الجزائر ومقابلة السلطات الفرنسية وعلى رأسهم الحاكم العام، للحديث معهم حول عدّة مسائل تخصّه شخصياً وتخصّ أيضاً عائلته، خاصة ممتلكاتها التي تعرّضت للنّهب والتخريب بعد ثورة المقراني سنة 1871، غير أنّ رئيس القطاع العسكري بقسنطينة خيّب آماله ورفض عودته، وكتب رسالة إلى الحاكم العام ومما جاء فيها: "سيكون قراراً سياسياً أرعن وغير مسؤول، إذا سمحنا له بالعودة إلى المستعمرة"².

وفيما يتعلّق ببقية حياة علاوة بن بوزيان ومن كان رفيقه في المنفى بتونس، فلم أتوصّل إلى أيّ معلومات أخرى حول هذا الموضوع.

ثانياً: نفي قادة وثوار انتفاضة سوق أهراس (الصبايحية والكلوتي) سنة

1872

بعدما تمكّنت القوّات الفرنسية من إجهاض انتفاضة الصبايحية والكلوتي بمنطقة سوق أهراس وضواحيها نهاية سنة 1871، واعتقال بعض قادتها وثورائها، باشرت ضدّهم إجراءات ردعية انتقامية، حيث أخضعتهم السلطات الفرنسية للمحاكمة، وأصدرت في حقّ بعضهم

¹ العياشي رواجي، الإدارة الاستعمارية وعلاقتها بالعائلات الكبرى، المرجع السابق، ص 363.

² نفسه، ص ص 363-366.

عقوبة النّفي إلى المتروبول، أو إلى جزيرة كاليدونيا الجديدة.

ومن بين هؤلاء القادة والثّوار، نجد: أحمد بن دحماني بن اليعلاوي بن الرزقي، وأحمد بن ناصر بن علي الشّابي. وسأُتطرق في هذا العنصر إلى نفي كلّ هؤلاء بشيء من التفصيل.

1. تعريف موجز بانتفاضة سوق أهراس ومحاكمة قادتها وثوارها:

شهدت سوق أهراس وضواحيها (القالّة والطارف) ما بين شهري جانفي ونوفمبر سنة 1871، انتفاضة ضدّ الاحتلال الفرنسي، عُرفت باسم انتفاضة الصبايحية والكلوتي، والتي قادها جنود الصبايحية وبعض وجُهاء عرش الحنانشة على رأسهم القايد محمد الطاهر الكلوتي بن الرزقي، وكان من أبرز أسبابها: التذمّر والغضب العام ضدّ سياسة السلطات الفرنسية، ومن بينها فرض التجنيد الإجباري على أبناء المنطقة إبّان الحرب الفرنسية-البروسية¹.

ومن أبرز ما قام به الثّوار في المنطقة، قتل الرّائد لورازفيت (Lerazevette) في 23 جانفي 1871، وإشعال الحرائق وتخریب 55 مزرعة للمستوطنين، ومطحنين، ومعملين للقرميد، وقتل تسعة منهم. كما قطعوا خطوط أسلاك الهاتف التي تربط سوق أهراس بقالمة وعنابة، وخاضوا بعض المعارك مع القوّات الفرنسية، مثل: معركة "عين سنور" في 30 جانفي، التي قُتل فيها 15 جنديا فرنسيا. ثمّ انسحب محمد الطاهر الكلوتي إلى تونس، ومنها كان يُغيّر على المصالح والقوّات الفرنسية على مستوى المناطق الحدودية ثمّ يعود أدراجه إليها²، بينما تمكّن الفرنسيّون من إلقاء القبض على بعض وجُهاء عرش الحنانشة من

¹ Louis Rinn, op.cit, pp 123-127, et

يحي بوعزيز، كفاح الجزائر...، المرجع السابق، ص ص 283-285.

² لجأ قائد الثورة محمد الطاهر الكلوتي إلى تونس، التي استقر فيها لمُدّة ثمّ رحل إلى بلاد الشام، ثمّ عاد من جديد إلى تونس. ونتيجةً لضغط السلطات الفرنسية، خاصّةً بعد إعلان حمايتها على تونس، ألقي الباي محمد الصادق القبض عليه رفقة من معه، غير أنّه لم يُسلّمه للسلطات الفرنسية بالجزائر، والتي كان في نيّتها أن تنفي الكلوتي إلى كاليدونيا الجديدة سنة 1882، فقام الباي بسجنه في تونس إلى أن تُوفّي بها في 2 أفريل 1884. ينظر:

Le Moniteur des Pyrénées, 1 Année, N°74, 30/3/1882, p 3, et

يحي بوعزيز، كفاح الجزائر...، المرجع السابق، ص ص 285-292.

المشاركين في الانتفاضة، ومن بينهم: إبراهيم بن الكلوتي، وأحمد صالح بن الرزقي، وأحمد بن دحماني وشقيقاه صالح وخالد. واستمرّت الانتفاضة إلى شهر نوفمبر 1871، حيث تمكّنت القوّات الفرنسية في الأخير من القضاء عليها¹.

وقد تمّت محاكمة قادة وثوار الانتفاضة أمام محكمة الجنايات بمدينة عنابة. وقد قدّر يحي بوعزيز عددهم بـ134 شخصا. وانطلقت جلسات المحاكمة بتاريخ 3 جانفي 1872، وامتدّت لعدّة أشهر. وكانت الأحكام الصادرة في حقّهم قاسية جدا، تراوحت ما بين السجن والإعدام والنّفي². وفيما يتعلّق بالتهمة التي وُجّهت إليهم فكان من بينها:

- المشاركة سنة 1871 في هجومات بدائرة سوق أهراس تهدف إلى إثارة الحرب الأهلية بتسليح السكان.
- القيام بعمليات التخريب والمجازر في سوق أهراس.
- الانتماء لعصابة مسلّحة معدّة لغزو مدينة سوق أهراس ونهب ممتلكات عموم المواطنين³.

2. نفي بعض قادة وثوار الانتفاضة إلى سجون المتروبول:

قامت السلطات الفرنسية بعد محاكمة قادة وثوار هذه الانتفاضة، بنفي بعضهم إلى المتروبول، ومن بين الأسماء نجد: علي بن اليعلاوي، وصالح بن الحباسي، وعثمان بن

¹ Louis Rinn, op.cit, pp 123-127, et Ministère des affaires étrangères France, **Affaires de Tunisie: avec une carte de la Régence, 1870-1881**, Imprimerie Nationale, Paris, France, 1881, pp 10-11, et

جمال ورتي، تطور نظام الإدارة الفرنسي في عمالة قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر سوق أهراس نموذجا (1843-1900)، رسالة دكتوراه، إش: أ.د. مصطفى حداد، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009-2010، ص ص 371-373.

² B.D.I.C, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>, et

يحي بوعزيز، "مواقف الرسميين التونسيين من ثورة الصبايحية والكلوتي في منطقة الحدود الشرقية عام 1891"، مجلة الأصالة، ع60-61، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، 1 أوت 1978، ص 160.

³ B.D.I.C, Nouvelle-Calédonie, 1872, op.cit.

التهامي، والنّوري بن العلمي، والكبلوتي بن الحباسي، وأحمد صالح بن الرزقي. هذا الأخير كان يشغل منصب قايد الحناشة خلال الفترة الممتدة ما بين 1852-1858، وقد بقي في منفاه إلى أن توفي في مدينة تورس (Tours) بتاريخ 28 مارس 1875¹.

كذلك نجد بعض أفراد عائلة القايد أحمد بن دحماني المنفيّ إلى كاليدونيا، قد نُفيت هي أيضا إلى المتروبول².

3. نفي بعض قادة وثّوار الانتفاضة إلى كاليدونيا الجديدة:

استقبلت المستعمرة العقابية كاليدونيا الجديدة نحو 20 منفيا عقب انتفاضة سوق أهراس، وممن وجدت ملفات نفيهم:

المنفيّ الأوّل هو أحمد بن دحماني بن اليعلاوي بن الرزقي وتركية بنت علي، ولد في سنة 1827 بسوق أهراس. كان مُتروّجا وله ثمانية أولاد. حُكم عليه في 3 جانفي 1872 من قبل المحكمة الجنائية بعناية بعقوبة النّفي إلى كاليدونيا الجديدة³.

نُقل المنفيّ أحمد بن دحماني في البداية إلى أحد سجون المتروبول الذي بقي فيه لمُدّة أكثر من سنتين ونصف، وقبل ترحيله إلى منفاه بكاليدونيا، التمس من السلطات الفرنسية العفو، حيث كتب رسالة إلى وزير الحربية الفرنسي بتاريخ 14 مارس 1874، نشرها الأستاذ يحي بوعزيز في إحدى مقالاته، ذكر له فيها أنّ السلطات الفرنسية بالجزائر ألقت عليه القبض وأودعته سجن مدينة عناية سنة 1871. وفي السنة الموالية نفّته إلى فرنسا، بعد أن صادرت كلّ أمواله وأملاكه⁴.

¹ جمال ورتي، المرجع السابق، ص ص 386-388.

² Mehdi Lallaoui, **Algériens Du Pacifique Les Déportés De Nouvelle-Calédonie**, 2^{ème} édition, Zyriab, Algérie, 2001, p 51.

³ A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, **Ahmed ben Dahmani**, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>

⁴ يحي بوعزيز، "أوضاع المنفيين بعد ثورة 1871 من خلال رسائلهم"، **مجلة الثقافة**، سن 8، ع 42، وزارة الإعلام والثقافة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978، ص 11.

كما أخبره أيضا بأنّ أخوين له يوجدان معه في السجن بفرنسا، ويقصد هنا كُلاً من: خالد وصالح. وفي ختام رسالته طلب من الوزير إعادة أملاكه المصادرة إلى عائلته، وكذا إطلاق سراحه. وإذا لم يكن بالإمكان الجمع بين الأمرين، فعلى الأقل إطلاق سراحه ليعود إلى أهله، والتزم له بالألّا يُطالب بإعادة الأموال والأملاك المصادرة¹.

لكن وزير الحربية لم يستجب لطلبه، ورُحِّل بعدها أحمد بن دحماني من مرفأ ميناء مدينة "بريست" إلى كاليدونيا في الفاتح من سبتمبر 1874 على متن سفينة النّقل كالفادوس (Calvados)، التي وصلت في 18 جانفي 1875. وفي نفس اليوم نُقل إلى معتقله بشبه جزيرة "دوكوس". وقد تمّ العفو عن هذا المنفيّ بموجب قرار العفو العام الصادر في الفاتح من فيفري 1895. مع العلم أنّه توفّي بمكّة أثناء أدائه لفريضة الحج سنة 1900².

المنفيّ الثاني هو الطاهر بن أحمد صالح بن الرزقي وأرقية بنت أحمد، ولد في سنة 1846 بسوق أهراس. كان مُتزوجاً وله ثلاثة أولاد. حُكم عليه في 3 جانفي 1872 من قبل المحكمة الجنائية بعنابة بعقوبة النّفي إلى كاليدونيا الجديدة³.

نُقل المنفيّ الطاهر بن أحمد صالح في البداية إلى أحد سجون المتروبول الذي بقي فيه لمُدّة أكثر من سنتين ونصف، ومنه رُحِّل من مرفأ ميناء مدينة "بريست" إلى كاليدونيا في الفاتح من سبتمبر 1874 على متن سفينة النّقل "كالفادوس" التي وصلت في 18 جانفي 1875. وفي نفس اليوم نُقل إلى معتقله بشبه جزيرة "دوكوس". وبتاريخ 6 فيفري 1879 نقل إلى العاصمة "نوميا". تُوّفّي بمنفاه في 29 سبتمبر 1885، على الساعة الخامسة والنصف

¹ يحي بوعزيز، "أوضاع المنفيين بعد ثورة 1871.."، المرجع السابق، ص 11.

² A.N.O.M COL H 69, op.cit, et

جمال ورّتي، المرجع السابق، ص 386.

³ A.N.O.M COL H 101, B.D.I.C, **Tahar ben Ahmed Salah**, Nouvelle-Calédonie, France, <http://anom...>

مساءً حسب شهادة وفاته¹.

المنفي الثالث هو صالح بن عباسي بن منصور وهنية بنت فرادي، ولد في سنة 1830 بقالمة. كان أعزب. حُكم عليه في 8 جانفي 1872 من قبل المحكمة الجنائية بعنابة بعقوبة النفي إلى كاليدونيا الجديدة².

نُقل المنفي صالح بن عباسي في البداية إلى أحد سجون المتروبول الذي بقي فيه لمدّة أكثر من سنتين ونصف، ومنه رُحل من مرفأ ميناء مدينة "بريست" إلى كاليدونيا في الفاتح من سبتمبر 1874 على متن سفينة النّقل "كالفادوس" التي وصلت في 18 جانفي 1875. وفي نفس اليوم نُقل إلى معتقله بشبه جزيرة "دوكوس". تُوّفّي بمنفاه في 13 أفريل 1877، على الساعة الثانية وخمس عشرة دقيقة مساءً نتيجة إسهالٍ مُزمن³.

المنفي الرابع هو لخضر بن علي الشابي وزينة بنت كرام. ولد في سنة 1837 بسوق أهراس. كان مُتزوّجا وله تسعة أولاد. حُكم عليه في 8 جانفي 1872 من قبل المحكمة الجنائية بعنابة بعقوبة النفي إلى كاليدونيا الجديدة⁴.

نُقل المنفي لخضر بن علي الشابي في البداية إلى أحد سجون المتروبول الذي بقي فيه لمدّة أكثر من سنتين ونصف، ومنه رُحل من مرفأ ميناء مدينة "بريست" إلى كاليدونيا في الفاتح من سبتمبر 1874 على متن سفينة النّقل "كالفادوس" التي وصلت في 18 جانفي 1875. وفي نفس اليوم نُقل إلى معتقله بشبه جزيرة "دوكوس"⁵.

¹ E.C.R.D, N°41, **Tahar ben Ahmed Salah**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1885, <http://anom..>, et A.N.O.M COL H 101, op.cit.

² A.N.O.M COL H 100, B.D.I.C, **Salah ben Abassi**, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>

³ E.C.R.D, N°8, **Salah ben Abassi**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1885, <http://anom...>, et A.N.O.M COL H 100, op.cit.

⁴ A.N.O.M COL H 87, B.D.I.C, **Lakdar ben Ali Chabbi**, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>

⁵ Ibid.

المنفي الخامس هو عبد الله بن علي الشابي ونجمة بنت محمد، ولد في سنة 1837 بسوق أهراس. كان مُتزوجاً وله تسعة أولاد. حُكم عليه في 12 جانفي 1872 من قبل المحكمة الجنائية بعنابة بعقوبة النّفي إلى كاليدونيا الجديدة¹.

نُقل المنفي عبد الله بن علي الشابي في البداية إلى أحد سجون المتروبول الذي بقي فيه لمُدّة أكثر من سنتين ونصف، ومنه رُحّل من مرفأ ميناء مدينة "بريست" إلى كاليدونيا في الفاتح من سبتمبر 1874 على متن سفينة النّقل "كالفادوس" التي وصلت في 18 جانفي 1875. وفي نفس اليوم نُقل إلى معتقله بشبه جزيرة "دوكوس"².

المنفي السادس هو عبد الله بن عمار بن عبد الله وفاطمة بنت صالح، ولد في سنة 1837 بسوق أهراس. وقد كان مُتزوجاً وله ولدان. حُكم عليه في 12 جانفي 1872 من قبل المحكمة الجنائية بعنابة بعقوبة النّفي إلى كاليدونيا الجديدة³.

نُقل المنفي عبد الله بن عمار في البداية إلى أحد سجون المتروبول الذي بقي فيه لمُدّة أكثر من سنتين ونصف، ومنه رُحّل من مرفأ ميناء مدينة "بريست" إلى كاليدونيا في الفاتح من سبتمبر 1874 على متن سفينة النّقل "كالفادوس" التي وصلت في 18 جانفي 1875. وفي نفس اليوم نُقل إلى معتقله بشبه جزيرة "دوكوس"⁴.

المنفي السابع هو علي السرير بن اليعلاوي بن الرزقي ولويزة بنت سلطان، ولد في سنة 1818 بسوق أهراس. كان مُتزوجاً وله ولدان. حُكم عليه في 20 جانفي 1872 من قبل المحكمة الجنائية بعنابة بعقوبة النّفي إلى كاليدونيا الجديدة⁵.

¹ A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, **Abdallah ben Ali Chabbi**, Nouvelle-Calédonie, France, <http://anom...>

² Ibid.

³ A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, **Abdallah ben Amar**, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>

⁴ Ibid.

⁵ A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, **Ali Es Srir ben Yalaoui**, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>

نُقل المنفي علي السرير بن اليعلاوي في البداية إلى أحد سجون المتروبول الذي بقي فيه لمدّة أكثر من سنتين ونصف، ومنه رُحِّل من مرفأ ميناء مدينة "بريست" إلى كاليدونيا في الفاتح من سبتمبر 1874، على متن سفينة النّقل "كالفادوس" التي وصلت في 18 جانفي 1875. وفي نفس اليوم نُقل إلى معتقله بشبه جزيرة "دوكوس"¹.

المنفي الثامن هو علي بن عمر بن علي وصفية بنت عمار، المدعو شاوش علي. ولد في سنة 1822 بسوق أهراس. كان مُتزوجاً وله ولدان. حُكم عليه في 20 جانفي 1872 من قبل المحكمة الجنائية بعنابة بعقوبة النّفي إلى كاليدونيا الجديدة².

نُقل المنفي علي بن عمر في البداية إلى أحد سجون المتروبول الذي بقي فيه لمدّة أكثر من سنتين ونصف، ومنه رُحِّل من مرفأ ميناء مدينة "بريست" إلى كاليدونيا في الفاتح من سبتمبر 1874 على متن سفينة النّقل "كالفادوس" التي وصلت في 18 جانفي 1875. وفي نفس اليوم نُقل إلى معتقله بشبه جزيرة "دوكوس". وبتاريخ 7 فيفري 1879 نقل إلى العاصمة "نوميا"، ثمّ تمّ إعادته إلى شبه جزيرة "دوكوس" في 27 مارس من نفس السنة. وبموجب قرار صادر في 19 أفريل 1879، تمّ تخفيف عقوبته إلى النّفي لمدّة 10 سنوات. وبتاريخ 27 نوفمبر من نفس السنة غادر إلى فرنسا. ولا أدري هل تمّ العفو عنه، أم أنّه قضى فترة عقوبته بأحد سجون المتروبول³.

المنفي التاسع هو عمار بن عبد الله اليعلاوي ومباركة بنت عميوس. ولد في سنة 1817 بسوق أهراس. كان أعزب. حُكم عليه في 20 جانفي 1872 من قبل المحكمة الجنائية بعنابة بعقوبة النّفي إلى كاليدونيا الجديدة⁴.

¹ A.N.O.M COL H 69, **Ali Es Srir ben Yalaoui**, op.cit.

² A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, **Ali ben Amor**, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>

³ Ibid.

⁴ A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, **Amar ben Abdallah El Yalaoui**, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>

نُقل المنفيّ عمار بن عبد الله اليعلاوي في البداية إلى أحد سجون المتروبول الذي بقي فيه لمُدّة أكثر من سنتين ونصف، ومنه رُحِّل من مرفأ ميناء مدينة "بريست" إلى كاليدونيا في الفاتح من سبتمبر 1874 على متن سفينة النّقل "كالفادوس" التي وصلت في 18 جانفي 1875. وفي نفس اليوم نُقل إلى معتقله بشبه جزيرة "دوكوس". تُوِّفّي بمنفاه في 29 أكتوبر 1885، على الساعة الحادية عشرة مساءً¹.

المنفيّ العاشر هو خالد بن دحماني بن اليعلاوي بن الرزقي وتركية بنت علي، ولد في سنة 1832 بسوق أهراس. كان مُتزوّجا وله ثلاثة أولاد. حُكِم عليه في 20 جانفي 1872 من قبل المحكمة الجنائية بعنابة بعقوبة النّفي إلى كاليدونيا الجديدة².

نُقل المنفيّ خالد بن دحماني في البداية إلى أحد سجون المتروبول الذي بقي فيه لمُدّة أكثر من سنتين ونصف، ومنه رُحِّل من مرفأ ميناء مدينة "بريست" إلى كاليدونيا في الفاتح من سبتمبر 1874 على متن سفينة النّقل "كالفادوس" التي وصلت في 18 جانفي 1875. وفي نفس اليوم نُقل إلى معتقله بشبه جزيرة "دوكوس".

وبموجب قرار صادر في 19 أفريل 1879، تمّ تخفيف عقوبته إلى النّفي لمُدّة 10 سنوات. وبتاريخ 27 نوفمبر من نفس السنة غادر إلى فرنسا. ولا أدري هل تمّ العفو عنه، أم أنّه قضى فترة عقوبته بأحد سجون المتروبول³.

المنفيّ الحادي عشر هو صالح بن دحماني بن اليعلاوي بن الرزقي وتركية بنت علي، ولد في سنة 1831 بسوق أهراس. كان مُتزوّجا وله أربعة أولاد. حُكِم عليه في 20 جانفي

¹ E.C.R.D, N°44, **Amar ben Abdallah El Yalaoui**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1885, <http://anom...>, et A.N.O.M COL H 69, **Amar ben Abdallah El Yalaoui**, op.cit.

² A.N.O.M COL H 86, B.D.I.C, **Khaled ben Dahmani**, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>

³ Ibid.

1872 من قبل المحكمة الجنائية بعنابة بعقوبة النّفي إلى كاليدونيا الجديدة¹.

نُقل المنفيّ صالح بن دحماني في البداية إلى أحد سجون المتروبول الذي بقي فيه لمُدّة أكثر من سنتين ونصف، ومنه رُحّل من مرفأ ميناء مدينة "بريست" إلى كاليدونيا في الفاتح من سبتمبر 1874 على متن سفينة النّقل "كالفادوس" التي وصلت في 18 جانفي 1875. وفي نفس اليوم نُقل إلى معتقله بشبه جزيرة "دوكوس". وبتاريخ 26 أفريل 1888 تمكّن من الفرار من الجزيرة إلى وجهة مجهولة².

المنفيّ الثاني عشر هو أحمد بن إبراهيم بن الحاج وهنية بنت علي، ولد في سنة 1849 بسوق أهراس. كان مُتزوّجا وله ولدٌ واحدٌ. حُكم عليه في 26 جانفي 1872 من قبل المحكمة الجنائية بعنابة بعقوبة النّفي إلى كاليدونيا الجديدة³.

نُقل المنفيّ أحمد بن إبراهيم في البداية إلى أحد سجون المتروبول الذي بقي فيه لمُدّة أكثر من سنتين ونصف، ومنه رُحّل من مرفأ ميناء مدينة "بريست" إلى كاليدونيا في الفاتح من سبتمبر 1874 على متن سفينة النّقل "كالفادوس" التي وصلت في 18 جانفي 1875. وفي نفس اليوم نُقل إلى معتقله بشبه جزيرة "دوكوس". وبتاريخ 7 فيفري 1879 نُقل إلى العاصمة "نوميا"⁴.

¹ A.N.O.M COL H 100, B.D.I.C, **Salah ben Dahmani**, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>

² Louis José Barbançon et Gisèle Chauvet, "La déportation des Arabes, Île d'exil, terre d'asile Les déportations politiques et les expulsions en temps de guerre en Nouvelle-Calédonie", **Musée de la Ville de Nouméa**, Nouvelle-Calédonie, 2004, p 35, et A.N.O.M COL H 100, **Salah ben Dahmani**, op.cit.

³ A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, **Ahmed ben Brahim**, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>

⁴ Ibid.

وبموجب قرار صادر في 19 أفريل من نفس السنة، تمّ تخفيف عقوبته إلى النفي لمدة 10 سنوات. وبتاريخ 27 نوفمبر من نفس السنة غادر إلى فرنسا. ولا أدري هل تمّ العفو عنه، أم أنّه قضى فترة عقوبته بأحد سجون المتروبول¹.

المنفيّ الثالث عشر هو مصطفى بن ناصر بن علي الشابي وفاطمة بنت عبد الله. ولد في سنة 1847 بسوق أهراس. كان أعزب. حُكم عليه في 27 أفريل 1872 من قبل المحكمة الجنائية بعناية بعقوبة النفي إلى كاليدونيا الجديدة².

نُقل المنفيّ مصطفى بن ناصر في البداية إلى سجن مدينة "روشفور" بالمتروبول الذي بقي فيه لمدة أكثر من سنتين ونصف، ومن مرفأ ميناء مدينة "بريست" رُحّل إلى كاليدونيا في الفاتح من سبتمبر 1874 على متن سفينة النّقل "كالفادوس" التي وصلت في 18 جانفي 1875. وفي نفس اليوم نُقل إلى معتقله بشبه جزيرة "دوكوس".

وفي 29 من نفس الشهر نقل إلى جزيرة "الصنوبر". وفي 31 أكتوبر من نفس السنة نقل إلى العاصمة "نوميا"، ثمّ سمح له بالإقامة في شبه جزيرة "دوكوس" بأمر من الحاكم. وبتاريخ الفاتح من أكتوبر سنة 1876 تمّ إعادته إلى جزيرة "الصنوبر". وفي 2 جوان 1878 تمّ ترحيله إلى "نوميا". وبتاريخ 26 جويلية 1879 تمّ إسقاط حكم النفي عنه مع شرط الالتزام بالإقامة في المستعمرة العقابية³.

تمّ العفو عن مصطفى بن ناصر بموجب قرار الفاتح من فيفري 1895. وبموجب الإرسالية الوزارية بتاريخ 20 جوان 1895، فإنّه يجب عليه العودة إلى الجزائر على أبعد تقدير بحلول آخر رحلة عودة ستقوم بها السفينة "كاليدونيا" في سنة 1896. كما يجب عليه

¹ A.N.O.M COL H 69, **Ahmed ben Brahim**, op.cit.

² A.N.O.M COL H 93, B.D.I.C, **Mustapha ben Naceur**, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>

³ Ibid.

تحمّل تكاليف الرحلة على نفقته الخاصة. وفي 22 أوت 1896 غادر منفاه إلى فرنسا، ومنها إلى الجزائر¹.

المنفيّ الرابع عشر هو أحمد بن ناصر بن علي الشابي وفاطمة بنت عبد الله، ولد في سنة 1827 بسوق أهراس، كان مُتزوّجا وله ثلاثة أولاد. حُكم عليه في 7 ماي 1872 من قبل المحكمة الجنائية بعنابة بعقوبة النّفي إلى كاليدونيا الجديدة.

نُقل المنفيّ أحمد بن ناصر في البداية إلى سجن مدينة "روشفور" بالمتروبول الذي بقي فيه لمُدّة أكثر من سنتين ونصف، ومن مرفأ ميناء مدينة "بريست" رُحّل إلى كاليدونيا في الفاتح من سبتمبر 1874 على متن سفينة النّقل "كالفادوس" التي وصلت في 18 جانفي 1875. وفي نفس اليوم نُقل إلى شبه جزيرة "دوكوس"².

وفي 3 مارس نقل إلى جزيرة "الصنوبر". وفي 31 أكتوبر من نفس السنة نقل إلى العاصمة "نوميا"، ثمّ سمح له بالإقامة في شبه جزيرة "دوكوس" بأمرٍ من الحاكم. وبتاريخ الفاتح من أكتوبر 1876 عاد إلى جزيرة "الصنوبر" بناءً على طلبه. وفي 21 نوفمبر 1878 رُحّل إلى "نوميا"، وفي 10 ديسمبر من نفس السنة عاد مرّة أخرى إلى شبه جزيرة "دوكوس". وبتاريخ 21 أوت 1879 تمّ إسقاط حكم النّفي عنه مع شرط الالتزام بالإقامة في المستعمرة العقابية.

وقد تمّ العفو عن أحمد بن ناصر بموجب قرار الفاتح من فيفري 1895، وعاد إلى الجزائر رفقة أخيه مصطفى³.

المنفيّ الخامس عشر هو بشير بن علي بوقرة بن علي بن بلقاسم ومانية بنت مبروك، ولد في سنة 1832 بسوق أهراس. كان مُتزوّجا وله ولدٌ واحدٌ. حُكم عليه في 7 ماي

¹ A.N.O.M COL H 93, op.cit.

² A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, **Ahmed ben Naceur ben Ali Chabbi**, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>

³ Ibid.

1872 من قبل المحكمة الجنائية بعنابة بعقوبة النّفي إلى كاليدونيا الجديدة¹.

نُقل المنفيّ بشير بن علي بوقرة في البداية إلى سجن مدينة "روشفور" بالمتروبول الذي بقي فيه لمُدّة أكثر من سنتين ونصف، ومنه رُحّل من مرفأ ميناء مدينة "بريست" إلى كاليدونيا في الفاتح من سبتمبر سنة 1874 على متن سفينة النّقل "كالفادوس" التي وصلها في 18 جانفي 1875. وفي نفس اليوم نُقل إلى معتقله بشبه جزيرة "لوكوس"².

وفي 29 جانفي نقل إلى جزيرة "الصنوبر". وفي 15 جوان 1877 نقل إلى العاصمة "نوميا"، وقد سمح له بدءاً من تاريخ 9 جويلية من نفس السنة بالإقامة فيها. ثم أُذن له بتغيير مكان إقامته إلى أواميني (Ouaméni) في 27 فيفري 1878. وبتاريخ 26 جويلية 1879 تمّ إسقاط عقوبته بشرط الإقامة في المستعمرة العقابية.

وفي 17 فيفري 1883 تزوّج بشير بالعاصمة "نوميا" من بيرين ماري فرانسواز بيدرون (Perrine Marie Françoise Pédron)، البالغة من العمر 32 سنة. وبموجب قرار الفاتح من فيفري 1895 تمّ العفو عنه، وعاد على إثرها إلى الجزائر³.

المنفيّ السادس عشر هو صالح بن علي بوقرة بن علي بن بلقاسم ومانية بنت مبروك، ولد في سنة 1852 بمدينة تونس، والمقيم في ضواحي سوق أهراس. كان مُتزوّجا وله طفلٌ واحدٌ. حُكم عليه في 7 ماي 1872 من قبل المحكمة الجنائية بعنابة بعقوبة النّفي إلى كاليدونيا الجديدة⁴.

نُقل المنفيّ صالح بن علي بوقرة في البداية إلى أحد سجون المتروبول الذي بقي فيه

¹ A.N.O.M COL H 70, B.D.I.C, **Bachir ben Ali Bouguerrah**, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>

² Ibid.

³ E.C.R.M, N°5, **Bachir ben Ali Bouguerrah et Perrine Marie Françoise Pédron**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1883, <http://anom...>, A.N.O.M COL H 70, op.cit.

⁴ A.N.O.M COL H 100, B.D.I.C, **Salah ben Ali Bouguerrah**, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>

لمُدّة أكثر من سنتين ونصف، ومنه رُحِّل من مرفأ ميناء مدينة "بريست" إلى كاليدونيا في الفاتح من سبتمبر 1874 على متن سفينة النّقل "كالغادوس" التي وصلها في 18 جانفي 1875. وفي نفس اليوم نُقِل إلى معتقله بشبه جزيرة "دوكوس"¹.

وحسب ما ذكرت صحيفة تقدم كاليدونيا الجديدة (Le Progrès de la Nouvelle Calédonie)، في عددها الأسبوعي الصّادر بتاريخ 5 جانفي 1884، فإنّ كُلاً من: لخضر بن علي الشابي، والطاهر بن أحمد صالح، وأحمد بن ناصر بن علي الشابي، وسي السعيد بن رمضان، وصالح بن علي بوقرة، إلى حدّ هذا التاريخ هم على قيد الحياة، وقد طالبوا السلطات الفرنسية بالإفراج عنهم خاصة بعد مشاركتهم في قمع ثورة "الكاناك" سنة 1878.²

ثالثاً: نفي قادة وثوار مقاومة المقراني والحدّاد سنة 1873

طبّقت السلطات الفرنسية أقصى العقوبات الفردية وحتّى الجماعية في حقّ قادة وثوار المقاومات الشعبية، ومن بينها مقاومة المقراني والحدّاد 1871-1872، حيث لم تكتف بالقضاء على المقاومة، بل أقدمت أيضاً على نفي قادتها والوثّار المقربين منهم إلى خارج البلاد، وتحديدًا إلى المتروبول، ومنها إلى جزيرة كاليدونيا الجديدة بالمحيط الهادي. ومن بين قادة هذه المقاومة الذين تمّ نفيهم نجد: أحمد بومزراق شقيق الباشاغا محمد المقراني، وعزيز وأخيه محمد، أبناء الشيخ محمد أمزيان بن الحدّاد. وسأنتطرق في هذا العنصر إلى نفي كلّ هؤلاء بشيء من التفصيل.

1. تعريف موجز بمقاومة المقراني والحدّاد:

لقد عاشت الجزائر في الفترة ما بين 1865-1870 أوضاعاً صعبة في عدّة ميادين، مهّدت لحدثٍ كبير هو مقاومة الحاج محمد المقراني والشيخ محمد أمزيان الحدّاد، التي تُعدّ من أوسع المقاومات الشعبية نطاقاً بعد مقاومة الأمير عبد القادر. وكما هو معلوم أنّ هناك

¹ A.N.O.M COL H 100, Salah ben Ali Bouguerrah, op.cit.

² Le Progrès de la Nouvelle Calédonie, 3 Année, N°136, 5/1/1884, p 5.

العديد من الدراسات التي تناولت هذه المقاومة من حيث ظروف وأسباب اندلاعها المحلية والإقليمية، وكذا مجرياتها بنوعٍ من التفصيل، لذا فإنني سأقدم لمحةً مختصرة عنها فقط، ثم التوسّع في نطاق بحثي حول نفي قادتتها وثوراتها.

ففي مطلع سنة 1871 قرّر محمد المقراني باشاغا منطقة "مجانة" القيام بثورة ضدّ الاحتلال الفرنسي، وقدّم في 27 فيفري من نفس السنة استقالته من منصب الباشاغوية إلى الجنرال أوجورو (Oguru) في قسنطينة، والجنرال لالماند (Lallemand)¹ بمدينة الجزائر. وجدّد طلب استقالته في 9 مارس من نفس السنة، عندما رفض الفرنسيون طلبه الأول. وقد كانت ثورته لأسباب عديدة، امتزجت بروح وطنية، واستيقاظ ضمير لم يرض بالتحوّلات التي صنعها مرسوم كريميو في 24 أكتوبر 1870، وحلول النظام المدني محلّ النظام الإمبراطوري العسكري منذ شهر مارس سنة 1870، وهو ما انجرّ عنه التخلّي عن النظام العسكري بالجزائر، وفتح الأبواب أمام المستوطنين².

وفي يوم 14 مارس 1871 ترأّس محمد المقراني اجتماعا حربيا موسّعا حضره كلّ أفراد عائلته، وكبار زُعماء وأعيان القبائل، تبادل خلاله المجتمعون أطراف الحديث حول الأوضاع بالمنطقة، والسياسة العدائية التي تنتهجها السلطات الفرنسية ضدّه وضدّ عائلته. وانتهى الاجتماع إلى اتّخاذ قرار إعلان الثورة يوم 16 مارس من نفس السّنة³.

كما حدّدت في هذا الاجتماع خُطّة الثورة، التي كانت تقضي بزحف محمد المقراني على

¹ لالماند: ولد سنة 1817 بفرنسا. تقلّد مختلف الرّتب العسكرية إلى أن رُقّي إلى رتبة جنرال. عُيّن قائدا للقوّات البرية والبحرية في الجزائر بين 1870-1871، وعمل حينها على قمع مقاومة المقراني والحدّاد. توفي في سنة 1893. ينظر: Faucon Narcisse, op.cit, pp 314-317.

² Xavier Yacono, "Kabylie: L'insurrection de 1871", **Encyclopédie berbère**, 2004, p 4, et كمال بن صحراوي، "التهجير القسري إلى كاليديونيا الجديدة جدلية حقّ العودة وتعنّت الإدارة الاستعمارية قراءة في بعض الوثائق الأرشيفية"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، مج12، ع1، جامعة معسكر، الجزائر، 30 جوان 2017، ص 52.

³ شارل أندري جولييان، مج1، المرجع السابق، ص ص 790-791.

بُرج بوعريريج في نفس اليوم على رأس جيشٍ تعدادُه ستَّة آلاف فارس. وبالموازاة مع ذلك يتَّجه شقيقه بومزراق إلى "الونوغة" و"سور الغزلان"، لإعلان الثورة هناك، ويقوم ابن عمه بوزيد المقراني بتدعيم صفوف محمد المقراني من الجهة الخلفية بقوَّات إضافية، بينما كُلِّف صهره السعيد بن بوداود المقراني بإعلان النِّفير في مناطق الحُصنة وبوسعادة وأولاد نايل بالجلفة¹.

وفي اليوم المُوالي للاجتماع، أرسل محمد المقراني رسالتين إلى السلطات الفرنسية؛ الأولى للقائد العام لمدينة برج بوعريريج أوليفي (Olivier)، والثانية للجنرال "أوجورو"، أكَّد لهما فيهما قطع علاقته بهما، وقد أرفقهما بمبلغ 830 فرنك هو مُرتبته الذي تحصَّل عليه في شهر فيفري. وفي 16 مارس هاجم محمد المقراني برج بوعريريج، وحاصرها لمدَّة أربعة أيَّام دون أن يتمكَّن من اقتحامها، وفي أثناء ذلك هاجمته القوَّات الفرنسية من الجهة الخلفية، فانتقل إلى مدينة سطيف وحاصرها. ولمَّا علِم الفرنسيون بذلك قاموا بتدمير قصره بمجانة، ثم اتَّجهوا صوب سطيف وحالوا دون دخوله إليها. فأدرك حينها محمد المقراني المخاطر التي تواجه ثورته، ففكَّر في دعوة الشيخ الحدَّاد زعيم الطريقة الرِّحمانية للانضمام إلى مقاومته، وأرسل له وفداً بذلك. وقد قبلَ هذا الأخير دعوته، وكُلِّف ابنه عزيز ومحمد بدعوة المُقدِّمين الرِّحمانيين للاجتماع في قرية "صدوق" والتَّشاور حول هذا الأمر².

وفي 8 أفريل 1871 خرج الشيخ الحدَّاد من خلوته، وقد تجاوز حينها الثمانين سنة، وتوجَّه إلى سوق القرية، وألقى بعصاه في ساحته قائلاً: "سُنْلقِي بفرنسا مثلما أُلْقِي بعصاي الآن"، مُعلنًا بذلك بداية مقاومته ضدَّ الاحتلال الفرنسي. وقد انتشر صدى هذا الخبر بسرعة كبيرة بين القبائل الكبرى بالمنطقة التي انتفضت جميعها، وقام أتباع الطريقة الرِّحمانية في

¹ علي بطاش، المرجع السابق، ص 148.

² الصديق تاوتي، المرجع السابق، ص 61، والعايشي رواجي، الإدارة الاستعمارية وعلاقتها بالعائلات الكبرى، المرجع السابق، ص ص 344-345.

نفس اليوم بمهاجمة مزارع المستوطنين بالأخضرية وبجاية ودلس وسطيف وذراع الميزان وبرز بوعرييج وتيزي وزو وبرز حمزة¹.

وبعد معارك طاحنة بين الثوّار والقوّات الفرنسية بعدّة مناطق من البلاد، أُستشهد قائد الثورة الأوّل محمد المقراني في 5 ماي 1871 بواد سوفلات قرب "عين بسام"، حيث أُصيب بعدّة رصاصات أثناء تأديته لصلاة الظهر رُفقة جنوده، وقد خلفه في القيادة أخوه بومزراق المقراني².

وقد قسّم بعض الباحثين المقاومة إلى ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى 14 مارس-5 ماي 1871: وسُمّيت بالمرحلة المُقرانية.
- المرحلة الثانية 5 ماي-15 جويلية 1871: وسُمّيت بالمرحلة الرّحمانية.
- المرحلة الثالثة 15 جويلية 1871-20 جانفي 1872: وسُمّيت بمرحلة التلاشي الدّاتي³.

وبعد قرابة السّنة من المقاومة المسلّحة، أُجبر ما تبقى من الثوّار على الاستسلام، بعد أن خاضوا عشرات المعارك ضدّ القوّات الفرنسية.

2. اعتقال قادة وثوّار المقاومة:

أثر استشهاد محمد المقراني في 5 ماي 1871 على استمرارية المقاومة التي فقدت قائدها الأوّل، وبدأت قوّتها تتراجع منذ ذلك الحين. ففي 30 جوان تقدّم عزيز بن الحدّاد أحد القادة البارزين في المقاومة بمعيّة مجموعة من القادة والثوّار إلى مُعسكر "آيت هشام"، حيث

¹ Louis José Barbançon et Gisèle Chauvet, op.cit, p 26, et Yacono Xavier, "Kabylie..", op.cit, p 4.

² Mouloud Gaid, **Les Beni-Yala Et Les Vérités Historiques Sur L'Insurrection De Mokrani En 1871**, Imprimerie General, Algérie, 1952, pp 68-69, et

شارل أندري جوليان، مج1، المرجع السابق، ص ص 793-797.

³ سعدي مزيان، السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها (1871-1914)، ج1، ط1، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، 2010، ص 143.

سَلَّمُوا أَنْفُسَهُمْ إِلَى جُنُودِ الْجَنَرَالِ "لَالْمَانْد"¹.

وفي 2 جويلية من نفس السنة أُعْتَقِلَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَدَّادِ بِالقرب من مدينة بجاية، إثر خديعة من السعيد أورابج. وحسب رواية أخرى أنه استسلم بطلب من والده الشيخ الحداد، الذي قرّر هو الآخر الاستسلام في 12 جويلية، من خلال رسالة وجهها إلى الجنرال غوستاف سوسي (Gustave Saussier)²، ليفتح بذلك الباب أمام استسلام بقية القادة والثوار³.

أما بومزراق الذي حاول مواصلة المقاومة بعزيمة وإرادة كبيرتين، رغم الضعف والتقهقر الذي أصاب صفوفها بعد وفاة أخيه محمد المقراني، واستسلام عائلة الشيخ الحداد ومن معها من القادة والثوار، انتهى به المطاف في نهاية الأمر إلى الاعتقال من طرف القوات الفرنسية في 20 جانفي 1872، بعد أن عثرت عليه دورية استكشاف فرنسية مُنْهَكًا تائها في الصحراء، يكاد أن يلقي حتفه نتيجة العطش والجوع الذي أصابه، وهذا بالقرب من واحة "الرويسات"، على بُعد مسافة 2 كم من مدينة ورقلة. ونُقل على الفور إلى مُعسكر الجنرال هنري دي لاكروا (Henri de Lacroix)⁵⁴.

¹ يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 256.

² غوستاف سوسي: ولد سنة 1828 بفرنسا. تقلّد مختلف الرتب العسكرية إلى أن رُقّي إلى رتبة لواء. شارك في قمع مقاومة المقراني والحداد سنة 1871. توفي في سنة 1905. ينظر: شارل فيرو، المصدر السابق، ص 116.

³ علي بطاش، المرجع السابق، ص 157.

⁴ هنري دي لاكروا: ولد سنة 1844 بغوادلوب (Guadeloupe). تقلّد مختلف الرتب العسكرية إلى أن رُقّي إلى رتبة جنرال. كان القائد العام لقطاع قسنطينة خلال السبعينات. توفي في سنة 1924. ينظر: رضوان شافو، الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري ورقلة أنموذجا 1844-1962، ط2، دار ومضة للنشر والتوزيع والترجمة، جيجل، الجزائر، 2021، ص 141.

⁵ Mouloud Gaid, **Mokrani**, Editions Andalouses, Algérie, 1993, pp 170-171, et Xavier Yacono, "Kabylie..", op.cit, p 4.

وقد حرصت السلطات الفرنسية على إبقاء القادة الكبار للثورة أحياء حتى تُشفى غليلها بالحق أقسى العقوبات بهم، وحتى يكونوا عبرة لكل القيادات الجزائرية في مختلف أنحاء البلاد، فلا يرتكبون الخطأ ذاته بالثورة عليها في المستقبل.

3. محاكمة قادة وثوار المقاومة:

تم توزيع المتهمين من قادة وثوار المقاومة¹ على عدة محاكم جنائية في مدينة: الجزائر، وقسنطينة، وعنابة². فقادة وثوار الأخضرية وبودواو وسهل يسر وشرشال وبني مناصر بمتيجة قُدموا إلى محكمة الجنايات بمدينة الجزائر، في عدة محاضر وجلسات، كان أكبرها محضر يوم 29 أوت 1872³.

أما قادة وثوار مقاطعة قسنطينة وتيزي وزو وذراع الميزان فقد قُدموا إلى محكمة الجنايات بمدينة قسنطينة، وكان على رأسهم: الشيخ الحداد وابناه، إضافة إلى بومزراق المقراني وأبناء عمومته، في محضر تم يوم 21 سبتمبر 1872. وفيما يخص قادة وثوار منطقة سوق أهراس فقد قُدموا إلى محكمة الجنايات بمدينة عنابة في جانفي 1872⁴.

وقد تم محاكمة جميع القادة والوثوار الذين كان عددهم 213 مُتهماً⁵، على أساس أنهم مجرمون وقتلة وسارقون في حق القانون العام، رغم أن أسباب المقاومة كانت في غالبها

¹ فيما يخص الوضعية الاجتماعية للمتهمين المنفيين، فقد كان من بينهم: الباشاغا، والقايد، وخليفة قايد، والشيخ، وباش عدل، وقهواجي، ومزارعون، وتجار، وصباغ، ووكيل زاوية، وبطلون. ينظر:

B.D.I.C, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>

² Louis José Barbançon et Gisèle Chauvet, op.cit, p 26.

³ سعدي مزيان، المرجع السابق، ج1، ص 153، ونعيمة قنزار، المنفيون الجزائريون إلى كاليديونيا الجديدة وقويانا بعد ثورة 1871 دراسة تحليلية لكتاب المبعدون الجزائريون إلى كاليديونيا الجديدة، رسالة دكتوراه، إتش: أ.د. جمال معتوق، جامعة الجزائر2-أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2014-2015، ص 208.

⁴ B.D.I.C, Nouvelle-Calédonie, 1872, op.cit, et

يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني...، المرجع السابق، ص 325.

⁵ من بينهم أكثر من 60 شخصا حكم عليهم غيابيا.

سياسية، كما قدّمتهم السلطات الفرنسية إلى المحاكم الجنائية التي كانت لجان مُحلفيها تتألف حصرا من المستوطنين، الذين تضرّروا من جرّاء هذه المقاومة، فوجدوا في تلك المحاكم فُرصةً للانتقام¹.

ورغم أنّ هذه المُحاكمات ما كانت لتُتّصف هؤلاء القادة والثوّار الجزائريّين، فلقد قال عنها الجنرال سيراز (Siraz): "لسنا في حاجةٍ إلى أن نُحاكم أولئك المتمرّدين، بل نحن بصدد عملية تصفية وتطهير"².

أ. محاكمة أحمد بومزراق المقراني وعائلته:

مثلما ذكرت سابقا، فإنّ قادة المقاومة والثوّار المشاركين فيها قد تمّ تقسيمهم إلى عدّة مجموعات رئيسية، في عدّة محاضر وجلسات، كان أكبرها المحضر الذي أُعدّ في محكمة مدينة الجزائر. وقد حُوّل هذا المحضر إلى محكمة الجنايات بمدينة قسنطينة في 21 سبتمبر 1872، وكان على رأس المتّهمين فيه: الشيخ الحدّاد، وابناه، وتسعة عشر فردا من عائلة المقراني، كانوا كلّهم في حالة فرار، عدا بومزراق، وابن عمّه علي بن بوزيّان³.

واستمرّت المُداولات لحوالي نصف سنة، ومن بين التّهم التي وُجّهت إليهم باعتبارهم مجرمين في حقّ القانون العام، وتبريرا للأحكام التي ستصدر في حقّهم ما يلي: التحريض على الحرب بالسّلاح، والقيام بعمليات القتل، والسرقة، والتّسبب في بعض الحرائق، والمشاركة مع العصابات المسلّحة في الهجوم على الممتلكات الخاصة والعامة ونهبها في عدّة مناطق بمقاطعتي قسنطينة والجزائر⁴.

¹ يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني...، المرجع السابق، ص 325-326.

² محمد عيساوي ونبيل شريخي، المرجع السابق، ص 266.

³ يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني...، المرجع السابق، ص 327.

⁴ B.D.I.C, Nouvelle-Calédonie, France, 1873, <http://anom...>

وبناء على التّهم السالفة الذكر حكم على بومزراق المقراني في 27 مارس 1873 بعقوبة الإعدام. وقد ألغي هذا الحكم من طرف رئيس الجمهورية الفرنسية "مكماهون" في 19 أوت من نفس السنة، وتمّ تخفيفه إلى عقوبة النّفي إلى جزيرة "كاليدونيا الجديدة"¹.

مع العلم أنّ بومزراق قد رافع لصالحه ودافع عنه أمام المحكمة المحامي الفرنسي وحاكم الجزائر فيما بعد ألبير غريفي (Albert Grévy)، الذي حاول خاصّة أثناء استئناف الحكم، إقناع القضاة وحملهم على تخفيف عقوبة الإعدام في حقّه. واختتم هذا المحامي مُرافعته قائلاً: "إنّي أطلبكم أيّها السّادة بتبرئة ساحته دون قيد أو شرط، وإنّي أطلب بذلك باسم الحرّية والتّسامح. يجب أن يكون حكمكم أيّها المُحلّفون حُكما عادلاً"².

وبعد النّطق بالحكم وجّه بومزراق المقراني رُفقة مجموعة من الثّوار المحكوم عليهم بالنّفي إلى كاليدونيا الجديدة رسالة إلى الحاكم العام "شانزي"، يلتمسون فيها منه نفيهم إلى بلدٍ من بلاد المسلمين، غير أنّه صرف النّظر عن طلبهم³.

ب. محاكمة الشيخ الحدّاد وعائلته:

قُدّم الشيخ محمد أمزيان الحدّاد وابناه عزيز ومحمد إلى المحاكمة في نفس المحضر الذي قُدّم فيه بومزراق، وأمام نفس المحكمة بقسنطينة، ولكنّ المُتّهمين قُسّموا إلى ثلاث مجموعات، حيث كان بومزراق في أوّل مجموعة، بينما قُدّم الحدّاد وابناه في المجموعة الثالثة⁴. وقد تضمّن المحضر مُجمل التّهم المُوجّهة ضدّ كلّ واحد منهم باعتبارهم مُجرمين في حقّ القانون العام، مثلما كان مع بومزراق وغيره، وجاء في المحضر الخاص بالشيخ الحدّاد ما يلي: "عمره ثمانون عاما، متزوّج وله ولدان، قام هو وجماعته في ناحية بجاية

¹ A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, Ahmed bou Mezrag ben El Hadj Ahmed ben Mokrani, Nouvelle-Calédonie, France, 1873, <http://anom...>

² شارل أندري جوليان، مج1، المرجع السابق، ص ص 815-816، وبوعلام بّسايح، المرجع السابق، ص ص 183-184.

³ العياشي رواجي، الإدارة الاستعمارية وعلاقتها بالعائلات الكبرى، المرجع السابق، ص 372.

⁴ يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني...، المرجع السابق، ص 335.

بحركة تمرّد وتعدّي وتهجّم، إمّا بالدّعوة للحرب المدنية المسلّحة، أو بجمع المواطنين والسّكان لحمل السّلاح ضدّ بعضهم البعض، أو بالقيام بالنّهب والتّخريب في كثير من القرى والدّواوير"¹.

أمّا ابنه عزيز ومحمد، فقد تضمّن المحضر الخاص بكل واحدٍ منهما عدّة تهم مُوجّهة ضدّهما نظرا لخطورة الثورة التي قاداها، والتي كانت في نظر الفرنسيّين أخطر من ثورة المقراني نفسه وأخيه بومزراق، لأنّ عزيز هو الذي أخذ على عاتقه مسؤولية إبلاغ كلّ الجهات بإعلان الجهاد يوم 8 أفريل 1871، وهو الذي قاد أتباع الزاوية الرّحمانية إلى المعركة². ومن بين التّهم نجد: إثارة الحرب الأهلية في بجاية وجيجل، وتسليح المواطنين، والقيام بعمليات القتل، والسّرقه، والنّهب، والمشاركة مع العصابات المسلّحة في الهجوم على الممتلكات الخاصة والعامة ونهبها في عدّة مناطق³.

وفي 19 أفريل 1873 صدرت الأحكام على الشيخ الحّدّاد وابنيه، حيث حُكم على الحّدّاد بالسّجن الانفرادي لخمس سنوات، وعلى ابنه عزيز بالنّفي إلى كاليدونيا، وعلى ابنه محمد بالسّجن الانفرادي لعشر سنوات. غير أنّ الشيخ الحّدّاد لم يعيش كثيرا بعد إصدار الحُكم في حقّه، حيث توفّي بعد عشرة أيّام فقط من ذلك، بعدما اشتدّ عليه المرض في السّجن، وقد دُفن بقسنطينة بعد أن رفضت السلطات الفرنسيّة دفنه في مقبرة آبائه في "صدّوق" كما كانت رغبته⁴.

¹ بشير فايد، "قادة ثورة المقراني والحّدّاد أمام محكمة الجنايات بقسنطينة 1872"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج5، ع12، مركز الحكمة، الجزائر، ديسمبر 2017، ص ص 156-157.

² يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني...، المرجع السابق، ص 336.

³ A.N.O.M COL H 70, B.D.I.C, **Azziz ben Mohamed Amzian ben Cheik El Haddad**, Nouvelle-Calédonie, France, 1873, <http://anom..>, et A.N.O.M COL H 90, B.D.I.C, **M'Ahmed ben Mohamed Amzian ben Cheik El Haddad**, Nouvelle-Calédonie, France, 1873, <http://anom...>

⁴ الصديق تاوتي، المرجع السابق، ص ص 112-113.

مع العلم أنّ عزيز قد رافع لصالحه ودافع عنه أمام المحكمة المحامي الفرنسي ليون سيرور (Léon Seror)¹. أمّا محمد الذي حُكم عليه في بداية الأمر بالسّجن الانفرادي لعشر سنوات، فقد تمّ إلغاء الحُكم يوم 14 أوت من نفس السنة، وتمّ تعويضه بحُكم النّفي إلى كاليدونيا مثل أخيه عزيز. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ عدد الجزائريّين المنفيّين إلى خارج البلاد إثر هذه المقاومة قد بلغ 152 شخصا².

4. نفي قادة وثوّار المقاومة إلى كاليدونيا الجديدة:

أ. تعريف مختصر ببعض منفيّي المقاومة:

من خلال الاطلاع على ملفات منفيّي المقاومة في موقع (A.N.O.M)، سأعرّف باختصار ببعضهم:

المنفيّ الأول هو أحمد بومزراق بن الحاج أحمد بن المقراني. ولد في سنة 1838 ببرج بوعريّج. كان متزوّجا وله ولد واحد. حُكم عليه في 27 مارس 1873 من قبل محكمة الجنايات بمدينة قسنطينة بعقوبة الإعدام، التي حُفّت بعد ذلك إلى النّفي إلى كاليدونيا الجديدة³.

نُقل المنفيّ أحمد بومزراق في البداية إلى أحد سجون المتروبول الذي بقي فيه لمُدّة أكثر من سنة، ومنه رُحّل من ميناء "روشفور" إلى كاليدونيا في الفاتح من سبتمبر 1874 على متن سفينة النّقل "كالفادوس" التي وصلت في 18 جانفي 1875. وفي نفس اليوم نُقل إلى معتقله بشبه جزيرة "دوكوس". وفي 29 جانفي نُقل إلى جزيرة "الصنوبر". وبتاريخ 23 جانفي 1904 تمّ العفو عنه. وسأطرّق إلى هذا الأمر بشيء من التفصيل في الفصل السادس⁴.

¹ Hadj Ali Mustapha, **Des Revoltes Populaires...**, op.cit, p 169.

² يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني...، المرجع السابق، ص 339، و

A.N.O.M COL H 90, op.cit.

³ A.N.O.M COL H 69, **Ahmed bou Mezrag...**, op.cit.

⁴ Ibid.

المنفي الثاني هو عزيز بن محمد أمزيان بن الشيخ الحدّاد وفاطمة بنت يحيى. ولد في سنة 1842 ببجاية. كان مُتزوجاً وله أربعة أولاد. حُكم عليه في 19 أفريل 1873 من قبل محكمة الجنايات بمدينة قسنطينة بعقوبة النّفي إلى كاليديونيا الجديدة¹.

نُقل المنفيّ عزيز بن محمد في البداية إلى أحد سجون المتروبول الذي بقي فيه لمُدّة أكثر من سنة، ومنه رُحّل من ميناء "روشفور" إلى كاليديونيا في الفاتح من سبتمبر 1874 على متن سفينة النّقل "كالفادوس" التي وصلت في 18 جانفي 1875. وفي نفس اليوم نُقل إلى معتقله بشبه جزيرة "دوكوس". وما بين سنتي 1875-1880 كان في كلّ مرة يتنقّل بين جزيرة "الصنوبر" والعاصمة "نوميا" وشبه جزيرة "دوكوس". وفي شهر أفريل 1881 تمكّن من الفرار من منفاه إلى بلاد الحجاز. وسأنتطرق إلى هذا الأمر بشيء من التفصيل في الفصل السادس².

المنفي الثالث هو محمد بن محمد أمزيان بن الشيخ الحدّاد وفاطمة بنت يحيى. ولد في سنة 1833 ببجاية. كان مُتزوجاً وله سبعة أولاد. حُكم عليه في 22 سبتمبر 1873 من قبل محكمة الجنايات بمدينة قسنطينة بعقوبة النّفي إلى كاليديونيا الجديدة³.

نُقل المنفيّ محمد بن محمد في البداية إلى أحد سجون المتروبول الذي بقي فيه لمُدّة أكثر من سنة، ومنه رُحّل من ميناء "روشفور" إلى كاليديونيا في الفاتح من سبتمبر 1874 على متن سفينة النّقل "كالفادوس" التي وصلت في 18 جانفي 1875. وفي نفس اليوم نُقل إلى معتقله بشبه جزيرة "دوكوس". وفي 29 جانفي نُقل إلى جزيرة "الصنوبر". وبتاريخ 21 جوان 1884، انتقل إلى العاصمة "نوميا". وفي 5 ديسمبر 1886، تمكّن من الفرار من منفاه والعودة إلى الجزائر. وسأنتطرق إلى هذا الأمر بشيء من التفصيل في الفصل السادس⁴.

¹ A.N.O.M COL H 70, **Azziz ben Mohamed...**, op.cit.

² Ibid.

³ A.N.O.M COL H 90, op.cit.

⁴ Ibid.

المنفيّ الرابع أحمد باي بن الشيخ مسعود بن محمد وفاطمة بنت الشيخ سعد. ولد في سنة 1828 بمقاطعة قسنطينة. كان أعزب. حُكم عليه في 25 أفريل 1873 من قبل محكمة الجنايات بمدينة قسنطينة بعقوبة النّفي إلى كاليدونيا الجديدة¹.

نُقل المنفيّ أحمد باي في البداية إلى أحد سجون المتروبول الذي بقي فيه لمُدّة أكثر من سنة، ومنه رُحّل من ميناء "روشفور" إلى كاليدونيا في الفاتح من سبتمبر 1874 على متن سفينة النّقل "كالفادوس" التي وصلت في 18 جانفي 1875. وفي نفس اليوم نُقل إلى معتقله بشبه جزيرة "دوكوس". وما بين سنتي 1875-1880 كان في كلّ مرة يتنقّل بين جزيرة "الصنوبر" والعاصمة "نوميا" وشبه جزيرة "دوكوس". وقد توفّي في منفاه بتاريخ 17 نوفمبر 1891، على الساعة الثانية عشرة مساءً².

ب. رحلة النّفي إلى كاليدونيا:

بعد صدور حُكم النّفي في حقّ عزيز وأخيه محمد إلى جزيرة كاليدونيا الجديدة بالمحيط الهادي رُفقة كلّ من: علي بن محمد أوقاسي، وبومزراق، ومحمد أمقران، وعلي أمزيان أوكزوز، وغيرهم من المنفيّين، شُرع منذ تاريخ الحكم عليهم في نقلهم أولاً إلى سجون وجزر المتروبول، مثل: "تولون"، و"بريست" وبال ايل (Pale Ile)، وأفينيون (Avignon)، و"كالفني"، و"سانت مارغريت"، حيث أودِعوا هناك لمُدّة تراوحت بين الشهر والسنتين، قبل ترحيل أغلبهم بصفة نهائية إلى كاليدونيا عبر أربع دُفعات، كما يوضّحه الجدول التالي:

¹ A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, **Ahmed Bey ben Cheik Messaoud**, Nouvelle-Calédonie, France, 1873, <http://anom...>

² E.C.R.D, N°98, **Ahmed Bey ben Cheik Messaoud**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1891, <http://anom...>, et A.N.O.M COL H 69, **Ahmed Bey ben Cheik Messaoud...**, op.cit.

• جدول الرّحلات¹:

أسماء السفن	الانطلاق	الوصول	عدد المنفيين
لالوار La Loire	من بريست 5 جوان 1874	16 أكتوبر 1874	39 توفّي منهم 5
كالفادوس	من بريست 1 سبتمبر 1874	18 جانفي 1875	62 توفّي منهم 3
نافارين Le Navarin	من تولون 13 جوان 1876	6 جانفي 1877	2 توفّي منهم واحد
نافارين	من تولون 1 أكتوبر 1877	24 جانفي 1878	7

وقد أخذ هؤلاء المنفيون معهم عشيّة إقلاع سفنهم باتجاه كاليدونيا العديد من الأغراض، من بينها: برانيس من القماش ذي اللون الأبيض والأزرق، سروال ذو لون أزرق، أحكية من الصّوف النّاعم، عمام ذات الأقمشة القطنية، حزام ناعم ذو لون أحمر، قندورات، بردات وشاشيّات، مناديل جيب، وأزواج أحذية عربية².

وفيما يتعلّق بكيفية وصولهم إلى كاليدونيا، فإنّ ذلك كان عبر رحلة طويلة وشاقّة، امتدّت على مسافة قاربت 22 ألف كم، ودامت ما بين 4 و6 أشهر، وكان المنفيون يُقيّدون في أقفاص لا يتعدّى ارتفاعها المتر والنّصف، يُحشّر فيها عشرون شخصا. مع العلم أنّ بعضهم قد لقي حتفه وهو على ظهر إحدى السفن في عرض المحيط الأطلسي أو الهادي، أو حتّى على متن السفينة يوم وصولها، مثل: عامر نايت عمارة، ومحمد بن رابحة، وأحمد بن براح، وعمار بلعباس، وغيرهم. كما أنّه لا يُسمح للمنفيين بالصّعود إلى أعلى السفينة إلّا

¹ B.D.I.C, Nouvelle-Calédonie, France, 1874-1877, <http://anom..>, et Isabelle Merle, "Algériens en Nouvelle-Calédonie. Le destin calédonien du déporté Ahmed ben Mezrag ben Mokrani", *L'Année du Maghreb*, CNRS Éditions, Paris, France, 2019, pp 264 et 273, et

الصادق تاوتي، المرجع السابق، ص 125.

² الصادق تاوتي، المرجع السابق، ص 123.

بمقدار ساعة يوميا، حيث كانوا يقضون أغلب يومهم أسفل السفينة تحت الظلام ونقص الهواء¹.

وصل هؤلاء المنفيون إلى الجزيرة وهم في حالة جدّ مُزرية، حتّى أنّ بعضهم كان يترنّح في سَيرِهِ، وبعضهم الآخر لا يستطيع مشي مسافة عشرة أمتارٍ دون أن يجلس قليلاً لاستعادة قوّته من جديد، نتيجة التعب والإرهاق، والسّلاسل التي يجرها بقدميه، والأغلال التي تُطوّق عنقه². مع العلم أنّ بومزراق قد وصل إلى كاليدونيا في الرحلة الأولى³.

ويُعتبر علي بن قالوز، المولود سنة 1823 بزارع الميزان، وهو أحد القيّاد سابقا، من أوائل المُتوفّين من المنفيين الواصلين إلى الجزيرة، وذلك يوم 17 نوفمبر 1875، على الساعة السابعة صباحا حسب شهادة وفاته. مع العلم أنّ حُكم النّفي قد صدر في حقّه بتاريخ 20 ماي 1873 من طرف محكمة الجنايات بمدينة قسنطينة⁴.

ج. دور المنفيين في إخماد ثورة الكانك 1878:

ما بين سنتي 1868-1878 قام السكان الأصليون لكاليدونيا الجديدة بتنظيم أنفسهم والاستعداد للثورة ضدّ الاحتلال الفرنسي نتيجة عدّة أسباب، من بينها: إبعاد الأهالي من قُراهم ومصادرة أراضيهم، وزيادة عدد المستوطنين من المهاجرين والمنفيين في مقابل تناقص عدد السكان الأصليين، والاستغلال التعسّفي للأهالي من طرف السلطات الفرنسية دون تقاضي أجورهم بانتظام⁵.

¹ E.C.R.D, N°1, **Ameur Naït Amara**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1875, <http://anom..>, et Louis José Barbançon et Gisèle Chauvet, op.cit, p 27, et

سعيد مزيان، المرجع السابق، ج1، ص 155.

² سعيد مزيان، المرجع السابق، ج1، ص 155.

³ Isabelle Merle, "Algériens en Nouvelle-Calédonie..", op.cit, p 264.

⁴ A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, **Ali ben Galouz**, Nouvelle-Calédonie, France, 1873, <http://anom..>, et E.C.R.D, N°32, **Ali ben Galouz**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1875, <http://anom...>

⁵ الصديق تاوتي، المرجع السابق، ص ص 137-138.

وفي شهر جوان 1878 أعلن القائد آتاي (Atay) اندلاع الثورة. وفي أسابيع قليلة توسّعت إلى عدّة مناطق من الجزيرة. وقد تصدّت القوّات الفرنسية إلى هذه الثورة منذ اندلاعها، مدعومين بالمستوطنين الأوروبيين والمنفيّين الجزائريين المحكوم عليهم أو المحرّرين، الذين بلغ عددهم قرابة 42 منفيًا¹.

ومن أبرز المنفيّين الذين لعبوا دورا مهما في هذه الثورة نجد: علي بن سعد، وعلي بوجمعة، وعيسى بن بشار، ومحمد بن سعيد، ومحمد بن بلقاسم، وأحمد باي بن الشيخ مسعود، وعلي بن محمد أوقاسي، وبشير بن علي بوقرة، وبومزراق، هذا الأخير الذي شارك في الثورة بأوامر من حاكم الجزيرة الأدميرال أولري (Oltre)، والقائد ريفيير (Rivière). وقد تمكّن من استرجاع المناطق التي سيطر عليها الأهالي، ومن بينها: مدينة "كانالا"، والعاصمة "نوميا"². ويقول فريدريك أنجلوفيل (Frédérique Anglovail) حول دور بومزراق في هذه الثورة: "خلال ثورة 1878، شارك 40 منفيًا عربيًا جزائريًا في عملية القمع، بقيادة بومزراق المقراني، الذي كان آنذاك مُمثّل كلّ الجالية الجزائرية، ورغم ذلك أُستثنى المنفيّون العرب من العفو العام الصّادر في 1880"³.

ويقول حول نفس الأمر أيضا حاكم الجزيرة "أولري": "منذ الإعلان عن الاضطرابات الأولى لثورة الكانك سنة 1878، عرض المقراني خدماته عفويا على الحاكم الذي قبلها، وقد كان المقراني يعمل رُفقة مجموعة من المنفيّين المحكوم عليهم أو المُحرّرين، والتي أُسندت له قيادتها كمُستطلع لجنودنا، وقد قدّم خدمات جليلة للسلطات العسكرية في عدّة مناسبات"⁴.

¹ Louis José Barbançon et Gisèle Chauvet, op.cit, p 28, et Tassadit Yacine, **Kabylie 1871 L'insurrection**, Koukou Editions, Algérie, 2019, p 94.

² B.D.I.C, Nouvelle-Calédonie, France, 1873, <http://anom...>, et **L'Intransigeant**, N°5486, 22/7/1895, p 1, et Isabelle Merle, "Algériens en Nouvelle-Calédonie..", op.cit, p 268.

³ الصديق تاوتي، المرجع السابق، ص 141.

⁴ Isabelle Merle, "Algériens en Nouvelle-Calédonie..", op.cit, p 268.

كما أشار مولود قايد في كتابه "المقراني" إلى مشاركة المنفيين الجزائريين في هذه الثورة، بقوله: "في سنة 1878 انتفض السكان بكاليدونيا الجديدة...، وقدم المنفيون الجزائريون مساعدة قيّمة للحاكم الفرنسي.."¹.

وفيما يتعلق بالأسباب التي دفعت هؤلاء الجزائريين المنفيين إلى المشاركة في قمع هذه الثورة، فكان من أبرزها الوعد الذي قطعه السلطات الفرنسية بالعفو عنهم بعد القضاء عليها، وهو ما أورده الجنرال أرندو (Arnaudeau) سنة 1889 خلال جلسة لمجلس الشيوخ الفرنسي، حينما كان يدافع عن من أسماهم بالمتمردين العرب المنفيين في كاليدونيا الجديدة، الذين لم يستفيدوا من العفو العام الصادر سنة 1880، ومما جاء في كلامه: "الآن دعونا نتحدث عن تمرد الكاناك. كنّا بحاجة لهؤلاء الناس، وطلبنا مساعدتهم ضدّ التمرد. استخدمهم الأدميرال الذي كان في نوميا، بعد أن وعدهم إذا قاتلوا بشكل جيّد، أن يسامحهم على الماضي. لقد أثار وزير البحرية هذا السؤال عدّة مرّات، ولم يتمكن قط من الحصول على أيّ شيء، ومع ذلك، قاتل هؤلاء الأشخاص ببطولة وقدموا لنا عدّة خدمات. المدانون غير سعداء للغاية بما آل إليه أمرهم"².

ولكن، هل هذا السبب كافٍ ومُقنع لمشاركة المنفيين الجزائريين مع القوّات الفرنسية في قمع ثورة السكّان الأصليين للجزيرة؟ في نظري الشخصي لا، ليس كافيا، قد يكون الدّافع أيضا حماية عائلات المنفيين الجزائريين، ودفاعا عن النّفس أمام الانفلات الأمني الذي شهدته الجزيرة، ولكن لماذا سوف يتعرّض لهم "الكاناك"؟

إنّ ثورة "الكاناك" هي ثورة تحرّرية، مثل ثورة هؤلاء المنفيين الجزائريين ضدّ نفس المحتل والعدوّ الفرنسي، لذا كان عليهم دعمها والمشاركة فيها إلى جانب السكّان الأصليين للقضاء على الاحتلال الفرنسي، وتحقيق حُرّيتهم التي لطالما بحثوا عنها وراسلوا السلطات الفرنسية من أجلها.

¹ مولود قايد، المقراني، ط1، منشورات ميموني، الجزائر، 2013، ص 220.

² Isabelle Merle, "Algériens en Nouvelle-Calédonie..", op.cit, p 268.

وقد أسفرت هذه الثورة التي انتهت أحداثها في شهر أفريل 1879 عن مقتل المئات من الطرفين، وكان من بين القتلى ثلاثة منفيين جزائريين هم: بوجنة والطيب من مدينة وهران، ومحمد بن حديد العربي، إضافة إلى عشرات الجرحى¹.

رابعاً: نفي قادة وثوار مقاومة الشريف بوشوشة بتوقرت سنة 1873

كان من بين أهم الإجراءات والتدابير التي فرضتها السلطات الفرنسية على مدينة توقرت بعد احتلالها من جديد في 27 ديسمبر 1871، هو محاكمة بعض أعيان المنطقة وإصدار عقوبة النفي في حقهم إلى غويانا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة، بعد مشاركتهم في مقاومة الشريف بوشوشة.

ومن بين أعيان توقرت وورقلة الذين تم نفيهم، نجد: البشير بن احميدة، والحاج أحمد بن علي الطرابلسي، وبوشمال بن محمد قبي، وبوجمعة بن الشيخ. وسأطرق في هذا العنصر إلى نفي هؤلاء بشيء من التفصيل.

1. تعريف موجز بمقاومة الشريف بوشوشة سنة 1871:

في سنة 1870 بايع شعانبة ورقلة محمد بن التّومي بن إبراهيم، المدعو بوشوشة، بعد أن أعلن الجهاد ضدّ الاحتلال الفرنسي، ومن حينها أخذت حركة مقاومته في التّوسع والانتشار عبر واحات الجنوب الجزائري، فافتكّ ورقلة من حاكمها علي باي بن فرحات دون مقاومة تُذكر في 6 مارس 1871، ونصّب بوشوشة صديقه ناصر بن شهرة آغا عليها، لتكون هذه الأخيرة قاعدة خلفية له في مقاومته التي كان ينوي توسيع رُقعته في المنطقة².

وفي هذه الأثناء كان شيوخ وأعيان مدينة توقرت الذين تدمروا من حكم علي باي - الذي نصّبه الفرنسيون حاكماً عليها بعد احتلالها سنة 1854 - وطغيانه، يتابعون أخبار بوشوشة وتحركاته، فأرسلوا له مجموعة من الرّسائل عارضين عليه مساعداتهم للإطاحة

¹ الصديق تاوتي، المرجع السابق، ص ص 137-138.

² إبراهيم بن محمد الساسي العوامر، الصروف في تاريخ الصحراء وسوف، تع: الجيلاني بن إبراهيم العوامر، الدار التونسية للنشر، تونس، 1977، ص 318، ورضوان شافو، المرجع السابق، ص ص 175-178.

بعلي باي وقواته، وإنقاذهم من سيطرة الاحتلال الفرنسي. وكان من ضمن الذين راسلوه وأيدوه عرب قبلي، والسلمية، وأولاد رحمان، وأولاد مولات، وأولاد إدريس، وشيخ "المجاهرية" الحاج أحمد الطرابلسي بتوقرت، ومُقدّم الطريقة القادرية وشيخ "النزلة" بوشمال بن قبي، وشقيقه قبي بن قبي¹.

وقد لبّى بوشوشة نداء أعيان مدينة توقرت، وانتهر غياب علي باي الذي كان يُعسكر بجيشه في منطقة "عين الناقة"، فهجم على المدينة يوم 13 ماي 1871 بقوة قُدّرت بـ 900 مقاتل²، واستطاع دُخولها مُعلنًا نهاية حُكم الفرنسيين على المدينة بقيادة حليفهم علي باي. كما ألقى بوشوشة القبض على العديد من أفراد عائلة علي باي وسجنهم. وبعد أن أمضى قُرابة الأسبوع بتوقرت، عيّن بوشوشة حليفه بوشمال بن قبي آغا على توقرت³.

ونتيجة لذلك، عاد علي باي إلى وادي ريغ، مقرّ حكمه ومعه أكثر من 6000 مقاتل، ليعدّ العُدّة من جديد لاستعادة مدينة توقرت من أنصار الشريف بوشوشة، وما إن وصل إلى مشارف توقرت يوم 8 جويلية 1871، حتى ضرب عليها حصارا لمُدّة يومين، ولمّا علم بوشوشة الموجود بورقلة بذلك، سارع لنجدتها، وجاء بجيش قوامه 700 مهري من الشعانبة، وسعيد عتبة، وسعيد أولاد عمر، طوّق به جيش علي باي، الذي لم يستطع الصمود، ففرّ ليلاً إلى بلدة قمار بوادي سوف، ثمّ توجّه إلى بسكرة يوم 13 جويلية 1871، لتتخلّص منطقتا وادي ريغ ووادي سوف من حكمه وبطشه بصفة نهائية⁴.

¹ L'Armée d'Afrique, 6 Année, N°54, 4/1929, p 126, et

وعبد الحميد قادري، التعريف بوادي ريغ، ط1، الأمال للطباعة، الوادي، الجزائر، 1999، ص 21.

² رضوان شافو، المرجع السابق، ص ص 181-182.

³ L'Armée d'Afrique, op.cit, p 126, et

رضوان شافو، المقاومة الشعبية بصحراء قسنطينة تقرت وضواحيها أنموذجا 1844-1875، دار الشروق للطباعة والنشر، الجزائر، 2016، ص ص 148-151.

⁴ De Margon, *Insurrections dans la province de constantine de 1870 a 1880*, Imprimerie Berger-Levrault et Cie, Paris, France, 1883, pp 61-62, et

يحي بوعزيز، ثورات الجزائر...، المرجع السابق، ص ص 229-230.

2. احتلال القوات الفرنسية لمدينة توقرت ونهاية مقاومة بوشوشة بها:

عندما تأكّد للاحتلال الفرنسي فشل قيّاده وعملائه في الحفاظ على سلطته وحكمه في منطقة الجنوب، والقضاء على كلّ الثائرين الذين يُقلقون راحتها، ويُفسدون مخططاتها، أعطت أوامرها بتجهيز جيشٍ تحت قيادة الجنرال "دي لأكروا"، والتوجّه مباشرةً إلى توقرت للقضاء على الشّريف بوشوشة ومقاومته، حيث انطلق من المسيلة في 3 نوفمبر 1871، ووصل توقرت يوم 27 ديسمبر، وتمكّن من احتلالها من جديد، بعد أن خضعت لبوشوشة قرابة ثمانية أشهر¹.

وبعد أن استولى الجيش الفرنسي على توقرت، توجّه "دي لأكروا" صوب ورقلة التي احتلّها في 5 جانفي 1872. وعلى إثر ذلك تفرّق الثّوار في مختلف المناطق، وحاول الشّريف بوشوشة استرجاع أنفاسه، لكنّه في الأخير وقع أسيرا في معركة "الميلوك" جنوب غرب منطقة عين صالح يوم 31 مارس 1874، فأودع على إثرها سجن ورقلة، ثمّ أُقيد إلى مدينة الجزائر، ومنها نُقل إلى قسنطينة، حيث أودع في أحد سجونها لعدّة أشهر، رُفقة ثلاثة من شعانبة ورقلة أسروا معه وهم: داود بن شولية، وعلي بن عمر، وبوجمعة بن الشيخ².

وبتاريخ 19 مارس 1875 قُدّم هؤلاء للمحاكمة أمام المجلس الحربي الدائم الأوّل بقسنطينة، فصدر الحكم على رفقاء بوشوشة الثلاثة بالنّفي إلى خارج البلاد، أمّا بوشوشة فحُكم عليه بالإعدام. وتمّ تأكيد هذه الأحكام في جلسة المراجعة يوم 17 أفريل من نفس السنة. مع العلم أنّ حُكم الإعدام رمياً بالرّصاص قد نُفّذ في حقّ الثّائر بوشوشة يوم 29 جوان 1875 على الساعة الخامسة والنّصف صباحا بمعسكر "الزيتون" بضواحي

¹ Louis Rinn, op.cit, pp 628–631, et De Margon, op.cit, p 66.

² H. Simon, "Comment Bou Choucha raconta un jour son histoire", **Bulletin de liaison saharienne**, Tome VI, N°19, Imprimerie E. Imbert, Algérie, 1/1/1955, pp 28–30, et Louis Rinn, op.cit, pp 631–636 et 660–663.

3. نفي قادة وثوار مقاومة الشّريف بوشوشة إلى المستعمرات العقابية:

كان من بين الإجراءات التي طبّقتها سلطات الاحتلال الفرنسي في حقّ قادة وثوار مقاومة الشّريف بوشوشة بعد احتلالها لمدينة توقرت مرّة ثانية، هو مُحَاكَمَة 51 شخصا، من بينهم أربعة عشر من أعيان توقرت وورقلة، من الذين شاركوا في المقاومة. وقد أصدرت ضدّهم أحكاما مختلفة على خلفية عدّة تُهم وُجّهت إليهم من بينها:

- حمل السّلاح ضدّ فرنسا في إقليم توقرت المحاصر.
- المشاركة في مؤامرات بهدف التحريض على الحرب الأهلية، وذلك بتسليح السّكان الأصليين، أو حملهم على التسلّح ضدّ القوّات الفرنسية، وكذا على إحداث الدّمار والمجازر، والقيام بعمليات النهب في عدّة بلديات؛ لا سيما في بلدية توقرت.
- التّخابر مع العدوّ بهدف الترويج لمشاريعه.
- المشاركة في مؤامرات تهدف لإجبار القائد العسكري لمدينة توقرت المحاصر على الاستسلام³.

- تولّي قيادة عصابات مسلّحة كان هدفها الهجوم على أملاك ومصالح الدولة الفرنسية، ونهب مُمتلكات عموم المواطنين، ومهاجمة القوّة العمومية التي تعمل على مكافحة مرتكبي

¹ من خلال عملية البحث في سجّلات المُدانين المنفيين إلى غويانا وكاليدونيا بموقع الأرشيف الفرنسي (A.N.O.M)، في الفترة ما بين سنتي 1875-1876، فإنّني قد تمكّنت من الاطّلاع على ملفّ بوجمعة بن الشيخ المنفيّ إلى كاليدونيا الجديدة، بينما رفيقاه داود بن شولية، وعلي بن عمر، فلم أجد ملفّات نفيهما. وقد يُحيلنا هذا الأمر إلى فرضية أنّ نفيهما كان إلى أحد سجون أو جزر المتروبول: "تولون"، أو جزيرة "كورسيكا"، أو جزيرة "سانت مارغريت". كما أنّه وحسب سيرورة عملية النّفي إلى المتروبول، فإنّه لا يتمّ وضع ملفّ خاص بالمنفيّ، عكس المنفيين إلى المستعمرات العقابية. وهناك فرضية أخرى، وهي أنّهما نُقلا إلى أحد سجون المتروبول، تمهيدا لنفيهما إلى غويانا أو كاليدونيا، غير أنّهما تُوفّيّا قبل أن يتمّ ترحيلهما إلى منفاهما. ينظر:

B.D.I.C, Nouvelle-Calédonie et Guyane française, France, 1875-1876, <http://anom...>

² H. Simon, op.cit, pp 28-30.

³ B.D.I.C, Nouvelle-Calédonie et Guyane française, France, 1873-1875, <http://anom...>

هذه الجرائم¹.

وبعد اعتقال أغلب هؤلاء في السجن العسكري بمدينة قسنطينة، تمت تبرئة 37 منهم، وحُكم على 6 منهم بالإعدام -مع العلم أنّ أربعة منهم خُفّف حُكمهم إلى النّفي-، وعلى 5 منهم بالنّفي مع الأعمال الشّاقة لمدّة عشرين سنة، واثنين منهم بالنّفي مع الأعمال الشّاقة لمدّة عشر سنوات، وواحد بالسّجن لمدّة خمس سنوات².

وفيما يتعلّق بالذين أُصدرت في حقّهم عقوبة النّفي مع الأعمال الشّاقة إلى غويانا الفرنسية أو كاليدونيا الجديدة، فسأنتطرق إلى حيثيات وملقّات نفي بعضهم بشيء من التفصيل:

المنفيّ الأوّل البشير بن احميدة بن إسماعيل بن جار ومنى³. ولد سنة 1827 بتوقرت. كان مُتزوّجا من يمينه بنت عمار، وله منها سبعة أولاد. حُكم عليه في 9 مارس 1873 من قبل المجلس الحربي الدائم الأوّل بقسنطينة بعقوبة الإعدام. وقد تمّ تأكيد الحكم أثناء جلسة المراجعة يوم 27 مارس 1873، غير أنّه وبقرار صادر في 18 سبتمبر 1873 تمّ تخفيفه إلى عقوبة النّفي إلى غويانا الفرنسية، مع الأشغال الشّاقة مدى الحياة⁴. نُقل المنفيّ البشير بن احميدة في البداية إلى أحد سجون "تولون" بالمتروبول، وفي 3 ديسمبر 1873 رُحّل على متن سفينة النّقل سيريس (Céres) إلى غويانا التي وصلها في 18 جانفي 1874. وفي نفس اليوم نُقل إلى معتقله بجزر "الخلاص". وفي سنة 1885، تمّ اقتراح تخفيف عقوبته إلى النّفي لمدّة خمس عشرة سنة. وقد توفّي البشير بمنفاه في جزيرة

¹ B.D.I.C, Nouvelle-Calédonie et Guyane française, France, 1873-1875, <http://anom...>

² قائمة لثوار من توقرت صدرت في حقّهم أحكام قضائية، وثيقة رقم 27. أرشيف ولاية قسنطينة، نسخة موجودة في متحف المجاهد بتوقرت، و

Le Petit journal, 11 Année, N°3733, 17/3/1873, p 3.

³ شهادة المجاهد المولدي بن حميدة بن البشير بن احميدة، مسجلة ومصورة يوم 12 نوفمبر 2004، أرشيف متحف المجاهد بتوقرت. تمّ الاطلاع عليها يوم: 10 ماي 2024 على الساعة 15:20.

⁴ A.N.O.M COL H 464, B.D.I.C, **El Bachir ben Ahmida**, Guyane française, France, 1873, <http://anom...>

"السلام" يوم 6 فيفري 1892، على الساعة الثانية صباحاً¹.

المنفي الثاني هو الحاج أحمد بن علي الطرابلسي وحليمة. ولد سنة 1834 بتوقرت. تولّى وظيفة "باش عدل" بالمحكمة الشرعية بالمدينة، إلى أن عُزل من منصبه بتاريخ 2 فيفري 1872 بأمر من الحاكم العام. كان مُتزوجاً من مريم بنت إبراهيم بوبكر، وله منها ثلاثة أولاد. حُكم عليه في 9 مارس 1873 من قبل المجلس الحربي الدائم الأول بقسنطينة بعقوبة الإعدام. وقد تمّ تأكيد الحكم أثناء جلسة المراجعة يوم 27 مارس 1873، غير أنّه وبقرارٍ صادرٍ في 18 سبتمبر 1873، تمّ تخفيف هذه العقوبة إلى عقوبة النفي إلى غويانا الفرنسية، مع الأشغال الشاقّة مدى الحياة².

نُقل المنفي أحمد بن علي الطرابلسي في البداية إلى أحد سجون "تولون" بالمتروبول، ومنه رُحّل إلى غويانا في 3 ديسمبر من نفس السنة على متن سفينة النّقل "سيريس" التي وصلت إلى غويانا في 18 جانفي 1874. وفي نفس اليوم نُقل إلى مُعتقل جزر "الخلاص". وأثناء وجوده بمنفاه بجزيرة "كاين"، حاول أحمد بن علي الطرابلسي الهروب من الجزيرة مرتين، أولاً بتاريخ 2 أوت 1879، وقد باءت بالفشل، حيث تمّ القبض عليه وإعادته إلى الجزيرة بتاريخ 5 سبتمبر 1879. وفي 13 أكتوبر 1879 تمّت مُحاكمته من طرف المجلس الحربي الدائم الأول بغويانا بتهمة الهروب، وأصدر في حقّه عقوبة السّجن لمُدّة سنتين، مع مضاعفة القيود (السلاسل)³.

وبعد خروجه من السّجن تمّ تصنيفه في الفاتح من جانفي 1882 ضمن المُدانين من

¹ E.C.R.D, N°9, **El Bachir ben Ahmida**, Guyane française, France, Année 1892, <http://anom...>, et A.N.O.M COL H 464, op.cit.

² A.N.O.M COL H 1261, B.D.I.C, **Ahmed ben Ali el Trablissi**, Guyane française, France, 1873, <http://anom...>, et **Bulletin Officiel du Gouvernement Général de L'Algérie**, Douzième Année 1872, Imprimerie Typographique et Lithographique A. Bouyer, Algérie, 1873, p 70, et

أحمد خوضر، تقرت بين الحقيقة والأسطورة والمغالطة، دار الخلدونية، الجزائر، 2019، ص 317.

³ A.N.O.M COL H 1261, op.cit.

الدرجة الأولى. وفي سنة 1886 تمت إدانته بعقوبة وتُهمة مجهولة لي -قد تكون الإعدام-، وما أعلمه أنه تم تخفيف هذه العقوبة إلى السجن لمدة 15 سنة. وبتاريخ 25 جوان 1886 هرب أحمد بن علي الطرابلسي للمرة الثانية، وفي هذه المرة كانت محاولته ناجحة¹. وحسب رواية حمزة العربي أحد أحفاد المنفي، فقد لبث أحمد بن علي الطرابلسي بمنفاه عدة سنوات، وفي سنة هروبه نُقل للخدمة في منزل أحد القادة الفرنسيين. وتمكّن بعدها من الهروب من منفاه بغويانا بمساعدة أحد الأشخاص الذي كان قد تعرّف عليه في أحد مستشفيات "كايين"، فنزل أحمد أولاً بإحدى المدن الأمريكية، حيث عمل بها حمّالاً، ثم انتقل إلى مدينة تطوان المغربية، ومكث بها مدة خمس سنوات، وتزوَّج هناك، وانتصب يُعلّم القرآن في أحد مساجدها. ثم انتقل أثناء موسم الحجّ إلى المدينة المنورة، حيث شاءت الأقدار أن يلتقي بأهله الذين قدموا من توقرت لأداء مناسك الحجّ. وبقي أحمد بن علي الطرابلسي رفقة أهله بالمدينة مدة ثماني عشرة سنة، إلى أن تُوفي أوائل شهر أكتوبر 1919، عن عمر 85 سنة².

المنفي الثالث هو بوشمال بن محمد قبي ومريم بنت محمد. ولد في سنة 1818 بتوقرت. كان مقدّم الطريقة القادرية وشيخ "النزلة"، ومُتزوَّجا من ثلاث نساء، هُنّ: فاطمة بنت سوتالما (هذا ما توصلت إليه نظرا لصعوبة قراءة الكلمة)، وفطون بنت سي معروف، وربيعة بنت سي أوسطاني، وله منهنّ أحد عشر ولدا. حُكم عليه في 9 مارس 1873 من قبل المجلس الحربي الدائم الأول بقسنطينة بعقوبة النفي إلى غويانا الفرنسية، مع الأشغال الشاقّة لمدة عشرين سنة. وقد تمّ تأكيد الحكم أثناء جلسة المراجعة يوم 27 مارس 1873³.

¹ A.N.O.M COL H 1261, op.cit.

² مخطوط لحفيد أحمد بن علي الطرابلسي. نقلا عن: رضوان شافو، المقاومة الشعبية بصحراء قسنطينة...، المرجع السابق، ص ص 160-161.

³ A.N.O.M COL H 276, B.D.I.C, **Bou Chemal ben Mohamed Goubi**, Guyane française, France, 1873, <http://anom...>, et

أحمد خوضر، المرجع السابق، ص 317.

نُقل المنفيّ بوشمال بن محمد قبي في البداية إلى أحد سجون "تولون" بالمتروبول الذي بقي فيه لمُدّة سنة، ومنه رُحِّل إلى غويانا في 1874 على متن سفينة النّقل فينيستير (Finistère)، التي وصلتْها في 8 أكتوبر من نفس السنة. وفي نفس اليوم نُقل إلى معتقله بجزر "الخلاص". وقد تُوفي بمنفاه في 15 نوفمبر 1875، على الساعة السادسة صباحا حسب شهادة وفاته¹.

وحسب بلاغٍ صادرٍ من رئيس مصلحة التسجيل البحري بجزيرة "كاين" لاسال (Lassalle)، بتاريخ 28 جوان 1909، فإنّ ورثة المنفيّ بوشمال بن محمد قبي يحقّ لهم المطالبة حتّى يوم 31 ديسمبر 1909 بالمبالغ التي تمّ دفعها لفائدته إلى صندوق البحّارة، فيما يتعلّق بالرواتب أو غير ذلك. ومن خلال هذا الكلام نستنتج بأنّ هذا المنفيّ قد عمل في الميناء أو أحد الأعمال البحرية².

ونحن هنا أمام فرضيّتين، الأولى أنّ المقصود بالورثة هم زوجته وأبناؤه في المنفى، وهو أمر مُستبعدٌ، لأنّه وحسب سيرورة عملية النّفي، فإنّ المنفيّ لا يُمكنه أن يتزوَّج إلّا بعد أن يُكمل سنوات عقوبته، وكما نعلم أنّ بوشمال بن محمد قبي قد حُكم عليه بعقوبة 20 سنة، وقد تُوفي بعد وصوله إلى منفاه بثلاثة عشر شهرا فقط، ومن هنا فعلى الأرجح أنّه لم يتزوَّج في منفاه، والمقصود بورثته هم عائلته في توقرت.

المنفيّ الرابع هو أحمد سبع بن المُتوفّى طالب يوسف والمُتوفّية مباركة بنت روليفة، ولد في سنة 1828 بتوقرت، مارس قبل إدانته مهنة تاجر، وكانت له أملاك، ومُتزوَّج من زائرة بنت محمد، وله منها ستّة أولاد. حُكم عليه في 9 مارس 1873 من قبل المجلس الحربي

¹ E.C.R.D, N°55, **Bou Chemal ben Mohamed Goubi**, Guyane française, France, Année 1875, <http://anom...>, et A.N.O.M COL H 276, op.cit.

² **Journal officiel de la Guyane française**, 61 Année, N°28, 10/7/1909, p 342.

الدائم الأول بقسنطينة بعقوبة النّفي إلى غويانا الفرنسية، مع الأشغال الشّاقة لمدّة عشر سنوات. وقد تمّ تأكيد الحكم أثناء جلسة المراجعة يوم 27 مارس 1873¹.

نُقل المنفيّ أحمد سبع في البداية إلى أحد سجون "تولون" بالمتروبول الذي وصله بتاريخ 18 أفريل 1873. وفي الفاتح من سبتمبر من نفس السنة تمّ فكّ وثاقه، وفي نفس اليوم رُحّل إلى غويانا. وأثناء تواجده بمنفاه سلّطت عليه بعض العقوبات بسبب سلوكه السيّء، منها مُعاقبته بالسّجن لعدّة أيّام. كما مارس أثناء فترة نفيه مهنة حلاق أدقان.

تُوفّي أحمد سبع بمنفاه بالمستشفى العسكري بمدينة "كاين" التي كان يُقيم بها في 21 جوان 1875، على الساعة الواحدة صباحاً².

المنفيّ الخامس هو أحمد بن سُلَيْمان بن محمد والحاسية بنت فاطمة، ولد في سنة 1828 بتوقرت، مارس قبل إدانته مهنة "مُرابط". كان مُتزوّجا من مالكر بنت محمد (هذا ما توصّلت إليه نظرا لصعوبة قراءة الكلمة)، وله منها ولدٌ واحد. حُكم عليه في 9 مارس 1873 من قبل المجلس الحربي الدائم الأول بقسنطينة بعقوبة الإعدام. وقد تمّ تأكيد الحكم أثناء جلسة المراجعة يوم 27 مارس 1873، غير أنّه وبقرارٍ صادرٍ في 18 سبتمبر 1873 تمّ تخفيف هذه العقوبة إلى عقوبة النّفي إلى غويانا الفرنسية، مع الأشغال الشّاقة مدى الحياة³.

نُقل المنفيّ أحمد بن سُلَيْمان في البداية إلى أحد سجون "تولون" بالمتروبول، وفي 3 ديسمبر من نفس السنة تمّ فكّ وثاقه، وفي نفس اليوم رُحّل إلى غويانا على متن سفينة النّقل "سيريس" التي وصلت إلى غويانا في 18 جانفي 1874. وفي نفس اليوم نُقل إلى مُعتقل

¹ A.N.O.M COL H 266, B.D.I.C, **Ahmed Seba ben Taleb Youcef**, Guyane française, France, 1873, <http://anom...>

² E.C.R.D, N°276, **Ahmed Seba ben Taleb Youcef**, Guyane française, France, Année 1875, <http://anom...>, et A.N.O.M COL H 266, op.cit.

³ A.N.O.M COL H 1262, B.D.I.C, **Ahmed ben Sliman**, Guyane française, France, 1873, <http://anom...>

جزر "الخلاص". وبعد مُكوّثه مُدّة عشر سنوات بمنفاه استطاع المنفي أحمد بن سليمان الهروب من جزيرة "كاين" بتاريخ 20 أوت 1884. وفيما يخصّ بقيّة حياته فلم أجد لحدّ الساعة أي معلومات أخرى حول ذلك¹.

المنفيّ السادس هو الحاج إبراهيم بن الحاج محمد وأمّ الشيخ، ولد في سنة 1828 بتوقرت. كان قد تولّى وظيفة "وكيل للضياف" في عهد حُكم بني جلابّ للمدينة. أمّا بعد احتلال الفرنسيّين لتوقرت، فقد تولّى منصب "عدل" بالمحكمة الشرعية، إلى أن عُزل منه بتاريخ 2 فيفري 1872 بأمر من الحاكم العام. ورغم ذلك ظلّ الحاج إبراهيم يُلقّب بـ"الوكيل"، وما يؤكّد ذلك أنّ اسمه مُدرج ضمن قائمة الأعيان الذين تمّت مُصادرة أملاكهم بعد إصدار عقوبة النّفي في حقّهم؛ باسم الحاج إبراهيم لوكيل. كان هذا الأخير مُتزوجاً من ماما بنت الحاج محمد، وله منها ولدٌ واحد².

حُكم على الحاج إبراهيم في 9 مارس 1873 من قبل المجلس الحربي الدائم الأوّل بقسنطينة بعقوبة الإعدام. وقد تمّ تأكيد الحكم أثناء جلسة المراجعة يوم 27 مارس 1873، غير أنّه وبقرارٍ صادرٍ في 18 سبتمبر 1873 تمّ تخفيف هذه العقوبة إلى عقوبة النّفي إلى غويانا الفرنسية، مع الأشغال الشاقّة مدى الحياة³.

نُقل المنفيّ الحاج إبراهيم في البداية إلى أحد سجون "تولون" بالميتروبول، وفي 3 ديسمبر من نفس السنة تمّ فكّ وثاقه، وفي نفس اليوم رُحّل إلى غويانا على متن سفينة النّقل

¹ A.N.O.M COL H 1262, op.cit.

² Bulletin Officiel du Gouvernement Général de L'Algérie, Douzième Année 1872, op.cit, p 70, et **Bulletin Officiel du Gouvernement Général de L'Algérie**, Treizième Année 1873, Imprimerie Typographique et Lithographique A. Bouyer, Algérie, 1874, p 423, et A.N.O.M COL H 372, B.D.I.C, **El Hadj Brahim ben El Hadj Mohammed**, Guyane française, France, 1873, <http://anom..>, et

أحمد خوضر، المرجع السابق، ص 317.

³ A.N.O.M COL H 372, op.cit.

"سيريس" التي وصلت إلى غويانا في 18 جانفي 1874. وبعد عشرة أيام نُقل إلى مُعتقل جزر "الخلاص"¹.

تُوفي الحاج إبراهيم بمنفاه بمدينة "سان لوران دو ماروني" التي كان يُقيم بها في 8 جانفي 1877، على الساعة الثانية مساءً².

المنفي السابع هو بلقاسم بن المُتوفي الحاج محمد بن فتيتة والمتوفية الزهرة بنت عباد، ولد في سنة 1833 بتوقرت. مارس قبل إدانته مهنة طبيب. كان مُتزوجاً من رية بنت نوار، وله منها ثلاثة أولاد. حُكم عليه في 9 مارس 1873 من قبل المجلس الحربي الدائم الأول بقسنطينة بعقوبة النفي إلى غويانا الفرنسية، مع الأشغال الشاقة لمدة عشرين سنة. وقد تم تأكيد الحكم أثناء جلسة المراجعة يوم 27 مارس 1873³.

نُقل المنفي بلقاسم بن الحاج محمد في البداية إلى أحد سجون "تولون" بالمتروبول الذي وصله بتاريخ 18 أبريل 1873. وفي 9 جويلية من نفس السنة حكم عليه بالسجن لمدة 9 أيام بسبب حيازة تبغ التدخين مع قذاحة. كما مارس أثناء فترة وجوده بالمتروبول مهنة حلاق أذقان. وفي الفاتح من سبتمبر من نفس السنة تم فك وثاقه، وفي نفس اليوم رُحل إلى غويانا⁴.

تُوفي بلقاسم بن الحاج محمد بمنفاه بـ"جزر الخلاص" في 5 ديسمبر 1873، على الساعة السادسة مساءً، الأمر الذي يطرح فرضية وفاته بعد وصوله إلى منفاه بشهر ونصف، لأن مدة الرحلة في الغالب تستغرق شهراً ونصفاً، ومن تاريخ ترحيله من سجن

¹ A.N.O.M COL H 372, op.cit.

² E.C.R.D, N°4, **El Hadj Brahim ben El Hadj Mohammed**, Guyane française, France, Année 1877, <http://anom...>

³ A.N.O.M COL H 272, B.D.I.C, **Bel Kacem ben El Hadj Mehammed**, Guyane française, France, 1873, <http://anom...>

⁴ Ibid.

"تولون" في الفاتح من سبتمبر إلى غاية وفاته بتاريخ 5 ديسمبر، نجد مُدة ثلاثة أشهر وخمسة أيام¹.

المنفيُّ الثامن هو بوجمعة بن الشيخ بن علي وخديجة بنت الحاج هالي، ولد في سنة 1832 بورقلة. حُكم عليه في 19 مارس 1875 من قبل المجلس الحربي الدائم الأول بقسنطينة بعقوبة النفي إلى كاليدونيا الجديدة، مع الأشغال الشاقّة لمُدّة عشرين سنة². نُقل المنفيُّ بوجمعة بن الشيخ في البداية إلى سجن مدينة "روشفور" بالمتروبول، ومنه رُحِّل إلى كاليدونيا في 2 أوت 1876 على متن سفينة النّقل "نافارين" التي وصلت إلى شبه جزيرة "دوكوس" في 6 جانفي 1877. وقد تُوفي بمنفاه في 4 جوان 1877، على الساعة السادسة والنّصف صباحا نتيجة إصابته بإسهال مُزمن³.

خامسا: نفي قادة وثوّار مقاومة واحة العامري سنة 1876

بعد القضاء على مقاومة واحة العامري في شهر أفريل سنة 1876، سلّطت إدارة الاحتلال الفرنسي على قادتها وثوّارها وحتّى أهالي الواحة والمناطق المجاورة لها أقصى أنواع العقوبات، وعلى رأسهم قبيلة البوازيد التي أرادت السلطات الفرنسية أن تجعلها عبرة لبقية القبائل الأخرى.

ومن بين أهمّ وأقصى العقوبات الفردية التي فُرضت على هؤلاء؛ عقوبة النّفي إلى خارج الجزائر، وتحديدًا إلى جزيرة "كورسيكا" بالمتروبول أو إلى كاليدونيا الجديدة. ومن أبرز الشخصيات التي نُفيت نجد شخصية أحمد بن عيَّاش، الزّعيم الدّيني للمقاومة. وسأنتطرق في هذا العنصر إلى نفي قادة هاته المقاومة وثوّارها بشيء من التفصيل.

¹ E.C.R.D, N°85, **Bel Kacem ben El Hadj Mehamed**, Guyane française, France, Année 1873, <http://anom...>

² A.N.O.M COL H 72, B.D.I.C, **Bou Djema ben Cheick**, Nouvelle-Calédonie, France, 1875, <http://anom...>

³ E.C.R.D, N°11, **Bou Djema ben Cheick**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1877, <http://anom...>, et A.N.O.M COL H 72, op.cit.

1. التعريف بمقاومة واحة العامري:

تعتبر مقاومة البوازيد بواحة العامري سنة 1876 استمرارا للمقاومات الشعبية التي شهدتها منطقة الجنوب الشرقي في الجزائر ضدّ توسع الاحتلال الفرنسي بعد سيطرته على مدينة بسكرة سنة 1844. وتقع واحة العامري على بُعد نحو 50 كم جنوب غرب بسكرة، واندلعت فيها المقاومة في شهر مارس سنة 1876 نتيجة عدّة أسباب، على رأسها السياسة التعسّفية لإدارة الاحتلال الفرنسي تجاه أهالي المنطقة. فبعد القضاء على مقاومة بوشوشة سعت سلطات الاحتلال إلى تنظيم إدارة المناطق الصحراوية، واستعانت بأغا ورقلة والأغواط محمد بن إدريس، وحاولت أن تُحقّق نوعا من التوازن بين العائلات الصحراوية الكبيرة المتنافسة، مع ترك شيء من الحرّية في التصرف لزعماء المنطقة، كما اقترح ذلك الحاكم العام للجزائر "ألفريد شانزي"¹.

غير أنّ هذه السياسة لم تنجح، لأنّ المباشرين للتطبيق من ضبّاط المكاتب العربية كانوا يمارسون سياسة الدسّ والإيقاع بين العائلات الكبيرة، خاصّة بين عائلة بن قانة وعائلة بوعكاز. ومنذ سنة 1875، أصبح محمد بن يحيى بن عبد الله الذي كان يعمل "خوجة" لدى القائد بولخراس بن قانة يُظهر شيئا من الشكّ والجفاء نحو هذا الأخير، ونحو عائلة بن قانة كلّها، التي يشاركه معظم الأهالي في كُرْهها، نظرا لتجبرّها واعتبارها أيضا مُمثلة للسلطة الفرنسية في منطقة الجنوب، غير أنّ كُرْه محمد بن يحيى لها يرجع بالأساس إلى حادثة مقتل أخيه الكبير مسعود في مدينة بسكرة مسموما في منزل الوكيل بلقاسم الخمار، وقد كان قاضيا بها، وشاع بين الأهالي أنّ القائد محمد الصغير بن قانة هو الذي أمر بذلك².

¹ A.N.O.M 2H90, **Opération du général De Bonneval dans le sud constantinois**, France, S.D. J'ai reçu ce document du professeur Mokhtar Houari, et

شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ج1، ص ص 111-112، وعبد الحليم صيد، أبحاث في تاريخ زيبان بسكرة، ط1، مطبعة سوف، الوادي، الجزائر، 2000، ص 61.

² De Margon, op.cit, p 122, et

لخميسي فريخ، الزّيبان في الحركة الوطنية والثورة التحريرية 1844-1956، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2022، ص 140.

وصادف أن كتب في جوان 1875 أهالي بسكرة رسالة إلى الحاكم العام بمدينة الجزائر يشكون فيها من ظلم وسوء معاملة كل من حاكم المدينة الضابط كروزي (Crouzet)، وبولخراس بن قانة، فاتّهم هذا الأخير محمد بن يحيى بأنّه هو كاتب هذه الرسالة، فقام باعتقاله واقتياده إلى بسكرة، حيث حقّق معه الضابط لوفروا (Lefroid). ومنذ ذلك الحين جفت العلاقة وتوتّرت أكثر بين محمد بن يحيى وأولاد بن قانة¹.

وبعد قيام السلطات الفرنسية بعزل الضابط "كروزي"، وتعويضه بالحاكم الجديد جيليز (Gellez)، قرّر هذا الأخير اعتقال محمد بن يحيى بواحة "زريبة الوادي" استجابة لرغبة بولخراس، فأصدر أمرا بذلك يوم 29 نوفمبر سنة 1875، ولكنّ غياب القيّاد بمدينة الجزائر آنذاك عطلّ تنفيذ هذا القرار، وعندما حضر محمد بن بوعزيز بن قانة ابن القائد محمد الصغير وشيخ واحة سيدي عقبة إلى بسكرة، تحدّث مع "جيليز" في أمر محمد بن يحيى، واتّفقا على تعليق أمر اعتقاله إلى أن يعود المسؤول المباشر عنه بولخراس من مدينة الجزائر².

وبعد عودة هذا الأخير استدعى كاتبه محمد بن يحيى إلى بسكرة فلبّى دعوته، وأجريا مُحادثات لمُدّة ثلاث أيّام، وعند انصرافه اعتقد "جيليز" بأنّ الأمور قد سوّيت بين الرّجلين، ولكنّ الذي حصل هو العكس تماما، فقد عزم محمد بن يحيى بعد أن عاد إلى واحة العامري أن يجهر بعصيانه للاحتلال الفرنسي ويتزعّم الثورة ضدّها. وسرعان ما جمع البوازيد شمل صفوفهم ونبذوا الخلافات بينهم، واتّحدوا واتّفقوا على ضرورة الثورة ضدّ الاحتلال الفرنسي وأعوانه بقيادة محمد بن يحيى. كما استمالوا إليهم أيضا الشيخ أحمد بن عيّاش³.

¹ شارل روبير أجرون، ج1، المرجع السابق، ص 112 و

De Margon, op.cit, pp 123-125.

² يحيى بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص ص 94-93.

³ De Margon, op.cit, p 126, et

لخميسي فريخ، المرجع السابق، ص 141.

وبسبب تأزم الموقف على هذا النحو، طلب الجنرال كارتيري (Carteret) من رجال البوازيد الحضور إليه في مدينة بسكرة. وقد استجابوا لطلبه، وحضر فرسانهم بجمالهم إلى مدينة بسكرة في نفس الموعد المحدد لهم، وصاحبوه إلى وادي ريغ، غير أن "جيليز" لم يخف عن الجنرال "كارتيري" والضابط "لوفروا" ما حكا له أحمد باي قائد أولاد زكري عن تمرّد البوازيد واعتزامهم القيام بثورة مسلّحة ضدّ الاحتلال¹.

وفي صباح يوم 8 مارس 1876 خرج البوازيد رفقة الجنرال "كارتيري" من بسكرة باتجاه توقرت، وفي الطريق انفصلوا عنه يوم 11 مارس، وفي اليوم الموالي حاولوا مهاجمته فاضطرّ إلى أن يعود أدراجه، وكان ذلك إيذانا ببداية الثورة. وفي يوم 22 مارس اتّصل "جيليز" عبر رسالة بـ"لوفروا" أخبره فيها باندلاع الثورة، فعاد إلى بسكرة التي وصلها يوم 25 مارس. وكان بولخراس قد كاتب هذا الأخير منذ يوم 19 مارس وأخبره بثورة البوازيد، ولكنّه حمّله مسؤولية ذلك، واتّهمه بالعجز عن معرفة ما يجري في منطقته، وأبلغ ذلك إلى الجنرال "كارتيري"².

وكان محمد بن يحيى يأمل في استمالة جميع زعماء وأهالي واحات الزّيبان إلى صفوف المقاومة، حتّى يُحطّم نفوذ وسيطرة أولاد بن قانة والفرنسيّين معا على المنطقة. ومن الشخصيات البارزة التي استطاع استمالتها: مبروك بركة شيخ أولاد داود، ومحمد بن سالم بن الحاج شيخ فوغالة، وأخوه عمار، وعلي بن حوريس شيخ زاوية مليلي³.

وقد ظنّ الضابط "لوفروا" أنّه يستطيع أن يقضي على هذه الثورة بأسلوب المراوغة، فكتب إلى محمد بن يحيى رسالة يطلب فيها منه أن يقدّم إلى بسكرة للحديث معه من أجل إيجاد حلّ لهذه المشاكل، ووضع حدّ لهذا التّدنّر، فاعتذر محمد بن يحيى عن تلبية طلبه. وعندئذٍ طلب "لوفروا" من بولخراس أن يذهب إلى واحة العامري لمقابلة كاتبه السابق لنفس

¹ إسماعيل حنفوق، المرجع السابق، ص ص 75-76، و

De Margon, op.cit, pp 130-131.

² إسماعيل حنفوق، المرجع السابق، ص 77.

³ يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر...، المرجع السابق، ص 271.

الغرض، فاعتذر هو أيضا وأبدى خوفه من أن يقتله البوازيد الذين يَكُونون حِقدًا لكلِّ أفراد عائلة بن قانة وله خُصوصاً¹.

وأمام هذه الصعوبات قرّر "لوفروا" أن يقوم هو بنفسه بهذه المهمة ويُجرب حظّه، فاتّجه إلى واحة طولقة يوم 30 مارس عن طريق "ليشانة" بِصُحبة ثلاثة فرسان فقط حتّى لا يُثير مخاوف الأهالي وشكوكهم حول مُهمّته، وكان قصده من ذلك أن يُوافيه إلى هناك محمد بن يحيى ليتفاوض معه. وعندما وصل إلى طولقة تمّ استقباله بالزاوية العثمانية. ومنها أرسل رسالة إلى محمد بن يحيى يرجوه للقدوم إليه، وفعل مثله شيخ الزاوية علي بن عثمان. غير أنّ الرّسول عاد ليُخبرهما بأنّ محمد بن يحيى وسكان البوازيد في حالة ثورة، ولم يبق هناك أيّ مجال للتفاوض².

تمركز ثوّار البوازيد في السهل الممتد بين طولقة و"فرفار"، فشعر "لوفروا" بالخطر، واعتصم بالزاوية العثمانية، ووجّه سرا رسولين: أحدهما إلى بسكرة يطلب نجدة سريعة، وآخر إلى الحاج بن قانة يطلب منه أن يُنجده كذلك، وهو الذي كان موجودا في "أورلال"، على بُعد 34 كم من بسكرة، فاستجاب بسرعة وحضر إليه بنفسه يوم 30 مارس. وفي اليوم الموالي حضر محمد الصغير بن قانة كذلك على رأس 30 فارسا، فأخذوا معهم "لوفروا" إلى بسكرة، وأنقذوه من المأزق الذي وضع نفسه فيه. وفي الوقت نفسه اتّجه الجنرال "كارتيري" من قسنطينة إلى بسكرة أملاً في القضاء على هذه الثورة في بداياتها قبل أن تُشكّل خطراً على الاحتلال الفرنسي في المنطقة³.

2. استشهاد القائد الأوّل للثورة والقبض على بن عيّاش:

في صبيحة يوم 11 أفريل 1876 التحم الثوّار الذين كان عددهم يزيد على 150 فارس و2000 من المشاة مع قوّات "كارتيري" قرب واحة العامري، ونشبت معركة كبيرة

¹ De Margon, op.cit, p 132.

² إسماعيل حنفوق، المرجع السابق، ص 77، ويحيى بوعزيز، ثورات الجزائر...، المرجع السابق، ص ص 281-282.

³ إسماعيل حنفوق، المرجع السابق، ص 77.

استشهد خلالها زعيم الثورة الأول محمد بن يحيى و50 مجاهداً، بينما جرح أحمد بن عيَّاش، كما قُتل وأُصيب العشرات من الضباط والجنود الفرنسيين وأعوانهم، وكان من بينهم النقيب أوليفيه (Ollivier)، ومحمد الصغير بن قانة¹.

ورغم استشهاد زعيم الثورة وجرح الشيخ بن عيَّاش، إلا أنَّ غالبية الثوار صمّموا على مواصلة القتال، فاعتصموا داخل الواحة، وكان عددهم 100 فارس و1000 من المشاة، وعقد ابن عيَّاش الذي أصبح زعيم الثورة مجلساً حربياً ضمَّ عشرين رجلاً من رجال القبائل المشاركة فيها، اتَّفَقوا خلاله على ضرورة وضع خطة للدِّفاع ومواصلة المقاومة، وأنشأوا حرساً خاصاً من 40 رجلاً لتنفيذ ما اتَّفَقوا عليه، وأخذ ابن عيَّاش يكتب الرسائل إلى أهالي المناطق المجاورة لهم يحثُّهم على الانضمام للثورة وتقديم العون لها².

وإزاء هذا الصمود وهذه الاستعدادات التي أبدتها الثوار وتحصّنهم داخل الواحة، وتأييد أهالي المناطق المجاورة لهم، فإنَّ "كارتيري" تخوَّف وتردَّد في الهجوم عليها واقتحامها، واختار تلة أقام عليها معسكره تُتيح له مراقبة ما يجري داخلها والمسالك الموصلة إليها، كما طلب نجدات سريعة من قسنطينة وبوسعادة. وقد حاول الثوار مهاجمته يوم 14 أفريل مُستغلين عاصفة رملية ضربت المنطقة، غير أنَّهم لم ينجحوا في ذلك بسبب حصانة الموقع الذي تمركز فيه، وتفوّقه عليهم بالعتاد والأسلحة³.

وفي يوم 22 أفريل، وصلت نجدة قسنطينة بقيادة الجنرال "عبد العال" والعقيد بارو (Barrué)، وبعد يومين وصلت نجدة بوسعادة بقيادة الجنرال روكبرون (Roquebrune)،

¹ Hubert Cataldo, **Biskra Et Les Ziban**, Collection Les Français D'Ailleurs, Montpellier, France, 1988, p 42, et

مصطفى حداد، "انتفاضة لبازيد من سكان واحة العامري والمناطق المجاورة سنة 1876"، *مجلة الثقافة*، سن 14، ع 81، وزارة الإعلام والثقافة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ماي-جوان 1984، ص ص 215-216.

² Sylvie Thénault, **Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale...**, op.cit, p 146, et De Margon, op.cit, pp 141-142.

³ A.N.O.M 2H90, op.cit, et Hubert Cataldo, op.cit, p 43, et De Margon, op.cit, pp 141-143.

وعسكرت كلّ واحدةٍ منهما في مكانٍ خاصٍ حول الواحة، وأحاطتا بها مع قوّات "كارتيري" من الشّمال والشرق والغرب، وكان تعدادهم حوالي 3000 جندي، بينما تركز الصبايحية في جنوبها بقيادة عددٍ من القيّاد، فأحكموا الحصار عليها¹.

ومن سوء حظّ الثّوار أنّهم اختلفوا فيما بينهم داخل الواحة، حتّى أنّهم تقاتلوا بسبب تعارض مواقفهم حول كيفية مُواجهة الوضع، فقتل البعض منهم، ولكن أحمد بن عيّاش أصرّ على مُواصلة القتال، وأعلن لأصحابه بأنّه على استعدادٍ لأن يستشهد على أن يُسلم علّم الثورة إلى العدوّ الفرنسي وأذنا به من العملاء، غير أنّ القوّات الفرنسية المُحاصرة للواحة استغلّت هذه الظروف والخلافات وهاجمتها في 27 أفريل وفرضت الحصار عليها طوال ثلاثة أيّام، مع قصف مدفعي متواصل، فزاد ذلك من اشتداد الخلاف بين الثّوار المعتصمين داخلها، واضطّروا يوم 29 أفريل إلى الاستسلام، بعد أن أيقنوا أن مواصلة المقاومة أصبح أمراً مستحيلاً نظراً لتفوّق القوّات الفرنسية عليهم في العُدّة والعدد، مع استشهاد وجرح حوالي 200 منهم².

3. نفي بعض قادة وثّوار المقاومة إلى كورسيكا:

بعد القضاء على مقاومة واحة العامري أصدرت سلطات الاحتلال الفرنسي في حقّ قادتها وثّوارها أشدّ أنواع العقوبات، وعلى رأسها كانت عقوبة النّفي التي طالت 19 فرداً من قادة وثّوار البوازيد إلى جزيرة "كورسيكا" الفرنسية، وبالتحديد إلى معتقل "كالفّي". وحسب تقرير فرنسي صادر عن الحاكم العام مُرسل إلى هيئة الأركان العامة بتاريخ 10 ماي 1876، فإنّ عدد منفيّي هذه المقاومة قد بلغ 30 منفيّاً، نُفوا جميعاً إلى جزيرة "كورسيكا"،

¹ A.N.O.M 2H90, op.cit, et Sylvie Thénault, **Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale...**, op.cit, p 146, et Hubert Cataldo: op.cit, p 43.

² De Margon, op.cit, pp 144, et A.N.O.M 2H90, op.cit, et Sylvie Thénault, **Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale...**, op.cit, p 146.

وقد تُوفيّ منهم منفيّ واحد. بينما يذكر شارل روبير أجرون (Charles Robert Ageron) بأنّ عدد منفيّي المقاومة إلى الجزيرة قد بلغ 91 شخصاً¹.

ومن بين هؤلاء المنفيّين نجد أسماء كلّ من: العمرابي بن بوحاس، ومعمر بن أحمد، وقويدر بن أحمد، وعبد الله بن الجودي، وعبد الله بن التومي، ومسعود بن عمار، والعمرابي بن تواتي، وتلي بن عبد الله، وهم من أولاد إدريس. وعلي بن محمد من أولاد أيوب، وبوشيح بن صايب، والنوي بن جموي، ودراجي بن محمد، والسبتي بن عمار، وهم من أولاد سعود، وعلي بن بوطاق، والحاج بن بوماضي، وسليمان بن أحمد، وعبة بن عرجاني من زمالة بوعكاز². ولم يكن إجراء النفي هذا حسب ما ذكرت "سيلفي ثينو" ضدّ المقاومة في حدّ ذاتها، بقدر ما جاء لتجنّب وتفادي اندلاع الثورة من جديد، على اعتبار أنّهم شخصيات بارزة ومؤثّرة يُمكن لوجودهم وسط القبائل أن يحافظ على إمكانية إثارة الحرب من جديد³.

كما تمّ نفي 13 رجلاً آخر من ثوار البوازيد بين سنتي 1876 و1881 إلى "كورسيكا". ومن بين هؤلاء المنفيّين الـ36 تمّ نقل 5 منهم من "كالفي" إلى جزيرة "سانت مارغريت" بسبب عصيانهم وسوء سلوكهم، ومن بين هؤلاء المنفيّين نجد اسم محمد بن شعبان⁴.

وحسب ما اطّلت عليه من مصادر ومراجع تتحدّث عن الموضوع، فإنّني لم أجد معلومات حول حياتهم بمنفاهم بالمترربول، غير معلومات حول طلب خمسة منفيّين من بينهم المنفيّ محمد بن لعوج العفو عنهم والسّماح لهم بالعودة إلى الجزائر، وهو ما توكّده رسالة وزير الداخلية الفرنسي بتاريخ 29 سبتمبر 1883 إلى حاكم منطقة جبال الألب البحرية،

¹ A.N.O.M 2H90, op.cit, et

شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ج1، ص 111، ومصطفى حداد، المرجع السابق، ص 218.

² مختار هواوي، المرجع السابق، ص 166.

³ Sylvie Thénault, **Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale...**, op.cit, p 148.

⁴ A.N.O.M, **Bureau du gouverneur général à Alger**, France, 13 janvier 1889. J'ai reçu ce document du professeur Chahrazed Chelbi.

Sylvie Thénault, **Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale...**, op.cit, p 148.

ومما جاء فيها: "السيد الوالي، في رسالتكم المؤرخة في 21 يونيو، المتعلقة بطلب العفو عن السيد محمد بن لعوج، أعلنتم أن نداء العفو الجماعي مُقدّم من خمسة مواطنين متورّطين في انتفاضة واحة العامري سنة 1876، تمّ رفضه"¹.

4. نفي بعض قادة وثّار المقاومة إلى كاليدونيا الجديدة:

إضافة إلى نفي سلطات الاحتلال الفرنسي لبعض قادة وثّار المقاومة إلى "كورسيكا" بالمترربول، فإنّها قامت أيضا بنفي قرابة العشرة منهم إلى جزيرة كاليدونيا الجديدة، بعد أن تمّت محاكمتهم أمام المجلس الحربي الدائم الأول بمدينة قسنطينة في 14 نوفمبر 1876²، على خلفية عدّة تهم وُجّهت إليهم، من بينها:

- المساهمة في عملية تفجير الثورة.
- تحريض الأهالي على الحرب وتجنيدهم.
- قيادة عصابات بهدف اكتساح الأملاك العامة بالمدن والمراكز التابعة للدولة الفرنسية.

- التخابر والتعامل مع قادة العصابات المسلّحة³.

ومن بين المنفيين الذين تمكّنت من الاطّلاع على حيثيات وملفات نفهم نجد:

المنفيّ الأوّل هو أحمد بن عيّاش بن مسعود وفاطمة بنت صالح. ولد سنة 1851 ببسكرة. كان متزوجا من امرأتين منى وبريكا. حُكم عليه في 14 نوفمبر 1876 من قبل المجلس الحربي الدائم الأول بمدينة قسنطينة بعقوبة الإعدام، التي خُفّفت فيما بعد إلى عقوبة النّفي إلى كاليدونيا الجديدة⁴.

¹ Hadj Ali Mustapha, **Des Revoltes Populaires...**, op.cit, pp 72-73.

² A.N.O.M 2H90, op.cit, et Sylvie Thénault, **Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale...**, op.cit, p 147.

³ B.D.I.C, Nouvelle-Calédonie, France, 1876, <http://anom...>

⁴ A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, **Ahmed ben Aiech**, Nouvelle-Calédonie, France, 1876, <http://anom...>

نُقل المنفي أحمد بن عيَّاش أولاً إلى سجن ثوار (Thouars) بالمتروبول، ومنه رُحل في الفاتح من أكتوبر سنة 1877 إلى كاليدونيا على متن السفينة "نافرين" التي وصلت في 24 جانفي 1878. وفي اليوم الموالي نُقل إلى معتقل شبه جزيرة "ديكوس"، وفي 22 ماي 1879 سمح له بالعيش في جزيرة غراندتير (Grande Terre). وقد تمكّن هذا المنفي من الهرب من منفاه في 29 أوت 1887.¹

المنفي الثاني هو الحاج علي بن رغييس بن مبارك بن شريف ومسعودة بنت علي. ولد سنة 1826 بعين فكرون دائرة عين البيضاء، كان مُقيماً في مليلي ببسكرة، ومتزوجاً من فطون. حُكم عليه في 14 نوفمبر 1876 من قبل المجلس الحربي الدائم الأول بمدينة قسنطينة بعقوبة النفي إلى كاليدونيا الجديدة.²

نُقل المنفي الحاج علي بن رغييس أولاً إلى سجن "ثوار" بالمتروبول، ومنه رُحل في الفاتح من أكتوبر 1877 إلى كاليدونيا على متن السفينة "نافرين" التي وصلت في 24 جانفي 1878. وفي اليوم الموالي نُقل إلى معتقل شبه جزيرة "ديكوس". وما بين سنتي 1878-1879 كان يتنقل ما بين جزيرة "الصنوبر" والعاصمة "نوميا" وشبه جزيرة "دوكوس".³

وقد تمكّن هذا المنفي من الهرب من منفاه في سنة 1886، ووصل في جوان من نفس السنة إلى بلاد الحجاز. مع العلم أنّه قدّم طلباً إلى نيابة القنصلية الفرنسية بمدينة جدّة للسماح له بالدّخول إلى الجزائر، أو على الأقل إلى تونس، غير أنّ طلبه لم يلق القبول.⁴

¹ Louis José Barbançon et Gisèle Chauvet, op.cit, p 35, et A.N.O.M COL H 69, **Ahmed ben Aiech**, op.cit.

² A.N.O.M COL H 79, B.D.I.C, **El Hadj Ali ben Reghris**, Nouvelle-Calédonie, France, 1876, <http://anom...>

³ Ibid.

⁴ Louis José Barbançon et Gisèle Chauvet, op.cit, p 35, et

كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص ص 55-56.

ومع ذلك فقد رحل علي بن رغييس إلى تونس واستقرّ بمدينة "الكاف"، ومن هناك راسل بتاريخ 23 ماي 1890 الحاكم العام للجزائر لويس تيرمان (Louis Tirman) يطلب منه السّماح له بالعودة إلى الجزائر، وممّا جاء في رسالته: "الموقر المحترم سيدي الحاكم الكبير للجزائر، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد نطلب من فضل سيادتكم تسريحنا لوطننا لأنني لي خمسة سنين منفي بالكاف، وقد بلغت من العمر خمسة وثمانين سنة¹، وعجزت في قوتي..، وقد نفيت سابقا في كلدون عشرة سنين من عام 76،.. من فضلكم أن تطلق سراحنا وتراعيينا لوجه الله فالله يبقى لنا وجودكم في عز دائم وسعد قايم والسلام.. من الحاج علي بن رغييس الشريف.."².

ولا أعلم هل سمحت السلطات الفرنسية لهذا المنفي بالعودة إلى الجزائر أم لا، وما أعلمه أنّه قد تمّ العفو عنه بموجب قرار الفاتح من فيفري 1895³.

المنفيّ الثالث هو شلحي بن ضو بن مسعود وفاطمة بنت أحمد. ولد سنة 1831 ببسكرة. كان متزوجا من امرأتين بركا وفركول، وله منهما خمسة أولاد. حُكم عليه في 14 نوفمبر 1876 من قبل المجلس الحربي الدائم الأوّل بمدينة قسنطينة بعقوبة النّفي إلى كاليدونيا الجديدة⁴.

نُقل المنفيّ شلحي بن ضو أوّلا إلى سجن "ثوار" بالمتروبول، ومنه رُحّل في الفاتح من أكتوبر 1877 إلى كاليدونيا على متن السفينة "نافرين" التي وصلت في 24 جانفي 1878. وفي اليوم الموالي نُقل إلى معتقل شبه جزيرة "ديكوس". وما بين سنتي 1884-1886 كان

¹ مع العلم أنّه قد ورد في ملف نفيه أنّه ولد سنة 1826، أي أنّ عمره أثناء كتابة رسالته كان 64 سنة، وليس 85 سنة كما ذكر كاتبها. ويبقى هذا الأمر بحاجة إلى بحث دقيق لتوضيح اللبس الواقع.

² A.N.O.M 2H87, **Opérations militaires (Algérie du Nord) (1838/1923)**, France, S.D. J'ai reçu ce document du professeur Mokhtar Houari.

³ A.N.O.M COL H 79, op.cit.

⁴ A.N.O.M COL H 75, B.D.I.C, **Chelehi ben Dou**, Nouvelle-Calédonie, France, 1876, <http://anom...>

يُنتَقَل ما بين العاصمة "نوميا" وشبه جزيرة "دوكوس". تُوفّي بمنفاه في 6 جانفي 1891، على الساعة الحادية عشر مساءً¹.

المنفيّ الرابع هو صدوق بن الموفق بن محمد بن الموفق ومسعودة بنت عمار. ولد سنة 1841 في الصحراء، والمقيم ببسكرة. كان متزوجا. حُكم عليه في 14 نوفمبر 1876 من قبل المجلس الحربي الدائم الأول بمدينة قسنطينة بعقوبة النّفي إلى كاليدونيا الجديدة².

نُقل المنفيّ صدوق بن الموفق أوّلا إلى سجن "ثوار" بالمتروبول، ومن هناك راسل بتاريخ 20 مارس 1877 الرئيس الفرنسي "مكماهون" للعفو عنه، وممّا جاء في رسالته: "إلى حضرة المعظم الفارس الأشجع سعادة السيد البرزدان رايس الجمهورية الفرنسية دامت عزك.. السلام عليك ما هبت الرياح وما طلع الشمس على البطاح وما غرّد الحمام على الاصطاح وما نور الورد وما فاح.. قد حكمت علي الدولة السعيدة بالشرع في قسنطينة بطول عمر سافيل، وشكاية لله ثم إليك أن تحن علي لأنني رجل قليل وفلاح نخدم على اولاد، واليوم يا سيد اولاد بقوا في الضيق، ولا يصيب من ينوب عليهم وهم صغار، واليوم يا سيد طلبت السماح منكم وتقبلوا هذا العذر مني"³.

لم تأخذ السلطات الفرنسية رسالة هذا المنفيّ بعين الاعتبار، ففي الفاتح من أكتوبر 1877 تمّ ترحيله إلى كاليدونيا على متن السفينة "نافرين" التي وصلت في 24 جانفي 1878. وفي اليوم الموالي نُقل إلى معتقل شبه جزيرة "ديكوس". وبعد أشهر قليلة من وصوله شارك رفقة بعض المنفيّين الجزائريّين في ثورة "الكاناك". وقد تمّ العفو عنه في بداية سنة 1880، وغادر المستعمرة العقابية إلى فرنسا بتاريخ 6 أفريل من نفس السنة، ثمّ استقرّ

¹ E.C.R.D, N°1, **Chelehi ben Dou**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1891, <http://anom...>, et A.N.O.M COL H 75, op.cit.

² A.N.O.M COL H 100, B.D.I.C, **Sadock ben El Moufok**, Nouvelle-Calédonie, France, 1876, <http://anom...>

³ A.N.O.M 2H87, op.cit.

به المقام في تونس، ومن ثمّ سُمح له بالالتحاق بزوجته وأولاده وبقية أفراد عائلته من "أولاد إدريس" المستقرّين آنذاك بالمسيلة¹.

المنفيّ الخامس هو عمار بن سالم بن الحاج وعائشة بنت أحمد. ولد سنة 1821 ببسكرة. كان متزوجا من فاطمة وله منها خمسة أولاد. حُكم عليه في 14 نوفمبر 1876 من قبل المجلس الحربي الدائم الأوّل بمدينة قسنطينة بعقوبة النّفي إلى كاليدونيا الجديدة². نُقل المنفيّ عمار بن سالم أوّلا إلى سجن "ثوار" بالمتربول، ومنه رُحل في الفاتح من أكتوبر 1877 إلى كاليدونيا على متن السفينة "نافرين" التي وصلت في 24 جانفي 1878. وفي اليوم الموالي نُقل إلى معتقل شبه جزيرة "ديكوس". وبعد أشهر قليلة من وصوله شارك رفقة بعض المنفيّين الجزائريّين في ثورة "الكاناك". وقد تمكّن من الهرب في سنة 1886 رفقة الحاج علي بن رغيص، ووصلا في جوان من نفس السنة إلى بلاد الحجاز. مع العلم أنّهما قدّما طلبا إلى نيابة القنصلية الفرنسية بمدينة جدّة، للسماح لهما بالدّخول إلى الجزائر، أو على الأقلّ إلى تونس، غير أنّ طلبهما لم يلق القبول. ومع ذلك رحل عمار بن سالم دون إذن السلطات الفرنسية واستقر في تونس³.

المنفيّ السادس هو محمد بن سالم بن الحاج وعائشة بنت أحمد. ولد سنة 1831 في فوغالة ببسكرة. كان متزوجا وله أربعة أولاد. حُكم عليه في 14 نوفمبر 1876 من قبل

¹ Sylvie Thénault, **Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale...**, op.cit, pp 147-148, et A.N.O.M COL H 100, **Sadock ben El Moufok**, op.cit, et

مختار هوارى، المرجع السابق، ص 267.

² A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, **Ammar ben Salem**, Nouvelle-Calédonie, France, 1876, <http://anom...>

³ كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص ص 55-56، و

Sylvie Thénault, **Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale...**, op.cit, pp 147-148, et A.N.O.M COL H 69, **Ammar ben Salem**, op.cit.

المجلس الحربي الدائم الأول بمدينة قسنطينة بعقوبة النفي إلى كاليدونيا الجديدة¹.

نُقل المنفي محمد بن سالم أولاً إلى سجن "ثوار" بالمتروبول، ومن هناك راسل بتاريخ 20 مارس 1877 السلطات الفرنسية للعفو عنه، ومما جاء في رسالته: ".لقد حكمت علينا الدولة العلية بطول لعمر بسبب نفاق 1876، واليوم نطلب منكم العفو عنا وتسامحنا فيما فات، يا سيدي انظر في حالنا فإننا فوضنا أمرنا إليك.. تأمر علينا بالعفو إما بالتسريح بالغرامة أو بما تأمر به عنا رضينا به"².

وفي الفاتح من أكتوبر سنة 1877 رُحِّل هذا المنفي إلى كاليدونيا على متن السفينة "نافرين" التي وصلت في 24 جانفي 1878. وفي اليوم الموالي نُقل إلى معتقل شبه جزيرة "ديكوس". وما بين سنتي 1879-1884 كان يتنقل ما بين جزيرة "غراندتير" والعاصمة "نوميا" وشبه جزيرة "دوكوس". وقد تمّ العفو عنه بعد سنوات، وغادر كاليدونيا في 15 جانفي 1894³.

وفي ختام هذا الفصل، وبعد استعراضي لنفي الاحتلال الفرنسي لنماذج متعدّدة من قادة وثوار المقاومات الشعبية بين سنتي 1864-1876، يمكن القول حسب ما توصّلت إليه:

يُمثّل عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة منذ سنة 1870 وإلى غاية نهاية القرن التاسع عشر، استمرارية لما سبقه فيما يتعلّق بتبني الاحتلال الفرنسي في الجزائر لسياسة النفي ضدّ قادة وثوار المقاومات الشعبية.

¹ A.N.O.M COL H 93, B.D.I.C, **Mohammed ben Salem**, Nouvelle-Calédonie, France, 1876, <http://anom...>

² مختار هوارى، المرجع السابق، ص 266.

³ Louis José Barbançon et Gisèle Chauvet, op.cit, p 35, et A.N.O.M COL H 93, **Mohammed ben Salem**, op.cit.

نجحت إدارة الاحتلال الفرنسي إلى حدٍ ما عبر تطبيق سياسة النّفي في كبح جماح هذه المقاومات الشعبية المسلّحة وشلّ حركتها، بعد نفي قادتها ورموزها على وجه الخصوص.

توسّعت دائرة النّفي في هذه الفترة الزّمنية المدروسة لتشمل مناطق عدّة من الجزائر، بما فيها منطقة الجنوب أيضا مثل: توقرت وبسكرة، من خلال نفي قادة وثوار مقاومتي بوشوشة وواحة العامري.

الفصل الخامس:

نماذج أخرى من حالات وفئات النّفي

أوّلا: نفي قادة وثوّار انتفاضة الأوراس سنة 1880

ثانيا: نفي ثوّار مقاومة الشيخ بوعمامة 1883-1881

ثالثا: نفي الجزائريّات إلى المستعمرة العقابية غويانا الفرنسية

رابعا: نفي المخالفين للقانون العام

خامسا: نفي الجزائريّين إلى أوبوك بجيبوتي 1886-1884

الفصل الخامس: نماذج أخرى من حالات وفئات النّفي

إضافة إلى النّماذج السّابقة الذكر في الفصل السابق، من قادة وثّار المقاومة الشعبية الذين طبّقت في حقّهم سلطات الاحتلال الفرنسي عقوبة النّفي، نجد نماذج أخرى من نفس هذه الفئة، شملتهم هذه العقوبة، بعد أن تمّ قمعها والقضاء عليها، من بينهم: قادة وثّار انتفاضة الأوراس، وثّار مقاومة الشيخ بوعمامة.

ومن بين الفئات الأخرى التي مسّتها أيضا عقوبة النّفي إلى المتروبول، أو إلى غويانا وكاليدونيا، نتيجة عدّة أسباب وتهم وجّهت إليهم نجد: فئة النّساء، والمخالفين للقانون العام، ومنفّيين جزائريين إلى مستعمرة "أوبوك" بجيبوتي.

أولا: نفي قادة وثّار انتفاضة الأوراس سنة 1880

شهد عقد السبعينيات من القرن التاسع عشر عدّة أشكال من المقاومة المسلّحة ضدّ الاحتلال الفرنسي، وفي مختلف مناطق البلاد، كان آخرها انتفاضة سكّان الأوراس سنة 1879 بقيادة محمد أمزيان بن عبد الرحمان، التي استمرّت لعدّة أسابيع. وكمكّل مقاومة ضدّ الاحتلال، كان هذا الأخير يُقابلها بقمع مُتعدّد الوسائل والأساليب، من بينها النّفي إلى خارج الجزائر مع الأعمال الشاقة، والذي شمل بعض قادة وثّار هذه الانتفاضة، وإلى مناطق مختلفة، فمنهم من نُفي إلى المتروبول، ومنهم من نُفي إلى المستعمرات العقابية. وسأطرّق في هذا العنصر إلى نفي قادة وثّار هذه الانتفاضة بشيء من التفصيل.

1. تعريف موجز بانتفاضة الأوراس سنة 1879:

كان آخر شكل من أشكال المقاومة التي شهدتها منطقة الأوراس في القرن التاسع عشر هي انتفاضة 30 ماي 1879، بقيادة محمد أمزيان بن عبد الرحمان، المعروف أيضا باسم: "محمد بن جار الله". وتعتبر هذه الانتفاضة استمرارا للثورات التي سبقتها. وبخصوص أسباب اندلاعها، فهي عديدة من أبرزها: المجاعة التي أصابت المنطقة، والضرائب المفروضة عليهم من السلطات الفرنسية التي أثقلت كاهلهم، وكذا رغبة سكان المنطقة في

دفع الظلم عنهم والتَّحرَّر من قبضة الاحتلال الفرنسي وأذنا به بالمنطقة¹.

وقد دامت هذه الانتفاضة لعدّة أسابيع فقط، بين شهري ماي وجوان سنة 1879. ونظرا لخطورتها، طلب حاكم مقاطعة قسنطينة من الجنرال فورجيمول دو بوستكوينارد (Forgemal De Bostquenard) أن يُجهِّز ثلاث فرق عسكرية للقضاء عليها قبل توسّعها في المناطق الأخرى. ونتيجة قوّة هجمات وضغط القوّات الفرنسية، انسحب محمد أمزيان أواخر شهر جوان إلى منطقة الجريد التونسي بضُحبة 300 من الثوّار رفقة عائلاتهم².

وبعد أن تعقّبت السلطات الفرنسية هذا الأخير عن طريق أعوانها، طلبت من السلطات التونسية القبض عليه وتسليمه لها، وهو ما كان بعد أسابيع، حيث اعتقل قائد الانتفاضة بدار سي الحبيب باش مفتي مدينة قابس رفقة أخيه، ونُقلا بعدها رفقة بقيّة الثوّار إلى أحد سجون مدينة قسنطينة³.

وفي 16 جوان سنة 1880، أي بعد مرور سنة على اندلاع الانتفاضة، قدّمت سلطات الاحتلال القائد محمد أمزيان ورفقاه إلى المحاكمة أمام المجلس الحربي الدائم الثاني بقسنطينة، وكان عدد المتّهمين 56 شخصا⁴. ومن بين التّهم التي وُجّهت إليهم:

- المشاركة في الانتفاضة.
- التحريض على الحرب الأهلية.
- ترأّس وتكوين عصابات مسلحة.
- ارتكاب جرائم القتل العمد.

¹ يحي بوعزيز، "انتفاضة سكان الأوراس عام 1879"، مجلة الأصالة، ع60-61، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، 1 أوت 1978، ص ص 227-228.

² Hadj Ali Mustapha, **Des Revoltes Populaires...**, op.cit, p 178, et De Margon, op.cit, pp 147-194.

³ De Margon, op.cit, pp 147-194.

⁴ Ibid, pp 206-207.

- الشروع في القتل.

- النهب الجماعي باستخدام القوة.

- حرق الممتلكات¹.

مع العلم أنّ محمد أمزيان وقبل تقديمه للمحاكمة، كان قد كتب رسالةً مُطوّلةً إلى رئيس المجلس الحربي بتاريخ 28 ماي 1880، أورد دي مارقون (De Margon) نصّ ترجمة لها باللغة الفرنسية، حاول من خلالها أن ينفي عن نفسه وعن بقيّة رفقاءه التّهم الموجهة إليهم حتّى قبل المحاكمة².

وقد أصدر المجلس الحربي أحكامه ضدّ هؤلاء القادة والثّوار على الشكل التالي:

- الحكم بالإعدام على 14 ثائرا على رأسهم محمد أمزيان.

- الحكم بالسجن والنّفي لمُدّة 10 سنوات مع الأشغال الشاقة على 10 من الثّوار.

- الحكم بالسجن والنّفي لمُدّة 5 سنوات مع الأشغال الشاقة على 7 ثائرين.

- الحكم بالسجن لمُدّة سنتين على 7 ثائرين.

- الحكم بالإقامة الجبرية لمُدّة 5 سنوات على ثائرين.

- تبرئة 16 شخصا وإطلاق سراحهم³.

وبموجب القرار الرئاسي الصادر عن رئيس الجمهورية الفرنسية جول كريفي (Jules Grévy)⁴ في 9 نوفمبر 1880، تمّ تخفيف أحكام عقوبة الإعدام إلى عقوبة النّفي مع

¹ B.D.I.C, Nouvelle-Calédonie et Guyane française, France, 1880, <http://anom...>

² De Margon, op.cit, pp 196-204.

³ Ibid, pp 206-207.

⁴ جول كريفي: ولد سنة 1807 بفرنسا. تقلّد منصب رئيس الجمهورية الفرنسية بين 1879-1887. توفي في سنة 1891. ينظر:

Pierre Jeambrun, **Jules Grévy ou La République debout**, Librairie Jules Tallandier, S.E, 1991.

الأشغال الشاقة المؤبدّة. وقد تمّ نفي بعض قادة وثوار الانتفاضة إمّا إلى جزيرة "كورسيكا" بالميتروبول، أو إلى المستعمرات العقابية غويانا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة¹.

2. نفي بعض ثوّار الانتفاضة إلى كورسيكا:

بعد القضاء على انتفاضة الأوراس أصدرت سلطات الاحتلال الفرنسي في حقّ قادتها وثوارها أشدّ أنواع العقوبات، من بينها: عقوبة النّفي التي طالت أربعة منهم إلى جزيرة "كورسيكا" بالميتروبول، وهم: سي الهاشمي بن سي علي بن درور، شيخ زاوية تابعة للطريقة السنوسية، وثلاثة من المقدّمين في زاويته وهم: عمر بن يوسف، ومحمد أمزيان بن نارة، وبوبكر بن خالد².

وفي سنة 1890، وبعد عشر سنوات قضاها الشيخ الهاشمي في منفاه، أُطلق سراحه وعاد إلى مسقط رأسه قرية "مدرونة"³، حيث استأنف نشاطه بزاويته، غير أنّ السلطات الفرنسية اعتقلته للمرّة الثانية سنة 1895، وأبعدته إلى مدينة باتنة وأخضعته للمراقبة. وتحت ضغط سكان الأوراس وأعيانها الذين قاموا بعدّة احتجاجات طالبوا من خلالها بإطلاق سراحه، تمّ الإفراج عن الشيخ الهاشمي الذي عاد إلى مسقط رأسه وواصل نشاطاته التربوية والعلمية إلى غاية وفاته سنة 1899⁴.

3. نفي بعض ثوّار الانتفاضة إلى كاليدونيا الجديدة:

إضافة إلى نفي سلطات الاحتلال الفرنسي لبعض قادة وثوار الانتفاضة إلى جزيرة "كورسيكا"، فإنّها قامت أيضا بنفي عددٍ منهم إلى جزيرة كاليدونيا الجديدة. ومن بين المنفيين

¹ B.D.I.C, Nouvelle-Calédonie et Guyane française, France, 1880, <http://anom...>

² تقرير قائد الشعبة العسكرية بمدينة باتنة بتاريخ 7 جانفي 1880. ينظر: عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق...، المرجع السابق، ص 194.

³ مدرونة: قرية تقع بدوّار "شير" بمدينة باتنة.

⁴ مصطفى خياطي، حقوق الإنسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، تر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2013، ص ص 263-264، وعبد المنعم القاسمي الحسني، "دور الطريقة في مقاومة الاستعمار الفرنسي الطريقة الرحمانية نموذجا"، موقع وقفية الأمير غازي للفكر القرآني،

6 نوفمبر 2020، ص ص 25-26. <https://www.quranicthought.com>.

الذين تمكّنت من الاطّلاع على حيثيات وملفات نفيم نجد: المنفي الطاهر بن محمد وزلمة، المولود سنة 1857 بخنشلة. وكذا المنفي معروف بن محمد وفاطمة، المولود سنة 1855 بباتنة. كان كلاهما أعزب. حُكم عليهما في 16 جوان 1880 من قبل المجلس الحربي الدائم الثاني بقسنطينة بعقوبة النّفي إلى كاليدونيا الجديدة¹.

نُقل المنفيّان في البداية إلى سجن سان مارتن دي ري (Saint Martin de Ré) بالمتروبول. وفي الفاتح من جويلية سنة 1881 رُحّلَا على متن سفينة النّقل "نافارين" إلى كاليدونيا التي وصلتها في 30 أكتوبر من نفس السنة. وفي اليوم الموالي نُقِلَا إلى معتقل شبه جزيرة "دوكوس".

وبمنفاهما حاول هذان المنفيّان الهروب من الجزيرة في شهر أفريل سنة 1888، غير أنّ السلطات الفرنسية تمكّنت من القبض عليهما في نفس اليوم. وبموجب مرسوم صادر بتاريخ 23 نوفمبر 1889، تحصّل المنفيّان على إعفاء من عقوبتهما والإعفاء أيضا من شرط الإقامة في المستعمرة. وبتاريخ 21 أفريل 1890 غادرا منفاهما إلى فرنسا².

4. نفي بعض قادة وثوار الانتفاضة إلى غويانا الفرنسية:

لم تكتف السلطات الفرنسية بنفي بعض قادة وثوار الانتفاضة إلى المتروبول، أو كاليدونيا الجديدة فقط، بل نفت قرابة خمسة عشر منهم أيضا إلى المستعمرة العقابية غويانا الفرنسية. ومن بين المنفيّين الذين تمكّنت من الاطّلاع على حيثيات وملفات نفيم نجد:

المنفيّ الأوّل محمد أمزيان بن محمد بن عبد الرحمان وزينب بنت عمار. ولد سنة 1852 بباتنة. كان متزوجا وله ولدٌ واحد. حُكم عليه في 16 جوان سنة 1880 من قبل المجلس الحربي الدائم الثاني بقسنطينة بعقوبة الإعدام، التي تمّ تخفيفها إلى عقوبة النّفي إلى غويانا الفرنسية مع الأعمال الشاقة مدى الحياة. وقد قدّم هذا المنفيّ طلب استئناف ضدّ الحكم

¹ A.N.O.M COL H 101, B.D.I.C, **Tahar ben Mohamed**, Nouvelle-Calédonie, France, 1880, <http://anom...>, et A.N.O.M COL H 90, B.D.I.C, **Maarouf ben Mohamed**, Nouvelle-Calédonie, France, 1880, <http://anom...>

² Ibid.

ولكنّه رُفِضَ بتاريخ 28 جويلية سنة 1880¹.

نُقلَ المنفيّ محمد أمزيان في البداية إلى أحد سجون المتروبول، وأثناء وجوده به، ارتكب بعض المخالفات منها: أنّه في 30 جويلية سنة 1881 دعا رفقاءه المنفيّين لعدم الامتثال للوائح السجن، فعوقب بالحبس الانفرادي لمدة ثمانية أيّام. وفي 15 ديسمبر سنة 1881 رُحِّلَ على متن سفينة النّقل (أورن Orne) إلى غويانا². وبعد فترة تمكّن هذا المنفيّ من الفرار من منفاه والاستقرار في بلاد الحجاز التي تُوفي بها سنة 1889³.

المنفيّ الثاني أحمد بن علي بن صابر بن محمد وتركية بنت محمد. ولد سنة 1835 بباتنة. كان أعزب. حُكِمَ عليه في 16 جوان سنة 1880 من قبل المجلس الحربي الدائم الثاني بقسنطينة بعقوبة الإعدام، التي تمّ تخفيفها إلى عقوبة النّفي إلى غويانا الفرنسية مع الأعمال الشاقة مدى الحياة. وقد قدّم هذا المنفيّ طلب استئناف ضدّ الحكم ولكنّه رفض بتاريخ 28 جويلية سنة 1880⁴.

نُقلَ المنفيّ أحمد بن علي في البداية إلى أحد سجون المتروبول، وفي 15 ديسمبر سنة 1881 رُحِّلَ على متن سفينة النّقل "أورن" إلى غويانا. وقد تُوفي بمنفاه في جزر "الخلاص" في 5 جانفي سنة 1885، على الساعة التاسعة صباحا⁵.

المنفيّ الثالث أحمد بن محمد بن علي بن أحمد ووردية بنت الحاج. ولد سنة 1845 بباتنة. كان متزوجا. حُكِمَ عليه في 16 جوان سنة 1880 من قبل المجلس الحربي الدائم الثاني بقسنطينة بعقوبة النّفي إلى غويانا الفرنسية مع الأعمال الشاقة لمدة خمس سنوات.

¹ A.N.O.M COL H 1309, B.D.I.C, **Mohamed Amzian ben Abderrahman**, Guyane française, France, 1880, <http://anom...>

² Ibid.

³ صلاح مؤيد العقبي، المرجع السابق، ص ص 100-101.

⁴ A.N.O.M COL H 407, B.D.I.C, **Ahmed ben Ali ben Saber**, Guyane française, France, 1880, <http://anom...>

⁵ E.C.R.D, N°1, **Ahmed ben Ali ben Saber**, Guyane française, France, Année 1885, <http://anom...>, et A.N.O.M COL H 407, op.cit.

وقد قدّم هذا المنفيّ طلب استئناف ضدّ الحكم ولكنّه رفض بتاريخ 28 جويلية سنة 1880¹. نُقل المنفيّ أحمد بن محمد في البداية إلى أحد سجون المتروبول، وفي الفاتح من أكتوبر سنة 1880 رُحِّل على متن سفينة النّقل "أورن" إلى غويانا. وقد توفّي بمنفاه في جزر "الخلاص" في 30 أكتوبر 1887، على الساعة الثالثة صباحاً².

المنفيّ الرابع علي بن مسعود بن محمد وفاطمة بنت حواء. ولد سنة 1855 بباتنة. كان أعزب. حُكم عليه في 16 جوان 1880 من قبل المجلس الحربي الدائم الثاني بقسنطينة بعقوبة النّفي إلى غويانا الفرنسية مع الأعمال الشاقة لمدة خمس سنوات، بالإضافة إلى غرامة مالية قدرها 200 فرنك. وقد قدّم هذا المنفيّ طلب استئناف ضدّ الحكم ولكنّه رفض بتاريخ 28 جويلية سنة 1880³.

نُقل المنفيّ علي بن مسعود في البداية إلى أحد سجون المتروبول، وفي الفاتح من أكتوبر سنة 1880 رُحِّل على متن سفينة النّقل "أورن" إلى غويانا⁴.

المنفيّ الخامس إبراهيم بن محمد بن يزة بن محمد بن بلقاسم ومعيّزية. ولد سنة 1854 ببسكرة. كان متزوجاً. حُكم عليه في 16 جوان 1880 من قبل المجلس الحربي الدائم الثاني بقسنطينة بعقوبة النّفي إلى غويانا الفرنسية مع الأعمال الشاقة لمدة خمس سنوات، بالإضافة إلى غرامة مالية قدرها 200 فرنك. وقد قدّم هذا المنفيّ طلب استئناف ضدّ الحكم ولكنّه رفض بتاريخ 28 جويلية سنة 1880⁵.

¹ A.N.O.M COL H 408, B.D.I.C, **Ahmed ben Mohamed ben Ali**, Guyane française, France, 1880, <http://anom...>

² E.C.R.D, N°83, **Ahmed ben Mohamed ben Ali**, Guyane française, France, Année 1887, <http://anom...>, et A.N.O.M COL H 408, op.cit.

³ A.N.O.M COL H 109, B.D.I.C, **Ali ben Messaoud**, Guyane française, France, 1880, <http://anom...>

⁴ Ibid.

⁵ A.N.O.M COL H 127, B.D.I.C, **Brahim ben Mohamed ben Yza**, Guyane française, France, 1880, <http://anom...>

نُقل المنفي إبراهيم بن محمد في البداية إلى أحد سجون المتروبول، وفي الفاتح من أكتوبر سنة 1880 رُحِّل على متن سفينة النّقل "أورن" إلى غويانا¹.

المنفي السادس الشريف بن بلقاسم بن محمد وبريكا بنت بلقاسم. ولد سنة 1856 ببسكرة. كان أعزب. حُكِّم عليه في 16 جوان سنة 1880 من قبل المجلس الحربي الدائم الثاني بقسنطينة بعقوبة الإعدام، التي تم تخفيفها إلى عقوبة النفي إلى غويانا الفرنسية مع الأعمال الشاقة مدى الحياة. وقد قدّم هذا المنفي طلب استئناف ضدّ الحكم ولكنّه رفض بتاريخ 28 جويلية 1880².

نُقل المنفي الشريف بن بلقاسم في البداية إلى أحد سجون المتروبول، وأثناء وجوده به ارتكب بعض المخالفات منها: أنّه في 28 ماي سنة 1881 هدّد حارس السجن، وفي اليوم الموالي رفض السير في الصفّ، وفي الفاتح من جوان أصاب أحدهم بجروح، فعوقب بالحبس الانفرادي لمُدّة ثمانية أيّام عن كلّ مخالفة. وفي 15 ديسمبر سنة 1881 رُحِّل على متن سفينة النّقل "أورن" إلى غويانا³.

المنفي السابع المبارك بن سعد بن بلقاسم ووردية بنت إبراهيم. ولد سنة 1855 بمقاطعة قسنطينة. كان متزوجا وله ولدان. حُكِّم عليه في 16 جوان 1880 من قبل المجلس الحربي الدائم الثاني بقسنطينة بعقوبة النفي إلى غويانا الفرنسية مع الأعمال الشاقة لمُدّة خمس سنوات، بالإضافة إلى غرامة مالية قدرها 200 فرنك. وقد قدّم هذا المنفي طلب استئناف ضدّ الحكم ولكنّه رفض بتاريخ 28 جويلية 1880⁴.

نُقل المنفي المبارك بن سعد في البداية إلى أحد سجون المتروبول، وفي الفاتح من

¹ A.N.O.M COL H 127, op.cit.

² A.N.O.M COL H 1279, B.D.I.C, **Cherif ben Belkassam**, Guyane française, France, 1880, <http://anom...>

³ Ibid.

⁴ A.N.O.M COL H 156, B.D.I.C, **El Mebareck ben Saad**, Guyane française, France, 1880, <http://anom...>

أكتوبر سنة 1880 رُحِّل على متن سفينة النّقل "أورن" إلى غويانا¹.

المنفيّ الثامن سي بلقاسم بن بالخير بن سعيد وفاطمة بنت محمد. ولد سنة 1855 بباتنة. كان متزوجا. حُكِّم عليه في 16 جوان 1880 من قبل المجلس الحربي الدائم الثاني بقسنطينة بعقوبة النّفي إلى غويانا الفرنسية مع الأعمال الشاقة لمدة عشر سنوات. وقد قدّم هذا المنفيّ طلب استئناف ضدّ الحكم ولكنه رفض بتاريخ 28 جويلية 1880².

نُقل المنفيّ سي علي بن محمد في البداية إلى أحد سجون المتروبول، وفي الفاتح من أكتوبر سنة 1880 رُحِّل على متن سفينة النّقل "أورن" إلى غويانا. وبتاريخ 26 أفريل 1884، تمكّن من الهروب من منفاه إلى وجهةٍ مجهولة³.

ثانيا: نفي ثوار مقاومة الشيخ بوعمامة 1883-1881

امتدّت مقاومة الشيخ بوعمامة على مدار 27 سنة، حيث تعتبر من أطول المقاومات الشعبية المسلّحة زمنيا، وقد مرّت بمرحلتين رئيسيتين، وما يهمّنا في هذا المبحث هو المرحلة الأولى ما بين سنوات 1883-1881، التي كان من نتائجها أن ألقت القوّات الفرنسية القبض على بعض ثوار المقاومة؛ خاصّة من قبيلة "الجرامنة" و"أولاد سعدون" بمنطقة البيّض، وبعد محاكمتهم أصدرت في حقّهم السلطات الفرنسية عقوبة النّفي مع الأعمال الشاقة.

ومن بين هؤلاء الثوار نجد: سليمان بن زيّان المنفيّ إلى غويانا الفرنسية، وأحمد بن محمد المنفيّ إلى كاليدونيا الجديدة، والشاعر محمد بلخير المنفيّ إلى جزيرة "كورسيكا" بالمتروبول. وسأطرّق في هذا العنصر إلى نفي ثوار هذه المقاومة بشيء من التفصيل.

1. تعريف موجز بمقاومة الشيخ بوعمامة 1883-1881:

في شهر أفريل سنة 1881، اندلعت مقاومة شعبية هي امتداد لمقاومة أولاد سيدي

¹ A.N.O.M COL H 156, op.cit.

² A.N.O.M COL H 1325, B.D.I.C, Si Belgassem ben bel Kheïr, Guyane française, France, 1880, <http://anom...>

³ Ibid.

الشيخ الأولى، تمثّلت في مقاومة أولاد سيدي الشيخ الثانية، والمعروفة بمقاومة الشيخ بوعمامة. وقد تضافرت عدّة أسباب عجّلت باندلاعها من أهمّها: مقتل نائب رئيس المكتب العربي لمدينة البيّض الضابط الفرنسي برتبة ملازم ثانٍ فرانسوا كزافييه وينبرينر (François Xavier Weinbrenner)، بمنطقة "بوزولاي" يوم 22 أفريل، مع اثنين من حراسه من جنود الصبايحية، عندما حاول هذا الأخير جاهدا إيقاف نشاط الشيخ بوعمامة واعتقال مبعوثيه إلى قبيلة "الجرامنة"، وهما: الطيب بن الجرمانى، ومرزوق السروري، ومساعديهما: الدّين بن عامر، ودحمان ولد منصور¹.

بعد هذه الحادثة أُجبر الشيخ بوعمامة على إشعال فتيل الثورة، حتّى وإن كان ذلك قبل الوقت المقرّر لها بداية شهر ماي، حيث أنّ هذا الأخير كان قد قدّم تعليمات لقبائل المناطق المجاورة منذ بداية شهر أفريل بضرورة جمع وتخزين السّلاح والذّخيرة والمؤن استعدادا لثورة ضدّ المحتل الفرنسي ستتدلّع قريبا². وقد كلّفت السلطات الفرنسية العقيد إنوسينتي (Innocenti) بالانتقام من هذا الاغتيال، فثارت قبيلة "الجرامنة" و"أولاد سعدون" على المحتل الفرنسي والتحقت بركب مقاومة بوعمامة³.

مرّت هذه المقاومة بمرحلتين أساسيتين هما: المرحلة الأولى 1881-1883، والمرحلة الثانية 1884-1908، وما يهّمنا نحن في هذا العنصر المرحلة الأولى فقط، التي استتفر فيها بوعمامة قبائل منطقة الجنوب الوهراني (تيارت، سعيدة، البيّض، عين الصفراء...)، على رأسهم قبائل أولاد سيدي الشيخ الشراقة والغرابية. ومن بين أهمّ المعارك بين الطرفين

¹ L'Écho d'Oran, 38 Année, N°4929, 7/9/1882, p 1, et Graulle Eugène Louis Vincent, **Insurrection de Bou-Amama (avril 1881)**, Éditeur militaire, Paris, France, 1905, pp 20-23.

² Le Réveil de Souk-Ahras, 11 Année, N°647, 4/12/1901, p 1, et

شارل روبيير أجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا...**، ج1، المرجع السابق، ص 124.

³ Maupassant Guy de, **Au soleil**, 9^e Édition, Victor Havard Éditeur, Paris, France, 1884, pp 41-42.

نجد: معركة "سفيشيف" بتاريخ 27 أفريل 1881، ومعركة "المويك" بتاريخ 19 ماي، وقد انتصر فيهما الشيخ بوعمامة على القوّات الفرنسية¹.

ولمواجهة انتصارات بوعمامة المتتالية، لجأت السلطات الفرنسية إلى استعمال جميع الوسائل لتحطيم المقاومة، كتحرير القبائل والأعراش فيما بينها، كما سارعت في إرجاع جزء من قوّاتها التي اشتركت في احتلال تونس، وقامت أيضا بتحركات سريعة تمثّلت في إرسال قوّات نحو منطقة الجنوب الغربي من أجل تطويق المقاومة والقضاء عليها. وقد قامت هذه الأخيرة بمعاكبة القبائل التي شاركت في الثورة، وقتل وجرح بعض الأهالي والثوّار، وتدمير وحرق ونهب العديد من الزوايا والقصور بمنازلها وخيامها وزرعها ونخيلها وماشيتها². وأمام هذه الحشود الفرنسية ازداد الضغط على المقاومة، فاضطرّ الشيخ بوعمامة إلى الانسحاب والتوجّه مع بعض ثوّاره إلى منطقة "فقيف" في الحدود بين الجزائر والمغرب الأقصى، الأمر الذي أدّى إلى تراجع نشاطه وتشتّت ثوّاره. وقد بقيت القوّات الفرنسية خلال سنتي 1882-1883 تلاحق جُيوب المقاومة، وتعاقب القبائل التي وقفت في وجه توسّعها بالمنطقة وآزرت الشيخ بوعمامة في كفاحه ضدّها³.

كما عملت السلطات الفرنسية على استمالة أولاد سيدي الشيخ إليها، فتفاوضت مع سي قّدور بن حمزة، وتمّ الاتفاق بين الطرفين في شهر ماي سنة 1883. وكان الهدف من هذا الإجراء هو عزل بوعمامة وإفشال مقاومته التي وقفت حاجزا صلبا يمنع توسّع الاحتلال الفرنسي نحو منطقة الجنوب الغربي من الجزائر⁴.

¹ Jean Louis Armengaud, **Le Sud oranais**, Editeur militaire, Paris, France, 1893, pp 18-23, et Graulle Eugène Louis Vincent, op.cit, pp 32-41.

² Capitaine Petrigani, **Notice sur les événements de 1881-1882 dans le Chott-Chergui**, Berger Levrault et Cie Editeurs, Paris, France, 1909, pp 9-29.

³ **Le Moniteur de l'Ariège**, 17 Année, N°846, 30/12/1900, p 1, et Capitaine Petrigani, op.cit, pp 27-29.

⁴ Graulle Eugène Louis Vincent, op.cit, pp 121-129.

وعقب ذلك أُلقت القوّات الفرنسية القبض على مجموعة من الثوّار، خاصّةً من منطقة البيّض، وقُدِّمَتهم للمحاكمة أمام المجلس الحربي الثاني بوهران في عدّة جلسات امتدّت ما بين أكتوبر سنة 1881 وسبتمبر سنة 1882، ومن بين التُّهم التي وُجِّهت إليهم:

- المشاركة في حركة التمرد بعدّة مناطق.
 - ارتكاب جرائم القتل العمد.
 - الانضمام إلى عصابة من المجرمين.
 - المشاركة في هجوم يهدف إلى إحداث الدّمار والمجازر والنّهب في مقاطعة وهران¹.
- وقد أصدر المجلس الحربي أحكامه ضدّ بعض هؤلاء الثوّار، وعلى رأسها حكم الإعدام، وحكم النّفي إمّا إلى جزيرة "كورسيكا" بالميتروبول، أو المستعمرات العقابية الفرنسية غويانا وكاليدونيا الجديدة. مع العلم أنّ أحكام الإعدام قد خُفّفت بموجب مرسوم إلى عقوبة النّفي أيضا مع الأعمال الشاقة مدى الحياة².

ونلاحظ من خلال اختلاف مناطق نفي هؤلاء الثوّار في هذه الوضعية، أنّ ذلك كان بناءً على طبيعة الجُرم، فأغلب المنفيّين الذين نُفوا إلى كاليدونيا، هم ممّن شاركوا في المقاومة وأخذوا السلاح، بينما المنفيّ الوحيد إلى غويانا كان أحد قاتلي الضابط الفرنسي "وينبرينر"، وبالتالي جرّمه كان أكبر في نظر السلطات الفرنسية.

أمّا فيما يتعلّق ببعض المنفيّين الآخرين إلى جزيرة "كورسيكا"، فإنّنا نجد من بينهم شاعرا، برز دوره أكثر في المقاومة من خلال أشعاره التي هجا فيها الاحتلال الفرنسي وأعوانه، ومدح وشجّع فيها المقاومة ضدّها، وبالتالي فجُرمه أصغر ممّن سبقوه من المنفيّين، ومن هنا كان نفيه إلى أقرب مكان بالنّسبة للجزائر.

2. نفي بعض ثوّار المقاومة إلى كاليدونيا الجديدة:

بعد القضاء على مقاومة الشيخ بوعمامة -في مرحلتها الأولى- أصدرت سلطات

¹ B.D.I.C, Nouvelle-Calédonie et Guyane française, France, 1881-1882, <http://anom....>

² Ibid.

الاحتلال الفرنسي في حقّ ثوارها أشدّ أنواع العقوبات، ومن بينها عقوبة النّفي التي طالت البعض منهم إلى جزيرة كاليدونيا الجديدة، ومن بين المنفيّين الذين تمكّنت من الاطّلاع على حيثيات وملفات نفيهم نجد:

المنفيّ الأول الشيخ بن أحمد بن حمامة وابن مسعودة بنت أحمد. ولد سنة 1853 بالبيّض. كان متزوجا وليس له أولاد. حُكم عليه في 12 أكتوبر 1881 من قبل المجلس الحربي الثاني بوهران بعقوبة النّفي إلى كاليدونيا الجديدة¹.

نُقل المنفيّ الشيخ بن أحمد في البداية إلى سجن "بريست" بالمتروبول، ومنه رُحل على متن سفينة النّقل "لالوار" إلى كاليدونيا التي وصلها في 26 مارس 1882. وبتاريخ 18 أكتوبر سنة 1886 تمّ تخفيف عقوبته بشرط الإقامة في المستعمرة. وبموجب مرسوم صادر في 23 نوفمبر سنة 1889 تمّ العفو عنه بعد أن تحصّل أيضا على إعفاء من شرط الإقامة في المستعمرة. وفي 21 أبريل 1890 غادر منفاه إلى فرنسا².

المنفيّ الثاني أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد وفاطمة بنت الشايب. ولد سنة 1855 بالبيّض. كان متزوجا وليس له أولاد. حُكم عليه في 12 أكتوبر سنة 1881 من قبل المجلس الحربي الثاني بوهران بعقوبة النّفي إلى كاليدونيا الجديدة³.

نُقل المنفيّ أحمد بن محمد في البداية إلى سجن "بريست" بالمتروبول، ومنه رُحل على متن سفينة النّقل "لالوار" إلى كاليدونيا التي وصلها في 26 مارس 1882. وقد توفّي بمنفاه في شبه جزيرة "دوكوس" يوم 5 أبريل 1882، على الساعة الثانية عشرة والنّصف مساءً. وهو ما يعني وفاته بعد وصوله إلى منفاه بأحد عشر يوما فقط. مع العلم أنّ المنفيّين:

¹ A.N.O.M COL H 75, B.D.I.C, **Cheikh ben Ahmed**, Nouvelle-Calédonie, France, 1881, <http://anom...>

² Ibid.

³ A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, **Ahmed ben Mohammed**, Nouvelle-Calédonie, France, 1881, <http://anom...>

معروف بن محمد، والطاهر بن محمد هما من صرّحا بشهادة وفاته، وهما منفيّان من ثوار انتفاضة الأوراس¹.

المنفيّ الثالث محمد بن الدّين بن قطاف وبن خيرة بنت المقدم. ولد سنة 1857 بدائرة معسكر. كان متزوجا من خالفة بنت شيفر. حُكم عليه في 5 ديسمبر 1881 من قبل المجلس الحربي الثاني بوهراّن بعقوبة الإعدام التي أقرّها مرسوم مؤرّخ في 16 مارس 1882، ثمّ تمّ تخفيف الحكم إلى عقوبة النّفي إلى كاليدونيا الجديدة².

نُقل المنفيّ محمد بن الدّين في البداية إلى سجن "بريست" بالمتروبول بتاريخ 28 ماي من نفس السنة، ومنه رُحل في 7 أكتوبر سنة 1882 على متن سفينة النّقل كاج (Kage) إلى كاليدونيا التي وصلها في 14 فيفري 1883. وبعد يومين نقل إلى معتقل شبه جزيرة "دوكوس". وبتاريخ 19 سبتمبر من نفس السنة، أُدخل إلى مستشفى الجزيرة بعد إصابته بمرض سل العظام³، وقد غادر المستشفى في 2 مارس 1884. ثمّ أعيد إدخاله من جديد إلى المستشفى الذي توفّي فيه يوم 9 جوان 1884، على الساعة السادسة وخمس وأربعين دقيقة مساءً⁴.

المنفيّ الرابع عبد الله بن جديد بن توامي وزويرية بنت عبد الله. ولد سنة 1852 بالبيّض. كان متزوجا من فاطمة بنت بوعلام، وله منها ولدان. حُكم عليه في 22 ماي 1882 من قبل المجلس الحربي الثاني بوهراّن بعقوبة النّفي إلى كاليدونيا الجديدة⁵.

¹ E.C.R.D, N°9, **Ahmed ben Mohammed**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1882, <http://anom...>, et A.N.O.M COL H 69, **Ahmed ben Mohammed**, op.cit.

² A.N.O.M COL H 93, B.D.I.C, **Mohammed ben Eddin**, Nouvelle-Calédonie, France, 1881, <http://anom...>

³ مرض يصيب العمود الفقري، وهو نوع من التهاب المفاصل والفقار السلي.

⁴ E.C.R.D, N°17, **Mohammed ben Eddin**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1884, <http://anom...>, et A.N.O.M COL H 93, **Mohammed ben Eddin**, op.cit.

⁵ A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, **Abdallah ben Djedid**, Nouvelle-Calédonie, France, 1882, <http://anom...>

نُقل المنفي عبد الله بن جديد في البداية بتاريخ 4 جويلية 1882 إلى سجن "سان مارتين دي ري" بالمتروبول، ومنه رُحل في 7 أكتوبر 1882 على متن سفينة النقل "كاج" إلى كاليدونيا التي وصلها في 14 فيفري 1883. وفي اليوم الموالي نُقل إلى معتقل شبه جزيرة "دوكوس"¹.

المنفي الخامس أحمد بن ميلود بن محمد ومباركة بنت أحمد، والمعروف بلقب الشامي. ولد سنة 1821 بدائرة معسكر. كان متزوجا من رقية بنت عيسى. حُكم عليه في 25 ماي 1882 من قبل المجلس الحربي الثاني بوهان بعقوبة النفي إلى كاليدونيا الجديدة².

نُقل المنفي أحمد بن ميلود في البداية بتاريخ 11 جويلية 1882 إلى سجن "بريست" بالمتروبول، ومنه رُحل في 7 أكتوبر 1882 على متن سفينة النقل "كاج" إلى كاليدونيا التي وصلها في 14 فيفري 1883. وفي اليوم الموالي نُقل إلى معتقل شبه جزيرة "دوكوس". وبموجب قرار صادر في 18 أكتوبر 1886 تمّ إلغاء عقوبة النفي في حقّه شريطة الالتزام بالبقاء مُقيما في المستعمرة. غير أنّه وعن طريق إرسالية مؤرّخة في 8 جانفي 1890، قرّرت إدارة المستعمرة تأجيل أي إجراءات تساهل مع هذا المنفي، دون تقديم توضيحات حول ذلك. وقد توفّي أحمد بن ميلود بمنفاه في شبه جزيرة "دوكوس" يوم 11 أوت 1893، على الساعة السابعة مساءً³.

3. نفي سليمان بن زيّان إلى غويانا الفرنسية:

كان مقتل نائب رئيس المكتب العربي لمدينة البيّض الضابط الفرنسي "وينبرينز" بمنطقة "بوزولاي" يوم 22 أفريل 1881، السبب المباشر كما ذكرت لاندلاع مقاومة الشيخ بوعمامة، وقد تكفّل بعملية قتله عدّة ثوار من بينهم: قدور بن الهادي، والدّين بن محمد، ومحمد

¹ A.N.O.M COL H 69, **Abdallah ben Djedid**, op.cit.

² A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, **Ahmed ben Miloud**, Nouvelle-Calédonie, France, 1882, <http://anom...>

³ E.C.R.D, N°50, **Ahmed ben Miloud**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1893, <http://anom...>, et A.N.O.M COL H 69, **Ahmed ben Miloud**, op.cit.

بن قدور بن قندوزي، وسليمان بن زيّان، وهو الأمر الذي أكّده المصادر الفرنسية¹.

وتّم القبض على سليمان بن زيّان من طرف أمين التموين ونائب الملازم الفرنسي الأخضر ولد بوعرفة، الذي كان برفقة الملازم أثناء حادثة الاغتيال، واستطاع بعد أيّام من الفرار من خيمته. حيث أنّه وبتاريخ 7 جويلية من نفس السنة استطاع الأخضر ولد بوعرفة، وهو في طريقه إلى المكتب العربي، من التعرّف على سليمان الذي حاول ضربه بحجر أثناء الواقعة، وحاول حينها سليمان الفرار، فتّم القبض عليه واقتياده إلى المكتب العربي²، إضافة إلى اعتقال سبعة آخرين من قبيلة "الجرامنة" اشتبهت السلطات الفرنسية باشتراكهم في عملية الاغتيال³.

ومما ورد في ملف إدانة سليمان بن زيّان، أنّه سليمان بن محمد بن زيّان وابن مشايعة بنت محيقن. ولد سنة 1830 بالبيّض. كان متزوجا وله أربعة أولاد. حُكم عليه في 4 سبتمبر سنة 1882 من قبل المجلس الحربي الثاني بوهراّن بعقوبة الإعدام، ومن بين التّهم التي وُجّهت إليه: المشاركة في ثلاث جرائم قتل ارتكبت في وقتٍ واحد مع سبق الإصرار والترصد ضدّ كلٍ من: الضابط الفرنسي "وينبرينر"، واثنين من مُرافقيه من جنود الصبايحية هما: عبد القادر بن حميش، ويحي ولد معمر. وقد قدّم سليمان طلب استئناف ضدّ الحكم، ولكنّه رُفض بتاريخ 14 سبتمبر من نفس السنة. كما أمر هذا الأخير بدفع تكاليف المحاكمة. وبموجب مرسوم مؤرّخ في 2 ديسمبر 1882 تمّ تخفيف الحكم إلى عقوبة النّفي إلى غويانا الفرنسية مع الأعمال الشاقة المؤبّدة⁴.

¹ **L'Univers**, N°5422, 17/9/1882, p 3, et **L'Avenir de Bel-Abbès**, 2 Année, N°117, 26/3/1884, et Wachi Paul, **L'insurrection de Bou Amama (1881-1882)**, Imprimerie rapide, Tunis, 1901, pp 3-5.

² **L'Écho d'Oran**, op.cit, p 1.

³ **La République de l'Ariège**, 8 Année, N°758, 2/9/1883, p 2.

⁴ **L'Écho d'Oran**, op.cit, p 1, et A.N.O.M COL H 3861/b, B.D.I.C, **Sliman ben Zian**, Guyane française, France, 1882, <http://anom...>

مع العلم أنّ المتّهمين السبعة الآخرين معه قد تمّ تبرئتهم في نفس جلسة الحكم لعدم كفاية الأدلة. وقد رافع عن جميع المتّهمين المحامي الفرنسي سيي (Sieye)¹.

نُقل المنفيّ سليمان بن زيّان في البداية إلى أحد سجون المتروبول، ومنه رُحل في الفاتح من أبريل سنة 1883 على متن سفينة النّقل "أورن" إلى غويانا التي وصلها أواخر نفس الشهر. وقد توفّي بمنفاه في جزيرة "الخلاص" يوم 29 أبريل 1883، على الساعة الواحدة صباحا. وهو ما يعني وفاته عَقِب وصوله إلى منفاه بفترة قصيرة².

4. نفي الشاعر محمد بلخير والشيخ بن دويّنة إلى كورسيكا:

إضافة إلى نفي سلطات الاحتلال الفرنسي لبعض ثوّار المقاومة إلى المستعمرتين العقابيتين غويانا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة، فإنّها قامت أيضا بنفي عددٍ منهم إلى جزيرة "كورسيكا". ومن بين المنفيّين نجد الشاعر محمد بلخير، الذي ولد حوالي سنة 1824، والمنتّمي إلى قبيلة "الرزيقات" بمنطقة البيّض. وقد شارك هذا الأخير في المقاومة مع بوعمامة بالسلاح والشّعر، إلى أن أرغم على الاستسلام للسلطات الفرنسية بعد أن اعتقلت عائلته وعلى رأسهم أخوه المريض كرهائن³.

وبعد اعتقاله لعدّة أسابيع أصدرت السلطات الفرنسية في حقّه نهاية سنة 1883 عقوبة النّفي إلى المتروبول، وتحديدا إلى معتقل "كالفّي" بجزيرة "كورسيكا"، رفقة صديقه الشيخ بن دويّنة، بعد أن اتّهمتهما بالتحريض والمشاركة في مقاومة أولاد سيدي الشيخ. وحسب وثيقة أرشيفية، فإنّه وفي شهر فيفري 1884، قدّم الشيخ بن دويّنة شكوى للسلطات الفرنسية من

¹ Le Courrier de Mostaganem, 23 Année, N°1456, 6/12/1883, p 2.

² E.C.R.D, N°43, Sliman ben Zian, Guyane française, France, Année 1883, <http://anom...>, et A.N.O.M COL H 3861/b, op.cit.

³ Mélica Ouennoughi, Algériens et Meghrébins..., op.cit, p 55, et Sylvie Thénault, Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale..., op.cit, pp 69–70, et

بوعلام بسّايح، أشعار الهوى والوغي لمحمد بلخير نصوص من التراث الشعبي الجزائري، تر: نور الدين خندودي، منشورات الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2007، ص ص 15 و 43 و 98.

معتقله بجزيرة "سانت مارغريت"، ولا نعلم فحوى هذه الشكوى، غير أنّ هذا الأمر يطرح فرضية نقله رفقة محمد بلخير إلى هذه الجزيرة، بعد فترة قصيرة من اعتقالهم في جزيرة "كورسيكا"¹.

بقي محمد بلخير في منفاه قرابة تسع سنوات، وفي أواخر سنة 1893 تمّ العفو عنه، فعاد إلى الجزائر واستقرّ بالقرب من عين تموشنت. وبعد أن مكث هناك لمُدّة عام، سُمح له بالعودة إلى مدينة البيض. وأعتقد من جهتي أنّ السلطات الفرنسية أجبرته في البداية على الإقامة بعين تموشنت، لأنّ من شأن عودته إلى مسقط رأسه أن تُثير بعض المتاعب والمشاكل لضباط المكاتب العربية، وهي التي نظرت إليه بعين الرّيبة والحذر عند عودته إلى البيض رغم تقدّمه في السنّ. وقد توفي بلخير سنة 1905².

مع العلم أنّ هذا الشاعر قد ألّف قصائد شعرية تحدّث فيها عن أوضاع المنفيين الجزائريين في منفاهم بمعتقل "كافّي" ومعاناتهم فيه، منها قصيدتان بعنوان: "في كافّي"، و"يا حسراه منين سلسلنا الكفار". وسأنتطرق إلى بعض الأبيات من القصيدة الأولى في الفصل السابع.

ثالثاً: نفي الجزائريّات إلى المستعمرة العقابية غويانا الفرنسية

من بين الفئات الأخرى التي شملتها عقوبة النفي الاجباري إلى المستعمرات العقابية نجد فئة النّساء الجزائريّات، اللّواتي أصدرت في حقّ بعضهنّ المجالس الحربية هذه العقوبة متبوعة بالأعمال الشاقة. ومن خلال عملية بحثي في قاعدة بيانات الملفات الفردية للمدّانين في المستعمرات العقابية على موقع الأرشيف الوطني الفرنسي في الخارج (A.N.O.M)، وجدت نماذج منهنّ نُفّين إلى غويانا الفرنسية، بينما لم أجد منهنّ من نُفّين إلى كاليدونيا الجديدة.

¹ A.N.O.M, GGA 30JJ 190, **Table en fin de registre**, France, 8 juin 1882/4 septembre 1884, p 225, <http://anom..>, et Sylvie Thénault, **Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale..**, op.cit, pp 69-70.

² بوعلام بسّايح، المرجع السابق، ص ص 45-47.

مع العلم أنّ نفي أغلبهنّ كان مُرتبطاً بارتكاب جرائم قتل. ومن بين هؤلاء المنفيّات نجد: رُقِيّة بنت الحاج عبد الله، وعائشة بنت العباس، وفاطمة بنت جلّول. وسأُطرّق في هذا العنصر إلى نفي هذه النماذج بشيء من التفصيل.

1. نفي رُقِيّة بنت الحاج عبد الله:

رُقِيّة بنت الحاج عبد الله وبختة بنت الحاج قدور، ولدت سنة 1833 بالبليدة. حُكم عليها سنة 1868 بعقوبة النّفي إلى غويانا الفرنسية، ولا أعلم التّهمة التي أدينّت بها. نُقلت رُقِيّة في البداية إلى أحد سُجون المتروبول، ومنه رُحلت إلى غويانا الفرنسية¹.

تزوّجت رُقِيّة بمنفاها من نصير بن علي بن سباع، وهو منفيّ جزائري تمّ نفيه سنة 1867. وقد توفّيت هذه المنفيّة بعد أربعة وعشرين سنة من نفيها في مستشفى "سان لوران دو ماروني" يوم 19 جوان 1892، على الساعة الواحدة مساءً².

وبعد وفاتها أعاد زوجها نصير الزواج من ديهولين كارولين أوجيني (Dehollain Caroline Eugénie)، بتاريخ 8 ديسمبر من نفس السنة. مع العلم أنّها فرنسية منفيّة سنة 1889. وقد توفّي زوجها نصير بـ"سان لوران دو ماروني" يوم 9 فيفري 1904، على الساعة الثالثة صباحاً³.

¹ A.N.O.M, B.D.I.C, **Rekia bent El Hadj Abdallah**, Guyane française, France, 1868, <http://anom...>, et E.C.R.D, N°141, **Rekia bent El Hadj Abdallah**, Guyane française, France, Année 1892, <http://anom...>

² A.N.O.M COL H 729, B.D.I.C, **Nasseur ben Ali ben Sbaa**, Guyane française, France, 1867, <http://anom...>, et E.C.R.D, **Rekia bent El Hadj Abdallah**, op.cit.

³ A.N.O.M COL H 852, B.D.I.C, **Dehollain Épouse Vasseur, Caroline Eugénie**, Guyane française, France, 1889, <http://anom...>, et E.C.R.M, N°17, **Nasseur ben Ali ben Sbaa et Dehollain Caroline Eugénie**, Guyane française, France, Année 1892, <http://anom...>, et E.C.R.D, N°41, **Nasseur ben Ali ben Sbaa**, Guyane française, France, Année 1904, <http://anom...>

2. نفي عائشة بنت العباس:

عائشة بنت العباس وفاطمة، ولدت سنة 1836 بوهران. حكم عليها في 2 ديسمبر سنة 1871 من قبل محكمة الجنايات بوهران بعقوبة النفي إلى غويانا الفرنسية مع الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة، بعد أن تمت إدانتها بتهمة القتل العمد لطفل رضيع مولود حديثاً لأُمّه خضرة بنت الحاج بمنطقة تيارت، وذلك أوائل شهر مارس سنة 1871. كما قامت أيضاً بإخفاء جُثّة الطفل. وقد قدّمت هذه المنفيّة طلب استئناف ضدّ الحكم ولكن تمّ رفضه¹.

نُقلت المنفيّة عائشة في البداية إلى أحد سجون المتروبول الذي قبعت فيه قرابة خمس سنوات. ومن ميناء مرسيليا رُحلت بتاريخ 24 جويلية 1876 إلى غويانا على متن السفينة التجارية كيرشالون (Kerchalon)، التي وصلت إليها في 8 سبتمبر 1876². وبمنفاها تزوّجت عائشة بتاريخ 16 مارس 1878 بعلي بن طاهر آيت غرمة بـ"سان لوران دو ماروني"، وهو جزائريّ منفيّ سنة 1868، وأنجبت منه بنتا في 7 فيفري 1880، سمّيت ماري جين فرانسواز (Marie Jeanne Françoise)³.

وبعد أن قضت عائشة في منفاها قرابة أربع سنوات تمّ اقتراح تخفيض مُدّة عقوبتها، وهو ما استفادت منه بتاريخ 6 جويلية 1880. وفيما يخصّ بقية حياة هذه المنفيّة فلم أجد أيّ معلومات أخرى حول ذلك، غير أنّها وإلى غاية تاريخ 29 أوت 1880 لا زالت على قيد الحياة. بينما توفّي زوجها علي بـ"سان لوران دو ماروني" ليلة 7 إلى 8 مارس 1881⁴.

¹ A.N.O.M, B.D.I.C, **Aïcha Bent el Abbès**, Guyane française, France, 1871, <http://anom...>

² Ibid.

³ A.N.O.M COL H 357, B.D.I.C, **Ali ben Tahar**, Guyane française, France, 1868, <http://anom...>, et E.C.R.M, N°5, **Ali ben Tahar et Aïcha Bent el Abbès**, Guyane française, France, Année 1878, <http://anom...>, et E.C.R.N, N°2, **Marie Jeanne Françoise**, Guyane française, France, Année 1880, <http://anom...>

⁴ A.N.O.M, B.D.I.C, **Aïcha Bent el Abbès**, op.cit, et E.C.R.D, N°11, **Ali ben Tahar**, Guyane française, France, Année 1881, <http://anom...>

3. نفي فاطمة بنت سي علي بن العربي:

فاطمة بنت سي علي بن العربي وخيرة بنت معزوز، ولدت سنة 1851 بالبليدة. كانت متزوجة من محمد. حكم عليها في 9 جوان 1875 من قبل المجلس الحربي الدائم الثاني بالبليدة بعقوبة النفي إلى غويانا الفرنسية مع الأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات، بعد أن تمت إدانتها بتهمة قتل طفلها الرضيع¹.

نُقلت المنفية فاطمة في البداية إلى أحد سجون المتروبول الذي قُبعت فيه قرابة السنة. ومن ميناء مرسيليا رُحلت بتاريخ 24 جويلية 1876 إلى غويانا على متن السفينة "كيرشالون" التي وصلت إليها في 8 سبتمبر 1876. مع العلم أنها نفس الرحلة التي نُقلت فيها المنفية عائشة بنت العباس².

وبتاريخ 10 جوان سنة 1880 تمّ تحرير المنفية فاطمة، وبعدها مباشرة تزوجت من منفي جزائريّ يدعى محمد بن غشمن، وأنجبت منه بنتا في 20 مارس 1881 سُميت باسمها فاطمة. وقد يُحيلنا هذا إلى فرضية وفاتها أثناء أو بعد ولادتها مباشرة³.

4. نفي مسعودة نايت كمون:

مسعودة نايت كمون بنت عمار أمزيان وجوهرة بنت رحمون، ولدت سنة 1847 بتيزي وزو. حُكم عليها في 21 أوت 1878 من قبل المجلس الحربي الدائم الأول بمدينة الجزائر بعقوبة الإعدام، بعد أن تمت إدانتها بتهمة القتل مع سبق الإصرار والترصد. ولم يرد في ملف نفيها أية معلومات عن هوية المقتول. وقد تمّ تأكيد الحكم في جلسة يوم 5 سبتمبر 1878. وبموجب القرار الرئاسي الصادر في 6 مارس 1879 تمّ تخفيف الحكم إلى عقوبة

¹ A.N.O.M, B.D.I.C, **Fathma bent Si Ali ben El Arbi**, Guyane française, France, 1875, <http://anom...>

² Ibid.

³ E.C.R.N, N°2, **Fathma**, Guyane française, France, Année 1881, <http://anom...>, et A.N.O.M, B.D.I.C, **Fathma bent Si Ali ben El Arbi**, op.cit.

النّفي إلى غويانا الفرنسية مع الأعمال الشاقة مدى الحياة¹.

نُقلت المنفيّة مسعودة في البداية إلى أحد سُجون المتروبول الذي قُبعت فيه قرابة السنة. ومن ميناء مرسيليا رُحلت بتاريخ 31 جانفي 1880 إلى غويانا على متن سفينة النقل إيفون (Yvonne)، التي وصلت إليها في 8 مارس من نفس السنة، وفي نفس اليوم تمّ نقلها إلى معتقل العاصمة "كاين"².

وبمنفاها تزوّجت مسعودة ثلاث مرّات من منفيّين جزائريّين، أولهم سعيد أوعلال بتاريخ 20 سبتمبر 1881، وقد نُفي هذا الأخير سنة 1872، وتوفيّ بتاريخ 14 مارس 1886، على الساعة التاسعة صباحا، وثانيهم محمد بن علي، وثالثهم محمد ناعلي بن عدّة³. وفي سنة 1891 تمّ تقليص مُدّة عقوبة المنفيّة مسعودة إلى 15 سنة، غير أنّها تُوفيت بعد خمس سنواتٍ فقط بمستشفى "سان لوران دو ماروني" في 20 مارس 1896، على الساعة الواحدة مساءً⁴.

5. نفي العلمية بنت رحلي:

العلمية بنت رحلي بن معزوز ومسعودة بنت بلعباد، ولدت سنة 1852 بالطارف. كانت متزوّجة من رابح بن عمارة. حُكم عليها في 17 ديسمبر 1880 من قبل محكمة الجنايات بعنّابة بعقوبة النّفي إلى غويانا الفرنسية مع الأعمال الشاقة لمدّة خمس عشرة سنة،

¹ A.N.O.M, B.D.I.C, **Messaouda naïh Kemmoun**, Guyane française, France, 1878, <http://anom...>

² Ibid.

³ A.N.O.M COL H 547, B.D.I.C, **Saïd ou Alla**, Guyane française, France, 1872, <http://anom...>, et E.C.R.D, N°36, **Saïd ou Alla**, Guyane française, France, Année 1886, <http://anom...>, et E.C.R.D, N°28, **Messaouda naïh Kemmoun**, Guyane française, France, Année 1896, <http://anom...>

⁴ A.N.O.M, B.D.I.C, **Messaouda naïh Kemmoun**, op.cit, et E.C.R.D, **Messaouda naïh Kemmoun**, op.cit.

بعد أن تمت إدانتها بتهمة محاولة قتل زوجها باستخدام موادٍ قادرة على التسبب في الوفاة. وقد قَدِّمت هذه المنفِيَّة طلب استئناف ضد الحكم بتاريخ 27 جانفي 1881 ولكن تم رفضه¹.

نُقلت المنفِيَّة العلمية في البداية إلى أحد سُجون "تولون" بالميتروبول، ومنه رُحلت بتاريخ 15 سبتمبر 1881 إلى غويانا على متن سفينة النقل "كالفادوس" التي وصلتها في 14 أكتوبر. وفي نفس اليوم نقلت إلى معتقل جزر "الخلاص"².

وبمنفاها تزوّجت العلمية في 25 أبريل 1882 من المنفِيّ الجزائريّ مرزوق ولد حامد بـ"سان لوران دو ماروني"، وأنجبت منه في 2 أبريل 1883 بنتا سُمّيت مسعودة. مع العلم أنّ زوجها قد نُفي سنة 1868 وتوفيّ بتاريخ 5 نوفمبر 1886، على الساعة الثالثة صباحاً³.

وبعد انقضاء مُدّة ثمان سنوات على نفيها، وبتاريخ 31 أكتوبر 1889 استفادت العلمية من تخفيض مُدّة العقوبة. ثمّ تزوّجت للمرّة الثانية بالمنفِيّ الجزائريّ المختار ولد الطيّب وأنجبت منه في الفاتح من جوان 1892 بـ"سان لوران دو ماروني" بنتا سُمّيت ماري لويز (Marie Louise)⁴.

6. نفي فاطمة نايت مزيان:

فاطمة نايت مزيان بنت المتوفّى أحمد نايت محمد وفاطمة بنت محمد، ولدت سنة 1860 بدائرة جرجرة. كانت أرملة. حُكم عليها في 13 ماي 1881 من قبل محكمة الجنايات بمدينة الجزائر بعقوبة النّفي إلى غويانا الفرنسية مع الأعمال الشاقة لمُدّة ثمان سنوات، ودون

¹ A.N.O.M, B.D.I.C, **El Eulmia bent Rahli**, Guyane française, France, 1880, <http://anom...>

² Ibid.

³ A.N.O.M COL H 514, B.D.I.C, **Merzoug ould Hamed**, Guyane française, France, 1868, <http://anom...>, et E.C.R.N, N°5, **Messaouda**, Guyane française, France, Année 1883, <http://anom...>, et E.C.R.D, N°118, **Merzoug ould Hamed**, Guyane française, France, Année 1886, <http://anom...>

⁴ A.N.O.M, B.D.I.C, **El Eulmia bent Rahli**, op.cit, et E.C.R.N, N°7, **Marie Louise**, Guyane française, France, Année 1892, <http://anom...>

إمكانية الطعن والاستئناف في الحكم، بعد أن تمّت إدانتها بتهمة الاعتداء على حياة شخصين باستخدام موادٍ قادرة على التسبّب في الوفاة¹.

نُقلت المنفّية فاطمة في البداية إلى أحد سُجون "تولون" بالميتروبول، ومنه رُحلت بتاريخ 15 سبتمبر 1881 إلى غويانا على متن سفينة النقل "كالفادوس" التي وصلتها في 14 أكتوبر. وفي نفس اليوم نقلت إلى معتقل جزر "الخلاص". مع العلم أنّها نفس الرحلة التي نُقلت فيها المنفّية العلمية بنت رحلي².

تزوّجت فاطمة بمنفاها من علي نايت بن يوسف بـ"سان لوران دو ماروني" بتاريخ 26 نوفمبر سنة 1881، وهو أيضا منفيّ جزائري، وأنجبت منه في 6 جانفي 1883 ابنا سُمّي محمد أرزقي. ثمّ تطلّقت فاطمة من علي في 17 مارس 1883³.

واستفادت فاطمة بتاريخ 14 أبريل 1886 من تخفيضٍ في مدّة عقوبتها بسنة واحدة مع إلزامية الإقامة بالمستعمرة العقابية. ثمّ تزوّجت بمنفيّ جزائري آخر يدعى عبد الرحمان، أنجبت منه بنتا في 17 ديسمبر 1889 سُمّيت تيريز (Thérèse)⁴.

مع العلم أنّ ابنها محمد أرزقي قد تمّ تجنيده في الخدمة العسكرية الفرنسية سنة 1903 بمقاطعة "سان لوران دو ماروني"، وإلى غاية سنة 1915 كان لا يزال في الخدمة⁵.

وقد أعاد زوجها الأوّل الزواج مرّتين، الأولى بتاريخ 3 سبتمبر 1892 من ليناي أونورين مادلين (Lenay Honorine Madeleine)، فرنسية منفيّة سنة 1887. وقد توفّيت في 13 ديسمبر 1892، على الساعة الثامنة مساءً، والثانية كانت بتاريخ 6 جانفي

¹ A.N.O.M, B.D.I.C, **Fatma Naït Mezian**, Guyane française, France, 1881, <http://anom...>

² Ibid.

³ E.C.R.N, N°2, **Mohamed Arezki**, Guyane française, France, Année 1883, <http://anom...>, et A.N.O.M, B.D.I.C, **Fatma Naït Mezian**, op.cit.

⁴ A.N.O.M, B.D.I.C, **Fatma Naït Mezian**, op.cit, et E.C.R.N, N°21, **Thérèse**, Guyane française, France, Année 1889, <http://anom...>

⁵ A.N.O.M 11 RM 9, Registres matricules militaires, **Mohamed Arezki ben Ali**, Guyane française, France, Année 1903, <http://anom...>

1901 من سورج فالنتاين (Surget Valentine)، فرنسية منفيّة سنة 1889، وأرملة المنفيّ الجزائري مبارك بن عبد الباقي. وقد توفّيت هي أيضا في 25 أوت 1908¹.

7. نفي عربية بنت مقدم:

عربية بنت مقدم عمار وغالية بنت مقدم، ولدت سنة 1851 بتلمسان. كانت متزوّجة من عمار بن محمد. حُكم عليها في 6 جويلية 1881 من قبل المجلس الحربي الدائم الثاني بوهراّن بعقوبة النّفي إلى غويانا الفرنسية مع الأعمال الشاقة لمُدّة عشر سنوات، دون إمكانية الطعن والاستئناف ضدّ الحكم، بعد أن تمّت إدانتها بتهمة القتل العمد لطفلها حديث الولادة، وبعد أن وصفتها المحكمة بأنّها امرأة ذات مشاعر وحشية عُذوانية لا تستحق التساهل والعفو².

نُقلت المنفيّة عربية في البداية إلى أحد سُجون "تولون" بالمتروبول، ومنه رُحلت بتاريخ 15 سبتمبر 1881 إلى غويانا على متن سفينة النقل "كالفاوس" التي وصلتْها في 14 أكتوبر. وفي نفس اليوم نقلت إلى معتقل جزر "الخلاص". مع العلم أنّها نفس الرّحلة التي نُقلت فيها المنفيّتان العلمية بنت رحلي، وفاطمة نايت مزيان³.

وبمنفاها تزوّجت عربية بالمنفيّ الجزائريّ عبد العزيز بن أحمد بتاريخ 19 سبتمبر 1882، وقد نُفي زوجها سنة 1860. ونتج عن زواجهما إنجاب ثلاثة أولاد هم: فاطمة بتاريخ 23 ديسمبر 1882، ثمّ زهرة بتاريخ 9 أفريل 1884، ثمّ الطاهر في 21 جويلية

¹ A.N.O.M COL H 864, B.D.I.C, **Lenay Épouse Ali Naïl Youcef, Honorine Madeleine**, Guyane française, France, 1887, <http://anom..>, et A.N.O.M COL H 874, B.D.I.C, **Surget, Valentine**, Guyane française, France, 1889, <http://anom..>, et E.C.R.M, N°13, **Ali Naït Youcef et Honorine Madeleine**, Guyane française, France, Année 1892, <http://anom..>, et E.C.R.M, N°3, **Ali Naït Youcef et Surget, Valentine**, Guyane française, France, Année 1901, <http://anom..>, et E.C.R.D, N°262, **Honorine Madeleine**, Guyane française, France, Année 1892, <http://anom...>

² A.N.O.M, B.D.I.C, **Arbia Bent MokkaDEM**, Guyane française, France, 1881, <http://anom...>

³ Ibid.

1886. وقد توفيت زهرة وهي في الرابعة من العمر بتاريخ 19 جوان 1888 على الساعة السادسة مساءً في مستشفى "سان لوران دو ماروني"¹.

مع العلم أنّ ابنها الطاهر قد تمّ تجنيده في الخدمة العسكرية الفرنسية سنة 1906 بمقاطعة "سان لوران دو ماروني". وبتاريخ 20 أوت 1915 تمّ استدعاؤه لاستئناف الخدمة العسكرية غير أنّه رفض العودة، ورغم ذلك لم يتمّ معاقبته أو اعتباره مُتهرباً من التجنيد. وفي 23 مارس 1919 تمّ إدراجه ضمن قوّات الاحتياط التابعة لسريّة المشاة الاستعمارية في غويانا. وحسب ما ورد في ملفّ تجنيده، فإنّه وإلى غاية 10 نوفمبر 1939، كان لا يزال على قيد الحياة².

8. نفي فاطمة بنت جلّول:

فاطمة بنت جلّول بوخالفة وعودة بنت بوصلابة، ولدت سنة 1848 بتيبازة. كانت متزوّجة. حُكم عليها في 28 جوان 1882 من قبل محكمة الجنايات بوهران بعقوبة النّفي إلى غويانا الفرنسية مع الأعمال الشاقة المؤبّدة، دون إمكانية الطعن أو الاستئناف ضدّ الحكم، بعد أن تمّت إدانتها بتهمة التواطؤ والمشاركة في جريمة قتل.

نُقلت المنفيّة فاطمة في البداية إلى أحد سُجون المتروبول، ومنه رُحلت بتاريخ 15 ديسمبر 1882 إلى غويانا على متن سفينة النقل "كالفادوس"³.

¹ A.N.O.M COL H 105, B.D.I.C, **Abdel Aziz ben Ahmed**, Guyane française, France, 1860, <http://anom...>, et A.N.O.M, B.D.I.C, **Arbia Bent Mokkadem**, op.cit, et E.C.R.N, N°16, **Fathma**, Guyane française, France, Année 1882, <http://anom...>, et E.C.R.N, N°7, **Zohra**, Guyane française, France, Année 1884, <http://anom...>, et E.C.R.N, N°8, **Tahar**, Guyane française, France, Année 1886, <http://anom...>, et E.C.R.D, N°84, **Zohra**, Guyane française, France, Année 1888, <http://anom...>

² A.N.O.M 11 RM 12, Registres matricules militaires, **Tahar Abdel Aziz ben Ahmed**, Guyane française, France, Année 1903, <http://anom...>

³ A.N.O.M, B.D.I.C, **Fathma bent Djelloul**, Guyane française, France, 1882, <http://anom...>

وبعد عشر سنوات في منفاها، مثّلت فاطمة بتاريخ 16 نوفمبر 1892 أمام المحكمة البحرية الخاصة الأولى بغويانا في "سان لوران دو ماروني"، وتمّت إدانتها بتهمة التواطؤ في جريمة اغتيال، وقد أصدرت في حقّها المحكمة حُكما بالسّجن الانفرادي لمُدّة ثلاث سنوات¹. تزوّجت فاطمة بعد ذلك بمنفيتين جزائريّين، الأوّل أحمد بن علي بن الحاج، الذي توفي بمستشفى "سان لوران دو ماروني" في 16 أوت 1904، على الساعة الثانية صباحا، والثاني هو المنفيّ سعيد بن عمار بتاريخ 16 أوت 1905².

وما بين سنتي 1903-1923 تمّ اقتراح وعلى فترات تخفيف عقوبة المنفيّة فاطمة إلى عدّة سنوات. وبناءً على قرار محكمة العاصمة "كاين" الصّادر بتاريخ 28 أوت 1924، تمّ العفو عن فاطمة وإعادة الاعتبار لها، لتعتبر بذلك هذه الأخيرة -وحسب ما تمكّنت من الاطلاع عليه من ملفات المنفيّات- المنفيّة الوحيدة من الجزائريّات اللّائي تحصّلن على العفو³.

رابعاً: نفي المخالفين للقانون العام

لم يكن تطبيق السلطات الفرنسية لسياسة النّفي العقابية حكراً فقط على المعارضين والثّائرين من الجزائريّين؛ بل شمل ذلك أيضاً المُخالفين للقانون العام، المتورّطين في ارتكاب الجرائم المختلفة، كإحدى الوسائل الرّدعية التي طُبّقت في حقّهم، وهو الأمر الذي أشارت إليه العديد من المصادر.

حيث أصدرت السلطات الفرنسية منذ السنوات الأولى للاحتلال مئات القرارات والأحكام بالنّفي في حقّ الجزائريّين المُدانين بعدّة جرائم، على رأسها: القتل، والسّرقة، والاغتصاب،

¹ A.N.O.M, B.D.I.C, **Arbia Bent Mokkadem**, op.cit.

² E.C.R.D, N°207, **Ahmed ben Ali ben El Hadj**, Guyane française, France, Année 1904, <http://anom...>, et E.C.R.M, N°4, **Saïd ben Amar et Fathma bent Djelloul**, Guyane française, France, Année 1905, <http://anom...>

³ A.N.O.M, B.D.I.C, **Fathma bent Djelloul**, op.cit.

بعد أن أدركت فعالية نفي وتطهير المجتمع من العناصر الفاسدة -حسبها- في الحفاظ على الأمن العام، خاصّة أمن المستوطنين وراحتهم.

ومن خلال هذا العنصر، سأعرض بعض النماذج من الجزائريين المنفيين إلى المتروبول، أو المستعمرات العقابية: غويانا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة، بسبب ارتكابهم لإحدى الجرائم في حقّ الفرنسيين؛ أو حتّى في حقّ الجزائريين أنفسهم.

1. نفي مرتكبي جريمة السرقة:

من خلال دراسة "كزافيي ياكونو" لمجموعة من المنفيين الجزائريين، فقد لاحظ أنّ بعضهم قد نُفي إلى جزيرة "سانت مارغريت" بتهمة ارتكاب جريمة السرقة، وقد عرّضت على استعراض عيّنتين منها:

العينة الأولى:

عيسى بن العمراني، من منطقة القبائل، اتّهم بارتكاب عمليات سطو أعقبتها تهديدات بالقتل، إضافة إلى تهديمه لجزء من جدار منزل في إحدى الليالي بعد أن طرده منه صاحبه. وقد صدر القرار الوزاري بنفيه وترحيله إلى الجزيرة في 20 أوت سنة 1841، ووصل إلى منفاه في 28 أوت من نفس السنة. ثمّ صدر قرار وزاري في 15 ديسمبر 1843 بنقله إلى حصن بريسكو¹.

العينة الثانية:

أحمد بوجلال، المُسيّر السابق لبساتين الحامة، اعتقل في 5 جويلية سنة 1842 بتهمة أنّ منزله في قسنطينة كان ملجأً للصّوص بعض القبائل. وقد صدر قرار وزاري بنفيه وترحيله إلى الجزيرة التي وصلها في 26 جويلية 1842².

ومن خلال بحث الأستاذ عثمان زقب في أرشيف إيكس أون بروفانس (Aix en Provence) الخاص بالمُدانين المنفيين المُرحّلين إلى فرنسا، فقد عثر على بعض التقارير

¹ Xavier Yacono, "Les premiers prisonniers algériens..", op.cit, pp 40-41.

² Ibid, pp 44-45.

المُفَصَّلَة عن منفيين جزائريين رُحِّلوا إلى سجون فرنسا أُدينوا بسبب جرائم السرقة. وقد عرّضت على استعراض عيّنتين منها:

العينة الأولى:

وثيقة مُوقَّعة بالنيابة عن محافظ مدينة الجزائر، مرسلة إلى السيد وزير الحربية مؤرّخة في شهر جوان سنة 1852، وتحتوي على أسماء الأشخاص المُدانين بأحكام طويلة، والذين سينفون وسيُرحَّلون إلى سجن "تولون" بفرنسا، وعددهم اثنا عشر مُدانا، من بينهم أحد عشر من الأهالي العرب. تراوحت أحكام المُدانين ما بين خمس سنوات سجن لعددٍ قليلٍ منهم، بينما الغالبية كانت السجن لمُدّة سنة، ويتعلّق الأمر بسبعة مُدانين عرب من أحد عشر مُدانا، والأسباب أغلبها بتهمة السرقة¹.

العينة الثانية:

مراسلة للسيد محافظ مدينة الجزائر إلى السيد وزير الحربية، مؤرّخة في 20 فيفري 1853، حيث أنّه ووفق برقيتين بتاريخ 10 جويلية و1 ديسمبر 1851، رقم 453 و713، التي تتضمّن أسماء المُدانين بالأشغال الشاقة، والذين سينفون وسيُرحَّلون إلى "تولون" بفرنسا في 5 مارس 1853 القادم؛ فإنّ عدد المُدانين سبعة، كلّهم عرب أهالي، ثلاثة من البلدة، واثنان من مدينة الجزائر، واثنان من قسنطينة، أُدينوا جميعا بتهمة السرقة².

ولدينا نموذج آخر لمنفيّ بتهمة السرقة، وهو براهيم بن محمد وزير، حسب ما هو مكتوب في ملف نفيه، وقد يكون المقصود بالاسم إبراهيم. ولد سنة 1843 بمدينة الجزائر. كان

¹ A.N.O.M, F.M, F80/1665, **État nominatif des condamnés transférés d'Algérie en France**, Correspondance du Préfet d'Alger par intérim au monsieur le ministre, juin 1852, selon: Atmane Zegueb, op.cit, p 39.

² A.N.O.M, F.M, F80/1664, **État nominatif des condamnés transférés d'Algérie en France**, Correspondance du Préfet d'Alger au monsieur le ministre le 20 février 1853, selon: Atmane Zegueb, op.cit, p 38.

أعزب. حكم عليه في 8 جانفي 1863 من قبل المجلس الحربي بمدينة الجزائر بعقوبة النّفي إلى كاليدونيا الجديدة مع الأشغال الشّاقة مدى الحياة، بعد أن تمّت إدانته بتهمة القيام بعملية سرقة سنة 1862، متبوعة باستعمال العنف وأداة حادة ضدّ أحد أبناء المستوطنين الفرنسيين الأثرياء المدعو فرانسوا بورييل (François Burel)، خلّفت له إصابات خطيرة¹.

نُقل إبراهيم في 5 فيفري 1863 إلى سجن "تولون" بالمتروبول، الذي وصله في 6 مارس. وأثناء وجوده به قام بتاريخ 27 جويلية 1863 بضرب أحد زملائه، فتّمّت معاقبته بالسجن لمدة ثمانية أيّام في الحبس الانفرادي. وبعد قرابة العام من وجوده بـ"تولون" تمّ فكّ وثاقه في 5 جانفي 1864، وفي اليوم الموالي رُحّل إلى كاليدونيا على متن السفينة ايفيجيني (Iphigénie). ويعتبر إبراهيم أوّل منفيّ جزائري إلى كاليدونيا الجديدة حسب ما اطلّعت عليه من مصادر².

وعقب وصوله نُقل إبراهيم إلى معتقل "كانالا". وبتاريخ 30 ديسمبر 1864 حُكم عليه من قبل المجلس الحربي الأوّل بكاليدونيا بالجلد عشرين مرّة، بعد أن تمّت إدانته بتهمة محاولة السرقة والهروب من منفاه. وفي الفاتح من جانفي سنة 1868 حاول إبراهيم الفرار للمرّة الثانية من معتقله، غير أنّ محاولته باءت بالفشل، حيث تمّ إلقاء القبض عليه في اليوم الموالي.

وفي 15 أوت سنة 1876 صدر قرارٌ بتقليص مدّة عقوبته إلى خمس عشرة سنة فقط. ولا أعلم هل تمّ العفو عنه بعد انقضاء مدّة عقوبته أم لا. وقد توفّي المنفيّ إبراهيم بمدينة "بوراي" في 18 جانفي 1905، على الساعة الثالثة صباحا³.

¹ A.N.O.M COL H 671, B.D.I.C, **Braham ben Mohamed**, Nouvelle-Calédonie, France, 1863, <http://anom...>, et **Le Droit Journal Des Tribunaux**, 27 Année, N°14, 17/1/1863, p 58.

² A.N.O.M COL H 671, op.cit.

³ E.C.R.D, N°3, **Braham ben Mohamed**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1905, <http://anom...>, et A.N.O.M COL H 671, op.cit.

وحسب دراسة الباحثة "فاني كولونا"، فإنّه ومنذ سنة 1887 نرى تزايداً لعدد المنفيين الجزائريين إلى معتقل "كالفي"¹، أفراداً معزولون ينحدرون من جميع أنحاء الجزائر، متّهمون بارتكاب مخالفات ضدّ القانون العام مع بعض الجرائم المختلفة: كالتسبّب في حرائق الغابات، والحرق العمد للممتلكات، والنّهب والسّرقَة، والاعتداءات الفردية ضدّ المستوطنين الأوروبيين والقيّاد².

ولدينا نموذجان آخران نُفيا أيضاً بتهمة السّرقَة، وهما من منطقة وادي سوف: المنفيّ الأوّل هو بكار بن أحمد بن لمين وجمعة بنت عمارة بن سبع، ولد سنة 1860 بوادي سوف. كان أعزب. حُكم عليه في 7 ماي 1885 من قبل المجلس الحربي الدائم الثاني بقسنطينة بعقوبة النّفي إلى غويانا الفرنسية مع الأعمال الشاقة لمدّة خمس سنوات، بعد أن تمّت إدانته بتهمة سرقة أحد الجنود الفرنسيين³.

ونظراً للمادتين 139 من القانون الجنائي للقضاء العسكري، والمادّة 9 من قانون 22 جويلية 1867، فإنّ المجلس يُلزم أيضاً المُحتجز بكار بن أحمد بِرَدِّ جميع الأموال المسروقة، وبسدّد جميع التكاليف القضائية. كما صدرت أحكام أخرى في حقّه من بينها: أنّه وبعد انتهاء مدّة عقوبته، يجب أن يخضع للمراقبة من قبل الشرطة الجنائية لمدّة عشر سنوات، وحرمانه أيضاً من الحقوق المدنية⁴.

وقد قدّم بكار بن أحمد استئنافاً ضدّ الحكم بتاريخ 16 ماي، غير أنّه تمّ رفضه رغم أنّه ليس لديه سوابق قضائية، ولكن نظراً لطبيعة أفعاله الوحشية المصاحبة لعملية السّرقَة، والتي

¹ بلدة تقع في شمال غرب جزيرة "كورسيكا"، يعتبر معتقلها من بين المعتقلات والسجون التي استقبلت دُفعات من المنفيين العرب عموماً والجزائريين خصوصاً خلال القرن 19. وقد سُمّي المعتقل باسم "مُستودع العرب".

² Fanny Colonna, op.cit, p 95.

³ A.N.O.M COL H 114, B.D.I.C, **Bakar ben Ahmed**, Guyane française, France, 1885, <http://anom...>

⁴ Ibid.

لا يمكن وصفها حسب السلطات الفرنسية، فإنّ المجلس يرى بوجوب خضوعه للعقوبة التي صدرت في حقّه بالكامل.

نُقل بعدها بكار بتاريخ 15 جوان 1885 إلى أحد سجون المتروبول. وحسب ما ورد في ملفّ نفيه، فإنّه أثناء وجوده هناك، سُلّطت عليه عدّة عقوبات نتيجة سلوكه السيّء. ففي 17 جويلية سنة 1885، عُوقب بالسجن لمدة 5 أيّام في الحبس الانفرادي بسبب شجار في الورشة، وقد يكون المقصود هنا ورشة عمل المسجونين. وفي 17 أوت عُوقب بالسجن لمدة 15 يوما في الحبس الانفرادي بسبب شتمه أحد حُرّاس السجن¹.

وفي 2 سبتمبر، عُوقب بالسجن لمدة 15 يوما في الحبس الانفرادي بسبب إهانة أحد زملائه المعتقلين. وفي 26 نوفمبر، عُوقب بالسجن لمدة 15 يوما في الحبس الانفرادي بسبب اعتدائه على رئيس الحُرّاس وتحريض بقيّة زملائه للقيام بنفس الفعل. وفي 2 ديسمبر، عُوقب بالسجن لمدة 6 أيّام في الحبس الانفرادي بعد أن هدّد رئيس الحُرّاس الذي رفض تقديمه لشكوى اعتبرها بكار مشروعة، بينما اعتبرها رئيس الحُرّاس غير مؤسّسة.

وبتاريخ 20 أوت 1886، تمّ ترحيل المنفيّ بكار على متن سفينة النقل "أورن" إلى غويانا، وإلى غاية 16 ماي 1895 كان لا يزال على قيد الحياة².

والمنفيّ الثاني هو أحمد بن الحاج علي بن الحاج صالح ومايسة بنت صالح بن أحمد، ولد سنة 1861 بوادي سوف. كان يُقيم في مدينة الجزائر، وأعزب. حُكم عليه في 4 أكتوبر 1889 من قبل محكمة الاستئناف بمدينة الجزائر بالنّفي إلى كاليدونيا الجديدة لمدة سنتين، بعد أن تمّت إدانته بتهمة السرقة³.

¹ A.N.O.M COL H 114, op.cit.

² Ibid.

³ A.N.O.M COL H 881, B.D.I.C, **Ahmed ben El Hadj Ali ben El Hadj Salah**, Nouvelle-Calédonie, France, 1889, <http://anom...>

نُقل المنفي أحمد بن الحاج علي في البداية إلى أحد سجون المتروبول، وبتاريخ 4 مارس 1891 رُحِّل على متن سفينة النقل "كاليدونيا" إلى كاليدونيا التي وصلها في 7 ماي 1891. وعقب وصوله نُقل إلى معتقل شبه جزيرة "الصنوبر".

وأثناء وجوده بمنفاه، حاول هذا المنفي الهروب مرّتين من الجزيرة، أولهما بتاريخ 22 ديسمبر 1893، وقد باءت بالفشل بعد أن تمّ إلقاء القبض عليه، وحُكمت عليه حينها المحكمة العسكرية بعقوبة السجن لمُدّة 4 أشهر، والمرّة الثانية كانت بتاريخ 29 نوفمبر 1895، وقد باءت هي أيضا بالفشل بعد أن تمّ إلقاء القبض عليه، وحُكمت عليه هذه المرّة المحكمة العسكرية بعقوبة السجن لمُدّة 8 أشهر¹.

تُوفي المنفي أحمد بن الحاج علي بمنفاه في 29 ديسمبر 1904، على الساعة الحادية عشرة مساءً².

2. نفي مرتكبي جريمة القتل:

من خلال دراسة "كزافيي ياكونو" لمجموعة من المنفيين الجزائريين، فقد لاحظ أنّ بعضهم قد نُفي إلى جزيرة "سانت مارغريت" بتهمة ارتكاب جريمة القتل، وقد عرّضت على استعراض عيّنة منها:

عبد الله بن أحمد بن فريجة، تمّ نفيه بتهمة القيام بعمليات سطو مختلفة، إمّا ضدّ الفرنسيين أو حتّى الجزائريين أنفسهم، وخاصّةً بسبب الدور الذي لعبه في شهر سبتمبر 1839 في اغتيال الطبيب (مارسيلان Marseillan). وقد صدر القرار الوزاري بتحويله إلى الجزيرة في 26 ديسمبر سنة 1842، ثمّ تمّ نقله إلى حصن "بريسكو" بقرارٍ وزاري صادر بتاريخ 15 ديسمبر 1843³.

¹ A.N.O.M COL H 881, op.cit.

² E.C.R.D, N°62, **Ahmed ben El Hadj Ali ben El Hadj Salah**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1904, <http://anom...>

³ Xavier Yacono, "Les premiers prisonniers algériens..", op.cit, pp 48-49.

ولدينا نموذج المنفي عبد القادر بن عودة وابن المتوفاة فاطمة بنت مختار. ولد سنة 1837 بمستغانم. حُكم عليه في 6 نوفمبر 1857 من قبل المجلس الحربي الدائم الثاني بوهـران بعقوبة النفي إلى غويانا الفرنسية مع الأعمال الشاقة لمدة عشرين سنة، بدون حق الطعن، بعد أن تمت إدانته بقتل زوجته عودة بنت قدور بتاريخ 30 أوت 1857¹. نُقل المنفي عبد القادر في البداية إلى سجن "تولون" بالمتروبول الذي وصله في 5 ديسمبر 1857. وأثناء وجوده به، سُلطت عليه عدّة عقوبات نتيجة سلوكه السيء، ففي 30 نوفمبر 1863 حكم عليه بالسجن لمدة 15 يوما في الحبس الانفرادي بسبب ضرب أحد زملائه. وفي 23 جوان 1864 حكم عليه بثمانية جلادات نتيجة ارتكابه إحدى المخالفات. وبعد ستة سنوات ونصف من اعتقاله بالمتروبول، تمّ فكّ وثاقه بتاريخ 31 جويلية 1864، وفي 3 أوت رُحِّل إلى غويانا².

وعقب وصوله إلى منفاه حاول عبد القادر الهروب من الجزيرة مرتين، الأولى كانت من معتقل "سان لويس دو ماروني" في 12 أكتوبر 1864 وباءت بالفشل، حيث تمّ إلقاء القبض عليه وإعادته لمعتقله في اليوم التالي. والمحاولة الثانية كانت من معتقل "سان لوران دو ماروني" في 11 ديسمبر 1872 وباءت هي أيضا بالفشل، حيث تمّ إلقاء القبض عليه وإعادته لمعتقله بعد يومين من فراره³.

مع العلم أنّ هذا المنفي سيرتكب جرائم قتل أخرى حتّى وهو بمنفاه، وهو ما سأطرق إليه بالتفصيل في الفصل السادس، عند الحديث عن العقوبات داخل المنفى.

كما ورد في رسالة مُوجّهة من الحاكم العام "مكماهون" إلى وزير الحربية بتاريخ 8 أكتوبر 1864، مُتعلّقة بقضية "البراكتاس"، أنّه قد تمّ نفي ثمانية وعشرين رجلاً من قبيلة

¹ **Bulletin officiel de la Guyane française 1876**, Imprimerie Du Gouvernement, Cayenne, Guyane, 1877, p 172, et A.N.O.M COL H 356, B.D.I.C, **Abdelkader ben Aouda**, Guyane française, France, 1857, <http://anom...>

² A.N.O.M COL H 356, op.cit.

³ Ibid.

"البراكتاس" في الدائرة العسكرية لباتنة إلى معتقل "كورتى" بجزيرة "كورسيكا". وجاء نفيهم على إثر ارتكابهم لـ 11 جريمة قتل في أربع سنوات بالمنطقة، استهدفوا فيها المستوطنين الأوروبيين الذين كان بعضهم يعمل في استغلال غابة "بلزمة" الجبلية¹.

وبحسب الحكومة العامة، وبناءً على معلومات قدّمها رئيس المكتب العربي بالمنطقة، فإنّ هذه المجموعة قد خالفت القانون العام المعمول به، ممّا أدّى إلى وقوع جرائم قتل رافقتها سلسلة طويلة من السرقات والحرائق والاعتداءات المسلحة ضدّ المستوطنين الأوروبيين عموماً، والفرنسيين خصوصاً. وهكذا، كان من الممكن في نظرهم أن تُنذر هذه الأعمال "بحرب ذات طبيعة جديدة، حرب أكثر فظاعة بالنسبة لنا من تمرد مفتوح".

وبناءً على ذلك تمّ تقديم هؤلاء الأشخاص المشتبه بهم في ارتكابهم مخالفات وجرائم متنوعة: كالاعتداءات، والسرقات، وجرائم القتل، إلى المحكمة التي حكمت عليهم بالنفي إلى جزيرة "كورسيكا"².

ولدينا نموذجان آخران لمنفيين بتهمة القتل، وهما من منطقة وادي سوف:

المنفي الأول هو حميد بن عبد الله بن حميد الطرودي الجامعي، الذي قام باغتيال قايد وادي سوف "العربي المملوك"³. وسبب هذه الواقعة أنّ هذا القايد قد عُرف بتعامله القاسي مع الأهالي، حيث كان يُسيء إليهم ويضطهدهم ويفرض عليهم الضرائب الباهظة. وعندما امتنع حميد الطرودي في إحدى المرات عن دفع الضرائب، سجنه القايد وربطه بحبل في الإسطبل بين الخيل، ثمّ ألبسه لباس امرأة وأمره برحي القمح مع الإماء السودانيات قصد إزالته، ممّا

¹ Sylvie Thénault, "Une circulation transméditerranéenne forcée..", op.cit, p 9.

² Ibid, p 9.

³ العربي المملوك: اسمه الحقيقي راببي (Rabbie)، من أصل إيطالي، أسلم وأتقن اللّغة العربية وانتمى إلى فرقة الصبايحية. عيّنه الجنرال "دي لاكروا" في 22 ماي 1872 قايد على وادي سوف. ينظر:

Louis Rinn, op.cit, p 657, et

عاشوري قمعون، الشيخان، ط1، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2010، ص 14.

جعل حميد يُضمر له الحقد والانتقام¹.

وبعد مدة قضاها في السجن استطاع حميد الهرب رفقة صديقه الحبيب بن عبد القادر بالساكر، وبقياً يتربصان بالفايد إلى أن علما بسفره إلى بسكرة، فاقتنيا أثره وتمكن حميد من قتله في 25 نوفمبر سنة 1873 بالمكان المسمى "بيت ملو" في الصحراء بين بلدي "الرقبة" و"الحمراية"².

وبعد مقتل الفايد لجأ حميد إلى بلدة نفطة التونسية، وعندما علمت سلطات الاحتلال الفرنسي بالأمر، وجهت خطابا شديد اللهجة إلى باي تونس محمد الصادق باي، تطلب فيه القبض على حميد وتسليمه إليها، وهو ما كان، حيث أُلقي القبض على حميد الطرودي في شهر نوفمبر 1875، ثم تم تسليمه من طرف الوزير خير الدين إلى الحاكم العام بالجزائر "ألفريد شانزي" سنة 1876³.

وعقب جلبه إلى الجزائر، تمت محاكمة حميد من قبل المجلس الحربي بمدينة قسنطينة، الذي أصدر في حقه حكما سنة 1876 بالنفي لمدة عشر سنوات إلى جزيرة "كورسيكا"، بعد أن تمت إدانته بتهمة قتل فايد وادي سوف⁴.

وبعد إتمام حميد لمدة عقوبته، أطلق سراحه وعاد إلى وادي سوف سنة 1886. وفي سنة 1898 أطلقت عليه جماعة من النمامشة النار بمكان اسمه "قطاي" بين بلدي "المقرن"

¹ إبراهيم بن محمد الساسي العوامر، المرجع السابق، ص 259.

² **Journal des débats politiques et littéraires**, 15/12/1873, p 3, et **Revue des deux mondes**, 45 Année, Troisième Période, 1/3/1875, p 624, et

عبد الحميد بسر، الشهيد القائد الطالب العربي قمودي، ط1، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2014، ص 33.

³ Largeau V, "Expédition de M. Largeau à Rhadamès", In: Le Globe. **Revue genevoise de géographie**, tome14, 1875, p 107, et

محمد المرزوقي، المرجع السابق، ص ص 245-247.

⁴ عاشوري قمعون، المرجع السابق، ص 15.

و"حاسي خليفة"، فُتِل على إثرها، ودُفن في مقبرة أولاد أحمد بمدينة الوادي¹.

والمنفي الثاني هو باهو محمد بن عثمان بن محمد ومارية بنت محمد. ولد سنة 1868 بوادي سوف، كان مُقيما في مدينة "عين البيضاء"، ومُتزوجا وأباً لطفل واحد يبلغ من العمر أربع سنوات. حُكم عليه في 11 جوان 1894 من قبل محكمة الجنايات بعُتابة بعقوبة النفي إلى كاليدونيا الجديدة مع الأشغال الشاقة لمدّة ثمان سنوات، مُعفاة من الحظر المفروض على الإقامة، بعد أن تمّت إدانته بتهمة القتل².

أُعتقل المنفي باهو محمد في البداية في سجن الحراش، وبتاريخ 5 جويلية 1894 نُقل إلى أحد سُجون المتروبول. وفي 30 أكتوبر 1894 رُحِّل على متن سفينة النّقل "كاليدونيا" إلى كاليدونيا.

وقد تُوفي باهو محمد بن عثمان في جزيرة "الصنوبر" بتاريخ 15 أفريل 1895، على الساعة الثانية عشر صباحا وخمس عشرة دقيقة. وهو ما يعني وفاته بعد وصوله إلى منفاه بأربعة أشهر فقط³.

3. نفي مرتكبي جريمة الاغتصاب:

من خلال بحثي في قاعدة بيانات الملفات الفردية للمدّانين في المستعمرات العقابية على موقع الأرشيف الوطني الفرنسي في الخارج (A.N.O.M)، وجدت نماذج لمنفيين بتهمة الاغتصاب، وقد عرّضت على استعراض عيّنتين. وحسب المعلومات الواردة في ملف نفيهما فهما من نفس المنطقة، وقد حُكم عليهما في نفس اليوم، وأودعا أحد سُجون المتروبول في نفس اليوم، كما أنّهما نُقلا أيضا عبر نفس السفينة وفي نفس اليوم إلى منفاهما بكاليدونيا الجديدة، وسُجل نفيهما يحملان ترقيما مُتتاليا؛ الأمر الذي قد يطرح فرضية أنّهما ارتكبا

¹ محمد المرزوقي، المرجع السابق، ص 246، وعبد الحميد بسر، المرجع السابق، ص 34.

² A.N.O.M COL H 416, B.D.I.C, **Bahou Mohamed ben Athman**, Nouvelle-Calédonie, France, 1894, <http://anom...>

³ E.C.R.D, N°98, **Bahou Mohamed ben Athman**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1895, <http://anom...>, et A.N.O.M COL H 416, op.cit.

الجريمة في نفس اليوم، وفي نفس المكان أيضا. مع الأخذ بعين الاعتبار أنني لم أذكر مكان ولادتهما نظرا لحساسية الموضوع.

المنفي الأول هو ميلود بن الحاج مسعود بن الحاج بن سالم ومباركة بنت أحمد. ولد سنة 1870. كان أعزب. حُكم عليه في 18 جويلية 1895 من قبل المجلس الحربي بقسنطينة بعقوبة النفي إلى كاليدونيا الجديدة مع الأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات مُعفاة من الحظر المفروض على الإقامة، بعد أن تمت إدانته بتهمة الاغتصاب¹.

أُعتقل المنفي ميلود بن الحاج في البداية في سجن الحرّاش، ثمّ نقل إلى أحد سجون المتروبول بتاريخ الفاتح من أوت 1895. وبعد مرور نصف سنة على اعتقاله هناك، رُحل في 15 فيفري 1896 على متن سفينة النّقل "كاليدونيا" إلى كاليدونيا.

وأثناء وجوده بمنفاه، سلّطت عليه المحكمة الجنائية بتاريخ 17 فيفري 1903 عقوبة تمثّلت في غرامة مالية قدرها 50 فرنكا فرنسيا، بعد أن أدانته بتهمة حيازة غير مشروعة لأسلحة نارية. وإلى غاية 22 جويلية 1905 كان لا يزال هذا المنفي على قيد الحياة².

والمنفي الثاني هو صالح بن بلقاسم بن لسود وفاطمة بنت الحاج محمد. ولد سنة 1868. كان أعزب. حُكم عليه في 18 جويلية 1895 من قبل المجلس الحربي بقسنطينة بعقوبة النفي إلى كاليدونيا الجديدة مع الأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات مُعفاة من الحظر المفروض على الإقامة، بعد أن تمت إدانته بتهمة الاغتصاب³.

أُعتقل المنفي صالح بن بلقاسم في البداية في سجن الحرّاش، ثمّ نقل إلى أحد سجون المتروبول بتاريخ الفاتح من أوت 1895. وبعد مرور نصف سنة على اعتقاله هناك، رُحل في 15 فيفري 1896 على متن سفينة النّقل "كاليدونيا" إلى كاليدونيا. وأثناء وجوده بمنفاه،

¹ A.N.O.M, B.D.I.C, **Miloud ben El Hadj Messaoud**, Nouvelle-Calédonie, France, 1895, <http://anom...>

² Ibid.

³ A.N.O.M, B.D.I.C, **Salah ben Belkacem**, Nouvelle-Calédonie, France, 1895, <http://anom...>

حاول هذا المنفي الفرار من الجزيرة بتاريخ 17 فيفري 1898، غير أنّ محاولته باءت بالفشل، حيث تمّ إلقاء القبض عليه في نفس اليوم¹.

كما سلّطت عليه بمنفاه عدّة عقوبات نتيجة ارتكابه جرائم أو لسوء سلوكه. ففي 22 نوفمبر 1898، حكمت عليه المحكمة العسكرية بعقوبة السجن لمُدّة سنة بسبب ارتكابه جريمة سرقة. وفي 3 جوان 1902 حُكم عليه بغرامة قدرها 9 فرنكات، وبالسجن لمُدّة يوم، بسبب قيامه بشجارٍ عنيف مع أحد الأشخاص. وفي 11 جويلية من نفس السنة حكمت عليه المحكمة الجنائية بعقوبة السجن لمُدّة 5 سنوات مع وقف التنفيذ، بسبب جريمة سرقة متبوعة باعتداءٍ عنيف².

وفي 4 أوت من نفس السنة، حكمت عليه محكمة الاستئناف بعقوبة السجن لمُدّة 3 أشهر، بسبب ارتكابه جريمة سرقة متبوعة باعتداءٍ عنيف. وفي 25 مارس 1904، حكمت عليه المحكمة الجنائية بعقوبة السجن لمُدّة عام بسبب جريمة اختلاس واحتيال، وقد استأنف المنفي صالح بن بلقاسم ضدّ هذا الحكم، غير أنّ المحكمة أكّدت الحكم الأول بتاريخ 11 أفريل من نفس السنة³.

وفي 12 جانفي 1906، حكمت عليه المحكمة الجنائية بعقوبة السجن لمُدّة 4 أشهر، بسبب الضرب المتبوع بالجرح العمدى ضدّ أحد الأشخاص، وقد استأنف المنفي صالح بن بلقاسم ضدّ هذا الحكم، غير أنّ المحكمة أكّدت الحكم الأول بتاريخ 10 فيفري. وإلى غاية 22 جويلية 1906 كان لا يزال هذا المنفي على قيد الحياة⁴.

خامسا: نفي الجزائريين إلى أوبوك بجيبوتي 1884-1886

من بين المستعمرات العقابية التي تمّ نفي الجزائريين إليها نجد: "أوبوك" بجيبوتي، ومن

¹ A.N.O.M, B.D.I.C, Salah ben Belkacem, op.cit.

² Ibid.

³ Ibid.

⁴ Ibid.

خلال عملية بحثي في قاعدة بيانات الملفات الفردية للمدانيين في المستعمرات العقابية على موقع الأرشيف الوطني الفرنسي في الخارج (A.N.O.M)، بالإضافة إلى الحالة المدنية بنفس الموقع، وجدت نماذج من هؤلاء المنفيين.

مع العلم أن ملفات نفيهم لم أجدها كاملة، وإنما وجدت ملفات وفاة بعضهم، والتي من خلالها سأطرق في هذا المبحث إلى نفيهم.

1. المنفيون إلى المستعمرة العقابية أوبوك:

حسب وثائق موقع الأرشيف الفرنسي (A.N.O.M)، فقد قامت السلطات الفرنسية ما بين سنتي 1880-1894 بنفي 389 شخصا إلى مدينة "أوبوك"، التي جعلتها مستعمرة عقابية للمدانيين من أبناء مستعمراتها، وبالأخص من الهند الصينية، وشمال إفريقيا، ومن بينهم الجزائريون، الذين بلغ عددهم 20 منفيًا، 19 منهم حُكم عليهم بالنفي في سنة واحدة وهي سنة 1886، وواحد فقط حُكم عليه بالنفي سنة 1884.¹

مع العلم أن اثنين منهم توفوا بعد تحويلهم إلى المتروبول بمركز الاحتجاز "إيسيس" ومعتقل "أفينيون"، وثلاثة منهم ماتوا في البحر أثناء رحلة نفيهم، وخمسة منهم تمكنوا من الفرار من منقاهم إلى وجهة مجهولة، وتسعة منهم توفوا في منقاهم بـ"أوبوك"، وواحد لم أعرف مصيره.²

وهذا الرقم القليل لعدد المنفيين راجع لعدم وجود مرافق بالمدينة لاستقبالهم وقلة المشرفين عليهم، حيث كان مصنع الفحم لصاحبه الفرنسي سولييت (Soleillet)، الذي ظل دون عمال منذ وفاته في مدينة عدن اليمنية في شهر سبتمبر سنة 1886، سجنًا للمنفيين من المستعمرات الفرنسية. وقد كان المنفيون إليها مُسَخَّرين للأعمال الشاقة في الزراعة وإنتاج الفحم. وفي سنة 1896 تمّ غلق المعتقل لكثرة عملية فرار المنفيين، نتيجة لتواطؤ

¹ B.D.I.C, Obock, France, 1880-1894, <http://anom...>

² Ibid.

السكان المحليين مع إخوانهم المسلمين، أمّا باقي المنفيين فقد تمّ تحويلهم إلى المستعمرتين العقابيتين كاليدونيا الجديدة أو غويانا الفرنسية لاستكمال بقية مدة إدانته¹.

وقد ذكر الكاتب الفرنسي كوليت دوبوا (Collette Dubois) في مقال له تحت عنوان: "الأوهام استمرت، والأوهام ضاعت: أوبوك 1880-1890"، أنّ هؤلاء المنفيين كانوا يقضون أحكاما بتهمة التمرد أو جرائم القانون العام².

2. نماذج من نفي الجزائريين إلى أوبوك:

كما ذكرت سابقا، وحسب وثائق موقع الأرشيف الفرنسي (A.N.O.M)، فقد نفت السلطات الفرنسية 20 جزائريا إلى المستعمرة العقابية "أوبوك"، ومن خلال نفس الموقع تمكنت من جمع معلومات قليلة حولهم وهي كالتالي:

منيعش بن أحمد بن عبد الله، ولد سنة 1846 بباتنة، حكم عليه بالنفي سنة 1884، ونقل في بادئ الأمر إلى أحد سجون المتروبول الذي بقي فيه لمدة سنتين، ومن ثم تمّ ترحيله إلى منفاه بـ"أوبوك" سنة 1886. وقد توفي بمنفاه في تاريخ 2 مارس سنة 1887، على الساعة السابعة صباحا³.

سعيد بن لحسن، ولد سنة 1850 بسطيف، حكم عليه بالنفي سنة 1886، وتوفي بمنفاه في تاريخ 4 مارس 1887، على الساعة العاشرة صباحا⁴.

أحمد بن القايد، ولد سنة 1851 بالجزائر، حكم عليه بالنفي سنة 1886، وتوفي بمنفاه في تاريخ 28 ديسمبر 1886، على الساعة السادسة صباحا. وهو ما يعني وفاته بعد

¹ Collette Dubois, op.cit, p 49, et B.D.I.C, Obock, France, 1880-1894, <http://anom...>

² Collette Dubois, op.cit, p 49.

³ A.N.O.M COL H 513, B.D.I.C, **Meniah ben Ahmed ben Abdallah**, Obock, France, 1884, <http://anom...>, et E.C.R.D, N°48, **Meniah ben Ahmed ben Abdallah**, Obock, France, Année 1887, <http://anom...>

⁴ A.N.O.M COL H 547, B.D.I.C, **Saïd ben Lhasen**, Obock, France, 1886, <http://anom...>, et E.C.R.D, N°49, **Saïd ben Lhasen**, Obock, France, Année 1887, <http://anom...>

وصوله إلى منفاه بفترةٍ قصيرة¹.

قدّور بن عائشة ابن المتوفى عبد القادر بن سعيد، وعائشة بنت محمد، ولد سنة 1851 بالشلف، حكم عليه بالنفي سنة 1886، وتوفي بمنفاه في تاريخ 13 مارس 1887، على الساعة الحادية عشرة وخمس عشرة دقيقة صباحاً².

محمد صالح بن دربال، ولد سنة 1856 بالمدينة، حكم عليه بالنفي سنة 1886، وتوفي بمنفاه في تاريخ 18 جانفي 1887، على الساعة الثامنة وثلاثين دقيقة مساءً³.

بلقاسم بن مبارك بن علي وحاسية بنت مسعود، ولد سنة 1859 بمقاطعة قسنطينة. حكم عليه بالنفي سنة 1886، وتوفي بمنفاه في تاريخ 16 مارس 1887، على الساعة السادسة وخمس عشرة دقيقة صباحاً⁴.

محمد بن أحمد بن العمراني والمتوفية فاطمة بنت عبد الله، ولد سنة 1861 بميلة، حكم عليه بالنفي سنة 1886، وتوفي بمنفاه في تاريخ 19 مارس 1887، على الساعة الرابعة والنصف مساءً⁵.

¹ E.C.R.D, N°44, **Ahmed ben El Kaïd**, Obock, France, Année 1886, <http://anom...>

² A.N.O.M COL H 490, B.D.I.C, **Kaddour ben Aïcha**, Obock, France, 1886, <http://anom...>, et E.C.R.D, N°51, **Kaddour ben Aïcha**, Obock, France, Année 1887, <http://anom...>

³ A.N.O.M COL H 520, B.D.I.C, **Mohammed Salah ben Derbal**, Obock, France, 1886, <http://anom...>, et E.C.R.D, N°45, **Mohammed Salah ben Derbal**, Obock, France, Année 1887, <http://anom...>

⁴ A.N.O.M COL H 420, B.D.I.C, **Belgacem ben Embareck**, Obock, France, 1886, <http://anom...>, et E.C.R.D, N°52, **Belgacem ben Embareck**, Obock, France, Année 1887, <http://anom...>

⁵ A.N.O.M COL H 517, B.D.I.C, **Mohamed ben Ahmed ben Lamrani**, Obock, France, 1886, <http://anom...>, et E.C.R.D, N°53, **Mohamed ben Ahmed ben Lamrani**, Obock, France, Année 1887, <http://anom...>

رابح بن قاسة أوبراهم، ولد سنة 1861 بميلة، حكم عليه بالنّفي سنة 1886، وتوفي بمنفاه في تاريخ 23 فيفري 1887، على الساعة الثامنة والنصف صباحاً¹.

قاسي أوموسي، ولد سنة 1861 ببجاية، حكم عليه بالنّفي سنة 1886، وتوفي بمنفاه في تاريخ 11 مارس 1887، على الساعة الثالثة والنصف مساءً².

أحمد بن محمد المعروف باسم قاسي، ولد بالجزائر، حكم عليه بالنّفي سنة 1886، وتمكّن من الهروب من منفاه بتاريخ 18 جانفي 1887³.

أرزقي محمد أومخلوف، ولد بالجزائر، حكم عليه بالنّفي سنة 1886، وتوفي في نفس السنة بمعتقل أفينيون (Avignon) بالمترربول⁴.

جعفر بن شالي، ولد بالجزائر، حكم عليه بالنّفي سنة 1886، وتمكّن من الهروب من منفاه بتاريخ 21 ديسمبر 1886⁵.

الطاهر بن محمد أوالعايب، ولد بالجزائر، حكم عليه بالنّفي سنة 1886، وتوفي أثناء الرحلة البحرية من المترربول إلى "أوبوك"⁶.

¹ A.N.O.M COL H 538, B.D.I.C, **Rabah ben Kassa ou Braham**, Obock, France, 1886, <http://anom...>, et E.C.R.D, N°47, **Rabah ben Kassa ou Braham**, Obock, France, Année 1887, <http://anom...>

² A.N.O.M COL H 490, B.D.I.C, **Kaci ou Moussa**, Obock, France, 1886, <http://anom...>, et E.C.R.D, N°50, **Kaci ou Moussa**, Obock, France, Année 1887, <http://anom...>

³ A.N.O.M COL H 1262, B.D.I.C, **Ahmed ben Mohamed**, Obock, France, 1886, <http://anom...>

⁴ A.N.O.M COL H 1449, B.D.I.C, **Areski ben Mohamed ou Maklouf**, Obock, France, 1886, <http://anom...>

⁵ A.N.O.M COL H 1285, B.D.I.C, **Djaffar ben Chellali**, Obock, France, 1886, <http://anom...>

⁶ A.N.O.M COL H 1446, B.D.I.C, **Tahar ben Mohamed ou El Aïb**, Obock, France, 1886, <http://anom...>

عمار آيت سعيد، ولد بالجزائر، حكم عليه بالنّفي سنة 1886، توفي أثناء الرحلة البحرية من المتروبول إلى "أوبوك" رفقة الطاهر بن محمد أوالعايب¹.

علي بن محمد أمزيان، ولد بالجزائر، حكم عليه بالنّفي سنة 1886، وتمكّن من الهروب من منفاه في نفس السنة².

عمار بن أحمد أومدور، ولد بالجزائر، حكم عليه بالنّفي سنة 1886، وتمكّن من الهروب من منفاه بتاريخ 18 جانفي 1887 رفقة المنفي أحمد بن محمد³.

العربي ولد بلقاسم، ولد بالجزائر، حكم عليه بالنّفي سنة 1886⁴.

محمد بن عبد القادر ابن زينب، ولد بالجزائر، حكم عليه بالنّفي سنة 1886، وتمكّن من الهروب من منفاه بتاريخ 18 جانفي 1887 رفقة المنفيين أحمد بن محمد وعمار بن أحمد أومدور⁵.

محمد عبّاس، ولد بالجزائر، حكم عليه بالنّفي سنة 1886، وتوفي في مركز الاحتجاز إيسيس (Eysses) بالمتروبول⁶.

يحي بن صحراوي، ولد بالجزائر، حكم عليه بالنّفي سنة 1886، توفي أثناء الرحلة البحرية من المتروبول إلى "أوبوك" بتاريخ 13 أفريل 1887⁷.

¹ A.N.O.M COL H 1449, B.D.I.C, **Amar Ait Saïd**, Obock, France, 1886, <http://anom...>

² A.N.O.M COL H 1263, B.D.I.C, **Ali ben Mohamed Amzian**, Obock, France, 1886, <http://anom...>

³ A.N.O.M COL H 1264, B.D.I.C, **Amar ben Ahmed ou Meddour**, Obock, France, 1886, <http://anom...>

⁴ A.N.O.M COL H 1287, B.D.I.C, **El Arbi ould Belkassem**, Obock, France, 1886, <http://anom...>

⁵ A.N.O.M COL H 1304, B.D.I.C, **M'A Ahmed ben Abdelkader ben Zineb**, Obock, France, 1886, <http://anom...>

⁶ A.N.O.M COL H 1438, B.D.I.C, **Mohamed Abbes**, Obock, France, 1886, <http://anom...>

⁷ A.N.O.M COL H 1448, B.D.I.C, **Yahia ben Sarahoui**, Obock, France, 1886, <http://anom...>

وفي ختام هذا الفصل، وبعد استعراضني لنموذجين آخرين من نفي الاحتلال الفرنسي لقادة وثور المقاومة الشعبية، إضافة إلى نفي فئات أخرى من المجتمع الجزائري، يمكن القول حسب ما توصلت إليه:

استمرت السلطات الفرنسية في تطبيق عقوبة النفي كأحدى وسائل الردع التي استخدمتها في كبح جماح المقاومة الشعبية المسلحة حتى نهاية القرن التاسع عشر. شهد الثلث الأخير من القرن التاسع عشر تطبيق السلطات القضائية الفرنسية لعقوبة النفي ضد فئة النساء، وبشكل محدود جداً، بسبب ارتكاب أغلبهن لجرائم قتل، بالإضافة إلى فئة أخرى هي فئة المخالفين للقانون العام، التي طبقت عليها هذه العقوبة منذ السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي.

كما توسعت دائرة مناطق النفي أواخر القرن التاسع عشر لتشمل "أوبوك" بجيبوتي، هذه المستعمرة الفرنسية الجديدة القريبة من مدخل البحر الأحمر، التي نفت إليها السلطات الفرنسية عدداً قليلاً من الجزائريين، وسرعان ما أغلقتها ونقلت جميع المنفيين إليها ومن بينهم الجزائريون إلى المستعمرات العقابية الأخرى.

الفصل السادس:

حياة وأوضاع المنفيين بمنفاهم

أولاً: حياة وأوضاع المنفيين إلى مصر

ثانياً: حياة وأوضاع المنفيين إلى المتروبول

ثالثاً: حياة وأوضاع المنفيين إلى المستعمرة

العقابية غويانا الفرنسية

رابعاً: حياة وأوضاع المنفيين إلى المستعمرة

العقابية كاليدونيا الجديدة

الفصل السادس: حياة وأوضاع المنفيين بمنفاهم

كان النّفي إلى خارج الجزائر في الواقع رحلة بلا عودة بالنسبة لأغلب المنفيين الجزائريين، خاصّة المنفيّون إلى المستعمرات العقابية الفرنسية: غويانا الفرنسية، وكاليدونيا الجديدة، نظرا لمعطيات تتعلّق بظروف حياتهم في المنفى، يضاف إليها التشريعات الفرنسية التي سبق التطرّق إليها؛ الحريصة في مجملها على عدم عودتهم.

وتتميّز الحياة اليومية للمنفيّ في منفاه عموما -عدا المنفيّين إلى مصر على قلتهم- بالرتابة القاتلة أحيانا وبالموت البطيء في أغلب الأحيان، نظرا لبعد المنفيّ عن عائلته ووطنه وعيشه في وسطٍ غريبٍ عنه.

وسأطرّق في هذا الفصل إلى جوانب عديدة من حياة هؤلاء: العمل، والتغذية، والصحة، والزواج، والعقوبات، وحالات الفرار، وغيرها من الجوانب الاجتماعية والثقافية خصوصاً.

أولاً: حياة وأوضاع المنفيّين إلى مصر

بخصوص المنفيّين الجزائريّين إلى غير المتروبول والمستعمرات العقابية الفرنسية، فإنّنا نجد نموذجين بارزين هما: محمد بن محمود بن العنّابي، ومصطفى بن محمد الكبابي، اللذان سوف أقتصر في الحديث عنهما كنماذج نفتها السلطات الفرنسية إلى دولة عربية إسلامية.

فبعد نفي ابن العنّابي من البلاد، توجّه إلى مصر التي اختارها منفى له، حيث أقام بقية حياته فيها متصدّراً للإفتاء في الإسكندرية ومُدّرّساً بجامع الأزهر. وفيما يتعلّق بالكبابي، فقد نُفي في البداية إلى جزيرة "سانت مارغريت"، ثمّ اختار مصر أيضاً منفى له، متصدّراً لرواية الحديث بمدينة الإسكندرية. وسأتناول في هذا العنصر حياتهما في المنفى بشيء من التفصيل.

1. محمد بن محمود بن العنّابي:

بعد نفيه من الجزائر أواخر سنة 1830 أو بداية سنة 1831، استقرّ المقام بمحمد بن محمود بن العنّابي في مصر التي اختارها منفى له، وتحديداً مدينة الإسكندرية التي سبق

وأن أقام بها كما أشرت إلى ذلك سابقا. فسمع به والي مصر حينها محمد علي باشا، الذي كان على اطلاع بكتابه "السعي المحمود في نظام الجنود"، وطلب من الشيخ إبراهيم السقا أحد تلاميذ ابن العنّابي اختصاره، فسُمّي المختصر "بلوغ المقصود مختصر السعي المحمود". ولا شك أن محمد علي قد قام بذلك لأهميّة الكتاب¹.

وقد رحّب هذا الأخير بابن العنّابي وخصّه برعايته لمكانته وكفاءته العلمية، حتى أنّه ولّاه وظيفة المفتي الحنفي بالمدينة بعد وفاة مفتيها الشيخ خليل السّعران². ولذلك نجد اسمه مقرونا بعد نفيه بعبارة "مفتي ثغر الإسكندرية". كما كان يوقّع فتاويه بعبارة: "مفتي السادة الحنفية بثرغر الإسكندرية"³.

وفي آخر عهد ولاية محمد علي باشا على مصر، صار أصحاب الدعاوى يستفتون الفقهاء، وإذا ظهر الحقّ بيد من تكون معه الفتوى، يستفتي المدّعى عليه بفتوى أخرى على اختلاف أقوال المذاهب، فتُعَاد رؤية الدعوى، وهكذا. وقد كثر ذلك من أصحاب الدعاوى في الفتوى مع انتشار ظاهرة ارتشاء المفتين. فتضايق محمد علي من ذلك وأحضر إليه ابن العنّابي وأمره بتأليف كتاب يجمع فيه ما رجح من أقوال المذاهب الأربعة، ويوفّق مع الأقوال قوانين السياسة، فتصير كلّ الأحكام الفقهية والقضاء من ذلك الكتاب فقط. وكان قصد محمد علي من ذلك التخلّص من المشاكل التي تحدث بسبب الاختلاف في الفتوى وأقوال المذاهب، فألف ابن العنّابي كتاب "صيانة الرياسة ببيان القضاء والسياسة"⁴.

وكثيرا ما يتعرّض العلماء والشيخوخ الأجلاء المصلحون للابتلاءات والمكاييد، ولا سيّما إن عظمت رتبته في العلم، وكانت له مكانة ورياسة، وكان قويا جريئا في مواقفه وإنكاره على

¹ محمد بن محمود بن العنّابي، السّعي المحمود في نظام الجنود، تق وتحت: محمد بن عبد الكريم الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 6، وأبو القاسم سعد الله، "المفتي الجزائري-المصري ابن العنّابي وكتابه السعي المحمود في نظام الجنود"، مجلة الأوصال، ع31، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، 1976، ص ص 51-52.

² عبد الحميد بك، المصدر السابق، ص 189.

³ أبو القاسم سعد الله، "المفتي الجزائري-المصري ابن العنّابي.."، المرجع السابق، ص ص 50-51.

⁴ أبو القاسم سعد الله، رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنّابي..، المرجع السابق، ص ص 10-11.

المتستّرين بالدين لأموهم ومنافعهم الخاصة. وقد اجتمعت لابن العنّابي الأمور الثلاثة. حيث تعرّض في أيّامه الأخيرة إلى محنة وابتلاء، فعزله والي مصر الجديد عبّاس باشا الأوّل (1848-1854) لمؤامرة ومكيدة حيكت له من بعض المشايخ من مرضى النفوس، أصحاب المآرب الشخصية الدنيوية الذين قصدهم من كلّ ذلك كما يقول عبد الحميد بك في كتابه "تاريخ عبد الحميد بك": "ارتزاقهم من الفتاوى على الاختلاف في المذاهب وأقوالها"¹. وقد طعن هؤلاء في شخص ابن العنّابي وأفكاره، موجّهين له اتهامات عديدة باطلة منها: أنّه يُقلّد الكفار، وزنديق خارجي. كما عملوا بالخصوص على إبطال كتابه "صيانة الرياسة ببيان القضاء والسياسة" الذي كان قد ألّفه بطلبٍ من محمد علي باشا نفسه، بقولهم للوالي عبّاس باشا بأنّ ذلك ممّا يوجب ضعف الديانة المحمّدية، وهذا لا يجوز ولا يصحّ. وما زالوا يكيّدون له عند الوالي حتى نَقِم عليه وعزله من الإفتاء سنة 1850، وولّى تلميذه الشيخ محمد البنا² مكانه³.

وممّا يجدر ذكره أيضا أنّ ابن العنّابي قد التقى في منفاه برفيقه في المحنة مصطفى ابن محمد الكبابطي، فأكرم وفادته وتوسّط له لدى محمد علي باشا من أجل أن يُجري عليه معاشا ويُحسن إقامته، فأقرّ له الأخير راتباً شهرياً⁴.

والى جانب تولّيه الإفتاء بالإسكندرية انتصب ابن العنّابي لتدريس الحديث والفقه بها وبالجامع الأزهر بمدينة القاهرة⁵. حيث كانت حلقة درسه موئل العلماء والشيوخ والطلبة والمتقّفين من مصر وخارجها، ينهلون من علمه وفقهه ورأيه السديد، ويأخذون عنه الإجازة.

¹ عبد الحميد بك، المصدر السابق، ص 190.

² كان أحد تلاميذ ابن العنّابي الذين درّسهم يوم كان يُدرّس بجامع الأزهر، أثناء إقامته الأولى بمصر.

³ أبو القاسم سعد الله، مجادلة الآخر، المرجع السابق، ص 238.

⁴ أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، المرجع السابق، ص ص 30-31.

⁵ عمر بن قينة، أعلام وأعمال في الفكر والثقافة والأدب، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2000، ص

فقد أخذ عنه علماء كثر من بلاد المشرق والمغرب¹ من بينهم: الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمان آل الشيخ من بلاد الحجاز، الذي أخذ عنه سنة 1831².

ويقول هذا الأخير في كتابه "مصباح الظلام في الردّ على من كذب على الشيخ الإمام": "وأما ما ورد في السنن (بحق السائلين عليك وبحق ممشى الذهاب إلى المسجد) ونحو ذلك...، وقد منع ذلك فقهاء الحنفية كما حدّثني به محمد بن محمود الجزائري الحنفي رحمه الله تعالى بداره بالإسكندرية، وذكر أنّهم قالوا: لا حقّ لمخلوق على الخالق"³.

ويقول أيضا عبد الحي بن عبد الكريم الكتّاني في كتابه "فهرس الفهارس والأثبات" عن الشيخ عبد اللطيف في إجازته لأحمد بن إبراهيم بن عيسى: "ويروي شيخه عبد اللطيف المذكور الصحيح (صحيح البخاري) عن محمد بن محمود الجزائري سنة 1247هـ بالإسكندرية..⁴".

كما أخذ عن ابن العنّابي الشيخان: محمد بن خليل القاوقجي، وعبد القادر الرافعي الحنفي، وكلاهما من طرابلس الشام، وكذا الشيخ محمد بيرم الرابع التونسي الذي قال فيه: "إلى حضرة وحيد دهره وزمانه، العالم الكبير، والرئيس التحرير، والمقدم في الفتيا الحنفية بالمشرق بلا نكير، شيخ الإسلام أبي عبد الله سيدي محمد بن محمود العنّابي المقيم الآن بثمر الإسكندرية..⁵".

هذا بالإضافة إلى علماء وشيوخ من داخل مصر مثل: أحمد بن حسن الرشدي، وأحمد بن يوسف بن يوسف القنياتي إمام الجامع الأزهر، ومحمد بن محمد مطر العفيفي

¹ أبو القاسم سعد الله، رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنّابي...، المرجع السابق، ص ص 47-48.

² عبد الحي بن عبد الكريم الكتّاني، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيكات والمسلسلات، اعت: إحسان عباس، ج1، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1982، ص 125.

³ عبد اللطيف بن عبد الرحمان بن حسن آل الشيخ، مصباح الظلام في الردّ على من كذب على الشيخ الإمام، تق ومر: إسماعيل بن سعد بن عتيق، دار الهداية، الرياض، المملكة العربية السعودية، (د.س)، ص 179.

⁴ عبد الحي بن عبد الكريم الكتّاني، المرجع السابق، ص 125.

⁵ أبو القاسم سعد الله، رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنّابي...، المرجع السابق، ص 126.

الشافعي، وعبد الرحمان بن عثمان الدميّاطي الغمراوي الشافعي، وإبراهيم بن حسن الإسعدي، ومحمد بن علي الطحاوي، ومحمد الملاح الإسكندري، ومحمد البنّا مفتي الإسكندرية، وأحمد التميمي الخليلي مفتي القاهرة، وإبراهيم السقا، ومحمد علي البقلي، وخليل الرشدي¹.

وقد كان ابن العنّابي قبل وفاته بفترة قصيرة كما يؤكّده عبد الحميد بك في كتابه يشرح "متن البركوي"² في التوحيد، ووقف قلمه على قول صاحب المتن في حقّ الصحابة: "نُحِبُّهُمْ ونرتجي شفاعتهم". وكانت آخر عبارة قالها ابن العنّابي في شرحه: "أي لنا في الآخرة"³.

وبعد عزل عباس باشا لابن العنّابي من منصب الإفتاء سنة 1850، أقام هذا الأخير في بيته معتزلاً العامة ومبتعداً عن التدخل في أمر المكاييد والتّهم الباطلة التي ألصّقت به، لا يستقبل إلاّ المقرّبين منه وبعض تلاميذه، وكان من بينهم: الكبابطي الذي دأب على زيارته ومجالسته لدراسة مسائل علمية وفقهية⁴.

وتوفّي ابن العنّابي بمنفاه بعد عزله بنحو سنة تقريباً، وذلك في شهر جانفي 1851. ولا أدري إن كان لعزله من منصب الفتوى أثرٌ على وفاته. فالمصادر التي اطّلت عليها لا تتحدّث عن ذلك. كما أُشير إلى أنّ أسرة ابن العنّابي لا تزال حتى يومنا هذا تعيش بالإسكندرية، وتُعرف بأسرة "المفتي الجزائري"⁵.

2. مصطفى بن محمد الكبابطي:

تنفيذا لأمر "بوجو" نُفي الكبابطي وولده (الذي لم أجد لاسمه ذكراً في المصادر التي اطّلت عليها) وابن أخيه أحمد بن عاشور من الجزائر، وحُمِلوا على ظهر باخرة إلى مرسيليا تمهيدا لنقلهم منها إلى منفاهم بجزيرة "سانت مارغريت"، وكان ذلك في أواخر شهر ماي سنة

¹ عبد الحميد بك، المصدر السابق، ص ص 188 و192.

² نسبة إلى العلامة محي الدين بن بئر علي البركوي.

³ نفسه، ص 190.

⁴ أبو القاسم سعد الله، "المفتي الجزائري-المصري ابن العنّابي.."، المرجع السابق، ص 52.

⁵ أبو القاسم سعد الله، رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنّابي...، المرجع السابق، ص 11.

1843¹. وعند نزولهم في مرسيليا في أول جوان، سُلموا إلى الشرطة كما يُفعل بالمجرمين، وشُدَّت عليهم الرقابة، وكان مُرافقهم ومُترجمهم هو السيد بالير (Ballir)².

ويبدو أنَّ النقاشات بين المسؤولين الفرنسيين انتهت إلى أنَّه من الأفضل للمصلحة الفرنسية عدم نفي الكابطي إلى جزيرة "سانت مارغريت"، بل الأولى تركه يختار منفاه في إحدى دول المشرق بناءً على طلبه. وقد وُجِدَت ثلاث رسائل يبدو أنَّها جميعاً بخط الكابطي، وجَّهها هذا الأخير إلى وزير الحربية "سولت"، يستعطفه لكي يسمح له بالتوجّه إلى بلاد المشرق بدل النّفي إلى جزيرة "سانت مارغريت".

ففي الرّسالة الأولى مجهولة التاريخ³، يُخبر الكابطي وزير الحربية بوصوله إلى مرسيليا منفياً من الجزائر حسب أوامره، ويطلب منه السّماح له بالتوجّه إلى بلد من بلاد المسلمين مثل: الإسكندرية، أو طرابلس الغرب، أو تونس، حتّى يقدّم عليه أولاده ويتوجّه معهم من هناك إلى الحجاز لأداء فريضة الحجّ التي لم يؤدّها رغم كبر سنّه.

وفي نفس الرّسالة يطلب الكابطي وثيقة تعريفية يتقدّم بها إلى القناصل في البلدان التي سيمرّ بها، حتّى لا يُواجه مشاكل السّؤال عن هويّته ومصيره. ويبدو من الرّسالة أنَّ الكابطي لم يكن على علم بما كان يدور بشأنه من مراسلات في الدّوائر الفرنسية⁴.

أمّا الرّسالة الثانية المؤرّخة في 5 جوان سنة 1843، فلا تختلف عن الأولى سوى في المبالغة في الاستعطاف والشّعور بالقلق من تعامل الفرنسيين معه، والخوف من المصير المجهول. ذلك أنَّ الكابطي لم يكن يعرف حتّى إلى ذلك الحين ماذا سيفعلون به بعد أن عزلوه ونفّوه من الجزائر. وقد كرّر الطلب من الوزير بالتّسريح إلى بلد من بلاد المسلمين غير الجزائر، والتوجّه بعائلته بعد أن تلتحق به نحو المشرق، وأخبره أنّه كثير الأولاد وكبير

¹ A.N.O.M, GGA 3F 11, op.cit.

² أبو القاسم سعد الله، "قضية ثقافية بين الجزائر وفرنسا.."، المرجع السابق، ص 262.

³ يبدو أنَّها كُتبت يوم نزوله بمرسيليا في أول جوان من نفس السنة.

⁴ عائشة حسيني، المرجع السابق، ص ص 196-197.

في السنّ، فمثله يستحق العفو والشفقة. كما طلب منه أنّه في حالة الموافقة بأن يُرسل في ذلك حاكم مرسيليا دوبول (Dobol)¹.

وفيما يخصّ الرسالة الثالثة المؤرّخة في 11 جوان 1843، فتضمّنت شكرا من الكبابطي لوزير الحربية على استجابته لطلبه والسّماح له بالذهاب إلى الإسكندرية، حيث يقول: "حضرة سعادة صدر الدولة الفرنسية.. أشكرك على مزيّتك وعفوك وإحسانك، حيث سرّختنا وأذنت بذهابنا إلى الإسكندرية لنجتمع مع أولادنا هناك..²".

وأشير هنا إلى أنّ وزير الحربية "سولت" قد أمر قبل ذلك بتخفيف الإجراءات المتعلقة باحتجاز الكبابطي ومرافقيه، ومعاملتهم بشكل أفضل، حيث مُنح المُفتي وابنه بدلات سجناء الدرجة الأولى، بينما مُنح ابن أخيه بدلات من الدرجة الثانية. إضافة إلى منحهم مبلغا من المال أثناء فترة احتجازهم في مرسيليا قيمته 336 فرنكا. كما وافق الوزير على السّماح لهم بحريّة التنقل في مرسيليا لبضعة أيّام، مع خضوعهم لرقابة الشرطة لمنع أيّ محاولة للهروب.³

غادر الكبابطي وابنه وابن أخيه مرسيليا في 11 جوان على متن باخرة لوسكاماندر (Le Scamandre) التابعة لشركة المشرق "Levant" الفرنسية، التي كانت مُتوجّهة إلى مدينة الإسكندرية. وقبل إطلاق سراحه، أخذت السلطات الفرنسية عليه عهدا بأن لا يعود إلى الجزائر طوال حياته.⁴

وصل الكبابطي إلى الإسكندرية يوم 24 جوان 1843، ونزل ضيفا على ابن بلده ورفيقه في محنة النّفي ابن العنّابي، الذي كان يومئذ يتولّى وظيفة مُفتي الحنفية بالمدينة.

¹ أبو القاسم سعد الله، "قضية ثقافية بين الجزائر وفرنسا.."، المرجع السابق، ص ص 262-263، وعائشة حسيني، المرجع السابق، ص 197.

² عائشة حسيني، المرجع السابق، ص 197.

³ Nadya Bouzar Kasbadje, op.cit, p 86.

⁴ Ibid, p 88, et

أبو القاسم سعد الله، "قضية ثقافية بين الجزائر وفرنسا.."، المرجع السابق، ص 263.

وسرعان ما أرسل قنصل فرنسا بالمدينة برقية إلى الخارجية الفرنسية في الفاتح من جويلية يُخبره فيها بوصول الكبابطي إلى مدينة الإسكندرية ونزوله عند ابن العنّابي، ونَفِيهِ أن تكون له علاقة بحركة الأمير عبد القادر كما أسماها، وكذا رغبته في التّوجّه بعد وصول عائلته لأداء فريضة الحجّ¹.

كما طالب وزير الحربية "سولت" بتوخي أقصى درجات اليقظة تجاه نشاط الكبابطي وابن أخيه في منفاهم بمصر، وتنبيه المستشارية الفرنسية بقوله: "لا شكّ أنّ مصطفى بن الكبابطي وأحمد بن عاشور، اللّذين تمّ الإبلاغ عنهما بسبب عدائهما للحكومة الفرنسية.. سيحملان مشاعرهما في بلدهما إلى البلد الذي سيزوران (مصر). لذلك من المهمّ ممارسة إشراف خاص على سلوكهم وإبعادهم قدر الإمكان عن طريق الضرر. يُرجى توجيه تعليماتكم الخاصة إلى السيّد القنصل العام الفرنسي في مصر، وإصدار تعليمات له بأن يضمن مع التحذير، أيّ شيء قد يُحاول الجزائريان المذكوران أعلاه القيام به من أجل الإضرار بمؤسساتنا في إفريقيا"².

بدأ الكبابطي حياةً جديدة، حياة المنفيين المنقطعين عن أوطانهم وأهاليهم ظلماً وعدواناً. ومن حُسن الأقدار أنّه وجد ابن العنّابي صديقه الذي قاسى النّفي قبله، فاستقبله وسعى له لدى والي مصر محمد علي باشا لكي يُجري عليه معاشاً ويُحسن مقامه³. ويقول عبد الحميد بك في هذا الصدد: "ولمّا حضر الإسكندرية -يقصد الكبابطي- اجتمع بالشيخ محمد الجزائري -يقصد ابن العنّابي- مُفتي الإسكندرية، وأخبره الواقع (ما حصل له)، فأخبر محمد علي باشا بذلك، فرتب له رزقا كافيا، وأقام بالإسكندرية مُشتغلاً برواية الحديث في دائم

¹ ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 30، وأبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، المرجع السابق، ص ص 30-31.

² Nadya Bouzar Kasbadje, op.cit, p 87.

³ أبو القاسم سعد الله، مجادلة الآخر، المرجع السابق، ص 239.

الأوقات، وفي كل سنة يروي البخاري ومسلم في جامع تربةانة على المينة الشرقية. وروى عنه (الحديث) أغلب علماء الإسكندرية، وأفتى كثيرا على مذهب الإمام مالك¹.

عاش الكبابي في مدينة الإسكندرية حوالي ثماني عشرة سنة، غير أن ما وصل إلينا من معلومات -حسب ما اطلعت عليه- حول حياته في المنفى قليل، فما تزال هناك جوانب كثيرة من حياته غير معروفة. وقد تفرغ الكبابي حسب ما ذكر تلميذاه محمد عاقل وعبد الحميد بك لرواية الحديث حتى اشتهر في ذلك بين الناس. ولما أصبح عاجزا عن الخروج إلى جامع "تربةانة"، اعتكف في داره منذ سنة 1854، وبقي يروي الحديث لمن حضر إليه².

وقبل وفاته بحوالي ثلاث سنوات، اجتمع به تلميذه عبد الحميد بك في 12 جوان سنة 1858 في داره، وأخذ عنه حديث المسلسل بالأولية، كما أخذ عنه حديث المصافحة. وكان الكبابي قد أخذ هذا عن شيخه "محمد صالح البخاري الرضوي" أول إقامته بالإسكندرية. وممن أخذ عنه العلم أيضا بعض علماء الإسكندرية وأدبائها، ومنهم: الشاعر محمد عاقل. كما أخذ العلم عن الكبابي بعض علماء المغرب الأقصى³.

وتوفي الكبابي بمنفاه بالإسكندرية حسب ما ذكره محمد عاقل في ديوانه "لسان الشباب" سنة 1861، وحسب ما ذكره عبد الحميد بك في تاريخه سنة 1862، أي عن عمر سبع وثمانين سنة ميلادية، ودُفن بمقبرة أبي العباس المرسى⁴.

ثانيا: حياة وأوضاع المنفيين إلى المتروبول

بخصوص المنفيين الجزائريين إلى المتروبول، فإننا نجد العديد من النماذج، وسوف أقتصر في هذا العنصر على ثلاثة نماذج بارزة هي: حياة وأوضاع منفيي زمالة الأمير عبد القادر بجزيرة "سانت مارغريت"، وحياة وأوضاع الأمير عبد القادر وأسرته ورفقائه بعدة

¹ عبد الحميد بك، المصدر السابق، ص 214.

² أبو القاسم سعد الله، "قضية ثقافية بين الجزائر وفرنسا.."، المرجع السابق، ص 264.

³ عبد الحميد بك، المصدر السابق، ص ص 214-215.

⁴ نفسه، ص 216.

سجون في المتروبول، ثم حياته وأوضاعه أيضا في منفاه الاختياري ببلاد المشرق، وهذا حتى لا نُفصل معلوماتهما عن بعض.

إضافة إلى تناول حياة وأوضاع بعض المنفيين إلى "كالفى" بجزيرة "كورسيكا"، وهذا من خلال التطرق بشيء من التفصيل إلى أوضاعهم الاجتماعية خصوصا. مع الإشارة أيضا إلى العفو عن عددٍ من هؤلاء المنفيين وعودة بعضهم إلى أرض الوطن.

1. حياة وأوضاع منفيي زمالة الأمير عبد القادر بجزيرة سانت مارغريت:

عقب وصول المنفيين إلى ميناء "تولون" سلّمت لهم السلطات الفرنسية لوازم النّوم والمبيت، كما تؤكد ذلك الرسالة المؤرخة في "تولون" بتاريخ 24 جوان 1843، والمُوجّهة من نائب المراقب فروستي (Frosté) إلى عمدة مدينة كان، ومما جاء فيها: "أتشرف بإبلاغكم أنّه تمّ اليوم تسليم أدوات النّوم وأدوات التخيم والخيام المخصّصة للأسرى العرب الذين انطلقوا يوم 22 من الشهر الجاري من الجزائر العاصمة باتجاه جزيرة سانت مارغريت"¹.

وقد كانت وضعية منفيي زمالة الأمير عموما والأطفال الصّغار منهم خصوصا سيّئة خلال الأشهر الأولى من نفيهم، وهذا نتيجة الاكتظاظ الكبير، ونقص تغذية أمهاتهم، والبرد، وانعدام الدّواء. حيث بلغ مُعدّل وفيات الأطفال خلال الأشهر الأولى من وجودهم بمنفاهم حوالي وفاة طفل كلّ أسبوع².

كما أنّ الأماكن التي سُجن فيها المنفيون، وبالأخصّص المُهمّون منهم للسلطات الفرنسية، كادت أن تتسبّب في موت العديد منهم، حيث أنّ عددهم حسبما يقول الدكتور بوسيو (Bosio) في زنانات سجن الجزيرة لم يكن متوافقا مع ضروريات النظافة والصّحة. فقد كان السجن يؤوي أعدادا أكثر من طاقة استيعابه، حيث كان يضمّ 520 سجينا بمن فيهم

¹ Hadj Ali Mustapha, **Des Revoltes Populaires...**, op.cit, p 74.

² Sylvie Thénault, "Une circulation transméditerranéenne forcée", op.cit, p 7, et Xavier Yacono, "Les prisonniers de la smala d'Abd el-Kader", op.cit, pp 426-427.

منفيّو الرّمالة. وكان هؤلاء المنفيّون ينامون على أسرة السّجن الحديدية، أو على الأرضية المغطّاة بالألواح الخشبية، وفي الكثير من الأحيان ينامون من دون أفرشة¹.

هذا الأمر دفع بالدكتور أوغست وارنييه (Auguste Warnier)² من رفع تقرير شديد اللّهجة إلى الحكومة الفرنسية في 17 نوفمبر سنة 1843، يُحذّر فيه من العواقب الوخيمة للإهمال الذي يتعرّض له هؤلاء المنفيّون، من خلال تركهم في أماكن غير نظيفة وغير صحيّة بتاتا؛ خاصة النّساء - وعددهم 39 امرأة - اللّائي بقين مُحْتَجَزَات في السجن لمُدّة قاربت ثلاثة أشهر دون أن يروا أشعة الشمس³.

كما كانت الرّطوبة قويّة في الجزيرة، والمناخ قاسيا، فضلاً عن الرّوايح والرياح، لا سيّما ريح الجنوب الفرنسي المعروف باسم ميسترال (Mistral)، وخاصّةً في فصل الشتاء، وهذا دون تدفئة، وهم القادمون من جنوب البحر الأبيض المتوسّط. كما تكثر بالجزيرة المستنقعات والبرك، لذلك مثّلت فضاءً سانحاً لانتشار الأمراض الوبائية في صفوف المنفيّين⁴.

وقد حدّر الدكتور "بوسيو" من تزايد عدد الوفيات في صفوف المنفيّين من مختلف الفئات العمرية، كما بيّن جلّ الأمراض المتفشّية وسط السجّاء المنفيّين، ومن أهمّها: مرض الزهري، والأمراض الجلدية، وفروة الرأس، وأمراض الروماتيزم، وأمراض العين، والأمراض الحشوية⁵، والزحار⁶، وكلّ أنواع الحمّى. مع العلم أنّه مهما كانت خطورة حالة المرضى من

¹ Xavier Yacono, "Les prisonniers de la smala d'Abd el-Kader", op.cit, p 427.

² أوغست وارنييه: ولد سنة 1810. طبيب وسياسي فرنسي. تولّى منصب حاكم مدينة الجزائر سنة 1870. توفي في سنة 1875. ينظر:

Faucon Narcisse, op.cit, pp 571-578.

³ Xavier Yacono, "Les prisonniers de la smala d'Abd el-Kader", op.cit, p 426.

⁴ الأزهر الماجري، "زماله الأمير عبد القادر الجزائري ومقبرة جزيرة سانت مارغريت (1832-1847)"، ضمن كتاب: السكان والمجال والسلطة في العالم الإسلامي، إش وتن: محمد الناصر صديقي والعيد غزالة، ج1، مَجْمَع الأطرش لنشر وتوزيع الكتاب المختص، تونس، 2021، ص ص 403 و406.

⁵ أمراض طفيلية تهاجم جهاز المناعة وتؤدّي إلى الوفاة.

⁶ التهاب واضطراب يصيب الأمعاء ويؤدّي إلى إسهال دموي أو مُخاطي.

المنفيين، فإنّه يتمّ وضعهم في المستوصف مستلقين على أسرة بدون أفرشة، ونادرا ما كان يتمّ نقلهم بما في ذلك الحالات الخطيرة لمستشفى مدينة "كان" للعلاج. كما نصح "بوسيو" بضرورة تطعيم الأطفال عن طريق الإقناع أو بطرق غير مباشرة للوقاية من هذه الأمراض¹. وباستثناء الأطفال الذين تقلّ أعمارهم عن سنتين، كان منفيو الدرجة الأولى يُمنحون راتبا يوميا قيمته 50 سنتيما، ومنفيو الدرجة الثانية يُمنحون 30 سنتيما، وأمّا منفيو الدرجة الثالثة فيُمنحون 15 سنتيما².

كما كان للمنفيين الحقّ في وجبة واحدة في اليوم، تتكون من: 750 غراما من الخبز، و60 غراما من الأرز والملح، إضافة إلى 800 غرام من الحطب. ويحصل المنفيون من الفئة الأولى على حصّة مضاعفة من الحطب. مع العلم أنّ هناك بعض التجّار الذين كانوا يأتون لبيع اللحوم والخضروات للمنفيين بالجزيرة. وقد كانت أسعار المواد الغذائية مُرتفعة نظرا لأنّ بعضها مستورد من خارج قارة أوروبا³.

وقد طرح الغذاء مشكلة بالنسبة للمنفيين، فبعضهم لم يعتد على الخبز في بادئ الأمر، لذلك كانوا يتركونه يفسد أو يقومون ببيعه لرفقائهم المنفيين، فلجأت إدارة السّجن إلى تخفيض حصّته إلى 375 غرام، وقد ترتّب عن ذلك احتجاجات أدّت إلى استعادتهم لنفس كميّة الحصّة السابقة. فضلا عن ذلك احتجّ المنفيون كثيرا على الأرز، وطالبوا الإدارة بتوفير الكسكس بدلاّ عنه، وقد نجحوا في ذلك، حيث أصبح يُقدّم لهم السميد بكمية قدرها 200

¹ Hadj Ali Mustapha, **Des Revoltes Populaires...**, op.cit, p 75, et Sylvie Thénault, "Une circulation transméditerranéenne forcée", op.cit, p 7, et Xavier Yacono, "Les prisonniers de la smala d'Abd el-Kader", op.cit, p 428.

² Activités de la société, op.cit, p 141, et Xavier Yacono, "Les prisonniers de la smala d'Abd el-Kader", op.cit, pp 426-427.

³ Sylvie Thénault, "Une circulation transméditerranéenne forcée", op.cit, p 7, et Xavier Yacono, "Les prisonniers de la smala d'Abd el-Kader", op.cit, p 426.

غرام للشخص الواحد بدلا عن الأرز، وقد تم جلبه من إفريقيا حسب قول "كزافيي ياكونو".
كما تم تخفيض الربع من حصّة الخبز¹.

وكان المنفيّون يذبحون الكباش عند حلول عيد الأضحى. مع العلم أنّ الماشية المخصّصة للطعام تُسلّم لهم حيّة، فهم لا يقبلون إلّا ما يذبحونه بأيديهم وفقا لتعاليم الشريعة الإسلامية، ولا يقبلون اللحم المقدّم لهم مباشرة من قبل السلطات الفرنسية².

أمّا عن اللباس الذي كان يُقدّم للمنفيّين دوريا فلم يكن ملائما بتاتا، ذلك أنّ جُلّ الثياب كان مهترئا، والشأن ذاته بالنسبة للأحذية التي كانت أحذية عسكرية ثقيلة وممزّقة وغير صالحة لم تنل رضا المنفيّين الذين طالبوا الإدارة باستبدالها بنعال أو أحذية عربية واسعة ومستديرة وأخفّ وزنا. كما فضّل البعض منهم البقاء خُفاه. وقد عرض الدكتور "وارنييه" إعطاء القماش والخیوط للنساء المنفيّات لصنع ملابسهنّ الخاصة، لكنّ وزير الحربية "سولت" أرجأ النّظر في هذا الاقتراح إلى وقت لاحق³.

وبشكل عام تحسّنت قليلاً ظروف المنفيّين بعد مرور عدّة أشهر، وأصبحوا يعاملون بنوعٍ من الإنسانية. حيث كانت لهم حرّية التجوال داخل الجزيرة، وأخذ حاجتهم من الحماّم في البحر ثلاث مرّات في الأسبوع. كما أنّه وباقتراح من الدكتور "وارنييه" وموافقة وزير الحربية، تمّ تخصيص غرفة لهم لتكون بمثابة مسجد ومدرسة، يؤدّون فيها الصّلاة، ويُعلّمون فيها القرآن والقراءة والكتابة للأطفال والكبار. كما قرّر وزير الحربية إرسال مُدرّس لغة فرنسية لتعليم أبناء المنفيّين، لكنّني لا أعرف ما إذا كانوا قد تعلّموها أو أنّهم رفضوا ذلك،

¹ Hadj Ali Mustapha, **Des Revoltes Populaires...**, op.cit, et Xavier Yacono, "Les prisonniers de la smala d'Abd el-Kader", op.cit, p 427.

² Journal officiel de la Martinique, op.cit, p 2, et Xavier Yacono, "Les prisonniers de la smala d'Abd el-Kader", op.cit, p 427.

³ Activités de la société, op.cit, p 141, et Xavier Yacono, "Les prisonniers de la smala d'Abd el-Kader", op.cit, p 428.

وهذا الأرجح¹.

ونفس الأمر بالنسبة للظروف المادية التي بدأت في التحسن شيئاً فشيئاً، حيث أورد إسماعيل أوربان (Ismail Urbain)²، الذي كُلّف بزيارة مُعتقل المنفيين ما بين سنتي 1846-1847، أن: "السكن والطعام والملبس مُتوفّر بما فيه الكفاية ولا ينقصهم منه شيء". وعلى عكس الظروف المادية فقد أبدى انزعاجه من الخدمات الصحية المقدّمة للمرضى منهم. وقد كان دفاعه عنهم والملاحظات التي قدّمها بشأن وضعيتهم سبباً في تغيير الأوضاع الصحية للمنفيين المرضى إلى الأحسن، حيث أصبح المصابون بأمراض خطيرة منهم يُرسلون للعلاج في مستشفى "كان". كما أصبح المنفيون يحصلون دون صعوبة على شراء الماعز الضرورية لتزويد كل طفل من أطفالهم بنصف لتر من الحليب في اليوم³.

ومع طول مُدّة النفي، تمّ تسجيل حالات زواج بين المنفيين الجزائريين من زمالة الأمير، وكانت تتمّ الاحتفالات أمام خيامهم، وكلّ العادات العربية الجزائرية كانت مُمثّلة هناك على حقيقتها. إضافة إلى تسجيل حالات ولادة في مدينة "كان". أمّا الموتى منهم فقد كانوا يُدفنون في المقبرة الموجودة شرق الحصن من طرف المنفيين أنفسهم الذين كانوا يقومون بذلك وفقاً للشرعية الإسلامية⁴.

وأستنتج هنا أنّ تعامل السلطات الفرنسية مع هؤلاء المنفيين قد تغيّر بمرور الوقت، وهذا راجع لأهمية هؤلاء بالنسبة إلى فرنسا، لأنّهم كانوا رهائن حرب أرادت فرنسا أن تستغلّهم لصالحها، وتستخدمهم كأدوات ضغط في المفاوضات مع الأمير وخلفائه وأعوانه، وحملهم

¹ Journal officiel de la Martinique, op.cit, p 2, et Activités de la société, op.cit, pp 141-142.

² إسماعيل أوربان: ولد سنة 1812 بغويانا. تولى عدّة مناصب في الجزائر من بينها منصب الشؤون الأهلية بين 1845-1860. توفي في 1884. ينظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع السابق، ص ص 441-447.

³ Sylvie Thénault, "Une circulation transmédierranéenne forcée", op.cit, p 7, et Xavier Yacono, "Les prisonniers de la smala d'Abd el-Kader", op.cit, p 428.

⁴ Michel Renard, "l'île Sainte-Marguerite et l'histoire coloniale", publié dans **Un siècle de vie cannoise 1850-1950**, éd. Ville de Cannes, France, 2014, p 118-123, et Xavier Yacono, "Les prisonniers de la smala d'Abd el-Kader", op.cit, p 429.

على الاستسلام والتعاون معها.

• الإفراج عن منفيي الزمالة:

لقد بدأت السلطات الفرنسية بالإفراج عن الأسرى المنفيين تباعاً، وذلك بعد الضغط على ذويهم من خلفاء وأعوان الأمير عبد القادر حتى يرضخوا ويستسلموا. فأذكر مثلاً ما قام به الجنرال "لاموريسير" مع الحاج محمد بن الخروبي الذي أمضى معاهدة توقيف القتال مع الجيش الفرنسي مقابل تحرير أهله. إلا أن السلطات الفرنسية لم تلتزم بالمعاهدة وأطلقت فقط سراح 15 أسيراً منفيًا من أصل 35 منفيًا من عائلته، وبعد تدخل "وارنييه" تم تحرير البقية في أواخر سنة 1843¹.

ولكي تضمن السلطات الفرنسية ولاء ابن الخروبي، أبقت عائلته في فرنسا، وأمام التلاعب والمماطلة من قبلهم تراجع ابن الخروبي عن موقفه، وانضم لمقاومة الأمير عبد القادر مُجدداً سنة 1845، وسرعان ما تم القبض عليه، فنفي بأمر من "بوجو" إلى المتروبول، وبالتحديد إلى مدينة مونتبلييه (Montpellier)، ثم تم العفو عنه بعد أشهر من النفي، وسُمح له بالرحيل إلى مصر التي اختارها منفي له².

كما أمر "بوجو" بعودة عائلة محمد بن علاّل إلى الجزائر مُستخدماً إياها كطعم من أجل حملته على الاستسلام والتعاون مع الاحتلال الفرنسي، حيث أعطت وزارة الحربية موافقتها على إطلاق سراح 18 شخصاً من منفيي عائلة ابن علاّل في 23 سبتمبر 1843، إلا أن استشهاده في 11 نوفمبر على يد الجنرال تيمبور (Tempour)، جعل فرنسا تتراجع وتُخرج فقط عن عدد أقل من عائلته في 12 ديسمبر من نفس السنة³.

¹ Activités de la société, op.cit, p 142, et Xavier Yacono, "Les prisonniers de la smala d'Abd el-Kader", op.cit, p 430.

² Xavier Yacono, "Les prisonniers de la smala d'Abd el-Kader", op.cit, p 430.

³ Activités de la société, op.cit, p 142, et Xavier Yacono, "Les prisonniers de la smala d'Abd el-Kader", op.cit, p 430, et

وقد عمدت السلطات الفرنسية إلى تحرير بقية المنفيين حسب الظروف والأحداث وحالة كل منفي، وحسب ما تُمليه مصالحها، وعلى وجه الخصوص السياسية منها. حيث تمّ تحرير عدد من المنفيين في شهري أبريل وسبتمبر سنة 1844، من بينهم: آخر أفراد عائلة ابن علّال وعلى رأسهم محي الدين، شقيق الخليفة محمد بن علّال، إضافة إلى 73 منفيًا آخر في شهر أكتوبر من السنة نفسها¹.

وفي سنة 1846 استمرت عملية الإفراج ولكن بوتيرة بطيئة، حيث أُفرج عن منفيين اثنين فقط مطلع السنة، و19 آخرين في نوفمبر من السنة نفسها. وفي سنة 1847 تمّ الإفراج عن 24 رجلاً، و36 امرأة، و34 طفلاً، بما مجموعه 94 منفيًا. بينما كان على البقية من المنفيين أن ينتظروا إلى غاية جانفي سنة 1848 ليتّم الإفراج عنهم من قبل الدّوق "دومال"، ومن بينهم: محمد بوشنتوف، أحد قادة قبيلة هاشم الغرابية، وأحمد ولد العوفي، شقيق باشويش الأمير والمنتمي إلى قبيلة هاشم الشراقة².

2. حياة وأوضاع الأمير عبد القادر وأسرته ورفقائه في المنفى:

أ. الحياة والأوضاع في المتروبول (جانفي 1848 - ديسمبر 1852):

بعد مرور عدّة أسابيع من تأكّد قرار نفي الأمير عبد القادر، بدأت حياة المعاناة، حيث كانت هناك حالات وفيات في صفوف من معه من المنفيين، نتيجة الدّخان الكثيف النّاجم عن إشعال حطب التدفئة. فقد تُوفيت الطفلة زينب في 17 جانفي سنة 1848، وتُوفي صديقه الحاج بن سالم في 6 فيفري³.

وبموجب قرار الحكومة الفرنسية الصّادر في 26 مارس سنة 1848، تقرّر إرسال الأمير وبعض من أفراد عائلته ورفقائه المُقدّر عددهم بـ88 فردا إلى سجن قصر هنري الرابع (Henri IV) في مدينة "بو"، المعروف بحراسته الأمنية المشدّدة، وقد وصلوا إليه في وقت

¹ Xavier Yacono, "Les prisonniers de la smala d'Abd el-Kader", op.cit, p 431.

² Hadj Ali Mustapha, **Des Revoltes Populaires...**, op.cit, p 71, et Xavier Yacono, "Les prisonniers de la smala d'Abd el-Kader", op.cit, p 432

³ الزهرة بقبق، المرجع السابق، ص ص 92-93.

متأخّر من ليلة يوم 29 أفريل سنة 1848، بينما تمّ إرسال بقيّة المنفيّين إلى جزيرة "سانت مارغريت"، بحجّة أنّ سجن "هنري الرابع" لا يتّسع لهم جميعاً¹.

مع العلم أنّه في منتصف شهر أفريل، التحق إخوة الأمير عبد القادر الثلاثة به إلى حصن "لامالق"، وهم: محمد السعيد، ومصطفى، والحسين، رفقة عائلاتهم، ويتكوّنون من 35 فرداً².

ومما زاد من صعوبة تحمّل الأمير ومرافقيه لأعباء النّفي في سجن "بو"، هو ارتفاع عدد الوفيات فيما بين شهري أفريل وأكتوبر سنة 1848، خاصة بين صفوف الأطفال. حيث عصفت بالأمير فاجعة وفاة ابنه عبد الله في الفاتح من ماي، ووفاة ابن أحد الخدمة محمد بن عبّو في 22 جويلية، ووفاة ابنة أخيه محمد السعيد ربحانة في 11 أوت، إلى جانب وفاة ابنته خديجة في 8 أكتوبر³.

وقد طلب الأمير عبد القادر من السلطات الفرنسية الحصول على مكانٍ لدفن ابنه وبقية المتوفّين من أبناء رُفقائه، فكان له ذلك، حيث خصّصت بلدية "بو" امتيازاً لمساحته 4.2 م² في مقبرتها، منحت نصفه الأوّل مجاناً، على أن يدفع الأمير ثمن النّصف الثاني من ماله الخاص. وتمّ على إثر ذلك دفن الأبناء المتوفّين في هذه المقبرة⁴.

كما اعترض الأمير على النّفي الظالم الذي تعرّض له رفقة عائلته ورفقائه، وطالب من خلال رسائله الكثيرة المسؤولين الفرنسيّين باستعادة حرّيتهم، من ذلك رسالته في 9 جويلية سنة 1848 إلى الجنرال "لاموريسير" الذي عُيّن وزيراً للحربية في جوان من نفس السنة،

¹ Drapeau blanc, **Après Des Années De Guerre Non Stop L'Emir Baisse Les Bras...**, Editions ANEP, Algérie, Septembre 2005, p 82, et

برونو إتيين، المرجع السابق، ص 253.

² الزهرة بقبق، المرجع السابق، ص 114.

³ Amel Chaouati, **Les Algériennes du château d'Amboise La suite de L'émir Abd el-kader**, Éditions Sédia, Algérie, 2016, pp 78–79, et

الزهرة بقبق، المرجع السابق، ص ص 119–120.

⁴ Amel Chaouati, op.cit, pp 78–79.

يُذَكِّرُه فيها بالوعد الذي قطعه معه، ظانًا أنَّ الجنرال الذي استسلم له سيحترم عهده، قائلاً في رسالته: "إلى الذي لا يجدر بوعده أن يتغيّر البتّة، والذي لا يمكنه الإخلال بعهد قطعه، أخينا دو لاموريسيير.. سررت بتعيينك في الوزارة، وأنا مُقتنع بأنّ هذا التعيين سيقترّب عليه تحريري.. إنّ كثيراً ممّن لا إمام لهم بما وقع بيني وبينك يعتقدون أنّك غلبتني في الحرب، وأجبرتني على التسليم غنوةً وإلقاء السّلاح.. فينبغي لك أن تكشف الحقيقة، وأن تقول لهم أنّك لو لم تُعلن لي عن وعودك لما كنت ذهبت إليك.."¹.

وقد تخوّفت الحكومة الفرنسية من هروب الأمير بمساعدة إنجليزية أو إسبانية بما أنّ السّجن قريبٌ من الحدود الإسبانية، لذلك قرّر الجنرال "لاموريسيير" نقل الأمير إلى منطقة أخرى أكثر أمناً وبُعداً عن هذه الدول المنافسة لفرنسا، فوجد في قصر أمبواز (Amboise) المكان المناسب نظراً لموقعه الاستراتيجي².

وصل الأمير ومن معه إلى سجن قصر "أمبواز" في ساعة متأخّرة من ليلة 8 نوفمبر 1848، وتمّ تقسيمهم على الطوابق الثلاثة للسجن. وبناءً على أوامر "لاموريسيير"، فقد مُنِع عنهم التحدّث أو الاتّصال بأيّ أحدٍ من الخارج، ولم يكن مسموحاً لهم أيضاً كتابة الرسائل أو حتى استقبال الزيارات بدون تصريح خاص من وزير الحربية. وإلى جانب هذه الإجراءات المُقيّدة للحريّة، تواصلت معاناة الأمير ومن معه، خصوصاً بعد زيادة الوفيات في صفوفهم نتيجة انعدام شروط النظافة، ووجود حمّام واحد، وانتشار الأمراض، ونقص المناعة والرعاية الصحيّة، والبرودة القاسية، ومن هؤلاء الشّهداء نجد: زوجة الأمير الصغرى مباركة³.

غير أنّه في 13 مارس سنة 1850 قرّر "لويس نابليون بونابرت" إطلاق سراح 19 فرداً من المنفيّين، والسّماح لهم بالعودة إلى الجزائر، وبطبيعة الحال أُستثنى الأمير عبد القادر من هذا القرار. وقد تمّ اختيار هؤلاء الأشخاص بناءً على ظروفهم الصحيّة، وكانت

¹ شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص ص 261-262، وبوعلام بسّايح، المرجع السابق، ص ص 74-77.

² برونو إتيين، المرجع السابق، ص 260، والزهرة بقيق، المرجع السابق، ص 127.

³ Amel Chaouati, op.cit, pp 103-105, et

الزهرة بقيق، المرجع السابق، ص ص 135-143، وشارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص 262.

من بينهم زوجة الأمير عائشة التي كانت صحتّها متدهورة حسب التقارير الفرنسية، وقد غادرت المنفى مع أحد إخوتها¹.

ولمّا أطاح الملك "نابليون" بالجمهورية الفرنسية الثانية في ديسمبر سنة 1851، ليصبح بعد ذلك بمسمّى الإمبراطور نابليون الثالث (Napoléon III)، قرّر منح الحرّية للأمير عبد القادر والمعتقلين معه، خاصّة بعدما تخلّص من خصومه، حيث توجّه يوم 16 أكتوبر سنة 1852 إلى قصر "أمبواز"، وخاطب الأمير قائلاً: "منذ وقت طويل وأسْرُك يُسبّب لي ضيقاً، إنّه دائماً يُذكّرني بأنّ الحكومة السابقة لم تف بوعدها لك، أمّا الآن، وقد أصبحت إمبراطوراً، فإنّ الشرف يقتضي أن أضع حداً لسجنك"، وأضاف قائلاً: "جئت لأعلن إطلاق سراحك، سيتم نقلك إلى بروسة في منطقة السلطان بمجرد الانتهاء من الترتيبات اللازمة، وستُخصّص لك الحكومة الفرنسية مُرتباً يليق بمكانتك"².

ب. الحياة والأوضاع في مدينة بورصة³ (جانفي 1853-ديسمبر 1855):

في يوم 21 ديسمبر 1852 ركب الأمير ومرافقوه السفينة لابرادور (Labrador) متوجّهين نحو الأستانة التي وصلوها في 7 جانفي سنة 1853. وفور وصوله، سارع الأمير إلى مسجد طوبخانه (Tobkhana) حيث أدّى أوّل صلاة على أرض إسلامية بعد خمس سنوات من نفيه وسجنه في فرنسا. ثمّ أقيم له استقبال رسمي من قبل السلطان عبد المجيد الأوّل في 12 جانفي من نفس السنة⁴.

وفي 17 جانفي وفّد الأمير وعائلته ورفقاؤه على مدينة "بورصة"، وبالتحديد إلى ميناء مودانيا (Mudanya)⁵، ومنه انتقل إلى المنزل الذي استأجرته له السلطات العثمانية للإقامة

¹ الزهرة بقبق، المرجع السابق، ص 147.

² أبو القاسم محمد الحفناوي، المصدر السابق، ص 309-310، وشارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص 266.

³ مدينة تقع شمال غرب تركيا، تُعدّ مهد الدولة العثمانية وعاصمتها الأولى.

⁴ شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص 272، ويوسف صاريناي وآخرون، الجزائر في الوثائق العثمانية، تر: فاضل

بيات ويشار محمد صالح الشريف، سيستم أوفسات، أنقرة، تركيا، 2010، ص 366.

⁵ يقع في مدينة مودانيا، وسط غرب تركيا، وتبعد عن مدينة بورصة بحوالي 32 كم.

فيه بحي "إبراهيم باشا". وعلى إثر وصوله إلى المدينة، تفرّغ الأمير للتعبّد في المسجد وللتدريس. وقد ظلّ حتّى وهو في هذه المدينة مُراقباً من طرف السفارة الفرنسية بالأسنّة، عبر المترجم العسكري بولاد (Boulad)، الذي كُلف بمراقبة جميع تحرّكات الأمير ونقل جميع مراسلاته واتّصالاته إلى السلطات الفرنسية¹.

ولعدّة أسباب قرّر الأمير مغادرة "بورصة"، ومن بينها: اختلاف لغة وعادات البلاد، وعدم القدرة على التكيّف مع هذا الواقع. كما أورد "شارل هنري تشرشل" في كتابه "حياة الأمير عبد القادر" سببا آخر دفع الأمير للانتقال إلى دمشق، وهو كثرة الزلازل بالمنطقة التي كان يعيش فيها، وخصوصاً منها زلزال أوت سنة 1855 الذي دمر أجزاء كبيرة من المدينة². لذا فضّل الأمير الرّحيل إلى مدينة دمشق. فكتب حينها إلى السفارة الفرنسية مُعبّراً عن رغبته في التوجّه إلى بلاد الشّام التي اختارها منفى له، فكان له ما طلب³.

ج. الحياة والأوضاع في دمشق (ديسمبر 1855-ماي 1883):

وصل الأمير عبد القادر وعائلته ورفقاؤه إلى مرفأ بيروت في 24 نوفمبر سنة 1855، ومنه اتّجه بعد أيّام إلى مدينة دمشق التي وصلها في يوم 6 ديسمبر، وكان في استقبالهم واليها "محمود نديم باشا"، و"عزّت باشا" رئيس العسكر، وغيرهما من أشراف المدينة وعلمائها وأعيانها. وقد اختار والي دمشق بيت "القباقبي" ⁴ كمكانٍ مؤقتٍ يُقيم فيه الأمير ومن معه، إلى حين شراء بيتٍ يختاره بنفسه⁵.

¹ أبو القاسم محمد الحفناوي، المصدر السابق، ص 310، وبرونو إيتين، المرجع السابق، ص ص 276 و 281.

² Mme 'Alima, op.cit, p 12, et

شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص ص 275-276.

³ A.- M. G, op.cit, p 38, et

مصطفى بن التّهامي، المصدر السابق، ص 182.

⁴ محلّ إقامة الحكومة.

⁵ شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص ص 276-277، والزهرة بقبق، المرجع السابق، ص ص 190-191.

كان الأمير الذي سبقته سُمعته إلى المشرق محلّ احترام وتقدير من الجميع، فالتفت حوله كُبراء بلاد الشام وأخذوا عنه كلّ في ميدانه، وبذلك أصبح مركز إشعاع ونقطة لقاء السياسيين والمفكرين والعلماء خاصّة في دمشق. كما أقرأ جلوسه صحيحي البخاري ومسلم، واشترى دارا خصّصها لذلك سمّاها "دار الحديث"، افتتحها في 14 فيفري سنة 1858¹.

وفي 9 جويلية سنة 1860، اندلعت في بلاد الشام خاصّة لبنان وحمص وحماة ودمشق، أحداث فتنة طائفية بين "الموارنة" المسيحيين (الذين تدعمهم فرنسا) من جهة، و"الدروز" (الذين تدعمهم أنكلترا) من جهة أخرى. وقد وقعت هذه الفتنة بعد سلسلة من الاضطرابات والصراعات بين الطائفتين امتدت لعدّة سنوات، وأدت فيما بعد إلى ارتكاب مجازر دموية عنيفة في حقّ المسيحيين بالدرجة الأولى، راح ضحيّتها أكثر من 5 آلاف من أصل 22 ألف مسيحي كانوا يقطنون في دمشق خصوصا².

وما يهتمنا نحن في هذه الأحداث هو دور الأمير عبد القادر في حماية المسيحيين وإخماد هذه الفتنة. حيث أنّ مساهمة الأمير في حماية وإنقاذ المسيحيين تنمّ عن إدراكه للنوايا الحقيقية لفرنسا وأنكلترا، في محاولة منهما للتدخل في شؤون بلاد الشام تمهيدا لاحتلالها، وبهذا الفعل فقد خيّب ظنّهما فيما كانا يسعيان إليه، وهو تقسيم تركة الرّجل المريض بحجّة الدّفاع عن رعاياهم الأوروبيين والأقليات بالمنطقة. وبهذا فقد أنقذ الأمير المسيحيين والدولة العثمانية معا من تحقيق أهداف إثارة هذه الفتنة وانعكاساتها³.

وقد كتب الأمير منذ بداية هذه الأحداث عدّة رسائل إلى علماء حمص وحماة، ووالي دمشق "أحمد باشا"، وإلى السلطات الفرنسية أيضا، مُبيّنا مخاوفه ومُحدّرا من الأحداث الجارية، ومُطالبًا بالاعتدال وتهدئة الخواطر. كما توجّه برسائل إلى مشايخ "الدروز" لتهدئة

¹ فارس أحمد العلاوي، الأمير الجزائري في دمشق وثائق تنشر لأول مرة عن الأمير عبد القادر الجزائري وأولاده وأحفاده، دار كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص ص 99-100، وسهيل الخالدي، الإشعاع المغربي في المشرق دور الجالية الجزائرية في بلاد الشام، دار الأمة، الجزائر، 2016، ص 93.

² برونو إيتين، المرجع السابق، ص 322.

³ سهيل الخالدي، المرجع السابق، ص ص 96-97 و105.

النّفوس والتوقّف عن أعمال النّهب والاعتداءات في المناطق المجاورة لدمشق، ومُحدّراً من عواقب ذلك¹.

وفي الوقت الذي لم يَقم فيه والي دمشق "أحمد باشا" ولا رئيس العسكر "شاكر باشا"، ولا أيّ مسؤول آخر له علاقة بالسلطة العثمانية الحاكمة ببذل جُهدٍ أو محاولة لوقف هذه الفتنة والمجزرة التي حدثت، بذل الأمير عبد القادر أمواله ورجاله المخلصين (600 من المهاجرين الجزائريين) لإطفاء نار هذه الفتنة وإنقاذ أكبر عدد ممكن من المسيحيين، حيث يعود إليه الفضل في إنقاذ 15 ألفاً منهم، وعددٍ من قناصل الدول الأجنبية (فرنسا، أنكلترا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان، روسيا)².

وقد استمرّت هذه الأحداث حتى يوم 16 جويلية، حيث وصل والي دمشق الجديد "محمد باشا" ومعه ثلاثة آلاف جندي أحاطوا بالمدينة، واتّخذوا في الحين عدّة إجراءات من بينها: نزع السّلاح من الجميع، وسجن الآلاف من المتسبّبين في الأحداث، ونفي المئات منهم. وبفضل هذه الإجراءات تمكّنوا من تهدئة الأوضاع وإخماد نار الفتنة نهائياً، خصوصاً في دمشق³.

ونتيجة الأعمال الإنسانية التي قام بها الأمير عبد القادر، فقد استقطب أنظار ملوك ورؤساء العالم، الذين غمروه بمظاهر الامتتان والاعتراف والإعجاب تعبيراً لهم عن التقدير والاحترام الذي يكتّونه له بعد موقفه النبيل، وجهوده الإنسانية في الأحداث الأخيرة. حيث زارته العديد من الشخصيات، وانهالت عليه: الرسائل، والهدايا، والأوسمة من كلّ الجهات.

¹ شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص ص 281-282، وبرونو إتيين، المرجع السابق، ص 305.

² Abdallah Zehil, **Petit guide historique de la Syrie, la Palestine et l'Egypte**, Imprimerie E. Maurin, Marseille, France, 1929, 24, et

شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص ص 283-286، ونزار أباطة، الأمير عبد القادر العالم المجاهد، ط1، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1994، ص ص 16-17.

³ فارس أحمد العلاوي، المرجع السابق، ص 101، والزهرة بقبق، المرجع السابق، ص ص 191-193.

كما أبدى السلطان العثماني عبد المجيد رضاه على الأمير، ومنحه النيشان المجيدي الهمايوني من المرتبة الأولى¹.

وفي نوفمبر سنة 1869 وُجّهت الدعوة إلى الأمير عبد القادر لحضور مهرجان افتتاح قناة السويس، الذي حضره عدّة ملوك ورؤساء من مختلف أنحاء العالم، فلبّى الأمير الدعوة، حيث كان في استقباله عند نزوله من الباخرة في 17 نوفمبر خديوي مصر إسماعيل، فكانت فرصة له للاجتماع بقيادة دول العالم، ثمّ عاد على إثرها إلى دمشق².

وفي سنة 1871، التحق ابنه الأكبر محي الدين بالجزائر مؤيِّدا مقاومة المقراني والحدّاد، وقد استنكر الأمير عبد القادر حينها فعل ابنه، ويرجع هذا الموقف إلى ضغط الحكومة الفرنسية عليه عبر القائم بأعمال قنصليتها في دمشق، وهو ما يزال يُعتبر في حكم الأسير لديها حتّى في منفاه بدمشق، لأنّها هي التي كانت تُنفق عليه، وعلى أفراد عائلته، فليس من السّهل إذا أن يتخلّص من نفوذها المادي والأدبي عليه، وخوفه أيضا من أن يؤوّل مصير ابنه إلى نفس المصير الذي انتهى إليه هو نفسه خلال مقاومته. وهو المصير الذي آل إليه قادة وثوار هذه المقاومة بعد ذلك مثلما تطرّقت إليه في الفصل الرابع³.

وفي أيّامه الأخيرة أصيب الأمير عبد القادر بؤرمٍ في خصيته منعه من المشي طبيعيا، إلى جانب إصابته بمرض الكلى والمثانة. وقد استمرّ تردّد الأطباء عليه وعلاجه لمُدّة 25

¹ **Annales africaines**, revue hebdomadaire de l'Afrique du Nord, 41 Année, N°8, Imprimerie Algériens, Algérie, 15/4/1929, p 141, et

شارل أندري جوليان، مج1، المرجع السابق، ص ص 259-260.

² Mme 'Alima, op.cit, p 11, et

برونو إتيين، المرجع السابق، ص ص 343-405 و435.

³ Henri Nicolas, "D'Artagnan: La Légende Et L'Histoire", **Annales de l'Académie de Mâcon**, Cinquième Série, Tome2, l'Imprimerie Monterrat, France, 2008, p 424, et

يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري، المرجع السابق، ص ص 284-287.

يوما، إلى غاية وفاته يوم 24 ماي سنة 1883، ودُفن بجوار الشيخ الإمام محي الدين بن عربي بالصالحية في دمشق¹.

3. حياة وأوضاع بعض منفيي كالفي بجزيرة كورسيكا:

حسب "فاني كولونا" التي تعتبر من الباحثين القلائل الذين كتبوا حول المنفيين الجزائريين² إلى جزيرة "كورسيكا"، فإن حياتهم في "كالفي" كانت من أبرز القضايا المجهولة في تاريخهم. فالأرشيف الخاص بهؤلاء المنفيين لم يحفظ ويكشف الكثير من الأشياء الخاصة بحياتهم في هذا المكان³.

وتُشير التقارير والمعطيات المتوفرة إلى أنّ هؤلاء المنفيين كانوا يعيشون بشكل مشترك، سواء في حصن توريتا (Torreta)، أو في جزء من القلعة الذي كان يسكنه كذلك السُكان المدنيون. وقد كان عدد المنفيين الجزائريين في "كالفي" يتراوح بين 17 و77 منفيًا، ولكن في غالب الأحيان كان عددهم بين 30 و40 منفيًا، وتمّ تقسيمهم إلى أفواج تتكوّن من خمسة إلى سبعة منفيين⁴.

وقد تمتّع المنفيون بحرية التحرك في الحدود المخصصة لهم بين الساعة السابعة صباحا والسابعة مساءً. واشتغل أغلبهم في حرث الحقول وزراعة الكروم والزيتون واللوز واللّيمون والبرتقال، وبناء خزانات المياه، وغيرها من أعمال الزراعة، إضافة إلى صناعة القباقيب، وتعبيد الطرقات والبناء. وقد تمّ تخصيص مبلغ مالي يومي قدره 1 فرنك لكلّ

¹ Mme 'Alima, op.cit, p 11, et

نزار أباطة، المرجع السابق، ص 34.

² تمّ نفي أغلبهم إثر المقاومات الشعبية المسلّحة مثل: المقراني والحداد، وواحة العامري، والأوراس، وبوعامة، ومنذ سنة 1887 نُفي إليها أيضا مجموعة من المتهمين بارتكاب بعض الجرائم والمخالفات مثل: الحرائق، أو الهجمات الفردية ضدّ المستوطنين.

³ Colonna Fanny, op.cit, p 94-95.

⁴ Hadj Ali Mustapha, **Des Revoltes Populaires...**, op.cit, p 65, et Colonna Fanny, op.cit, p 91.

منفيّ، في الوقت الذي كان فيه العامل الفرنسي يحصل على 2.5 فرنك في سنة 1872. وكان على المنفيّين إطعام أنفسهم وشراء أدويتهم وحاجاتهم الضرورية للحياة اليومية¹.

كما سُمح لمنفيّ "كورسيكا" بالعمل في المدينة، وهناك بعض الحالات حوالي عشر، سُمح لهم بالإضافة إلى العمل بالعيش هناك، ومن الأعمال التي اشتغل فيها المنفيّون إلى جانب الزراعة والتجارة، أنّ اثنين منهم كانا يُديران مقهى مغربيًا كما أسّمته "فاني كولونا"، وقد كان المقهى مكانا لاجتماع أغلب المنفيّين. بينما كان منفيّ آخر يُدير محلّ بقالة صغير مُقابل دفع ضريبة الترخيص للسلطات المحلية. وقد تمكّن أحد المنفيّين المزابيين كما ذكرت الباحثة من جمع مبلغ 10 آلاف فرنك سنة 1891، وهذا من ادّخار مداخل عمله².

وألزمت السلطات الفرنسية المنفيّين بارتداء "الزيّ العربي" بشكل دائم، مثل: البرنوس، والشاشية، والذي كان يتمّ تزويدهم به، وأيّ مخالفٍ لهذه التعليمات من خلال ارتداء ألبسة أخرى تتّم معاقبته بشدّة³.

وقد كانت أوضاع المنفيّين الجزائريّين في معتقل "كالفّي" بجزيرة "كورسيكا" في أغلب الأحيان سيّئة للغاية حسب عددٍ من التقارير الفرنسية الرسمية. ففي تقريرٍ وجّهه حاكم "كورسيكا" إلى وزير الدّاخلية الفرنسي بتاريخ 11 جوان سنة 1880 حول معتقل "كالفّي" أكّد قائلاً: "خلال زيارتي لهذا المعتقل الذي يضمّ العديد من المنفيّين العرب، لاحظت في عين المكان أنّ إقامة هؤلاء سيّئة من كلّ الجوانب، وأنّ كثرة شكاواهم لها ما يُبرّرها. إنّ مُدير هذا المستودع يُعامل العرب الذين وُضعوا تحت مسؤوليته بكلّ قسوة". وفي الأخير التمس من وزير الدّاخلية أن يُبادر بتحسين ظروفهم قدر الإمكان لاعتبارات إنسانية⁴.

وأثناء فترة نفيهم، أرسل المنفيّون -خاصّةً كبار السنّ منهم- الكثير من الطعون مُوجّهة

¹ Stanislas Octave Foucher Léon Albert, op.cit, pp 490-491, et Hadj Ali Mustapha, **Des Revoltes Populaires...**, op.cit, pp 54-65.

² Colonna Fanny, op.cit, pp 91 et 94.

³ Ibid, p 92.

⁴ رمضان بورعدة، المرجع السابق، ص 244.

إلى وزارة الداخلية أو إلى الحاكم العام بالجزائر، أو حتّى في بعض الأحيان إلى وزارة العدل الفرنسية، يطالبون فيها بتخفيف أحكام النّفي والعفو عنهم، ومن بين التبريرات التي قدّموها هو إصابتهم بعدّة أمراض، مع العلم أنّ أغلبهم قد قضى فترة عقوبة النّفي والمُحدّدة بثلاث سنوات في المتوسّط، ووصلت في بعض الحالات إلى خمس عشرة أو ست عشرة سنة¹. وقد توفّي من هؤلاء المنفيّين ما لا يقلّ عن 24 شخصا وفقا للسّجل المدني في مدينة "كالفّي" بين سنتي 1874-1903. ولا يتضمّن تسجيل حالة الوفاة الأسباب المؤدّية إلى ذلك. مع العلم أنّ أغلب المنفيّين المتوفّين تبلغ أعمارهم 40 عاما أو أكثر. وعلى الرغم من أنّ شهادة وفاة أيّ سجين تحمل مثل شهادة أي مواطن فرنسي إشارة إلى أنّه يجب دفنه خلال 24 ساعة في مقبرة المدينة، إلّا أنّ مقبرة "كالفّي" التي تمّ التّحقيق منها حسب "فاني كولونا" لا تحتوي على أيّ قبر إسلامي، ولا أيّ دفن يمكن أن يكون لهؤلاء المنفيّين، ولذلك، فقد أصبحنا نُفكر في ساحة في مكان ما عند سفح القلعة أو عند حصن "توريتا" جُعِلت كمقبرة لهم².

وعندما تُوفّي بعض المنفيّين، ترك أغلبهم مبلغا ماليا يتراوح ما بين 100 و200 فرنك، خصمت منها إدارة السّجن مبلغ 18 فرنكا هي تكاليف جنازتهم، ثمّ أعادت ما تبقى من المبلغ إلى ورثتهم³.

وفيما يتعلّق بارتكاب المنفيّين للمخالفات والجرائم، فلم يتورّط سوى عشرين منفيّا في مخالفات وجرائم مختلفة مثل: الاعتداء والضرب، وقد تمّ سجن هؤلاء لبضعة أيّام أو شهر في سجن الحبس الاحتياطي بالمدينة، وحدثت هذه الحالات منذ سنة 1893، عندما استقبل المستودع أيضا مُدانين جزائريّين آخرين بموجب القانون العام. وكان معتقل "كالفّي" أيضا

¹ Michel Pierre, "Les Algériens aux bagnes de Guyane", **Dans Histoire de la justice**, N°26, Éditions Association Française pour l'Histoire de la Justice, 1/2016, p 174, et Colonna Fanny, op.cit, p 92.

² Colonna Fanny, op.cit, p 93.

³ Ibid, p 94.

مسرحاً لجريمة قتل ارتكبت يوم 17 جويلية سنة 1893 في حقّ المنفي عاشور بن بوجمعة من طرف منفي آخر يدعى محمد ولد أحمد¹.

كما لاحظت "فاني كولونا" تبادلاً كثيفاً للمراسلات بين المنفيين وأهاليهم بالجزائر، أو العكس، وكذا رسائل مُوجّهة من المنفيين إلى السلطات الفرنسية بالجزائر، وقد بقي من هذه الرسائل عدد قليل فقط، ومن الواضح أنّها كانت خاضعة لرقابة السلطات الفرنسية. ويمكن تلخيص مضمون هذه الرسائل في ثلاثة مواضيع: الزوجات، الأموال، والممتلكات والبضائع التي تركوها عند اعتقالهم².

فرغم قساوة النّفي إلا أنّ هؤلاء المنفيين لم يغيب عن بالهم مصالحهم في بلدهم الجزائر، والتي قد تكون في بعض الأحيان صغيرة، على سبيل المثال: دين بقيمة 30 فرنكا، أو السؤال عن بيع الماشية، أو البغال، أو الجمال. كما كان المنفيون يتلقّون الأموال من عائلاتهم ويطلبونها أحياناً، وفي بعض الأحيان الملابس أيضاً، أو بعض القماش والعسل، والتي تصل عن طريق حوالة مالية بقيمة 20 إلى 70 فرنكا.

كما كان بعض المنفيين يحتجّون في كلّ مرّة أمام القاضي الفرنسي على طلاقهم من قبل زوجاتهم في الجزائر، وغالباً ما يكون الطلاق بموافقة عائلة المنفي. ويتّهم بعض المنفيين فلاناً أو علاناً من القبيلة بـ"سرقة زوجته" حسبهم. ويتحدّث البعض الآخر عن أطفالهم المشتّتين والمتضرّرين جرّاء هذا الطلاق³.

مع العلم أنّ الشريعة الإسلامية تُجيز للزوجة التي غاب عنها زوجها لمدة أربع سنوات، وانقطع أثره ولا يُعلم خبره؛ أن تطلب من القاضي أن يُطلقها، وبإمكانها بعد ذلك أن تتزوَّج غيره⁴.

¹ Hadj Ali Mustapha, *Des Revoltes Populaires...*, op.cit, pp 65–66.

² Colonna Fanny, op.cit, p 93.

³ Ibid, p 94.

⁴ الصادق عبد الرحمان الغرياني، *مدونة الفقه المالكي وأدلته*، ج3، ط1، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، 2002، ص 103–102.

ثالثا: حياة وأوضاع المنفيين إلى المستعمرة العقابية غويانا الفرنسية

تميّزت حياة وأوضاع المنفيين الجزائريين بالمستعمرة العقابية غويانا الفرنسية عن غيرها من مناطق النفي السابق ذكرها، نظرا لبعدها الجغرافي ومناخها الاستوائي الرطب الذي لم يتأقلم معه أغلب المنفيين، ممّا أثر على حياتهم وأوضاعهم المعيشية بها. وسأحاول في هذا العنصر التطرّق بشيء من التفصيل إلى بعض مظاهر حياة وأوضاع هؤلاء المنفيين، من بينها: رحلة النفي، والعمل، والتغذية، والصحة، والزواج، والتعليم، وحجّ المنفيين، والعقوبات داخل المنفى، وفرار بعض المنفيين، وغيرها من الجوانب الاجتماعية والثقافية خصوصا.

1. رحلة المنفيين إلى المستعمرة العقابية:

يتمّ في البداية إجراء فحص طبيّ للمنفيين المغادرين بمدينة الجزائر للتأكد ممّا إذا كانوا قادرين ومهيّئين للقيام بالرحلة، ويبدو أنّ هذا الفحص كان شكليا، بما أنّ الطبيب العسكري مضطر للموافقة على نقل مُدانين مرضى أو أجسادهم ضعيفة جدا، لأنّه ليس لديه الحقّ أو السلطة في معارضة أوامر السلطات الفرنسية. ومن ثمّ يتمّ نقل المحكوم عليهم بالنفي من سجون الجزائر، مثل: سجن الحرّاش، إلى أحد سجون سواحل المتروبول (بريست، وتولون، وروشفور)، تحت حراسة أمنية مُشدّدة، حيث يقعون هناك مُقيدين بالسلاسل لمدة مُعيّنة¹.

وقد كان هؤلاء المنفيون مُحمّلين أيضا بأمتعتهم الثقيلة، حيث كان كلّ واحد منهم يحمل كيسا أبيض مملوء بملابس ولوازم منها: ثلاثة سراويل التعب (السخرة)، وقميصان من الصّوف، وثلاثة قمصان قطنية، وزوجان من الأحذية، وزوجان من القباقيب، ومشط، وفرشاة غسيل².

ومنذ نهاية القرن التاسع عشر، تمّت جميع عمليات نقل المنفيين من سجن "سان مارتن دي ري" جنوب غرب فرنسا على متن سفن النّقل التابعة للبحرية الفرنسية. بعد ذلك استدعت

¹ Hadj Ali Mustapha, *Les Bagnards Algériens De Cayenne*, op.cit, pp 76-78.

² Ibid, pp 76-78.

إدارة السجون شركة خاصة لهذا الأمر، هي شركة نانتييس (Nantaise) للملاحة. ويُقدّر عدد ركّاب بعض سفنها حوالي 600 مُدان، محتجزين في أقفاص يحرسها مجموعة من الجنود¹.

وتستغرق الرحلات إلى غويانا ما يصل إلى شهر ونصف على متن سفينة شراعية، مقارنة بخمسة عشر يوما على متن الباخرة "لالوار" أو لامارتييريير (La Martinière) مثلاً. وقد أُصيب بعض المنفيين بالمرض أو تعرّضوا للوفاة أثناء الرحلة. وعند وصولهم ينزل المُدانون في أحد موانئ غويانا ومن أشهرها ميناء "سان لوران دو ماروني"، حيث تُعلن ثلاث صفّارات إنذار في مينائها عن وصول السفينة، ثمّ بداية نزول المنفيين منها في السّاحة الخضراء، أو ساحة الجمهورية، وفي انتظارهم قطارٌ ينتظر نقل بعضهم، والبعض الآخر خاصّة المنفيّون المرضى فيغادرون سيرا على الأقدام باتجاه معسكر النّفي بالمدينة².

وعند الوصول إلى معسكر النّفي، يتمّ الترحيب بجميع المنفيين من خلال خطاب يُلقيه قائد السجن، ثمّ يحصلون جميعاً على رقم تسجيل، ويتمّ أيضاً تسجيل حالتهم المدنية وسجلاتهم الجنائية في ملفهم الفردي. ثمّ يتمّ نقلهم إلى الأكواخ، حيث يتمّ عرضهم على الطبيب، ثمّ يتمّ تقديمهم إلى ورشة الملابس التي توزع عليهم زيّهم الرسمي. ثمّ يذهبون بعد ذلك إلى ورشة القياسات البشرية (الأنثروبومترية)، حيث يتمّ قياس (الجمجمة، الأذنين، المرفقين، بصمات الأصابع). وأخيراً يتمّ تحديد عمل كلّ منفيّ بناءً على مهارات وعقوبة كلّ واحدٍ منهم³.

¹ Taillemite Hélène, "Lettres du bagne", In: **La Gazette des archives**, N°214, 2009, pp 56–57.

² Léa Castieau et Anne Laure Dobros, "Saint-laurent de maroni au temps du bagne", **Service patrimoine**, Guyane, avril 2012, p 19, et Hadj Ali Mustapha, **Les Bagnards Algériens De Cayenne**, op.cit, p 25, et Taillemite Hélène, op.cit, p 57.

³ Jean Lucien Sanchez, "Le bagne colonial de Guyane..", op.cit, pp 27–28, et Léa Castieau et Anne Laure Dobros, op.cit, pp 19–20.

2. عمل المنفيين:

يخضع العمل في المستعمرات العقابية ومن بينها غويانا الفرنسية إلى نظام صارم ودقيق، يسهر عليه جهاز حراسة خاص، إذ يبدأ العمل من الساعة 5:30 إلى الساعة 10:30 صباحاً، وبعد تناول الفطور يرجع المنفي السجين إلى الزنزانة ويظل إلى الساعة 14، حيث يستأنف العمل حتى الساعة 17 مساءً¹.

وتميّز المنفيون من بلدان المغرب العربي، وعلى رأسهم الجزائريون، بالجديّة والانضباط في العمل، الأمر الذي دفع سلطات المستعمرة للاعتماد عليهم في عملية توسيعها وتعميرها. حيث أنّ 20% منهم عملوا في الزراعة وتربية الحيوانات، وأكثر من 60% كانوا عمّالاً في أشغال أخرى على رأسها الأعمال الشاقة. وقد عبّرت السلطات الفرنسية عن نيّتها في إعطاء الأراضي كامتيازات لهؤلاء المنفيين للعمل فيها².

ويحتوي مرسوم صادر عن حاكم غويانا بتاريخ 14 نوفمبر 1865 على سلسلة من المواد المتعلقة بنظام الامتيازات. وبموجب أحكام هذا المرسوم يتحصّل المنفي المفرج عنه على امتياز قطعة أرض، ويلزم ببناء كوخ فيها، وزراعتها خلال مُدّة سنتين. ويمكن إلغاء الامتياز بسبب الغياب عن الكوخ، أو الكسل، أو السُّكر، أو عدم مراعاة النصائح المتعلقة بأساليب الزراعة. وخلال هذه المُدّة، يحق لصاحب الامتياز الحصول بشكل مجاني على الطعام والملابس والفراش وإعارة الأدوات. وبعد ذلك، يجب عليه أن يعيش على موارده الخاصة، ويتمّ سحب هذه المزايا³.

¹ عبد اللطيف الحناشي، السياسة العقابية الاستعمارية الفرنسية...، المرجع السابق، ص 102.

² Notice sur la transportation à la Guyane française et à la Nouvelle-Calédonie Année 1882-1883, M. Le Vice-Amiral Galiber, M Dccc Lxxxv, Imprimerie Nationale, Paris, France, 1885, p 34, et Pierre Michel, "Les Algériens aux bagnes de Guyane", op.cit, p 41.

³ Vicomte D'Haussonville, op.cit, p 583.

ومن بين المنفيين الجزائريين الذين استفادوا وتحصلوا على امتياز قطع أرض بمنطقة سان موريس (Saint Maurice)، نجد¹:

أحمد بن عيسى: حكم عليه بالنفي سنة 1879، تحصل على امتياز ريفي رقم 279. توفي في 17 أوت 1909.

بن داود بن بوراس: حكم عليه بالنفي سنة 1883، تحصل على امتياز قروي رقم 505. توفي في 22 جوان 1911.

كما عمل المنفيون الجزائريون في تجارة الأجبان التي تُنتجها مواشيهم، من خلال بيعها في سوق أورو (Ouro) إلى المنفيين الفرنسيين، والموظفين المدنيين والعسكريين. والبعض منهم نظرا لمعرفتهم بالفروسية تمّ توظيفهم كسائسين في المزارع². والبعض الآخر عمل في صناعة الطوب، والبلاط، والأنابيب، أو في النجارة. وهناك من تمكّن منهم من العمل في المستشفى أو المُستوصف، أو كخدمٍ لدى بعض الأسر الثرية في المدينة³.

ولأنّ من أهداف السلطات الفرنسية بغويانا هو تزويدها بعمالة رخيصة، وتعزيز حركة الاستيطان من أصل عقابي، فقد عملت على استغلال المنفيين المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة في الكثير من الأعمال من بينها: إزالة الغابات، وتجفيف المستنقعات، وتعبيد الطرق بين المدن والقرى، مثل: الطريق الذي يربط العاصمة "كاين" بمدينة "سان لوران دو ماروني"⁴.

¹ A.N.O.M COL H 654, B.D.I.C, **Ahmed ben Aïssa**, Guyane française, France, 1879, <http://anom...>, et A.N.O.M COL H 662, B.D.I.C, **Ben Daoud ben bou Ras**, Guyane française, France, 1883, <http://anom...>, et Hadj Ali Mustapha, **Les Bagnards Algériens De Cayenne**, op.cit, pp 111-113.

² Pisier Georges, op.cit, p 134.

³ Notice sur la transportation.. Année 1882-1883, op.cit, p 34.

⁴ Léa Castieau, op.cit, p 19, et Jean Claude Farcy, **Guide Des Archives Judiciaires et Penitentiaires 1800-1958**, Sous la direction de Philippe Vigier, l'Université de Paris X Nanterre, Manuscrit publié sous ce titre par CNRS Éditions, France, 1992, p 77.

3. التّغذية:

تخضع الوجبات التي ينالها المنفيّون إلى نظامٍ مُحدّدٍ يتميَّز بالتّنوُّع، وقد كانوا يتناولون وجبتين في اليوم، الأولى على السّاعة 10 صباحاً، والثانية في 17 مساءً. لكن الكميّة المُقدّمة عادةً ما تكون محدودة، والجدول التالي يُبيّن الوجبة اليومية المعتمدة في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 في غويانا¹:

النّوع	الكميّة غرام/لتر
الخبز	750 غ
لحم طازج ²	250 غ
لحم مقدّد مُملّح	180 غ
لحم بقر معلّب	200 غ
خُضر مجفّفة	120 غ
أرز	70 غ
شحم الخنزير	10 غ
الملح	20 غ
نبيذ أحمر	0.20 ل
السّمك	250 غ
خل التّبليل	0.003 ل
زيت	0.010 ل

وكان المنفيّون من العرب والمسلمين عموماً ينالون نفس الكميّة التي ينالها المنفيّ الفرنسي، ويتمّ تعويض بعض المواد التي لا يستهلكونها لأسباب دينية، ومنها: شحم الخنزير، بـمـواد أخرى كـ: السّمك، والزّيـت، والخل، أربع مرّات في الأسبوع، كما يتمّ تعويض

¹ Pierre Michel, *La terre de la grande punition...*, op.cit, p 103, et Léa Castieau, op.cit, p 20.

² يتمّ صرف حصّة اللّحوم مرّة واحدة فقط في الأسبوع، والسّمك مرّتين. ينظر:

Pierre Michel, *La terre de la grande punition...*, op.cit, p 103.

الخمير بالقهوة 17 غ، والسكر 17 غ أيضا. وتحلّ الأسماك محلّ اللحوم للمنفيين الأفارقة، والأرز محلّ محلّ الخبز للمنفيين الآسيويين. ويبدو هذا الأمر إيجابيا باعتبار احترام بعض خصوصيات الآخر حتّى في المنفى¹.

ومع ذلك، كان المنفيون يعانون من سوء التغذية التي كان لها أثر سيّء على أجسادهم، وتركتهم لا يقوون على مقاومة المناخ، والجوع، والإهمال، والمعاناة، وساهم في ضعف مناعتهم، وتفشي الأمراض المعدية بينهم، الأمر الذي يطرح فرضية أنّ نظام التغذية هذا لم يخضع له وبشكل خاص أغلب المنفيون الجزائريون.

4. الصحة:

فيما يخص الوضع الصحيّ، فبسبب المناخ وتغيّر بيئة المنفيين والإقامة السيئة، وما عانوه من إهمالٍ وقلة النظافة، واكتظاظهم في مساحات صغيرة في الزنانات، إضافة إلى استهلاك بعضهم للمياه الملوثة، وانتشار المستنقعات في جميع أنحاء المستعمرة العقابية؛ فقد انتشرت العديد من الأمراض المعدية بين صفوفهم، ممّا أدّى إلى وفاة بعضهم.

ومن بين الأمراض التي أصيب بها المنفيون نجد: الملاريا، والحمّى الصفراء، وفقر الدم، والزحار، ومرض الزهري، والسل، والالتهاب الرئوي، والجذام³². ومن بين الطفيليات التي أصابت بعضهم أيضا نجد: "الدودة الشصية"، التي تُسبّب فقر الدم الشديد. مع العلم أنّ جزيرة سانت لويس (Saint Louis) كانت تستقبل المنفيين المصابين بمرض الجذام⁴.

¹ Léa Castieau, op.cit, p 20, et Pierre Michel, **La terre de la grande punition...**, op.cit, pp 103-104.

² مرضٌ مُعدي ومزمن، تتّم الإصابة به نتيجة عدوى بكتيرية.

³ J, Orgeas, **La pathologie des races humaines et le problème de la colonisation**, Octave Doin, Éditeur, Paris, France, 1886, pp 224-231, et Jean Lucien Sanchez, "Les relégués au pénitencier de Saint-Jean-du-Maroni (Guyane française)", in **Julie Kalman (ed)**, Volume 6, 2014, p 217.

⁴ Alain Tirefort, "Bagnes de Guyane", **Images & Mémoires-Bulletin**, N°61, Paris, France, 2019, pp 36-38.

وبحسب الإحصائيات التي تمّ إجراؤها حول ما يقرب من أربعة آلاف حالة وفاة لمنفيين جزائريين حدثت في غويانا، فإنّ متوسط العمر المتوقع للمنفيين لم يتجاوز خمس سنوات. وقد تفاوت مُعدّل الوفيات بمرور السنوات، ومن معتقل إلى آخر، وتأرجحت النسبة ما بين 10% إلى 50% في بعض الأحيان، وهذا راجع للأسباب التي ذكرتها سابقاً¹. ويقول "أوليفي لوكور غرانميزون" في هذا الصدد: "أنّ المعتقلين من جزر الأنتيل وجزيرة ريونيون والهند الصينية والجزائر، يُرسلون إلى جزيرة غويانا، وهناك لا تتعدّى حُظوظ عيشهم في الغالب عشرين شهراً حسب الإحصائيات الطّبية، بسبب ظروف الاعتقال والعمل القاسية إلى درجةٍ غير مُطابقة. إنّها في الحقيقة عُقوبةٌ بالإعدام غير مُعلنة"².

5. الزواج:

قامت السلطات الفرنسية في العقود الأولى من نفي الجزائريين إلى غويانا بإجبارهم على الزواج من فرنسيّات، سواءً كنّ منفيّات أو مهاجرات. ومن أجل زيادة عدد سكّان المستعمرة العقابية، فقد دفعت المنفيين إلى تأسيس عائلات من خلال تزويجهم قسراً لهذا الغرض. حيث أرسلت منذ سنة 1859 قرابة 400 من راهبات القديس سانت جوزيف دي كلوني (Saint Joseph de Cluny)، لتكوين جماعة دينية مسيحية في غويانا من جهة، حيث تمّ وضعهنّ في مستودع خاص بهنّ يُسمى "الدير" بـ"سان لوران دو ماروني"، ومن جهة أخرى تمّ إرسالهنّ ليكنّ زوجاتٍ للمنفيين إليها³.

واستناداً إلى ما ورد في أرشيف الحالة المدنية لغويانا في موقع (A.N.O.M)، فإنّ هناك عشرات الحالات من زواج المنفيين الجزائريين بمنفيّات أو مهاجرات فرنسيّات، إضافة إلى حالات قليلة من زواج منفيين جزائريين بمنفيّات جزائريّات. وقد سبق التطرّق إلى بعض

¹ Hadj Ali Mustapha, **Les Bagnards Algériens De Cayenne**, op.cit, p 128.

² Olivier Le Cour Grandmaison, op.cit, p 257.

³ Alain Tirefort, op.cit, p 38.

النماذج من هذه الحالات في العنصر الخاص بنفي الجزائريات إلى المستعمرة العقابية غويانا الفرنسية.

ومن الأمثلة على النوع الأول من زواج المنفيين الجزائريين نجد: المنفي عبد القادر بن الشريف بن نبي. فبناءً على قرار عقد الزواج رقم 407، الصادر من حاكم غويانا بتاريخ 3 جويلية سنة 1869، يُسمح لهذا المنفي المحكوم عليه بالنفي سنة 1851، والبالغ من العمر 42 سنة، وصاحب امتياز الأرض بالمؤسسة العقابية "سان لوران دو ماروني"، بعقد الزواج على فارين روزالي إليسا (Varin Rosalie Elisa)، أرملة السيد لامي (Lamy)، الفرنسية المنفية البالغة من العمر ثلاثين سنة¹.

كذلك نجد المنفي عبد الرحمن بن إبراهيم. فبناءً على قرار عقد الزواج رقم 20، الصادر من حاكم غويانا بتاريخ 8 جانفي سنة 1877، تمّ الترخيص للمنفي السابق ذكره، المحكوم عليه بالنفي سنة 1868، والبالغ من العمر 41 سنة، وهو يعمل خياطاً في جزر "الخلاص"، بعقد زواجه في المستعمرة العقابية على ليشين ماتيلد ألكسندرين (Lechien Mathilde Alexandrine)، والمعروفة باسم غوتيه (Gauthier) الفرنسية المنفية سنة 1875، والبالغة من العمر 31 سنة².

وبما أنّ الجزائريين المنفيين حسب رأي وزير الحربية كلوي (Cloué) قد احتفظوا بأحوالهم الشخصية، فلا يمكن منعهم من الاحتفال بزواجهم حسب طقوسهم كما هو الحال

¹ A.N.O.M COL H 266, B.D.I.C, **Abdelkader ben Cherif**, Guyane française, France, 1851, <http://anom...>, et E.C.R.M, N°15, **Abdelkader ben Cherif ben Nabi et Varin Rosalie Elisa**, Guyane française, France, Année 1869, <http://anom...>, et **Bulletin officiel de la Guyane française 1869**, Imprimerie Du Gouvernement, Cayenne, Guyane, 1870, p 280.

² A.N.O.M COL H 356, B.D.I.C, **Abderrahman ben Braham**, Guyane française, France, 1868, <http://anom...>, et A.N.O.M, B.D.I.C, **Lechien, Mathilde Alexandrine**, Guyane française, France, 1875, <http://anom...>, E.C.R.M, N°1, **Abderrahman ben Braham et Lechien Mathilde Alexandrine**, Guyane française, France, Année 1877, <http://anom...>, et **Bulletin officiel de la Guyane française 1877**, op.cit, p 26.

في الجزائر. لأنّه يعتقد أنّ هذه الزّيجات لا يمكن لها سوى أن يكون لها تأثير إيجابي على الاحتلال الاستيطاني في مستعمرة غويانا¹.

وبناءً على طلب أصحاب الامتياز من المنفيين العرب وأغلبهم من الجزائريين، وافقت وزارة البحرية والمستعمرات في رسالة مؤرخة في 30 جوان سنة 1881 على إمكانية زواج المنفيين المُدانين من أصل عربي بنساء من عرقهم ودينهم وفقاً لإجراءات الشريعة الإسلامية².

ونتيجة لذلك، أرسل الحاكم العام للجزائر "لويس تيرمان"³ في 10 ديسمبر 1881 منشوراً إلى حكام العمالات بشأن تجنيد النساء العربيات أو عائلات المنفيين لإرسالهنّ إلى غويانا، من خلال الحصول على بعض الامتيازات منها: النقل المجاني، والحصول على تعويض مالي. بالإضافة إلى السماح للمنفيين الجزائريين عندما يغادرون المتروبول إلى "غويانا" باصطحاب نسائهم وأطفالهم معهم⁴.

وقد قامت السلطات الفرنسية بحملات دعائية في الجزائر لإقناع النساء الجزائريات أو عائلات المنفيين بالرحيل إلى غويانا، وقد كانت هذه الحملات على فترتين: الأولى ما بين 1875-1876، والثانية ما بين 1878-1881⁵. غير أنّ كلّ هذه الإجراءات لم تُسفر عن

¹ Notice sur la transportation à la Guyane française et à la Nouvelle-Calédonie Année 1880-1881, M. Le Vice-Amiral Peyron, Imprimerie Nationale, Paris, France, 1884, p 238.

² Notice sur la transportation.. Année 1882-1883, op.cit, p 16, et Notice sur la transportation.. Année 1880-1881, op.cit, p 238.

³ لويس تيرمان: ولد سنة 1837 بفرنسا. تحصّل على شهادة الدكتوراه في القانون. عُيّن حاكماً عاماً للجزائر بين 1881-1891. توفي في سنة 1899. ينظر:

Achille Robert, "Biographie de Tirman", **Revue africaine**, N°272-273, 1909.

⁴ Notice sur la transportation.. Année 1880-1881, op.cit, pp 266-268.

⁵ Marine Coque, "Bagnards, «arabes» et porte-clefs en Guyane: Naissance et usages d'un rôle pénal et colonial (1869-1938)", **L'année du Maghreb**, Volume 1, N°20, Cnrs Editions, Paris, France, 2019, p 78.

أية نتيجة ملموسة.

6. التعليم:

أنشأت السلطات الفرنسية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر مدرستين في مدينة "سان لوران دو ماروني" التي نُفي إليها عددٌ كبير من الجزائريين، وقد أشرف على عملية تدريس أبنائها ومن بينهم أبناء المنفيين الجزائريين رُهبان وراهبات القديس "سانت جوزيف دي كلوني"¹.

وقد فُتح في كل مدرسة قسمان للتدريس، الأولاد يُدرّسهم إخوة من الرُهبان، وفي سنة 1870 كان بها ثلاثون طالبا، أما الفتيات فتدرّسهن أخوات من الراهبات، وفي سنة 1870 كان عدد طالباتها ثمانين وثلاثين طالبة².

ووفقا لإحصائية سنة 1902 المتعلقة بـ 2357 شخصا تمّ نفيهم، فإن نسبة الأميين من العرب وأغلبهم من الجزائريين ما يقرب من نسبة 94% منهم³.

7. العقوبات داخل المنفى:

يخضع المنفي إلى نظام داخلي دقيق، سواء أكان في داخل السجن أو خارجه، وفي وقت العمل أو عند الراحة، تماما مثلما تخضع علاقته مع زملائه إلى قوانين وأنظمة داخلية تُحددها إدارة السجن أو القوانين المنظمة للنفي، ويُعتبر عدم احترام تلك الأنظمة ومخالفتها خروجا عن القوانين الداخلية، وتُعرض صاحبها إلى مجموعة من العقوبات⁴.

ويُقدّم الجدول التالي بعض الأمثلة عن المخالفات والجرائم التي ارتكبتها المنفيون والعقوبات المسلطة عليهم:

¹ Alain Tirefort, op.cit, p 38.

² Vicomte D'Haussonville, op.cit, pp 594-595.

³ Pierre Michel, **La terre de la grande punition**., op.cit, p 182.

⁴ عبد اللطيف الحناشي، السياسة العقابية الاستعمارية..، المرجع السابق، ص 105.

• جدول المخالفات والجرائم وعقوباتها¹:

المخالفات والجرائم	العقوبة
التدخين في وقت العمل	السجن من يومين إلى 15 يوما
ترك عمل السخرة حتى إذا تعلّق الأمر بقضاء حاجة بشرية	السجن من 4 أيام إلى 30 يوما
مراسلة الإدارة القضائية أو الوزير	السجن من 8 أيام إلى 30 يوما
الرّد على ملاحظة أحد حرّاس السجن	//
تقديم الخبز لمنفيّ معاقب	السجن لـ 30 يوما
تواصل المنفيّ سرا مع عائلته عبر رسائل	السجن من 30 إلى 60 يوما
الشكوى من عدم كفاية أو سوء نوعية الطعام	//
إعطاء التبغ لمنفيّ معاقب	السجن لـ 60 يوما
التظاهر بالمرض أثناء زيارة الطبيب وعدم اكتشاف ذلك	//
سرقة أحد الأفراد	السجن من 6 أشهر إلى سنتين
محاولة هروب بسيطة	من سنة إلى 5 سنوات أعمال شاقة
قتل محكوم عليه عمدا	الإعدام

وبموجب قانون 30 ماي سنة 1854، فقد كانت مجالس الحرب هي المُخوّلة بالحكم على كلّ المخالفات والجرائم والجنح التي يرتكبها المنفيّون. وبموجب مرسوم 4 أكتوبر سنة 1889 تمّ إنشاء محكمة بحرية خاصة في المستعمرات العقابية على غرار غويانا وكاليدونيا الجديدة لمحاكمة المنفيّين. أمّا بالنسبة للمخالفات البسيطة فكان يتمّ تقديم المنفيّين فقط إلى لجنة تأديبية².

ومن خلال عملية البحث في مختلف المصادر فقد وجدت عدّة حالات لمنفيّين جزائريّين ارتكبوا بعض المخالفات والجرائم، وتمّت معاقبتهم على إثر ذلك، من بينهم: المنفيّ

¹ Pierre Michel, **La terre de la grande punition...**, op.cit, p 105, et Hadj Ali Mustapha, **Les Bagnards Algériens De Cayenne**, op.cit, pp 33-36.

² **Bulletin officiel de la Guyane française 1866**, Imprimerie Du Gouvernement, Cayenne, Guyane, 1867, pp 71-72, et Léa Castieau, op.cit, p 24.

مسعود بن عمار (نُفي سنة 1859)، الذي أصدر في حقّه حاكم غويانا أمرا بتاريخ 26 فيفري سنة 1866 يقضي بتنفيذ حكم صادر عن المجلس الحربي الدائم الثاني بتاريخ 27 جانفي ضدّ هذا المنفيّ، الذي أُدين بتهمة مغادرة المستعمرة العقابية دون الحصول على تصريح بالإقامة خارجها. وقد حُكم عليه بعقوبة السجن لسنة مع الأشغال الشاقة¹.

ونجد أيضا أربعة منفيين هم: عبد القادر بالحبيب (نُفي سنة 1858)، ومحمد بن مغيليتي (نُفي سنة 1861)، وعلي بن بوعافية (نُفي سنة 1862)، وقاد بن غفور (نُفي سنة 1864)، الذين أصدر في حقهم حاكم غويانا أمرا بتاريخ 28 ماي 1866 يقضي بتنفيذ حكم صادر عن المجلس الحربي الدائم الثاني بتاريخ 19 ماي، الذي أدان هؤلاء المنفيين بتهمة الهروب في 2 أكتوبر سنة 1865 من موقع بناء السفن تروكاربيت (Trois Carbets)، وقد تمّ اعتقالهم بعد أربعة أيّام فقط. وبعد هذه الإدانة حُكم على المنفيّ المتهم الأوّل بعقوبة السجن لثلاث سنوات، والثاني بعقوبة سنتين من الأشغال الشاقة، والثالث بالسجن ثلاث سنوات، والرابع بالسجن لمدة عامين مع الأشغال الشاقة².

كما نجد حالة المنفيّ عبد القادر بن عودة، الذي أصدر في حقّه حاكم غويانا أمرا بتاريخ 20 ماي سنة 1876 يقضي بتنفيذ حكم صادر عن المجلس الحربي الدائم الأوّل بتاريخ 12 ماي، الذي أدان هذا المنفيّ بالإجماع بتهمة ارتكاب جريمة قتل في صباح يوم 6 أفريل سنة 1876 في ميناء "كاين"، وعلى متن سفينة حيث كان يعمل كسائق قارب، ضدّ منفيّ جزائري آخر وهو محمد ولد سي بن عبد القادر (نُفي سنة 1873)، بعد أن قام بطعنه

¹ Bulletin officiel de la Guyane française 1866, op.cit, pp 71–72, et A.N.O.M COL H 1307, B.D.I.C, **Messaoud ben Amar**, Guyane française, France, 1859, <http://anom...>

² Bulletin officiel de la Guyane française 1866, op.cit, pp 198–199, et A.N.O.M COL H 567, B.D.I.C, **Abdelkader bel Habib**, Guyane française, France, 1858, <http://anom...>, et A.N.O.M COL H 1304, B.D.I.C, **Mahmed ben Mguelleti**, Guyane française, France, 1861, <http://anom...>, et A.N.O.M COL H 1263, B.D.I.C, **Ali ben bou Aafia**, Guyane française, France, 1862, <http://anom...>, et A.N.O.M COL H 1298, B.D.I.C, **Kadda ben Gafor**, Guyane française, France, 1864, <http://anom...>

ستّ عشرة مرّة. وبعد هذه الإدانة حكم عليه بعقوبة الإعدام، وتمّ تأكيد هذا الحكم في جلسة المراجعة في 18 ماي. وقد نُفّذ في حقّه حُكم الإعدام داخل سجن "كاين" بتاريخ 22 ماي 1876، على الساعة السادسة صباحاً¹.

مع العلم أنّ هذا المنفيّ قد تمّ نفيه سنة 1857، بعد أن أدانته المجلس الحربي الدائم الثاني بوهران بتهمة ارتكاب جريمة قتل في حقّ زوجته عودة بنت قدور. وأيضاً أنّ جريمة القتل التي ارتكبها في حقّ محمد ولد سي بن عبد القادر لم تكن الأولى التي يرتكبها في منفاه بغويانا، حيث أنّه قد تمّت إدانته بالإجماع في 18 أكتوبر سنة 1866 بـ"كاين"، من قبل المجلس الحربي الدائم الثاني بتهمة القتل، بعد أن قام بتاريخ 10 أوت بطعن المنفيّ الفرنسي جاك ديبيناث (Jacques Debenath) بـ"سان لوران دو ماروني"، ممّا تسبّب في وفاته بعد يوم واحد فقط².

وقد حُكم عليه في البداية بعقوبة الإعدام التي تمّ تخفيفها إلى عشرين عاماً من الأعمال الشاقة بقرار إمبراطوري بتاريخ 30 جانفي سنة 1867، بعد أن استأنف عبد القادر بن عودة ضدّ الحكم الأوّل، حيث اعتبر مجلس المراجعة أنّ هذا الأخير قبل طعن "ديبيناث" تلقّى هو نفسه ضربةً عنيفةً بعضاً تسبّبت له في جرحٍ كبيرٍ في الرأس، فنزف منه الدم بغزارة، لذا يجب أن يُؤخذ بعين الاعتبار أنّ جريمة القتل التي ارتكبها عبد القادر بن عودة لا تنسّم بطابع العمد³.

¹ Bulletin officiel de la Guyane française 1876, op.cit, pp 172–173, et A.N.O.M COL H 390, B.D.I.C, **Mohamed ould Si ben Abdelkader**, Guyane française, France, 1873, <http://anom...>, et E.C.R.D, N°140, **Mohamed ould Si ben Abdelkader**, Guyane française, France, Année 1876, <http://anom...>, et E.C.R.D, N°203, **Abdelkader ben Aouda**, Guyane française, France, Année 1876, <http://anom...>

² Bulletin officiel de la Guyane française 1866, op.cit, pp 432–433, et E.C.R.D, N°148, **Debenath, Jacques**, Guyane française, France, Année 1866, <http://anom...>, et A.N.O.M COL H 356, **Abdelkader ben Aouda**, op.cit.

³ Bulletin officiel de la Guyane française 1866, op.cit, pp 432–433.

كما أنّه وبتاريخ 8 أوت 1873، وفي مدينة "كاين" مرة أخرى، صدر حكم عن المجلس الحربي الدائم الأول ضدّ نفس المنفيّ بعقوبة عشرين عاما من الأشغال الشاقة، وهذا بتهمة الاعتداء والضرب على أحد المنفيين، ممّا تسبّب في وفاة غير متعمّدة للضحية.

وحسب ما ذكرته المصادر التي استقيت منها هذه المعلومات، فإنّ هذا المنفيّ ذو شخصية عنيفة، وقد ظلّ لفترة طويلة في فئة أولئك الذين من أجل الانتقام لأنفسهم لا يتأخرون أبدا في استخدام وسائل العنف مثل: القتل، وأنّ انحرافه وغرائزه السيئة ستظل تدفعه للبحث عن ضحية جديدة كان سيجدها قريبا¹.

8. عمليات فرار المنفيين:

كان الهروب من المستعمرة العقابية غويانا الفرنسية حلم أغلب المنفيين، الذين لم يتمكّن سوى عدد قليل منهم من النّجاح في ذلك. ونظرا لموقعها الجغرافي، تمنح بعض المعتقلات فرصا أكبر للهروب، بينما تمنح أخرى فرصا أقل. وكان المنفيون العرب وأغلبهم الجزائريون أكثر الفارين خصوصا من المؤسسة العقابية "سان لوران دو ماروني"².

وقد سُجّلت العديد من عمليات الفرار لهؤلاء المنفيين، وسبق وأن تطرّقت إلى بعضها في عناصر الفصول السابقة، ومن أبرزها كان فرار أحد منفيي مقاومة بوشوشة بتوقرت المدعو الحاج أحمد بن علي الطرابلسي بتاريخ 25 جوان 1886، وكانت عملية فرار ناجحة.

وفي هذا العنصر سأتطرّق إلى حالات أخرى منها: عمليات فرار علي بن صغير، المنفي سنة 1867، والذي حاول الفرار من منفاه بـ"سان لوران دو ماروني" أو "كاين" ستّ مرّات، وباءت كلّها بالفشل. المرّة الأولى بتاريخ 30 أوت 1869، وألقي عليه القبض في 27 سبتمبر من نفس السنة. المرّة الثانية بتاريخ 11 جوان 1870، وألقي عليه القبض بعد

¹ Bulletin officiel de la Guyane française 1876, op.cit, p 173.

² Hadj Ali Mustapha, **Les Bagnards Algériens De Cayenne**, op.cit, p 143, et Notice sur la transportation.. Année 1880–1881, op.cit, p 12.

ثلاثة أيّام. المرة الثالثة بتاريخ 30 سبتمبر 1870، وألقي عليه القبض في 3 أكتوبر من نفس السنة. المرّة الرابعة بتاريخ 12 ديسمبر 1870، وألقي عليه القبض بعد ثلاثة أيّام¹. والمرّة الخامسة بتاريخ 16 أبريل 1872، وألقي عليه القبض بعد أربعة أيّام. وبموجب مرسوم صادر عن حاكم غويانا في 18 جوان من نفس السنة، صدر الأمر بتنفيذ الحكم الصادر في 10 جوان 1872، والذي أدان بموجبه المجلس الحربي الدائم الثاني علي بتهمة الهروب، والحُكم عليه بالسجن سنتين مع الأعمال الشاقة. وكانت محاولة هروبه للمرّة السادسة والأخيرة بتاريخ 26 أوت 1884، وألقي عليه القبض بعد أيّام، وتمّ على إثرها معاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات. وقد توفي المنفيّ علي بـ"كاين" في 10 أبريل 1890، على الساعة السابعة والنّصف مساءً².

ولدينا حالة أخرى وهي فرار منفيّين جزائريّين هما: بن عيسى بن محمد، وعلي بن الطاهر، اللّذان نُفيا أوّلا معا إلى غويانا سنة 1868، وبتاريخ 2 أبريل 1870 حاول ابن عيسى الهروب من معتقله بـ"سان لوران دو ماروني"، غير أنّ محاولته الأولى باءت بالفشل، واعتقل بعد خمسة أيّام. وفي 23 أوت 1870 حاول الهروب للمرّة الثانية من إحدى السفن، غير أنّ محاولته هذه أيضا باءت بالفشل، واعتقل بعد يومين فقط. وفي 12 أوت 1872 تمكّن من الهروب من معتقله بـ"كاين" والعودة إلى الجزائر، وتحديدا إلى مسقط رأسه مدينة سطيف³.

¹ A.N.O.M COL H 410, B.D.I.C, **Ali ben Safir**, Guyane française, France, 1867, <http://anom...>

² **Bulletin officiel de la Guyane française 1872**, Imprimerie Du Gouvernement, Cayenne, Guyane, 1873, p 209, et A.N.O.M COL H 410, **Ali ben Safir**, op.cit, et E.C.R.D, N°123, **Ali ben Safir**, Guyane française, France, Année 1890, <http://anom...>

³ A.N.O.M COL H 1268, B.D.I.C, **Ben Aïssa ben Mohamed**, Guyane française, France, 1868, <http://anom...>, et A.N.O.M COL H 410, B.D.I.C, **Ali ben Tahar**, Guyane française, France, 1868, <http://anom...>

وبتاريخ 9 أفريل 1875، تمكّن رفيقه علي من الهروب من معتقله بـ"سان لوران دو ماروني"، والعودة أيضا إلى مسقط رأسه مدينة سطيف. غير أنّ السلطات الفرنسية تمكّنت من اعتقالهما بتاريخ 2 ديسمبر 1877، وإعادة نفيهما من جديد إلى غويانا، التي وصلوها في الفاتح من أكتوبر 1878¹.

وقد حاول بن عيسى الهروب مرّة أخرى من معتقله بـ"كايين" في 10 نوفمبر سنة 1879، غير أنّ سلطات المستعمرة تمكّنت من إلقاء القبض عليه في "سان لوران دو ماروني" بتاريخ 29 ديسمبر من نفس السنة. وفي 10 جانفي سنة 1880 تمكّن من الهروب من "سان لوران دو ماروني" إلى وجهة مجهولة، ولم تتمكّن السلطات الفرنسية هذه المرّة من إلقاء القبض عليه. بينما رفيقه علي توفّي بمنفاه بجزر "الخلاص" في 3 أفريل سنة 1894، على الساعة الثامنة صباحا².

كما نجد حالة فرار صافي خندو، المدعو لعميش بن عودة، المنفيّ سنة 1900 إلى غويانا، وقد كانت له محاولتان للهروب من الجزيرة، الأولى بتاريخ 15 جويلية سنة 1911 من معتقله بالعاصمة "كايين"، غير أنّها باءت بالفشل، وتمّ إلقاء القبض عليه وإعادته للمعتقل بعد يومين. وفي شهر أفريل سنة 1912 حاول الهرب من جديد، وقد كانت محاولته الثانية ناجحة، حيث تمكّن من العودة إلى الجزائر والعيش فيها لأكثر من سنتين، إلى غاية شهر نوفمبر سنة 1914، حيث تمكّنت السلطات الفرنسية وعن طريق رئيس البلدية المختلطة "ثنية الحد" بدائرة "مليانة"، من توقيفه بشكلٍ مؤقت بعد الشكّ في أمره³.

¹ A.N.O.M COL H 1268, op.cit, et A.N.O.M COL H 410, **Ali ben Tahar**, op.cit.

² A.N.O.M COL H 1268, op.cit, et E.C.R.D, N°48, **Ali ben Tahar**, Guyane française, France, Année 1894, <http://anom...>

³ A.N.O.M COL H 1496, B.D.I.C, **Safikhendou Laïmeche ben Benaouda**, Guyane française, France, 1900, <http://anom..>, et A.N.O.M, 1F13, **Sureté Général. Au sujet du relégué "Safikhendou" Laïméche Benaouda**, France, S.D. J'ai reçu ce document du professeur Atmane Zegueb.

وقد قام رئيس البلدية على إثر ذلك بمراسلة السيد نائب الوالي في "مليانة" في 3 ديسمبر، وإبلاغه بتوقيفه المؤقت -في انتظار تعليماته- بشخص يُدعى صافي خندو، لعيمش بن عودة، المحكوم عليه سنة 1899 أو 1900 بالنفي مع الأعمال الشاقة لمدة سبع سنوات، من قبل محكمة الجنايات بمدينة الجزائر، بعد إدانته بتهمة ارتكابه جريمة قتل. وأنه حسب التوضيحات التي قدّمها والوثائق المختلفة المتعلقة به والتي أرسلها إليه، بدا له وكأنّه هاربٌ من المستعمرة العقابية "كاين"¹.

وبناءً على تعليمات الحاكم العام، أرسل والي مدينة الجزائر برقيةً في 31 ديسمبر إلى رئيس البلدية المختلطة بخصوص الموضوع، وعلى إثر ذلك تمّ القبض على المنفيّ صافي. وقام بعدها رئيس البلدية بمراسلة والي مدينة الجزائر، يُعلمه بأنّه سيتمّ نقل هذا المنفيّ إلى سجن الحرّاش. ونظرا لحالته الصحيّة، سيتمّ نقله عن طريق القطار برفقة اثنين من الجنود. وفي أواخر شهر أفريل سنة 1915 تمّ ترحيل المنفيّ صافي من جديد إلى منفاه بغويانا التي وصلها في 18 ماي، ومن ثمّ تمّ نقله إلى معتقل العاصمة "كاين"².

9. تبادل الرسائل بين المنفيين وأهاليهم بالجزائر:

حسب مراسلة صادرة عن مدير مصلحة السجون بغويانا إلى مديرية المستعمرات بباريس بتاريخ الفاتح من ديسمبر سنة 1876، فإنّه يطلب فيها تحديد الترتيبات اللازمة حتى يتمكّن المنفيّون العرب، ومن بينهم الجزائريّون، من تبادل المراسلات -عبر القنوات الإدارية- بينهم وبين عائلاتهم المقيمة في الجزائر. كما أبلغهم أيضا أنّ الحاكم العام لغويانا مُستعدّ للترحيب بمقترحاتكم، وأنّه قد أصدر أوامره بتنفيذ هذا الإجراء الخيري كما أسماه³.

ومن بين المنفيين الجزائريين الذين وجدت بعضاً من رسائلهم التي بعثوا بها إلى أصدقائهم وأهاليهم في الجزائر، نجد المنفيّ البشير بن احميدة، الذي سبق وأن تطرقت إليه

¹ A.N.O.M, 1F13, op.cit.

² A.N.O.M COL H 1496, op.cit, et A.N.O.M, 1F13, op.cit.

³ Bulletin officiel de la Guyane française 1877, op.cit, p 251.

في العنصر الخاص بمنفيي مقاومة بوشوشة بتوقرت. حيث تبادل هذا المنفي من منفاه بـ "كاين" عدّة رسائل مع صديقه المسعود بن خدير، وكذا مع أهله في مدينة توقرت، وبحوزتي نسخة من رسالة أرسلها البشير إلى أهله في مدينة توقرت، عن طريق صديقه المسعود بن خدير السّوفي المقيم بمدينة قسنطينة.

كُتبت هذه الرسالة بتاريخ يوم الأربعاء 10 رجب 1292هـ/11 أوت 1875م، بلغة عربية بسيطة، مع استعمال بعض الكلمات من اللهجة العامية أحيانا، أو كلمات فرنسية بالحروف العربية. كما تخلّلت الرسالة بعض الكلمات غير المفهومة. وهي مختومة بطابع الإدارة الفرنسية، ممّا يدل على أنّها كانت تحت رقابة إدارة المستعمرة العقابية¹.

بدأ البشير رسالته بحمد الله تعالى والصلاة والسلام على نبيّه الكريم، وأعقب ذلك بالدّعاء بالحفظ والرعاية الإلهية لأهله. ثمّ شرع مباشرة في السّؤال عن أحوال عائلته رجالاً ونساءً، وعن أحوال أقاربه وأصدقائه وجيرانه أيضاً، حيث ذكر كلّ واحدٍ منهم بالاسم، وسأل عن أخبار أبنائهم وحال زوجاتهم، وكلّ ما يتعلق بأخبارهم. ومن العائلات التي سأل عنها: أحمد بن إدريس، ومحمد بن فرج الله، ومحمد بن علي، وابن أخيه محمد بن العمري.

ومن خلال هذه الرسالة، يُخبر البشير أهله عن أحواله، وبأنّه بصحة جيّدة، ولا ينقصه سوى النّظر إلى وجوه أبنائه وأقاربه وجيرانه العزيزة عليه، كما يُطلّعهم على أخبار إخوانه المنفيين معه من مدينة توقرت، فهم بخير وعافية حسبه، حتّى أنّه ذكر بعض أسمائهم، مثل: رفيقيه المنفيين: أحمد بن علي الطرابلسي، ولخضر عمور بن رايس².

كما طلب البشير من أهله في توقرت إذا وصلتهم رسالته بأن يبعثوا له بمبلغ خمسين فرنكا، دون أن ينسوا ذكر اسمه ورقمه في الجواب. وفي نظرنا يُعتبر هذا حرصاً من المنفي، وتأكيداً لأهله، كي يصله الجواب ولا يضيع بين الرسائل، كما أنّه يدلّ على العدد الكبير من

¹ رسالة من البشير بن احميدة إلى أهله في مدينة توقرت، أرشيف متحف المجاهد بتوقرت، 2007/816.

² نفسه.

المنفيين الجزائريين بـ"كايين" في تلك الفترة، لذا فذكر رقمه¹ يُسهّل عملية وصول الرسالة والمال إليه².

أمّا في الصفحة الثانية، فيذكر البشير اسم صديقه المسعود بن خدير، أصيل بلدة كوينين بوادي سوف، ورقم بيته في "رحبة القمح" بمدينة قسنطينة وهو رقم واحد، مع عبارة: "تبلغ إن شاء الله بيد المسعود بن خدير". وهذا ما يُرجّح فرضية أنّ بعض رسائل البشير إلى أهله كانت تُرسل أولاً إلى صديقه المسعود، وهو من كان يتكفّل بعملية إرسالها إلى أهله. ثمّ يُنبّه البشير أهالي بقيّة المنفيين إلى ضرورة كتابة رقم المنفيّ مع اسمه في رسائلهم. وقد أعطى مثلاً عن ذلك بكتابة اسمه مرّة أخرى ورقمه. كما توجد فقرة أخرى في الجهة المقابلة لم أتمكّن للأسف من فهم كلماتها والمقصود منها. وفي آخر الرسالة نجد العنوان الذي أرسلت إليه "المسعود بن خدير، سوق الحبوب، قسنطينة"³.

واستناداً إلى العبارات الواردة في هذه الرسالة، نكتشف أنّ البشير بن احميدة كان يتبادل الرسائل مع عائلته منذ نفيه، إذ كانت بعض رسائله تصلهم عن طريق البريد، ويقوم المكتب العربي بتوقرت بتسليمها لهم. ومن خلال هذه الرسالة نكتشف أيضاً أنّ البشير قد تلقّى جواباً من أهله في توقرت منذ نحو عشرة أشهر، وبتاريخ 3 شعبان كما ذكر، وبخط الطالب المسعود بن خدير السّوفي، أي أنّ آخر رسالة من أهله كانت تحديداً بتاريخ يوم الاثنين 3 شعبان سنة 1291هـ/14 سبتمبر سنة 1874م. ويتساءل هنا البشير عن سبب تأخّر أهله في الردّ على رسائله السابقة، حيث أنّه أرسل قبل ذلك تسع رسائل، ممّا أثار حيرته ودهشته واستغرابه⁴.

¹ مثلما ذكرت في عنصر رحلة المنفيين، فإنّ كل منفيّ وعقب وصوله إلى منفاه يتحصل على رقم تسجيل خاص به.

² رسالة من البشير بن احميدة إلى أهله في مدينة توقرت، المصدر السابق.

³ رسالة من البشير بن احميدة إلى أهله في مدينة توقرت، أرسلها إليّ حفيده الهادي بن احميدة عن طريق الأستاذ ص.

ف.

⁴ نفسه.

10. عودة المنفيين إلى الجزائر:

حسب ما اطلّعت عليه من وثائق الأرشيف الفرنسي، فقد وجدت حالة لمنفي جزائري عاد إلى الجزائر بعد العفو عنه، ويتعلّق الأمر بمصباح عمار بن صالح، المولود سنة 1871 بأولاد سديرة بمدينة سوق أهراس. ابن صالح وزهرة بنت وهيبة. وقد مارس قبل إدانته مهنة مزارع. حُكم عليه في 11 مارس سنة 1899 من قبل محكمة الجنايات بعقوبة الإعدام في إحدى الساحات العامة، بعد أن تمّت إدانته بتهمة القتل. وقد قدّم مصباح طلب استئناف ضدّ الحكم، غير أنّ طلبه رُفض بتاريخ 20 أبريل. ثمّ تمّ تخفيف حكم الإعدام بموجب مرسوم رئيس الجمهورية الصادر في 6 ماي سنة 1899 إلى النفي مع الأشغال الشاقة مدى الحياة إلى غويانا الفرنسية¹.

اعتقل مصباح في البداية في سجن الحرّاش بتاريخ 7 جوان سنة 1899، ثمّ في 21 ديسمبر من نفس السنة، نُقل عبر سفينة "كاليدونيا" إلى غويانا. ومنذ الأسابيع الأولى من وجوده بالمنفى، بدأ مصباح محاولات الهروب التي باءت كلّها بالفشل، الأولى كانت بتاريخ 2 فيفري سنة 1900، وبعد 10 أيّام أُلقي عليه القبض، والمحاولة الثانية كانت بتاريخ 13 ماي من نفس السنة، وفي 12 جوان تمّ إلقاء القبض عليه؛ والمحاولة الثالثة كانت بتاريخ 5 أكتوبر من نفس السنة، وتمّ اعتقاله من جديد بعد أيّام. وعلى إثر هذه المخالفات تمّت معاقبته بالسجن لمدة سنتين. مع العلم أنّه قد مارس بمنفاه حرفة صناعة بعض الأدوات بمادة الحلفاء².

وفي سنة 1909 تمّ اقتراح تخفيف عقوبته إلى النفي لمدة 15 سنة. ولا أعلم هل وافقت إدارة المستعمرة العقابية على هذا الاقتراح أم لا. وفي سنة 1926 تمّ تخفيف حكمه إلى الإقامة الدائمة بالمستعمرة العقابية لمدة خمس سنوات، بناءً على مرسوم 4 أوت سنة

¹ A.N.O.M COL H 1555, B.D.I.C, **Mesbah Amar ben Salah**, Guyane française, France, 1899, <http://anom...>

² Ibid.

1926. وعند نهاية هذه المدة بتاريخ 4 أوت سنة 1931 أعفي من شرط الإقامة، وأطلق سراح المنفي مصباح بعد 25 سنة من النفي. وبتاريخ 21 أوت 1931 غادر غويانا عبر السفينة أنتيل (Antilles) إلى فرنسا أولاً، ثم توجه منها إلى مدينة الجزائر، وعاد إلى قريته أولاد سديرة بمدينة برج بوعريج¹، وهو في الستينيات من عمره².

وقد حاولت عبر عدة اتصالات جمع معلومات أخرى حول هذا المنفي، خاصة فيما تعلق ببقية حياته هنا في الجزائر بعد عودته، إلا أنني لم أتوصل إلى شيء.

رابعا: حياة وأوضاع المنفيين إلى المستعمرة العقابية كاليديونيا الجديدة

كان للبعد الجغرافي الكبير بين الجزائر والمستعمرة العقابية كاليديونيا الجديدة، وكذا لاعتمادها من طرف الإمبراطورية الفرنسية كمستعمرة استيطانية، تأثير على حياة وأوضاع المنفيين الجزائريين بها.

وسأحاول في هذا العنصر التطرق بشيء من التفصيل إلى بعض مظاهر حياة وأوضاع هؤلاء المنفيين³، من بينها: العمل، والتغذية، والصحة، والزواج، والجانب الديني، وفرار المنفيين، والعفو عنهم، وغيرها من الجوانب الاجتماعية والثقافية خصوصاً.

1. عمل المنفيين:

أستغل المنفيون المحكوم عليهم أيضاً بالأعمال الشاقة في كل ما يتعلق بأعمال ومشاريع تطوير مستوطنة كاليديونيا الجديدة من: تعبيد الطرقات مثل: إنجاز الطريق الوطني بالعاصمة "نوميا"، وبناء المنارات، والحواجر، والثكنات، والمباني العمومية، وتوصيل شبكات

¹ من خلال عملية البحث وجدت أن هذه القرية تقع في مدينة برج بوعريج، ونفس الأمر أكده الكاتب بيير ميشيل (Michel Pierre) في مقاله الذي ذكر فيه واقعة إطلاق سراح هذا المنفي. بينما وجدت في ملف نفيه أنه ولد بهذه القرية التي تقع بمدينة سوق أهراس التابعة لمنطقة قالة.

² A.N.O.M COL H 1555, op.cit, et Michel Pierre, "Les Algériens aux bagnes de Guyane", op.cit, p 182.

³ فيما يخص رحلة المنفيين إلى هذه المستعمرة العقابية، فقد سبق وأن تطرقت في عنصر منفي مقاومة المقراني والحداد إلى رحلتهم إليها بشيء من التفصيل؛ باعتبارهم كأحد نماذج المنفيين إلى كاليديونيا الجديدة.

المياه، وإنجاز شبكة التلغراف. وقد قَدّمت إدارة المستعمرة العقابية عدّة تحفيزات وامتيازات للمنفّيين عُموما حتّى ينخرطوا في هذه الأعمال¹.

فبتاريخ 3 ديسمبر 1883 أعاد بالو (Palo) نائب حاكم كاليدونيا نشر تحفيزات للمنفّيين لحثّهم على العمل في ورشات أشغال الطرقات، ومما ورد فيها: "سُتمنح الأفضلية للمنفّيين الذين يعملون في الأشغال الشاقة، فعلى كل من يريد التقدّم في الدّرجات، والغذاء الوافر، ورخصة للعمل لدى المستوطنين؛ أن يسجّل نفسه في لائحة العمل في أشغال الطرقات، والتي أُنحكَم من خلالها الطريق نحو العفو وحياة أفضل..²".

وقد اشتغل أغلب الجزائريّين المنفّيين في خدمة زراعة الأرض، حيث أنشأت السلطات الفرنسية عدّة مزارع عقابية في الجزيرة، من بينها مزرعة مدينة "بوراي" سنة 1869، المدينة التي استقبلت عددا مُعتبراً منهم نظراً للتّشابه الكبير في مناخها وتضاريسها مع شمال الجزائر، إضافة إلى مزرعة معتقل "كانالا"، التي توصف بأنّها أفضل مزارع الجزيرة³.

ومنذ الثمانينيات من القرن التاسع عشر، أصبح بإمكان المنفّيين الحصول على امتيازات في الأرض، وتتمثل في الحصول على أربع أو خمس هكتارات في وادي نيساديو (Nessadiou) على سبيل المثال، بالإضافة إلى منحهم الأدوات والمؤونة اللّازمتين. وكان على المنفّيين خدمتها حتّى يبرهنوا للسلطات الفرنسية قُدّرتهم على ضمان قوت يومهم. وعندما يُكمل المنفّي فترة عقوبته من 3 إلى 8 سنوات ويتحرّر، تُصبح تلك الهكتارات ملكاً له، وهذا مُقابل دفع ضريبة سنوية مدى الحياة تُقدّر بمبلغ 40 فرنكا و12 سنتيماً، مع إمكانية شرائها وتملّكها دون أيّ شرط بدفع مبلغ 1804 فرنك فرنسي، وهو مبلغ كبير في

¹ جرمان ميلي، ترحيل قرويي وثوار القبائل الكبرى إلى كاليدونيا الجديدة 1872-1876، تر: آيت شعلال، دار ومركز الإمام الثعالبي للدراسات ونشر التراث، الجزائر، 2013، ص ص 410-411.

² نفسه، ص 411.

³ **Le Pays Magazine**, "Portfolio Au «Malheur» le bagne de Nouvelle-Calédonie", N°180, Nouméa, Nouvelle-Calédonie, février 2022, p 28, et

الصدّيق التاوتي، المرجع السابق، ص 164.

ذلك الوقت. وكان الغرض من هذا الأمر هو تحويل المنفيين المجرمين في نظرهم إلى مستوطنين دائمين بالمستعمرة¹.

ومن بين ما زرع المنفيون الجزائريون النّخيل، حيث استقدم بعضهم ممّن كانوا يمتلكون واحات النّخيل خاصّة من مناطق الجنوب الجزائري، وتحديدًا واحة العامري، كمّيات معتبرة من التمر، لتكون غذاءهم طيلة رحلتهم من المتروبول إلى كاليدونيا، وقد احتفظوا بنويات التمر الذي أكلوه، وبعد وصولهم زرعوها هناك. بالإضافة إلى زراعة الخضر من: فاصولياء، وبازلاء، وجزر، وفول سوداني، وذرة، وليمون، وقهوة أيضا. كما اهتموا بتربية الحيوانات ومنها: الخيول، والدجاج، والماعز، وكذا صنع الأجبان².

كما تشارك المنفي أحمد بومزراق المقراني سنة 1879 مع سيدة كاليدونية تدعى نوירו (Noirot)، وفتحا متجر بقالية بجزيرة "الصنوبر"، وكان زبائنه من المنفيين العرب خصوصًا. وعمل بومزراق أيضا كمترجم لإخوانه العرب لدى الإدارة الفرنسية. وكُلف ولمدة عشر سنوات بالبريد عبر الخيول بين منطقتي بولو باري (Polobarry) وفوا (Foa) بين سنتي 1891-1901³.

وأصبح أحمد بن ناصر بن علي الشابي -أحد منفيي انتفاضة سوق أهراس- في سنة 1894، صاحب امتياز قطعة الأرض رقم 22 في "تيساديو"، وعلى مساحة أربعة هكتارات قام بتربية أحد عشر ماعزا، وفَرَسَيْن، وحصان، وثورَيْن، وقُدّرت ثمن هذه الماشية بـ 3950

¹ Jean Lucien Sanchez, "Bagnes coloniaux de Guyane et de Nouvelle Calédonie (XIXe-XXe siècles)", **Dictionnaire du fouet et de la fessée. Corriger et punir**, 2022, p 1, et

نعيمة قنزار، المنفيون الجزائريون إلى كاليدونيا.. المرجع السابق، ص 224.

² Mélica Ouennougui, "Quel lien anthropologique entre les dattiers caledoniens et australiens?", **Journal Algérien des Régions Arides (JARA)**, Volume 13, N°0, Algérie, 2016, pp 94-96, et

الصادق تاوتي، المرجع السابق، ص 168.

³ Mahdi Lallaoui, op.cit, p 113.

فرنكا. كما تمّ تخصيص القطعة رقم 65 لرفيقه المنفيّ الحاج أحمد بن عابد¹ في جويلية سنة 1894. وكلاهما بعد العفو الصادر سنة 1895 اضطرّا لبيع ممتلكاتهما والشروع في إجراءات الرّحيل، الأوّل في شبه جزيرة "دوكوس" في 3 ماي 1896، والثاني في تانيس (Tanaïs) في 27 نوفمبر من نفس السنة².

وورد في أحد التقارير الفرنسية سنة 1895، أنّ 17 قطعة أرض في "نيساديو" كان يمتلكها منفيّون عرب، من بينهم المنفيّ الجزائري ميلود بن عبد الله الذي كان تاجرا، ويمتلك إضافة إلى قطعة الأرض: 4000 شجرة بُن، و6 بقرات حلوب، و24 رأسا من الماشية³.

2. التّغذية والنّظافة:

كان النّظام الغذائي في كاليدونيا الجديدة يُشبه في جوانب كثيرة النّظام الغذائي المعمول به في غويانا الفرنسية، غير أنّ هناك بعض الاختلاف الذي نجده في الحصص الأسبوعية لكل منفيّ في المستعمرتين العقابيتين، فعلى سبيل المثال: وجبات اللّحم في غويانا ثلاث مرات في الأسبوع، بينما في كاليدونيا ستّ مرّات، خمس مرات لحم البقر، ومرة واحدة لحم الخنزير، هذا الأخير يتمّ تعويضه للمنفين العرب ومن بينهم الجزائريّون بالسّمك⁴.

وبتاريخ 28 ماي 1874، صدر مرسوم من طرف حاكم مدينة "نوميا" دي لاريشيري (De La Richerie)، ينصّ على تخصيص حصّة من الحطب في اليوم لكلّ منفيّ في

¹ حُكم عليه بالنّفي سنة 1873 بتهمة المشاركة في مقاومة المقراني والحدّاد كما ورد في ملف نفيه. وقد رُحّل إلى كاليدونيا في نفس رحلة المنفيّ أحمد بن ناصر بن علي الشابي، ووصلوا إليها بتاريخ 18 جانفي 1875. ينظر:

A.N.O.M COL H 84, B.D.I.C, **Hadj Ahmed ben Abed**, Nouvelle-Calédonie, France, 1873, <http://anom...>

² A.N.O.M COL H 84, op.cit, et Louis José Barbançon et Gisèle Chauvet, op.cit, p 30.

³ **Caledoun histoire des "arabes" de Nouvelle-Calédonie**, institut du monde arabe, Paris, France, 2011, p 24.

⁴ **Notice sur la transportation à la Guyane française et à la Nouvelle-Calédonie Pour L'Année 1877**, Par Les Soins de M. Le Vice-Amiral Sénateur Jauréguirerry, Imprimerie Nationale, Paris, France, 1880, p 157, et Vicomte D'Haussonville, op.cit, p 560.

شبه جزيرة "دوكوس"، تُساوي الحصّة الفردية المُخصّصة لجنود فيلق القوات، وهي كيلوغرام واحد، تستخدم لطهي الطعام، وللتدفئة أيضا، وغيرها من الحاجات¹.

وبناءً على اقتراح مدير مصلحة الترحيل بمدينة "نوميا" السيّد إي شانلو (E. Chanlou) إلى المحافظ رئيس الفرقة البحرية، بشأن توزيع الصابون على المنفيين المحكوم عليهم وعائلاتهم لاستخدامه في النظافة، ولغسل حاجاتهم؛ صدر مرسوم بتاريخ الفاتح من جانفي سنة 1874 ينصّ على أنّه اعتبارا من الأوّل من كلّ شهر، سيتم منح كمية قدرها 500 غرام من الصابون لكلّ منفيّ موجود في المؤسسات العقابية بشبه جزيرة "دوكوس" وجزيرة "الصنوبر". وسيتمّ تنفيذ هذا الحكم مؤقتا بعد الحصول على موافقة وزير البحرية والمستعمرات، والتي تمّت بتاريخ 27 ماي من نفس السنة².

3. الصحة:

انتشرت العديد من الأمراض بين صفوف المنفيين الجزائريين في كاليدونيا الجديدة من بينها مرض الجذام الذي خصّصت له السلطات الفرنسية بالجزيرة مستعمرة صغيرة سُمّيت بمستعمرة الجذام العقابية. فمنذ سنة 1893 تمّ عزل مرضى الجذام في جزيرة بيليبي (Bélep) التي تمّ إفراغها من سكانها، الذين نُقلوا إلى منطقة بالادي (Balade). وقد بقيت هذه المستعمرة في الخدمة حتى سنة 1913³.

كذلك نجد من بين الأمراض التي أصيب بها المنفيون الإسهال المزمن، الذي أدّى إلى وفاة البعض منهم، فعلى سبيل المثال: نجد أنّ المنفيّ صالح بن عباسي أحد منفيّ انتفاضة سوق أهراس، قد توفّي بسبب إصابته بهذا المرض. ونجد أيضا المنفيّ بوجمعة بن الشيخ،

¹ Notice Sur La Déportation A La Nouvelle-Calédonie, Publiée Par Les Soins de M. Le Vice-Amiral Fourichon, Imprimerie Nationale, Paris, France, 1876, p 62.

² Ibid, pp 57-58.

³ Le Pays Magazine, op.cit, p 29.

أحد منفيي مقاومة بوشوشة بتوقرت، قد توفيّ جرّاء إصابته بنفس المرض¹.

هذا بالإضافة إلى مرض سل العظام، الذي أصيب به المنفي محمد بن الدين، أحد منفيي مقاومة الشيخ بوعمامة، ممّا اضطرّه للدخول إلى مستشفى شبه جزيرة "دوكوس" مرتين، الأولى ما بين 19 سبتمبر 1883 و2 مارس 1884، والثانية في شهر جوان من نفس السنة، حيث تعرّض إلى مضاعفات صحّية خطيرة أدّت إلى وفاته بتاريخ 9 جوان سنة 1884².

كما كان شيوخ قبائل "الكاناك" خاصّة في مدينة "بوراي"، يُزوّدون المنفيين الجزائريين ببعض النباتات التي كانوا يستخدمونها في علاجهم ضدّ السعال، وأمراض الجلد، إضافة إلى النباتات التي تُعجّل بالتئام جرح ختان الأطفال³.

4. الزوّاج:

رغم إصدار الحكومة الفرنسية سنتي 1872 و1873 لقوانين تسمح بانضمام عائلات المنفيين إليهم بمنفاهم بكاليدونيا الجديدة إذا طلبوا هم ذلك من إدارة المستعمرة، وهذا في إطار مشروعها المتعلّق بتطوير المستعمرة العقابية الاستيطانية بكاليدونيا الجديدة، من خلال منح هذه العائلات إعانات مالية وغذائية ومأوى مؤقت لبداية حياة جديدة في ظروف جيّدة. وكذا إلزام المنفيين أن يتعهدوا لإدارة المستعمرة قبل الحصول على هذا الحقّ، بالعمل لمُدّة عامين في تطوير امتيازهم الزراعي لتلبية احتياجات أسرهم؛ إلّا أنّ هذه القوانين لم تمسّ المنفيين الجزائريين، بل اقتصرّت على المنفيين السياسيين الفرنسيين فقط⁴.

وبعد أن يقضي المنفي الجزائري فترة عقوبته أو يتمّ العفو عنه ويتحرّر؛ يكون حينها

¹ A.N.O.M COL H 100, Salah ben Abassi, op.cit, et A.N.O.M COL H 72, Bou Djema ben Cheick, op.cit.

² A.N.O.M COL H 93, Mohammed ben Eddin, op.cit.

³ سمير نور الدين دردور، نوميّا رحلة النفي إلى كاليدونيا، دار العلا، أم البواقي، الجزائر، 2023، ص 138.

⁴ Mélica Ouennougui, Algériens et Meghrébins en Nouvelle-Calédonie de 1864 à nos jours, Casbah Editions, Algérie, 2014, p 157.

راغباً في الزواج، وبما أنّه من المستحيل أن يتزوَّج بامرأة من عرقه -حسب ما اطلّعت عليه لحدّ الساعة من وثائق ومصادر- فإنّه يتوجّه إلى الكنيسة الكاثوليكية "سانت جوزيف دي كلوني" في مدينة "بوراي"، وحسب ما تُملّيه العادات فإنّه يختار الزوجة التي سيرتبط بها بعد عدّة زيارات للتعارف، وهذه الزوجة قد تكون إحدى المنفيّات أو المهاجرات الفرنسيّات، أو من السكان الأصليين للجزيرة¹.

ومن الأمثلة على زواج المنفيين الجزائريين، نجد أنّه في الثلاثي الأول من سنة 1882، تمّ عقد 62 زيجة بمدينة "بوراي"، من بينها 12 زيجة لمنفيين جزائريين من منفيّات فرنسيّات، ومن الأمثلة على ذلك نجد:

في 17 أوت تزوّج سي السعدي بن عليل، المحكوم عليه بالنّفي سنة 1873، والبالغ من العمر 44 سنة، من جين ماري مورو (Jeanne Marie Morot)، المنفيّة سنة 1881، والبالغة من العمر 32 سنة. وكان هذا المنفيّ يعمل كخادم، ويملك قطعة أرض في "بوراي". وقد تمّ العفو عنه بموجب قرار الفاتح من فيفري سنة 1895².

وفي 23 من نفس الشهر، تزوّج محمد بن أحمد بن طالب المحكوم عليه بالنّفي سنة 1873، والبالغ من العمر 42 سنة، من ماري لورين (Marie Lorrain) المنفيّة سنة 1881، والبالغة من العمر 25 سنة. مع العلم أنّ محمداً قد تحصّل في سنة 1893 على امتياز قطعة الأرض رقم 40 في "تيساديو"، كما كان يدير محل بقالة نيابة عن السيد

¹ نعيمة قنزار، المنفيون الجزائريون إلى كاليدونيا.. المرجع السابق، ص 232.

² A.N.O.M COL H 101, B.D.I.C, **Si Saadi ben Allel**, Nouvelle-Calédonie, France, 1873, <http://anom..>, et A.N.O.M, B.D.I.C, **Morot, Jeanne Marie**, Nouvelle-Calédonie, France, 1881, <http://anom..>, et E.C.R.M, N°38, **Si Saadi ben Allel et Jeanne Marie Morot**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1882, <http://anom..>, et Louis José Barbançon et Gisèle Chauvet, op.cit, p 30.

دوبيسون (Dubuisson)¹.

وفي 22 ماي سنة 1900 طلق محمد زوجته، ليتزوج مرة أخرى من جولي ماري باريتو (Julie Marie Barreteau) البالغة من العمر 17 سنة²، في 7 جوان من نفس السنة، وقد أنجبا بنتين وولدا هُما: مارغريت (Marguerite) المولودة في 16 جوان 1901، وبييرث عيسى (Berthe Aissa) المولود في 21 أوت 1902، وأوجيني جين (Eugénie Jeanne) المولودة في الفاتح من أوت 1904³.

وقد تمّ العفو عن هذا المنفيّ بموجب قرار الفاتح من فيفري سنة 1895. وفي سنة 1896 غادر منفاه رفقة عائلته إلى فرنسا، ومنها عاد إلى الجزائر⁴.

كذلك نجد المنفيّ أحمد عمار أمزيان، المحكوم عليه بالنفي سنة 1873، والبالغ من العمر 63 سنة، الذي تزوج من لوسي يوفراسي (Lucie Euphrasie) في بداية الثمانينات من القرن التاسع عشر، وهي المنفية سنة 1872، والبالغة من العمر 38 سنة، وقد كانت متزوجة قبل نفيها من بواسيلين لوبلان (Boisselin Leblanc) وأمّا لثلاثة أطفال، تمّ العفو

¹ A.N.O.M COL H 93, B.D.I.C, **Mohamed ben Ahmed ben Taleb**, Nouvelle-Calédonie, France, 1873, <http://anom...>, et A.N.O.M COL H 1304, B.D.I.C, **Lorrain, Marie**, Nouvelle-Calédonie, France, 1881, <http://anom...>, et E.C.R.M, N°41, **Mohamed ben Ahmed ben Taleb et Marie Lorrain**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1882, <http://anom...>, et Louis José Barbançon et Gisèle Chauvet, op.cit, p 30.

² بحكم سنّها، فعلى الأرجح أنّها ابنة أحد المنفيين الجزائريين أو الفرنسيين.

³ Etat civil, Divorces, N°6, **Mohamed ben Ahmed ben Taleb et Lorrain Marie**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1900, <http://anom...>, et E.C.R.M, N°7, **Mohamed ben Ahmed ben Taleb et Barreteau Julie Marie**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1900, <http://anom...>, et E.C.R.N, N°16, **Marguerite**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1901, <http://anom...>, et E.C.R.N, N°35, **Berthe Aissa**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1902, <http://anom...>, et E.C.R.N, N°37, **Eugénie Jeanne**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1904, <http://anom...>

⁴ A.N.O.M COL H 93, **Mohamed ben Ahmed ben Taleb**, op.cit.

عنها سنة 1879. وبتاريخ 6 فيفري 1886 غادر أحمد عمار أمزيان المستعمرة العقابية عائداً إلى الوطن رفقة زوجته على متن السفينة "نافارين".

ولا أعلم ما المقصود بكلمة "الوطن" هنا، هل الجزائر أم فرنسا، لأنني وجدت إشارة أخرى في ملفه بأنه قد تمّ العفو عنه بموجب قرار الفاتح من فيفري سنة 1895. وقد يُحيلنا هذا إلى فرضية مغادرته أولاً إلى فرنسا لإتمام قضاء فترة عقوبته، ثمّ عودته إلى الجزائر سنة 1895.¹

كما نجد أيضاً أنّ السياسي الفرنسي جان بابتيست ماريوس باريتو (Jean Baptiste Marius Bareteau)، المنفيّ سنة 1865، قد زوّج كلّ بناته لمنفيّين جزائريّين، حتّى أنّه طلب من أبنائه قبل وفاته أن يُدفن مع الجزائريّين في مقبرة "نيساديو"، وهذا دليلٌ على العلاقات المتينة التي كانت تربط المنفيّين السياسيّين الفرنسيّين بالمنفيّين الجزائريّين. وقد قبل هؤلاء دفنه بمقبرتهم، وأن يوضع الصليب على قبره، على الرغم من حرمة ذلك شرعاً بإجماع الفقهاء.²

5. التعليم:

فيما يتعلّق بتعليم أبناء المنفيّين الجزائريّين خلال العقود الأخيرة من القرن 19، التي تشمل فترة دراستنا للمنفيّين الجزائريّين إلى كاليدونيا، فإنّهم قد حرّموا من تلقّي أيّ تعليم من طرف السلطات الفرنسية؛ إلّا إذا غيروا أسماء أبنائهم من العربية إلى الفرنسية³، وهو الأمر

¹ A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, **Ahmed Amar Amzian**, Nouvelle-Calédonie, France, 1873, <http://anom...>, et A.N.O.M COL H 72, B.D.I.C, **Boisselin Épouse Leblanc, Lucie Euphrasie**, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>, et Louis José Barbançon et Gisèle Chauvet, op.cit, p 30.

² A.N.O.M COL H 115, B.D.I.C, **Bareteau, Jean Baptiste Marius**, Nouvelle-Calédonie, France, 1865, <http://anom...>, et

نعيمة قنزار، المنفيون الجزائريون إلى كاليدونيا...، المرجع السابق، ص 248، وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج2، ط4، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1997، ص 1563.

³ سمير نور الدين دردور، المرجع السابق، ص 126.

الذي رفضه بعض المنفيين الجزائريين في تلك الفترة، لذا فإنَّ جُلَّهم بقي أمّيا، وهذا نتيجة جهل المنفيين أنفسهم، بسبب سياسة التجهيل التي مارستها السلطات الفرنسية في الجزائر منذ بداية الاحتلال، وكون التعليم أيضا كان يتمّ باللّغة الفرنسية التي لا يُتقنها أغلب المنفيين أنفسهم، فما بالك بأبنائهم. ولم يتم فتح قسم مختلط لتدريس أبناء وأحفاد المنفيين العرب بصفة عامّة إلّا في سنة 1928¹.

مع العلم أنّ أحد أشهر المنفيّات الفرنسيّات إلى كاليدونيا لويز ميشيل (Louise Michel)²، قد تفرّغت للتدريس بمدينة "نوميا"، وقامت بتعليم أطفالها القراءة والرياضيات والموسيقى والرسم، ومن بين من درّستهم بعض أبناء المنفيين الجزائريين، رغم تحذيرات السلطات الفرنسية لها بالتوقّف عن ذلك، إلّا أنّها واصلت تعليمهم، وتمكّنت من الحصول على ترخيص وإذن بذلك، فكان أبناء المنفيين الجزائريين يدرسون مع أبناء السكّان الأصليين "الكاناك" أو أبناء المنفيين الفرنسيين لفترةٍ من الزّمن³.

6. الجانب الديني:

دخل الإسلام إلى كاليدونيا الجديدة مع أوائل المنفيين الجزائريين، وقد نقلوه وأورثوه لأبنائهم وأحفادهم من بعدهم. وكان هؤلاء المنفيون مُحافظين على دينهم وعباداتهم، فهم

¹ الصديق التاوتي، المرجع السابق، ص 171.

² لويز ميشيل: ولدت سنة 1830 بفرنسا. وبسبب مشاركتها في انتفاضة الباريسيين (كومونة باريس) ضدّ الحكومة الفرنسية، صدر قرارٌ بنفيها إلى كاليدونيا سنة 1871، غير أنّ ترحيلها تأجّل إلى سنة 1873. وقد تمّ العفو عنها سنة 1879. توفيت في سنة 1905. ينظر:

A.N.O.M COL H 92, B.D.I.C, Michel, Louise, Nouvelle-Calédonie, France, 1871, <http://anom..>, et Irma Boyer, Louise Michel, La Bibliothèque De Paris Marxiste, Paris, France, 1927, p 4-31.

³ Louis Michel, **La Vierge Rouge Mémoires de Louise Michel**, édité et traduit par: Bullitt Lowry et Elizabeth Ellington Gunter, The University of Alabama Press University, États-Unis d'Amérique, 1981, pp 117-119.

يُؤدّون فريضة الصلوات الخمس في وقتها، ويصومون رمضان، ويمتنعون عن شرب الخمر، وأكل لحم الخنزير، ويرفضون تعميدهم، ويُجنّبون أبناءهم الأمر كذلك¹.

ومع مرور السنوات ومجيء الجيل الثاني، أصبح بقيّة المنفيّين وأبنائهم من بعدهم يُصلّون بشكل شبه عشوائي، دون معرفة دقيقة بحلول وقت كلّ صلاة، ودون مكانٍ مُخصّصٍ لها، حيث يُصلّون في الحدائق مثلاً، أو في أيّ مكانٍ من الجزيرة، وفي منازلهم كانوا يستغلّون جلد الخروف للصلاة عليه².

وفيما يتعلّق بمكان دفن المتوفّين منهم، فقد أنشئت سنة 1897 مقبرة إسلامية بالقرب من وادي "نيساديو"، المعروف أيضاً باسم وادي العرب، رُسم على بابها هلالٌ تتوسّطه نجمة، كما توجد بها نخلة صغيرة تُرشد إلى اتّجاه القبلة. وهذه المقبرة تقع على أرض أحد المنفيّين الجزائريّين المدعو ميلود بن عبد الله، المنفيّ سنة 1867، فبعد أن تمّ العفو عنه بتاريخ 9 جوان 1877، تزوّج من منفيّة فرنسيّة مُحرّرة، وتحصّل على امتياز قطعة الأرض رقم 77. وفي سنة 1886 وهب منها 1.18 هكتار لبناء المقبرة. وقد توفّي هذا المنفيّ في "بوراي" بتاريخ 17 سبتمبر سنة 1906، على الساعة الثانية صباحاً، ودفن بهذه المقبرة³.

7. العادات والتقاليد:

بقي المنفيّون الأوائل مُحافظين على بعض العادات والتقاليد العربية الإسلامية الجزائرية التي أوروها إلى أبنائهم من بعدهم، مثل: عملية الختان، وما يصاحبها من احتفالات، وقد بقيت تتمّ حتّى خلال العقود الأولى من القرن 20 بمثل ما كان معمولاً به في الجزائر. كما

¹ Jean Marie Kohler, "L'Islam en Nouvelle-Calédonie", **L'Afrique et l'Asie Modernes**, N°135, Imprimerie Bené, Nimes, France, 1982, p 5.

² نعيمة قنّار، المنفيّون الجزائريّون إلى كاليدونيا...، المرجع السابق، ص 235.

³ A.N.O.M COL H 725, B.D.I.C, **Miloud ben Abdallah**, Nouvelle-Calédonie, France, 1867, <http://anom...>, et E.C.R.D, N°23, **Miloud ben Abdallah**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1906, <http://anom...>, et Mehdi Lallaoui, op.cit, pp 124-125.

حافظوا أيضا على "التوازة" وروح الجماعة والتضامن في كل أعمالهم خاصة الفلاحية والتجارية منها¹.

وأقام المنفيون أيضا سباقات الخيول في المناسبات الدينية، أو في مناسبات الزواج والختان، وجرى أول سباق في منطقة بوغان (Bogan) بتاريخ 11 نوفمبر سنة 1894، والذي تحوّل إلى تقليد سنوي يحضره المئات منهم، وينتهي السباق بتوزيع الأوسمة التي كان أغلبها من نصيب الجزائريين. ونتيجة لذلك أصدر القائمون على وضع الطوابع البريدية في كاليدونيا طابعا يحمل صور الخيالة الجزائريين ببرانيسهم وعمائمهم، تزامنا مع احتفالات الذكرى المئوية لتأسيسها².

وفيما يخص احتفالات الزواج، فقد كان يُكلّف فارسٌ بدعوة كل المنفيين العرب بالمنطقة، وحتى الأصدقاء من السكان الأصليين لكاليدونيا. وبهذه المناسبة كانت تُذبح الذبائح وتقام الولائم. كما كان يُرافق الفرسان الأزواج إلى البلدية لتسجيل عقد الزواج، ثم يقومون باستعراضات احتفالاً بهذه المناسبة³.

وقد سادت خلال هذه المناسبة روح التضامن والتكافل المادي والمعنوي، التي يشارك فيها الجميع كل حسب قدرته. فخلال مأدبة العشاء يُنظم المدعوون عملية التبرعات، حيث يقف أحدهم ويبسط منديلاً فوق المائدة وينادي: "التفوا من حولي وضعوا المال". فيضع كل واحد منهم ما يقدر عليه من مال، فيشكرهم قائلاً: "فليخلف الله عليك". وإن كان منهم أعزب يقول له: "فليزوجك الله امرأة"، وإن كان متزوجاً يقول له: "يكثر الله لك أولادك". وبعد ذلك يُطوى المنديل بكل ما فيه ويُعطى إلى والد العريس⁴.

¹ نعيمة قنزار، "التهجير القسري للجزائريين إلى كاليدونيا.."، المرجع السابق، ص ص 152-153، ونعيمة قنزار، المنفيون الجزائريون إلى كاليدونيا..، المرجع السابق، ص 248.

² Mélica Ouennougui, **Algériens et Meghrébins...**, op.cit, pp 194-195.

³ الصديق التاوتي، المرجع السابق، ص 171.

⁴ Mélica Ouennougui, **Algériens et Meghrébins...**, op.cit, pp 289-290, et

الصديق التاوتي، المرجع السابق، ص ص 171-172.

كما قام المنفيّون الجزائريّون بتعليم زوجاتهم بعض عادات وتقاليد بلادهم، من قبيل الأطباق الجزائرية التقليدية: كالكسكسي، وطبخ الشربة في رمضان، وتحضير اللبن، وصنع الكعك، حيث كُنَّ ينهضن عند الفجر لصنعه خاصّة أيام عيد الفطر. وعلموهنّ أيضا الخبز بأنواعه: الكسرة، والمطلوع، وخبز الدّار¹.

8. عمليات فرار المنفيّين:

سجّل العديد من عمليات الفرار للمنفيّين إلى كاليدونيا، وقد سبق وأن تطرّقت إلى بعضها في عناصر الفصول السابقة، ومن أبرزها كان فرار منفيّين من قادة وثوار مقاومة واحة العامري وهم: الحاج علي بن رغييس وعمار بن سالم سنة 1886، وأحمد بن عيّاش بتاريخ 29 أوت 1887، إضافة إلى فرار صالح بن دحماني بن اليعلاوي بن الرزقي بتاريخ 26 أفريل 1888، وهو أحد منفيّي انتفاضة سوق أهراس، وقد كانت كلّها عمليات فرار ناجحة.

وفي هذا العنصر سأتطرّق إلى حالات أخرى منها: عملية فرار كلّ من أحمد بن عمارة وعدّا بن خضير، المنفيّين سنة 1866، فالأوّل كانت له محاولتان فاشلتان للهروب، الأولى من منفاه بـ"نوميا" بتاريخ 6 جانفي سنة 1868، وتمّ إلقاء القبض عليه بعد يومين، والثانية بتاريخ 9 أكتوبر سنة 1869، وتمّ إلقاء القبض عليه في 28 من نفس الشهر، ونُقل على إثرها إلى معتقل "بوراي"².

أمّا المنفيّ الثاني فقد كانت لديه محاولة واحدة للهروب بتاريخ 19 أكتوبر سنة 1868، وتمّ إلقاء القبض عليه في 25 من نفس الشهر، ونُقل على إثرها إلى معتقل جزيرة

¹ Mélica Ouennougui, **Algériens et Meghrébins...**, op.cit, p 165.

² A.N.O.M COL H 107, B.D.I.C, **Ahmed ben Amara**, Nouvelle-Calédonie, France, 1866, <http://anom...>, et A.N.O.M COL H 406, B.D.I.C, **Adda ben Khader**, Nouvelle-Calédonie, France, 1866, <http://anom...>

"نو". ثم نُقل إلى العاصمة "نوميا" بتاريخ 18 أبريل 1884. وكانت وفاته بـ"بوراي" في الفاتح من جانفي 1890، على الساعة الثانية مساءً¹.

ولدينا حالة أخرى وهي عملية فرار عزيز بن الشيخ الحدّاد المنفيّ سنة 1873، وقد تطرّقت إلى نفيه بشيء من التفصيل في الفصل الرابع. فعندما طالّت مُدّة نفيه قام عزيز بمراسلة السلطات الفرنسية بالمستعمرة العقابية، طالباً منهم مراسلة رئيس الجمهورية الفرنسية "جول كريفّي" للحصول على العفو، وممّا ورد في رسالته: ".ونطلب من سيادتكم أن تكتب إلى السيّد ابريزيدان ينعم علينا بالعفو لنصير من جُملة سكّان وطن الجزائر"².

ولمّا بيّس عزيز من عفو الفرنسيّين عنه، عزم على الفرار من منفاه بالعاصمة "نوميا"، فاتّصل بأحد الحُرّاس وقَدّم له مبلغاً مالياً قدره ألفاً فرنك فرنسي، حتّى يساعده على الركوب في إحدى السفن للهرب من الجزيرة. وبمساعدة الحارس تمكّن عزيز في شهر أبريل سنة 1881 من ركوب سفينة بريطانية مُتوجّهة إلى مدينة سيدني الأسترالية مُروراً بنيوزيلندا³.

ومن أستراليا انتقل عزيز في 16 جوان من نفس السّنة إلى مدينة عدن اليمنية، ثمّ انتقل إلى مدينة السّويس المصرية، ومنها إلى بلاد الحجاز، وبالتّحديد إلى مدينة جدّة، حيث استقرّ هناك لمدّة قصيرة، ثمّ انتقل إلى مكّة المُكرّمة التي أقام بها. ويعود سبب اختياره الاستقرار بمكّة إلى مكانتها الدّينية من جهة، ولما يُمثّله موسمُ الحجّ من فرصة للالتقاء بالحُجاج الجزائريّين، والسُّؤال عن أحوال بلاده، وإيفاد رسائل معهم إلى أهله من جهة

¹ A.N.O.M COL H 406, op.cit, et E.C.R.D, N°1, **Adda ben Khater**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1890, <http://anom...>

² A.N.O.M, **Département D'Alger**, 16 H62, Selon:

علي قشاشني، التوجّه المعادي للعروبة والإسلام في السياسة الفرنسية بالجزائر 1871-1954، رسالة دكتوراه، إش: أ.د. الجيلالي شقرون، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2020-2021، ص 38.

³ A.N.O.M COL H 70, **Azziz ben Mohamed Amzian ben Cheik El Haddad**, op.cit, et

يحي بوعزيز، "عودة إلى نهاية حياة الشيخ عزيز بن الحدّاد في المنفى"، مجلة الثقافة، ع96، وزارة الإعلام والثقافة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1 ديسمبر 1989، ص 119.

أخرى¹.

وأثناء وجوده بالحجاز، قدّم عزيز خدمات للقنصل الفرنسي بمدينة جدّة دي لوستالوت (De Lostalot)، منها تمكّنه سنة 1884 من جلب جُثّة عالم الآثار الفرنسي هنري هوبير (Hubert Henri) الذي اختفى في منطقة صحراوية، وتمّ اغتياله بعد أن اكتشف نصباً حجرياً ذا قيمة كبيرة. وقد جلب عزيز هذه الآثار أيضاً للسلطات الفرنسية².

وفي الفاتح من فيفري سنة 1895 استفاد عزيز من العفو الذي أصدرته السلطات الفرنسية بحقّ المنفيين، كما منحته القنصلية الفرنسية راتباً شهرياً قدره 400 فرنك. وسُمح له بالإقامة في أيّ بلدٍ دون البلدان التي تحتلّها فرنسا، بمعنى أنّه لا يحقّ له العودة إلى وطنه الجزائر، فاختار عزيز الإقامة في فرنسا على أملٍ أن يدفع الحكومة الفرنسية على التراجع عن قرارها مُستقبلاً، غير أنّه تُوّفّي بباريس في 21 أوت من نفس السنة. وبعد أيّام تمكّن ابنه صالح من جلب جثمان والده ودفنه إلى جانب قبر أبيه الشيخ الحدّاد بمدينة قسنطينة³.

كما نجد عملية فرار كلّ من رحمان بن محمد أولحاج ومحمد بن أمزيان بن الشيخ الحدّاد، المنفيين سنة 1873 على إثر مقاومة المقراني والحدّاد، وكان ذلك بتاريخ 5 ديسمبر سنة 1886، وقد نجحوا في العودة إلى الجزائر، غير أنّ السلطات الفرنسية تمكّنت من إلقاء القبض على رحمان سنة 1888، وتمّ ترحيله مرّة أخرى إلى كاليدونيا التي وصلها في الفاتح من جانفي سنة 1889، حيث أودع أحد معتقلات العاصمة "نوميا"، في حين نجح محمد بن أمزيان في التخفّي عن أعين الفرنسيين، ولم يتمّ إلقاء القبض عليه. مع العلم أنّ قرار الفاتح من فيفري سنة 1895، الخاص بالعفو عن المنفيين قد شملهما، وعلى إثر ذلك عاد

¹ Louis Rinn, op.cit, p 663, et

يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر...، ج2، المرجع السابق، ص 201.

² L'Intransigeant, op.cit, p 1, et L'Express du Nord et du Pas-de-Calais, 11 Année, N°4697, 18/8/1895, p 1.

³ L'Intransigeant, op.cit, p 1, et

يحي بوعزيز، "عودة إلى نهاية حياة الشيخ عزيز.."، المرجع السابق، ص 120.

رحمان في سنة 1896 إلى الجزائر¹.

9. تبادل الرسائل بين المنفيين وأهاليهم بالجزائر:

من بين المنفيين الجزائريين الذين وجدت بعضاً من الرسائل التي بعثها إليهم بمنفاهم أهاليهم في الجزائر، نجد المنفي أحمد عمار أمزيان، الذي سبق وأن تطرقت إليه في عنصر الزواج، والمولود سنة 1818 بمنطقة "ذراع الميزان" التابعة لمدينة تيزي وزو. كان متزوجاً وله ستة أولاد. حُكم عليه في 20 ماي سنة 1873 من قبل محكمة الجنايات بمدينة قسنطينة بعقوبة النفي إلى كاليدونيا الجديدة، بعد أن وُجّهت له تهمة المشاركة في مقاومة المقراني والحدّاد سنة 1871².

نُقل المنفي أحمد عمار في البداية إلى أحد سجون المتروبول الذي بقي فيه لمدّة أكثر من سنة، ومنه رُحل من ميناء "روشفور" إلى كاليدونيا في الفاتح من سبتمبر سنة 1874 على متن سفينة النّقل "كالفادوس" التي وصلت في 18 جانفي سنة 1875. وفي نفس اليوم نُقل إلى معتقله بشبه جزيرة "دوكوس". وفي 29 جانفي نُقل إلى جزيرة "الصنوبر"³. وقد تبادل هذا المنفي من منفاه عدّة رسائل مع أهله في "ذراع الميزان"، وهو ما توكّده فحوى الرسالة التي بحوزتي نسخة منها، وكان مُرسلها إليه ابنه محمد. وكُتبت الرسالة بتاريخ يوم الجمعة 18 ربيع الأول 1292هـ/23 أفريل 1875م، بلغة عربية بسيطة، مع استعمال بعض الكلمات من اللهجة العاميّة أحياناً. كما تخلّلت الرسالة بعض الكلمات والعبارات غير المفهومة⁴.

¹ A.N.O.M COL H 101, B.D.I.C, Si Raham ben Mohamed ou El Hadj, Nouvelle-Calédonie, France, 1873, <http://anom...>, et A.N.O.M COL H 90, M'A Ahmed ben Mohamed Amzian ben Cheik El Haddad, op.cit.

² A.N.O.M COL H 69, Ahmed Amar Amzian, op.cit.

³ Ibid.

⁴ A.N.O.M COL H 69, Monsieur Ahmed ben Amar Amezian prisonnier déporté à Nouméa (Nouvelle-Calédonie) province de la Mélanésie Océanie, France, 23/4/1875.

J'ai reçu ce document du professeur Djamel Ould Arous.

ورد في ظرف الرسالة أنّها مُرسلة إلى أحمد امّزّيان المتواجد في أحد سجون عاصمة كاليدونيا الجديدة "نوميا". وبدأ محمد رسالته هذه بحمد الله تعالى، وبإلقاء التحيّة والسلام على والده العزيز المسجون في كلدون كما ذكر. ثمّ يُؤكّد محمد لوالده وصول رسالته إليهم، ويردّ على سؤاله عن أحوال أهله بأنّهم بخير، بدءاً بأبنائه وقد ذكر أسماءهم جميعها وهم: فارس، وعلي، وامر، والسعيد، إضافة إلى بعض أحفاده وأقاربه مثل: السعيد بن فارس، والسعيد بن رابح، ومحمد الصغير، وأخيراً زوجته الياقوتة، وبأنّه لا ينقصهم إلّا وجوده معهم¹.

ثمّ يُخبر محمد أباه أحمد بأنّه قد أرسل له مبلغ مائة فرنك. كما أبلغه بأنّ كلاً من: عثمان بن شاوش، ومحمد بن رابح، وابني أخيه سعيد امّزّيان وأحمد بن محمد، وسليمان بن سعيد، وعلي بن أحمد، يُبلّغونه أيضاً السلام. وفي آخر الرسالة طلب محمد من أبيه أن يُبلّغ سلامه وسلام جميع من ذكرهم في رسالته إلى عيسى بن بشار، وخصوصاً سلام عثمان بن شاوش².

مع العلم أنّ عيسى بن بشار هو أحد منفيّي مقاومة المقراني والحدّاد رُفقة أحمد امّزّيان، وهو من مواليد سنة 1845 بمنطقة "نزار الميزان" أيضاً، كان متزوجاً وله ثلاثة أولاد. وقد تمّ العفو عن هذين المنفيّين بموجب قرار العفو الذي أصدرته السلطات الفرنسية في الفاتح من شهر فيفري سنة 1895³.

10. العفو عن أغلب المنفيّين وعودة بعضهم إلى الجزائر:

دافع بعض المنفيّين الفرنسيّين عن المنفيّين الجزائريّين وطالبوا السلطات الفرنسية بالعفو عنهم، ومن أبرزهم نجد: هنري روشفورت (Henry Rochefort)، الذي حُكم عليه بالنّفي سنة 1871، واستطاع الفرار من منفاه بـ"نوميا" بتاريخ 20 مارس 1874، ولجأ إلى

¹ A.N.O.M COL H 69, Monsieur Ahmed ben Amar Amezian..., op.cit.

² Ibid.

³ A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, Aïssa ben Bechar, Nouvelle-Calédonie, France, 1873, <http://anom...>, et A.N.O.M COL H 69, Ahmed Amar Amzian, op.cit.

سويسرا، حيث خَصَّص بداية من سنة 1876 قِسْماً على صفحات جريدته الفانوس (La Lanterne)، لتحسيس الرأي العام بمصير العرب المنفيين، وعلى رأسهم الجزائريون¹.

وعند صدور العفو عنه، عاد "روشفورت" إلى باريس سنة 1886، وأسس أول حركة جمعوية في فرنسا طالب من خلالها بالعفو عن المنفيين الجزائريين، غير أنَّ مطالباته لم تلق آذانا صاغية من قبل السلطات الفرنسية. مع العلم أنَّه وخلال وجوده بمنفاه، كان قد ربط علاقات صداقة مع بعض المنفيين، مثل: عبد الله بن علي الشابي، وأحمد بن دحماني بن اليعلاوي بن الرزقي، المنفيين على إثر انتفاضة سوق أهراس².

وقد تحصَّل بعض المنفيين الجزائريين على العفو، ولكن ليس بشكل جماعي، بل لأفراد مُعيَّنين فقط، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكرته في عنصر منفيّ مقاومة واحة العامري، من حصول المنفيّ صدوق بن الموفق على العفو سنة 1880³.

كما نجد منفيين من ثوار انتفاضة الأوراس، ومنفيين من ثوار مقاومة الشيخ بوعمامة، قد تحصَّلوا أيضا على العفو بموجب مرسوم 23 نوفمبر سنة 1889، وغادروا المستعمرة العقابية إلى فرنسا بتاريخ 21 أبريل سنة 1890، وهم على التوالي: الطاهر بن محمد، ومعروف بن محمد، والشيخ بن أحمد، وشقيقه الطيّب بن أحمد، والحيب بن عبد القادر، وبن زيّان بن جبارة، وبوزيان بالعربي⁴.

وفي سنة 1892 قدّم المحامي الفرنسي لوهناف (Le Hennaf)، تقريرا إلى مجلس النواب الفرنسي أكّد فيه على ضرورة منح المنفيين الجزائريين العفو، ومما جاء فيه: "لقد تمّ

¹ A.N.O.M COL H 99, B.D.I.C, Rochefort-Luçay, Victor Henry de, Nouvelle-Calédonie, France, 1871, <http://anom...>, et Mélica Ouennoughi, "Éléments moteurs des aspects..", op.cit, pp 106-107, et Mehdi Lallaoui, op.cit, p 116.

² Mélica Ouennoughi, "Éléments moteurs des aspects..", op.cit, pp 106-107, et Mehdi Lallaoui, op.cit, p 116.

³ A.N.O.M COL H 100, Sadock ben El Moufok, op.cit.

⁴ B.D.I.C, Nouvelle-Calédonie, France, 1880-1882, <http://anom...>

حبس الثّوار المتمرّدين في كاليدونيا الجديدة بغير وجه حقّ، وبطريقة عشوائية، وأنّه كان من المفروض في حالة ما إذا طُبّق القانون، أن يستفيدوا أيضًا من العفو الشامل الذي صدر في 11 جويلية 1880¹.

وفي الفاتح من فيفري سنة 1895، أصدرت السلطات الفرنسية قرارا بالعفو الجماعي عن أغلب المنفيّين الجزائريّين بكاليدونيا الجديدة. وبموجب الإرسالية الوزارية بتاريخ 20 جوان 1895، فإنّه يجب على هؤلاء المنفيّين العودة إلى الجزائر على أقصى تقدير بحلول آخر رحلة عودة ستقوم بها السفينة "كاليدونيا" في سنة 1896. كما يجب عليهم تحمّل تكاليف الرحلة على نفقتهم الخاصة. وفي 22 أوت سنة 1896 قامت السفينة بآخر رحلاتها إلى فرنسا، ومنها عاد بعض المنفيّين إلى الجزائر².

ومن بين المنفيّين الذين شملهم العفو؛ وبعضهم قد تمكّن من العودة إلى الجزائر نجد: أحمد بن دحماني، ومصطفى بن ناصر، وشقيقه أحمد، وبشير بن علي بوقرة، المنفيّين على إثر مقاومة واحة العامري. وعزيز بن الشيخ الحداد، ورحمان بن محمد أولحاج، ومحمد بن محمد أمزيان بن الشيخ الحدّاد، وعلي بن محمد أوقاسي³، وغيرهم من منفيّي مقاومة المقراني والحدّاد. إضافة إلى سي السعدي بن عليل، ومحمد بن أحمد بن طالب، اللّذين سبق وأن تطرّقت إليهما في عنصر الزواج⁴.

وقد استثنى قرار العفو هذا بعض المنفيّين، وعلى رأسهم أحمد بومزراق المقراني، وسبب حرمان هذا الأخير من العفو نجدها جليّة في رسالة بعث بها الحاكم العام للجزائر

¹ الصديق تاوتي، المرجع السابق، ص 146.

² B.D.I.C, Nouvelle-Calédonie, France, 1872-1880, <http://anom...>

³ تُوفّي بعد عودته من منفاه بست سنوات، أي سنة 1901. ينظر:

Jules Carbonel, **Les parcs nationaux en Algérie**, Gouvernement général De L'Algérie, Algérie, 1930, p 54.

⁴ B.D.I.C, Nouvelle-Calédonie, France, 1873-1876, <http://anom...>, et

جمال ورتي، المرجع السابق، ص 386.

"شارل جونار" إلى وزير العدل الفرنسي في أكتوبر 1900، ومما جاء فيها: "لقد لعب بومزراق دورا مهما في انتفاضة منطقة القبائل، والتي قادها بعد وفاة شقيقه باشاغا مجانة، حيث أن عودته حتى بعد 30 سنة، ستشكل خطرا على المستعمرة، ومن شأن وجوده أن يزيد من تأجيج مشاعر الحقد لديه ولدى أنصاره ضدّ المستوطنين الذين وُزعت عليهم أراضيهم، إضافة إلى مطالبتهم بممتلكاتهم الخاصة التي تمّ حجزها منذ سنوات"¹.

مع العلم أنّ ابنه محمد الونوغي كان قد راسل بتاريخ 6 جوان 1893 الحاكم العام جول كامبون (Jules Cambon)،² يلتبس منه المساعدة للسفر إلى كاليدونيا لرؤية والده، ومما جاء في رسالته: "إلى سعادة المعظم السيد الحاكم السلام عليكم ورحمة الله، أما بعد أطلب منك أن تمن علي بالإذن في الذهاب إلى أبي أحمد بومزراق المقراني المنفي ببلاد نفيل كلدون منذ اثني وعشرين سنة واشتأقت نفسي إلى لقائه، وأطلب من كرم الوالي العام أن يكون سفري في بابور البوسطى بغير ثمن..³".

وبقي بومزراق بمنفاه بجزيرة "السنوبر" حتّى تاريخ 23 جانفي 1904، حيث تمّ العفو عنه، فتوجّه أولاً في 18 ماي من نفس السنة إلى مدينة مرسيليا التي وصلها في 2 جويلية، ومنها عاد إلى مدينة الجزائر التي تُوفي بها في 13 جويلية 1905.⁴

وفي ختام هذا الفصل، وبعد استعراض المنفيين بمنفاهم، سواءً أكان ذلك في مصر، أو في المتروبول، أو في المستعمرات العقابية غويانا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة، يمكن القول حسب ما توصّلت إليه:

¹ Mehdi Lallaoui, op.cit, p 116.

² جول كامبون: ولد سنة 1845 بفرنسا. عُيّن حاكما عاما للجزائر بين 1891-1897. توفي في سنة 1935. ينظر: Geneviève Taboui, **Jules Cambon Par L'un des Siens**, Payot, Paris, France, 1938.

³ العياشي رواجي، الإدارة الاستعمارية وعلاقتها بالعائلات الكبرى، المرجع السابق، ص 469.

⁴ A.N.O.M COL H 69, **Ahmed bou Mezrag**., op.cit, et Louis José Barbançon et Gisèle Chauvet, op.cit, pp 31-32.

أنّ حياة وأوضاع المنفيين الجزائريين في المنفى الإجباري، تختلف عنها في المنفى الاختياري. فهذه الأخيرة تبقى حياة المنفيين فيها بعيدة عن المعاناة والشقاء في مجتمع إسلامي؛ رغم ألم فراق الوطن الأم.

واتّسمت حياة المنفيين بالمتروبول بالمعاناة والحرمان، خاصّة في السنوات الأولى. ثمّ شيئاً فشيئاً تغيّرت أوضاعهم نسبياً، وانتهى مصير أغلبهم إلى العفو عنهم بمرور السنوات. وتميّزت حياة وأوضاع المنفيين بالمستعمرات العقابية غويانا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة عن غيرها من مناطق النّفي؛ فقد عانى هؤلاء من: تسلط الإدارة الفرنسية، وقسوة الحياة في مجتمع غريب عنهم، واختلاف المناخ، والأعمال الشاقة. إضافة إلى أنّ إمكانية مغادرتهم المنفى والعودة إلى الوطن، ولو بعد سنوات، كان أمراً شبه مستحيل للغالبية منهم.

الفصل السابع:

انعكاسات سياسة النّفي على

الجزائريين

أوّلا: الانعكاسات السياسية والعسكرية

ثانيا: الانعكاسات الاقتصادية

ثالثا: الانعكاسات الاجتماعية

رابعا: الانعكاسات الدّينية والثقافية

الفصل السابع: انعكاسات سياسة النّفي على الجزائريين

كان لسياسة وعقوبة النّفي الفرنسية في الجزائر انعكاسات عديدة، سواءً على المنفيين أنفسهم بمنفاهم الاختياري أو الإجمالي خُصوصاً، أو على المجتمع الجزائري داخل البلاد عُموماً وعائلات المنفيين خُصوصاً. وقد شملت هذه الانعكاسات التي كان لها تأثيرات بعيدة المدى جميع الميادين: السياسية والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والدينية والثقافية. وتبرز هذه الانعكاسات أكثر عند الحديث عن المنفيين إلى المستعمرات العقابية غويانا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة، نظراً لأنّ أغلب المنفيين إليها لم يتمكّنوا من العودة إلى وطنهم حتّى بعد العفو عن بعضهم. وسأتطرّق في هذا الفصل إلى كلّ هذه الانعكاسات بشيء من التفصيل.

أولاً: الانعكاسات السياسية والعسكرية

شملت انعكاسات سياسة النّفي الفرنسية الجانب السياسي والعسكري، واقتصر ذلك على الجزائريين داخل البلاد. حيث عملت سلطات الاحتلال الفرنسي منذ دخولها الجزائر سنة 1830 على تطبيق هذه العقوبة بهدف الوصول إلى نتائج ولو بعيدة المدى. فقد كان من بين أبرز أهداف الاحتلال التي سعى لتحقيقها بمختلف الوسائل القمعية منها خصوصاً، ومن بينها النّفي؛ القضاء على المقاومة بمختلف أشكالها، وإحكام سيطرته وبسط نفوذه وسلطته على كامل التراب الجزائري. وسأتناول في هذا العنصر هذه الانعكاسات بشيء من التفصيل.

1. الانعكاسات السياسية:

كان الانعكاس السياسي الأبرز لسياسة النّفي هو تلاشي المقاومة السياسية في الجزائر بمرور السّنوات، بعد نفي أغلب المعارضين لوجود الاحتلال الفرنسي وسياساته، خاصّة في الفترة ما بين سنتي 1830-1843، حيث كان من أوائل من شملهم النّفي إلى خارج البلاد مجموعة من نخب وأعيان مدينة الجزائر، تخندقوا في صفوف المعارضة والمقاومة السياسية

ضدّ المحتل الفرنسي، وعلى رأس هذه النُخب كان المفتي الحنفي محمد بن محمود بن العنّابي، والمفتي المالكي مصطفى بن محمد الكبابي.

ويقول حمدان بن عثمان خوجة في كتابه "المرآة" بخصوص نفي ابن العنّابي ومدى تأثير ذلك على المقاومة السياسية في بدايات الاحتلال الفرنسي للجزائر: "إنّ هذا العمل الجائر (يقصد نفي ابن العنّابي) قد جعل النَّاس كُلَّهُم يرتابون، وخاصّة السلطة التشريعية والقاضي والمفتي. فلم يعد أيّ واحد منهم يجرؤ على الكلام عن وثيقة الاستسلام خشية أن ينال مصير المفتي المذكور"¹.

كما عجلت إدارة الاحتلال الفرنسي بنفي العناصر التي كانت ترى فيهم خطرا سياسيا وعسكريا يُهدّد وجودها بالبلاد، خاصّةً من أعضاء "لجنة الحضر" ونخبة المدن، من أمثال: حمدان بن أمين السكة، الذي اتّهمته بعدم القيام بواجبه تجاه الدولة الفرنسية، وبالتّهاون والتآمر والتواطؤ مع بعض الثّائرين، فكان مصيره النّفي من طرف الحاكم العام الجنرال "كلوزيل"، بعد أن أحسّ: "بميوله الوطنية" كما ذكر حمدان خوجة².

وبهذا تراجع دور المقاومة السياسية بعد نفي هؤلاء المُعارضين، حتّى اختفت نهائيا في الأربعينيّات من القرن التاسع عشر. وكان هذا هو هدف إدارة الاحتلال الفرنسي من تطبيق سياسة النّفي في حقّ النّخبة والأعيان من مدينة الجزائر خصوصا. ومن ثمّ ولمّ لا، إيجاد نواة من الجزائريّين المتعاونين مع السلطات الفرنسية يُعوّل عليهم في دعم وتكريس الوجود الفرنسي في الجزائر³.

كما نجد أمثلة أخرى عن الانعكاسات السياسية والإدارية لسياسة النّفي، من بينها ما حصل عقب ثورة الزواغة وفرجيوة سنة 1864، فبعد أن أصدرت السلطات الفرنسية في حقّ

¹ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 261.

² Rousset Camille, *L'Algérie de 1830 à 1840...*, op.cit, p 77, et

حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 220.

³ نادية طرشون وآخرون، المرجع السابق، ص 146.

قاداتها وثوارها العديد من العقوبات على رأسها عقوبة النفي الاختياري والإجباري، طبقت ضدهم مجموعة من القرارات السياسية والإدارية، كان من بينها: تقسيم منطقتي "الزواغة" و"فرجيوة" إلى مناطق إدارية صغيرة، أُسندت السلطة فيها إلى ضباط فرنسيين، وهذا بهدف إحكام سيطرتها أكثر على هذه المناطق، وتسهيل مهمة مراقبة الأهالي¹.

2. الانعكاسات العسكرية:

فيما يتعلق بالانعكاسات العسكرية لسياسة النفي في حقّ الجزائريين داخل البلاد، فقد كان من بينها مساهمتها ولو نسبيا في تراجع قوّة ونشاط المقاومة الشعبية المسلّحة ضدّ الاحتلال الفرنسي تدريجيا بمرور السنوات؛ حتّى اختفت في أغلب المناطق بداية القرن العشرين، وهذا بعد أن أزاحت السلطات الفرنسية رموز المقاومة الوطنية عن طريقها ومشاريعها وسياساتها، من خلال عملية نفيهم إلى خارج البلاد، وإلى أماكن بعيدة في الغالب؛ من أبرزها: المستعمرات العقابية غويانا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة، بعد أن تمكّنت في بادئ الأمر من القضاء على مقاوماتهم التي قادوها.

ثمّ إنّ هدف السلطات الفرنسية في بعض الأحيان لا يتمثّل في شخص القائد المنفيّ في حدّ ذاته، وإنّما حتّى في أتباعه وقبيلته أيضا، من خلال شلّ حركة المقاومة العسكرية نتيجة عجز أغلب الثوار ومعهم الأهالي القيام بأيّ ردّ فعل بعد اعتقال رموزهم ونفي بعضهم، ومن ثمّ يكون التفكير من جديد في مقاومة ومواجهة الاحتلال عسكريا أمرا صعبا، وهو الهدف الأقصى الذي تريد أن تُحقّقه سلطات الاحتلال من ممارسة سياسة النفي، وقد تمكّنت من تحقيقه نسبيا من وجهة نظري².

أمّا الانعكاس العسكري الثاني لسياسة النفي، فكان تمكّن جيش الاحتلال الفرنسي من بسط سيطرته على أغلب التراب الوطني مطلع القرن العشرين، وهذا بعد أن أصدرت

¹ يحي بوعزيز، كفاح الجزائر...، المرجع السابق، ص ص 105-106.

² عبد اللطيف الحناشي، المراقبة والمعاقبة بالبلاد التونسية...، المرجع السابق، ص 102.

السلطات الفرنسية عدّة قرارات في حقّ قادة المقاومات الشعبية والزّعامات المحلية في المدن والأرياف من بينها النّفي، الذي طال الكثير منهم إلى المتروبول أو المستعمرات العقابية، وهدفت من كلّ ذلك القضاء على أيّ حركة مقاومة تقف في وجه توسّع الاحتلال نحو المناطق الداخلية والجنوبية من البلاد¹.

كما نجد أمثلة أخرى عن الانعكاسات العسكرية التي كانت نتيجة سياسة النّفي، من بينها: إنشاء الحاكم العام للجزائر لويس هنري دي فويديون (Louis Henri de Gueydon)² ثكنة عسكرية كبيرة في توقرت، بهدف إحكام السيطرة على المدينة والمناطق المحيطة بها بشكل كامل، ومراقبة تحركات الأهالي والقبائل، ولحفظ الأمن في المنطقة. وقد كان هذا الإجراء عقب قضائها على مقاومة بوشوشة بتوقرت سنة 1871، ومن ثمّ نفي بعض قادتها وثوارها إلى غويانا الفرنسية خصوصاً³.

ثانيا: الانعكاسات الاقتصادية

يعتبر الجانب الاقتصادي أحد الجوانب الرئيسة التي تأثرت بسياسة النّفي على المستوى الداخلي. حيث لجأت سلطات الاحتلال الفرنسي إلى تطبيق إجراءات أخرى مرافقة لعقوبة النّفي، سواءً بحقّ المنفيين أنفسهم ومن مختلف الفئات، أو بحقّ عائلاتهم، أو حتّى بحقّ أهالي القبائل والمناطق التي ينتمون إليها أو ساندتهم في مقاومة الاحتلال الفرنسي بأيّ شكل من الأشكال، في إطار تكريس مبدأ المسؤولية الجماعية.

ومن بين هذه الإجراءات نجد: حجز ومصادرة الممتلكات، من أراضٍ ومساكن وبنادق

¹ أحمد بن جابو، المرجع السابق، ص 84.

² لويس هنري دي فويديون: ولد سنة 1809 بفرنسا. تقلّد مختلف الرّتب العسكرية البحرية إلى أن رُقّي إلى رتبة أدميرال. عُيّن حاكما عاما للجزائر بين 1871-1873. توفي في سنة 1886. ينظر:

Faucon Narcisse, op.cit, pp 283-285.

³ Henry Hugues et Paul Lapra, **Le code algérien**, Challamel Ainé Librairie algérienne et coloniale, Paris, France, 1878, p 15.

وماشية، إضافة إلى فرض الضرائب وغرامات الحرب. وسأتناول في هذا العنصر هذه الانعكاسات بشيء من التفصيل.

1. حجز ومصادرة الممتلكات:

لم تكف إدارة الاحتلال الفرنسي بنفي وطرد آلاف الجزائريين خاصةً من السلطة الحاكمة، أو من الذين قادوا أو شاركوا في المقاومات الشعبية المسلّحة إلى خارج البلاد، بل أقدمت أيضا على حجز ومصادرة أملاكهم وأملاك بعض من أفراد عائلاتهم، وحتى أملاك بعض القبائل التي ينتمون إليها، من: أراضي ومساكن وبنادق ومواشي وغير ذلك، كعقاب لهم على مشاركتهم في المقاومة ضدها، أو لمواقفهم المساندة لها، وهذا كلّ بهدف تجريدهم من رابطتهم الطبيعيّة مع الأرض، ومن أجل كسر الوحدة القبلية، وللاستحواذ على مصدر مواردهم ورزقهم ووسائل عيشهم، وبلغة أدق كما يقول "أوليفي لوكور غرانميزون": "بمهاجمتها في مصالحها الآنية والمعيشية"، وبالتالي فإمّا سيموتون جوعا، أو سوف يضطرون إلى الهجرة إلى مناطق أخرى، ومن ثمّ تملك أو كراء ما تمّت مصادرتها للمستوطنين الجدد الذين استقدمتهم من جهات مختلفة من أوروبا لاستغلالهم في عملية التوسّع، وأملاً أيضا في ترجيح كفتهم الديمغرافية مُستقبلاً¹.

ويضيف "أوليفي لوكور" بقوله: "إنّ مشاريع الاستيطان تحمل في طياتها، ودون حساب المقاومة، ضرورة الطرد والنفي والمجازر والمصادرة، لكي يتمكّن الأوروبيون من الاستقرار في أراضيهم"².

وضمن شرحه للأهداف المرجوة من فرض مبدأ المسؤولية الجماعية في المصادرة والحجز يعتقد "شارل روبير أجرون" بأنّه: "كان من المفروض أن يسمح الحجز الجماعي

¹ Olivier Le Cour Grandmaison, op.cit, pp 219-220, et

شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، مج2، تر: جمال فاطمي وآخرون، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص ص 85-86.

² Olivier Le Cour Grandmaison, op.cit, pp 197-198.

بالحاق الأراضي التي يحتاجها الاستعمار بصورة مُتعاقة¹.

وبعد أن قامت إدارة الاحتلال الفرنسي منذ الأسابيع الأولى لتواجدها بالجزائر من نفي حاكم البلاد الداي حسين باشا، ثم نفي جنود الانكشارية، وأخيرا نفي بعض البايات، مثل: باي التيطري مصطفى بومزراق، وباي الغرب حسن باي، أصدر الحاكم العام الجنرال "كلوزيل" قرارا في 8 سبتمبر 1830 استهدف حجز أملاك العثمانيين وأوقاف مكة والمدينة والحاقها بالدومين، بمعنى حجز أملاك جميع المنفيين السابق ذكرهم. ومما تضمنه القرار من مواد تخص أملاك هؤلاء المنفيين، ما ورد في مادته الأولى منه بأن: "جميع المنازل والدكاكين والمخازن والحدائق والمباني مهما كان نوعها، التي سبق وأن شغلها الداي والبايات والأتراك الذين غادروا تراب ولاية الجزائر، وكذلك الأملاك بأي صفة كانت في مكة والمدينة، كل ذلك يدخل في الأملاك العامة للدولة"².

وبعد نفي السلطات الفرنسية لزماله الأمير عبد القادر قامت بالاستيلاء أيضا على جُلّ أموال وأملاك الأمير ومعاونيه، وعددٍ معتبر من منفيي الزمالة، إضافة إلى مخازن الأسلحة، والآلاف من رؤوس الماشية المختلفة، وإحراق وثائق وكتب ومخطوطات الأمير، وإتلاف عدد كبير من الخيم³.

كما أصدرت السلطات الفرنسية سلسلة من القوانين والمراسيم من أجل مُصادرة أراضي الجزائريين ومن بينهم المنفيون، ومنحها بعد ذلك للمستوطنين الأوروبيين، ومن أبرز تلك القوانين قانون الحجز الجماعي الذي أقره الحاكم العام "بوجو" في 31 أكتوبر 1845، وهو يُعدُّ من أخطر القوانين التي عرفت الجزائر، حيث يُعامل الفرد الجزائري كمُجرم حرب وليس ككائن صاحب حق. وينصُّ هذا القانون على تجريد كلِّ من شارك في المقاومة أو يرفع

¹ شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، مج2، المرجع السابق، ص 22.

² Dieuzaide Victor Amédée, op.cit, pp 143-144, et Pellissier de Reynaud Edmond, tome1, op.cit, p 120.

³ Courrier du Midi, N°64, op.cit, p 1, et Journal de la Corse, op.cit, p 3.

السّلاح، أو يتّخذ موقفا عدائيا من الفرنسيّين وأعوانهم، أو يُساعد أعداءهم من قريبٍ أو من بعيد؛ من أرضه¹.

ومن الذين طُبّق عليهم هذا القانون نجد: عائلات منفيّ مقاومة محمد الغرنوق سنة 1854، وخاصّةً من قبيلة "الحسينات"، حيث ورد في صحيفة المرشد الجزائري (Le Moniteur algérien)، في عددها الصّادر بتاريخ 10 أفريل 1855، ما يلي²:

بسبب مشاركة قبيلة الحسينات في نواحي معسكر في مقاومة المفسد الشريف محمد بن عبد الله الغرنوق سنة 1854، وبمقتضى قانون الحجز الصّادر بتاريخ 31 أكتوبر 1845، فقد صدر أمرٌ من الحاكم العام "جاك لويس راندون" بتاريخ 12 مارس 1855، وباقتراح من حاكم عمالة وهران، وبموافقة وزير الحربية في مراسلةٍ بتاريخ 12 فيفري من نفس السنة، ومما ورد فيه:

الفصل الأوّل: حجز جميع الأراضي التي هي ملك للحسينات في تراب معسكر، وسنذكر مقدار أراضيهم التي تدخل في ملك الدومين عينا بالجدول المبين أسفله.

الفصل الثاني: إنّ جميع محصولات تلك الأراضي من أموال، وفوائد، ودين، وكراء، ونحو ذلك ممّا يتعلّق بها، يدخل جميعا لخزانة الدّومين.

الفصل الثالث: إنّ سعادة الجنرال حاكم عمالة وهران هو المكلف بتطبيق هذا الأمر.

وهذا جدول الأراضي التابعة لقبيلة الحسينات التي يجب مصادرتها طبقا للأمر الصّادر في 31 أكتوبر 1845، بسبب خيانتهم ودخولهم في حزب الشّريف المفسد محمد بن عبد الله الغرنوق³:

¹ الصادق دهاش، "نتائج ثورة 1871 وأبعادها ومظاهرها"، مجلة المصادر، مج8، ع2، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2006، ص ص 22-23.

² Le Moniteur algérien, 24 Année, N°1397, 10/4/1855, p 2.

³ Ibid, op.cit, p 2.

أسماء الأملاك	نواحيها	صفتها	مقدارها بالهكتار
مشتى ثنية الفرادة	وطن الحسينات	بعضها حرث وبعضها غابات	750
مشتى ملال الشرقية	//	//	700
مشتى ملال الغربية	//	//	1200
مشتى سيدي عبید ودير الكاف	//	//	800
مشتى بن حبيبة وكدية القمح	//	//	950
مشتى المشرع وسيدي يحي	//	//	1250
المجموع			5650 هكتارا

وبعد قضاء الاحتلال الفرنسي على ثورة الزواغة وفرجيوة سنة 1864، قامت السلطات الفرنسية بمصادرة أراضي الثائرين وعلى رأسهم المنفيون، ومنحتها إلى الشركة الجزائرية العامة سنة 1865، وقُدرت المساحة المصادرة بمقاطعة قسنطينة بـ 89.500 هكتار. كما قامت أيضا بمصادرة نحو 500 رأس من الأبقار، و 4000 رأس من الأغنام، و 9200 رأس من الماعز، و 400 رأس من الأحصنة¹.

ومن المؤكّد أنّ هذه الإجراءات كانت قد مسّت عائلتي بوعكّاز بن عاشور وأولاد بن عزّ الدين خُصوصا، لأنّ زعماءها كانوا قد شاركوا بقوة في هذه الثورة، وتمّ نفي بعض أبنائها إلى خارج البلاد.

وفي 31 جويلية 1871 أصدرت السلطات الفرنسية قرارا يقضي بمصادرة أراضي العائلات التي شاركت في انتفاضة الصبايحية والكلوتي بسوق أهراس، وكان من بينها عائلات المنفيين إلى كاليدونيا الجديدة و"كورسيكا" بالمتروبول². وقد مسّ هذا القرار بالأساس عائلة الرّزقي وعلى رأسها الكلوتي، الذي صودرت ممتلكاته المنقولة والعقارية، كما

¹ حميدة عميراوي، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2005، ص ص 156-157.

² العياشي رواجي، الإدارة الاستعمارية وعلاقتها بالعائلات الكبرى، المرجع السابق، ص 352.

مسّ هذا القرار أيضا نحو 83 فردا من الصبايحية، ونحو 28 شخصا جُلّهم ينتمون إلى "الحنانشة". وتمّ حجز كذلك كلّ الأراضي المصنّفة في القانون العقاري بأراضي العرش، إضافة إلى كلّ أراضي الدواوير الثائرة¹.

وشمل قرار المصادرة أيضا الحيوانات التي تملكها هذه العائلات، بما قيمته 42.000 فرنك، وكذا مصادرة المحاصيل الزراعية للأعراش، وخاصةً الحبوب -القمح والشعير- التي يمتلكونها بما قيمته 67.000 فرنك، وهو ما يعني سيطرة سلطات الاحتلال الفرنسي على الاقتصاد الأهلي الذي زادته سوءا على سوء. كما قامت السلطات الفرنسية بتجريد العائلات الثائرة من كلّ أسلحتها².

ويبدو أنّ الأملاك المنقولة والعقارية التي كانت تحوز عليها عائلة الرّزقي كثيرة، وهذا ما يمكن أن نستشفّه من الرّسالة التي كتبها أحمد بن دحماني بن اليعلاوي بن الرّزقي إلى وزير الحربية الفرنسي وهو في سجن فور كليري (Fort Cleary) بمدينة "بريست" بتاريخ 14 مارس 1874، قبل ترحيله إلى منفاه بكاليدونيا، والتي ذكر له فيها بأنّه ترك بين يدي زوجاته أموالاً طائلة وعقارات، وبأنّه أناب ابن عمّه عليها لأنّ أبناءه مازالوا صغاراً، وقد قام بإحصائها في هذه الرّسالة، بعد أن أوضح له بأنّ السلطات الفرنسية صادرتها من عائلته، وتمثّلت هذه الأملاك في: 48 رأساً من الإبل، و90 رأساً من البقر، و849 رأساً من الغنم، و19 رأساً من البغال، و21 رأساً من الأحصنة، ومائة صاع شعير، ومنزلين وحمام. وفي آخر الرّسالة طلب أحمد بن دحماني من الوزير أن "يُحَنّ على أولاده ونسائه" بإرجاع هذه الممتلكات والأموال إليهم³.

وعقب قضاء الاحتلال الفرنسي على مقاومة المقراني والحدّاد قام بعملية مصادرة جماعية لأراضي وممتلكات المناطق التي كانت مسرحاً لها، والتي استمرّت على مدار أكثر

¹ يحي بوعزيز، "مواقف الرسميين التونسيين من ثورة الصبايحية.."، المرجع السابق، ص 286، والعياشي رواجي، الإدارة الاستعمارية وعلاقتها بالعائلات الكبرى، المرجع السابق، ص 352.

² العياشي رواجي، الإدارة الاستعمارية وعلاقتها بالعائلات الكبرى، المرجع السابق، ص 351.

³ يحي بوعزيز، "أوضاع المنفيين بعد ثورة 1871.."، المرجع السابق، ص ص 15-16.

من سنتين. ففي 31 مارس سنة 1871 أقرّ الحاكم العام الجديد "لويس هنري دي فويدون" قانون الحجز الجماعي¹، الذي طُبّق مباشرة على أكثر من 300 قبيلة، وقرابة 5000 شخص، من بينهم بعض المنفيين وعائلاتهم. وقد قُدّرت المساحة العامّة المصادرة للأراضي بأكثر من نصف مليون هكتار².

وبالنسبة لعائلة المقراني التي نُفي منها بعض أبنائها، فقد صدر في حقّها قرارٌ خاص بمصادرة أراضيها يوم 25 مارس 1871، ويتكوّن هذا القرار من ديباجة وخمسة فصول، وقد نصّت فصوله الثلاثة الأولى على عمليات المصادرة، حيث³:

أشار الفصل الأوّل من هذا القرار إلى أنّ كل الممتلكات المنقولة والعقارية للباشا محمد المقراني زعيم الثورة الأوّل والموجودة على التراب الوطني وُضعت كلها تحت الحجز. ألزم الفصل الثاني من القرار كلّ الحائزين والمستعيرين والعاملين والمستأجرين وكلّ الذين يتصرّفون في أملاك الباشا بأيّ شكل من الأشكال، وكلّ الدائنين أيضاً، وكلّ الذين تربطهم به أيّ علاقة مالية؛ أن يُصرّحوا بما عليهم وما بذمتهم في مدّة ثلاثة أشهر، ابتداءً من تاريخ صدور القرار.

كما ذكر هذا الفصل أنّ كلّ أملاك الباشا محمد المقراني وُضعت تحت تصرّف الدّومين وفقاً لأحكام الأمر المؤرّخ في 31 أكتوبر 1845⁴.

وأشار الفصل الثالث من هذا القرار إلى الأملاك المنقولة والعقارية لكلّ الأعراس والسكّان الذين ثاروا ضدّ الاحتلال الفرنسي إلى جانب الباشا محمد المقراني، ومن بينها

¹ ينصّ القانون في مادته الأولى على أنّه: تخضع أو ستخضع للمصادرة أيّ ملكية مهما كانت طبيعتها، جماعية أو فردية، من القبائل والسكّان الأصليين الذين ارتكبوا أو سوف يرتكبون أعمالاً عدائية ضدّ فرنسا. ينظر:

Bulletin Officiel du Gouvernement Général de L'Algérie, Treizième Année 1873, op.cit, p 423.

² جيلالي صاري، *تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830/1962*، تر: قندوز عباد فوزية، دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص ص 53-54، ويحيى بوعزيز، *ثورة الباشا محمد المقراني...*، المرجع السابق، ص 315.

³ يحيى بوعزيز، *ثورة الباشا محمد المقراني...*، المرجع السابق، ص ص 387-388.

⁴ نفسه، ص ص 387-388.

الأعراش التي ينتمي إليها بعض المنفيين، فصودرت بذلك كلّ أملاكهم ووضعت تحت حيازة الدولة الفرنسية.

وفيما يتعلّق بعائلة الشيخ الحدّاد، فقد أصدر حاكم عمالة قسنطينة "دي لاكروا" قرارا في الفاتح من شهر أوت سنة 1871 ينص على مصادرة أراضيها، وقد وافق عليه الحاكم العام "دي فويديون" في 19 سبتمبر، ومن خلاله صادرت السلطات الفرنسية أراضي العائلة التي قُدّرت مساحتها بأكثر من 2000 هكتار، حيث كانت تحتوي على 62 ضيعة فلاحية، وستة بساتين، وسبعة منازل، و15 دُكّانا، وثلاثة اسطبلات، وثلاث رحوات للحبوب، ومعصرة واحدة لزيت الزيتون، ومسجد واحد¹. بالإضافة إلى تجريد القبائل من أسلحتها، ومنها: 6365 بُندقية، و1239 مُسدّس، و1826 سيف، وثلاثة مدافع².

وقد علّق عبد الحميد زوزو في كتابه "الأوراس إبّان فترة الاستعمار الفرنسي" على ما لحق بسكّان الأوراس عقب ثورة 1871 قائلا: "فمن جُملة ما سلّط على الأوراسيين من عقوبات -كان من ضمنها النّفي- الاستحواذ على أهمّ مصدر للرّزق لديهم ألا وهو الأرض..³".

وقد سبق وأن ذكرت في العنصر الأخير من الفصل السابق مُقتطفًا من رسالة الحاكم العام "شارل جونار" إلى وزير العدل الفرنسي في أكتوبر سنة 1900، حول أسباب جرّمان أحمد بومزراق المقراني من العفو، وممّا جاء فيها حول مصادرة أملاك المنفيين جرّاء هذه المقاومة: "لقد لعب بومزراق دورا مُهما في انتفاضة منطقة القبائل، حيث أنّ عودته ستشكل خطرا على المستعمرة، ومن شأن وجوده أن يزيد من تأجيج مشاعر الحقد لديه

¹ محند أرزقي فراد، "دور أسرتي الشيخ الحداد وآث قاسي في ثورة 1871"، ضمن كتاب: ثورة المقراني 1871 ودور الإخوة الرحمانيين، إش وتن وتن: الصالح بن سالم ومحمد بن ساعو، دار خيال، برج بوعريّج، الجزائر، 2021، ص 162، ويحي بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني...، المرجع السابق، ص ص 389-390.

² حنفي هلاّلي، "الظروف التاريخية الممهدة لثورة المقراني والشيخ الحداد ونتائجها على السياسة الاستعمارية"، مجلة الحوار المتوسطي، ع8، جامعة الجبالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2015، ص ص 20-21.

³ عبد الحميد زوزو، الأوراس إبّان فترة الاستعمار الفرنسي...، ج1، المرجع السابق، ص 170.

ولدى أنصاره ضدّ المستوطنين الذين وُزّعت عليهم أراضيهم، إضافة إلى مطالبتهم بممتلكاتهم الخاصة التي تمّ حجزها منذ سنوات¹.

مع العلم أنّ أغلب الأراضي المصادرة كانت خصبة، وقد مُنح جزءٌ منها لفائدة المهاجرين الفرنسيين الذين تركوا موطنهم الأصلي في منطقتي الألزاس واللّورين بعد غزوهما من قبل البروسيين سنة 1870، وهذا بناءً على قانون 15 سبتمبر 1871، الذي وُزّعت بموجبه في مرحلة أولى 100 ألف هكتار على هؤلاء المستوطنين الجدد².

وبعد 5 أشهر من صدور أحكام النّفي مع الأعمال الشّاقة بحق قادة وثوّار مقاومة بوشوشة بمدينة توقرت، صدر قرارٌ آخر من الحاكم العام "ألفريد شانزي" بتاريخ 9 أوت 1873، ينص على مصادرة أملاك وعقارات عشرة ممن شاركوا في هذه المقاومة، وقد كان من بينهم سبعة ممّن صدر في حقّهم عقوبة النّفي، وهم:

البشير بن احميدة: صدر منه منزلٌ ونصف منزلٍ في توقرت بحي المجاهرية، وبساتين نخيل في: مقارين، والقصور، والزواوية، والنزلة، وتبسبت³.

الحاج إبراهيم بن الحاج محمد الوكيل، والحاج أحمد بن علي الطرابلسي، وبلقاسم بن الحاج محمد: صدر من كلّ واحدٍ منهم: منازل في حي المجاهرية بتوقرت، وبساتين نخيل في: الزواوية، والنزلة، وتبسبت.

أحمد سبع بن طالب يوسف: صدر منه بساتين نخيل في: مقارين، والنزلة، وتبسبت.

بوشمال بن محمد قبي، وأحمد بن سليمان: صدر من كلّ واحدٍ منهما بساتين نخيل في:

¹ Mehdi Lallaoui, op.cit, p 116.

² كمال كاتب، المرجع السابق، ص 238، ويحي بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني...، المرجع السابق، ص 313.

³ لم تسترجع عائلة البشير بن احميدة أملاكها من السلطات الفرنسية إلّا في سنة 1926، حيث تمّ توزيعها على جميع أفراد عائلته. ينظر: شهادة المجاهد المولدي بن حميدة، مسجلة ومصورة يوم 12 نوفمبر 2004، أرشيف متحف المجاهد بتوقرت. تمّ الاطلاع عليها يوم: 10 ماي 2024 على الساعة 15:10.

النزلة، وتبسيبت¹.

وبعد استسلام ثوار مقاومة واحة العامري وعلى رأسهم القائد أحمد بن عيَّاش، أمر الجنرال "كارتيري" قواته بتخريب الواحة عن آخرها، على غرار ما فعله الجنرال "هيربيون Herbion" بواحة الزَّعاطشة سنة 1849. كما صادرت السلطات الفرنسية أملاك ونخيل العائلات المشاركة في المقاومة ضدها وعلى رأسها أملاك المنفيين أنفسهم، وعرضتها للبيع، فانتقلت ملكيتها إلى أعوانها بالمنطقة، وإلى بعض المستوطنين الأوروبيين².

ففي 16 جوان 1876 عقد مجلس الحكومة العامة بمدينة الجزائر اجتماعا برئاسة الحاكم العام "ألفريد شانزي" صدر عنه القرار الآتي:

المادة 1: تطبيق المصادرات الجماعية على منطقة العامري وفوغالة من مقاطعة قسنطينة.

المادة 2: تُضرب المصادرة إسمياً (فردياً) على كل الأهالي الموجودين في الواحة أثناء الانتفاضة، وكلّ ممتلكات الأهالي الموجودة في الواحة، والتي قدّمت المساعدة للمتفضين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

هذا بالإضافة إلى مصادرة 1171 بُندقية، وهو عددٌ أقلّ ممّا كانت السلطات الفرنسية تسعى لمصادرتة والمقدّر بـ 1623 بُندقية³.

¹ A.N.O.M, GGA 8M 54, Cercle de Biskra. Dix indigènes de l'annexe de Touggourt; liste des maisons détruites à Touggourt par suite de la reconstruction de la casbah après l'insurrection; listes des maisons et des palmiers à confisquer à Touggourt (1873) Tribu des Ahl Rouffi: décret du 20 juillet 1899, France, 1873-1899, <http://anom...>, et Bulletin Officiel du Gouvernement Général de L'Algérie, Treizième Année 1873, op.cit, pp 423-424.

² Henri Garrot, **Histoire Générale De L'Algérie**, Imprimerie P. Crescenzo, Algérie, 1910, p 994, et

شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا...، ج1، المرجع السابق، ص 111.

³ جريدة المبعثر، 26 جوان 1876. نقلا عن: مختار هوارى، المرجع السابق، ص ص 213-216.

كما تمّ نهب الأثاث المنزلي والمُؤن والمصوغات بمختلف أنواعها. وقامت السلطات الفرنسية بعد ذلك ببيعها لأعوانها بالمنطقة. وأمرت أيضا بمصادرة نخيل وماشية واحة العامري وفوغالة، حيث قدر التقرير العسكري بتاريخ 21 جوان 1876، أنّ قيمة الممتلكات المُصادرة لعرش البوازيد تمّ استخلاصها كما يلي: واحة العامري 337 نخلة وداران، وفوغالة 1810 نخلة، والبرج 144 نخلة، إضافة إلى ما يزيد عن 4032 جمل، و14338 رأس غنم. كما استولت السلطات الفرنسية على 661 خيمة¹.

وقد أسندت السلطات العسكرية الفرنسية بعض هذه الممتلكات المصادرة لعرب الغرابة كإمتياز لهم، وهم الذين كانوا في تناحر وعداء دائم مع البوازيد، بسبب مساندتهم للقوّات الفرنسية في القضاء على مقاومتهم².

وفي أبريل 1879 تمّ إجراء أوّل عملية بيع لواحة العامري، وفشل المزاد الذي أُجري على قِطْعٍ منفصلة، حيث لم يتقدّم أيّ مشترٍ. وفي 3 نوفمبر من نفس السنة أُقيم المزاد الثاني الذي شمل بيع الواحة كاملةً، فاشترها ثلاثة مُلّاك من المستوطنين، وهم: فورسيولي (Forcioli)، وتريل (Treille)، وسارادين (Sarradin). كما تمّ شراء واحة فوغالة من طرف شركة بسكرة ووادي ريغ، ثمّ انتقلت ملكيتها سنة 1920 إلى أحد المستوطنين المدعو بوشير (Buchère)³.

وإثر نفي قادة وثوار انتفاضة الأوراس سنة 1879، فرضت السلطات الفرنسية عدّة عقوبات أخرى على عائلات المنفيين وبقية سكّان المنطقة وحتّى المناطق المجاورة كقسنطينة وبسكرة وخنشلة، منها: مصادرة ما مساحته 2296 هكتارا من الأراضي بتاريخ 19 جويلية 1882. وذكرت مصادر أخرى مُصادرة ما مساحته 2777 هكتارا. بالإضافة

¹ Sylvie Thénault, **Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale...**, op.cit, p 146, et

مصطفى حداد، المرجع السابق، ص ص 216-219.

² مصطفى حداد، المرجع السابق، ص 219.

³ A.N.O.M 2H90, op.cit, et Hubert Cataldo, op.cit, pp 43-44.

إلى الاستيلاء على قرابة 13.000 رأس من الماشية، من: أبقار، وأغنام، وبغال، وغيرها. ومُصادرة 1705 بندقية كانت بحوزتهم¹.

وعقب نفي ثوار مقاومة بوعمامة بين سنتي 1881-1883، أصدر الحاكم العام "لويس تيرمان" مرسوما بتاريخ 11 جويلية 1882، يقضي بالحجز المؤقت لممتلكات عدد من ثوار المقاومة من قبيلة "ستيتن" بمنطقة "جريفيل" التابعة لمدينة البيض، المنفيين منهم أو الذين سُجنوا في الجزائر أو الذين استشهدوا، وقد تمّ ذكر أسمائهم جميعا في جريدة المبشر في نسختيها الناطقتين باللغة الفرنسية أو اللغة العربية، في عددها الصادر بتاريخ 26 أوت 1882، ومن بينهم نجد أسماء بعض المنفيين إلى كاليدونيا الجديدة، مثل: الطيب بن أحمد، والشيخ بن أحمد. كما أوضح المرسوم أنّ هذه الممتلكات ستتولّى إدارة الدّومين شؤون التصرف فيها².

2. فرض الضرائب والغرامات الحربية:

من بين الانعكاسات المالية لسياسة النّفي على عائلات الثّائرين والمنفيين خُصّوصا، هو فرض الضرائب والغرامات الحربية عليهم. ومن المؤكّد أنّ هدف فرض هذه الأخيرة هو تجريد القبائل والعائلات من ثروتها. فإذا كانت مُصادرة الممتلكات قد مكّنت سلطات الاحتلال الفرنسي من تجريد الأهالي من الأرض، فإنّ الضرائب والغرامات الجماعية سمحت لها بالاستيلاء على قُدْر هامّ من احتياطهم النّقدي، ولذلك كثيرا ما كانت هاتان العقوبتان مُتلازمتين³.

¹ عبد الحميد زوزو، ثورة الأوراس سنة 1879، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص ص 49-50، ومختار هواري، المرجع السابق، ص 219، و

Hadj Ali Mustapha, op.cit, p 179.

² Le Mobacher, 34 Année, 26/8/1882, p 2.

³ رمضان بورغدة، "مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات وأثرها على المجتمع الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي خلال النّصف الثاني من القرن 19"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، مج2، ع2، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 30 جوان 2008، ص 363.

كما تُعدّ الغرامات الحربية المسلّطة على الجزائريّين من أبرز مظاهر السياسة القمعية للاحتلال الفرنسي خلال القرن التاسع عشر. حيث سعت السلطات الفرنسية من خلال تطبيقها إلى ضمان إخضاع لسلطتها القبائل الثائرة والمنفضة ضدّها بصفة خاصّة، والجزائريّين بصفة عامّة، وتثبيت ما يصفونه بأمن المستعمرة ومشاريع الاحتلال فيها، وكذا توفير الموارد الضرورية لتمويل حركة الاستيطان الأوروبي¹.

ويرى "أوليفي لوکور" بأنّ الغرامة الجماعيّة تكتسي طابعا مُزدوجا؛ بما أنّها عقوبة، وتعويضٌ يُنتزع بالسّلاح عن التّخريب الذي يقوم به المسلمون، كما يضيف قائلاً بأنّها: "عقوبة تُسلّط على قبائل قام بعض أعضائها بأعمال عدائية ضدّ الوجود الفرنسي العسكري والمدني"².

فعقب نفي الشيخ الصادق بن الحاج وأبنائه إلى جزيرتي "كورسيكا" و"سانت مارغريت" سنة 1859، فرضت السلطات الفرنسية على القبائل الثائرة وعائلات المنفيّين العديد من الضرائب وإتاوات الحرب، تتجاوز مرّتين أو ثلاث مرّات مبلغ الضريبة السنوية³. وبعد القضاء على ثورة الزواغة وفرجيوة سنة 1864، قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بفرض غرامات باهظة على عائلي "بوعكّار بن عاشور" و"أولاد بن عزّ الدين"، وغيرهم من قبائل المنطقة الثائرة، الذين نُفي بعض أفرادها إلى خارج البلاد، وقد قُدّرت إجمالي هذه الضرائب بمبلغ 822.316 فرنك⁴.

وكان من بين العقوبات التي طبّقتها سلطات الاحتلال الفرنسي بعد القضاء على انتفاضة الصبايحية والكلوتي سنة 1871، أن فرضت على القبائل، ومن بينهم عائلات المنفيّين، دفع غرامات حربية بهدف تعويض المستوطنين الذين تضرّرت أملاكهم جرّاء هذه الانتفاضة، وكذا تعويض الخسائر الماديّة التي لحقت بالمرافق الحيوية: كمصالح البرق

¹ عثمان زغب، المرجع السابق، ص 73.

² Olivier Le Cour Grandmaison, op.cit, p 215.

³ عبد الحميد زوزو، الأوراس إبّان فترة الاستعمار..، المرجع السابق، ص ص 159-160.

⁴ Ageron Charles Robert, "La politique kabyle..", op.cit, p 90.

والبريد والهاتف التي تضررت بشكل كبير، وخاصة خط الهاتف الرابط بين مدينتي عنابة وسوق أهراس. وقد حددت السلطات الفرنسية قيمة هذه الغرامة بـ 376.000 فرنك¹.

وقد باشرت هذه الأخيرة إجراءات تحصيل هذه الغرامة بشكل فوري، وتمكنت المصالح المشرفة عليها من جمع 347.000 فرنك، منها: 238.000 فرنك نقداً، و42.000 فرنك قيمة الحيوانات التي تمت مصادرتها، و67.000 فرنك قيمة الحبوب المصادرة. مع العلم أن بعض الأهالي قد أخذوا كرهائن إلى حين دفع أهاليهم الغرامات المفروضة عليهم².

وعقب القضاء على مقاومة المقراني والحدّاد، سلّطت إدارة الاحتلال الفرنسي على القبائل المتهمة بالمشاركة فيها غرامات حرب جماعية، مسّت الآلاف من الأهالي، من بينهم عائلات المنفيين، وقد بلغت قيمتها قرابة 64 مليون فرنك³.

وقامت اللجان التأديبية بحساب هذه الغرامات الحربية على النحو التالي: 70 فرنك على كلّ بُندقية، و140 فرنك لكلّ فردٍ شارك في المقاومة، و210 فرنك لمن أظهر منهم مزيداً من العداوة، وشارك في محاصرة مراكز المستوطنين. وقد اقتطع من هذه الغرامات مبالغ كتعويض عن الأضرار التي ألحقتها المقاومة بالمستوطنين والمصالح الفرنسية، وحوّل منها مبلغٌ للإنفاق على الأشغال العامّة، كما خُصص منها مبلغ كإعانة لمهاجري الألبان واللّورين الذين قدموا إلى المنطقة للاستقرار فيها⁴.

ونظراً لعدم قدرة الأهالي على دفع هذه الغرامات: "اضطرّ الكثير منهم إلى بيع أغنامهم وأراضيهم، وكان ذلك سبباً مباشراً في إفقار سكّان المنطقة" كما يقول "أوليفي

¹ شارل أندري جوليان، مج1، المرجع السابق، ص ص 775-777، والعياشي رواجي، الإدارة الاستعمارية وعلاقتها بالعائلات الكبرى، المرجع السابق، ص 351.

² يحي بوعزيز، "مواقف الرسميين التونسيين من ثورة الصبايحية.."، المرجع السابق، ص 286، والعياشي رواجي، الإدارة الاستعمارية وعلاقتها بالعائلات الكبرى، المرجع السابق، ص 351.

³ رمضان بورعدة، "الأفضية القمعية الاستثنائية.."، المرجع السابق، ص 246.

⁴ Robin Joseph, **L'insurrection de la Grande Kabylie en 1871**, Imprimerie Librairie Militaire, Paris, France, 1901, p 521, et

يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني..، المرجع السابق، ص ص 311-315.

لوكور". ويصف "لوكور" هذه العقوبة الجماعية بأنها كانت: "مخالفة لأكثر المبادئ وضوحا في القانون الجنائي، ألا وهو مبدأ فردية العقوبة، وهو حق تضمنه النصوص الفرنسية"¹. كما لاحظ "شارل روبير أجرون" أن نسبة تصدير رؤوس الماشية نحو السوق الفرنسية قد ارتفعت بشكل لافت للانتباه ما بين سنتي 1872-1873، حيث وصلت إلى 1.2 مليون رأس، ولم يكن هذا الارتفاع المفاجئ مؤشرا على تحسن الوضع الاقتصادي العام لدى الجزائريين، وإنما كان نتيجة للسياسة القمعية الفرنسية التي دفعت بهم إلى بيع أملاكهم وقطعان حيواناتهم التي هي مصدر رزقهم الأساس بأثمان بخسة، من أجل توفير المال اللازم لتسديد الغرامات الحربية التي فرضت عليهم ظلما، حتى وصل بهم الحال إلى الاقتراض الربوي لإتمام تسديد المبلغ. ويقول النقيب فيلوت (Villot) بأن الأهالي لم يعودوا يعملون سوى من أجل تسديدها².

وبعد القضاء على مقاومة بوشوشة في توقرت سنة 1871، فرضت السلطات الفرنسية غرامات مالية كبيرة على أهالي عروش وقبائل المنطقة، ومن بينهم عائلات المنفيين إلى غويانا الفرنسية، فُدرت بمبلغ 247.187 فرنك. وقد ألزمتهم بدفعها خلال أسابيع معدودة³. وعلى إثر قضاء الاحتلال الفرنسي على مقاومة واحة العامري سنة 1876، سلط على قادة وثوار وحتى أهالي الواحة والمناطق المجاورة لها أشد أنواع العقوبات، وفي مقدمتهم قبيلة البوازيد التي أرادت السلطات الفرنسية أن تجعلها عبرة لبقية القبائل. فبالإضافة إلى نفي بعض أبنائها من قادة وثوار المقاومة، تم بموجب مرسوم صادر في 10 جوان 1876 فرض غرامة مالية عليهم فُدرت بمبلغ 194.100 فرنك، بما يعادل 8 مرات قيمة الغرامة السنوية لسنة 1875، على أن تُدفع هذه الغرامة على أقساط مدة خمس سنوات⁴.

¹ Olivier Le Cour Grandmaison, op.cit, p 215.

² شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا...، ج1، المرجع السابق، ص ص 67-68.

³ رضوان شافو، الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري...، المرجع السابق، ص ص 187-191.

⁴ A.N.O.M 2H90, op.cit, et Hubert Catal, op.cit, p 43.

كما فُرض على أهالي الواحة دفع غرامة ثانية فُدرت بمبلغ 45.200 فرنك، كتعويضٍ عن 452 بندقية لم تُسلّم للسلطات الفرنسية من بين 1.122 بندقية مفروضة عليهم. هذا بالإضافة إلى فرض غرامات أخرى على سكّان منطقة الزّيبان والقبائل المجاورة لها، بلغت مبلغ 44.200 فرنك¹.

وفي شهر أوت 1876 صوّت مجلس الأمة الفرنسي على قانون كان قد وافق عليه أولاً مجلس الشيوخ، وصدر في الجريدة الرسمية بتاريخ 12 أوت من نفس السنة، وممّا ورد فيه: أنّ ما يُدفع من الغرامة المستحقّة على عرش البوازيد تُضاف إلى ميزانية الخزّانة الجزائرية لسنة 1876، وتُستعمل بعض هذه الأموال التي بلغت أكثر من 240 ألف فرنك، لإنجاز الطريق الرّابط بين باتنة وبسكرة على مسافة 126 كم².

أمّا ثوار القبائل المجاورة التي ساعدت المقاومة، فقد قرّرت السلطات الفرنسية أن تدفع غرامة قدرها 50.100 فرنك، مُقابل البنادق التي لم تُسلّم وعددها 501 بندقية، بما قيمته 100 فرنك عن كلّ بندقية. إضافة إلى دفع ضريبة الدّم والمُقدّرة بـ 6000 فرنك لأهالي المقتولين من قوّات "القومية" التي حاربت إلى جانب القوّات الفرنسية، وأيضاً دفع 3000 فرنك مُقابل الخيول المقتولة³.

وعقب نفي قادة وثوار انتفاضة الأوراس سنة 1879، فرضت السلطات الفرنسية عدّة عقوبات أخرى على عائلات المنفيين وبقية سكّان المنطقة وحتّى المناطق المجاورة، منها: فرض غرامة حربية تدفعها الأعرّاش التي شاركت في الانتفاضة، بلغت مجموعها في باتنة وبسكرة وخنشلة خُصوصاً مبلغ 355.172.70 فرنك⁴.

¹ شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا...، ج1، المرجع السابق، ص 111 و

A.N.O.M 2H90, op.cit, et Hubert Cataldo, op.cit, p 43.

² مصطفى حداد، المرجع السابق، ص 219، و

Sylvie Thénault, **Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale...**, op.cit, p 147.

³ Sylvie Thénault, **Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale...**, op.cit, pp 146-147.

⁴ عبد الحميد زوزو، ثورة الأوراس...، المرجع السابق، ص ص 49-50.

ووفق ما أشار إليه عبد الحميد زوزو في كتابه "نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1914"، فإنّ الغرامات الحربيّة المفروضة على أعراش دائرة باتنة العسكريّة المشاركة في الانتفاضة قُدّرت بعد مُضاعفتها بـ 207.565.70 فرنك، كان نصيب عرش الزحاحفة 58.480.80 فرنك، وعرش لحالحة 52.744.50 فرنك، بالإضافة لأعراش أولاد موسى بن عبد الله، وبني سليمان، وأولاد عيشة، وأولاد رابح، وأولاد بلاح، وتأخريبت، والحدادة، الذين كان لكل واحدٍ منهم نصيبٌ من الغرامات الحربيّة¹.

أمّا الغرامات التي فرضت على أعراش دائرة بسكرة العسكريّة التي شاركت هي أيضا في الانتفاضة، فقُدّرت بـ 135.495 فرنك، كان نصيب عرش أولاد قاسم 17.600 فرنك، وعرش بني ملكان 16.800 فرنك. أمّا عرشا دائرة خنشلة العسكريّة وهما: عرش تاويزانت، وعرش ملاقو، فبلغت غرامتهما الحربيّة 12.100 فرنك².

ثالثا: الانعكاسات الاجتماعيّة

نجم عن تطبيق الاحتلال الفرنسي لسياسة النّفي خلال القرن التاسع عشر انعكاسات عديدة في الجانب الاجتماعي، وهذه الانعكاسات لم تقتصر على الجزائريّين داخل البلاد، بل تعدّتها إلى المنفيّين أنفسهم بالمنفى الإجمالي بالدرجة الأولى.

حيث عانى المنفيّون بسبب النّفي من آثار نفسية نتيجة البعد عن الأهل والوطن وفقدان أمل العودة، وحتّى من تمّ العفو عنهم، فقد حرّموا من العودة إلى مسقط رأسهم. كما استغلّت السلطات الفرنسيّة تطبيق هذه العقوبة لتكريس سياسة التهجير والإبعاد في حقّ عائلات المنفيّين وبقية الأهالي، وكذا تشنّيت القبائل وتحطيم نفوذ العائلات بهدف تشجيع حركة الاستيطان الأوروبي، وغيرها من الانعكاسات التي سأتناولها في هذا العنصر بشيء من التفصيل.

¹ عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق...، المرجع السابق، ص 198.

² نفسه، ص ص 198-199.

1. على المنفيين بمنفاهم:

أ. الآثار النفسية نتيجة البعد عن الأهل والوطن وفقدان أمل العودة:

لعلّه لا سبيل إلى الشكّ أن نعتبر عقوبة النّفي أحد أصناف العقاب النّفسي، ذلك أنّ الشخص الذي يتعرّض لعقاب النّفي، وإن كان يظلّ مُحافظاً على سلامة بدنه ظاهرياً؛ وفي أغلب الأحيان لا يبقى كذلك خاصّة بالنّسبة للمنفيين إجبارياً إلى المتروبول أو المستعمرات العقابية، إلّا أنّ حرمانه من البقاء بين ذويه وفي حُضنه الاجتماعي وفضائه الثقافي المعهود، سيهدم تماسكه النّفسي، ويعصف بكيانه الوجداني وأمنه الاجتماعي، نظير ما يطال نفسيّته من إرهاق، وتفكيره من تعب، وجسمه من عناء. فالنّفي يُؤدّي: "إلى قطع الصّلة بالأهل والوطن، كما يُؤدّي إلى الحلول بمناطق قد يصعب التّأقلم معها صحّياً ونفسياً واجتماعياً، ممّا يُؤكّد شدّة هذه العقوبة وتأثيرها"¹.

والواقع أنّه مهما كان مكان وطبيعة المنفى، ومهما كانت حياة المنفي بها، فإنّ هذه العقوبة كان لها وقعٌ شديدٌ الأثر على المنفيين، خاصة وأنّهم سيّقوا قهراً إلى تلك المنافي في بلاد غريبة عنهم في كلّ شيء، ومختلفة عنهم في الدّين والعرق واللّسان والعادات والتقاليد، وقبل كلّ هذا مصادرة حرّيتهم وبُعدهم عن مجتمعهم ووطنهم ظلماً وقهراً. ويمكن الوقوف على هذه الوضعية في عشرات الرّسائل والشكاوى الخاصّة بهؤلاء المنفيين. فهذا الحسن بن عزّوز مثلاً يُعبّر عن آلامه النّفسية في إحدى رسائله بقوله: "أقضي النّهار مُفكّراً والليل باكياً"، ويُردف قائلاً: "لو أنّ الأشجار والأحجار استطاعت أن تفهم حالتي لبكت"².

ومن هنا، فإنّه من أبرز انعكاسات سياسة النّفي على المنفيين، هو إبعادهم عن أهاليهم وقطع التواصل بينهم، وفصلهم عن مجتمعهم ووطنهم لمسافات تُقدّر بآلاف الكيلومترات، إمعاناً في عقابهم عقاباً جسدياً ونفسياً³؛ إضافة إلى بقاء أغلبهم في منفاهم للأبد، خاصّة

¹ البشير بوقاعدة، "النفي والتغريب بالمغرب الأوسط بين القرنين 4-6هـ/10-12م قراءة في الأسباب والتداعيات"، مجلة المعيار، مج25، ع7، جامعة العلوم الإسلامية الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2021، ص ص 672-673.

² Sylvie Thénault, *Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale...*, op.cit, p 117.

³ كمال بن صحراري، "التهجير القسري إلى كاليديونيا الجديدة.."، المرجع السابق، ص 53.

المنفيّون إلى غويانا الفرنسية بأمريكا الجنوبية، أو جزيرة كاليدونيا الجديدة بالمحيط الهادي، فهم يقبعون في سجن كبير، وليس بإمكانهم مُغادرة الجزيرة إلّا في حالات نادرة وقليلة، حيث لم يستطع أغلبهم العودة إلى الوطن حتّى في الكبر، فتُوفّي مُعظمهم بالمنفى دون تحقيق حلمهم حتّى في الدفن بأرض أجدادهم بعد وفاتهم.

فمثلاً بعض منفيّي زمالة الأمير عبد القادر إلى جزيرة "سانت مارغريت" لم يستطيعوا العودة إلى الجزائر، فقد تُوفّوا بمنفاهم ودُفِنوا بالجزيرة. أمّا المنفيّون رُفقة الأمير عبد القادر إلى المتروبول، فأغلبهم أيضاً لم يستطيعوا العودة إلى وطنهم، فمن رَحَلَ مع الأمير إلى مدينة "بورصة" ثمّ دمشق رحل، أمّا البقية فقد تُوفّوا هناك، ومن بينهم أفراداً من عائلة الأمير نفسه دُفِنوا بمقبرتي "بو" و"أمبواز". وفي الحقيقة لا يُمكن الحديث عن مقبرة أو عن قبور بالشكل المتعارف عليه، باعتبار أنّه لا يوجد غير أكوام من الحجارة، لا تحمل لا أسماء أصحابها ولا هويّة ولا تواريخ الميلاد أو الوفاة¹.

والشّريف بومعزة الذي نُفي إلى المتروبول، ثمّ عندما أطلق سراحه، مُنع من العودة إلى الجزائر خشيّة بعث مقاومته من جديد، فبقي يتنقّل بين المُدن والبلدان، فمن باريس إلى الأستانة ثمّ إلى بغداد، ومن ثمّ إلى مدينة "باطوم" في البلقان، فدمشق، ثمّ بيروت، فطرابلس الغرب، ومنها إلى تونس، ثمّ "باطوم" مرّة ثانية، وأخيراً "دبروجة" التي تُوفّي ودُفن بها. ونفس الأمر تقريباً حدث مع الأمير عبد القادر وبعض رفقائه الذين نُفوا إجبارياً إلى المتروبول، ثمّ اختار الأمير "بورصة"، ثمّ دمشق كمنفى له، وبقي فيها إلى غاية وفاته ودفنه بها سنة 1883.

كذلك نجد عزيز بن الشيخ الحدّاد الذي أخذ يُراسل من منفاه بكاليدونيا أقرابه، ويظهر أنّ النّفي قد أثّر فيه كثيراً، حيث كان يتتّبّع بشغف أخبار الإفراج عنه، ويتحرّق شوقاً للعودة إلى أهله ووطنه. ومن ضمن ما قاله في إحدى رسائله المؤرّخة في 8 جوان 1877² إلى

¹ الأزهري الماجري، المرجع السابق، ص 404.

² يحي بوعزيز، وصايا الشيخ الحدّاد ومذكرات ابنه سي عزيز، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص 47.

حفيده محمد الطاهر بن الشيخ بن عبد الله: "وإن سألتكم عن حالنا هنا وأخبار تسريحنا، أمّا حالنا فترانا في صحّة البدن لا محالة، فالبدن هناك والقلب عندهم. وأمّا أخبار التسريح فالظاهر عندنا الفرج قريب ولجميع المسلمين الذين ضاقت بهم مثلنا، وقد عدّوا (كذا) أرباب الدولة أوّل هذه السنة بالعفو والمسامحة على من كان هنا بكلدون عرب أو فرنسيين"¹.

وفي الفاتح من فيفري سنة 1895 تمّ العفو عنه، وسُمح له بالإقامة في أيّ مكان يرغب فيه أو في فرنسا دون البلدان التي تحتلّها، بمعنى أنّه لا يحقّ له العودة إلى الجزائر، فاختار عزيز فرنسا على أمل أن يدفع الحكومة الفرنسية هناك على التراجع عن قرارها مُستقبلاً، لكنّه لم يعيش طويلاً، حيث توفّي بباريس في 21 أوت من نفس السنة².

كما نلاحظ أنّ أغلب المنفيين الجزائريين إلى غويانا الفرنسية أو كاليدونيا الجديدة قد ظلّوا بمنفاهم، واندمجوا في المجتمع المحلي، ولا أعلم هل بقاؤهم بسبب رفض السلطات الفرنسية العفو عنهم جميعاً، وهو أمرٌ واردٌ خاصة بالنسبة للمنفيين إلى غويانا، أم أنّ بعضهم لم يتمكّن من العودة إلى الجزائر بسبب بعض العقوبات التي واجهتهم، ومن أبرزها: عدم قضاء بعضهم لفترة محكوميتهم، أو ما يعادلها من سنوات إذا كانت أقلّ من ثماني سنوات، أو أنّ فترة محكوميتهم أكثر من ثماني سنوات، ومن هنا فإنّه يكون مُلزماً بالبقاء في المستعمرة العقابية طوال حياته، وهذا بناءً على المادة 6 من قانون 30 ماي 1854³.

هذا بالإضافة إلى أسباب أخرى مثل: إصابة بعضهم بأمراض خطيرة تمنعهم من السّفر الطويل والشّاق، أو نتيجة الفقر وارتفاع التكاليف المالية لرحلة العودة⁴، وعجزهم عن

¹ يحي بوعزيز، وصايا الشيخ الحداد...، المرجع السابق، ص 47.

² Dubois Ph, op.cit, p 1, et

يحي بوعزيز، "عودة إلى نهاية حياة الشيخ عزيز.."، المرجع السابق، ص 120.

³ Arthur Girault, op.cit, p 266.

⁴ على سبيل المثال، بلغ ثمن التنكّرة من كاليدونيا الجديدة إلى سواحل شمال إفريقيا ما بين سنتي 1925-1930، تقريباً مبلغ 3000 فرنك فرنسي. ينظر: الصديق تاوتي، المرجع السابق، ص 169.

جمع المبلغ المطلوب، وهو من الأسباب الرئيسة من وجهة نظري، لتنتهي بذلك رحلة المحكوم عليهم بالنفي في أغلب الأحيان بالوفاة في المستعمرة العقابية. وقد ذكرت في الفصول السابقة العديد من هذه النماذج.

كذلك نجد منفيي انتفاضة سوق أهراس، فحسب ما ذكرت صحيفة تقدّم كاليدونيا الجديدة (Le Progrès de la Nouvelle Calédonie)، في عددها الأسبوعي الصادر بتاريخ 5 جانفي 1884، فإنّ كُلاً من: لخضر بن علي الشابي، والطاهر بن أحمد صالح، وأحمد بن ناصر بن علي الشابي، وسي السعيد بن رمضان (أحد منفيي مقاومة المقراني والحدّاد)، وصالح بن علي بوقرة، بالإضافة إلى منفيين آخرين، كانوا يعيشون حياة بائسة في كاليدونيا، ويحلمون دوما برمال الصحراء وأشجار النّخيل، وبوحداتهم وأحسنتهم العزيزة عليهم¹.

وقد وصف بعض المنفيين من الشعراء مُعاناتهم وآلامهم الجسدية والروحية، وحالتهم وحالة بقية المنفيين الجزائريين، من خلال قصائد مُطوّلة، وهي عبارة عن مصدر مُهم، لأنّها شهادة سجّلها الشاعر باعتباره أحد المنفيين أنفسهم، وقد اخترت نماذج من هؤلاء الشعراء:

المنفي الشاعر علي:

يصف الشاعر علي حالته وحال بقية المنفيين الجزائريين في كاليدونيا من خلال قصيدة مُطوّلة كتبها سنة 1895، تحت عنوان: "شكوى المحكوم عليه"، وهي تتكوّن من 37 بيتا، وقد اخترت نماذج من هذه الأبيات التي تطرّق فيها الشاعر إلى مُعاناتهم الجسدية والروحية، وحالة البؤس والواقع المعيش في مناهم وسجونهم، وكذا المعاملة العنيفة من طرف السجّانين، ودعوته الله بأن يُنجيهم ممّا هم فيه²:

يَا حَمَامَ الْقُصُورِ رَانِي مَبَاصِي بِالزُّورِ مِنْ الْحُكْمِ الْمَذْعُورِ الْأَمْحَانِ جَاتْ قُوِيَا

¹ Le Progrès de la Nouvelle Calédonie, op.cit, p 5.

² عبد الحميد بورايو، "ثيمة المنفي في الشعر الملحون الجزائري"، مجلة نقد للدراسات والنقد الاجتماعي، ع43، الجزائر، 2024، ص ص 106-112.

وَعَلَّاشُ يَا الْحُكَّامَ الْمَخْبُوسَ عِنْدَكُمْ يَنْضَامُ لِأَبَدِ خَدَّامٍ وَيُمُوتُ بِلَا دِيَّا
مَا شَافَ شَيْءَ الْبَاطِلِ وَأَنَا شَبِعْتُ مِنَ الدُّلِّ دَارُولِي سَلَّاسِلَ مِنْ حَدِيدٍ فِي رِجْلَيَّا
نُبَاتٌ سَهْرَانُ يَبْكِي الدَّمَاعَ وَيَدَانِ وَالْقَلْبَ فَتَّانُ يَغْدَا وَيَرْجَعُ لِيَّا
رَأَا مَبَاضِييْنِ مُوتَى وَاحْنَا حَيَّيْنِ الْأَلْوَانَ شَيْنَيْنِ وَمَحْسَنَيْنِ اللَّحْيَا
الْمَخْبُوسُ شَايِبٌ وَالْقَارِذِيَانِ فِيهِ يُعَذِّبُ الْخِذْمَةَ وَالضَّرْبَ وَيَبَاتُ فِي الْخَدِيدِ غَشِيًّا
الْمَخْبُوسُ حَيْرَانُ يَبْكِي الدَّمَاعَ وَيَدَانِ يَخْدِمُ عَرِيَانَ الشَّرِّ وَالْمِيزِيرِيَّةَ
حَسْرَاهُ كُنَّا فِي لَأْفَرِيكَ وَطَنُنَا نَذِيرُوا كِي الْبَاقِيْنَ لِبَاسِ زَيْنٍ وَيَعْجَبُ
نُطْلُبُ عَلَيَّ الْقُدْرَةَ يُفَكُّنَا فِي ذَا الْخَطَرِ الْقَلْبَ مَا بَقَاتَ صَبْرَهُ وَخَشَ الْغَرِيبَ صَعْبَ
يَا إِلَهَ اتَّجِئْنَا مِنَ الْحُكَّامِ جَارُوا عَلَيْنَا حُكَّامَ فَرَانَصَا، بَعْدَنَا أَهْلَ الْمِيدَانِ وَالْحَرْبِ
الْمَخْبُوسُ وَلَجَلَادٌ يَبْكِي مِنْ فَرَاقِ لَوْلَادِ وَالْمُوتِ دَارِكُتَهُ الْقُدَارِ هَاذِي هِيَّا
رَبِّي شَاهِدٌ لَا نَاقِصَ لَا زَائِدَ خَلُّوا خَزَائِرَ وَأُولَادَهُمْ بَكَيَّا¹

المنفي الشاعر محمد بلخير:

يصف الشاعر محمد بلخير بُؤس حالته وحال بقية المنفيين الجزائريين معه وعلى رأسهم رفيقه الشيخ بن دويينة في منفاهم بـ"كالفي" بجزيرة "كورسيكا"، ويطلب من الله أيضا بأن يُفرِّج عنهم ما هم فيه؛ من خلال قصيدة مُطوَّلة كتبها بمنفاه تحت عنوان "في كالفي"، وهي تتكوّن من 57 بيتا، وقد اخترت نماذج من هذه الأبيات²:

يَا سَائِلِنِي لَا تَسْأَلْ خَلِّينِي فِي أَحْكَامِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
نَسْتَتِي كَامِلَ الْخَصَائِلِ زَحَلُ الْبَيْضَاءِ إِمَامَ الصَّالِحِينَ
مِنْ وَخْشِهِ خَاطِرِي اتَّهَوَّلَ وَخْشَ أَوْلَادِي وَحُبِّ سَيِّدِي جَاؤُ اثْنَيْنِ
رَأَانِي فِي كَالْفِي مَجَوَّلَ أَنَا وَالشَّيْخُ بِنُ دُوَيْنَةَ مَرْهُونَيْنِ

¹ عبد الحميد بورايو، المرجع السابق، ص ص 106-112.

² بوعلام بسايح، المرجع السابق، ص ص 107-111.

صَافَتْ رُوحِي انْبِغِيَتْ نَزَحَلْ مِنْ بَرْ الرُّومِ نَنْتَقِلْ لِلْمُسْلِمِينَ
أَنَا وَأَوْلَادُ الْقُبَايِلِ رَانِي نَشْكِي عَلَى الْمُحَابِيسِ مُسَاكِينِ
أَطْلَبْتِكَ يَا إِلَهَ تَقَبَّلْ بَعْدَ الضِّيقِ تَفَرِّجْ عَلَيْنَا فِي الْحِينِ

ب. تدهور أوضاع منفيي ثورة الزواغة وفرجيوة بعد عودتهم إلى الجزائر:

بعد نفي السلطات الفرنسية لبعض قادة وثوار ثورة الزواغة وفرجيوة إلى المتروبول، سُمح لكلٍ من: الحاج بن عزّ الدين، وبولخراس بن عزّ الدين، بالتوجّه إلى تونس كمنفي اختياري. وبعد فترة قصيرة راسل الحاج بن عزّ الدين السلطات الفرنسية بالجزائر مُلتمسًا منها الموافقة على عودته إلى الوطن، وبعد تحفّظات كثيرة وافقت على طلبه، فدخل الجزائر واستقرّ بمسقط رأسه¹.

وبعد سنوات تدهورت أحوال عائلة أولاد بن عزّ الدين الاجتماعية والمالية، وأصبحت غير قادرة على تلبية الحدّ الأدنى من احتياجاتها، خاصّةً في سنين القحط والجوائح التي ضربت عدّة مناطق من الجزائر أواخر السّتينيات من القرن التاسع عشر، وهو ما توكّده الرسالة التي كتبها الحاج بن عزّ الدين إلى الإمبراطور الفرنسي "نابليون الثالث" سنة 1869، يطلب فيها مقابلته. وبعدما سُمح له بالسّفر إلى باريس، قابله ليشكو له حالة البؤس وضنك العيش التي أصبح يعيشها رُفقة عائلته، وطلب منه مساعدة مالية، مُذكّرًا إيّاه بأنّه كان صديقًا للفرنسيّين، وقد قدّم لهم العديد من الخدمات كقائد بإخلاص لمدة ثماني سنوات².

ومّا جاء في رسالته: "سيّدنا السلطان نابليون أمبروز (كذا) أنا خديمك الحاج بن عزّ الدين، خدمت السربيس (كذا) والدولة السعيدة مدة ثمانية سنة (كذا)، وسرت معها بالنية والقلب الصافي، وعملت الخير مع العرش الذي كنت قايد عليه. خلفت رزقي عند ناس العرش وصرت مثله ولا بقا (كذا) عندي شيء، فبقيت أنا وجميع عيلتي (كذا) وأولادي في حالة الضيعة (كذا)، ولما سمعت بسيّدنا السلطان أنعم على جميع الناس

¹ العياشي رواجي، الإدارة الاستعمارية وعلاقتها بالعائلات الكبرى، المرجع السابق، ص 404.

² العياشي رواجي، "هجرة بعض العائلات الجزائرية الكبرى.."، المرجع السابق، ص 366.

قدمت لك طالبا من فضلك وجود إحسانك أن تنعم علي باكرام وتفرحني بجود إحسانك"¹.

توضّح لنا الرسالة إذاً الوضعية السيّئة التي وصلت إليها عائلة أولاد بن عزّ الدين. فبعد أن كان قائدهم الحاج بن عزّ الدين ثرياً، تعرّض بعد نفيه لفاقة كبيرة، عقب مصادرة السلطات الفرنسية لممتلكاته من أراضٍ وماشية وغير ذلك. ولمّا عاد إلى الجزائر، تدهورت أحوال عائلته الاجتماعية والمالية. وهو حال أغلب العائلات الكبرى التي نسجت علاقات مع السلطات الفرنسية في بداية الاحتلال، ثمّ تخلّت عنها وشرعت في عملية تحطيمها، بل وحتّى نفي أفرادٍ منها إلى خارج الجزائر وفق خُطة مُحكمة ومدرّسة².

ج. حرمان منفّيين مفرّج عنهم من العودة إلى مسقط رأسهم:

زيادةً في تكريس الظلم والقهر، كانت السلطات الفرنسية تُمنع في حرمان ومُعانة هؤلاء المنفّيين حتّى بعد عودة بعضهم إلى أرض الوطن، حيث كانوا يُحشدون في مناطق معزولة بعيدة عن مواطنهم الأصلية على شكل إقامات جبرية، أو السّماح لهم بالالتحاق بذويهم المُبعدين إلى مناطق أخرى، وهذا ضماناً لعدم عودتهم للثورة ضدها من جديد، وهو في حدّ ذاته نوعٌ من التعذيب النّفسي، ولو أنّه أخفّ من التعذيب النّفسي الذي تعرّض له المنفيّون بمنفاهم. ويقول كمال كاتب في كتابه "أوروبيّون أهالي ويهود بالجزائر" في نفس هذه النقطة بأنّه قد: "سُمح للبعض منهم بالعودة والبقاء في الجزائر، ولكن بعيداً عن مناطقهم الأصلية"³.

ومن الأمثلة على ذلك ما حدث لبعض المنفّيين إثر مقاومة واحة العامري وعددهم 36 منفياً، فبعد أن تمّ نفيهم إلى جزيرتي "كورسيكا" و"سانت مارغريت" بالمتروبول، تمّ العفو عنهم وإطلاق سراحهم سنة 1884. مع العلم أنّه توفّي 4 منهم في منفاهم، بينما تلقّى 32

¹ A.N.O.M, F80. 1861, Dossier Benazzedine: Supplique de el-Hadj Ben azzedine, le 1er Aout 1869, N° 43. selon:

العايشي رواجي، الإدارة الاستعمارية وعلاقتها بالعائلات الكبرى، المرجع السابق، ص 405.

² نفسه، ص 405.

³ كمال كاتب، المرجع السابق، ص 81.

الباقون تصريحاً من السلطات الفرنسية بالعودة إلى الجزائر، ولكن ليس إلى واحة العامري، بل سُمح لهم بالالتحاق بعائلاتهم المبعدة إلى مناطق بالغرب الجزائري ومنها مقاطعة وهران¹.

ومن بين هؤلاء المنفيين نجد: محمد بن شعبان، الذي تمّ العفو عنه رفقة مجموعة من البوازيد، والسّماح لهم بالاستقرار في تيارت. مع العلم أنّ محمد بن شعبان قد قدّم طلبين للسلطات الفرنسية؛ أولهما طلب بمنحه رخصة للذهاب إلى تيارت، وأن يُعيّن قائداً على البوازيد، وثانيهما طلب للسّماح له بالذهاب للاستقرار بدائرة تبسة، حيث يتواجد أخوه التّومي بن شعبان، وقد سُمح له بذلك، بشرط أن لا يُغادرها إلّا بإذنٍ مُسبقٍ من السلطات الفرنسية².

د. تبعات زواج المنفيين الجزائريين بالمنفى:

أصبح زواج أغلب المنفيين الجزائريين بمنفيات أو مهاجرات فرنسيات أو امرأة ميلانزية أو كانالية، أو من أصولٍ أخرى عاشوا في غويانا الفرنسية أو الأرخيبيل الكاليدوني، هو الملاذ الوحيد لهم. والحقيقة التي لا يمكن إنكارها، هي الانعكاسات السلبية لهذا الزواج على بعض المنفيين. حيث أنّ بعض النّساء اللّواتي تزوّجن من منفيين جزائريين، كنّ يتصرّفن بشكلٍ سيئٍ للغاية. فحسب أحد تقارير التفتيش بالمؤسسات العقابية في غويانا بتاريخ 30 سبتمبر 1896، فإنّ الزواج لا يمثل لبعضهنّ سوى فرصة لاستنفاد "رغبتهنّ في شرب الخمر ومتعة الجنس"، ثم يتخلّون عن أزواجهنّ³.

وتعدّ ظاهرة الدّعارة للنّساء المتزوّجات أو المطلّقات في "سان لوران دو ماروني" منتشرة بكثرة، حيث يتم استغلالهنّ من قبل أزواجهنّ أو شركائهنّ. ويمكن أن تكون الدّعارة أيضاً حسب الكاتب "جان لوسيان سانشيز"، الملاذ الأخير لبعض المنفيين الذين ينخرطون فيها

¹ Sylvie Thénault, **Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale...**, op.cit, p 148.

² A.N.O.M, Bureau du gouverneur général à Alger, op.cit.

³ Jean Lucien Sanchez, "La relégation des femmes..", op.cit, p 20.

من أجل البقاء على قيد الحياة، في حالات الفقر واليأس الاجتماعي والاقتصادي الذي يعانون منه عندما يغادرون المعتقل¹.

ومن الأمثلة عن هاته الزيجات في غويانا نجد محمد ناعلي حدّاد، المنفيّ سنة 1881، والذي تزوّج بعد قضاؤه لمُدّة عقوبته بتاريخ 10 ديسمبر 1899، وهو بعمر 41 سنة، من أنطوانيت زيمينيس (Antoinette Ximénès)، فرنسية منفيّة سنة 1897، وصاحبة 27 سنة². حيث أنّه وفي بداية شهر نوفمبر 1902، غادرت "أنطوانيت" منزل زوجها محمد، بعد أن تعرّضت للمعاملة الوحشية والبلغاء من قبله. وقد طلبت في رسالة وجهتها إلى قائد المعسكر الانفصال عنه بقولها: "سيّدي القائد، مع فائق الاحترام، أتوجّه إليكم لأقدم الشكوى التالية: منذ بعض الوقت وأنا أشعر بالتّعاسة مع زوجي، ففي كلّ يوم هناك شجارٌ لا ينتهي، أعمل مثل الخادمة، بينما هو في الغالب لا يعمل. لقد طردني الليلة الماضية من المنزل، واضطرت إلى النّوم في الشارع، يحدث هذا في كثيرٍ من الأحيان. بدأت أتعب من هذه الحياة التي يجعلني أعيشها هذا الرجل. ولهذا السبب، سيّدي القائد، أودّ أن أترك زوجي وأعمل لنفسي"³.

ويؤكّد المشرف المسؤول على الامتيازات بـ"سان موريس" في رسالة إلى قائد المعسكر بتاريخ 11 نوفمبر 1902، الحالة المزجية للزوجين، ويؤكّد أنّ "أنطوانيت" تمارس الدّعارة بالفعل لإعالة زوجها: "لم تعد السيّدة أنطوانيت زيمينيس زوجة التّاجر المُحرّر صاحب

¹ Jean Lucien Sanchez, "La relégation des femmes..", p 21.

² A.N.O.M COL H 3861/a, B.D.I.C, **Mohamed N'Ali Haddad**, Guyane française, France, 1881, <http://anom..>, et A.N.O.M COL H 877, B.D.I.C, **Ximénès Épouse El Attak ben el Oussaick, Antoinette (Antonia)**, Guyane française, France, 1897, <http://anom..>, et E.C.R.M, N°17, **Mohamed N'Ali Haddad et Ximénès, Antoinette**, Guyane française, France, Année 1899, <http://anom...>

³ Jean Lucien Sanchez, "La relégation des femmes..", op.cit, p 20.

الامتياز محمد علي حدّاد إلى المنزل، زواجهما سيء للغاية، الزوجة في حالة سُكر، والزوج كسول، نادرا ما يعمل، ويعيش من دعة زوجته¹.

مع العلم أنّهما قد تطلّقا بتاريخ 18 نوفمبر 1904. وفي 12 أكتوبر 1905 أعادت "أنطوانيت" الزواج من منفيّ جزائريّ آخر هو العتاق بن الأوسيك (حسب ما توصّلت إليه من ترجمة الوثيقة)، صاحب 33 سنة. بينما تُوفي زوجها الأوّل محمد ناعلي حدّاد بـ "سان لوران دو ماروني" يوم 6 أفريل 1906، على الساعة الخامسة مساءً².

ومن الأمثلة عن هاته الزيجات في كاليدونيا، نجد ما ذكره الكاتب جاك دور (Jacques Dhur)، أنّه في أحد الأيام وفي كنيسة "بوراي" الصغيرة، تمّ توحيد ثمانية عشر زوجا من المنفيين المُدانين، ومن بين الذين أنزل عليهم كما يقول "جاك دور" الكاهن بركات السّماء الكاثوليكية، الجزائريّ المسلم بلقاسم بن محمد، المنفيّ سنة 1867، والذي كان قد قتل زوجته السابقة إيميليا (Émiliea)، التي مارست الجنس مع شاب وسيم، أثناء غيابه للعمل في مزارع "تيساديو"، وحُكم عليه حينها بالسجن لعدّة سنوات مع الأشغال الشاقة³.

وبعد إطلاق سراحه، تحصّل على امتياز قطعة أرض وأصبح مالكا لها. كما سُمح له بالزواج من جديد وهو بعمر 46 سنة. وعلى الرغم من أنّه لم يكن جذابا كما يذكر "جاك دور"، وكان أسود الشعر ومظهره شرسا، إلّا أنّه حاز على قلب إحدى راهبات القديس "سانت جوزيف دي كلوني"، واسمها لويز هونورين ماسي (Louise Honorine Massé)، فرنسية

¹ Jean Lucien Sanchez, "La relégation des femmes..", pp 20–21.

² Etat civil, Divorces, N°1, **Mohamed N'Ali Haddad et Ximenès Antoinette**, Guyane française, France, Année 1904, <http://anom...>, et E.C.R.M, N°5, **El attak ben El Oussaïk et Ximenès Antoinette**, Guyane française, France, Année 1905, <http://anom...>, et E.C.R.D, N°132, **Mohamed N'Ali Haddad**, Guyane française, France, Année 1906, <http://anom...>

³ A.N.O.M COL H 1340, B.D.I.C, **Belgasse ben Mohamed**, Nouvelle-Calédonie, France, 1867, <http://anom...>, et Jacques Dhur, **Visions De Bagne**, J. Ferenczi et Fils, Editeurs, Paris, France, 1925, pp 155–156.

منفيّة سنة 1882، والبالغة من العمر 24 سنة. وقد تمّ زواجهما بتاريخ 23 أكتوبر 1883¹.

لكنّ هذه الأخيرة أثبتت خيانتها بعد شهرين ونصف فقط من زواجهما، ففعل بها بلقاسم بن محمد ما فعله بزوجته الأولى، حيث خنقها وكمّم أنفاسها بوسادة إلى أن فارقت الحياة يوم 12 جانفي 1884، على الساعة الثانية مساءً. وحُكم عليه بالإعدام في 7 أكتوبر من نفس السنة، ثمّ تمّ تخفيف الحكم إلى السجن مع الأعمال الشاقة لعدّة سنوات. مع العلم أنّه قد توفّي في "بوري" بتاريخ 9 فيفري 1921².

2. على الجزائريّين داخل البلاد:

كانت سلطات الاحتلال الفرنسي ومنذ دخولها إلى الجزائر سنة 1830 ترى ضرورة إلحاقها أرضا وشعبا بفرنسا الأم، لذا عملت جاهدة على تشجيع حركة الهجرة والاستيطان الأوروبي بها، الأمر الذي كانت تراه الحلّ والوسيلة الأمثل لتثبيت وجودها لأطول مدّة ممكنة بها، وذلك من خلال إحلال العنصر الأوروبي بصفة عامّة والعنصر الفرنسي بصفة خاصّة مكان العنصر المحلي. ولتجسيد هذا الأمر على أرض الواقع، عملت على تحويل أراضي الجزائريّين إلى مُستوطنات لهؤلاء الأوروبيّين من خلال نفي بعض السّكان الأصليّين ومُصادرة أراضيهم، وإبعاد بعضهم الآخر عنها إلى مناطق أخرى.

وأثناء زيارة الكاتب والسياسي الفرنسي أليكسيس دو توكفيل (Alexis de Tocqueville) للجزائر عدّة مرات ما بين سنتي 1841-1846، نراه يحثّ جنرالات فرنسا على تبنيّ نظرية نيكولو ميكيافيلي (Niccolò Machiavelli) "الغاية تُبرّر الوسيلة"، وهذا

¹ A.N.O.M, B.D.I.C, **Massé, Honorine Louise**, Nouvelle-Calédonie, France, 1882, <http://anom..>, et E.C.R.M, N°39, **Belgasse ben Mohamed et Massé Honorine Louise**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1883, <http://anom..>, et Jacques Dhur, op.cit, pp 155-156.

² E.C.R.D, N°2, **Massé Honorine Louise**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1884, <http://anom..>, et Jacques Dhur, op.cit, pp 155-156.

من أجل السيطرة على الجزائر أرضا وشعبا، حيث يقول: "على فرنسا أن تُقيم مُستعمرات في كلّ مكان، وتعمل على تهجير السّكان المحليين بعد الاستيلاء على أراضيهم"¹. أمّا الكولونيل "دي مونتانيك" فقد أعلن في تصريح له قائلاً: "هكذا تتمّ عملية الحرب مع العرب، يجب أولاً وقبل كلّ شيء قتل كلّ رجالهم من سنّ 15 فما فوق، والاستيلاء على الأطفال والنساء، ثمّ إرسالهم إلى جزر الماركيز أو إلى جهة أخرى". ويقصد هنا نفيهم خارج الجزائر².

وفي هذا الصدد أيضا يقول "أوليفي لوكور": "إنّ مشاريع الاستيطان تحمل في طيّاتها ودون حساب المقاومة، ضرورة الطرد والنّفي والمجازر والمصادرة، لكي يتمكّن الأوروبيون من الاستقرار في أراضيهم"³.

وقد كان من بين العقوبات المسلّطة على عائلات منفيّي مقاومة محمد الغرنوق سنة 1854، بعد مصادرة أراضيهم، هو تفريق وتشتيت قبيلة "الحسينات" التي ينتمون إليها بعيدا عن مضاربها، وهذا بقرار صادر من حاكم عمالة وهران، حيث وُجّه قسمٌ منها إلى قبيلة أولاد منصور، وقسم آخر إلى قبيلة أولاد مسعود، غرب مدينة تيارت وشمالها⁴. كما فضّل عددٌ من أفراد العائلات الثائرة التي تمّ نفي بعض أبنائها رفقة جماعات أخرى من الأهالي الهجرة إلى تونس، بعد مصادرة أغلب أملاكها، ونتيجةً لضغوطات السلطات الفرنسية. وقد نجم عن ذلك آثار أخرى وخيمة انعكست على هذه العائلات، سواءً في الجزائر أو خارجها، فبالإضافة إلى تشتّتها ساءت أحوالها الاجتماعية والمادية. ويتعلّق الأمر خاصّةً ببعض أفراد عائلة أولاد بن عزّ الدين.

¹ سعدي بزيان، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس، دار هوم، الجزائر، 2005، ص ص 19-18.

² نفسه، ص 21.

³ Olivier Le Cour Grandmaison, op.cit, pp 197-198.

⁴ A.N.O.M, GGA 36JJ 1, **Personnel et commandement, rapports mensuels**, France, Juillet 1850/décembre 1854, <http://anom...>

فبعد القضاء على ثورة الزواغة وفرجيوة سنة 1864، ونفي بعض قادتها وثوراها، شجعت السلطات الفرنسية المستوطنين الأوروبيين على الاستقرار بالمنطقتين، بعد أن تمت مصادرة أراضيهم وممتلكاتهم وحتى حيواناتهم، فهاجر معظم أفراد هذه العائلة إلى تونس. ولم تكن السلطات الفرنسية بتونس مطمئنة لوجودهم واستقرارهم بها، لذلك كانت تتبّع تحركاتهم ونشاطاتهم، وترسل تقارير مفصلة عنهم إلى الجهات الأمنية والعسكرية والإدارية المختصة في الجزائر، من ذلك مثلاً ما أشار إليه القنصل العام المعتمد بتونس ريتشارد وود (Richard Wood)، حينما كتب تقريراً إلى الحاكم العام بالجزائر المارشال "ماكماهون"، أكد فيه أنه يبذل قُصارى جهده لرصد وتتبع أخبار هذه العائلة التي نزحت إلى هذه البلاد منذ سنة 1864¹.

وإثر نفي السلطات الفرنسية لقادة وثور مقاومة المقراني والحدّاد، هاجر قرابة 500 فرد من عائلة المقراني إلى تونس، مُوزعين إلى حوالي مائة عائلة صغيرة²، وقد تدهورت أحوالهم الاجتماعية هناك. وكان الأمير عبد القادر، المنفي إلى دمشق، يتابع أخبارهم. فتدخل لصالحهم، حيث حرّر عدّة رسائل إلى السلطات التونسية يستوصيهم فيها خيراً بهم، مثل الرسالة التي كتبها إلى الوزير "رستم" الذي استوصاه فيها خيراً بمحمد بن بوزيد المقراني ووالده وسائر أفراد عائلته المقيمة بتونس³.

كما نجد الرسالة التي وجهها الأمير إلى الوزير خير الدين باشا بتاريخ 8 جوان 1872، التي التمس فيها منه توفير الرعاية لكل أفراد عائلة المقراني، وأن يشملهم: "بلحظة تُخلصهم من غوائل الدهر وتُنقذهم من شرك الكدر والقهر، والمساعدة في نيل

¹ يحي بوعزيز، كفاح الجزائر...، المرجع السابق، ص ص 105-106، والعايشي رواحي، الإدارة الاستعمارية وعلاقتها بالعائلات الكبرى، المرجع السابق، ص ص 384-385.

² Louis Rinn, op.cit, p 658.

³ محمد السعيد قاصري، "تجليات الحضور المقراني في مقاومة وفكر الأمير عبد القادر الجزائري (1837-1883)"، ضمن كتاب: ثورة المقراني 1871...، ص ص 120-121.

ما أملوه، وبلغ ما سألوه"¹.

وبعد إقرار الحماية الفرنسية على تونس، وجّه المُقرانيون طلباتهم ورسائلهم إلى المسؤولين الفرنسيين قصد التدخل العاجل لمساعدتهم، مثل الطلب الذي وجّهه محمد بن أحمد بن عبد السلام المقراني إلى المقيم العام الفرنسي، والذي شكاه فيه وضع عائلته المُزري، والمشكلة من 17 فردا. وأمام هذا الإلحاح، استجاب المقيم العام بتونس استجابة لا ترقى لتطلّعات وطلبات المقرانيين، حيث أنّه خصّص منحة صغيرة لمحمد بن أحمد المقراني لا تكفيه حتى لتوفير رغيف الخبز لأبنائه².

وإذا كانت حالة عائلة المقراني المهاجرة إلى تونس على النّحو الذي سُقناه، فإنّ حالة أفرادها الذين بقوا في الجزائر، أو الذين عادوا إليها من تونس، لا تختلف كثيرا عنها. حيث أشارت بعض التقارير في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20، إلى أنّ عددا كبيرا من أفراد عائلة المقراني كانوا يواجهون في تلك الفترة الفاقة والإملاق، وأنّهم كانوا يعيشون على المساعدات التي كانت تُقدّمها لهم زاوية الهامل ببوسعادة، مثل: محمد الونوغي، الابن الوحيد لأحمد بومزراق المقراني، المولود سنة 1870، وقد نُفي والده وهو في سنّ الثالثة من عمره، وتولّى رعايته شيخ الزاوية محمد بن أبي القاسم³.

ومن انعكاسات سياسة النّفي، نجد أيضا تحطيم نفوذ بعض العائلات الكبيرة، مثل: عائلتي المقراني والحدّاد، وهذا من خلال نفي زعمائهما الذين قادوا المقاومة ضدّ الاحتلال الفرنسي، ثمّ مُصادرة أراضي وممتلكات عائلاتهم أيضا، وكذا فرض الغرامات الحربية عليهم.

¹ أحمد توفيق المدني، "الأخوة الجزائرية التونسية أواخر أيام الأمير عبد القادر"، مجلة الثقافة، سن 13، ع75، وزارة الإعلام والثقافة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص ص 160-162.

² العياشي رواجي، "أضواء على أوضاع المقرانيين المهاجرين إلى البلاد التونسية بعد انكسار ثورة 1871"، ضمن كتاب: ثورة المقراني 1871...، ص 274.

³ N° de Notice C-161806, Base de données Léonore, Boumezrag Ouanoughi, France, <https://www. Leonore...>, et

فارس كعوان، "محمد الونوغي المقراني (1867-1948) سيرته ومواقفه من خلال مراسلاته والمصادر المعاصرة له"، ضمن كتاب: ثورة المقراني 1871...، ص ص 137-138.

كلّ ذلك أسهم في نجاح السلطات الفرنسية في تحطيم كبرياء هذه العائلات، وتفريق جموعهم، وتكسير شوكتهم ونفسيّتهم¹.

كما كان من بين انعكاسات سياسة النّفي أن شرّد الأفراد وفرّق العائلات، وفكّكت البنية القبلية في كثيرٍ من المناطق، ممّا ترتّب عنه آثار سلبية أخرى في الجانب الاجتماعي. فَرُبُّ أو كبير الأسرة مثلاً يتعرّض للنّفي إلى خارج البلاد، ويترك وراءه أسرة قد تكون كثيرة العدد دون عائل، ومع مُصادرة السلطات الفرنسية لأموالهم، تنتشر هذه الأسر وتتردّى أوضاعها المعيشية، ويتحوّل أفرادها من مالكين للأراضي إلى خُمّاسين في أراضيهم لدى المستوطنين، الأمر الذي ولّد انكسارات نفسية لديهم.

فعلى سبيل المثال، جُلّ المنفيّين إثر مقاومة بوشوشة بتوقت سنة 1873، كانوا قد تركوا زوجات وأبناء قُصراً، لا يجدون في الغالب من يتولّى شؤونهم، الأمر الذي جعل حياتهم ومعيشتهم صعبة بعد نفي العائل الوحيد، ومصادرة السلطات الفرنسية لأموالهم وأموالهم، فتركوا يواجهون مصيراً مجهولاً في ظلّ الاحتلال الفرنسي. ومن بين هؤلاء المنفيّين نجد: بوشمال بن محمد قبي، الذي كان مُتزوجاً من ثلاثة نساء، وله أحد عشر ولداً، والبشير بن احميدة، الذي كان مُتزوجاً وله سبعة أولاد، وأحمد سبع بن طالب يوسف، الذي كان مُتزوجاً وله ستّة أولاد².

كما أرغمت السلطات الفرنسية فروع قبيلة البوازيد الأربعة وعلى رأسهم عائلات المنفيّين عقب مقاومة واحة العامري على الهجرة من مناطقهم إلى مناطق أخرى، قصد تفكيك روابطهم القبلية والاجتماعية وإضعافهم والتخلّص من خطرهم. حيث تمّ إبعاد فرع الجبابرة

¹ العياشي رواجي، الإدارة الاستعمارية وعلاقتها بالعائلات الكبرى...، المرجع السابق، ص 354.

² A.N.O.M COL H 464, op.cit, et A.N.O.M COL H 276, op.cit, et A.N.O.M COL H 266,

Ahmed Seba ben Taleb Youcef, op.cit, et Bulletin Officiel du Gouvernement Général de L'Algérie, Treizième Année 1873, op.cit, pp 423-424.

إلى تيارت، وفرع أولاد إدريس إلى المسيلة، وفرع أولاد أيّوب إلى تبسة، وفرع أولاد سعود وأولاد زيد إلى بركة¹.

وقد تعرّضت هذه العائلات بعد حملة إبعادها وتهجيرها إلى مجاعات قاسية ونكبات اقتصادية واجتماعية حادّة، فقد ترك هؤلاء أراضيهم ونخيلهم التي صادرتها السلطات الفرنسية، ولم يأخذوا معهم إلّا مصيرهم المجهول. فعلى سبيل المثال: صرّح قائد منطقة سطيف العسكرية قائلاً: "منذ انتهاء حملة الحصاد، أصبح المبعدون عاجزين في أغلب الأحيان عن الحصول على ما يستون به رمقهم، إلّا ما يُقدّم لهم من صدقات"، ولهذا تقترح الإدارة العسكرية بسطيف استقدام هؤلاء إلى "آقبو" بمنطقة القبائل للعمل كأجراء لدى المستوطنين هناك².

وإثر نفي قادة وثوار انتفاضة الأوراس سنة 1879، فرضت السلطات الفرنسية عدّة عقوبات أخرى على عائلات المنفيين وبقية سكّان المنطقة، منها: إبعاد 20 عائلة من أولاد داود إلى القل وتوقرت، و26 عائلة من بني بوسليمان إلى سطيف، و12 عائلة من بني وجانة إلى جيجل³.

رابعاً: الانعكاسات الدّينية والثقافية

من بين الانعكاسات البارزة لسياسة النّفي الفرنسية في الجزائر، نجد أيضاً الانعكاسات الدّينية والثقافية التي لم تقتصر آثارها على الجزائريين داخل البلاد فقط، بل تعدّتها بالدرجة الأولى إلى المنفيين أنفسهم بالمنفى الإجمالي خصوصاً، وحتّى أبنائهم وأحفادهم من بعدهم.

¹ A.N.O.M 2H90, op.cit, et Hubert Cataldo, op.cit, p 43, et

شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا...، ج1، المرجع السابق، ص 111.

² كمال بيزم، "البعد الجغرافي في المقاومات الشعبية من خلال انتفاضة واحة العامري بالزيبان 1876"، ضمن كتاب: بحوث ودراسات تاريخية مهداة للأستاذ الدكتور عبد الكريم بوصفصاف، منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018، ص 116، وشارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا...، ج1، المرجع السابق، ص 111.

³ عبد الحميد زوزو، ثورة الأوراس...، المرجع السابق، ص 51.

حيث كان لهذه السياسة انعكاسات سلبية على المنفيين من خلال أن محيط المنفى أسهم في ابتعادهم عن تعاليم دينهم شيئاً فشيئاً، إضافة إلى تضيق سلطات المستعمرات العقابية على أدائهم لركن الحجّ، وكذا عملها على فرنسة المحيط، ومنه فرنسة المنفيين ونسلهم من بعدهم. كما هدفت السلطات الفرنسية من خلال تطبيق هذه العقوبة إلى إفراغ البلاد من الزعامات الدينية المؤثرة والفعالة في المجتمع الجزائري. وسأتناول في هذا العنصر هذه الانعكاسات بشيء من التفصيل.

1. على المنفيين بمنفاهم:

أ. ابتعاد المنفيين الجزائريين عن تعاليم دينهم:

الحقيقة أن أكثر ما كان يؤلم المنفيين -بعيدا عن حياتهم بالمنفى- هو وجودهم في أرضٍ غير الأرض التي وُلدوا بها ونشأوا فيها وفق مبادئ وتعاليم إسلامية. فالبُعد عن بلاد الإسلام عموماً كان له أثرٌ كبيرٌ على المنفيين الجزائريين، الذين كانوا على حدّ تعبير الكاتب جيلبرت ماسوني (Gilbert Massonnie): "لا يستطيعون العيش بعيداً عن رائحة الإسلام"¹.

ومع مرور السنين ووفاة المنفيين الأوائل²، وغياب المؤسسات الدينية الحاضرة، والتأطير الديني الحقيقي، استسلم بقية المنفيين وأبناءؤهم لشروط الاندماج في المحيط الجديد، إضافة إلى انتشار مظاهر البؤس في "بوراي" خصوصاً. حيث كانت الأوضاع الاجتماعية متدهورة؛ وكان من انعكاسات ذلك أن تميّعت كلّ مظاهر التعاليم والقيم الدينية، وابتعد المنفيون شيئاً فشيئاً عن تعاليم دينهم وواجباته وأوامره ونواهيه، من صلاة، وصوم.. إلخ. فالصلاة مثلاً انحصرت مع مرور السنوات في فئة صغيرة، ثمّ لم يعد لها إلاّ أثراً قليلاً، حتّى أصبح بعض أبناء المنفيين يعتبرون أنّ الشهادة هي الصلاة. كما أصبح للتظاهرات الثقافية

¹ Gilbert Massonnie, **La question indigène en Algérie**, ligue française pour la défense des droits de l'homme et du citoyen, Paris, France, 1909.

² أتحدّث هنا عن المنفيين الجزائريين إلى كاليدونيا الجديدة كعيّنة من المنفيين إلى المستعمرات العقابية عموماً.

والمناسبات المرتبطة بالإسلام على المستوى الاجتماعي أهمية أكبر من العبادات والشعائر الدينية الواجبة عليهم¹.

فعندما زار الأستاذ الصديق تاوتي كاليديونيا الجديدة سنة 1984، التقى ببعض أبناء المنفيين، ومن بينهم شيخة ناصر، المولودة في 12 أكتوبر 1907، ابنة المنفي راجح بن عيسى، وكان من بين الأسئلة التي وجهها إليها ما إذا كانت تعتبر نفسها مسلمة، فكانت إجابتها بنعم، ثم سألتها هل تُصلّي؟ فأجابت بنعم، ثم طلب منها أن تُريه كيفية الصلاة، فأجابت: أنها في المساء لما تأوي إلى فراشها وقبل أن تنام تُرتل الشهادة بقولها: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله².

كما نجد أن المنفيين الجزائريين قد قبلوا بدفن المنفي السياسي الفرنسي "جان بابتيست باريتو" في مقبرة "نيساديو" الخاصة بالمسلمين، وهذا دليل آخر على عدم تفقّهم في أمور دينهم، وابتعادهم عن أوامره ونواهيه، لأنّ دفن الكافر في مقبرة المسلمين حرامٌ بإجماع الفقهاء³.

ومن بين الأسباب التي كانت عائقاً أمام انتشار الإسلام أكثر، وتجسيد العقائد والواجبات والتعاليم الدينية بالمستعمرات العقابية، زوجات المنفيين. فهنّ في الأصل إمّا أوروبيّات أغلبهنّ منفيّات مسيحيّات، أو من السكان الأصليين للبلاد، وجميعهنّ لم يكن يعرفن عن الإسلام وتعاليمه شيئاً، ولا يشاركن أزواجهنّ أو أبناءهنّ في أيّ أمرٍ يتعلّق بذلك. أضف إلى ذلك البؤس العام نسبياً الذي كان يطبع ظروف الحياة، والذي كان من آثاره عدم مواظبة المنفيين على العبادات والشعائر الدينية باستمرار. ولكون المنفيين الأوائل أيضاً لم يُورثوا لأبنائهم وأحفادهم من بعدهم تعاليم الإسلام كاملةً وبشكل صحيح، فإنّ كلاً من

¹ سمير نور الدين دردور، المرجع السابق، ص 47، والصديق التاوتي، المرجع السابق، ص 169 و178.

² الصديق التاوتي، المرجع السابق، ص ص 190-191.

³ وهبة الزحيلي، المرجع السابق، ص 1563، ونعيمة قنزار، المنفيون الجزائريون إلى كاليديونيا...، المرجع السابق، ص

العبادات والشعائر الدينيّة، وكذا الرّصيد الثقافي العربي الإسلامي، قد تلاشى إلى حدٍ ما مع تعاقب السّنين¹.

ورغم حرص المنفيين الأوائل على التمسك بهويّتهم وثقافتهم الأصلية ونقلها لأبنائهم، ولكنّ ذلك كان فقط مع الجيل الأوّل نسبيا، حيث بدأ تقهقر الهويّة الدينية والثقافية مع الجيل الثاني والثالث، وذلك لعدّة أسباب، أهمّها: مشروع إدارة المستعمرة العقابية الرّامي إلى تنصير المنفيين الجزائريين وأبنائهم وأحفادهم من بعدهم، من خلال تأسيس دور العبادة والكنائس، وفتح أبوابها لتعليم أبناء المنفيين الفرنسيين وغيرهم من منفيي المستعمرات الفرنسية. وقد وقف أغلب المنفيين الجزائريين خاصّة من الجيل الأوّل أمام هذا المشروع موقفا ثابتا بالرفض القاطع لتعليم أبنائهم في هذه المؤسّسات التي تسعى إلى فرنستهم وتنصيرهم في النّهاية².

هذا المشروع لم تأس منه إدارة المستعمرة العقابية على الرغم من عدم نجاحه مع الجيل الأوّل، حيث حاولت إعادة إحيائه مع الجيلين الثاني والثالث، لأنّه أداة أساسية بالنّسبة لها تهدف من خلاله إلى إنشاء عائلات مسيحيّة، تسعى إلى إدخال أبنائها إلى المدرسة بعد أن يحملوا أسماء فرنسية مسيحيّة، وبمرور الزمن سينسون أو يتنكّرون لأصولهم الأبويّة يوما ما، ويصبحون مستوطنين فرنسيين بامتياز. وأمام هذه السياسة، استطاع أغلب أبناء ثمّ أحفاد المنفيين الوقوف صامدين أمام محاولات التبشير، رغم أنّ تمسّكهم بدينهم الإسلامي أصبح بمرور السنوات شكليا فقط³.

ب. التضيق على المنفيين في أداء ركن الحج ومنع بعضهم:

بعدما أفرج عن مجموعة من المنفيين الجزائريين في المستعمرة العقابية غويانا، توجّه البعض منهم إلى مكّة لأداء فريضة الحجّ، ومنها عادوا إلى الجزائر. ونتيجة لذلك قامت السلطات الفرنسية عبر مراسلة بتاريخ 18 أكتوبر 1884، بتعليق تطبيق أحكام المادة 6 من

¹ Jean Marie Kohler, op.cit, p 5.

² نعيمة قنزار، "التهجير القسري للجزائريين إلى كاليدونيا.."، المرجع السابق، ص 154.

³ نعيمة قنزار، المنفيون الجزائريون إلى كاليدونيا..، المرجع السابق، ص ص 249-250.

قانون 30 ماي 1854 مؤقتًا بالنسبة للمنفيين العرب، بسبب كثرة الذين ذهبوا إلى مكة وأثاروا المتاعب والاضطرابات المزعجة في الجزائر حسبما ذكرت¹. وتتصّل المادة السالفة الذكر على أنّه بإمكان المنفيّ المفرج عنه مغادرة المستعمرة مؤقتًا بموجب تفويضٍ صريح من الحاكم. ومن هنا فقد حرمت إدارة المستعمرة العقابية الكثير من المنفيين من أداء فريضة الحج².

وحول مسألة حجّ المنفيين الجزائريين إلى كاليدونيا، فهناك مجموعة منهم سمحت لهم السلطات الفرنسية بالذهاب إلى بلاد الحجاز لأداء فريضة الحجّ، ونجد من بينهم: حمّو بن أحمد، المنفيّ سنة 1866، والذي حصل بعد تحريره بتاريخ 19 ماي 1883 على شهادةٍ مُمضاةٍ من قبل مُدير الداخلية بالجزيرة، يسمح له بموجبها بمغادرتها لمدة ثلاث سنواتٍ للالتحاق بمكة المكرمة وأداة فريضة الحج. وتحمل هذه الشهادة على هامشها معلومات دقيقة عن هذا المنفيّ، وتُنبّه في الأخير إلى أنّ هذه الشهادة لا تسمح له بأيّ حالٍ من الأحوال بدخول الأراضي الفرنسية عموماً والجزائرية خصوصاً، لأنّ ذلك ممنوعٌ عليه منعاً باتاً³.

وفي رسالةٍ بعث بها الحاكم العام للجزائر "لويس تيرمان" إلى وزير الخارجية الفرنسي جول فيري (Jules Ferry) بباريس بتاريخ 29 جويلية 1884، نبّه من خلالها هذا الأخير إلى أنّ المنفيّ حمّو بن أحمد لم يبق بمكة بعد أدائه فريضة الحجّ، وإنّما قد رحل إلى تونس، وهناك حصل على تأشيرةٍ من القنصل الفرنسي تسمح له بالدخول إلى منطقة "عين عباس" بمدينة سطيف. وقد نبّه الحاكم العام إلى أنّ تأشيرة القنصل مُخالفةٌ للمادة 6 من قانون 30

¹ Notice sur la transportation à la Guyane française et à la Nouvelle-Calédonie Année 1884, M. Le Vice-Amiral Aube, M Dccc Lxxxvii, Imprimerie Nationale, Paris, France, 1887, p 7.

² Arthur Girault, op.cit, p 266.

³ A.N.O.M COL H 172, B.D.I.C, Hamou ben Ahmed, Nouvelle-Calédonie, France, 1866, <http://anom...>, et Archives du ministère des Affaires étrangères, Affaires diverses politiques Algérie/2ADP/4, Paris, France, 1883-1884. J'ai reçu ce document du professeur Kamal Ben Sahraoui.

ماي 1854، التي تمنع المنفيين من الدخول إلى الأراضي الفرنسية، باعتبار أن الجزائر تابعة حسب القانون للأراضي الفرنسية وجزء منها، ومما ورد في هذه المادة: "لا يجوز تحت أي ظرف من الظروف أن يؤذن للمنفي المفرج عنه بالسفر إلى فرنسا". كما طمأن الحاكم العام وزير الخارجية بأن هذا المنفي سيُرحل قريباً إلى مدينة "توميا" عاصمة كاليدونيا¹.

ثم جاءت رسالة أخرى من الحاكم العام أيضاً إلى وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 19 سبتمبر 1884، مُنبّهة إلى أن منفي آخر يُدعى بلقاسم بن مودة، استفاد هو أيضاً من نفس الإجراء الذي استفاد منه المنفي حمّو، وقد قدّم تبعاً لذلك عريضةً للقنصل الفرنسي بتونس ليلتحق بالأراضي الجزائرية. كما تساءل الحاكم العام عن الوضعية الحقيقية لهذا المنفي، وعن أسباب مغادرته كاليدونيا من خلال رسالة كان قد وجّهها إلى وزير المستعمرات².

وفي رسالة أخرى من "لويس تيرمان" مُوجّهة إلى وزير البحرية والمستعمرات بتاريخ 17 سبتمبر 1884، لفت الحاكم العام انتباه الوزير إلى المساوئ الخطيرة التي تُمثّلها تصاريح السفر إلى شبه الجزيرة العربية الصادرة للمنفيين الجزائريين المحرّرين من قبل مدير الداخلية في كاليدونيا الجديدة. علاوة على ذلك يضيف "تيرمان" بقوله: أن مكّة هي معقل التعصّب الإسلامي. وفي هذه المدينة وفي مدينتي المدينة المنورة وجدة أيضاً، تُقيم مجموعة مُعتبرة من المهاجرين العرب الذين لم يقبلوا هيمنتنا في شمال إفريقيا³.

كما ذكر الحاكم العام في رسالته إلى أن هذه البيئة -أي بلاد الحجاز - معادية لفرنسا بشكل خاص. لذا فإنّ كلّ الجهود تهدف إلى تقليل عدد الحجاج الجزائريين كلّ عام. وبدء من اليوم -حسبه- يجب أن لا يُمنح هذا الجميل إلّا كنوعٍ من الإحسان الكبير، وكمكافأة

¹ Arthur Girault, op.cit, p 266, et Archives du ministère des Affaires étrangères, **Affaires diverses politiques Algérie...**, op.cit.

² Archives du ministère des Affaires étrangères, **Affaires diverses politiques Algérie...**, op.cit.

³ Notice sur la transportation à la Guyane française et à la Nouvelle-Calédonie Année 1884, op.cit, p 3.

للسكان الأصليين الذين أثبتوا إخلاصهم لفرنسا دائما. وفي ظلّ هذه الظروف، وبينما يتمّ رفض هذه الخدمة من باب الحذر للسكان الأصليين المقيمين في الجزائر، الذين ليس لديهم أيّ خلفية سياسية أو قضائية، فإنّه يبدو من الظلم منحها للمدانيين المنفيين بموجب القوانين الجنائية بسبب جرائمهم، والذين يعملون أيضا بعد تحرّره على الاقتراب من الجزائر، على أمل الحصول بوسائل غير مباشرة على إذن بالعودة إلى بلدهم الأصلي. ومن هنا فقد طلب الحاكم العام من وزير البحرية والمستعمرات أن يُطبق على المنفيين وبكل صرامة أحكام المادة 6 من قانون 30 ماي 1854¹.

ج. حلول اللّغة الفرنسية مكان اللّغة العربية في جميع التعاملات:

نتيجة التعليم الفرنسي الذي لقيه بعض أبناء المنفيين الجزائريين في المدارس الفرنسية، سواءً في غويانا أو كاليدونيا، فقد فقد هؤلاء القدرة على التحدّث والكتابة باللّغة العربية، خاصّة وأنّ الأب لا يتكلّم إلّا العربية في الغالب، والأم لا تتحدّث إلّا الفرنسية، إضافة إلى أنّ بعض أبناء المنفيين تبنّوا في سنّ مبكّرة، فتربّوا فقط في كنف أمهم الفرنسية، أو أمّ كناكية، ممّا جعلهم يجهلون اللّغة العربية، وشيئا فشيئا حلّت اللّغة الفرنسية مكان اللّغة العربية في جميع التعاملات.

كما أنّ نسبة مُعتبرة من أبناء المنفيين الجزائريين قد حرّموا من تلقّي أيّ تعليم من طرف السلطات الفرنسية في المستعمرات العقابية، إلّا إذا غيروا أسماءهم إلى الفرنسية، وهو الأمر الذي رفضه أغلب المنفيين الجزائريين في تلك الفترة، لذا فإنّ جُلّهم بقي أمّيا، بما أنّه ليس هناك تعليم عربي في غويانا أو كاليدونيا. ونتيجة انتهاج السلطات الفرنسية سياسة الفرنسة في كلّ الميادين، فقد تأثّر هؤلاء أيضا بمحيطهم، وفقدوا هم أيضا شيئا فشيئا التواصل والتعامل باللّغة العربية².

¹ Notice sur la transportation.. Année 1884, op.cit, p 3.

² سمير نور الدين دردور، المرجع السابق، ص 126.

د. فرنسة أسماء أبناء المنفيين وأحفادهم:

من الانعكاسات الثقافية المتصلة بعقوبة النفي قضية تشويه هوية وانتفاء المنفيين الجزائريين وأبنائهم من بعدهم، وهذا من خلال فرض تسميات فرنسية على المولودين الجدد تبعاً لما ذكرته سابقاً من تزويج هؤلاء المنفيين من فرنسيات مسيحيات في الغالب، فمُسخ أبنائهم عن هويتهم الحقيقية، وهو أمرٌ مُدبرٌ من أجل قطع أي صلة بينهم وبين تاريخهم وجذورهم الوطنية، العربية والأمازيغية الإسلامية.

حيث منعت السلطات الفرنسية في المستعمرة العقابية كاليديونيا الجديدة على المنفيين الجزائريين وحتى أبنائهم من بعدهم تسمية مواليدهم الجدد ذكورا كانوا أو إناثا بأسماء عربية مثل: محمد، وفاطمة، وهذا منذ نفيهم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى سنة 1936، تاريخ إلغاء قانون الأسماء الفرنسية بالنسبة للمنفيين الجزائريين، وأجبرتهم في تلك الفترة على تسميتهم بأسماء فرنسية مسيحية للحصول على الحقوق المدنية، مثل: ماري روزالي (Marie Rosalié) ابنة المنفي محمد بن عبد الرحمان (نفي سنة 1866)، المولودة بـ"بوراي" بتاريخ 30 جوان 1883. أو على الأقل أن تكون الأسماء مُزدوجة، فإذا كان مثلاً الاسم الأول فرنسي يبقى الاسم الثاني عربي، مثل: بيرث عيسى، ابن المنفي محمد بن أحمد بن طالب، المولود بـ"بوراي" بتاريخ 21 أوت 1902. وهذا الأمر جعل الهوية الجزائرية تضمحل تدريجياً وتتصهر في المجتمع الكاليدوني المفرنس المتعدد الأجناس¹.

وإذا اعتبرنا حسب التشريع الفرنسي أن الشخصية الفردية تتكوّن من عناصر أربعة وهي: الحالة المدنية، والذمة المالية، والتسمية، والسكن، فإننا نلاحظ أنّ كلاً من النفي، ومصادرة الممتلكات، وانتهاك القانون المدني بالإجبار والمنع من حمل أسماء الأسلاف، هي

¹ A.N.O.M COL H 202, B.D.I.C, **Mohamed ben Abdherraman**, Nouvelle-Calédonie, France, 1866, <http://anom...>, et E.C.R.N, N°30, **Marie Rosalié**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1883, <http://anom...>, et E.C.R.N, N°35, **Berthe Aissa**, op.cit, et Mélica Ouennoughi, **Algériens et Meghrébins...**, op.cit, p 183.

في الحقيقة تُشكّل حلقات مُحكمة من مُخطّط فرنسي يرمي إلى نزع الشخصية الوطنية الإسلامية من المنفيين وأبنائهم. وهذا ما يُفسّر كيف أنّ بعد بضعة عقود من تطبيق سياسة النفي أصبح أبناء ثمّ أحفاد المنفيين الجزائريين يحمل أغلبهم أسماء فرنسية خالصة¹.

وفيما يتعلّق بتسمية المنفيين الجزائريين لأبنائهم المولودين بالمستعمرة العقابية غويانا الفرنسية، فحسب ما اطلّعت عليه من ملفّات الأرشيف الفرنسي المتعلقة بميلاد ووفاة أبنائهم، فإنّ السلطات الفرنسية قد سمحت لهؤلاء المنفيين بتسمية أبنائهم بأسماء عربية، دون أن تمنعهم من ذلك؛ خاصّة في فترة دراستي للمنفيين الجزائريين إلى غويانا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، وهو عكس ما وقع للمنفيين الجزائريين إلى كاليدونيا الجديدة. فعلى سبيل المثال نجد: أحمد بن العنّاني -المنفي سنة 1884- الذي تزوّج في "سان لوران دو ماروني" من منفيّة فرنسية (نُفيت سنة 1895) تُدعى جيليارد ماري بيرتين (Guilliard Marie Bertine)، وأنجبا بتاريخ 28 فيفري 1905 ابنا أسماه الحاج².

ومع ذلك، نجد أنّ بعض المنفيين قد سمّى أولاده بأسماء فرنسية، على الرّغم من أنّ زوجته هي منفيّة جزائرية أيضا، مثل: علي بن طاهر آيت غرمة، المتزوّج في "سان لوران دو ماروني" من عائشة بنت العباس، وأنجبا بتاريخ 7 فيفري 1880 بنتا أسماها "ماري جين فرانسواز". كما نجد المختار ولد الطيّب المتزوّج في "سان لوران دو ماروني" من العلمية بنت رحلي، وأنجبا بتاريخ الفاتح من جوان 1892 بنتا أسماها "ماري لويّز". الأمر الذي يؤكّد اندماج بعض المنفيين الجزائريين وأبنائهم من بعدهم في سياسة الفرنسة التي هي أحد مبادئ وأسس الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية أينما حلّت³.

¹ الصديق التاوتي، المرجع السابق، ص 156.

² A.N.O.M COL H 3862/c, B.D.I.C, **Ahmed ben El Anani**, Guyane française, France, 1884, <http://anom..>, et A.N.O.M, B.D.I.C, **Guilliord, Marie Bertine**, Guyane française, France, 1895, <http://anom..>, et E.C.R.N, N°9, **Haj**, Guyane française, France, Année 1905, <http://anom...>

³ E.C.R.N, N°2, **Marie Jeanne Françoise**, op.cit, et E.C.R.N, N°7, **Marie Louise**, op.cit.

2. على الجزائريين داخل البلاد:

إنّ من أهمّ انعكاسات سياسة النّفي العقابية الفرنسية على الجزائريين داخل البلاد، هو إفراغ هذه الأخيرة من الزّعامات الدّينية المؤثّرة والفعّالة في المجتمع الجزائري، وما لهذا الأمر من انعكاسات دينيّة وثقافية أخرى مُتعدّدة ومتنوّعة، فيما يتعلّق: بالإفتاء والقضاء الإسلامي، والأوقاف الإسلامية، والتعليم القرآني، وتعليم مختلف العلوم النّقلية والعقلية.

لقد كان المُصاب عظيمًا على الجزائر جرّاء النّزيف الذي أصابها بفقدان ثلّة من خيرة علمائها ونُخبها الدّينية والعلمية، الذين يتعذّر حصرهم جميعًا، ونكتفي بذكر شخصيّتين سبق وأن تطرّقت إليّ نفيهما بشيءٍ من التفصيل في الفصل الثاني هما: محمد بن محمود بن العنّابي، ومصطفى بن محمد الكبابي.

ففيما يتعلّق بالإفتاء والقضاء الإسلامي، فبعد نفي كلّ من المفتي الحنفي ابن العنّابي، والمفتي المالكي ابن الكبابي، تمكّنت السلطات الفرنسية شيئًا فشيئًا من تحجيم دور الشّريعة الإسلامية في القضاء، وإحلال مكانها القوانين والتشريعات الفرنسية، عبر عدّة مراسيم وقرارات جسّدت ذلك على أرض الواقع، وقيدت من صلاحيات القاضي المسلم، وحصرت دائرة القضايا التي يُعالجها في نطاقٍ ضيّق جدًا.

وفيما يخصّ الأوقاف الإسلامية، فقد قامت السلطات الفرنسية وعبر عدّة قرارات أصدرتها في هذا الشأن من مُصادرتها وضمّها إلى أملاك الدّومين، خاصّة بعد نفي العلماء الذين كانوا يعارضون هذا الأمر، ويقفون في وجه سياسة الاحتلال الفرنسي وقراراته بشأن ذلك، ومن بين هؤلاء العلماء الذين تمّ نفيهم نجد: ابن العنّابي، وابن الكبابي¹.

كما كان لمُصادرة أملاك الأوقاف الإسلامية انعكاسات وخيمة على الجانب الثقافي، على اعتبار أنّها المورد الأساس للتعليم والمدارس والكتاتيب القرآنية. فبمُصادرتها ستقضي السلطات الفرنسية شيئًا فشيئًا على أحد أعمدة الثقافة والتعليم في الجزائر. ومما كتبه

¹ Victor Amedée Dieuzaide, tome1, op.cit, p 120, et Pellissier de Reynaud Edmond, tome1, op.cit, pp 143-145.

"الكسيس دو توكفيل" في تقرير اللجنة البرلمانية سنة 1847 حول هذا الشأن: "لقد استولينا في كل مكان على الأوقاف التي كانت تُوجّه للمصالح الخيرية والتعليم العام، وحولناها عن استعمالها السابقة، وكان نتيجة ذلك أن نُقصت المؤسسات الخيرية، وتركنا المدارس تتداعى، وبعثرنا الحلقات الدراسية. لقد انطفأت الأنوار من حولنا، وتوقف انتقاء رجال الدين والقضاء، وهذا يعني أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أشدّ بؤساً وأكثر فوضى وأكثر جهلاً"¹.

أمّا التعليم القرآني وتعليم مختلف العلوم النّقلية والعقلية، فلا ينبغي أن يغيب عنا حجم التأثير السلبي الذي أصابهما نتيجة عمليات النّفي التي مسّت شريحة من العلماء وأهل العلم والدّراية، فخرست بذلك الجزائر خبرات هؤلاء الأقطاب وقدراتهم المعرفية ومادّتهم الانتاجية في مجالات العلم والمعرفة، وكذا دفاعهم المُستमित عن مقوّمات الشخصية الوطنية. وقد قام بعض الشيوخ المُوالين للاحتلال، إضافة إلى سياسة "التّصير"، بإكمال المُهمّة بالعمل على ملء الفراغ النّخبوي الذي أحدثه الاحتلال الفرنسي منذ بدايات تمرّكه بالجزائر².

فعلى سبيل المثال، لاحظ الكونت فويو (Guyot) أنّ الجزائريّين كانوا يرفضون إرسال أبنائهم إلى المدارس الفرنسية، وأنّ المفتي الذي كان من المفروض أن يُساعد الاحتلال في مهامه هذه لم يكن يتحمّس لهذا النوع من التعليم، لأنّه كان يُدرك الخطر الذي يُمثّله الأوروبيون ومدارسهم بالنّسبة للعقيدة الإسلامية³.

وعلى الأرجح أنّ المفتي المقصود بكلام "فويو"، هو العالم ابن الكبابي مفتي المالكية، الذي عُرف عنه معارضته لقرار وزير الحربية "سولت" الصادر في 24 أكتوبر 1842، والقاضي بتعليم اللّغة الفرنسية لأبناء الأهالي الجزائريّين في المدارس الفرنسية⁴.

¹ شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1982، ص 36.

² الطاهر عمري، "تأثّر بنية المجتمع الجزائري بالتهجير والهجرة مع بداية الاحتلال"، ضمن كتاب: الهجرة...، ص 44.

³ نفسه، ص 48.

⁴ ناصر الدين سعيدي، المرجع السابق، ص 30.

حيث كان ابن الكبابي يرى في تعليم اللغة الفرنسية بالمدارس القرآنية اعتداءً على لغة القرآن، ومساساً بمقوّم من مقوّمات الشخصية الوطنية هي اللغة العربية. وتؤكد ذلك برقية مدير الداخلية المؤرّخة في 15 أفريل 1843، وبرقية الضابط مسؤول إقليم الجزائر بتاريخ 30 أفريل 1843¹.

كما أنّ الفرنسيين لم يُعطوا مكانة العلماء حقّها برغم تعهّدهم بذلك في وثيقة الاستسلام، واستبقوا فقط منصب المفتي في المدن الرئيسيّة بصفة "رجل دين"، يُستعان به وقت الحاجة فقط، وفي حالة مُعارضته لسياسة الاحتلال الفرنسي يُنفى. وهو ما حصل لبعض علماء الجزائر، كما أشرت إلى ذلك سابقاً. فتحكّم إذاً الفرنسيون في تعيين رجال الدين ممّن لا يرونهم خطراً عليهم، وهم من أضعف رجال الدين شخصيّةً وأكثرهم انقياداً². ومما يؤكد ذلك ما ورد في "مجلة العالم الإسلامي" سنة 1910، والمقال ربّما كان من تحرير مديرها حينئذٍ ألفريد لوشاتلييه (Alfred Le Chatelier)، الذي يقول: "إنّ فرنسا قد اصطنعت في الجزائر إسلاماً فريداً خاصّاً بها، كما اصطنعت له رجالاً من نوع خاص، بدون أهل دين ورعين"³. ومنه أعتبر النّفي إحدى السياسات التي طبّقها الاحتلال الفرنسي لإسكات صوت الشيوخ والعلماء.

وفي ختام هذا الفصل، وبعد استعراضي لانعكاسات سياسة النّفي على الجزائريين، سواءً على المنفيين أنفسهم بمنفاهم الاختياري أو الإجمالي خصوصاً، أو على المجتمع الجزائري داخل البلاد وعائلات المنفيين، يمكن القول حسب ما توصّلت إليه: في الجانب السياسي والعسكري، أسهم تطبيق هذه السياسة في بداية أفول نشاط المقاومة الشعبية المسلّحة، بعد أن قامت السلطات الفرنسية بنفي بعض قادتها وثوارها، وسيطرة الاحتلال على أغلب مناطق البلاد.

¹ جمال عطابي وإبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 589، وأبو القاسم سعد الله، "قضية ثقافية بين الجزائر وفرنسا.."، المرجع السابق، ص 259.

² أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص ص 345-348.

³ نفسه، ص ص 347-349.

وفي الجانب الاقتصادي، كان من انعكاسات هذه السياسة سواءً بحقّ المنفيين، أو عائلاتهم، أو حتّى أهالي القبائل والمناطق التي ساندتهم في المقاومة، أن صادرت السلطات الفرنسية ممتلكاتهم، وفرضت عليهم الضرائب وغرامات الحرب، إمعاناً في عقابهم وإذلالهم. أمّا اجتماعياً، فقد لحقت جرّاء هذه السياسة بالجزائريين داخل البلاد، والمنفيين بالمنفى الإجباري انعكاسات عديدة، من تشتت للعائلات والقبائل، وآثارٍ نفسية نتيجة البعد عن الأهل والوطن.

وفيما يتعلّق بالجانب الدّيني والثقافي، فقد كان من انعكاسات سياسة النّفي أن أُفرغت البلاد من بعض زعاماتها الدّينية، وابتعد بعض المنفيين عن تعاليم دينهم، وذابوا في محيطهم الجديد المفرنس.

الخاتمة

الخاتمة:

بعد معالجة موضوع بحث سياسة النّفي العقابية الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين خلال الفترة ما بين سنتي 1830-1900، خرجت بمجموعة من الاستنتاجات أوجزتها فيما يلي:

- مثّلت سياسة النّفي أحد أهمّ مكوّنات السياسة العقابية الفرنسية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر. وقد مارستها السلطات السياسية والإدارية والقضائية بشكلٍ واسع ومُكثّف طوال مرحلة الدراسة، ولم تُغيّر التحوّلات التي شهدتها نظام الحكم في فرنسا من الجمهوري إلى الإمبراطوري ثمّ الجمهوري من جديد، أو في الجزائر من العسكري إلى المدني؛ في الأمر شيئاً، فقد كان النّفي سياسة ثابتة لسلطات الاحتلال استخدمتها كوسيلة ردع كلّما دعت الحاجة إلى ذلك.

- تعود منظومة التشريعات الفرنسية المتعلّقة بعقوبة النّفي إلى ما قبل احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830. حيث أُدخل النّفي في النظام العقابي الفرنسي منذ القرن السابع عشر، ثمّ صدرت سلسلة من القوانين مُكمّلة ومُفصّلة لهذه السياسة والعقوبة بمرور السنوات؛ خاصّة بعد توسّع الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية، ممّا يؤكّد أنّ هذا الأمر كان يتمّ تحت رعاية الدولة الفرنسية التي حرصت من خلال كلّ ذلك على إعطاء الصبغة الشرعية لهذه العقوبة والجريمة.

- لجأ الفرنسيّون إلى ممارسة سياسة النّفي العقابية في حقّ الجزائريين لتحطيم معنوياتهم، والقضاء على الرّوح الوطنية، وعلى شوكة المقاومة بأشكالها المختلفة بالدرجة الأولى، بعد أن أدركت فعالية تأثير النّفي على المعارضين والمقاومين، وبهدف تكريس وجودها وضمان بقائها في الجزائر للأبد. كما استخدمتها كوسيلة ردع لمخالفات الأهالي المرتبطة بارتكاب الجرائم المختلفة، بعد أن أدركت -حسبها- فعالية نفي وتطهير المجتمع منهم.

- يمكن التمييز بين نوعين من عقوبة النّفي: النّفي الاختياري الذي يُسمح فيه للمنفيّ باختيار مكان نفيه، وفي الغالب تكون الوجهة إلى بلدان المشرق أو تونس، والنّفي الإجباري الذي لا يُسمح فيه للمنفيّ باختيار مكان نفيه، بل هو مُجبّر على وجهة محدّدة له مُسبقاً، والتي تكون في الغالب إمّا إلى جزر وسجون المتروبول، أو المستعمرات العقابية الفرنسية، ويعتبر النوع الثاني الأشدّ قسوةً على المنفيين الجزائريين.

- تبدو عملية حصر العدد الإجمالي للمنفيين الجزائريين في الفترة محلّ الدراسة بين 1830-1900 صعبة جدّاً، فهناك تضارب كبير بخصوص أعدادهم، ويعود ذلك إلى تعدّد مناطق نفيهم. كما أنّ السلطات الفرنسية لم تُفصح أبداً عن أعدادهم الحقيقية، وقد يكون ذلك بسبب أنّها لم تُسجّل أسماء بعضهم أصلاً ضمن المُرحّلين على متن السفن التي نقلتهم إلى منفاهم، أو لم تضع لهم ملفات خاصّة بهم تحضيراً لترحيلهم إلى المستعمرات العقابية. مع العلم أنّ هناك من المنفيين من لقي حتفه أثناء رحلة النّفي الشاقة، أو توفّي بمنفاه، أو فرّ منه.

- يتمّ اختيار مناطق النّفي الإجباري عادةً وفق مقاييس ومواصفات مُعيّنة، الهدف منها إلحاق أكثر ما يمكن من الإرهاق الجسدي والأذى النفسي بالمنفيين، ولعلّ أهمّها المناطق التي تتميّز بقسوة وسطها الطبيعي وتطرّف مناخها، والجزر النائية والمعزولة، والقليلة السكان. ومن بين أهمّ المناطق التي نُفي إليها الجزائريون نجد: جزر وسجون المتروبول مثل: كورسيكا، وسانت مارغريت، والمستعمرات العقابية الفرنسية مثل: غويانا الفرنسية، وكاليدونيا الجديدة، وأوبوك بجيبوتي.

- شكّل نفي السلطة الحاكمة وعلى رأسهم الدّاي حسين باشا والبايات، بداية تطبيق إدارة الاحتلال الفرنسي لسياسة النّفي في الجزائر، وهي السياسة التي ستستمر طوال سنوات القرن التاسع عشر، ضدّ كلّ من ترى فيه فرنسا خطراً يُهدّد وجودها ومصالحها ومصالح مُستوطنها في البلاد.

- تلا نفي السلطة الحاكمة مباشرةً نفي الأعيان والنخبة، وعلى رأسهم نخب مدينة الجزائر، من أمثال: المفتي الحنفي محمد بن محمود بن العنّابي، وأحمد بوضربة، والمفتي المالكي مصطفى بن محمد الكبابي. فبعد نشاطهم السياسي والديني والفكري المتنامي ضدّ الاحتلال وسياساته، قرّرت السلطات الفرنسية وعن طريق حُكّامها العامّين بالجزائر وضع حدٍ لهم من خلال نفيهم خارج البلاد، ما بين سنتي 1830-1843.

- ارتبط تطبيق السلطات الفرنسية لسياسة النفي العقابية في الجزائر ارتباطاً مباشراً بتصاعد حركة المقاومة الشعبية المسلّحة منذ الثلاثينيات وحتى نهاية القرن التاسع عشر. حيث مسّت هذه العقوبة كلّ من حمل السّلاح ووقف في وجه توسّع الاحتلال الفرنسي خصوصاً نحو المناطق الداخلية والجنوبية من البلاد، أو اشتبّعت به الإدارة الفرنسية بالولاء لمقاومة ما، أو دعمها، أو حتّى مجرد التواصل مع قادتها.

- أصدرت سلطات الاحتلال الفرنسي قرارات النفي في حقّ آلاف الجزائريين من قادة وثوّار المقاومات الشعبية، وإلى مناطق مختلفة خارج البلاد، إمّا إلى سجونها وجزرها في المتروبول، أو إلى مستعمراتها العقابية بالمحيط الهادي وأمريكا الجنوبية، ومن بينهم نجد على سبيل المثال لا الحصر: قادة وثوّار وزمالة الأمير عبد القادر (1841-1847)، وقادة وثوّار ثورة الزواغة وفرجيوة سنة 1864، وقادة وثوّار انتفاضة سوق أهراس (الصبايحية والكلوتي) سنة 1872، وقادة وثوّار مقاومة المقراني والحدّاد سنة 1873، وقادة وثوّار انتفاضة الأوراس سنة 1880، وثوّار مقاومة الشيخ بوعمامة (1881-1883).

- استغلّت السلطات الفرنسية بعض العائلات المنفيّة عقب سقوط زمالة الأمير عبد القادر إلى المتروبول؛ كأدوات ضغط في المفاوضات مع الأمير وخلفائه وأعوانه، لحملهم على قبول شروطها والاستسلام والتّعاون معها مقابل إخلاء سبيلهم. ومن أبرز هذه العائلات نجد: عائلة الحاج محمد بن الخروبي، المستشار الخاص

للأمير، وعائلة محمد بن علّال، خليفة الأمير على مليانة، وعائلة مصطفى بن التّهامي، خليفة الأمير على معسكر.

- يُعتبر قرار النّفي الإجباري في حقّ الأمير عبد القادر وبعضٍ من أفراد عائلته ورفقائه على وجه الخصوص، قرارا لم تُراع فيه العهود والضّمانات والقوانين، حيث أخلف الطرف الفرنسي عبر رجالاته بالوعد الذي قطعوه للأمير بالسّماح له باختيار منفاه. وبهذه الخيانة التي تعرّض لها الأمير، ضربت فرنسا مرّة أخرى كلّ مبادئ الثورة الفرنسية، التي لطالما تغنّت بها، عرض الحائط.

- الملاحظ أنّ سياسة النّفي لم تشمل منطقة أو مقاومة بعينها، بل توسّعت دائرتها لتشمل مناطق ومقاومات عدّة في أنحاء الجزائر، بما فيها منطقة الجنوب أيضا، من خلال نفي قادة وثوّار مقاومة الشريف بوشوشة بتوقرت سنة 1873، ومن بينهم: البشير بن احميدة، وقادة وثوّار مقاومة واحة العامري ببسكرة سنة 1876، ومن بينهم أحمد بن عيّاش.

- شهد الثالث الأخير من القرن التاسع عشر تطبيق السلطات القضائية الفرنسية لعقوبة النّفي إلى غويانا مع الأعمال الشاقة في حقّ مجموعة من الجزائريّات، وبشكلٍ محدود جدا، بعد إدانة أغلبهنّ بتهمة ارتكاب جرائم قتل، ومن بين الأسماء نجد: رقية بنت الحاج عبد الله، وعائشة بنت العباس، وفاطمة بنت جلّول.

- شملت سياسة النّفي العقابية أيضا المئات من الجزائريّين المُخالفين للقانون العام، المتورّطين في ارتكاب جرائم مختلفة على رأسها: القتل، والسّرقة، والاعتصاب، كإحدى الوسائل الرّدعية التي طُبّقت في حقّهم، بعد أن أدركت السلطات الفرنسية فعالية نفي وتطهير المجتمع من العناصر الفاسدة -حسبها- في الحفاظ على الأمن العام، خاصّة أمن المستوطنين.

- توسّعت دائرة مناطق النّفي أواخر القرن التاسع عشر لتشمل مدينة أوبوك بجيبوتي، المستعمرة الفرنسية التي نفت إليها سلطات الاحتلال عددا قليلا من

الجزائريين، أُدينوا بتهمة التمرد أو ارتكاب جرائم القانون العام. وسرعان ما تمّ غلق هذه المستعمرة ونقل جميع المنفيين إليها، ومن بينهم الجزائريون إلى المستعمرات العقابية الأخرى.

- لقد مسّت عقوبة النفي جميع الفئات العمرية للمجتمع الجزائري: الشباب، والكهول، والشيوخ، وحتى الأطفال لم يسلموا منها. ورغم أنّ النفي كان ظاهرة ذكورية بالأساس، إلّا أنّ المرأة الجزائرية كانت بدورها ضحية هذه السياسة، ولم تراع حرمتها، إضافة إلى المرضى الذين لم يتم مُراعاة حالتهم الصحية، وقد كان بإمكان سلطات الاحتلال أن تسجنهم على الأقل في الجزائر، نظرا لعددهم القليل.

- كان النفي إلى خارج الجزائر في الواقع رحلة بلا عودة بالنسبة لأغلب المنفيين الجزائريين، خاصّة المنفيون منهم إلى المستعمرات العقابية الفرنسية: غويانا الفرنسية، وكاليدونيا الجديدة؛ نظرا لمعطيات تتعلّق بظروف حياتهم في المنفى، يُضاف إليها التشريعات الفرنسية الحريضة في مُجملها على عدم عودتهم إلى البلاد.

- تختلف حياة وأوضاع المنفيين الجزائريين في المنفى الإجباري عنها في المنفى الاختياري. فهذه الأخيرة تبقى حياة المنفيين إليها بعيدة عن المعاناة والشقاء في مجتمع إسلامي، رُغم ألم فراق الوطن الأم.

- اتّسمت الحياة اليومية للمنفي في منفاه عموما -عدا المنفيين إلى مصر على قلّتهم- بالرتابة القاتلة والموت البطيء في بعض الأحيان، نظرا لبُعد المنفى عن عائلته ووطنه، وعيشه في وسطٍ غريبٍ عنه، ومُعاناته من التضيق في تحرّكاته، ومن سوء التغذية، وضعف الرعاية الصحية، وارتفاع مُعدّل الوفيات.

- تميّزت حياة وأوضاع المنفيين في المستعمرات العقابية غويانا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة عن غيرها من مناطق النفي؛ فقد عانى هؤلاء من تسلّط وسوء معاملة الإدارة الفرنسية، وقسوة الحياة وصعوبة المعيشة في مجتمع غريب عنهم، واختلاف المناخ، والأعمال الشاقة المفروضة على بعضهم. إضافة إلى أنّ إمكانية

مغادرتهم المنفى والعودة إلى الوطن ولو بعد سنوات، كان أمرا شبه مستحيل للغالبية منهم.

- رغم المعاناة وبُعد المسافة بآلاف الكيلومترات، ظلّ المنفيّون الجزائريّون مُتعلّقين بالوطن، مُتشبّثين بالهويّة، لم ينسوا الأهل والأرض، ولم يخضعوا لإرادة المحتل، فكان هذا العامل الرّوحي والنّفسي مُحفّزا لهم على القيام بأمر قد تبدو الآن من المستحيلات، حيث استطاع بعضهم الفرار من منفاهم بالمستعمرات العقابية والعودة إلى الجزائر، بل وإلى مسقط رأسهم؛ وتمكّن آخرون -وعددهم قليل- من الحصول على إذن من الإدارة الفرنسية بالتوجّه إلى بلاد الحجاز لأداء فريضة الحج.

- خلّفت سياسة النّفي العقابية الفرنسية في الجزائر انعكاسات عديدة، سواء على المنفيّين أنفسهم بمنفاهم الاختياري أو الإجماليّ خُصوصا، أو على المجتمع الجزائريّ عُموما وعائلات المنفيّين خُصوصا. وتبرز هذه الانعكاسات أكثر عند الحديث عن المنفيّين إلى المستعمرات العقابية غويانا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة.

- حقّقت سلطات الاحتلال الفرنسي من خلال تطبيق سياسة النّفي العقابية إلى حدٍ بعيد ما كانت تصبو إليه من أهداف، كان على رأسها: التراجع التدريجي لنشاط المقاومات الشعبية المسلّحة في مختلف أنحاء الجزائر، بعد أن تمّ نفي قادتها ورموزها على وجه الخصوص، وعجز أغلب الثوّار ومعهم الأهالي القيام بأيّ ردّ فعل بعد ذلك.

- يعتبر الجانب الاقتصادي أحد الجوانب الرئيسة التي تأثّرت بسياسة النّفي، حيث لجأت سلطات الاحتلال الفرنسي إلى تطبيق إجراءات أخرى مرافقة لعقوبة النّفي، سواء بحقّ المنفيّين أنفسهم ومن مختلف الفئات، أو بحقّ عائلاتهم، أو حتّى بحقّ أهالي القبائل والمناطق التي ينتمون إليها أو ساندتهم في مقاومة الاحتلال الفرنسي بأيّ شكل من الأشكال، في إطار تكريسها لمبدأ المسؤولية الجماعية، وإمعانا في عقابهم وإذلالهم. ومن بين هذه الإجراءات نجد: حجز ومصادرة

الممتلكات، من أراضي ومساكن وبنادق وماشية، إضافة إلى فرض الضرائب وغرامات الحرب.

- عانى المنفيون جرّاء النّفي من آثار نفسية نتيجة البعد عن الأهل والوطن وفقدان أمل العودة، وحتّى من تمّ العفو عنهم، فقد حُرّم أغلبهم من العودة إلى مسقط رأسهم. كما استغلّت السلطات الفرنسية تطبيق هذه العقوبة لتكريس سياسة التهجير والإبعاد في حقّ عائلات المنفيين وبقية الأهالي، وكذا تشتيت القبائل وتحطيم نفوذ العائلات بهدف تشجيع حركة الاستيطان الأوروبي.

- فيما يتعلّق بالجانب الدّيني والثقافي، فقد كان لهذه السياسة انعكاسات سلبية على المنفيين، من خلال ابتعاد البعض منهم عن تعاليم الدّين شيئاً فشيئاً، حتّى ذابوا، ومن بعدهم أبناؤهم وأحفادهم، في محيطهم الجديد الذي عملت إدارة المستعمرات العقابية على فرنسته من خلال: الزواج بالفرنسيات، وتسمية أبنائهم بأسماء فرنسية، والتعليم الفرنسي، وغير ذلك. كما هدفت السلطات الفرنسية من خلال تطبيق هذه العقوبة إلى إفراغ البلاد من الرّعاعات الدّينية المؤثّرة والفعّالة في المجتمع الجزائري.

وإذا كانت جرائم الإبادة أفعالاً جنائيّة بوصفها تُشكّل انتهاكات ضدّ الإنسانيّة ووجودها، ومن المنطقيّ ألاّ تمرّ دون عقاب، فإنّ النّفي أيضاً جريمة ضدّ الإنسانيّة أدانتها المواثيق الدولية، ولا يجوز بأيّ حالٍ من الأحوال السّكوت عنها، أو سقوطها بالتّقدم التاريخي، لأنّ أضرارها لا زالت ماثلة، بل مضاعفة، يدفع ثمنها الشعب الجزائري إلى اليوم.

إنّ معركة الجزائر ضدّ سياسة النّفي العقابية الفرنسية ما زالت مستمرة، وتحتاج إلى جهود أكاديميّة كبرى يدعمها الموقف الرسمي بما يتناسب مع حجم مأساة المنفيين الجزائريين، ومعاونة أحفادهم الذين ذابوا في مجتمعات نفي إليها أجدادهم كغويانا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة، حيث أصبح ربط هؤلاء بهويّتهم وأصولهم

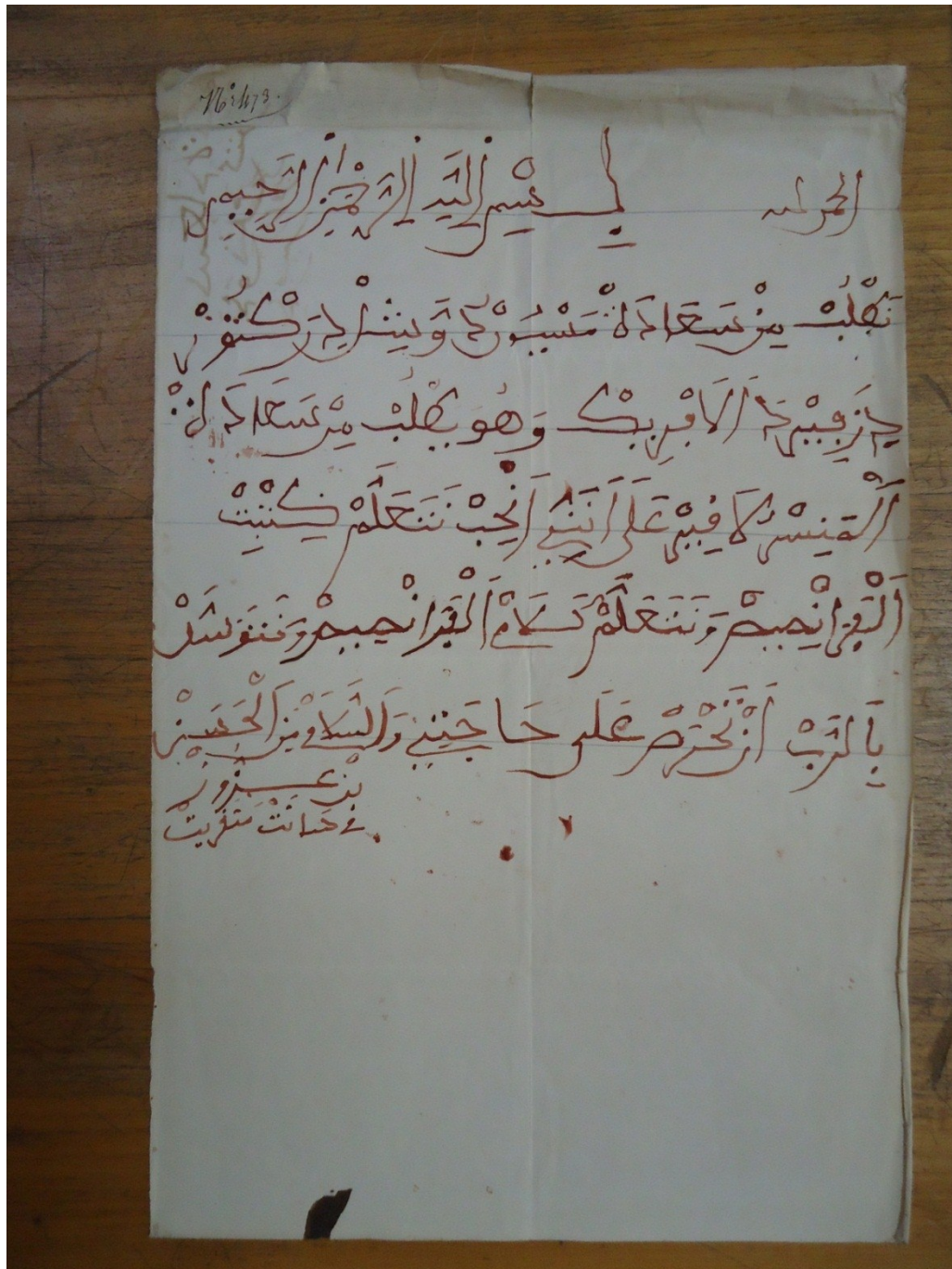
الإسلامية الجزائرية أمرا مستعجلا، يقتضيه تخليصهم من آثار الظلم الذي وقع عليهم قبل زمن. ولم لا، المطالبة باستعادة رفاة المنفيين على الأقل إلى أرض الوطن، وتمكين أحفادهم وعائلاتهم من القدوم إلى الجزائر عبر تسهيل كل الإجراءات.

كما أشير إلى أنّ الأرشيف الفرنسي يحوي وثائق كثيرة حول قضايا المنفيين، ولا زال بعضها لم يُدرس بعد، وهي تُميط اللثام عن الكثير من الحقائق المتعلقة بعمليات النفي والترحيل. لذا فالمجال مفتوح أمام الباحثين والأكاديميين للمساهمة في بناء صرح الحقيقة التاريخية، ومواصلة البحث في العديد من إشكاليات هذا الحقل البكر. ولعلّ هذا يكون من أقلّ واجباتنا؛ مقارنةً بما قدّمه البعض منهم للوطن.

وفي الأخير يبقى السؤال المطروح: هل يُمكن مطالبة فرنسا اليوم بتعويض عمّا اقترفته من جريمة في حقّ الجزائريين الذين تمّ نفيهم ظلما؟ وهي الدّاعية إلى احترام حقوق الإنسان في هيئة الأمم المتحدة، والموقّعة على ميثاقها، وميثاق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيرها من الاتّفاقيّات الدولية، الدّاعية جميعها إلى احترام كرامة وحرية الشخص الإنساني.

الملاحق

ملحق رقم 1: رسالة من الحسن بن عزّوز المنفيّ بجزيرة سانت مارغريت إلى السلطات
الفرنسية¹



¹ A.N.O.M, F80 575, Une lettre de Hassan bin Azouz, exilé sur l'île Sainte Marguerite, aux autorités françaises, France, S.D. J'ai reçu ce document du professeur Atmane Zegueb.

ملحق رقم 2: ملف المنفيّ بشير بن علي بوقرة الذي يُبيّن استفادته من قرار العفو الجماعي الذي أصدرته السلطات الفرنسية في الفاتح من فيفري 1895، لصالح أغلب المنفيّين الجزائريّين إلى كالدونيا الجديدة¹

NUMÉROS de MATRICULE	NOMS, PRÉNOMS, FILIATION, ETC.	RENSEIGNEMENTS PROCURÉS SUR LE COMPTE DU DÉBENTÉ avant sa condamnation
2938	<i>Bachir ben Ali Bouguerrah</i> Le nom de <i>Ali ben Belkassam</i> et de <i>Manimia bento</i> <i>Nebrack</i> né le <i>40 ans</i> à <i>Meïhen sud d'Alger</i> arrondissement d' <i>Oran</i> département d' <i>Constantine</i> domicilié aux <i>11 baï</i> arrondissement d' (<i>même arches</i>). département d' <i>Constantine</i>, ayant exercé, avant sa condamnation, la profession de <i>Cultivateur</i> marié à <i>1 enfant</i>. condamné à <i>Bône</i> le <i>7 Mai 1872</i> par la Cour d'appel d'Oran pour excitation à la guerre civile, persécution, pillage, massacre et vol qualifié.	Nature et durée des condamnations qu'il avait déjà subies : poursuites sans résultat dont il a été l'objet.
	à la peine de la déportation Simple en vertu de l'article 91, 386 et 463 du Code pénal, 5 de la Constitution du 4 9^{me} 442 et 1^{er} de la loi du 8 juin 1875	Conduite en France Comme Conduite à bord Comme
	embarqué pour la Nouvelle-Calédonie, le 1^{er} Septembre 1874 à Rochefort sur le Calvados	Renseignements sur sa conduite, son caractère, ses moyens d'existence avant sa condamnation.
	SIGNALEMENT. — Taille d'un mètre <i>1.30</i> millimètres, cheveux et sourcils noirs front moyen yeux noirs nez moyen bouche moyenne menton large barbe " visage orage teint cuivré signes particuliers cicatrice au petit doigt de la main gauche.	Profession... <i>Cultivateur</i>
	ANÉE	Instruction...
	MUTATIONS ET MOUVEMENTS	Récompenses obtenues
1875	Arrivé à la Nouvelle-Calédonie par le Calvados le 18 Janvier 1875 débarqué à la Pénitence Ducos le dit jour, embarqué le 28 Janvier sur le Collégien Débarqué à l'Isle des Pins le dit jour, Arrivé à Nouméa le 1^{er} Juin 1877 venant de l'Isle des Pins. En prison	Conduite : punitions infligées
	Remise de sa peine sans réserve de la résidence dans la colonie : 9^{me} division du 26 juillet 1879 (Dép. m. lte du 1^{er} Août 1879) - Voir dép. m. lte du 16 mai 1884, n° 378)	OBSERVATIONS

¹ A.N.O.M COL H 70, B.D.I.C, **Bachir ben Ali Bouguerrah**, op.cit.

ملحق رقم 3: ملف عزيز بن محمد أمزيان بن الشيخ الحدّاد المنفيّ إلى كاليدونيا الجديدة¹

NUMÉROS de MATRICULE	NOMS, PRÉNOMS, FILIATION, ETC.	RENSEIGNEMENTS PROCURÉS SUR LE COMPTE DU DÉSIGNÉ avant sa condamnation
2037	<i>Azziz ben Moh' Amzian ben Cheik el Haddad</i> Le nommé fils de <i>Moh' Amzian ben Haddad</i> et de <i>Fatma bente yafia</i> né le <i>31 ans</i> à <i>Seddouk</i> arrondissement d' <i>Sétif</i> département d' <i>Constantine</i> domicilié à <i>Seddouk</i> arrondissement d' <i>Sétif</i> département d' <i>Constantine</i> ayant exercé, avant sa condamnation, la profession de <i>ex Caïd des amonchas</i> marié à <i>4 enfants</i> condamné à <i>Constantine le 19 Avril 1873</i> par la Cour d'assises. Coupable d'excitation à la guerre civile etc. dans les Cercles de Bougie et de Dj. Jelli.	Nature et durée des condamnations qu'il avait déjà subies; poursuites sans résultat dont il a été l'objet. Conduite en France <i>bonne</i> Conduite à bord <i>bonne</i> Renseignements sur sa conduite, son caractère, ses moyens d'existence avant sa condamnation.
	à la peine de la déportation <i>Simple</i> embarqué pour la Nouvelle-Calédonie, le <i>9^{er} Septembre 1874</i> à <i>Rochefort</i> sur le <i>Calvados</i>	Profession... <i>ex Caïd des Amonchas</i> Instruction...
	SIGNALEMENT. — Taille d'un mètre <i>640</i> millimètres, cheveux et sourcils <i>bruns</i> front <i>ordinaire</i> yeux <i>bruns</i> nez <i>moyen</i> bouche <i>moyenne</i> menton <i>ronde</i> barbe <i>visage</i> <i>peu</i> teint <i>brun</i> signes particuliers <i>Cicatrices au dos du bras gauche</i>	Récompenses obtenues Conduite : punitions infligées
ANNÉE	MUTATIONS ET MOUVEMENTS	OBSERVATIONS
1875	Arrivé à la Nouvelle-Calédonie par le <i>Calvados</i> le <i>18 Janvier 1875</i> débarqué à la <i>Pesquière Ouest</i> le dit jour, embarqué le <i>24 Janvier</i> sur le <i>Caillouan</i> débarqué à l'île de <i>Beau</i> le dit jour à l'hôpital du dit jour à la <i>Pesquière Ouest</i> Embarqué sur la <i>Sainte</i> le <i>11 Mars 1875</i> allant à l'île des <i>Îles</i> rejoindre son lieu de résidence arrivé à Nouméa le <i>22 Mars 1875</i> venant de l'île des <i>Îles</i> en permission provisoire du dit jour retourné à y résider le <i>22 Mars 1875</i> pour les <i>travaux</i> de l'île, le <i>1 Mars 1875</i> en attendant qu'il soit affecté dans les <i>travaux</i> de l'île, le <i>30 Mars</i> le <i>Havilah</i>, venant de l'île des <i>Îles</i> ayant été jusqu'à présent pour le <i>travail</i> de l'île.	<i>Mais de Nouméa</i> <i>Commence le 20 Mars 1875</i> <i>Reçoit le 20 Mars 1875</i>

¹ A.N.O.M COL H 70, Azziz ben Mohamed Amzian ben Cheik El Haddad, op.cit.

ملحق رقم 4: تقرير حول مقاومة واحة العامري ونفي قادتها وثوارها وفرض غرامات الحرب على سكانها وبيع الواحة في النهاية¹

NOTE AU SUJET DE LA REVOLTE DES BOUAMID
etude par le Colonel Carteret le 11/4/76

La révolte des Bouamid a été fomentée par un marabout nommé Bouayech, appartenant à cette tribu, à l'instigation d'un ancien cheikh révoqué nommé Mohamed Yahia. Le 28 Mars 1876, les Bouamid se présentaient en armes devant Tolga où se trouvait le Chef du Bureau arabe de Biskra et manifestaient les intentions les plus menaçantes.

Une petite colonne était immédiatement formée par le Général Carteret, Commandant la Division de Constantine, et, le 11 avril, un combat s'engageait devant l'oasis d'El-Amri. N'ayant pas assez de troupes pour investir l'oasis, le Général Carteret installa son camp à proximité et demanda des renforts; là repoussés, le 14 Avril, une nouvelle attaque des révoltés. Les 22 et 24 Avril, il était rejoint par deux colonnes venant, l'une de Bou-Sanda, sous le commandement du Général de Roquebrune, l'autre de Constantine sous les ordres du Colonel Barrué. L'attaque de l'oasis commença le 28 Avril et le lendemain, les insurgés capitulèrent en livrant le marabout Bouayech et les chefs du mouvement. Mohamed Yahia avait été tué au cours du combat.

Les principaux meneurs furent déferés au Conseil de Guerre de Constantine et condamnés à la déportation. Les Bouamid furent frappés d'une amende de 45.200 Francs et durent verser une contribution de guerre de 194.100 Francs. Par arrêté du 10 Juin 1876.

**GOUVERNEMENT GÉNÉRAL
 DE L'ALGÉRIE
 MINISTRE DES AFFAIRES INDIGÈNES
 SERVICE
 DES AFFAIRES INDIGÈNES
 ANALYSE**

les oasis de Foughala et d'El-Amri furent mises sous sequestre ainsi que tous les biens appartenant aux révoltés. Les fractions rebelles furent interdites dans différentes régions du Tell. De plus, 68 otages furent placés en surveillance dans le département de Constantine et 19 indigènes furent internés en Corse.

L'Oasis d'El-Amri fut mise en vente en avril 1879. Une première adjudication, par lots séparés, ne réussit pas. L'adjudication fut reprise en novembre, cette fois en un seul lot, et l'oasis fut acquise par MM. Treille, Porcetti et Barradis.

En 1890, les fractions des Bouamid interdites dans le Tell furent autorisées à revenir dans les Sibans et des terres de labour ainsi que des terrains de parcours leur furent attribués dans la région de Boukes. /.

¹ A.N.O.M 2H90, op.cit.

ملحق رقم 5: ملف أحمد بن عيَّاش من منطقة بسكرة المنفي إلى كاليديونيا الجديدة¹

NUMÉROS de MATRICULE	NOMS, PRÉNOMS, FILIATION, ETC.	RENSEIGNEMENTS PROCURÉS SUR LE COMPTE DU DÉNOMMÉ AVANT SA CONDAMNATION
897.	Le nomme <i>Ahmed ben Aiech</i>, fils de <i>Ben Aiech ben Hachoud</i> et de <i>Salma bent Salah</i> né le <i>1^{er} juin 1871</i> — au <i>Cahat-Schellimide</i> arrondissement du cercle de <i>Schellimide</i> département de <i>Constantine</i> domicilié aux <i>Cahat-Schellimide</i> arrondissement de <i>Constantine</i> département de <i>Alg</i> — ayant exercé, avant sa condamnation la profession de <i>Marabout</i> marié à <i>Simone. Nour. Buekar</i> condamné à <i>Constantine</i> le <i>14 novembre 1897</i> par le <i>Conseil de guerre</i> à <i>Constantine</i>. Compété à avoir: 1^o Participé à un attentat (sans le but d'exécuter à la <i>Quercy</i> civile, 2^o Au <i>Schellimide</i> à l'égard de bandes armées pour envahir les territoires publics, places, villes, postes appartenant à l'Etat; 3^o Avoir exercé une fonction de commandement dans les bandes armées; 4^o Avoir dirigé l'assaut, lui ou fait lever, organisé ou fait organiser les bandes armées dont il s'agit. à la peine de la déportation <i>d'une</i> <i>Incerte</i> <i>Justifiée</i> par application des Articles 237, 138 du Code de Justice Militaire, 11, 118, 119 du Code pénal, 118 du Décret (du 26 juin 1873) et l'Article 118 de la Constitution de 1875. embarqué pour <i>Nouvelle-Calédonie</i>, le <i>1^{er} octobre 1897</i> sur le <i>Navarin</i> à <i>Beet</i> — sur le <i>Navarin</i>. SIGNALEMENT. — Taille d'un mètre <i>50</i> cent. <i>50</i> millimètres, cheveux <i>Noir</i> sourcils <i>Noir</i> front <i>Ordinaire</i> yeux <i>Châtain</i> <i>nez</i> <i>droit</i> bouche <i>grande</i> menton <i>pointu</i> <i>barbe</i> <i>Châtain</i> visage <i>Orléans</i> teint <i>basane</i> signes particuliers <i>le pouce de la main droite coupé</i>.	Nature et durée des condamnations qu'il avait déjà subies: pour- suite sans résultat dont il a été l'objet. Renseignements sur sa conduite, son caract- ère, ses moyens d'existence avant sa condamnation. Profession... <i>Marabout.</i> Instruction... <i>"</i> Récompenses obtenues <i>"</i> Conduite: punitions infligées <i>En France: Bonne. A bord: Bonne. Religion: Musulman.</i>
ANNÉE	MUTATIONS ET MOUVEMENTS	OBSERVATIONS
1898.	Arrivé à la <i>Nouvelle-Calédonie</i> par le <i>Navarin</i> le <i>14 janvier 1898</i> débarqué à la <i>Pointe de Quercy</i> le <i>15 du même mois</i>. — <i>Autonni</i> à <i>Naïm</i> sur la grande terre (<i>Idonum</i>) le <i>22 mai 1899</i>. Communié en <i>Dép^{en}</i> simple (<i>Dép^{en}</i> du <i>22 mai 1898</i> sous le <i>n° 3408</i> Par décision en date du <i>21 mai 1898</i> sur recours en grâce <i>à l'effet</i>	

¹ A.N.O.M COL H 69, Ahmed ben Aiech, op.cit.

A black and white portrait of a man with a beard and mustache, wearing a suit and tie. The portrait is framed by a decorative border.

¹ **Le Monde illustré**, 25 Année, N°1264, 18/6/1881, p 416, et A.N.O.M COL H 3861/b, op.cit.

ملحق رقم 7: ملف المنفي محمد بن الدين الذي يُبين إصابته بمرض سل العظام ووفاته نتيجة ذلك بمنفاه كاليدونيا الجديدة¹

NUMÉROS de MATRICULE	NOMS, PRÉNOMS, FILIATION, ETC.	RENSEIGNEMENTS PROCURÉS SUR LE COMPTE DU DÉNOMMÉ avant sa condamnation
3417	Le nommé Mohammed ben Eddin filz de Ben Heddou ben Guettah et de Kheira bente Mokkhatim né vers 1857 à El Anassar arrondissement de Mascara département de Oran domicilié à El Anassar arrondissement de Mascara département de Oran ayant exercé, avant sa condamnation, la profession de berger marié à Kalalla bente Chifa condamné à Oran le 5 Décembre 1881 par le Conseil de Guerre pour tentative d'assassinat volontaire et guet-apens; d'association à une bande de malfaiteurs d'interception, avec violence, dans un mouvement insurrectionnel d'une correspondance officielle à la peine de Mort commue par décret en 16 Mars 1882 en à la peine de la déportation simple à partir du jugement. Sans provocation Écrit au Dépôt le 28 Mars 1882. embarqué pour la Nouvelle-Calédonie le 7 Septembre 1882 à sur le Bage	Nature et durée des condamnations qu'il avait déjà subies; poursuites sans rés- ultat dont il a été l'objet. Renseignements sur sa conduite, son ca- ractère, ses moyens d'existence avant sa condamnation. Profession.... Instruction.... Récompenses obtenues Conduite; punitions infligées
ANNÉE	MUTATIONS ET MOUVEMENTS	OBSERVATIONS
1883	Arrivé à la Nouvelle-Calédonie par le Bage le 14 février débarqué le 15 au Dépôt. Entré à l'hôpital le 19 Septembre 1883, sorti le 2 mars 1884. (Rentré à la P. O. Ducos). Décédé à la Presqu'île Ducos, le 9 juin 1884 (mal de pott)	

¹ A.N.O.M COL H 93, Mohammed ben Eddin, op.cit.

ملحق رقم 8: شهادة وفاة المنفي أحمد بن محمد بشبه جزيرة "دوكوس" في 5 أبريل 1882،
وقد شهد وصرّح بوفاته المنفيان معروف بن محمد والطاهر بن محمد¹

N° 9
Acte de Décès
de
Ahmed ben Mohamed
Le 5 Avril 1882.
X

L'an mil huit cent quatre vingt deux, le Cinq Avril, à deux heures du soir,
Devant nous Alexandre Guillaume, Surveillant Chef, Officier de l'Etat civil de la Presqu'île
Ducos (Nouvelle Calédonie), ont comparu Maârouf ben Mohamed, âgé de vingt sept ans, et
Eahar ben Mohamed, âgé de vingt six ans, tous deux domiciliés à la Presqu'île
Ducos, lesquels nous ont déclaré que Ahmed ben Mohammed, âgé d'environ vingt
sept ans, né à la Tribu des Ahl Stitten, arrondissement de Clémence, cercle de Gényville,
Département d'Oran (Algérie), marié, fils de Ahmed ben Mohamed et de Fatima bente
Chaïb, est décédé à midi trente minutes du soir à la Presqu'île Ducos; après nous être assuré
du décès, nous en avons dressé le présent acte, que les déclarants ont signé avec nous,
après que lecture leur en a été faite.

Maârouf ben Mohamed
Eahar ben Mohamed

Guillaume

¹ E.C.R.D, N°9, Ahmed ben Mohammed, op.cit.

1^{re} catégorie Section N° *307*

NUMÉRO DE LA MATRICULE. NOM ET PRÉNOMS.

Né le *1836*
à *Kheick*
arrondissement d' *Oran*
département d' *El-Abbès*
fils de *Pattama*
et de
marié à
le
Nombre d'enfants:
Profession *Ménagère*
Taille d'un mètre *140* millimètres;
cheveux *et*, sourcils *châtains*
front *haut*, yeux *noirs*
nez *relevé*, bouche *petite*
menton *ronde*, barbe
visage *ovale*, teint *ordinaire*
Dernière résidence en France:
Kheick (Oran)
Domicile de sa famille:

SIGNES PARTICULIERS.
*Colonie au visage au bras et
aux mains*
*Mariée le 16 Mars 1878
à El-ber-bah
N° C 11 14834.*

Parti de *Marseille*
sur *le Kerchaton*
le *24 juillet* 1876
pour *la Guyane*

CONDAMNATIONS ANTÉRIEURES
(MOTIFS — NATURE — DURÉE)
ET RENSEIGNEMENTS SUR LES CIRCONSTANCES QUI ONT DÉTERMINÉ LA TRANSPORTATION.

Aïcha-bent-El-abbès,

*Condamnée à Oran, le 2
Décembre 1874, par la Cour d'Assises
du Vit (Algérie) pour s'être rendue coupable,
1^{re} Dans la contrée de Gicret, dans les
premiers jours du mois de Mars 1874,
avoir, volontairement donné la mort
à l'enfant nouveau né de la femme Kadra-
bent-El-Kady; 2^e d'avoir dans les
mêmes circonstances en Mars 1874,
recueilli et caché le cadavre de l'enfant,
à la fin de quinze ans de travaux
forcés*

Pourquoi rejete le

¹ A.N.O.M, B.D.I.C, Aïcha Bent el Abbès, op.cit.

ملحق رقم 10: شهادة زواج المنفية فاطمة بنت جلول من المنفي سعيد بن عمار بـ"سان لوران دو ماروني" في 16 أوت 1905¹

N° 4.
Acte de mariage
de
Saïd ben Omar
et de
Fatima bent Djelloul
bent Siagha.

l'an mil neuf cent cinq et le seize Oût à quatre heures et demie du matin, à la Mairie et par-devant nous, P. Remy, Maire, et officier d'état civil de la commune de Saint-Pierre, nous comparants : Saïd ben Omar cultivateur et Fatima bent Djelloul domiciliée en cette commune, ne en mil huit cent cinquante neuf au douar El Gheddi Guedir (Constantine) fils de Omar El Chirassi et de l'ancêtre dont chacun d'eux part de 2^e Fatima bent Djelloul bent Khilfa, ménagère domiciliée en cette commune, ne en mil huit cent cinquante deux, avec Boni ben Melouk (alger) de 25 ans, en commune avec de Ahmed ben Alla ben El Hadji de 25 ans en cette commune le seize Oût mil neuf cent quatre ainsi qu'il appert des registres de l'état civil placés sous nos yeux, d'où nous avons requis de procéder à la célébration de leur mariage dont la publication ont été faite dans cette commune, les P. Remy, six et treize du conseil municipal, il n'y a eu aucune opposition. De l'après leur requête les comparants nous ont remis : 1^{er} Une déclaration de l'ancien le Gouverneur en date du vingt-sept juin de l'année courante les autorisant à contracter mariage ; 2^e Les extraits matriculaires leur tenant lieu de pièces de l'état civil exigées par la loi. Les pièces après lecture faite régulièrement paraphées par nous, restant annexes au présent acte. En la séance du vingt-quatre Oût mil huit cent vingt-neuf et dix et onze novembre mil huit

cent quatre vingt-sept, réglant les formalités à remplir par les comparants pour contracter mariage. Nous avons demandé aux futurs époux par où la publication s'ils avaient passé un contrat de mariage ils nous ont répondu négativement. Faisant droit à leur requête nous leur avons demandé s'ils voulaient se prendre pour mari et pour femme et leur avons donné lecture du chapitre VI titre VIII Code civil. Chacun d'eux nous ayant répondu séparément et affirmativement nous avons déclaré l'acte de la loi "Saïd ben Omar et Fatima bent Djelloul bent Siagha unis par le mariage". Et nous avons immédiatement dressé le présent acte en présence des témoins : P. Remy, Louis Sami Gaston âgé de vingt-neuf ans, Gaudin, Alexandre Théophile, Léon âgé de quarante ans, Roux Benoit âgé de quarante ans et d'Edith Mathieu âgé de quarante huit ans tous quatre employés à l'administration domiciliés en cette commune. Dont acte par triplicata, que nous avons signé avec les témoins après lecture faite. Les époux de ce requis ont déclaré en la loi.

P. Remy
Gaudin
Benoit
Léon
Théophile
Alexandre

cent quatre vingt-sept, réglant les formalités à remplir par les comparants pour contracter mariage. Nous avons demandé aux futurs époux par où la publication s'ils avaient passé un contrat de mariage ils nous ont répondu négativement. Faisant droit à leur requête nous leur avons demandé s'ils voulaient se prendre pour mari et pour femme et leur avons donné lecture du chapitre VI titre VIII Code civil. Chacun d'eux nous ayant répondu séparément et affirmativement nous avons déclaré l'acte de la loi "Saïd ben Omar et Fatima bent Djelloul bent Siagha unis par le mariage". Et nous avons immédiatement dressé le présent acte en présence des témoins : P. Remy, Louis Sami Gaston âgé de vingt-neuf ans, Gaudin, Alexandre Théophile, Léon âgé de quarante ans, Roux Benoit âgé de quarante ans et d'Edith Mathieu âgé de quarante huit ans tous quatre employés à l'administration domiciliés en cette commune. Dont acte par triplicata, que nous avons signé avec les témoins après lecture faite. Les époux de ce requis ont déclaré en la loi.

P. Remy
Gaudin
Benoit
Léon
Théophile
Alexandre

¹ E.C.R.M, N°4, op.cit.

ملحق رقم 11: شهادة ولادة "ماري جين فرانسواز" بـ"سان لوران دو ماروني" في 7 فيفري 1880، وهي ابنة المنفي علي بن طاهر آيت غرمة والمنفية عائشة بنت العباس¹

N° 2.
 Naissance
 de
 Marie-Jeanne-Françoise
 Ali.
 Née le Cinq Février à Saint-Laurent.

Aujourd'hui Sept Février mil huit cent quatre-vingt, à trois heures de relevée. Par devant Nous Jean-Baptiste - Camille Pierrick, Sous-Commissaire de la Marine, Officier d'Administration de Saint-Laurent du Maroni (Guyane Française), et remplissant les fonctions d'Officier de l'Etat Civil, en vertu d'une décision du Gouverneur, en date du vingt six janvier mil huit cent cinquante-huit. — dont comparant.

R. Monnier

Le Sieur Ali-ben-El-Tahar, dit Gervema, âgé de quarante-sept ans, Cultivateur, domicilié à Saint-Maurice du Maroni (Guyane Française). Assisté du Sieur Jean-Camille Bloncourt, âgé de trente-trois ans, commis de la Marine, — Et du Sieur Jean-Louis Eugène Arthur Marcengo, âgé de vingt-quatre ans, Gardé Magasin du Matériel, — N'étant ni parents ni alliés des Comparant, Tous deux domiciliés à Saint-Laurent du Maroni; — Lequel comparant nous a déclaré que Aïcha-ben-El-Abbes, âgée de trente-deux ans, sans profession, demeurant avec lui, son épouse légitime, est accouchée avant hier, cinq Février, à Sept heures du Soir, au dit Saint-Laurent, d'une enfant du Sexe féminin, qui nous a été présentée aujourd'hui, dans la soirée, à laquelle on a donné les prénoms de Marie-Jeanne-Françoise. — Desquelles déclaration et présentation, après nous être assuré du Sexe de l'enfant, nous avons dressé par triplicata, le présent acte, que les témoins et le déclarant ont signé avec nous, après lecture faite.

Ali Gervema
 Jean-Camille Bloncourt
 Jean-Louis Eugène Arthur Marcengo

¹ E.C.R.N, N°2, Marie Jeanne Françoise, op.cit.

ملحق رقم 12: شهادة ولادة الحاج ابن المنفي أحمد بن العناني والمنفية الفرنسية "جيليارد ماري بيرتين"، بـ"سان لوران دو ماروني" في 28 فيفري 1905¹

N° 9
 L'an mil neuf cent cinq le premier Mars à huit
 heures du matin à la mairie et par devant nous
 Acte de naissance Remy, Marie, Raphaël, Commandant Supérieur
 de Mairie & officier de l'Etat Civil de Saint-Laurent
 Ahmed Ben El Guyane français, a accompagné le sieur Paget
 Auani Hadj Henri, agent de police, âgé de trente-sept ans
 domicilié à Saint-Laurent, lequel nous a
 déclaré que Guilliord Marie Berthe, dite
 Mamegelli, âgée de trente-un ans, blanchis-
 seuse, épouse de Mohamed Ben El auani
 cultivateur, âgé de quarante-trois ans, est
 accouchée en son domicile, à Saint-Laurent
 sur cette commune, le vingt-huit février
 dernier à dix heures du soir d'un enfant du sexe
 masculin qu'il nous a présenté et auquel il
 déclare donner le prénom de Hadj. Ces dites
 déclaration et présentation ont été faite et inscrite
 sur le registre à ce destiné pour l'année courante
 au numéro huit en présence de sieurs Admires
 Maurice âgé de trente ans & Dioret Louis Henri
 Garbon âgé de vingt-neuf ans, tous deux employés
 d'Admires, tous domiciliés à Saint-Laurent
 Dont acte par triplicata que nous avons
 signé avec le déclarant et les témoins

¹ E.C.R.N, N°9, op.cit.

ملحق رقم 13: شهادة وفاة الزهرة ابنة المنفي عبد العزيز بن أحمد والمنفية عربية بنت مقدم
بمستشفى "سان لوران دو ماروني" في 19 جوان 1888¹

N° 84

L'an mil huit cent quatre-vingt
huit, le vingt juin à sept heures du matin, par
Acte de décès devant nous Louis, Edouard, Joseph, Albert,
de Berthuin, Commandant Supérieur à St-Laurent
Zohra-bent du Maroni, Guyane Française, appoint au titre,
Abdel-Aziz remplissant par délégation spéciale du Maire
les fonctions d'officier de l'Etat civil, ont
compara: 1^{er} Michel, Jean, Nmaïl, âgé
de vingt-six ans, employé d'Administration,
2^o Danjean, Louis, âgé de vingt-huit ans,
employé d'Administration, tous deux domiciliés
à St-Laurent du Maroni, lesquels nous ont
déclaré que la nommée Zohra-bent-Abdel-
Aziz, âgée de quatre ans environ, domiciliée à
St-Laurent du Maroni, née à St-Laurent du Maroni,
département de la Guyane Française, fille de
Abdel-Aziz-ben-Abmed et de Arbid-bent-
Mohammed, seuls renseignements que nous avons
pu recueillir, est décédée le dix-neuf juin à
six heures du soir à l'hôpital.
Duquel décès nous nous
sommes assuré et en avons dressé par triplicata
le présent acte que les témoins déclarants ont
signé avec nous après lecture faite.

M. Berthuin
J. Michel
L. Danjean

¹ E.C.R.D, N°84, op.cit.

ملحق رقم 14: ملف تجنيد الطاهر ابن المنفي عبد العزيز بن أحمد والمنفية عربية بنت
مقدم في الخدمة العسكرية الفرنسية سنة 1906، بمقاطعة "سان لوران دو ماروني"¹

Fiches Mat A n° 26-2-13.

Nom : *Tahar Abdel*

Prénoms : *Aziz Ben Ahmed* **Surnoms :**

ÉTAT CIVIL
Né le *20 juillet 1886*, à *Saint-Laurent du Maroni*
canton de *dit*, département de *Guyane*, résidant
à *dit*, canton d *dit*
département d *dit*, profession d *dit*
fils d *Abdel Aziz Ben Ahmed*
et de *Aïcha Ben Mokkadem*
domiciliés à *dit*, canton d *dit*
département d *dit*
Marié le

DÉCISION DU CONSEIL DE REVISION ET MOTIFS
Inscrit sous le n° *56* de la liste du canton de *Saint-Laurent*
Classé dans la *12 A* partie de la liste en 19 *11*
Classé dans la *dit* partie de la liste en 19 *11*

DÉTAIL DES SERVICES ET MUTATIONS DIVERSES
Bon absent en 1915
Appelé sous les drapeaux le 20 août 1915, n'a pas
répondu à l'appel et n'a pas été déclaré insoumis
Passé sous la P.A.A. le 23 mars 1919
Appelé sous la réserve à la Compagnie d'Infanterie
Coloniale de la Guyane
Passé dans la réserve le 10 mai 1927
D.O.M. le 10 mai 1927

NUMÉRO MATRICULE DU RECRUTEMENT : *141*
CLASSE DE MOBILISATION : *1916*

SIGNALEMENT
Cheveux : *dit* Yeux : *dit*
Front : *dit* Nez : *dit*
Visage : *dit*
Renseignements physiologiques complémentaires : *dit*
Taille : 1 mètre *dit* centimètres.
Taille rectifiée : 1 mètre *dit* centimètres.
Marques particulières : *dit*

Degré d'instruction

CORPS D'AFFECTATION

	NUMÉROS	
	au contrôle spécial	MATRICULE ou au répertoire
Armée active		
Disponible et réserve de l'armée active		
Armée territoriale et sa réserve		

**LOCALITÉS SUCCESSIVES HABITÉES
PAR SUITE DE CHANGEMENT DE DOMICILE OU DE RÉSIDENCE**

Dates	Communes	Subdivisions de région	D. Domicile R. Résidence

ANTÉCÉDENTS JUDICIAIRES ET CONDAMNATIONS

CAMPAGNES	BLESSURES, CITATIONS, DÉCORATIONS, ETC.

Périodes d'exercices

	1 ^{re}	dans l	du	au
Réserve...				
	2 ^e	dans l	du	au
	Supplémentaires	dans l	du	au
Armée territoriale...	1 ^{re}	dans l	du	au
	Supplémentaires	dans l	du	au
Spéciales aux hommes du service de garde des voies de communication		Du		au
		Du		au

ÉPOQUE À LAQUELLE L'HOMME DOIT PASSER DANS :

la réserve de l'armée active	l'armée territoriale	la réserve de l'armée territoriale	DATE de LA LIBÉRATION du service militaire

Ne remplir ce tableau que pour les hommes dont les services font l'objet d'un décompte spécial (engagés, condamnés, omis, etc.).

¹ A.N.O.M 11 RM 12, op.cit.

ملحق رقم 15: ملف باهو محمد بن عثمان من منطقة وادي سوف المنفي إلى كاليدونيا

الجديدة¹

DÉPÔTS DES CONDAMNÉS
DES TRAVAUX FORCÉS
HARRACH
NUMÉRO MATRICULAIRE
DE LA COLONIE.
20.430

Le nommé *Bahou Mohammed ben Athman*

écroué sous le n° 2078, fils de *Ben Athman ben M. Ahmed*
et de *Maria ben M. Ahmed*
né à *S. Oued Souf*, arrondissement de *Batna*
département de *Constantine*, âgé de *vingt-trois* ans, domicilié
à *Din Bouda*, arrondissement de *Guellma*
département de *Constantine*; ayant exercé, avant son arrivée au
dépôt, la profession de *marchand de grains*,
condamné le *Onze juin*, mil huit cent quatre vingt quatorze
par la Cour d'Alger, à la peine de
huit années de travaux forcés,
dispense de l'interdiction de séjour,
pour *Recidive*.

SIGNALEMENT
AU BUREAU DE LA SORTIE DU DÉPÔT.

Taille d'un mètre *1.20* millim.
Cheveux *ch*
Sourcils *roux*
Front *bombé*
Yeux *noir*
Nes *nat. lob.*
Bouche *fr.*
Menton *rand*
Barbe *none*
Visage *ovale*
Teint *brun*

Signes particuliers
garniture de dent. nat. d. mil. du
front. f. nat. d. le
prolong. dentelle à 5 band
dentelle à 5 band
avant bras. de.

ascendant, à l'expiration de sa peine, à la surveillance de la haute police pendant
années.
Écroué au Dépôt le *5 Juillet 1894*

DATE DU REJET DU POURVOI.
Sans pourvoi

Embarqué le *30 Septembre 1894* sur le *Calédonie*
à destination de la *Nouvelle Calédonie*

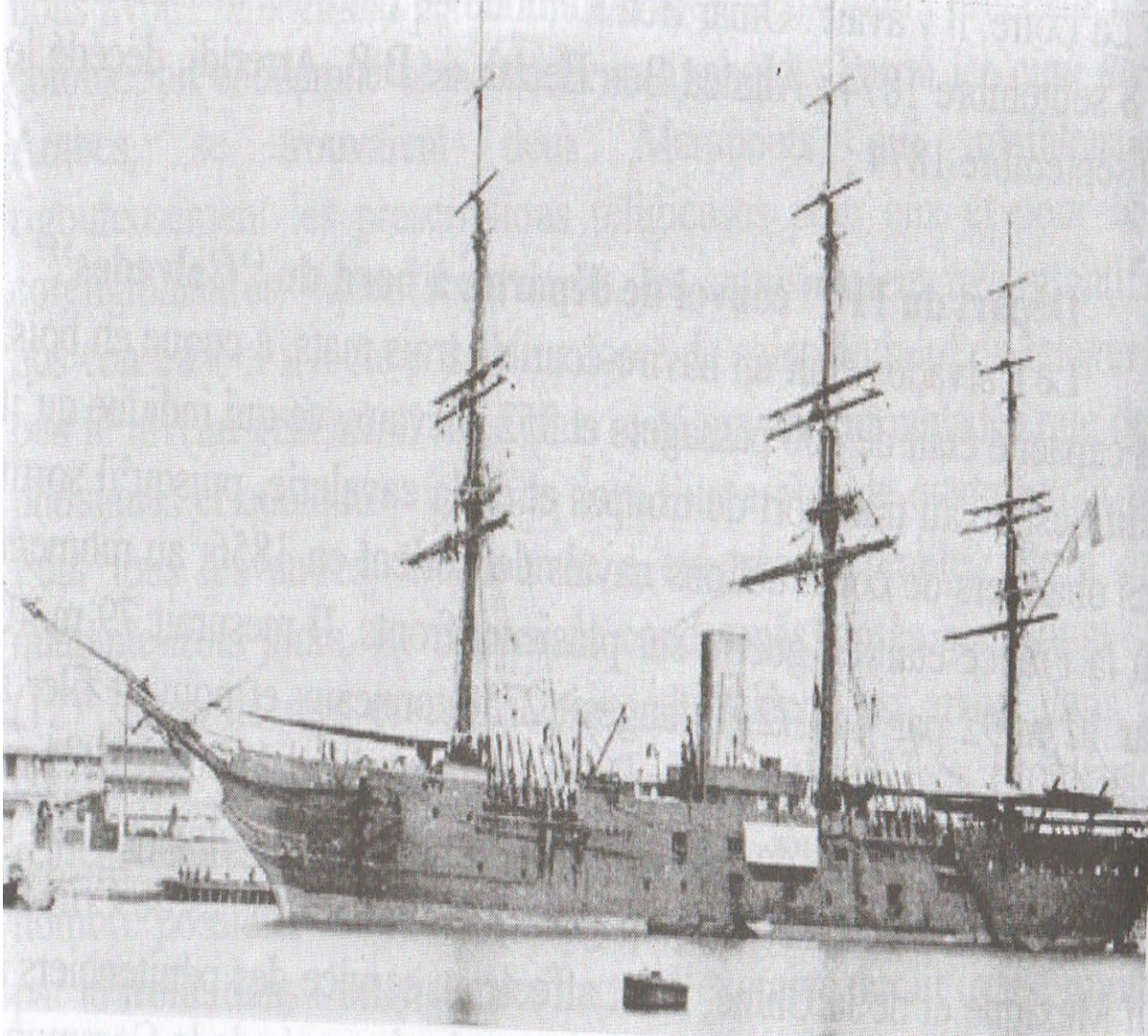
Vu:
Le Directeur,
L'INSPECTEUR DE LA CIRCONSCRIPTION
Coralier

CERTIFIÉ par le Greffier-comptable du Dépôt,
Gardien
Beau

N° 546. — Adm. centrale des Colonies. — 1893. (652. — Carré 43.)
Ind.-Sup. 1012. 1017/277. (Cl.)

¹ A.N.O.M COL H 416, op.cit.

ملحق رقم 16: صورة لسفينة النقل "كالفادوس" التي رُحِّلَ على متنها مئات الجزائريين إلى غويانا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة¹



¹ Hadj Ali Mustapha, **Les Algériens en Nouvelle-Calédonie L'Insurrection de 1871**, 2^{ème} Édition, Editions Imal, Algérie, 2019, p 160.

ملحق رقم 17: صورة للمنفي سعيد بن التومي¹ وهو يتوسط عائلته بكاليدونيا في أحد أعياد ميلاده²



¹ سعيد بن التومي: ولد سنة 1869 بمقاطعة الجزائر. نُفي سنة 1891 إلى كاليدونيا الجديدة. توفّي شهر فيفري سنة 1967. ويعتبر من أكبر المعمرين المنفيين الجزائريين إلى كاليدونيا. ينظر:

A.N.O.M COL H 643, B.D.I.C, **Saïd ben Toumi**, Nouvelle-Calédonie, France, 1891, <http://anom...>

² Caledoun histoire des "arabes" de Nouvelle-Calédonie, op.cit, p 29.

ملحق رقم 18: أمر من حاكم غويانا بتاريخ 20 ماي 1876، يقضي بتنفيذ حكم الإعدام الصادر عن المجلس الحربي الدائم الأول، ضدّ المنفيّ عبد القادر بن عودة، بعد أن تمت إدانته بتهمة ارتكاب جريمة قتل ضدّ المنفيّ محمد ولد سي بن عبد القادر¹

N° 236. — *ARRÊTÉ* ordonnant l'exécution d'un jugement rendu par le premier conseil de guerre, et condamnant à la peine de mort un transporté de la 1^{re} catégorie.

Cayenne, le 20 mai 1876.

LE GOUVERNEUR de la Guyane française,

Vu l'article 49 de l'ordonnance organique du 27 août 1828 ;

Vu l'article 181 du Code de justice maritime ;

Vu le jugement rendu par le premier conseil de guerre permanent de la colonie, le 12 mai 1876, contre le nommé Abdelkader-ben-Aouda, transporté de la 1^{re} catégorie, numéro matricule 11429, âgé de 39 ans, né en 1837 aux Béni-Ourad, département d'Oran ;

Attendu que, par ce jugement, l'accusé a été reconnu coupable, à l'unanimité, d'avoir : dans la matinée du 6 avril 1876, en rade de Cayenne et à bord d'un chaland, où il était employé comme canotier, commis un homicide volontaire, avec préméditation, sur la personne du transporté de la 1^{re} catégorie Mohamed-Ould-Si-ben-Abdelkader, numéro matricule 16935, en le frappant de seize coups de couteau ;

Attendu que, par suite de cette déclaration de culpabilité, ledit accusé a été condamné à la peine de mort, par application des articles 295, 296 et 302 du code pénal ordinaire et conformément aux articles 364 du code de justice militaire pour l'armée de mer et 12 du décret du 21 juin 1858 ;

Attendu que ce jugement, contre lequel le condamné avait formé un recours en révision, a été confirmé par une décision du conseil permanent de révision, en date du 18 mai 1876 et est, par conséquent, devenu exécutoire ;

Attendu que Abdelkader-ben-Aouda n'en est pas à son coup d'essai ; qu'il a déjà été condamné : 1° le 6 novembre 1857, par le deuxième conseil de guerre permanent de la division militaire d'Oran, pour crime d'assassinat sur la personne de sa femme, avec circonstances atténuantes, à la peine de vingt ans de travaux forcés ; 2° le 18 octobre 1866, à Cayenne, par le deuxième conseil de guerre, à la peine de mort, pour homicide volontaire, avec préméditation, peine commuée en celle de vingt ans de travaux forcés, par décision impériale du 30 janvier 1867 ; 3° le 8 août 1873, à Cayenne, par le premier conseil de guerre permanent, pour coups et blessures ayant occasionné la mort, sans intention de la donner, à la peine de vingt ans de travaux forcés ;

Considérant que cet homme, d'un caractère violent, s'est depuis longtemps rangé dans la catégorie de ceux qui, pour se venger, ne reculent jamais devant les moyens extrêmes : le meurtre et l'assassinat ; que sa perversité, ses mauvais instincts le pousseraient encore à chercher une nouvelle victime qu'il aurait bientôt trouvée ;

Considérant qu'il n'existe, ni dans les faits de la cause, ni dans l'application de la loi pénale, ni dans les antécédents du condamné, aucune circonstance de nature à motiver en sa faveur un recours en grâce, et que la nécessité d'un châtiment exemplaire et immédiat s'oppose à tout sursis à l'exécution de la condamnation prononcée ;

Par ces motifs,

Sur la proposition du Commandant militaire,

De l'avis du Conseil privé,

ARRÊTE :

Article 1^{er}. Il n'y a pas lieu de recourir à la clémence du Président de la République française en faveur du transporté Abdelkader-ben-Aouda.

En conséquence, la condamnation prononcée contre lui par le jugement du premier conseil de guerre, dans sa séance du 12 mai 1876, sera exécutée, dans le plus bref délai, à la diligence du Commissaire du Gouvernement près ledit conseil.

Art. 2. L'exécution aura lieu à la geôle de Cayenne.

Art. 3. Le Commandant militaire est chargé de l'exécution du présent arrêté, qui sera enregistré partout où besoin sera et inséré au Bulletin officiel de la colonie.

Cayenne, le 20 mai 1876.

LOUBÈRE.

Par le Gouverneur :

Le Commandant militaire,

RUILLIER.

¹ Bulletin officiel de la Guyane française 1876, op.cit, pp 172-173.

ملحق رقم 19: ملف المنفي علي بن صفير ، الذي يُبين قيامه بستّ عمليات فرار فاشلة من منفاه بغويانا الفرنسية¹

Le nommé **Ali-ben-Safir**
 immatriculé sous le n° 11774, fils d'Ali Safir ben Ahmed,
 et d'Abdima ben Djelloul, né le ... 1841.
 né à *Mascara*, arrondissement d'Alger,
 département d'Alger, âgé de ... ans, ~~domicile~~
déjà à Lambèse, arrondissement d'Alger,
 département d'Alger; ayant exercé, avant son arrivée au
 bagne, la profession d'ouvrier agricole
 condamné à l'Alger le 10 juin 1864 par le Conseil d'Alger de l'Alger
 pour avoir été condamné une fois à l'Alger, à l'Alger des Français
 pour l'Alger.
 Revenu en possession de la carte le 25 juillet 1864.
 Arrivé au bagne le 25 septembre 1864.

N° 11774 DE LA MATRICULE

MUTATIONS.

Sorti de l'Alger le
 10 Août 1864.

Reintégré à l'Alger
 le 27^e 1864.

Sorti de l'Alger le 11 juin 1870.
 Reintégré à l'Alger.

Reintégré à l'Alger
 le 3^e 1870.

Sorti de l'Alger le
 20 7^e 1870.

Sorti de l'Alger le 12
 2^e 1870. Reintégré le 15.

Sorti de l'Alger le 16
 Août 1870. Reintégré le 20.

Décédé à Cayenne
 le 10 Avril 1880.

¹ A.N.O.M COL H 410, Ali ben Safir, op.cit.

ملحق رقم 20: ملف المنفي صافي خندو، المدعو لعميش بن عودة، الذي يُبين قيامه بعملية فرار ناجحة من منفاه بغويانا الفرنسية وعودته إلى الجزائر، وكذا مراسلة رئيس البلدية المختلطة "ثنية الحد" إلى نائب الوالي في "مليانة"، ومراسلته أيضا إلى والي مدينة الجزائر يبلغه فيها بتوقيف هذا المنفي، ومن ثم إعادة ترحيله إلى منفاه من جديد¹

Le nommé **Safikhendou** Saïmiche ben Benaouda

écroué sous le n° 3944, fils de feu Hadj. Benaouda ben amar et de feu Mincima bent Ahmed né à Benaouda, arrondissement d. Orléansville département d. Alger, âgé de 34 ans, domicilié à la même lieu, arrondissement d. Orléansville ; ayant exercé, avant son arrivée au dépôt, la profession d. cultivateur condamné le 9e mars 1909 par la Cour d'Alger à la peine de 3 ans de travaux forcés pour Meurtre Disputé de l'indivision de séjour

N° DE LA MATRICULE.

MUTATIONS.

Arrivé à	le 15 mai 1909	ne répond pas aux appels depuis le 15 mai 1909
Parti à	le 15 mai 1909	Arrivé à la prison le 17 juillet 1911
Parti à	le 25 juillet 1914	Arrivé à la prison le 17 juillet 1911
Parti à	le 25 juillet 1914	Arrivé à la prison le 17 juillet 1911
Parti à	le 11 juin 1917	Arrivé à la prison le 17 juillet 1911

Arrivé à la prison le 17 juillet 1911

Arrivé à la prison le 17 juillet 1911

Arrivé à la prison le 17 juillet 1911

ALGERIE

Conseil d'Had. le 22 Janvier 1915

Département d'Alger

ARRONDISSEMENT DE MILIANA

COMMUNE MIXTE

TENIET-EL-HAD

N° 146

OBJET:

Sûreté Général.

Au sujet du relégué

"SAFIKHENDOU" Latéche Benaouda.

L'Administrateur de la Commune Mixte

à Monsieur le Préfet d'Alger.

sous le couvert de M. le Sous-Préfet.

à Miliana.

RECEVU ALGER

le 22 JAN 1915

J'ai l'honneur de vous faire connaître que; conformément aux instructions de Monsieur le Gouverneur Général, notifiées par votre dépêche du 31 décembre dernier, N° 31.888, affaires indigènes, le nommé "SAFIKHENDOU" Latéche Benaouda, transporté, évadé de la Guyane, sera dirigé sur le groupe pénitentiaire de Maison-Carré par la plus prochaine correspondance de la Gendarmerie.

En raison de l'état de santé de cet indigène j'ai dû délivrer des réquisitions à la Cie des chemins de fer P.L.M. pour son transport d'Affreville à Maison-Carré, avec deux gendarmes d'escorte et retour de ceux-ci aux frais de la Colonie ainsi que l'indique votre dépêche précitée.

L'Administrateur.

ALGERIE

Conseil d'Had. le 3 décembre 1914

Département d'Alger

ARRONDISSEMENT DE MILIANA

COMMUNE MIXTE

TENIET-EL-HAD

N° 8392

Sûreté Général.

Le 19 novembre dernier, sous le n° 8392, j'ai eu l'honneur de vous rendre compte que je gardais provisoirement à la Commune Mixte, en attendant des instructions que vous voudrez bien nous donner, le nommé "SAFIKHENDOU" Latéche Benaouda, condamné en 1899 au 19e et 2e ans de travaux forcés par la Cour d'Alger pour assassinat, et qui, d'après les explications qu'il a fournies et les divers pièces le concernant que je vous ai adressées, m'a paru être un évadé de la Colonie pénitentiaire de Guyane.

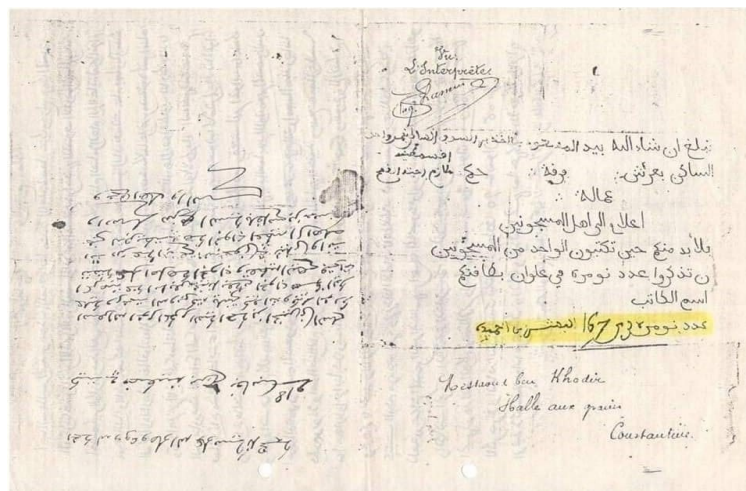
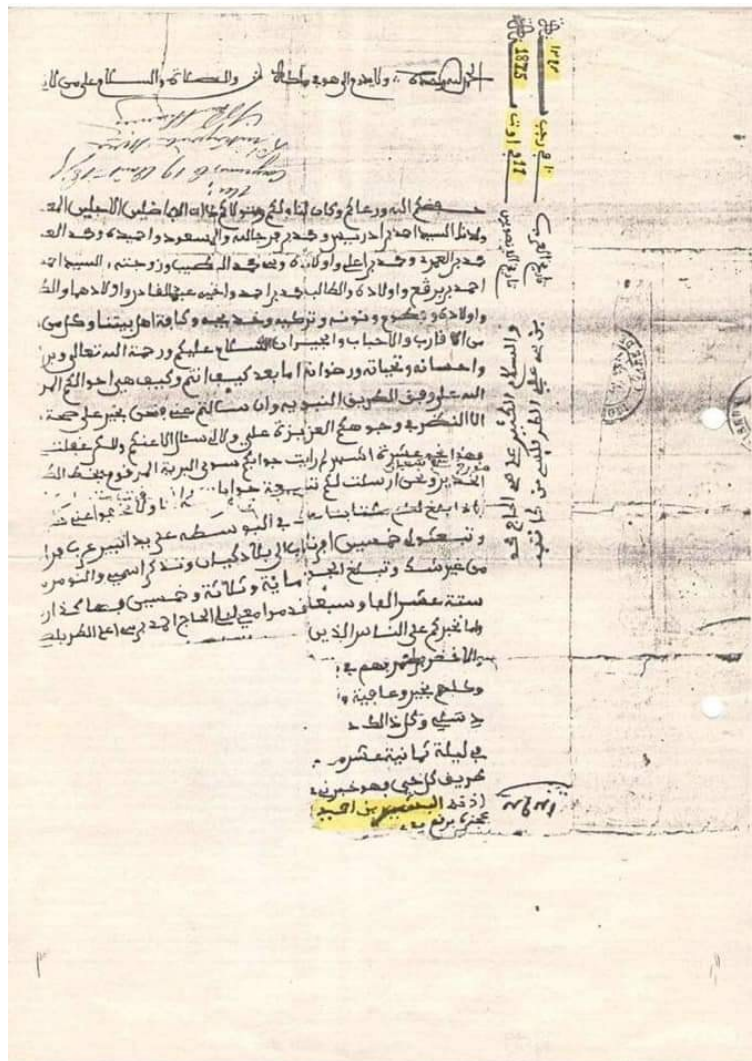
Le 19 novembre 1914

Le 19 novembre 1914

Le 19 novembre 1914

¹ A.N.O.M COL H 1496, op.cit, et A.N.O.M, 1F13, op.cit.

ملحق رقم 21: رسالة المنفي إلى "كاين" البشير بن احميدة إلى أهله في توقرت عن طريق صديقه المسعود بن خدير السوفي المقيم بمدينة قسنطينة، بتاريخ 11 أوت سنة 1875¹



¹ رسالة من البشير بن احميدة إلى أهله في مدينة توقرت، المصدر السابق.

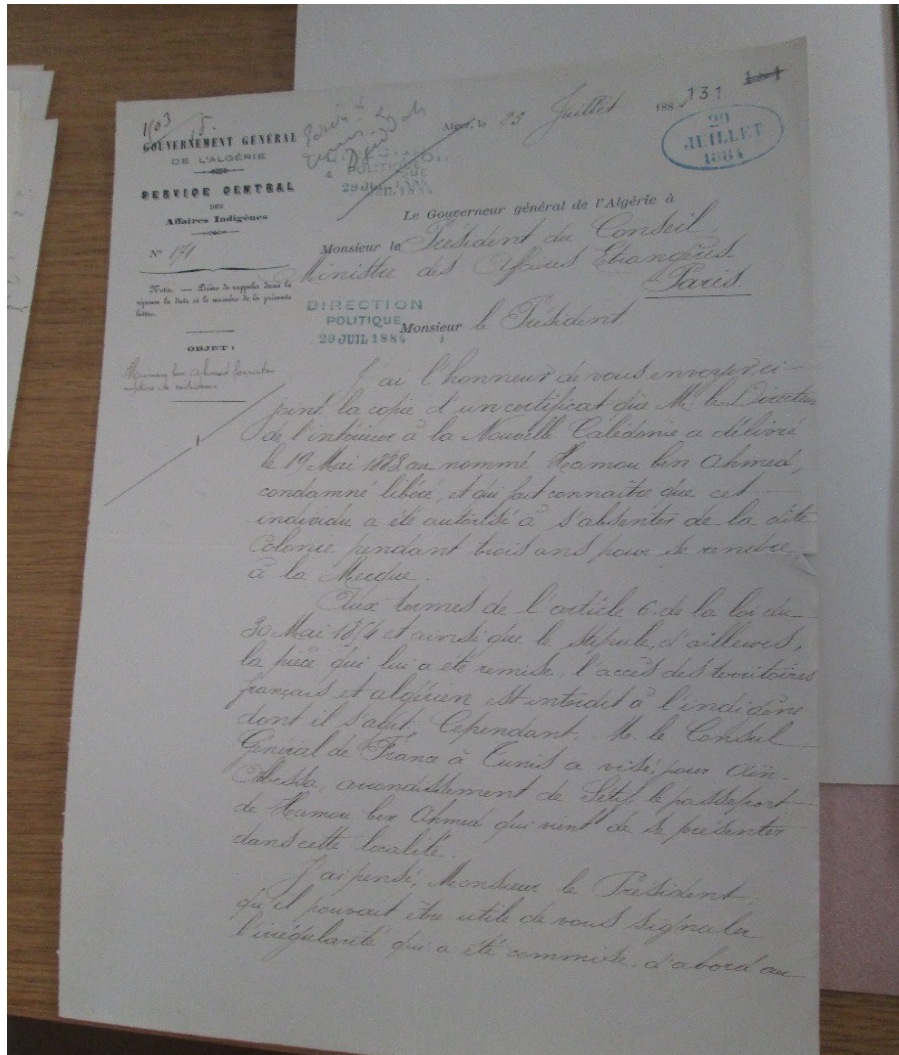
ملحق رقم 22: ملف المنفي مصباح عمار بن صالح الذي يُبين حصوله على العفو والسّماح له بمغادرة غويانا الفرنسية والعودة إلى الجزائر سنة 1931¹

Le nommé **Mesbah** " Amar ben Salah
 écroué sous le n° 3636, fils de **Salah**
 et de **Zohra bent Ouhiba**
 né à **Oudjed** (arrondissement de **Guclma**)
 département de **Constantine**, âgé de **28** ans, domicilié
 à **Oudjed** (arrondissement de **Guclma**)
 département de **Constantine**; ayant exercé, avant son arrivée au
 dépôt, la profession de **Cultivateur**
 condamné le onze Mars mil huit cent quatre vingt dix neuf
 par Arrêt de la Cour d'Assises de **Bône** à la peine de
Mort: exécution sur l'une des places publiques de **Bône**.
 Peine commuée en celle des travaux forcés à perpétuité par
 décret du Président de la République en date du 6 Mai 1899.

N° DE LA MATRICULE.		
MUTATIONS.		
Arrivé à	Arreté le 8 février 1900	Remise du vote
le	Arreté le 12 février 1900	G. G. 1901
(Nom de l'établissement.)		
Interne à	Arreté le 12 mai 1900	Communtation de
le	Remise le 13 juin 1900	la peine de mort
à	Proposé pour la communtation	en (ans -
le 15 juin 1901	G. G. 1901	Arreté du 6 août 1906)
le 6 septembre 1902	Proposé pour la communtation	
le 4 août 1905	Arreté pour la communtation	Arreté le 24/12/1931
le 4 août 1905	Arreté pour la communtation	sur le vœu de "M. le Préfet"
	Arreté le 4 août 1905	à rendre en France.
	Communtation en	
	2 ans.	
	G. G. 1910.	
	Proposé pour une	
	remise de 3 ans.	
	G. G. 1916.	
	Proposé pour une remise	
	de 3 ans.	
	G. G. 1917.	
	Remise de trois ans.	
	Arreté le 12/10/1917	
	G. G. 1917.	
	Proposé pour une	
	remise de trois ans.	
	G. G. 1920.	
	Remise d'un an.	
	G. G. 1921.	
	Proposé pour une remise	
	de trois ans.	
	Arreté le 12/10/1921	
	G. G. 1921.	
	Proposé pour la remise	
	du vote et de la peine	
	G. G. 1924.	

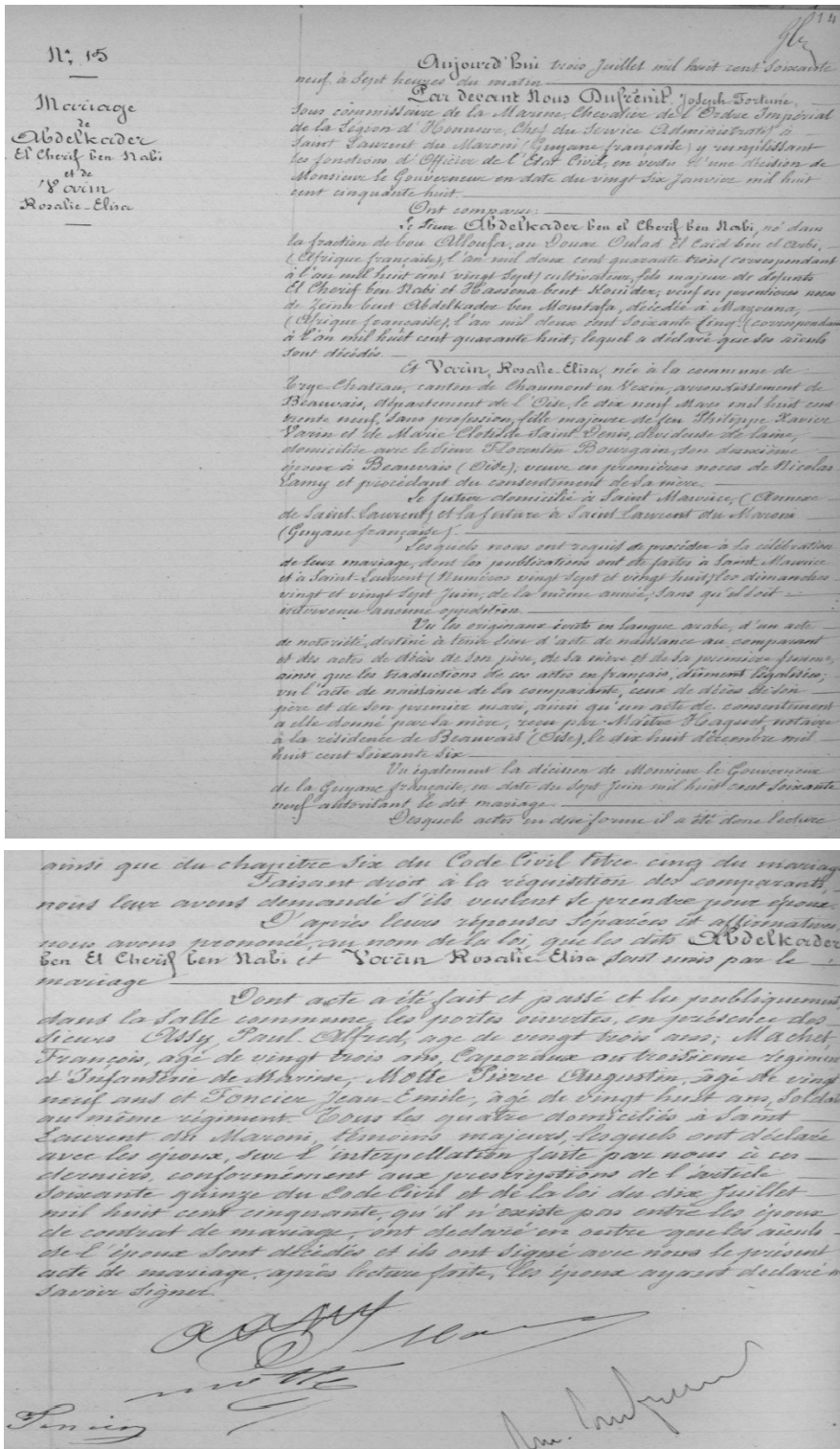
¹ A.N.O.M COL H 1555, op.cit.

ملحق رقم 23: تصريح من مدير الداخلية بالمستعمرة العقابية كاليديونيا الجديدة بتاريخ 19 ماي 1883، يسمح فيه للمنفي حمّو بن أحمد بمغادرة الجزيرة لمدة ثلاث سنوات، لالتحاق بمكة المكرمة وأداة فريضة الحج¹



¹ Archives du ministère des Affaires étrangères, **Affaires diverses politiques Algérie...**, op.cit.

ملحق رقم 24: شهادة زواج المنفي عبد القادر بن الشريف بن نبي بالمنفيّة الفرنسية "فارين روزالي إيسا" بـ"سان لوران دو ماروني" في 3 جويلية 1869¹



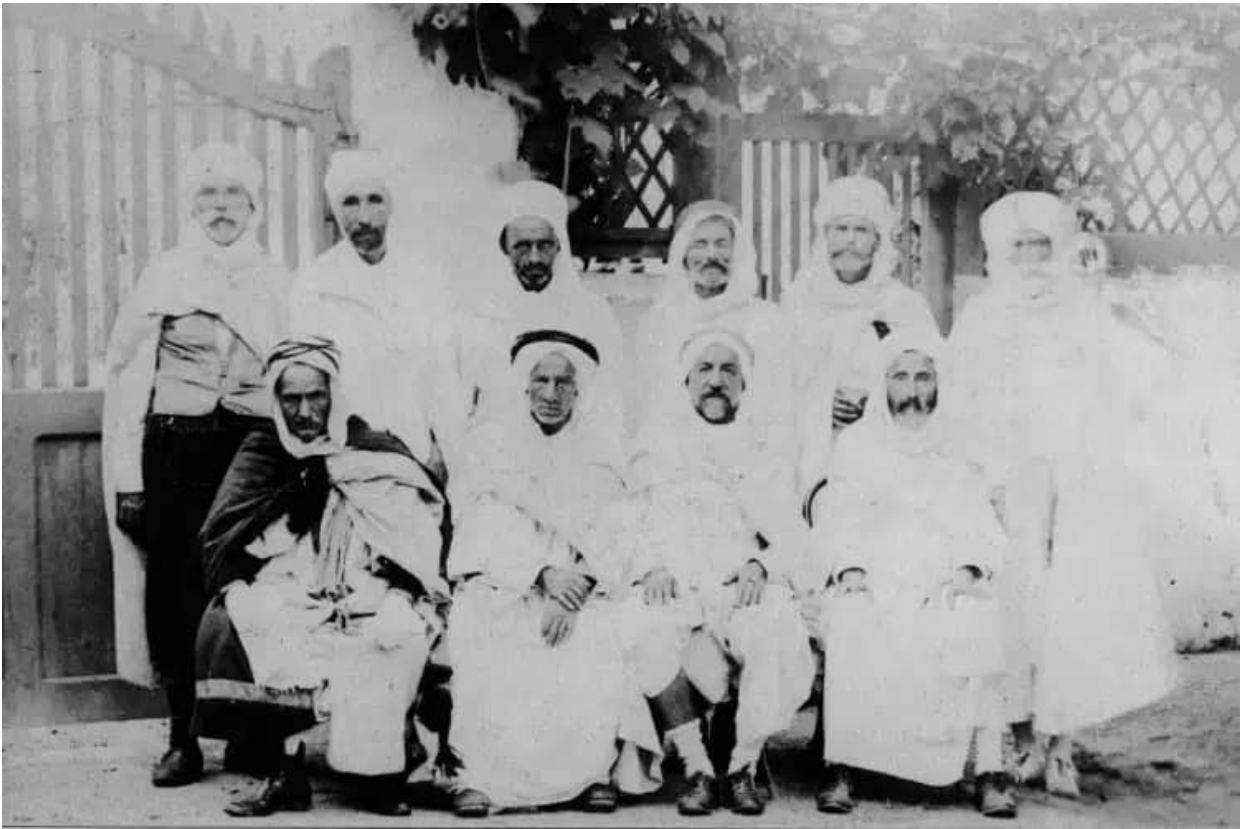
¹ E.C.R.M, N°15, op.cit.

ملحق رقم 26: صورتان، الأولى لمدرسة تُديرها راهبات بعاصمة غويانا "كاين"، والثانية
لمستشفى "سان لوران دو ماروني" أوائل القرن العشرين¹



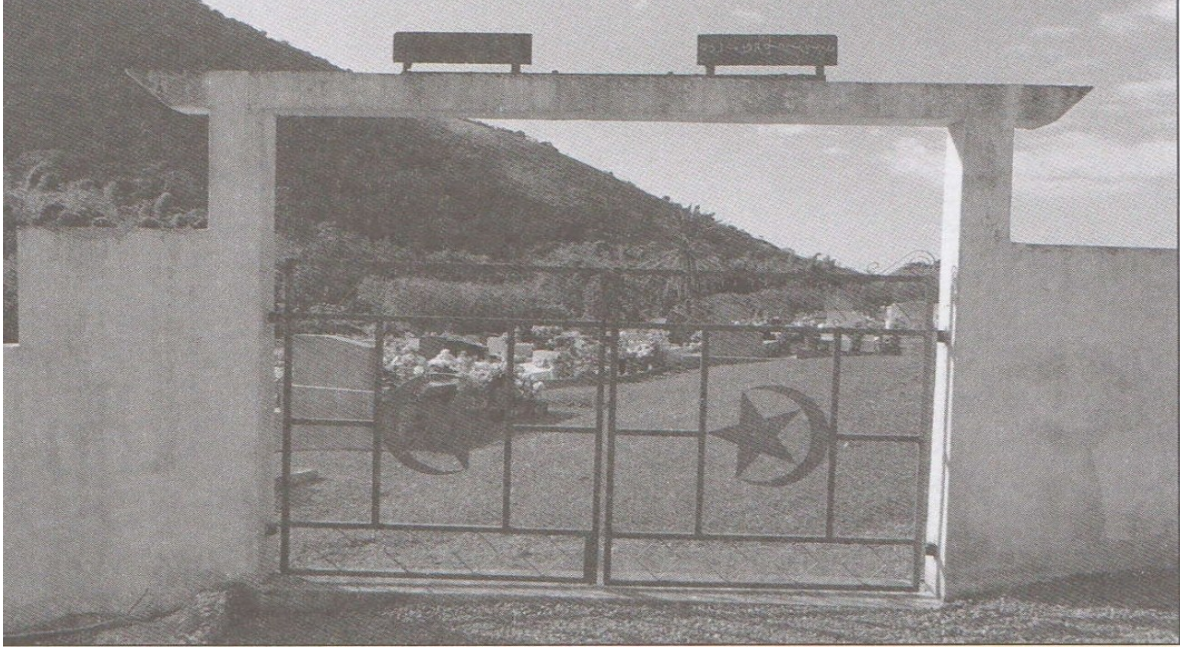
¹ Danielle Donet Vincent, **De soleil et de silences: histoire des bagnes de Guyane**, Imprimerie D. Guéniot, Paris, France, 2003, p 429.

ملحق رقم 27: صورة التقطت في ثمانينيات القرن التاسع عشر لمجموعة من المنفيين الجزائريين بشبه جزيرة "دوكوس"، من بينهم أحمد بومزراق المقراني الذي يجلس في أقصى اليمين¹



¹ Mahdi Lallaoui, op.cit, p 111.

ملحق رقم 28: صورتان، الأولى لمدخل مقبرة المسلمين بـ"بوراي" التي أنشئت سنة 1897،
والثانية من داخل المقبرة حيث نلاحظ النخلة التي تتوسطها وتُرشد إلى اتّجاه القبلة، وبعض
قبور المنفيين الجزائريين وأبنائهم¹



¹ Rachid Sellal, **Caledoun Terre de bague des déportés algériens de Nouvelle-Calédonie**, Casbah Editions, Algérie, 2013, p 137.

ملحق رقم 29: صورة لورشة عمل المنفّيين (الأعمال الشاقة) بعاصمة كاليدونيا "نوميا"،
التقطها المصوّر ليون دوامبيز (Léon Dewambez) سنة 1889¹



¹ Isabelle Dion et Hélène Taillemite, **Lettres du Bagne**, Coédition Archives nationales d'outre-mer Image En Manœuvres Édition, Marseille, France, 2007, p 112.

ملحق رقم 30: صورة لمجموعة من المنفيين الجزائريين بكاليدونيا الجديدة، التقطها المصور
الأسترالي هوغان (Hugan) في سبعينيات القرن التاسع عشر¹



¹ Mahdi Lallaoui, op.cit, p Couverture du livre.

ملحق رقم 31: صورة التقطت سنة 1903 أثناء احتفال السلطات الفرنسية بالذكرى الخمسين لاحتلال كاليدونيا الجديدة، ويظهر فيها أحمد بومزراق المقراني الذي يقود فانتازيا الفرسان العرب¹



¹ Mahdi Lallaoui, op.cit, p 118.

ملحق رقم 32: صورتان، الأولى لأشجار النّخيل بكاليدونيا الجديدة، والثانية تُظهر حفيد المنفيّ "معمّر" وهو يتسلّق إحداها أثناء عمله. مع العلم أنّ جدّه هو أحد منفيّي منطقة بسكرة، وقد حمل معه التّمّر أثناء رحلته إلى منفاه، وعقب وصوله قام بزراعة نواته في أرض كاليدونيا الجديدة¹



¹ Mélica Ouennougui, **Algériens et Meghrébins...**, op.cit, p 349.

ملحق رقم 34: قائمة المنازل التي صادرتها السلطات الفرنسية من ثوار مقاومة الشريف
بوشوشة بتوقت، المنفيين إلى غويانا الفرنسية¹

Cote du nom du propriétaire, sous
ceux sous lesquels ils figurent dans
les projets d'arrêté de séquestration

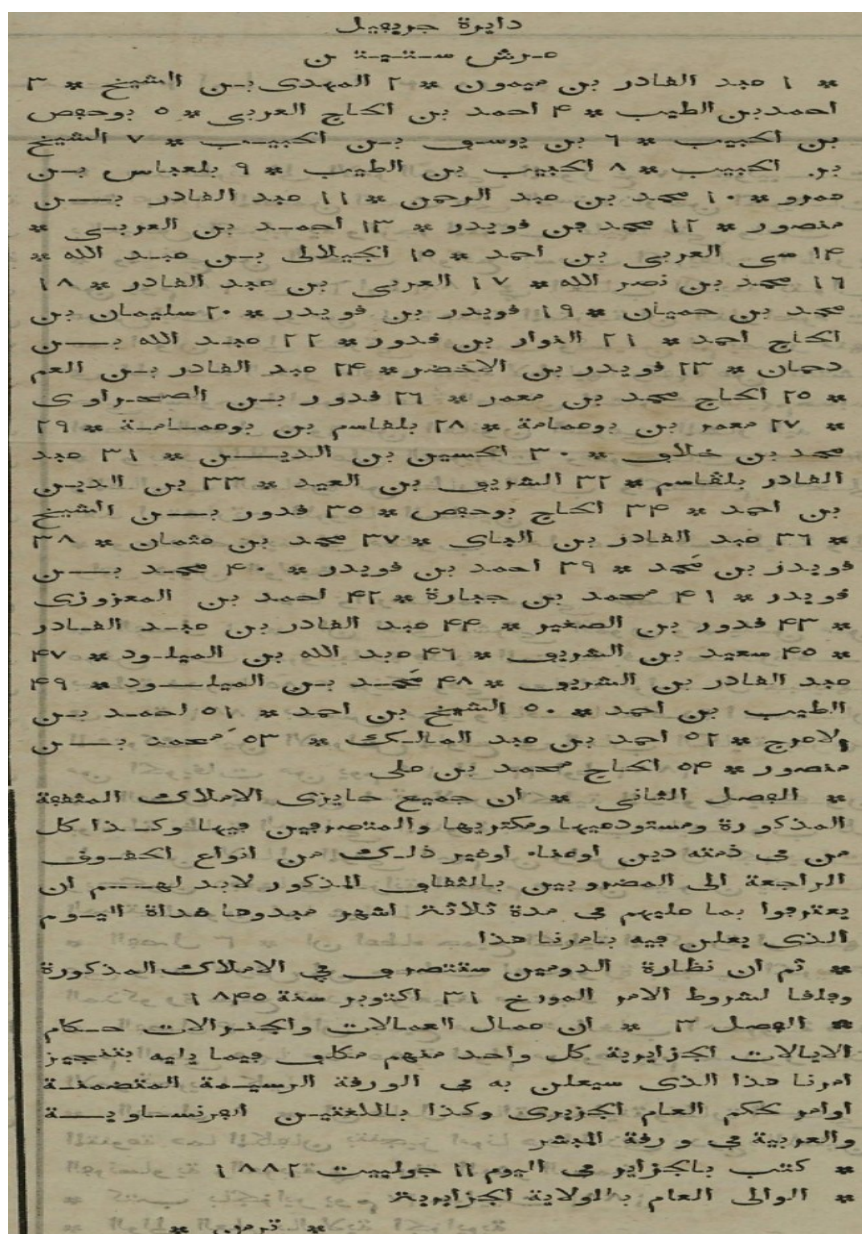
187

Liste des Maisons à Confisquer.

nom des propriétaires		nom des Rues	nombre de Maisons	Longueur	Largeur	observations
En Français	En Arabe					
1 Bouchemal	بوشمال	El Duss	1	"	"	condamné à mort
1 Bouchemal	بوشمال	"	1	"	"	condamné à mort
2 El Bachir b. Ahmed	البشير حميرة	medjorab	1	"	"	condamné à mort
2 d°	د°	"	1/2	"	"	condamné à mort
3 El hadj Bratim Soukil	الحاج ابراهيم السوكيل	"	3/4	"	"	condamné à mort
4 El hadj ahmed Erabli	الحاج احمد العرابي	"	1/4	"	"	condamné à mort
1 Bel Kacem b. El hadj meh?	بلغاصم بن الحاج محمد	"	1/3	"	"	condamné à 20 ans d'interdiction d'armes

¹ A.N.O.M, GGA 8M 54, op.cit.

ملحق رقم 35: مرسوم الحاكم العام للجزائر "تيرمان" بتاريخ 11 جويلية 1882، الذي يقضي بالحجز المؤقت لممتلكات عددٍ من ثوار مقاومة الشيخ بوعمامة، والمنشور في جريدة المبرّش في عددها الصادر بتاريخ 26 أوت 1882، ومن بين الأسماء نجد بعض المنفيين إلى كاليدونيا الجديدة، مثل: الطيب بن أحمد، والشيخ بن أحمد¹



¹ جريدة المبشر، سن 34، 26 أوت 1882.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

- الأرشيفات غير المنشورة
- الأرشيفات المنشورة
- الكتب
- المنشورات الرسمية للحكومة العامة بالجزائر وللحكومة الفرنسية والمستعمرات العقابية
- الصحف والدوريات

ثانياً: المراجع

- الكتب
- الرسائل الجامعية
- مقالات الصحف والمجلات والدوريات والكتب الجماعية
- المعاجم
- التسجيلات

✓ القرآن الكريم.

✓ صحيح البخاري.

أولاً: المصادر:

1. الأرشيفات غير المنشورة:

أ. العربية:

1. رسالة من البشير بن احميدة إلى أهله في مدينة توقرت، أرسلها إليّ حفيده الهادي بن احميدة عن طريق الأستاذ ص. ف.

2. رسالة من البشير بن احميدة إلى أهله في مدينة توقرت، أرشيف متحف المجاهد بتوقرت، 2007/816.

3. قائمة لثوار من توقرت صدرت في حقهم أحكام قضائية، وثيقة رقم 27. أرشيف ولاية قسنطينة، نسخة موجودة في متحف المجاهد بتوقرت.

ب. الفرنسية:

1. A.N.O.M, Bureau du gouverneur général à Alger, France, 13 janvier 1889. J'ai reçu ce document du professeur Chahrazed Chelbi.

2. A.N.O.M COL H 69, **Monsieur Ahmed ben Amar Amezian prisonnier déporté à Nouméa (Nouvelle-Calédonie) province de la Mélanésie Océanie**, France, 23/4/1875. J'ai reçu ce document du professeur Djamal Ould Arous.

3. A.N.O.M, F80 575, **Une lettre de Hassan bin Azouz, exilé sur l'île Sainte Marguerite, aux autorités françaises**, France, S.D. J'ai reçu ce document du professeur Atmane Zegueb.

4. A.N.O.M, 1F13, **Sureté Général. Au sujet du relégué "Safikhendou" Laïméche Benaouda**, France, S.D. J'ai reçu ce document du professeur Atmane Zegueb.
5. A.N.O.M 2H87, **Opérations militaires (Algérie du Nord) (1838/1923)**, France, S.D. J'ai reçu ce document du professeur Mokhtar Houari.
6. A.N.O.M 2H90, **Opération du général De Bonneval dans le sud constantinois**, France, S.D. J'ai reçu ce document du professeur Mokhtar Houari.
7. Archives du ministère des Affaires étrangères, **Affaires diverses politiques Algérie/2ADP/4**, Paris, France, 1883–1884. J'ai reçu ce document du professeur Kamal Ben Sahraoui.

2. الأرشيفات المنشورة:

1. A.N.O.M, B.D.I.C, **Aïcha Bent el Abbès**, Guyane française, France, 1871, <http://anom.archivesnationales.culture.gouv.fr>.
2. A.N.O.M, B.D.I.C, **Arbia Bent MokkaDEM**, Guyane française, France, 1881, <http://anom...>
3. A.N.O.M, B.D.I.C, **El Eulmia bent Rahli**, Guyane française, France, 1880, <http://anom...>
4. A.N.O.M, B.D.I.C, **Fatma Naït Mezian**, Guyane française, France, 1881, <http://anom...>
5. A.N.O.M, B.D.I.C, **Fathma bent Djelloul**, Guyane française, France, 1882, <http://anom...>

6. A.N.O.M, B.D.I.C, **Fathma bent Si Ali ben El Arbi**, Guyane française, France, 1875, <http://anom...>
7. A.N.O.M, B.D.I.C, **Guilliord, Marie Bertine**, Guyane française, France, 1895, <http://anom...>
8. A.N.O.M, B.D.I.C, **Lechien, Mathilde Alexandrine**, Guyane française, France, 1875, <http://anom...>
9. A.N.O.M, B.D.I.C, **Massé, Honorine Louise**, Nouvelle-Calédonie, France, 1882, <http://anom...>
10. A.N.O.M, B.D.I.C, **Messaouda naïh Kemmoun**, Guyane française, France, 1878, <http://anom...>
11. A.N.O.M, B.D.I.C, **Miloud ben El Hadj Messaoud**, Nouvelle-Calédonie, France, 1895, <http://anom...>
12. A.N.O.M, B.D.I.C, **Morot, Jeanne Marie**, Nouvelle-Calédonie, France, 1881, <http://anom...>
13. A.N.O.M, B.D.I.C, **Rekia bent El Hadj Abdallah**, Guyane française, France, 1868, <http://anom...>
14. A.N.O.M, B.D.I.C, **Salah ben Belkacem**, Nouvelle-Calédonie, France, 1895, <http://anom...>
15. A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, **Abdallah ben Ali Chabbi**, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>
16. A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, **Abdallah ben Amar**, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>

17. A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, **Ahmed Amar Amzian**, Nouvelle-Calédonie, France, 1873, <http://anom...>
18. A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, **Ahmed ben Brahim**, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>
19. A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, **Ahmed ben Dahmani**, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>
20. A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, **Ahmed ben Naceur ben Ali Chabbi**, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>
21. A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, **Aïssa ben Bechar**, Nouvelle-Calédonie, France, 1873, <http://anom...>
22. A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, **Ali ben Amor**, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>
23. A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, **Ali ben Galouz**, Nouvelle-Calédonie, France, 1873, <http://anom...>
24. A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, **Ali Es Srir ben Yalaoui**, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>
25. A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, **Amar ben Abdallah El Yalaoui**, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>
26. A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, **Ahmed ben Aiech**, Nouvelle-Calédonie, France, 1876, <http://anom...>
27. A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, **Ahmed Bey ben Cheik Messaoud**, Nouvelle-Calédonie, France, 1873, <http://anom...>

28. A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, **Ahmed bou Mezrag ben El Hadj Ahmed ben Mokrani**, Nouvelle-Calédonie, France, 1873, <http://anom...>
29. A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, **Ammar ben Salem**, Nouvelle-Calédonie, France, 1876, <http://anom...>
30. A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, **Ahmed ben Mohammed**, Nouvelle-Calédonie, France, 1881, <http://anom...>
31. A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, **Abdallah ben Djedid**, Nouvelle-Calédonie, France, 1882, <http://anom...>
32. A.N.O.M COL H 69, B.D.I.C, **Ahmed ben Miloud**, Nouvelle-Calédonie, France, 1882, <http://anom...>
33. A.N.O.M COL H 70, B.D.I.C, **Bachir ben Ali Bouguerrah**, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>
34. A.N.O.M COL H 70, B.D.I.C, **Azziz ben Mohamed Amzian ben Cheik El Haddad**, Nouvelle-Calédonie, France, 1873, <http://anom...>
35. A.N.O.M COL H 72, B.D.I.C, **Boisselin Épouse Leblanc, Lucie Euphrasie**, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>
36. A.N.O.M COL H 72, B.D.I.C, **Bou Djema ben Cheick**, Nouvelle-Calédonie, France, 1875, <http://anom...>
37. A.N.O.M COL H 75, B.D.I.C, **Chelehi ben Dou**, Nouvelle-Calédonie, France, 1876, <http://anom...>
38. A.N.O.M COL H 75, B.D.I.C, **Cheikh ben Ahmed**, Nouvelle-Calédonie, France, 1881, <http://anom...>

39. A.N.O.M COL H 79, B.D.I.C, **El Hadj Ali ben Reghris**, Nouvelle-Calédonie, France, 1876, <http://anom...>
40. A.N.O.M COL H 84, B.D.I.C, **Hadj Ahmed ben Abed**, Guyane française, France, 1873, <http://anom...>
41. A.N.O.M COL H 86, B.D.I.C, **Khaled ben Dahmani**, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>
42. A.N.O.M COL H 87, B.D.I.C, **Lakdar ben Ali Chabbi**, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>
43. A.N.O.M COL H 90, B.D.I.C, **M'A Ahmed ben Mohamed Amzian ben Cheik El Haddad**, Nouvelle-Calédonie, France, 1873, <http://anom...>
44. A.N.O.M COL H 90, B.D.I.C, **Maarouf ben Mohamed**, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>
45. A.N.O.M COL H 92, B.D.I.C, **Michel, Louise**, Nouvelle-Calédonie, France, 1871, <http://anom...>
46. A.N.O.M COL H 93, B.D.I.C, **Mustapha ben Naceur**, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>
47. A.N.O.M COL H 93, B.D.I.C, **Mohammed ben Salem**, Nouvelle-Calédonie, France, 1876, <http://anom...>
48. A.N.O.M COL H 93, B.D.I.C, **Mohammed ben Eddin**, Nouvelle-Calédonie, France, 1881, <http://anom...>
49. A.N.O.M COL H 93, B.D.I.C, **Mohamed ben Ahmed ben Taleb**, Nouvelle-Calédonie, France, 1873, <http://anom...>

50. A.N.O.M COL H 100, B.D.I.C, **Salah ben Abassi**, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>
51. A.N.O.M COL H 100, B.D.I.C, **Salah ben Ali Bouguerrah**, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>
52. A.N.O.M COL H 100, B.D.I.C, **Salah ben Dahmani**, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>
53. A.N.O.M COL H 100, B.D.I.C, **Sadock ben El Moufok**, Nouvelle-Calédonie, France, 1876, <http://anom...>
54. A.N.O.M COL H 101, B.D.I.C, **Si Raham ben Mohamed ou El Hadj**, Nouvelle-Calédonie, France, 1873, <http://anom...>
55. A.N.O.M COL H 101, B.D.I.C, **Tahar ben Ahmed Salah**, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>
56. A.N.O.M COL H 101, B.D.I.C, **Tahar ben Mohamed**, Nouvelle-Calédonie, France, 1872, <http://anom...>
57. A.N.O.M COL H 101, B.D.I.C, **Si Saadi ben Allel**, Nouvelle-Calédonie, France, 1873, <http://anom...>
58. A.N.O.M COL H 105, B.D.I.C, **Abdel Aziz ben Ahmed**, Guyane française, France, 1860, <http://anom...>
59. A.N.O.M COL H 107, B.D.I.C, **Ahmed ben Amara**, Nouvelle-Calédonie, France, 1866, <http://anom...>
60. A.N.O.M COL H 114, B.D.I.C, **Bakar ben Ahmed**, Guyane française, France, 1885, <http://anom....>

61. A.N.O.M COL H 115, B.D.I.C, **Bareteau, Jean Baptiste Marius**, Nouvelle-Calédonie, France, 1865, <http://anom...>
62. A.N.O.M COL H 127, B.D.I.C, **Brahim ben Mohamed ben Yza**, Guyane française, France, 1880, <http://anom...>
63. A.N.O.M COL H 156, B.D.I.C, **El Mebareck ben Saad**, Guyane française, France, 1880, <http://anom...>
64. A.N.O.M COL H 172, B.D.I.C, **Hamou ben Ahmed**, Nouvelle-Calédonie, France, 1866, <http://anom...>
65. A.N.O.M COL H 202, B.D.I.C, **Mohamed ben Abdherraman**, Nouvelle-Calédonie, France, 1866, <http://anom...>
66. A.N.O.M COL H 266, B.D.I.C, **Ahmed Seba ben Taleb Youcef**, Guyane française, France, 1873, <http://anom...>
67. A.N.O.M COL H 266, B.D.I.C, **Abdelkader ben Cherif**, Guyane française, France, 1851, <http://anom...>
68. A.N.O.M COL H 272, B.D.I.C, **Bel Kacem ben El Hadj Mehammed**, Guyane française, France, 1873, <http://anom...>
69. A.N.O.M COL H 276, B.D.I.C, **Bou Chemal ben Mohamed Goubi**, Guyane française, France, 1873, <http://anom...>
70. A.N.O.M COL H 356, B.D.I.C, **Abdelkader ben Aouda**, Guyane française, France, 1857, <http://anom...>
71. A.N.O.M COL H 356, B.D.I.C, **Abderrahman ben Braham**, Guyane française, France, 1868, <http://anom...>

72. A.N.O.M COL H 357, B.D.I.C, **Ali ben Tahar**, Guyane française, France, 1868, <http://anom...>
73. A.N.O.M COL H 372, B.D.I.C, **El Hadj Brahim ben El Hadj Mohammed**, Guyane française, France, 1873, <http://anom...>
74. A.N.O.M COL H 390, B.D.I.C, **Mohamed ould Si ben Abdelkader**, Guyane française, France, 1873, <http://anom...>
75. A.N.O.M COL H 406, B.D.I.C, **Adda ben Khader**, Nouvelle-Calédonie, France, 1866, <http://anom...>
76. A.N.O.M COL H 407, B.D.I.C, **Ahmed ben Ali ben Saber**, Guyane française, France, 1872, <http://anom...>
77. A.N.O.M COL H 408, B.D.I.C, **Ahmed ben Mohamed ben Ali**, Guyane française, France, 1872, <http://anom...>
78. A.N.O.M COL H 410, B.D.I.C, **Ali ben Safir**, Guyane française, France, 1867, <http://anom...>
79. A.N.O.M COL H 410, B.D.I.C, **Ali ben Tahar**, Guyane française, France, 1868, <http://anom...>
80. A.N.O.M COL H 416, B.D.I.C, **Bahou Mohamed ben Athman**, Nouvelle-Calédonie, France, 1894, <http://anom...>
81. A.N.O.M COL H 420, B.D.I.C, **Belgacem ben Embareck**, Obock, France, 1886, <http://anom...>
82. A.N.O.M COL H 464, B.D.I.C, **El Bachir ben Ahmida**, Guyane française, France, 1873, <http://anom...>

83. A.N.O.M COL H 490, B.D.I.C, **Kaddour ben Aïcha**, Obock, France, 1886, <http://anom...>
84. A.N.O.M COL H 490, B.D.I.C, **Kaci ou Moussa**, Obock, France, 1886, <http://anom...>
85. A.N.O.M COL H 513, B.D.I.C, **Meniah ben Ahmed ben Abdallah**, Obock, France, 1884, <http://anom...>
86. A.N.O.M COL H 514, B.D.I.C, **Merzoug ould Hamed**, Guyane française, France, 1868, <http://anom...>
87. A.N.O.M COL H 517, B.D.I.C, **Mohamed ben Ahmed ben Lamrani**, Obock, France, 1886, <http://anom...>
88. A.N.O.M COL H 520, B.D.I.C, **Mohammed Salah ben Derbal**, Obock, France, 1886, <http://anom...>
89. A.N.O.M COL H 538, B.D.I.C, **Rabah ben Kassa ou Braham**, Obock, France, 1886, <http://anom...>
90. A.N.O.M COL H 547, B.D.I.C, **Saïd ou Alla**, Guyane française, France, 1872, <http://anom...>
91. A.N.O.M COL H 547, B.D.I.C, **Saïd ben Lhassen**, Obock, France, 1886, <http://anom...>
92. A.N.O.M COL H 567, B.D.I.C, **Abdelkader bel Habib**, Guyane française, France, 1858, <http://anom...>
93. A.N.O.M COL H 643, B.D.I.C, **Saïd ben Toumi**, Nouvelle-Calédonie, France, 1891, <http://anom...>

94. A.N.O.M COL H 654, B.D.I.C, **Ahmed ben Aïssa**, Guyane française, France, 1879, <http://anom...>
95. A.N.O.M COL H 662, B.D.I.C, **Ben Daoud ben bou Ras**, Guyane française, France, 1883, <http://anom...>
96. A.N.O.M COL H 671, B.D.I.C, **Braham ben Mohamed**, Nouvelle-Calédonie, France, 1863, <http://anom...>
97. A.N.O.M COL H 725, B.D.I.C, **Miloud ben Abdallah**, Nouvelle-Calédonie, France, 1867, <http://anom...>
98. A.N.O.M COL H 729, B.D.I.C, **Nasseur ben Ali ben Sbaa**, Guyane française, France, 1867, <http://anom...>
99. A.N.O.M COL H 852, B.D.I.C, **Dehollain Épouse Vasseur, Caroline Eugénie**, Guyane française, France, 1889, <http://anom...>
100. A.N.O.M COL H 864, B.D.I.C, **Lenay Épouse Ali Naïl Youcef, Honorine Madeleine**, Guyane française, France, 1887, <http://anom...>
101. A.N.O.M COL H 874, B.D.I.C, **Surget, Valentine**, Guyane française, France, 1889, <http://anom...>
102. A.N.O.M COL H 877, B.D.I.C, **Ximenès Épouse El Attak ben el Oussaick, Antoinette (Antonia)**, Guyane française, France, 1897, <http://anom...>
103. A.N.O.M COL H 881, B.D.I.C, **Ahmed ben El Hadj Ali ben El Hadj Salah**, Nouvelle-Calédonie, France, 1889, <http://anom...>

104. A.N.O.M COL H 1261, B.D.I.C, **Ahmed ben Ali el Trablessi**, Guyane française, France, 1873, <http://anom...>
105. A.N.O.M COL H 1262, B.D.I.C, **Ahmed ben Sliman**, Guyane française, France, 1873, <http://anom...>
106. A.N.O.M COL H 1262, B.D.I.C, **Ahmed ben Mohamed**, Obock, France, 1886, <http://anom...>
107. A.N.O.M COL H 1263, B.D.I.C, **Ali ben bou Aafia**, Guyane française, France, 1862, <http://anom...>
108. A.N.O.M COL H 1263, B.D.I.C, **Ali ben Mohamed Amzian**, Obock, France, 1886, <http://anom...>
109. A.N.O.M COL H 1264, B.D.I.C, **Amar ben Ahmed ou Meddour**, Obock, France, 1886, <http://anom...>
110. A.N.O.M COL H 1268, B.D.I.C, **Ben Aïssa ben Mohamed**, Guyane française, France, 1868, <http://anom...>
111. A.N.O.M COL H 1279, B.D.I.C, **Cherif ben Belkassem**, Guyane française, France, 1880, <http://anom...>
112. A.N.O.M COL H 1285, B.D.I.C, **Djaffar ben Chellali**, Obock, France, 1886, <http://anom...>
113. A.N.O.M COL H 1287, B.D.I.C, **El Arbi ould Belkassem**, Obock, France, 1886, <http://anom...>
114. A.N.O.M COL H 1298, B.D.I.C, **Kadda ben Gafor**, Guyane française, France, 1864, <http://anom...>

115. A.N.O.M COL H 1304, B.D.I.C, **M'Ahmed ben Abdelkader ben Zineb**, Obock, France, 1886, <http://anom...>
116. A.N.O.M COL H 1304, B.D.I.C, **Mahmed ben Mguelleti**, Guyane française, France, 1861, <http://anom...>
117. A.N.O.M COL H 1304, B.D.I.C, **Lorrain, Marie**, Nouvelle-Calédonie, France, 1881, <http://anom...>
118. A.N.O.M COL H 1307, B.D.I.C, **Messaoud ben Amar**, Guyane française, France, 1859, <http://anom...>
119. A.N.O.M COL H 1309, B.D.I.C, **Mohamed Amzian ben Abderrahman**, Guyane française, France, 1872, <http://anom...>
120. A.N.O.M COL H 1325, B.D.I.C, **Si Belgassem ben bel Kheïr**, Guyane française, France, 1880, <http://anom...>
121. A.N.O.M COL H 1340, B.D.I.C, **Belgassem ben Mohamed**, Nouvelle-Calédonie, France, 1867, <http://anom...>
122. A.N.O.M COL H 1438, B.D.I.C, **Mohamed Abbes**, Obock, France, 1886, <http://anom...>
123. A.N.O.M COL H 1446, B.D.I.C, **Tahar ben Mohamed ou El Aïb**, Obock, France, 1886, <http://anom...>
124. A.N.O.M COL H 1448, B.D.I.C, **Yahia ben Sarahoui**, Obock, France, 1886, <http://anom...>
125. A.N.O.M COL H 1449, B.D.I.C, **Areski ben Mohamed ou Makloulf**, Obock, France, 1886, <http://anom...>

126. A.N.O.M COL H 1449, B.D.I.C, **Amar Ait Saïd**, Obock, France, 1886, <http://anom...>
127. A.N.O.M COL H 1496, B.D.I.C, **Safikhendou Laïmeche ben Benaouda**, Guyane française, France, 1900, <http://anom...>
128. A.N.O.M COL H 1555, B.D.I.C, **Mesbah Amar ben Salah**, Guyane française, France, 1899, <http://anom...>
129. .N.O.M COL H 3861/a, B.D.I.C, **Mohamed N'Ali Haddad**, Guyane française, France, 1881, <http://anom...>
130. A.N.O.M COL H 3861/b, B.D.I.C, **Sliman ben Zian**, Guyane française, France, 1882, <http://anom...>
131. A.N.O.M COL H 3862/c, B.D.I.C, **Ahmed ben El Anani**, Guyane française, France, 1884, <http://anom...>
132. A.N.O.M, GGA 3F 10, **Touchant le refus du muphti Maleki d'Alger de prêter son concours à l'administration pour l'exécution de la décision ministérielle qui prescrit l'enseignement de la langue française aux enfants maures**, France, 28 avril 1843, <http://anom...>
133. A.N.O.M, GGA 3F 11, **Adoption des mesures préventives à prendre à l'égard du muphti Maleki et du maître d'école de la Grande Mosquée**, France, 27 mai 1843, <http://anom...>
134. A.N.O.M, GGA 3F 6, **Indigènes en état d'arrestation, noms des inculpés: Ibrahim ben Mustapha Pacha, Ahmed Bouderbah, Hassan ben Hamdan, Ismaël ben Secca, Mohamed ben Hamed**

dit Mekouar, Ali Bourada, Mohamed ben Haham dit Mezzo Koërta, France, 26 Septembre 1836, <http://anom...>

135. A.N.O.M, GGA 8M 54, **Cercle de Biskra. Dix indigènes de l'annexe de Touggourt; liste des maisons détruites à Touggourt par suite de la reconstruction de la casbah après l'insurrection; listes des maisons et des palmiers à confisquer à Touggourt (1873) Tribu des Ahl Rouffi: décret du 20 juillet 1899**, France, 1873–1899, <http://anom...>

136. A.N.O.M, GGA 30JJ 190, **Table en fin de registre**, France, 8 juin 1882/4 septembre 1884, <http://anom...>

137. A.N.O.M, GGA 36JJ 1, **Personnel et commandement, rapports mensuels**, France, Juillet 1850/décembre 1854, <http://anom...>

138. A.N.O.M, **Récit complet dans le registre de Batna**, courrier au départ, France, 10 juin 1857–29 février 1860, <http://anom...>

139. A.N.O.M 11 RM 9, Registres matricules militaires, **Mohamed Arezki ben Ali**, Guyane française, France, Année 1903, <http://anom...>

140. A.N.O.M 11 RM 12, Registres matricules militaires, **Tahar Abdel Aziz ben Ahmed**, Guyane française, France, Année 1903, <http://anom...>

141. A.N.O.M, 40 COL 873, **Traité de protectorat avec Hamed ben Mohamed**, France, 17 novembre 1884–10 mars 1885, <http://anom...>
142. B.D.I.C, Guyane française, France, 1851–1923, <http://anom...>
143. B.D.I.C, Nouvelle–Calédonie, France, 1864–1897, <http://anom...>
144. B.D.I.C, Obock, France, 1880–1894, <http://anom...>
145. E.C.R.D, N°1, **Adda ben Khater**, Nouvelle–Calédonie, France, Année 1890, <http://anom...>
146. E.C.R.D, N°1, **Ahmed ben Ali ben Saber**, Guyane française, France, Année 1885, <http://anom...>
147. E.C.R.D, N°1, **Ameur Naït Amara**, Nouvelle–Calédonie, France, Année 1875, <http://anom...>
148. E.C.R.D, N°1, **Chelehi ben Dou**, Nouvelle–Calédonie, France, Année 1891, <http://anom...>
149. E.C.R.D, N°2, **Massé Honorine Louise**, Nouvelle–Calédonie, France, Année 1884, <http://anom...>
150. E.C.R.D, N°3, **Braham ben Mohamed**, Nouvelle–Calédonie, France, Année 1905, <http://anom...>
151. E.C.R.D, N°4, **El Hadj Brahim ben El Hadj Mohammed**, Guyane française, France, Année 1877, <http://anom...>
152. E.C.R.D, N°8, **Salah ben Abassi**, Nouvelle–Calédonie, France, Année 1885, <http://anom...>

153. E.C.R.D, N°9, **Ahmed ben Mohammed**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1882, <http://anom...>
154. E.C.R.D, N°9, **El Bachir ben Ahmida**, Guyane française, France, Année 1892, <http://anom...>
155. E.C.R.D, N°11, **Bou Djema ben Cheick**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1877, <http://anom...>
156. E.C.R.D, N°11, **Ali ben Tahar**, Guyane française, France, Année 1881, <http://anom...>
157. E.C.R.D, N°17, **Mohammed ben Eddin**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1884, <http://anom...>
158. E.C.R.D, N°23, **Miloud ben Abdallah**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1906, <http://anom...>
159. E.C.R.D, N°28, **Messaouda naïh Kemmoun**, Guyane française, France, Année 1896, <http://anom...>
160. E.C.R.D, N°32, **Ali ben Galouz**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1875, <http://anom...>
161. E.C.R.D, N°36, **Saïd ou Alla**, Guyane française, France, Année 1886, <http://anom...>
162. E.C.R.D, N°41, **Nasseur ben Ali ben Sbaa**, Guyane française, France, Année 1904, <http://anom...>
163. E.C.R.D, N°41, **Tahar ben Ahmed Salah**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1885, <http://anom...>

164. E.C.R.D, N°43, **Sliman ben Zian**, Guyane française, France, Année 1883, <http://anom...>
165. E.C.R.D, N°44, **Ahmed ben El Kaïd**, Obock, France, Année 1886, <http://anom...>
166. E.C.R.D, N°44, **Amar ben Abdallah El Yalaoui**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1885, <http://anom...>
167. E.C.R.D, N°45, **Mohammed Salah ben Derbal**, Obock, France, Année 1887, <http://anom...>
168. E.C.R.D, N°47, **Rabah ben Kassa ou Braham**, Obock, France, Année 1887, <http://anom...>
169. E.C.R.D, N°48, **Ali ben Tahar**, Guyane française, France, Année 1894, <http://anom...>
170. E.C.R.D, N°48, **Meniah ben Ahmed ben Abdallah**, Obock, France, Année 1887, <http://anom...>
171. E.C.R.D, N°49, **Saïd ben Lhassen**, Obock, France, Année 1887, <http://anom...>
172. E.C.R.D, N°50, **Ahmed ben Miloud**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1893, <http://anom...>
173. E.C.R.D, N°50, **Kaci ou Moussa**, Obock, France, Année 1887, <http://anom...>
174. E.C.R.D, N°51, **Kaddour ben Aïcha**, Obock, France, Année 1887, <http://anom...>

175. E.C.R.D, N°52, **Belgacem ben Embareck**, Obock, France, Année 1887, <http://anom...>
176. E.C.R.D, N°53, **Mohamed ben Ahmed ben Lamrani**, Obock, France, Année 1887, <http://anom...>
177. E.C.R.D, N°55, **Bou Chemal ben Mohamed Goubi**, Guyane française, France, Année 1875, <http://anom...>
178. E.C.R.D, N°62, **Ahmed ben El Hadj Ali ben El Hadj Salah**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1904, <http://anom...>
179. E.C.R.D, N°83, **Ahmed ben Mohamed ben Ali**, Guyane française, France, Année 1887, <http://anom...>
180. E.C.R.D, N°84, **Zohra**, Guyane française, France, Année 1888, <http://anom...>
181. E.C.R.D, N°85, **Bel Kacem ben El Hadj Mehammed**, Guyane française, France, Année 1873, <http://anom...>
182. E.C.R.D, N°98, **Ahmed Bey ben Cheik Messaoud**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1891, <http://anom...>
183. E.C.R.D, N°98, **Bahou Mohamed ben Athman**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1895, <http://anom...>
184. E.C.R.D, N°118, **Merzoug ould Hamed**, Guyane française, France, Année 1886, <http://anom...>
185. E.C.R.D, N°123, **Ali ben Safir**, Guyane française, France, Année 1890, <http://anom...>

186. E.C.R.D, N°132, **Mohamed N'Ali Haddad**, Guyane française, France, Année 1906, <http://anom...>
187. E.C.R.D, N°140, **Mohamed ould Si ben Abdelkader**, Guyane française, France, Année 1876, <http://anom...>
188. E.C.R.D, N°141, **Rekia bent El Hadj Abdallah**, Guyane française, France, Année 1892, <http://anom...>
189. E.C.R.D, N°148, **Debenath, Jacques**, Guyane française, France, Année 1866, <http://anom...>
190. E.C.R.D, N°203, **Abdelkader ben Aouda**, Guyane française, France, Année 1876, <http://anom...>
191. E.C.R.D, N°207, **Ahmed ben Ali ben El Hadj**, Guyane française, France, Année 1904, <http://anom...>
192. E.C.R.D, N°262, **Honorine Madeleine**, Guyane française, France, Année 1892, <http://anom...>
193. E.C.R.D, N°276, **Ahmed Seba ben Taleb Youcef**, Guyane française, France, Année 1875, <http://anom...>
194. E.C.R.M, N°1, **Abderrahman ben Braham et Lechien Mathilde Alexandrine**, Guyane française, France, Année 1877, <http://anom...>
195. E.C.R.M, N°3, **Ali Naït Youcef et Surget, Valentine**, Guyane française, France, Année 1901, <http://anom...>
196. E.C.R.M, N°4, **Saïd ben Amar et Fathma bent Djelloul**, Guyane française, France, Année 1905, <http://anom...>

197. E.C.R.M, N°5, **Ali ben Tahar et Aïcha Bent el Abbès**, Guyane française, France, Année 1878, <http://anom...>
198. E.C.R.M, N°5, **Bachir ben Ali Bouguerrah et Perrine Marie Françoise Pédron**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1883, <http://anom...>
199. E.C.R.M, N°5, **El attak ben El Oussaïk et Ximenès Antoinette**, Guyane française, France, Année 1905, <http://anom...>
200. E.C.R.M, N°7, **Mohamed ben Ahmed ben Taleb et Barreteau Julie Marie**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1900, <http://anom...>
201. E.C.R.M, N°13, **Ali Nait Youcef et Honorine Madeleine**, Guyane française, France, Année 1892, <http://anom...>
202. E.C.R.M, N°15, **Abdelkader ben Cherif ben Nabi et Varin Rosalie Elisa**, Guyane française, France, Année 1869, <http://anom...>
203. E.C.R.M, N°17, **Mohamed N'Ali Haddad et Ximenès, Antoinette**, Guyane française, France, Année 1899, <http://anom...>
204. E.C.R.M, N°17, **Nasseur ben Ali ben Sbaa et Dehollain Caroline Eugénie**, Guyane française, France, Année 1892, <http://anom...>
205. E.C.R.M, N°38, **Si Saadi ben Allel et Jeanne Marie Morot**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1882, <http://anom...>
206. E.C.R.M, N°39, **Belgasse ben Mohamed et Massé Honorine Louise**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1883, <http://anom...>

207. E.C.R.M, N°41, **Mohamed ben Ahmed ben Taleb et Marie Lorrain**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1882, <http://anom...>
208. E.C.R.N, N°2, **Fathma**, Guyane française, France, Année 1881, <http://anom...>
209. E.C.R.N, N°2, **Marie Jeanne Françoise**, Guyane française, France, Année 1880, <http://anom...>
210. E.C.R.N, N°2, **Mohamed Arezki**, Guyane française, France, Année 1883, <http://anom...>
211. E.C.R.N, N°5, **Messaouda**, Guyane française, France, Année 1883, <http://anom...>
212. E.C.R.N, N°7, **Marie Louise**, Guyane française, France, Année 1892, <http://anom...>
213. E.C.R.N, N°7, **Zohra**, Guyane française, France, Année 1884, <http://anom...>
214. E.C.R.N, N°8, **Tahar**, Guyane française, France, Année 1886, <http://anom...>
215. E.C.R.N, N°9, **Haj**, Guyane française, France, Année 1905, <http://anom...>
216. E.C.R.N, N°16, **Fathma**, Guyane française, France, Année 1882, <http://anom...>
217. E.C.R.N, N°16, **Marguerite**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1901, <http://anom...>

218. E.C.R.N, N°21, **Thérèse**, Guyane française, France, Année 1889, <http://anom...>
219. E.C.R.N, N°30, **Marie Rosalié**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1883, <http://anom...>
220. E.C.R.N, N°35, **Berthe Aissa**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1902, <http://anom...>
221. E.C.R.N, N°37, **Eugénie Jeanne**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1904, <http://anom...>
222. Etat civil, Divorces, N°1, **Mohamed N'Ali Haddad et Ximenès Antoinette**, Guyane française, France, Année 1904, <http://anom...>
223. Etat civil, Divorces, N°6, **Mohamed ben Ahmed ben Taleb et Lorrain Marie**, Nouvelle-Calédonie, France, Année 1900, <http://anom...>
224. N° de Notice C-161806, Base de données Léonore, **Boumezrag Ouanoughi**, France, <https://www.Leonore.archives.nationales.culture.gouv.fr>.
225. N° de Notice L1970013, Base de données Léonore, **Mustapha ben Ismael**, France, <https://www.Leonore...>

3. الكتب:

أ. العربية:

1. ابن الأمير عبد القادر محمد، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، ج1، المطبعة التجارية، الإسكندرية، مصر، 1903.

2. آل الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمان بن حسن، مصباح الظلام في الردّ على من كذب على الشيخ الإمام، تق ومرت: إسماعيل بن سعد بن عتيق، دار الهداية، الرياض، المملكة العربية السعودية، (د.س).

3. ابن العنّابي محمد بن محمود، السّعي المحمود في نظام الجنود، تق وتحت: محمد بن عبد الكريم الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

4. بك عبد الحميد، تاريخ عبد الحميد بيك، ضمن كتاب أعيان من المشاركة والمغاربة، تق وتحت: أبو القاسم سعد الله، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2005.

5. الحفناوي أبو القاسم محمد، تعريف الخلف برجال السلف، ج2، ببيير فونتانة الشرقية، الجزائر، 1906.

ب. المعرّبة:

1. ابن التّهامي مصطفى، سيرة الأمير عبد القادر وجهاده، تحت وتق وتحت: يحي بوعزيز، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2005.

2. تشرشل شارل هنري، حياة الأمير عبد القادر، تحت وتق وتحت: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس، 1974.

3. خوجة حمدان بن عثمان، المرأة، تق وتحت: محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

4. دumas ميلشور جوزيف أوجين، المرأة العربية دراسة وصفية لحياة المرأة الجزائرية 1870، تحت: بن حرز الله بن مويّزة، ط1، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2024.

5. دي رينو بيليسي، حوليات جزائرية، تحت: نصيرة بن تركي، مج2، دار أصالة، الجزائر، 2012.

6. فيرو شارل، بوعكاز وأولاد عاشور حكام مشيخة فرجوة خلال القرن 17 و18 و19، تحت: عبد الحليم حد مسعود، دار خيال، برج بوعريّيج، الجزائر، 2022.

7. مونجان إدموند، الأغواط في مذكرات الملازم الفرنسي إدموند مونجان (1844-1890)، تر: بن حرز الله بن مويظة، ط2، دار النعمان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2023.
ج. الفرنسية:

1. Achille Fillias, **Histoire de la conquête et de la colonisation de l'Algérie (1830-1860)**, Imprimerie De Dubuisson, Paris, France, 1860.
2. Adolphe Dupuch Antoine, **Abd-El-Kader au château d'Amboise**, 3^e Édition, Imprimerie et Lithographie De H. Paye, France, 1849.
3. Alexandre Dumas, **Impressions de voyage: Le Véloce ou Tanger, Alger, Tunis**, Tome Dixième, Imprimerie J. Voisvenel, S.E, 1855.
4. Alexandre Duvernois, **Le Régime civil en Algérie**, typ. Schoutheer, Paris, France, 1865.
5. Alfred Rambaud, **Notice sur M. le duc d'Aumale**, Imprimeurs De L'institut De France, Paris, France, 1899.
6. Angoulvant G. et Sylvain Vignéras, **Djibouti Mer Rouge Abyssinie**, Librairie Africaine et Coloniale, Paris, France, 1902.
7. Armengaud Jean Louis, **Le Sud oranais**, Editeur militaire, Paris, France, 1893.
8. Auguste Bourguignon, **Éléments Généraux De La Législation Française**, Garnier Frères, Libraires. Éditeurs, Paris, France, 1873.

9. Baptiste Sirey Jean, **Les codes annotés de Sirey Codes d'instruction criminelle, pénal et forestier**, Imprimerie et Librairie Générale de Jurisprudence, Paris, France, 1854.
10. Beuve M. Sainte, **Lettres du maréchal de Saint-Arnaud 1832-1854**, Troisième Édition, Tome2, Imprimerie de Maurice Loignon, 1864.
11. Bœuf François, **Résumé de répétitions écrites sur le droit pénal (Code pénal et Code d'instruction criminelle)**, Dauvin Frères , Libraires-Éditeurs, Paris, France, 1878.
12. Bornot Abbé, **Héros et épopées**, Avec préface de François Coppée, Imprimerie de l'oissy, Paris, France, 1901.
13. Camille Rousset, **La Conquête D'Alger**, E. Plon et cie, Imprimeurs Éditeurs, Paris, France, 1879.
14. (———,———), **L'Algérie de 1830 à 1840: les commencements d'une conquête**, Tome1, Libraire Plon, Paris, France, 1887.
15. (———,———), **La Conquête de L'Algérie 1841-1857**, Tome2, Troisième édition, Typographie Plon-Nourrit, Paris, France, 1904.
16. Corneille Trumelet, **Les français dans le désert**, 4 Édition, Librairie Algérienne et Coloniale, Paris, France, 1885.
17. De Lanessan Jean Louis, **L'expansion coloniale de la France**, Imprimerie Générale A. Lahure, Paris, France, 1886.

18. De Margon, **Insurrections dans la province de constantine de 1870 a 1880**, Imprimerie Berger-Levrault et Cie, Paris, France, 1883.
19. De Martinval E., **Bou-Maza scheriff des OuledYonnes, prisonnier des Français**, Imprimeur De E. Bautruche, Paris, France, 1847.
20. De Ménerville M. P., **Dictionnaire de la législation algérienne**, Premier Volume 1830–1860, Deuxième Édition, Imprimé par E. Trunot, S.E, 1867.
21. De Montaignac Marquis, **Notice Sur La Déportation A La Nouvelle-Calédonie**, Imprimerie Nationale, Paris, France, 1874.
22. De Mont Rond M., **Histoire de la conquête de l'Algérie de 1830 à 1847**, Tome1, Imprimerie De E. Marc-Aurei, Paris, France, 1847.
23. De Penhoën Barchou et Auguste Théodore Hilaire, **Mémoires d'un officier d'État-major: expédition d'Afrique**, Charpentier, Libraire Éditeur, France, 1835.
24. D'hornoy Dompierre, **Notice sur la transportation à la Guyane française et à la Nouvelle-Calédonie, Pendant Les Années 1868, 1869, Et 1870**, imprimerie Nationale, Paris, France, 1874.
25. D'Haussonville Vicomte, **Les établissements Pénitentiaires En France Et Aux Colonies**, Michel Lévy Frè Es Éditeurs, Paris, France, 1875.

26. Dieuzaide Victor Amedée, **Histoire de l'Algérie de 1830–1878**, tome 1, imprimerie de l'association ouvrière, Oran, Algérie, 1880.
27. Edmond Pellissier de Reynaud, **Annales Algériennes**, Tome1, Dumaine, Libraire–Editeur De L'empereur, Paris, France, 1854.
28. Édouard Ault Dumesnil, **De l'expédition d'Afrique en 1830**, Imprimerie De Poussielgue, Paris, France, 1832.
29. Edouard Teisseire, **La transportation pénale et la relégation d'après les lois des 30 mai 1854 et 27 mai 1885**, imprimerie A. Burdin et Cie, Paris, France, 1893.
30. Ernest Mercier, **Histoire de Constantine**, Imprimerie Jérôme Marie et F. Biron, Constantine, Algérie, 1903.
31. Émile Larcher, **Trois Années d'études algériennes, législatives, sociales, pénitenciaires et pénales (1899–1901)**, Arthur Rousseau Éditeur, Paris, France, 1902.
32. France, **Code pénal de l'empire français**, Edition conforme à celle de l'imprimerie impériale, Paris, France, 1810.
33. Féraud Charles, **Le Sahara De Constantine Notes Et Souvenirs**, Imprimeur Libraire De L'Académie, Algérie, 1887.
34. Gaffarel Paul, **L'Algérie Histoire Conquête Et Colonisation**, Imprimeurs De L'Institut, Paris, France, 1883.
35. G A.– M., **La France coloniale. Algérie**, Imprimerie Mame, France, 1886.

36. Girault Arthur, **Principes de colonisation et de législation coloniale**, seconde édition, tome2, imprimerie Contant Laguerre, Paris, France, 1904.
37. Goltdammer F., **Notice sur Obock (golfe d'Aden), colonie française**, Imprimerie Arnous De Rivière, Paris, France, 1877.
38. Gustave Vallat, **Le duc d'Aumale, sa vie et son oeuvre**, Abbeville C. Paillart, Imprimeur-Éditeur, S.E, 1898.
39. Guy de Maupassant, **Au soleil**, 9^e Édition, Victor Havard Éditeur, Paris, France, 1884.
40. Hugues Henry et Paul Lapra, **Le code algérien**, Challamel Ainé Librairie algérienne et coloniale, Paris, France, 1878.
41. Jean Étienne Roy Just, **Histoire de l'Algérie, depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours**, Quatrieme Edition, 1^{re} Série, Tours Alfred Mame Et fils éditeurs, France, 1880.
42. Jh.-P.-L Bérard, **Les deux villes de Tenez et Boumaza**, Imprimerie Cerf, Paris, France, 1864.
43. Joseph Robin, **L'insurrection de la Grande Kabylie en 1871**, Imprimerie Librairie Militaire, Paris, France, 1901.
44. Jules Ladimir, **Les guerres d'Afrique, depuis la conquête d'Alger par les Français jusques et y compris l'expédition de Kabylie en 1858**, B. Renault, Libraires Editeurs, Paris, France, 1859.

45. Julius Praetor, **Souvenirs d'un déporté en Nouvelle-Calédonie (1871)**, Fayard Éditeur, Paris, France, 1875.
46. Labbé Jules, **Un mois dans le Sahara**, Imprimerie et Lithographie, Lille, France, 1865.
47. La Société des études coloniales et maritimes, **Colonies françaises et pays de protectorat à l'Exposition universelle de 1889**, illustrations de Pierre Vignal, préface signée Paul Leroy-Beaulieu, Librairie Léopold Cerf, Paris, France, 1889.
48. Loi, **Code Pénal**, De l'imprimerie De Prault, Paris, France, 6 octobre 1791.
49. Louis Blanc, **Histoire de dix ans: 1830-1840**, Tome 5, Douzième Édition, Librairie Germer Baillière Et Cie, Paris, France, 1877.
50. Louis Elzéar Ortolan Joseph, **Résumé des éléments de droit pénal: pénalité, juridictions, procédure**, Henri Plon, Imprimeur-Éditeur, Paris, France, 1867.
51. Louis Vincent Graulle Eugène, **Insurrection de Bou-Amama (avril 1881)**, Éditeur militaire, Paris, France, 1905.
52. Massonie Gilbert, **La question indigène en Algérie**, ligue française pour la défense des droits de l'homme et du citoyen, Paris, France, 1909.
53. Maurice La Châtre, **Nouveau dictionnaire universel**, Tome premier, Docks de la Librairie, Paris, France, 1865.

54. Michel Louis, **La Vierge Rouge Mémoires de Louise Michel**, édité et traduit par: Bullitt Lowry et Elizabeth Ellington Gunter, The University of Alabama Press University, États-Unis d'Amérique, 1981.
55. Ministère des affaires étrangères France, **Affaires de Tunisie: avec une carte de la Régence, 1870–1881**, Imprimerie Nationale, Paris, France, 1881.
56. Narcisse Faucon, **Le livre d'or de l'Algérie**, Librairie Algérienne et Coloniale, Paris, France, 1889.
57. **Notice sur l'expédition qui s'est terminée par la prise de la smahla d'Abd-el-Kader, le 16 mai 1843**, Imprimeur des Musees royaux, S.E, 1845.
58. Octave Depont et Xavier Coppolani, **Les confréries religieuses musulmanes**, Imprimeur Libraire Éditeur, Algérie, 1897.
59. Octave Stanislas Foucher Léon Albert, **Encyclopédie d'hygiène et de médecine publique**, Tome troisième, Correil Imprimerie Créte, Paris, France, 1891.
60. Orgeas J., **La pathologie des races humaines et le problème de la colonisation**, Octave Doin, Éditeur, Paris, France, 1886.
61. Paul Eudel, **L'orfèvrerie algérienne et tunisienne**, Lithographie Adolphe Jourdan, Algérie, 1902.
62. Paul Thureau Dangin, **Histoire de la monarchie de Juillet**, Tome5, Typographie de E. Plon, Paris, France, 1889.

63. Paul Wachi, **L'insurrection de Bou Amama (1881–1882)**, Imprimerie rapide, Tunis, 1901.
64. Petit Maxime, **Les Colonies Françaises**, Tome Second, Librairie Larousse, Paris, France, 1903.
65. Petrignani Capitaine, **Notice sur les événements de 1881–1882 dans le Chott–Chergui**, Berger Levrault et Cie Editeurs, Paris, France, 1909.
66. René Garraud, **Précis de droit criminel**, Deuxième Edition, Imprimerie Contant Laguerre, Paris, France, 1885.
67. Rond Mont et Paul Ennemond Émile, **Histoire de la conquête de l'Algérie de 1830 à 1847**, Tome 2, Imprimerie De E.Marcaurei, Paris, France, 1847.
68. Richard Charles, **Etude sur l'insurrection du Dahra (1845–1846)**, Typographie A. Besamenez, Algérie, 1846.
69. Rinn Louis, **Histoire De L'Insurrection De 1871 En Algérie**, Librairie Adolphe Jourdan, Imprimeur Libraire Éditeur, Algérie, 1891.
70. Saalfeld Martens et Frédéricet Murhard, **Nouveau recueil général de traités**, Tome12, Continué, A La Librairie de Dieterich, S.E, 1854.
71. Sabatier Camille, **Les difficultés Algériennes La question de la sécurité, insurrections, criminalité**, Libraire Éditeur Adolphe Jourdan, Algérie, 1882.

72. Taboui Geneviève, **Jules Cambon Par L'un des Siens**, Payot, Paris, France, 1938.

73. Vormus E., **Grand dictionnaire national illustré d'histoire et de géographie**, S. Lambert Cie, Éditeurs, Paris, France, 1879.

4. المنشورات الرسمية للحكومة العامة بالجزائر وللحكومة الفرنسية والمستعمرات

العقابية:

1. **Bulletin officiel des actes du gouvernement**, Algérie (Période coloniale), Ministère de la Guerre, imprimerie du gouvernement ,Algérie, 1842.

2. **Bulletin officiel de la Guyane française 1866**, Imprimerie Du Gouvernement, Cayenne, Guyane, 1867.

3. **Bulletin officiel de la Guyane française 1869**, Imprimerie Du Gouvernement, Cayenne, Guyane, 1870.

4. **Bulletin officiel de la Guyane française 1872**, Imprimerie Du Gouvernement, Cayenne, Guyane, 1873.

5. **Bulletin officiel de la Guyane française 1876**, Imprimerie Du Gouvernement, Cayenne, Guyane, 1877.

6. **Bulletin Officiel du Gouvernement Général de L'Algérie**, Douzième Année 1872, Imprimerie Typographique et Lithographique A. Bouyer, Algérie, 1873.

7. **Bulletin Officiel du Gouvernement Général de L'Algérie**, Treizième Année 1873, Imprimerie Typographique et Lithographique A. Bouyer, Algérie, 1874.

8. **Notice Sur La Déportation A La Nouvelle-Calédonie**, Publiée Par Les Soins de M. Le Vice-Amiral Fourichon, Imprimerie Nationale, Paris, France, 1876.

9. **Notice sur la transportation à la Guyane française et à la Nouvelle-Calédonie**, Publiée Par Les Soins De Son Exc. M. L'Amiral Rigault De Genouilly. Ministre De La Marine et Des Colonies, Imprimerie Impériale, Paris, France, 1867.

10. **Notice sur la transportation à la Guyane française et à la Nouvelle-Calédonie Pour L'Année 1877**, Par Les Soins de M. Le Vice-Amiral Sénateur Jauréguirerry, Imprimerie Nationale, Paris, France, 1880.

11. **Notice sur la transportation à la Guyane française et à la Nouvelle-Calédonie Année 1880-1881**: M. Le Vice-Amiral Peyron, Imprimerie Nationale, Paris, France, 1884.

12. **Notice sur la transportation à la Guyane française et à la Nouvelle-Calédonie Année 1882-1883**, M Le Vice-Amiral Galiber, M Dccc Lxxxv, Imprimerie Nationale, Paris, France, 1885.

13. **Notice sur la transportation à la Guyane française et à la Nouvelle-Calédonie Année 1884**, M. Le Vice-Amiral Aube, M Dccc Lxxxvii, Imprimerie Nationale, Paris, France, 1887.

5. الصحف والدوريات:

أ. العربية:

1. المبشر، ع162، 30 ماي 1854.

1. Aumerat Joseph François, "Le Bureau De Bienfaisance Musulman", In: **Revue africaine**, Volume 43, 1899.
2. Ben Redjeb Hossaïn, "Extrait du manuscrit du fils du Muphti hanéfite Hossaïn ben Redjeb", **Revue africaine journal des travaux de la Société historique algérienne**, Société historique algérienne, N°65, Algérie, 1/9/1867.
3. **Courrier du Midi**, 6 Année, N°74, 21/6/1836.
4. (————,————), 23 Année, N°64, 30/5/1843
5. Féraud Charles, "Epoque de L'établissement des Turcs à Constantine", In, **Revue africaine**, N°10, 1866.
6. (————,————), "Ferdjioua Et Zouar'a, Notes Historiques Sur La Province De Constantine", **Revue africaine**, 22 Année. N°132–131, Sept–Nov 1878.
7. **Journal des débats politiques et littéraires**, 10/10/1836.
8. **Journal des débats politiques et littéraires**, 15/12/1873.
9. **Journal des Tribunaux**, 27 Année, N°14, 17/1/1863.
10. **Journal de la Corse**, N°23, 7/6/1843.
11. **Journal officiel de la Guyane française**, 61 Année, N°28, 10/7/1909.
12. **Journal officiel de la Martinique**, N°104, 27/12/1845.
13. **Journal officiel de La République Française**, Soixante–dixième Année, N°151, 29/6/1938.

14. **La Croix**, 6 Année, N°960, 28/7/1886.
15. **La République de l'Ariège**, 8 Année, N°758, 2/9/1883.
16. **L'Avenir de Bel-Abbès**, 2 Année, N°117, 26/3/1884.
17. **L'Écho des villes et communes de l'arrondissement de Lodève**, 4 Année, N°24, 11/6/1843.
18. **L'Écho d'Oran**, 38 Année, N°4929, 7/9/1882.
19. **Le Courrier de Mostaganem**, 23 Année, N°1456, 6/12/1883.
20. **Le Journal de Cauterets**, 3 Année, N°18, 30/8/1866.
21. **Le Mémorial bordelais**, N°11831, 3/6/1843.
22. **Le Messager du Midi**, 7 Année, N°150, 1/6/1854.
23. **Le Mobacher**, 34 Année, 26/8/1882.
24. **Le Monde illustré**, 25 Année, N°1264, 18/6/1881.
25. **Le Moniteur Algérien**, 24 Année, N°1397, 10/4/1855.
26. **Le Moniteur des Pyrénées**, 1 Année, N°74, 30/3/1882.
27. **Le Moniteur de l'Ariège**, 17 Année, N°846, 30/12/1900.
28. **Le Moniteur Universel**, N°3, 3/1/1848.
29. **Le Petit journal**, 11 Année, N°3733, 17/3/1873.
30. **Le Progrès de la Nouvelle Calédonie**, Troisième Année, N°136, 5/1/1884.
31. **Le Réveil de Souk-Ahras**, 11 Année, N°647, 4/12/1901.
32. **L'Express du Nord et du Pas-de-Calais**, 11 Année, N°4697, 18/8/1895.
33. **L'Intransigeant**, N°5486, 22/7/1895.

34. **L'Observateur des Pyrénées**, 21/1/1846.
35. **L'Univers**, N°5422, 17/9/1882.
36. **Moniteur Algérien**, 12 Année, 5/7/1843.
37. **Niederrheinischer Kurier**, 5 Année, N°122, 23/5/1838.
38. **Revue des deux mondes**, 45 Année, Troisième Période, 1/3/1875.
39. Robert Achille, "Biographie de Tirman", **Revue africaine**, N°272-273, 1909.
40. Société historique algérienne, "Notice sur Les Dignités Romaines En Afrique", **Revue africaine**, 10 Année, N°59, Septembre 1866.
41. V. Largeau, "Expédition de M. Largeau à Rhadamès", In: Le Globe. **Revue genevoise de géographie**, tome14, 1875.

ثانيا: المراجع:

1. الكتب:

أ. العربية:

1. أباطة نزار، الأمير عبد القادر العالم المجاهد، ط1، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1994.
2. ابن الأثير مجد الدين، النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، ج3، المكتبة الإسلامية، (د.م)، (د.س).
3. ابن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج2، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
4. ابن صحراوي كمال، معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19، ط1، منشورات ألفا للوثائق، الجزائر، 2020.

5. ابن عبد الكريم محمد، حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.
6. ابن العنثري محمد الصالح، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها (تاريخ قسنطينة)، مر وتح: يحي بوعزيز، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.
7. ابن قينة عمر، أعلام وأعمال في الفكر والثقافة والأدب، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2000.
8. ابن قينة عمر، صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث (أعلام.. وقضايا.. ومواقف)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
9. ابن نعمة عبد المجيد وآخرون، موسوعة أعلام الجزائر 1830-1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
10. بزيان سعدي، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس، دار هومه، الجزائر، 2005.
11. بسّايح بوعلام، أعلام المقاومة الجزائرية ضدّ الاحتلال الفرنسي بالسيف والقلم 1830-1954، سحب الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007.
12. بسر عبد الحميد، الشهيد القائد الطالب العربي فمودي، ط1، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2014.
13. بطاش علي، لمحة عن تاريخ منطقة القبائل حياة الشيخ الحداد وثورة 1871، ط3، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
14. بقبق الزهرة، الأمير عبد القادر في الأسر 1848-1852، تق: أ.د. منور الصم، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2018.
15. بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

16. بوعزيز يحي، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري، الدار العربية للكتاب، تونس، 1983.
17. (—، —)، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1995.
18. (—، —)، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.
19. (—، —)، ثورة الباشا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.
20. (—، —)، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
21. (—، —)، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009.
22. (—، —)، وصايا الشيخ الحداد ومذكرات ابنه سي عزيز، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.
23. بوهند خالد، النخبة الجزائرية دراسة تاريخية واجتماعية 1892-1942، دار القدس العربي، وهران، الجزائر، 2015.
24. البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، تح: محمد عبد القادر عطا، ج8، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003.
25. تاوتي الصديق، المبعدون إلى كاليديونيا الجديدة مأساة هوية منفية نتائج وأبعاد ثورة المقراني والحداد، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2007.
26. التميمي عبد الجليل، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي تونس-الجزائر-ليبيا من 1816 إلى 1871، تق: روبر منتران، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1972.

27. ثروت جلال، الظاهرة الإجرامية (دراسة في علم الإجرام والعقاب)، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1983.
28. الجيلالي عبد الرحمان بن محمد، تاريخ الجزائر العام، ج4، دار الأمة، الجزائر، 2014.
29. الحناشي عبد اللطيف، السياسة العقابية الاستعمارية الفرنسية بالبلاد التونسية 1881-1955، ط1، الدار التونسية للكتاب، تونس، 2020.
30. (—،—)، المراقبة والمعاقبة بالبلاد التونسية الإبعاد السياسي أنموذجا 1881-1955، ط1، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس، تونس، 2003.
31. الخالدي سهيل، الإشعاع المغربي في المشرق دور الجالية الجزائرية في بلاد الشام، دار الأمة، الجزائر، 2016.
32. خوضر أحمد، تفرقت بين الحقيقة والأسطورة والمغالطة، دار الخلدونية، الجزائر، 2019.
33. دبوز محمد علي، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج1، ط1، عالم المعرفة، الجزائر، 2013.
34. دردور سمير نور الدين، نومييا رحلة النفي إلى كاليدونيا، دار العلا، أم البواقي، الجزائر، 2023.
35. الزحيلي وهبة: الفقه الإسلامي وأدلته، ج2، ط4، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1997.
36. زوزو عبد الحميد، ثورة الأوراس سنة 1879، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
37. (—،—)، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009.
38. الزّيانّي محمد بن يوسف، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تح وتّق: المهدي البوعبدلي، ط1، عالم المعرفة، الجزائر، 2013.

39. سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1996.
40. (—، —)، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2005.
41. (—، —)، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، عالم المعرفة، الجزائر، 2015.
42. (—، —)، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج7/6/4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998.
43. (—، —)، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.
44. (—، —)، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1830-1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2007.
45. (—، —)، رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنّابي المتوفى سنة 1850 صاحب كتاب السعي المحمود في نظام الجنود، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1990.
46. (—، —)، شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السلفية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986.
47. (—، —)، مجادلة الآخر، عالم المعرفة، الجزائر، 2015.
48. (—، —)، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
49. سعيدوني ناصر الدين، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

50. (—،—)، عصر الأمير عبد القادر، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، الكويت، 2000.
51. (—،—)، من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي "تراجم مؤرخين ورحالة وجغرافيين"، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1999.
52. (—،—)، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009.
53. شافو رضوان، الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري ورقلة أنموذجا 1844-1962، ط2، دار ومضة للنشر والتوزيع والترجمة، جيجل، الجزائر، 2021.
54. (—،—)، المقاومة الشعبية بصحراء قسنطينة تقرت وضواحيها أنموذجا 1844-1875، دار الشروق للطباعة والنشر، الجزائر، 2016.
55. الشيخ أبو عمران وآخرون، معجم مشاهير المغاربة، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1995.
56. الصادق العربي نصر الدين بشير، عمليات النفي وأثرها على حركة الجهاد الديني 1911-1943 دراسة تاريخية، ط1، منشورات جامعة المرقب، ليبيا، 2016.
57. صيد عبد الحليم، أبحاث في تاريخ زيبان بسكرة، ط1، مطبعة سوف، الوادي، الجزائر، 2000.
58. طرشون نادية وآخرون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
59. العقبي صلاح مؤيد، الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر تاريخها ونشاطها، دار البراق، بيروت، لبنان، 2002.
60. العلاوي فارس أحمد، الأمير الجزائري في دمشق وثائق تنشر لأول مرة عن الأمير عبد القادر الجزائري وأولاده وأحفاده، دار كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

61. العلوي محمد الطّيب، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1985.
62. عميراوي حميدة، جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري (بداية الاحتلال)، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1984.
63. (—،—)، دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية (1827-1840)، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1987.
64. (—،—)، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2005.
65. العوامر إبراهيم محمد الساسي، الصروف في تاريخ الصحراء وسوف، تع: الجيلاني بن إبراهيم العوامر، منشورات ثالة، الجزائر، 2007.
66. عوض صالح، معركة الإسلام والصليبية في الجزائر، ج1، الزيتونة للإعلام والنشر، الجزائر، 1989.
67. عيساوي محمد ونيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871، مؤسسة شطبي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
68. الغرياني الصادق عبد الرحمان، مدونة الفقه المالكي وأدلته، ج3، ط1، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، 2002.
69. غطاس عائشة وآخرون، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
70. فريخ لخميسي، الزّيبان في الحركة الوطنية والثورة التحريرية 1844-1956، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2022.
71. قادري عبد الحميد، التعريف بوادي ريغ، ط1، الآمال للطباعة، الوادي، الجزائر، 1999.
72. فايد مولود، المقراني، ط1، منشورات ميموني، الجزائر، 2013.

73. قمعون عاشوري، الشيخان، ط1، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2010.
74. الكتّاني عبد الحي بن عبد الكريم، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، اعت: إحسان عباس، ج1، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1982.
75. المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر، ط2، المطبعة العربية، الجزائر، 1997.
76. (—، —)، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791 سيرته حروبه أعماله نظام الدولة والحياة العامة في عهده، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
77. (—، —)، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر 1168-1264هـ/1754-1830، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
78. المرزوقي محمد، صراع مع الحماية، دار الكتب الشرقية، تونس، 1973.
79. مزيان سعيدي، السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها (1871-1914)، ج1، ط1، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، 2010.
80. مفتاح عبد الباقي، أضواء على الطريقة الرحمانية الخلوتية، تق: محمد المأمون مصطفى القاسمي الحسني، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2009.
81. مقراني محمد الصادق، فج مزالة... من بداية المقاومة إلى الثورة 1830-1954، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2016.
82. منور العربي، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
- ب. المعرّبة:
1. إتيين برونو، الأمير عبد القادر الجزائري، تر: ميشيل خوري، ط2، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 2001.
2. أجرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1982.

3. (—،—)، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، مج2، تر: جمال فاطمي وآخرون، دار الأمة، الجزائر، 2008.
4. (—،—)، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، تر: م. حاج مسعود وع. بلعربي، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.
5. الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
6. بسّايح بوعلام، أشعار الهوى والوغي لمحمد بلخير نصوص من التراث الشعبي الجزائري، تر: نور الدين خندودي، منشورات الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2007.
7. بفايفر سيمون، مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تق وتعر: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
8. التّر عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1989.
9. خياطي مصطفى، حقوق الإنسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، تر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2013.
10. زوزو عبد الحميد، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية (1837-1939)، تر: مسعود حاج مسعود، ج1، دار هومة، الجزائر، 2005.
11. صاري جيلالي، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830/1962، تر: قندوز عباد فوزية، دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
12. صاريناي يوسف وآخرون، الجزائر في الوثائق العثمانية، تر: فاضل بيات ويشار محمد صالح الشريف، سيستام أوفسات، أنقرة، تركيا، 2010.

13. فوكو ميشيل، المراقبة والمعاقبة ولادة السّجن، تر: علي مقلد، مر وتق: مطاع صفدي، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، 1990.
14. كاتب كمال، أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر 1830-1962 تمثيل وحقائق السكان، تر: رمضان زبدي، دار المعرفة، الجزائر، 2011.
15. ميلي جرمان، ترحيل قرويي وثوار القبائل الكبرى إلى كاليدونيا الجديدة 1872-1876، تر: آيت شعلال، دار ومركز الإمام الثعالبي للدراسات ونشر التراث، الجزائر، 2013.

ج. الفرنسية:

1. Barbancon Louis José et Christophe Sand, **Caledoun, histoire des Arabes et Berbères de Nouvelle-Calédonie**, Publisher, Association des Arabes et Amis des Arabes de Nouvelle-Calédonie, Nouvelle-Calédonie, 2013.
2. Bauchard Philippe, **Léon Blum Le pouvoir pour quoi faire?**, Librairie Arthaud, Paris, France, 1976.
3. Bendjebbar André, **Le Rouge Et Le Blanc Les Peintres Du Bagne**, Catalogue rédigé, Énap, S.E, Exposition du 21 nov. 2016 au 15 fév. 2017.
4. Blanc Drapean, **Après Des Années De Guerre Non Stop L'Emir Baisse Les Bras...**, Editions ANEP, Algérie, Septembre 2005.
5. Boyer Irma, **Louise Michel**, La Bibliothèque De Paris Marxiste, Paris, France, 1927.
6. **Caledoun histoire des "arabes" de Nouvelle-Calédonie**, institut du monde arabe, Paris, France, 2011.

7. Carbonel Jules, **Les parcs nationaux en Algérie**, Gouvernement général De L'Algérie, Algérie, 1930.
8. Cataldo Hubert, **Biskra Et Les Ziban**, Collection Les Français D'Ailleurs, Montpellier, France, 1988.
9. Chaouati Amel, **Les Algériennes du château d'Amboise La suite de L'émir Abd el-kader**, Éditions Sédia, Algérie, 2016.
10. C.N Mairin, **Le Dahra, Cassaigne, Bosquet, Pont du Cheliff**, imprimerie de l'Ain Sefra, Mostaganem, Algérie, 1905.
11. Dhur Jacques, **Visions De Bagne**, J. Ferenczi et Fils, Editeurs, Paris, France, 1925.
12. Dion Isabelle et Hélène Taillemite, **Lettres du Bagne**, Coédition Archives nationales d'outre-mer Image En Manœuvres Édition, Marseille, France, 2007.
13. Duchêne Albert, **Un Ministre Trop Oublié Chasseloup Laubat**, Société D'éditions, Géographiques, Maritimes et Coloniales, Paris, France, 1932.
14. Emerit Marcel, **La Pacification Et L'Organisation De La Kabylie Orientale De 1838 à 1870**, Publication De La Facilté Des Lettres D'Alger, Ile Série, Tome XVI, Société d'Editions "Les Belles Lettres", Paris, France, 1948.
15. Ernest Denormandie, **Temps passé, jours présents (notes de famille)**, Société Anonyme De Publications Périodiques, Paris, France, 1900.

16. Ernest Mercier, **Histoire de Constantine**, Imprimerie Jérôme Marie et F. Biron, Constantine, Algérie, 1903.
17. Farcy Jean Claude, **Guide Des Archives Judiciaires et Penitentiaires 1800–1958**, Sous la direction de Philippe Vigier, l'Université de Paris X Nanterre, Manuscrit publié sous ce titre par CNRS Éditions, France, 1992.
18. Gaid Mouloud, **Les Beni-Yala Et Les Vérités Historiques Sur L'Insurrection De Mokrani En 1871**, Imprimerie General, Algérie, 1952.
19. (———,———), **Mokrani**, Editions Andalouses, Algérie, 1993.
20. Garrot Henri, **Histoire Générale De L'Algérie**, Imprimerie P. Crescenzo, Algérie, 1910.
21. Grandmaison Olivier Le Cour, **Coloniser Exterminer sur la guerre et l'État colonial**, Fayard, Paris, France, 2005.
22. Hamet Ismaël, **Les musulmans français du Nord de l'Afrique**, Librairie Armand Colin, Paris, France, 1906.
23. Harmel Pierre Robin, **Le Prince Jules de Polignac Ministre de Charles x Sa Vie de 1829 à 1847**, Maison Aubanel Père, Avignon, France, 1950.
24. Pierre Jeambrun, **Jules Grévy ou La République debout**, Librairie Jules Tallandier, S.E, 1991.
25. Lallaoui Mehdi, **Algériens Du Pacifique Les Déportés De Nouvelle-Calédonie**, 2^{ème} Édition, Zyriab, Algérie, 2001.

26. Laporte Paul, **La Guyane des Ecoles Etude résumée de l'Histoire, de la Géographie de la Guyane française et de sa situation économique**, imprimerie A. Corps, Paris, France, 1915.
27. Lartigue De, **Monographie De L'Aurès**, A Vapeur Marle–Audrino, Constantine, Algérie, 1904.
28. Le Boucher L., **Ce Qu'il Faut Connaitre Du Bagne**, Ancienne Librairie Furne, Paris, France, 1930.
29. Le Marchand E., **L'Europe Et La Conquête D'Alger**, Librairie Académique, Paris, France, 1913.
30. Le Pointe Henri, **La Colonisation Française Au Pays Des Somalis**, Librairie Jouve, Paris, France, 1914.
31. Michel Pierre, **La terre de la grande punition Histoire des bagnes de guyane**, Éditions Ramsay, Paris, France, 1982.
32. Mustapha Hadj Ali, **Des Revoltes Populaires Aux Deportations**, 2^{ème} Édition, Editions Imal, Algérie, 2021.
33. (———,———), **Les Algériens en Nouvelle–Calédonie L'Insurrection de 1871**, 2^{ème} Édition, Editions Imal, Algérie, 2019.
34. (———,———), **Les Bagnards Algériens De Cayenne**, 3^{ème} Édition, Editions Imal, Algérie, 2018.
35. Ouennougui Mélica, **Algériens et Meghrébins en Nouvelle–Calédonie de 1864 á nos jours**, Casbah Editions, Algérie, 2014.
36. Paul Azan, **Conquête Et Pacification De L'Algérie**, librairie de France, Paris, France, 1929.

37. Sellal Rachid, **Caledoun Terre de bagne des déportés algériens de Nouvelle-Calédonie**, Casbah Editions, Algérie, 2013.
38. Tassadit Yacine, **Kabylie 1871 L'insurrection**, Koukou Editions, Algérie, 2019.
39. Thénault Sylvie, **Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale. Camps, internements, assignations à résidence**, Odile Jacob, Paris, France, 2012.
40. Vincent Danielle Donet, **De soleil et de silences: histoire des bagnes de Guyane**, Imprimerie D. Guéniot, Paris, France, 2003.
41. Zehil Abdallah, **Petit guide historique de la Syrie, la Palestine et l'Egypte**, Imprimerie E. Maurin, Marseille, France, 1929.

2. الرسائل الجامعية:

أ. العربية:

1. ابن جابو أحمد، المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس (1830-1954)، رسالة دكتوراه، إش: أ.د. يوسف مناصرية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.
2. ابن عبد العزيز إبراهيم بن محمد الأحمد، عقوبة التغريب والإبعاد في الشريعة والقانون (دراسة تأصيلية تطبيقية)، رسالة ماجستير، إش: د. محمد السيد عرفة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2007.
3. بودخانة سليمة، نفي رواد المقاومة الجزائرية إلى الخارج من 1830 إلى 1871، رسالة ماجستير، إش: أ.د. كمال فيلالي، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004-2005.

4. بيرم كمال، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي (1840-1954)، رسالة دكتوراه، إتش: د. صالح لميش، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011.
5. حمّاش خليفة إبراهيم، العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830، رسالة ماجستير، إتش: د. خليل عبد الحميد عبد العال، جامعة الإسكندرية، مصر، 1988.
6. حنفوق إسماعيل، دور الطرق الصوفية في منطقة الأوراس 1844-1931، رسالة ماجستير، إتش: د. صالح فركوس، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010-2011.
7. حيمر صالح، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930)، رسالة دكتوراه، إتش: أ.د. علي آجقو، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013-2014.
8. خضير عبد الرزاق، المهاجرون الجزائريون في الأناضول وبلاد الشام (1830-1914)، رسالة ماجستير، إتش: د. شكيب بن حفري، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2013-2014.
9. روابحي العياشي، الإدارة الاستعمارية وعلاقتها بالعائلات الكبرى في مقاطعة قسنطينة 1837-1871، رسالة دكتوراه، إتش: أ.د. صالح فركوس، جامعة قسنطينة2-عبد الحميد مهري، الجزائر، 2014-2015.
10. زروق نادية، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في شمال إفريقيا الجزائر نموذجا 1870-1900، رسالة ماجستير، إتش: د. الغالي غربي، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2010-2011.
11. زقب عثمان، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914 (دراسة في أساليب السياسة الإدارية)، رسالة دكتوراه، إتش: أ.د. صالح لميش، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014-2015.

12. الطيب مختاري، اللجنة الإفريقية 1833-1834، رسالة ماجستير، إيش: أ. بوعزة بوضرساية، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2009-2010.
13. غانم بديعة أحمد الطائي، أحكام النفي والتهجير (دراسة في الأسباب والآثار والنتائج)، رسالة ماجستير، إيش: أ.د. حسين كاظم عزيز خوير، جامعة كربلاء، العراق، 2017.
14. غطاس عائشة، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830 مقارنة اجتماعية-اقتصادية، رسالة دكتوراه، إشراف: د. مولاي بالحميسي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000-2001.
15. قبائلي عبد الحفيظ، النظام العقابي الفرنسي الخاص بالأهالي المسلمين في الجزائر المستعمرة (1830-1900)، رسالة دكتوراه، إيش: أ.د. رمضان بورغدة، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2019-2020.
16. قشاشني علي، التوجّه المعادي للعروبة والإسلام في السياسة الفرنسية بالجزائر 1871-1954، رسالة دكتوراه، إيش: أ.د. الجيلالي شقرون، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2020-2021.
17. قنزار نعيمة، المنفيون الجزائريون إلى كاليدونيا الجديدة وقويانا بعد ثورة 1871 دراسة تحليلية لكتاب المبعدون الجزائريون إلى كاليدونيا الجديدة، رسالة دكتوراه، إيش: أ.د. جمال معتوق، جامعة الجزائر2-أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2014-2015.
18. ورتي جمال، تطور نظام الإدارة الفرنسي في عمالة قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر سوق أهراس نموذجا (1843-1900)، رسالة دكتوراه، إيش: أ.د. مصطفى حداد، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009-2010.
19. هواري مختار، نماذج من القمع الإداري الاستعماري تجاه بعض القبائل في الجنوب القسنطيني 1871-1916، رسالة دكتوراه، إيش: د. سليمان قريري، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، الجزائر، 2016-2017.

ب. الفرنسية:

1. Bouaziz Mansour, **Le bain colonial dans le roman français 1851-1938: genèse et structure. Littératures**, Thèse de Doctorat, Dirigée par: Madame le Professeur Odile, Université Côte d'Azur, Western Université, Canada, 2019.

2. Sanchez Jean Lucien, **La relégation des récidivistes en Guyane française. Les relégués au bain colonial de Saint-Jean-du-Maroni 1887-1953**, Thèse de Doctorat, Sous La Direction De M. Gerard Noiriel, Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales, France, 3 Decembre 2009.

3. مقالات الصحف والمجلات والدوريات والكتب الجماعية:

أ. العربية:

1. ابن صحراوي كمال، "الشريف بومعزة ثائر الظهرة والونشريس من خلال كتابات الفرنسيين"، **مجلة أبحاث**، ع2، دار أبجديات للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
2. (—، —)، "التهجير القسري إلى كاليدونيا الجديدة جدلية حق العودة وتعنت الإدارة الاستعمارية قراءة في بعض الوثائق الأرشيفية"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، مج12، ع1، جامعة معسكر، الجزائر، 30 جوان 2017.
3. ابن صحراوي كمال وزكريا جرادي، "انتفاضة محمد الغرنوق جنوب فرنده عام 1854 ضد الاحتلال الفرنسي دراسة من خلال الأرشيف والكتابات الفرنسية"، **مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية**، مج3، ع2، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، سبتمبر 2020.
4. بورايو عبد الحميد، "ثيمة المنفي في الشعر الملحون الجزائري"، **مجلة نقد للدراسات والنقد الاجتماعي**، ع43، الجزائر، 2024.

5. بوشامة عاشور، "النفي في العهد الاستعماري الفرنسي بالجزائر دراسة مصطلحية وعرض قانوني"، ضمن كتاب: الهجرة، الحراك والنفي وآثارهم على الصعيد الثقافي واللغوي، إشراف: كمال فيلاحي، سلسلة مطبوعات الملتقيات السنوية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، جوان 2010.
6. بورعدة رمضان، "الأقضية القمعية الاستثنائية والعقوبات الخاصة بالأهالي المسلمين في الجزائر المستعمرة خلال القرن التاسع عشر"، مجلة العلوم الإنسانية، ع29، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، جوان 2008.
7. (—، —)، "مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات وأثرها على المجتمع الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي خلال النصف الثاني من القرن 19"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، مج2، ع2، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 30 جوان 2008.
8. بوزيان نصر الدين، "الهجرة الجزائرية لسوريا في القرن 19 وأثرها السياسي والإعلامي"، ضمن كتاب: الهجرة... .
9. بوعزيز يحي، "انتفاضة سكان الأوراس عام 1879"، مجلة الأصالة، ع60-61، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، 1 أوت 1978.
10. (—، —)، "أوضاع المنفيين بعد ثورة 1871 من خلال رسائلهم"، مجلة الثقافة، سن8، ع42، وزارة الإعلام والثقافة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978.
11. (—، —)، "ثورة سكان الزواغة وفرجيوة والبابور ضد الاستعمار الفرنسي وقضية الحاج بن عز الدين"، مجلة الثقافة، سن7، ع40، وزارة الإعلام والثقافة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، أوت-سبتمبر 1977.
12. (—، —)، "جهود الأمير عبد القادر وخلفائه في تدعيم الجبهة الشرقية القسنطينية"، مجلة الأصالة، ع48، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، 1 جويلية 1977.

13. (—،—)، "عودة إلى نهاية حياة الشيخ عزيز بن الحدّاد في المنفى"، مجلة الثقافة، ع96، وزارة الإعلام والثقافة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1 ديسمبر 1989.
14. (—،—)، "المجهولون من زعماء المقاومة في الشرق الجزائري"، مجلة الأصالة، ع54-55، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، 1 مارس 1978.
15. (—،—)، "المقاومة في جبال الونشريس وحوض الشلف وجبال الظهرة ضدّ الاستعمار الفرنسي 1840-1864"، مجلة الأصالة، ع83-84، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، 1 جويلية 1980.
16. (—،—)، "مواقف الرسميين التونسيين من ثورة الصبايحية والكلوتي في منطقة الحدود الشرقية عام 1891"، مجلة الأصالة، ع60-61، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، 1 أوت 1978.
17. بوقاعدة البشير، "النفي والتغريب بالمغرب الأوسط بين القرنين 4-6هـ/10-12م قراءة في الأسباب والتداعيات"، مجلة المعيار، مج25، ع7، جامعة العلوم الإسلامية الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2021.
18. بيرم كمال، "البعد الجغرافي في المقاومات الشعبية من خلال انتفاضة واحة العامري بالزيبان 1876"، ضمن كتاب: بحوث ودراسات تاريخية مهداة للأستاذ الدكتور عبد الكريم بوصفصاف، منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018.
19. توفيق دياب السيد سيد أحمد، "النفي من مصر في النّصف الثاني من القرن التاسع عشر 1848-1882"، مجلة مصر الحديثة، مج6، ع6، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر المعاصر، مصر، 2007.
20. جيلالي حورية، "على خطى الثائر محمد بن عبد الله المعروف بالشريف بومعزة من الظهرة إلى باطوم (1822-1879)"، ضمن كتاب: النفي والإبعاد في تاريخ الجزائر

المعاصرة 1830-1962، تق وتص: كمال بن صحراري ودحو فغرور، ط1، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2021.

21. حداد مصطفى، "انتفاضة لبازيد من سكان واحة العامري والمناطق المجاورة سنة 1876"، مجلة الثقافة، سن14، ع81، وزارة الإعلام والثقافة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ماي-جوان 1984.

22. الحسني عبد المنعم القاسمي، "دور الطريقة في مقاومة الاستعمار الفرنسي الطريقة الرحمانية نموذجاً"، موقع وقفية الأمير غازي للفكر القرآني، 6 نوفمبر 2020.

<https://www.quranicthought.com>.

23. حسيني عائشة، "الإدارة الفرنسية ومواقفها من قضايا الدين والمجتمع بعد احتلال الجزائر دراسة من خلال وثائق أرشيفية"، مجلة معارف، سن10، ع19، جامعة البويرة، الجزائر، ديسمبر 2015.

24. حفاف فضيلة، "السياسة الفرنسية الأهلية في الجزائر في بدايات الاحتلال (1830-1833)"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج3، ع5، مركز الحكمة، الجزائر، جانفي 2015.

25. الحموي أسامة محمد منصور، "عقوبة النفي (دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون)"، مجلة جامعة دمشق، مج19، ع2، سوريا، 2003.

26. الحناشي عبد اللطيف، "أضواء على المنفيين التونسيين في الغويان"، المجلة التاريخية المغربية، ع123، تونس، 2006.

27. (—، —)، "الحياة اليومية للمساجين السياسيين التونسيين بالسجون الفرنسية بالجزائر 1939-1955"، المجلة التاريخية المغربية، ع147، تونس، 2012.

28. خمار أحمد الحمد، "جواهر تاريخية لمدينة بسكرة"، ضمن كتاب: أبحاث في تاريخ زيبان بسكرة، جم وإع: عبد الحليم صيد، مطبعة سوف، الوادي، 2000.

29. دهاش الصادق، "نتائج ثورة 1871 وأبعادها ومظاهرها"، *مجلة المصادر*، مج8، ع2، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2006.
30. روابحي العياشي، "أضواء على أوضاع المقرانيين المهاجرين إلى البلاد التونسية بعد انكسار ثورة 1871"، ضمن كتاب: *ثورة المقراني 1871 ودور الإخوة الرحمانيين*، إش وتن وتق: الصالح بن سالم ومحمد بن ساعو، دار خيال، برج بوعرييج، الجزائر، 2021.
31. (—، —)، "هجرة بعض العائلات الجزائرية الكبرى إلى البلاد التونسية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر"، *مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، مج24، ع53، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، جوان 2018.
32. زبادية عبد القادر، "وثيقتان عن ثورتي الأوراس لسنتي 1859-60-1879"، *مجلة الأصالة*، ع60-61، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، 1 أوت 1978.
33. الزبيري محمد العربي، "المقاومة في الجزائر 1830-1848"، *مجلة الأصالة*، مج5، ع31، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، 1 أفريل 1976.
34. زراري شمس الدين وجمعة بن زوال، "دور الزاوية الرحمانية في محاربة الاستعمار الفرنسي في الجزائر من 1830 إلى بدايات القرن العشرين"، *مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية*، مج6، ع2، جامعة باتنة1 الحاج لخضر، الجزائر، 2021.
35. سعد الله أبو القاسم، "قضية ثقافية بين الجزائر وفرنسا سنة 1843 موقف المفتي الكبابي من الأوقاف واللغة"، *مجلة عالم الفكر*، مج16، ع1، الكويت، 1985.
36. (—، —)، "المفتي الجزائري-المصري ابن العنّابي وكتابه السعي المحمود في نظام الجنود"، *مجلة الأصالة*، ع31، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، 1976.

37. (—،—)، "هجرة بعض الأعيان الجزائريين (1830-1847)"، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
38. سعيدوني ناصر الدين، "إشكالية التعامل مع الإدارة الفرنسية أثناء جهاد الأمير عبد القادر من خلال رسالة قدور بن رويلة إلى المفتي مصطفى بن الكبابطي (1259هـ/1841م)"، ضمن كتاب: الأمير عبد القادر عبقرية في الزمان والمكان، تن وتق: ودان بوغفالة، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، الجزائر، 2014.
39. عابد سلطانة، "أضواء جديدة عن مغادرة الأمير عبد القادر الجزائر سنة 1847"، مجلة المواقف، مج5، ع1، جامعة معسكر، الجزائر، 2010.
40. عطابي جمال وإبراهيم لونيبي، "موقف الجزائريين من السياسة الاستعمارية اتجاه مصادرة الأوقاف"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مج11، ع2، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، 28 ديسمبر 2021.
41. عمري الطاهر، "تأثر بنية المجتمع الجزائري بالتهجير والهجرة مع بداية الاحتلال"، ضمن كتاب: الهجرة...
42. فايد بشير، "قادة ثورة المقراني والحداد أمام محكمة الجنايات بقسنطينة 1872"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج5، ع12، مركز الحكمة، الجزائر، ديسمبر 2017.
43. فراد محند أرزقي، "دور أسرتي الشيخ الحداد وآث قاسي في ثورة 1871"، ضمن كتاب: ثورة المقراني 1871...
44. قاصري محمد السعيد، "تجليات الحضور المقراني في مقاومة وفكر الأمير عبد القادر الجزائري (1837-1883)"، ضمن كتاب: ثورة المقراني 1871...
45. قنزار نعيمة، "التهجير القسري للجزائريين إلى كاليدونيا الجديدة جريمة ضد الإنسانية"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، مج8، ع1، جامعة البليدة2، الجزائر، 2015.

46. قويدري محمد، "خليفة الأمير عبد القادر الحسن بن عزوز البرجي"، محاضرات الملتقى الوطني الثامن (بسكرة عبر التاريخ) من أعلام بسكرة المعاصرين أيام 22 و 23 و 24 ديسمبر 2009، مطابع دار علي بن زيد، بسكرة، 2010.
47. كريمي خديجة، "تصدّي بني مناصر للغزو الفرنسي ما بين عامي 1830-1843"، مجلة دفاتر البحوث العلمية، مج1، ع2، المركز الجامعي بتيبازة، الجزائر، 2013.
48. كعوان فارس، "محمد الوانوعي المقراني (1867-1948) سيرته ومواقفه من خلال مراسلاته والمصادر المعاصرة له"، ضمن كتاب: ثورة المقراني 1871... 49. (—، —)، "المنفيون داخل الجزائر في الفترة الاستعمارية، دراسة من خلال نماذج لعلماء منفيين"، ضمن كتاب: النفي والإبعاد...
50. الماجري الأزهر، "زمالة الأمير عبد القادر الجزائري ومقبرة جزيرة سانت مارغريت (1832-1847)"، ضمن كتاب: السكان والمجال والسلطة في العالم الإسلامي، إش وتن: محمد الناصر صديقي والعيد غزالة، ج1، مجّع الأطرش لنشر وتوزيع الكتاب المختص، تونس، 2021.
51. محمد إسماعيل رانيا أحمد، "النفي في عصر الدولة الأموية "جزيرة دهلك أنموذجا"، مجلة قطاع الدراسات الإنسانية، مج27، ع1، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، 2021.
52. المدني أحمد توفيق، "الأخوة الجزائرية التونسية أواخر أيام الأمير عبد القادر"، مجلة الثقافة، سن13، ع75، وزارة الإعلام والثقافة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983.
53. معاشي جميلة، "الانكشارية في الجزائر بين الهجرة والتهجير"، ضمن كتاب: أعمال الملتقى العلمي الأول سوسيولوجية الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي والحاضر ماي 2008، إش: أ.د. كمال فيلالي، مخبر الدراسات والأبحاث الاجتماعية التاريخية حول الهجرة والرحلة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، جوان 2009.

54. مياسي إبراهيم، "ثورة الشيخ بوعمامة (1881-1908)", **حوليات جامعة الجزائر**، مج10، ع2، الجزائر، 1997.
55. (—،—)، "خلفاء الأمير عبد القادر بالزّيان"، **المجلة الخلدونية**، ع3، دار الهدى، أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2004.
56. وشن مزيان، "سياسة الهجرة والتهجير أسلوب استعماري في الجزائر"، **حوليات التاريخ والجغرافيا**، مج3، ع6، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، 31 ديسمبر 2012.
57. هلايلي حنفي، "إقليم قسنطينة في كتابات الجزائريين خلال الفترة الاستعمارية في ضوء المجلة الإفريقية"، **مجلة عصور الجديدة**، مج5، ع18، جامعة وهران، الجزائر، 2015.
58. (—،—)، "الظروف التاريخية الممهدة لثورة المقراني والشيخ الحداد ونتائجها على السياسة الاستعمارية"، **مجلة الحوار المتوسطي**، ع8، جامعة الجبالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2015.

ب. الفرنسية:

1. Activités de la société, In: **Revue française d'histoire d'outre-mer**, tome 61, N°222, 1^{er} trimestre 1974.
2. Ageron Charles Robert, "La politique kabyle sous le Second Empire", In: **Revue française d'histoire d'outre-mer**, tome 53, N°190-191, premier et deuxième trimestres 1966.
3. Alima Mme, "La vie de l'émir abdelkader repères biographiques", **Promesses**, N°8, Presse CCP, Algérie, Juillet 1970.
4. **Annales africaines**, revue hebdomadaire de l'Afrique du Nord, 41 Année, N°8, Imprimerie Algériens, Algérie, 15/4/1929.
5. Barbançon Louis José, "Déportation, Transportation Et Relégation Française (1540-1970)", <https://criminocorpus.org>, 7 juillet 2006.

6. (———,———), "La loi de déportation politique du 8 juin 1850: des débats parlementaires aux Marquises", **revue hypermédia**, <https://criminocorpus.org>, 2006.
7. Barbançon Louis José et Gisèle Chauvet, "La déportation des Arabes, Île d'exil, terre d'asile Les déportations politiques et les expulsions en temps de guerre en Nouvelle-Calédonie", **Musée de la Ville de Nouméa**, Nouvelle-Calédonie, 2004.
8. Belkadi Ali Farid, "Le Cherif Boumaza Et La Belle Pincesse Belgiojoso", sans autre information, 2014.
9. Brunschwig Henri, "Une colonie inutile Obock (1862-1888)", **In: Cahiers d'études africaines**, Volume 8, N°29, 1968.
10. B. Uzel, "La fondation de Djibouti", **In: Revue d'histoire des colonies**, tome 39, N°137, 1952.
11. Camille Couderc, "Abd el-Kader et la nationalité algérienne Interprétation de la chute de la Régence d'Alger et des premières résistances à la conquête française (1830-1839)", **Revue historique**, 89 Année, Tome Ccxxxlll, Presses Universitaires De France, France, 1965.
12. Castieau Léa et Anne Laure Dobros, "Saint-laurent de maroni au temps du bagne", **Service patrimoine**, Guyane, Avril 2012.
13. Colonna Fanny, "Les détenus arabes de Calvi 1871-1903. Le bagne, une expérience du dépaysement?", **In: Horizons**

Maghrébins–Le droit à la mémoire, N°54, Voyages au Maghreb, 2006.

14. Coque Marine, "Bagnards, «arabes» et porte-clefs en Guyane: Naissance et usages d'un rôle pénal et colonial (1869–1938)", **L'année du Maghreb**, Volume 1, N°20, Cnrs Editions, Paris, France, 2019.

15. Dominique Kalifa, "Tour du monde des bagnes coloniaux", sans autre information, 2014.

16. Dubois Collette, "Illusions entretenues, illusions perdues: Obock 1880–1890", in: **Sciences Et Environnement**, N°12, 2000.

17. Fougère Eric, "la léproserie pénitentiaire", **le pays magazine**, N°180, Koniambo Nickel Sas, Nouvelle–Calédonie, février 2022.

18. Georges Pisier, "Les déportés de la Commune à l'île des Pins, Nouvelle–Calédonie, 1872–1880", **Journal de la Société des océanistes**, tome 27, N°31, 1971.

19. Gheziel Abla, "Trois réactions "algériennes" sur l'avenir de l'Algérie 1830–1834", **Insaniyat**, Centre de recherches en Anthropologie Sociale et Culturelle, Algérie, 2014.

20. Hélène Taillemite, "Lettres du bagne", In: **La Gazette des archives**, N°214, 2009.

21. Kasbadje Nadya Bouzar, "L'affaire Mufti Ben El–Kebabti (Alger 1843), Anciennes et Nouvelles Élités Du Maghreb", **Actes du colloque Zarzis**, Algérie, 2003.

22. Khalfoune Tahar, "Le Habous le domaine public et le trust", **In: Revue internationale de droit comparé**, Volume 57, N°2, 2005.
23. Kohler Jean Marie, "L'Islam en Nouvelle-Calédonie", **L'Afrique et l'Asie Modernes**, N°135, Imprimerie Bené, Nîmes, France, 1982.
24. **L'Armée d'Afrique**, 6 Année, N°54, 4/1929.
25. **Le Figaro Supplément littéraire du dimanche**, 3 Année, N°39, 28/9/1907.
26. Lormant François, "La Révolution du Droit pénal (1791-1810)", **Droit, Histoire et Société**, <https://shs.hal.science>, 2009.
27. Merle Isabelle, "Algériens en Nouvelle-Calédonie. Le destin calédonien du déporté Ahmed ben Mezrag ben Mokrani", **L'Année du Maghreb**, CNRS Éditions, Paris, France, 2019.
28. Merle Isabelle et Marine Coquet, "The Penal World in the French Empire", **The Journal of Imperial and Commonwealth History**, N°20, France, Mars 2019.
29. Nicolas Henri, "D'Artagnan: La Légende Et L'Histoire", **Annales de l'Académie de Mâcon**, Cinquième Série, Tome 2, l'Imprimerie Monerrat, France, 2008.
30. Ouennoughi Mélica, "Éléments moteurs des aspects juridiques de la classification colonialiste", **Annales les sciences sociales et humaines de l'Université de Guelma**, Volume 6, N°1, 30 Juin 2012.

31. (———,———), "Quel lien anthropologique entre les dattiers caledoniens et australiens?", **Journal Algérien des Régions Arides (JARA)**, Volume 13, N°0, Algérie, 2016.
32. Pierre Michel, "Les Algériens aux bagnes de Guyane", **Dans Histoire de la justice**, N°26, Éditions Association Française pour l'Histoire de la Justice, 1/2016.
33. **Le Pays Magazine**, "Portfolio Au «Malheur» le bagne de Nouvelle-Calédonie", N°180, Nouméa, Nouvelle-Calédonie, février 2022.
34. Renard Michel, "l'île Sainte-Marguerite et l'histoire coloniale", **publié dans Un siècle de vie cannoise 1850-1950**, éd. Ville de Cannes, France, 2014.
35. Renneville Marc, "The penal colonies: from utopia to potential case dismissal", **revue hypermédia**, <https://criminocorpus.org>, 2007.
36. **Revue de la Corse**, 17 Année, N°101, Septembre-Octobre 1936.
37. Sanchez Jean Lucien, "Bagnes coloniaux de Guyane et de Nouvelle Calédonie (XIXe-XXe siècles)", **Dictionnaire du fouet et de la fessée. Corriger et punir**, 2022.
38. (———,———), "De colons à bagnards: la relégation des récidivistes en Guyane française", **Cahiers d'études pénitentiaires et criminologiques**, N°39, <https://shs.hal.science>, Octobre 2013.

39. (———,———), "French Guiana. The Penal Colonization of French Guyana 1852–1953", **<https://shs.hal.science>**, 2016.
40. (———,———), "Identifier, exclure, régénérer. La relégation des récidivistes en Guyane (1885–1938)", **Antipodes**, **<https://shs.hal.science>**, 2007.
41. (———,———), "La discipline au bagne colonial. Les relégués collectifs au pénitencier de Saint Jean du Maroni, Guyane française", **revue hypermédia**, **<https://criminocorpus.org>**, 2017.
42. (———,———), "La relégation des femmes récidivistes en Guyane française, 1887–1907", **Crime, Histoire & Sociétés**, **<https://shs.hal.science>**, 2013.
43. (———,———), "Le bagne colonial de Guyane française (XIXe–XXe siècles): les transportés au camp de la transportation de Saint-Laurent-du-Maroni", **Editorial Humanitas de la Facultad de Filosofía y Letras**, Universidad Nacional de Tucumán, Argentina, 2019.
44. (———,———), "Les incorrigibles du bagne colonial de Guyane. Genèse et application d’une catégorie pénale", **Belin éditeur**, N°91, 2013.
45. (———,———), "Les relégués au pénitencier de Saint-Jean-du-Maroni (Guyane française)", in **Julie Kalman (ed)**, Volume 6, 2014.

46. Simon H., "Comment Bou Choucha raconta un jour son histoire", **Bulletin de liaison saharienne**, Tome VI, N°19, Imprimerie E. Imbert, Algérie, 1/1/1955.
47. Thénault Sylvie, "Une circulation transméditerranéenne forcée: l'internement d'Algériens en France au XIXe siècle", **revue hypermédia**, <https://criminocorpus.org>, 2015.
48. Tirefort Alain, "Bagnes de Guyane", **Images & Mémoires–Bulletin**, N°61, Paris, France, 2019.
49. Yacono Xavier, "Kabylie: L'insurrection de 1871", **Encyclopédie berbère**, 2004.
50. (_____, _____), "Les premiers prisonniers algériens de l'île Sainte-Marguerite (1841–1843)", **Revue D'histoire Maghrebine**, N°1, Imprimerie UGTT, Tunis, Janvier 1974.
51. (_____, _____), "Les prisonniers de la smala d'Abd el-Kader", **In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée**, N°15–16, Mélanges Le Tourneau. II, 1973.
52. Yver Georges, "Si Hamdan Ben Othman Khodja", **Revue africaine**, N°288, Adolphe Jourdan, Algérie, 1913.

4. المعاجم:

1. ابن زكريا أحمد بن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، تح وض: عبد السلام محمد هارون، ج5، دار الفكر، (د.م)، 1979.
2. ابن منظور جمال الدين، **لسان العرب**، مج15، دار صادر، بيروت، لبنان، (د.س).
3. الرازي محمد بن أبي بكر، **مختار الصحاح**، مكتبة لبنان، لبنان، 1986.

4. الزمخشري محمود بن عمر بن أحمد، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، ج2، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998.

5. صابان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مر: عبد الرزاق محمد حسن بركات، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، 2000.

6. الفيروزآبادي مجد الدين، القاموس المحيط، تع: أبو الوفي نصر الهوريني، مر: أنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2008.

5. التسجيلات:

1. شهادة المجاهد المولدي بن حميدة بن البشير بن احميدة، مسجلة ومصورة يوم 12 نوفمبر 2004، أرشيف متحف المجاهد بتوقرت.

الفهارس

- فهرس الأسماء والأعلام
- فهرس الأماكن والبلدان
- فهرس القبائل والجماعات والمذاهب
- فهرس الموضوعات

فهرس الأسماء والأعلام

(أ)

- ابن منظور: 16.
- آتاي: 221.
- ابن ناصر: 175.
- آرتو: 121، 122، 123.
- ابن ناصر بن شهرة: 179، 223.
- إبراهيم آغا: 80، 89، 94.
- ابن هنّي بوزيان: 167.
- إبراهيم باشا: 315.
- أبو حيّان: 17.
- إبراهيم بن حسن الإسعدي: 300.
- أبو القاسم سعد الله: 20، 49، 50، 59،
- إبراهيم بن الصادق بن الحاج: 173،
- 61، 95، 136، 166.
- أبو محجن الثقفي: 19.
- 176.
- أحمد باشا: 316، 317.
- إبراهيم بن الكلوتي: 196.
- أحمد باي: 34، 90، 102، 104،
- إبراهيم بن محمد بن يزة: 256، 257.
- 107، 111، 112، 114، 116، 129،
- إبراهيم بن مصطفى باشا: 52.
- 130، 132، 133، 134، 137، 168،
- إبراهيم البوزيدي: 169.
- 183.
- إبراهيم بوشناق: 133.
- أحمد باي بن الشيخ مسعود: 218،
- إبراهيم الرّياحي: 102.
- 221.
- إبراهيم السّقا: 297، 300.
- أحمد باي (قائد أولاد زكري): 237.
- إبراهيم محمد بن عبد الله (الشريف): 165،
- أحمد بن إبراهيم بن الحاج: 203.
- 177، 178، 179.
- أحمد بن إبراهيم بن عيسى: 299.
- ابن الأثير: 16.
- أحمد بن إدريس: 340.
- ابن زيّان بن جبارة: 360.
- أحمد بن براح: 219.
- ابن عمار: 52.
- أحمد بن بومزراق: 133.
- ابن عيسى بن محمد: 337، 338.
- أحمد بن جلول: 169.
- ابن فارس: 15.

- أحمد بن الحاج علي: 281، 282.
- أحمد بن حسن الرشيدى: 299.
- أحمد بن الحملأوي: 114، 115، 183.
- أحمد بن دحماني بن الرزقي: 195، 196، 197، 198، 360، 361، 373.
- أحمد بن سليمان بن محمد: 231، 232، 376.
- أحمد بن الطيب بن سالم: 150، 151.
- أحمد بن عاشور: 122، 300، 303.
- أحمد بن علي بن الحاج: 276.
- أحمد بن علي بن صابر: 255.
- أحمد بن علي بن عيسى: 113، 114.
- أحمد بن عمارة: 355.
- أحمد بن عمر بن مصطفى: 94.
- أحمد بن العناني: 408.
- أحمد بن عيَّاش: 234، 236، 238، 239، 240، 242، 355، 377.
- أحمد بن عيسى: 326.
- أحمد بن القايد: 290.
- أحمد بن محمد: 258، 262، 359.
- أحمد بن محمد بن علي: 255، 256.
- أحمد بن محمد قاسي: 292، 293.
- أحمد بن ميلود: 264.
- أحمد بن ناصر بن علي الشابي: 195، 205، 207، 345، 346، 361، 388.
- أحمد بن يوسف القنياتي: 299.
- أحمد بوجلأل: 277.
- أحمد بوزيَّان: 173.
- أحمد بوضربة: 52، 78، 93، 99، 104، 105، 106، 107، 108، 109.
- 110، 112.
- أحمد بوعكاز بن عاشور: 129، 190، 192، 193.
- أحمد بومزراق المقراني: 207، 208، 210، 211، 212، 213، 214، 215، 216، 218، 220، 221، 345، 361، 362، 375، 398.
- أحمد التميمي الخليلي: 300.
- أحمد توفيق المدني: 81.
- أحمد الحاج بن عزَّ الدين: 187، 189، 190، 191، 390، 391.
- أحمد خوجة بن عاشور: 185.
- أحمد سبع بن طالب يوسف: 230، 231، 376، 399.
- أحمد الشريف الزهَّار: 101، 102، 103، 104.

- أحمد صالح بن الرزقي: 196، 197. أم الشيخ: 232.
- أحمد عمار أمزيان: 350، 351، 358، 359. الأمير عبد القادر: 33، 34، 48، 49، 52، 53، 62، 69، 85، 92، 102، 103، 104، 110، 112، 114، 125، 128، 129، 130، 131، 132، 133، 134، 135، 137، 138، 139، 140، 141، 143، 144، 145، 146، 148، 149، 150، 157، 158، 159، 160، 161، 162، 163، 164، 165، 166، 167، 168، 169، 177، 179، 184، 207، 303، 304، 305، 309، 310، 311، 312، 313، 314، 315، 316، 317، 318، 370، 386، 397.
- أحمد المقراني: 131. إمداد توفينيل: 74. أرزقي محمد أومخلوف: 292. أرفية بنت أحمد: 198. إرنست دينورماندي: 155. أرنودو: 222. إسماعيل أوريان: 309. إسماعيل الخديوي: 318. إمر بن أحمد عمار أمزيان: 359. ألبير غريفي: 214. ألبيرت فرانسوا ليبيران: 45، 46. ألفريد بواسونيت: 164. ألفريد شانزي: 55، 214، 235، 285، 376، 377. ألفريد لوشاتلييه: 411. ألفونس دو لامارتين: 35. ألكسندر بوبريتز: 172. أليكسيس دو توكفيل: 395، 410. إميل لارشي: 48، 57. إميل هيريون: 150، 151. أندريه ليون بلوم: 45. أنطوانيت زيمينيس: 393، 394. إنوسينتي: 259. أوبينيوس: 90. أوجورو: 208، 209. أوجيرو: 188. أوجين دوماس: 145، 164. أوجيني: 194.

- أوجيني جين بنت محمد بن طالب: 350. بدیعة غانم أحمد الطائي: 20.
- أوغست وارنييه: 306، 308، 310. براهام بن محمد: 278.
- أولري: 221. برتراند كلوزيل: 49، 51، 59، 78، 91.
- أوليفي: 209. 93، 95، 96، 97، 98، 99، 100.
- أوليفي لوكور غرانميزون: 38، 50، 54، 56، 57، 58، 329، 369. 106، 107، 110، 111، 119، 366.
- 380، 381، 382، 396. 370.
- أوليفيه: 239. بركا: 244.
- أوميرا: 119. بريكا: 242.
- إي شانلو: 347. بريكا بنت بلقاسم: 257.
- إيميليا: 394. البشير بن احميدة: 223، 227، 339.
- 340، 341، 376، 399. بشير بن علي بوقرة: 205، 206، 221.
- (ب) 361.
- بابا الحاج: 81. البغدادی: 162.
- باتريس دو ماكماهون: 172، 186. بگار بن أحمد: 280، 281.
- 190، 191، 214، 245، 283، 397. بكري: 89.
- بارشو دي بنهوين: 84، 85. بلخير: 178، 179.
- بارو: 239. بلقاسم بن الحاج محمد: 233، 376.
- بالو: 344. بلقاسم بن حبيلس: 187.
- بالير: 301. بلقاسم بن مبارك بن علي: 291.
- باهو محمد بن عثمان: 286. بلقاسم بن محمد: 394، 395.
- البخاري: 102، 117، 299، 304. بلقاسم بن موة: 405.
316. بلقاسم الخمار: 235.
- بختة بنت الحاج قدور: 268.

- بواسيلين لوبلان: 350. بيار بيرتيزين: 30، 100، 101، 106.
- بوبغلة (الشريف): 171، 172، 173. بيرث عيسي: 350، 407.
- بوبكر بن خالد: 253. بيريجو: 187، 188.
- بوجمعة بن الشيخ: 223، 225، 226، بيرين ماري فرانسواز: 206.
- 347، 234. بيليسي: 98.
- بوجنة: 223. بيير ميشيل: 343.
- بورنان بن عزّ الدين: 182، 185، (ت)
- 186، 187، 188، 189، 190. تركية بنت علي: 197، 202.
- بوزيان بالعربي: 360. تركية بنت محمد: 255.
- بوزيد المقراني: 209. تريل: 378.
- بوسيو: 305، 306، 307. تريلان: 87.
- بوشمال بن محمد قبي: 223، 224، 229، تشارلز بايلي: 67.
- 230، 376، 399. التلي بلكل: 156.
- بوشيح بن صايب: 241. تلي بن عبد الله: 241.
- بوشير: 378. توماس روبير بيجو: 49، 50، 59، 61،
- بوطمين: 188. 78، 93، 113، 114، 116، 119،
- بوعزيز بن قانة: 130. 125، 126، 128، 129، 134، 136،
- بوعكاز بن عاشور: 182، 183، 184، 138، 143، 146، 153، 165، 167،
- 185، 186، 187، 372، 380. 168، 177، 179، 300، 310، 370.
- بولاد: 315. التّومي بن شعبان: 392.
- بولخراص بن عزّ الدين: 185، 187، تيريز: 273.
- 189، 190، 191، 235، 236، 237، تيمبور: 310.
390. تيوفيل فوارول: 118.

(ج)

جيمس كوك: 73.

جاك دور: 394.

جين ماري مورت: 349.

جاك ديبيناث: 335.

(ح)

جاك لويس راندون: 172، 371.

الحاج إبراهيم بن الحاج محمد: 232، 233،

جان أوغست مارقريت: 151.

376.

جان بابتيست باريتو: 351، 402.

الحاج أحمد بن عابد: 346.

جان بابتيست سيريز: 170.

الحاج أحمد بن علي الطرابلسي: 223،

جان لوسيان سانشير: 56، 392.

224، 228، 229، 336، 340، 376.

جعفر بن شالي: 292.

الحاج البخاري: 144.

جلال ثروت: 23.

الحاج بلقاسم: 148.

جمعة بنت عمارة: 280.

الحاج بن أحمد بن العنّاني: 408.

جورج إفير: 109.

الحاج بن بوماضي: 241.

جول دي بولينياك: 30.

الحاج بن سالم: 162، 311.

جول فيري: 404.

الحاج بن قانة: 238.

جول كامبون: 362.

الحاج الحبيب: 139، 144.

جول كريفي: 252، 356.

الحاج حسن بن عثمان خوجة: 93،

جولي ماري باريتو: 350.

111، 112.

جوهرة بنت رحمون: 270.

الحاج الصادق: 148.

جيرولت آرثر: 38، 40، 61.

الحاج الطيب بن عيسى: 102.

جيروم نابليون: 177.

الحاج علي بن رغييس: 243، 244،

جيلبرت ماسوني: 401.

246، 355.

جيليارد ماري بيرتين: 408.

حاج علي مصطفى: 65.

جيليز: 236، 237.

الحاج عمر: 165، 171، 172، 173.

- الحاج محمد بن الخروبي: 137، 139، 143، 146، 310.
- الحاج محمد خوجة: 112.
- الحاج محمد ولد سيدي لعربي: 48.
- الحاسية بنت فاطمة: 231.
- حاسية بنت مسعود: 291.
- الحبيب بن عبد القادر: 285، 360.
- الحبيب بن قادة: 162.
- الحجاج: 16.
- حسن باي: 64، 78، 90، 91، 92، 370.
- الحسن بن عزّوز: 128، 129، 130، 131، 133، 134، 135، 136، 137، 179، 385.
- الحسين: 312.
- حسين باشا: 64، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 89، 94، 96، 99، 104، 106، 107، 118، 370.
- الحسيني: 152.
- حليمة: 228.
- حمدان بن أمين السكة: 52، 93، 99، 100، 101، 105، 107، 366.
- حمدان بن عثمان خوجة: 51، 83، 85، 87، 88، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 108، 366.
- حمزة العربي: 229.
- حمّو أوعاشور: 188.
- حمّو بن أحمد: 404، 405.
- حمّو الدراجي: 187.
- حمودة الفكون: 115، 116، 117، 133.
- حميد بن عبد الله الطرودي: 179، 284، 285.
- حنيفة بنت حسين باشا: 80.
- (خ)
- خالد بن دحماني بن الرزقي: 196، 198، 202.
- خالفة بنت شيفر: 263.
- خديجة بنت الأمير عبد القادر: 162، 312.
- خديجة بنت الحاج هالي: 234.
- خضرة بنت الحاج: 269.
- خليل الرشيد: 300.
- خليل السّعران: 297.
- خير الدّين باشا: 285، 397.

- خيرة (زوجة الأمير عبد القادر): 143، دي لا بورت: 122.
162. دي لاريشيري: 346.
- خيرة بنت معزوز: 270. دي لوستالوت: 357.
- خيرة بنت المقدم: 263. دي مارقون: 252.
- (د) دي مونتانيك: 53، 396.
- داود بن بوراس: 326. الدين بن عامر: 259.
- داود بن شولية: 225، 226. الدين بن محمد: 264.
- دحمان ولد منصور: 259. ديني أحمد أبو بكر: 74.
- دراجي بن محمد: 241. ديهولين كارولين أوجيني: 268.
- دوبول: 302. (ر)
- دوبيري: 80. راباتيل: 110، 111.
- دوبيسون: 350. رابح بن عمارة: 271.
- دومال: 114، 134، 140، 141. رابح بن عيسى: 402.
- 161، 162، 163، 164، 311. رابح بن قاسة أبراهم: 292.
- دي بار: 124، 144. راببي: 284.
- دي بورمون: 51، 79، 83، 87، 89. الرازي: 17.
- 90، 92، 95، 96، 99، 105، 106. ربيعة بنت سي أوسطاني: 229.
- دي بوفروت دوتبول: 146. رحمان بن محمد أولحاج: 357، 361.
- ديبيل: 123. رستم: 397.
- دي روفيغو: 31، 49، 78، 93، 100. رقية بنت الحاج عبد الله: 268.
- 101، 102، 107، 108، 129. رقية بنت عيسى: 264.
- دي ريجيو: 154. روكبرون: 239.
- دي سلان: 117. روي جست جان إتيان: 153.

- ريثشارد وود: 397. سعيد امر بن مزيان: 359.
- ريحانة بنت محمد السعيد: 312. السعيد أورابح: 211.
- ريفيير: 221. سعيد أوعلال: 271.
- رية بنت نوار: 233. سعيد بخوش: 167.
- (ز) السعيد بن أحمد عمار أمزيان: 359.
- زائرة بنت محمد: 230. السعيد بن بوداود المقراني: 209.
- الزمخشري: 15. سعيد بن جبير: 20.
- زهرة بنت سيدي بن دوبة: 162، 143. السعيد بن دحمان: 129.
- الزهرة بنت عباد: 233. السعيد بن رابح: 359.
- زهرة بنت عبد العزيز: 274، 275. سعيد بن عبيد: 188.
- زهرة بنت وهيبة: 342. سعيد بن عمار: 276.
- زويرية بنت عبد الله: 263. السعيد بن فارس: 359.
- زيرا: 278. سعيد بن لحسن: 290.
- زينب: 293، 311. سليمان بن أحمد: 241.
- زينب بنت عمار: 254. سليمان بن زيّان: 258، 264، 265، 266.
- زينة بنت كرام: 199. سليمان بن سعيد: 359.
- (س) سارادين: 378. سورج فالنتاين: 274.
- سال: 171. سولت: 33، 50، 69، 107، 113.
- سانت أرنو: 147، 148، 149، 150. 114، 115، 119، 131، 153، 301.
- 186، 183، 152. 302، 303، 308، 410.
- سان جون: 107. سولييت: 289.
- السبتي بن عمار: 241. سي أحمد بن الدراجي: 185.

- سي بلقاسم بن بالخير: 258.
- سي الحبيب باش: 251.
- سي حمزة ولد بوبكر: 178.
- سي زغود: 166، 167.
- سي السعدي بن عليل: 349، 361.
- سي السعيد بن رمضان: 207، 388.
- سي السنوسي: 129.
- سي قدور بن حمزة: 260.
- سي الهادي بن عز الدين: 193.
- سي الهاشمي بن دردور: 253.
- سيدي الحبيب ولد الحاج البشير: 143.
- سيدي الطيب المختار: 163.
- سيدي محمد بن عبد الرحمان: 144.
- سيدي محمد بوقبرين: 171.
- سيراز: 213.
- سيلفان شارل فالي: 116.
- سيلفي ثينو: 133، 241.
- سيمون بفايفر: 83، 84.
- سيي: 266.
- (ش)
- شارل أندري جوليان: 109.
- شارل جونار: 69، 362، 375.
- شارل دامريمون: 92.
- شارل دي بوزي: 192.
- شارل ديغول: 46.
- شارل روبير أجرون: 241، 369، 382.
- شارل ريتشارد: 149، 152.
- شارل العاشر: 79.
- شارل فالي: 183.
- شارل فيرو: 117، 130، 184، 192.
- شارل هنري تشرشل: 162، 315.
- شاسيلوب لوبات: 188، 189.
- شاكر باشا: 317.
- الشريف بن بلقاسم بن محمد: 257.
- شلي بن ضو: 244.
- الشيخ بن أحمد: 262، 360، 379.
- الشيخ بن دويقة: 266، 389.
- الشيخ بوعمامة: 250، 258، 259،
- 260، 261، 264، 319، 348، 360،
- 379.
- شيخة ناصر: 402.
- (ص)
- الصادق بن الحاج: 165، 173، 174،
- 175، 176، 177، 380.
- صافي خندو: 338، 339.
- صالح بن بلقاسم بن لسود: 287، 288.

- صالح بن الحباسي: 196.
- صالح بن دحماني بن الرزقي: 196، 198، 202، 203، 355.
- صالح بن عباسي: 199، 347.
- صالح بن عزيز الحدّاد: 357.
- صالح بن علي: 190.
- صالح بن علي بوقرة: 206، 207، 388.
- صدوق بن الموفق: 245، 360.
- الصادق بن أعراب: 172، 173.
- الصادق بن مخناش: 167.
- الصّديق تاوتي: 402.
- صفية بنت عمار: 201.
- (ط)
- الطاهر بن أحمد بن الرزقي: 198، 207، 388.
- الطاهر بن الصادق بن الحاج: 176.
- الطاهر بن عبد العزيز: 274، 275.
- الطاهر بن محمد: 254، 263، 360.
- الطاهر بن محمد أوالعايب: 292، 293.
- الطيب: 223.
- الطيب بن أحمد: 360، 379.
- الطيب بن الجرمان: 259.
- (ع)
- عائشة بنت أحمد: 246.
- عائشة بنت أحمد بن الحملوي: 115.
- عائشة بنت حسين باشا: 80.
- عائشة بنت العبّاس: 268، 269، 270، 408.
- عائشة بنت محمد: 291.
- عائشة (زوجة الأمير عبد القادر): 162، 314.
- عاشور بن بوجمعة: 322.
- عامر نايت عمارة: 219.
- عبّاس باشا الأوّل: 298، 300.
- عبد الحفيظ الخنقي: 173.
- عبد الحميد بك: 298، 300، 303، 304.
- عبد الحميد زوزو: 54، 176، 375، 384.
- عبد الحي بن عبد الكريم الكتّاني: 299.
- عبد الرحمان: 273.
- عبد الرحمان بن إبراهيم: 330.
- عبد الرحمان بن عثمان: 300.
- عبد الرحمان بن هشام: 103.
- عبد الرحمان الجيلالي: 162.

- عبد السلام بن القندوز: 129.
- عبد العال: 239.
- عبد العزيز بن أحمد: 274.
- عبد القادر بالحبيب: 334.
- عبد القادر بن حميش: 265.
- عبد القادر بن زينب: 171.
- عبد القادر بن سعيد: 291.
- عبد القادر بن الشريف بن نبي: 330.
- عبد القادر بن عودة: 335، 334، 283.
- عبد القادر الرافعي الحنفي: 299.
- عبد الكريم الفكون: 115.
- عبد اللطيف آل الشيخ: 299.
- عبد اللطيف الحناشي: 22.
- عبد الله بن أحمد بن فريجة: 282.
- عبد الله بن الأمير عبد القادر: 162، 312.
- عبد الله بن التومي: 241.
- عبد الله بن جديد: 264، 263.
- عبد الله بن الجودي: 241.
- عبد الله بن علي الشابي: 360، 200.
- عبد الله بن عمار: 200.
- عبد الله بن واضح: 156.
- عبد المجيد الأول: 85، 314، 318.
- عبد بن عرجاني: 241.
- عبود بن بورنان: 187، 189، 190، 193.
- العتاق بن الأوسيك: 394.
- عثمان بن التهامي: 196.
- عثمان بن شاوش: 359.
- عثمان زقب: 277.
- عدا بن خضير: 355.
- العربي حاج سعيد: 166.
- العربي المملوك: 179، 284.
- العربي ولد بلقاسم: 293.
- عربية بنت مقدم: 274.
- عزت باشا: 315.
- عز الدين بن الشيخ محمد: 189.
- عزيز بن الشيخ الحداد: 207، 209، 210، 214، 215، 216، 217، 218، 356، 357، 361، 386، 387.
- علاوة بن بورنان: 187، 189، 190، 193، 194.
- العلمية بنت رحلي: 271، 272، 273، 274، 408.
- علي (الشاعر): 388.
- علي أمزيان أوكروز: 218.

- علي باشا: 104. علي بن اليعلاوي: 196.
- علي باي بن فرحات: 223، 224. علي بوجمعة: 221.
- علي بن أحمد: 359. علي بوراده: 112.
- علي بن أحمد عمار أمزيان: 359. علي خوجة: 79.
- علي بن بوزيان: 213. علي السرير بن اليعلاوي: 200، 201.
- علي بن بوطاق: 241. علي صالح قريميدة: 24.
- علي بن بوعافية: 334. علي نايت بن يوسف: 273.
- علي بن حوريس: 237. عمار آيت سعيد: 293.
- علي بن سعد: 221. عمار بن أحمد أومدور: 293.
- علي بن صغير: 336. عمار بن سالم بن الحاج: 237، 246، 355.
- علي بن الطاهر: 337. عمار بن عباس: 219.
- علي بن طاهر آيت غرمة: 269، 408. عمار بن عبد الله اليعلاوي: 201، 202.
- علي بن عثمان: 238. عمار بن محمد: 274.
- علي بن عمر: 225، 226. العمراوي بن بوحاس: 241.
- علي بن عمر بن علي: 201. العمراوي بن تواتي: 241.
- علي بن عيسى: 112، 113، 114. عمر باشا: 79.
- علي بن قالوز: 220. عمر بن الخطاب: 19.
- علي بن الكلاني: 118. عمر بن عبد العزيز: 16، 20.
- علي بن محمد: 241. عمر بن عبد الله: 175.
- علي بن محمد أمزيان: 293. عمر بن عبد الله بن واضح: 155، 156.
- علي بن محمد أوقاسي: 218، 221، 361. عمر بن يوسف: 253.
- علي بن مسعود: 256. عمر لطفي أفندي: 86.

- عودة بنت بوصلابة: 275.
- عودة بنت قدور: 283، 335.
- عيسى بن بشار: 221، 359.
- عيسى بن جين: 152.
- عيسى بن العمراني: 277.
- عيسى عليه السلام: 166.
- (غ)
- غالية بنت مقدم: 274.
- الغبريني: 152.
- الغزالي بن الصادق بن الحاج: 176.
- غوستاف سوسي: 211.
- (ف)
- فارس بن أحمد عمار أمزيان: 359.
- فارين روزالي إلیسا: 330.
- فاطمة: 246، 254، 269، 407.
- فاطمة بنت أحمد: 244.
- فاطمة بنت بوعلام: 263.
- فاطمة بنت جلول: 268، 275، 276.
- فاطمة بنت الحاج محمد: 287.
- فاطمة بنت حواء: 256.
- فاطمة بنت سوتالما: 229.
- فاطمة بنت سي علي: 270.
- فاطمة بنت الشايب: 262.
- فاطمة بنت الشيخ سعد: 218.
- فاطمة بنت صالح: 200، 242.
- فاطمة بنت عبد العزيز: 274.
- فاطمة بنت عبد الله: 204، 205، 291.
- فاطمة بنت محمد: 258، 272.
- فاطمة بنت محمد بن غشتم: 270.
- فاطمة بنت مختار: 283.
- فاطمة بنت يحيى: 217.
- فاطمة نايت مزيان: 272، 273، 274.
- فاني كولونا: 67، 280، 319، 320، 321، 322.
- فرانسوا أراغو: 34.
- فرانسوا بوريل: 279.
- فرانسوا بوف: 24.
- فرانسوا بوير: 91، 132.
- فرانسوا قيزو: 154.
- فرانسوا كزافييه وينبرينر: 259، 261، 264، 265.
- فرحات بن سعيد: 129، 130.
- فرديناند: 115.
- فريدريك أنجلوفيال: 221.
- فركول: 244.
- فروستي: 305.

- فطون بنت سي معروف: 229. قويدر بن أحمد: 241.
- فلوري: 150. قويو: 410.
- فليوريو دي لانجل: 74. (ك)
- فورجيمول دو بوستكوينارد: 251. كارتيري: 237، 238، 239، 240، 377.
- فورسيولي: 378. كاميل ساباتي: 57.
- فيبيرر ديسبوينتس: 73. كانروبير: 149، 150.
- الفيروزآبادي: 17. الكلوتي بن الحباسي: 197.
- فيكتور أميدي: 51، 109. كريستوفر كولومبوس: 70.
- فيكتور ماري هوجو: 35. كريستينا تريغولزيو بيلجيوجوزو: 154.
- فيلوت: 382. كريميو: 208.
- (ق) قاد بن غفور: 334. كروزي: 236.
- فاستو غاوديريك: 174، 177، 184. كزافيي ياكونو: 132، 134، 136، 165، 166، 277، 282، 308.
- 188، 189. كلوي: 330.
- قاسي أوموسي: 292. كليرمون تونير: 31.
- قبي بن قبي: 224. كمال كاتب: 40، 61، 84، 391.
- قدور: 103. كوليت دوبوا: 290.
- قدور بن عائشة: 291. (ل)
- قدور بن عبد الله البركاني: 168. لاباسيت: 155، 156.
- قدور بن محي الدين: 160، 162. لاسال: 230.
- قدور بن ناقة: 150. لالماند: 208، 211.
- قدور بن الهادي: 264. لالة فاطمة نسومر: 172، 173.
- القطامي: 16.

- لامى: 330. لويس لاموريسيير: 35، 141، 157،
 لخضر بن علي بن عوف: 168. 160، 161، 163، 165، 310، 312،
 لخضر بن علي الشابي: 199، 207، 313.
 388. لويس ميشيل موريس: 140.
 لخضر عمور بن رايس: 340. لويس نابليون بونابرت (نابليون الثالث):
 لورازفيت: 195. 35، 37، 71، 73، 74، 155، 157،
 لوسي يوفراسي: 350. 175، 192، 194، 313، 314، 390.
 لوفروا: 236، 237، 238. لويس هنري دي فويدون: 368، 374،
 لوهناف: 360. 375.
 لويز ميشيل: 252. ليروكس: 175.
 لويز هونورين ماسي: 394. ليشين ماتيلد ألكسندرين: 330.
 لويزة بنت سلطان: 200. ليلي بنت حسين باشا: 80.
 لويس أوجين كافينياك: 161. ليناي أونورين مادلين: 273.
 لويس أوغست بلانكي: 31. ليون روش: 138.
 لويس تيرمان: 244، 331، 379، 404، 405. ليون سيرور: 216.
 لويس الخامس عشر: 66. ليونس لاجارد: 75.
 لويس خوسيه باربانكون: 65. (م)
 لويس الرابع عشر: 69. مارتينو: 119.
 لويس رين: 169. مارسيلان: 282.
 لويس فيليب الأول: 81، 108، 113، 114، 131، 133، 161، 163. مارغريت بنت محمد بن طالب: 350.
 185. ماري ألفونس بيدو: 136، 131، 115، 136.
 ماري جين فرانسواز: 269، 408.

- ماري روزالي: 407. محمد أمزيان بن عبد الرحمان: 250،
 ماري لورين: 349. 251، 252، 254، 255.
 ماري لويز: 408، 272. محمد أمزيان بن نارة: 253.
 ماري مونج: 151. محمد أمزيان الحداد: 48، 52، 53، 54،
 مارية بنت محمد: 286. 67، 70، 169، 179، 182، 207،
 مالك البركاني: 168، 169، 170. 208، 209، 211، 212، 213، 214،
 مالك بن أنس: 19، 304. 215، 218، 319، 343، 346، 357،
 مالكر بنت محمد: 231. 358، 359، 361، 373، 375، 381،
 ماما بنت الحاج محمد: 232. 388، 397، 398.
 مانية بنت مبروك: 205، 206. محمد أمقران: 218.
 مایسة بنت صالح: 281. محمد باشا: 317.
 المبارك بن سعد بن بلقاسم: 257. محمد البركاني: 129، 130.
 مبارك بن عبد الباقي: 274. محمد بلخير: 258، 266، 267، 389.
 مباركة (زوجة الأمير عبد القادر): 162، 313. محمد البنّا: 298، 300.
 مباركة بنت أحمد: 264، 287. محمد بن أبي القاسم: 398.
 مباركة بنت روليفة: 230. محمد بن أحمد بن طالب: 349، 361،
 مباركة بنت عميوس: 201. 407.
 مبروك بريكة: 237. محمد بن أحمد بن عمران: 291.
 محمد: 407، 270. محمد بن أحمد عمار أمزيان: 358، 359.
 محمد أرزقي: 273. محمد بن أحمد المقراني: 398.
 محمد أفندي: 94. محمد بن أحمد مكوar: 112.
 محمد بن إدريس: 235. محمد بن أحمد مكوar: 112.
 محمد بن الأمير عبد القادر: 162.

- محمد بن بشير: 162.
- محمد بن بلقاسم: 221.
- محمد بن بوزيد المقراني: 397.
- محمد بن بوعزيز بن قانة: 236.
- محمد بن التّومي بن إبراهيم (بوشوشة): 62، 179، 182، 223، 224، 225، 226، 235، 248، 336، 340، 348، 368، 376، 382، 399.
- محمد بن الجيلالي: 162.
- محمد بن حديد العربي: 223.
- محمد بن خليل القاوقجي: 299.
- محمد بن الدّين: 263، 348.
- محمد بن رابح: 359.
- محمد بن رابحة: 219.
- محمد بن سالم بن الحاج: 237، 246، 247.
- محمد بن سعيد: 221.
- محمد بن شعبان: 241، 392.
- محمد بن عائشة: 152.
- محمد بن عبد الرحمان: 407.
- محمد بن عبد السلام المقراني: 129.
- محمد بن عبد القادر: 293.
- محمد بن عبد الكريم: 97.
- محمد بن عبد الله (الشريف بومعزة): 128، 147، 148، 149، 150، 151، 152، 153، 154، 155، 156، 157، 179، 386.
- محمد بن عبّو: 312.
- محمد بن عزّ الدّين: 185، 186.
- محمد بن علّال: 137، 139، 144، 146، 162، 310، 311.
- محمد بن علي: 171، 271، 340.
- محمد بن علي الطحاوي: 300.
- محمد بن العمري: 340.
- محمد بن عيسى البركاني: 168.
- محمد بن غشّتم: 270.
- محمد بن فرج الله: 340.
- محمد بن قدور البركاني: 168.
- محمد بن قدور بن قندوزي: 264.
- محمد بن كعب القرظي: 16.
- محمد بن لعوج: 241، 242.
- محمد بن أمزيان الحداد: 207، 209، 211، 214، 215، 216، 217، 218، 357، 361.
- محمد بن محمد مطر العفيفي: 299.

محمد بن محمود بن العنّابي: 51، 59،	محمد عاقل: 304.
78، 89، 93، 94، 95، 96، 97،	محمد عبّاس: 293.
98، 119، 296، 297، 298، 299،	محمد علي باشا: 82، 164، 297، 298،
300، 302، 303، 366، 409.	303.
محمد بن مغيليتي: 334.	محمد علي البقلي: 300.
محمد بن يحيى بن عبد الله: 235، 236،	محمد الغرنوق (الشريف): 165، 170،
237، 238، 239.	171، 371، 396.
محمد بوشنتوف: 311.	محمد الفكّون: 115، 116.
محمد بيرم الرابع: 299.	محمد لارا: 167.
محمد خوجة: 178.	محمد المقراني: 48، 52، 53، 54، 67،
محمد السعيد: 162، 312.	70، 169، 179، 182، 207، 208،
محمد الصادق باي: 179، 195، 285.	209، 210، 211، 318، 319، 343،
محمد صالح البخاري الرضوي: 304.	346، 357، 358، 359، 361، 373،
محمد صالح بن دربال: 291.	374، 381، 388، 397، 398.
محمد الصغير: 359.	محمد المّلاح: 300.
محمد الصغير بن قانة: 235، 236،	محمد ناعلي بن عدّة: 271.
238، 239.	محمد ناعلي حدّاد: 393، 394.
محمد صلّى الله عليه وسلّم: 16، 19،	محمد ولد أحمد: 322.
402.	محمد ولد الحاج: 144.
محمد الطاهر بن الشيخ: 387.	محمد ولد سي بن عبد القادر: 334، 335.
محمد الطاهر الكبلوتي: 194، 195،	محمد الونوغي: 362، 398.
372.	محمود الثاني: 79، 80، 85، 86.
محمد الطيّب: 175.	محمود نديم باشا: 315.

- محي الدين: 92. مصطفى: 312.
- محي الدين بن الأمير عبد القادر: 162، مصطفى بن إسماعيل: 132.
318. مصطفى بن التهامي: 137، 139.
- محي الدين بن بير علي البركوي: 300. 144، 159، 162.
- محي الدين بن عربي: 319. مصطفى بن الحاج عمر: 91، 105.
- محي الدين بن علاء: 311. مصطفى بن زيان: 156.
- محي الدين بن مبارك: 108، 112. مصطفى بن محمد الجزائري: 82.
- المختار ولد الطيب: 272، 408. مصطفى بن محمد الكبابي: 59، 63.
- مرزوق السروري: 259. 78، 93، 117، 118، 119، 120.
- مرزوق ولد حامد: 272. 121، 122، 123، 124، 125، 296.
- مريم بنت إبراهيم بوبكر: 228. 298، 300، 301، 302، 303، 304.
- مريم بنت محمد: 229. 366، 409، 410، 411.
- المسعود بن خدير: 340، 341. مصطفى بن محي الدين: 130.
- مسعود بن عمار: 241، 334. مصطفى بن ناصر: 204، 205، 361.
- مسعود بن يحيى: 235. مصطفى بومزراق: 52، 64، 78، 88.
- مسعودة بنت أحمد: 262. 89، 90، 91، 94، 168، 370.
- مسعودة بنت بلعباد: 271. مصطفى قادري: 80.
- مسعودة بنت عمار: 245. مصطفى القديري: 126.
- مسعودة بنت مرزوق: 272. معروف بن محمد: 254، 263، 360.
- مسعودة نايت كمون: 270، 271. معزوز: 156.
- مسلم: 304، 316. معمر بن أحمد: 241.
- مشايعة بنت محيقن: 265. معيزية: 256.
- مصباح عمار بن صالح: 342، 343. منى: 227، 242.

- منيعش بن أحمد بن عبد الله: 290.
- مولاي إبراهيم (الشريف): 173.
- مولاي عبد الرحمان: 160.
- مولاي محمد: 186.
- المولدي بن حميدة: 227.
- مولود قايد: 222.
- مون رون: 150.
- الموهوب بن شنوف: 175.
- ميلسيون دايك: 131.
- ميلود بن الحاج مسعود: 287.
- ميلود بن سليمان: 171.
- ميلود بن عبد الله: 346، 353.
- ميلود بن عراش: 139، 144.
- (ن)
- نجمة بنت محمد: 200.
- نصير بن علي بن سباع: 268.
- النوري بن العلمي: 197.
- النوي بن جموي: 241.
- نوירו: 345.
- نيقري: 114، 131، 132.
- نيكولا دي جالبوا: 112، 113.
- نيكولا ديفو: 174، 175، 177، 184،
- 187، 189.
- نيكولو ميكيافيلي: 395.
- (و)
- وردية بنت إبراهيم: 257.
- وردية بنت الحاج: 255.
- ولد سيدي لعربي: 153.
- (هـ)
- هنري دي لأكروا: 211، 224، 284،
- 375.
- هنري الرابع: 311، 312.
- هنري روشفورت: 359، 360.
- هنري لامبرت: 74.
- هنري هوبير: 357.
- هنية بنت علي: 203.
- هنية بنت فرادي: 199.
- هوراس سيباستياني: 132.
- هيربيون: 377.
- هيلمان: 124.
- (ي)
- الياقوتة: 359.
- اليامنة: 194.
- يحي بن صحراوي: 293.
- يحي بوعزيز: 196، 197.
- يحي ولد معمر: 265.

يمينة بنت عمار: 227.

يوسف بن رميثة: 190.

يوسف المملوك: 133.

يوسف الجنرال: 141، 149، 172.

فهرس الأماكن والبلدان

إفريقيا: 74، 75، 135، 157، 161،	(أ)
289، 303، 308، 387، 389، 405.	آراس: 182.
أفينيون: 218، 289، 292.	آسيا: 74، 154.
آقبو: 400.	آسيا الصغرى: 83، 92.
إلبا: 141.	آيت إسماعيل: 171، 172.
الألّزاس: 54، 376، 381.	آيت هشام: 210.
ألمانيا: 54.	أجاكسيو: 177.
أمبواز: 52، 313، 314، 386.	الأخضرية: 210، 212.
أمريكا الجنوبية: 70، 182، 386.	الأربعاء نايت إيراشن: 172.
الأنّتل: 52، 329.	إزميت: 93.
أنكلترا: 74، 81، 313، 316، 317.	أزمير: 78، 80، 83، 84، 85، 86.
أواميني: 206.	إسبانيا: 70، 80، 313.
أوبوك: 22، 46، 60، 66، 74، 75،	الأستانة: 157، 314، 315، 386.
250، 288، 289، 290، 292، 293،	أستراليا: 72، 356.
294.	أسكتلندا: 73.
الأوراس: 54، 67، 173، 174، 250،	الإسكندرية: 51، 63، 82، 91، 93،
253، 263، 319، 360، 375، 378،	98، 112، 116، 126، 158، 160،
383، 400.	161، 163، 164، 165، 178، 296،
أورال: 238.	297، 298، 299، 300، 301، 302،
أورلة: 86.	303، 304.
أورليانز: 115.	الأغواط: 151، 178، 235.
أوروبا: 307، 369.	

أوقاس: 188.	بالادي: 347.
أوقيانوسيا: 36، 72.	بال ايل: 218.
أولاد أحمد: 286.	بايلك الغرب: 48.
أولاد جلال: 150، 151.	باينان: 182، 186.
أولاد سديرة: 342، 343.	بجاية: 81، 82، 87، 188، 210،
أوليرون: 28.	211، 214، 215، 217، 292.
إيسيس: 289، 293.	البحر الأبيض المتوسط: 66، 306.
إيشريظن: 173.	البحر الأحمر: 74، 294.
إيطاليا: 24، 66، 80، 81، 82، 99،	البرازيل: 70.
141، 154، 188.	برينيان: 178.
(ب)	البرتغال: 70.
باب المنذب: 74.	البرج: 378.
الباور: 183، 184، 185، 188.	برج بن عزوز: 128.
باتة: 149، 173، 174، 177، 253،	برج بوعرييج: 209، 210، 216، 343.
254، 255، 256، 258، 284، 290،	برج تاقيطونت: 187.
383، 384.	برج حمزة: 210.
باريس: 26، 52، 81، 101، 109،	برج القانون: 187.
115، 132، 152، 153، 154، 155،	برج القايد حمّو: 187.
157، 163، 339، 352، 357، 360،	برج مولاي حسن: 102.
386، 387، 390، 404.	بروسيا: 54، 195.
باستيا: 191.	بريدا: 71.
باضع: 19.	بريست: 71، 154، 198، 199، 200،
باطوم: 157، 386.	201، 202، 203، 204، 205، 206،

البليدة: 87، 91، 100، 101، 169، 268، 270، 278.	207، 218، 219، 262، 263، 264، 323، 373.
بني خطاب: 185.	بريسكو: 169، 277، 282.
بني عباس: 133.	بريطانيا: 71، 80، 107.
بو: 178، 190، 192، 311، 312، 386.	بريكة: 400.
بودواو: 212.	بسكرة: 128، 130، 173، 174، 224، 235، 236، 237، 238، 242، 244.
بوراي: 72، 73، 279، 344، 348، 349، 353، 355، 356، 394، 395، 401، 407.	245، 246، 248، 256، 257، 285، 378، 383، 384.
بورت ماهون: 80.	البعل: 149.
بورصة: 314، 315، 386.	بغداد: 157، 158، 386.
بوزولاي: 259، 264.	بلاد الأندلس: 99، 104، 117.
بوسعادة: 129، 187، 209، 239، 398.	بلاد الحجاز: 63، 217، 243، 246، 255، 299، 301، 356، 357، 404، 405.
بوغار: 138.	بلاد الشام: 22، 195، 315، 316.
بوغان: 354.	بلاد القبائل: 87.
بوفاريك: 102.	بلاد المغرب الحديث: 104.
بوفليجة: 179.	بلجيكا: 151.
بولو باري: 345.	بلزمة: 284.
البيبان: 183.	البلقان: 157، 386.
بيت ملو: 285.	البليار: 80.
بيروت: 157، 315، 386.	

البَيْضُ: 258، 259، 261، 262،	توريتا: 319، 321.
263، 264، 265، 266، 267، 379.	توقرت: 62، 151، 178، 179، 182،
بيل إيل: 34.	223، 224، 225، 226، 227، 228،
بيليب: 347.	229، 230، 231، 232، 233، 237،
(ت)	248، 336، 340، 341، 348، 368،
تاجورة: 74، 75.	376، 382، 399، 400.
تارودانت: 147.	تولون: 71، 113، 131، 132، 146،
تازة: 138.	162، 163، 164، 218، 219، 226،
تازولت: 177.	227، 228، 230، 231، 232، 233،
التافنة: 129، 148.	234، 272، 273، 274، 278، 279،
تاكدامت: 130، 138.	283، 305، 323.
تامدة: 149، 150.	تونس: 63، 82، 87، 102، 107،
تانيس: 346.	111، 112، 113، 115، 133، 157،
تبسبست: 376، 377.	158، 165، 173، 179، 189، 191،
تبسة: 392، 400.	193، 195، 206، 243، 244، 246،
تركيا: 93، 314.	260، 285، 301، 386، 390، 396،
ترواكارييت: 334.	397، 398، 404، 405.
تسالة: 182.	تيارت: 130، 140، 141، 150، 170،
تطوان: 103، 229.	259، 269، 392، 396، 400.
تلمسان: 138، 177، 274.	تيازة: 168، 169، 275.
تنس: 149، 152، 155، 156.	تيزي وزو: 171، 210، 212، 270،
توردسيلاس: 70.	358.
تورس: 197.	

التيطري: 78، 87، 88، 89، 90، 91،	جيجل: 112، 183، 184، 188، 189،
94، 136، 370.	190، 215، 400.
(ث)	(ح)
ثنية الحد: 151، 338.	حاسي خليفة: 286.
ثنية سيدي العابد: 170.	الحامة: 277.
ثوار (سجن): 243، 244، 245، 246،	حجّوط: 169.
247.	الحراش: 129، 176، 286، 287،
(ج)	323، 339، 342.
جامع الأزهر: 296، 298، 299.	الحروّش: 167.
جامع تربةانة: 304.	الحضنة: 187، 209.
جامع الزيتونة: 102.	حماة: 316.
جبال الألب: 241.	الحمراية: 285.
جبل طارق: 110.	حمص: 316.
جبل الناظور: 170.	الحنانشة: 195، 197، 373.
جدة: 243، 246، 356، 357، 405.	(خ)
جرجرة: 272.	الخلاص (جزيرة): 44، 70، 71، 227،
الجريد التونسي: 173، 175، 251.	228، 230، 232، 233، 255، 256،
جريفيل: 279.	266، 272، 273، 274، 330، 338.
الجفاوة: 179.	الخليج العربي: 74.
الجلفة: 140، 209.	خنشلة: 254، 378، 383، 384.
جنوة: 66.	خنقة سيدي ناجي: 175.
جيبوتي: 66، 74، 75، 250، 288،	(د)
290، 294.	دبروجة: 157، 386.

ريونيون: 329.	دلس: 210.
(ز)	دمشق: 157، 158، 315، 316، 317،
الزّاب (الزّيبان): 128، 129، 130،	318، 319، 386، 397.
174، 237، 383.	دوز: 179.
الزاوية: 376.	دوكوس: 42، 73، 198، 199، 200،
زاوية سيدي الحبشي: 102.	201، 202، 203، 204، 205، 206،
الزاوية العثمانية: 238.	207، 216، 217، 218، 234، 243،
زاوية مليلي: 237، 243.	244، 245، 246، 247، 254، 262،
زاوية الهامل: 398.	263، 264، 346، 347، 348، 358.
زتيمة: 169.	الدهامشة: 185، 188.
زريبة الوادي: 175، 236.	دير الكاف: 372.
الزعاطشة: 129، 173، 185، 377.	(ذ)
الزغاية: 187.	ذراع القائد: 188.
زلمة: 254.	ذراع الميزان: 172، 210، 212، 220،
الزواغة: 52، 182، 185، 186، 189،	358، 359.
190، 193، 366، 367، 372، 380،	(ر)
390، 397.	الرقبية: 285.
(س)	روسيا: 317.
سان لوران دو ماروني: 70، 71، 233،	روشفور: 71، 204، 205، 206، 216،
268، 269، 271، 272، 273، 275،	217، 218، 234، 323، 358.
276، 283، 324، 326، 329، 330،	رومانيا: 157.
332، 335، 336، 337، 338، 392،	الرويسات: 211.
394، 408.	ريمس: 29.

سان لويس دو ماروني: 283.	سيميرنا: 84، 88.
سان مارتن دي ري: 254، 264، 323.	السنغال: 48.
سان موريس: 326، 393.	سهل يسر: 212.
سانت جوزيف دي كلوني: 329، 332.	السودان: 65.
349، 394.	سور الغزلان: 209.
سانت لويس: 328.	سوريا: 63.
سانت مارغريت: 22، 50، 52، 60،	سورينام: 70.
61، 63، 66، 69، 113، 114، 125،	سوق أهراس: 182، 194، 195، 196،
128، 131، 133، 137، 143، 144،	197، 198، 199، 200، 201، 202،
145، 146، 165، 167، 168، 171،	203، 204، 205، 206، 212، 342،
176، 183، 218، 226، 241، 266،	343، 345، 347، 355، 360، 372،
277، 282، 296، 300، 301، 304،	381، 388.
305، 312، 380، 386، 391.	سوق أورو: 326.
سانت نيسايس: 29.	السويس: 318، 356.
ستيتن: 379.	سويسرا: 118، 145، 360.
سطاوالي: 89، 94، 99، 104.	سيدني: 356.
سطيف: 114، 167، 183، 184،	سيدي خالد: 150.
209، 210، 290، 337، 338، 400،	سيدي عقبة: 175، 236.
404.	سيدي عمر: 169.
سعيدة: 259.	سيدي غيلاس: 169.
سفيسيفة: 260.	سيدي المصمودي: 173، 174.
السلام (جزيرة): 228.	سيدي معروف: 189.
سلانيك: 86.	سيدي يحي: 372.

سیدی یعقوب: 177.	طوبخانه: 314.
السیشل: 29.	طولقة: 128، 238.
(ش)	(ظ)
شرشال: 169، 170، 176، 212.	الظهرة: 147، 148، 149، 150، 152.
ششار: 175.	
شعبة الآخرة: 187.	(ع)
الشلف: 147، 148، 152، 153.	عدن: 74، 289، 356.
291.	العراق: 157.
شیر: 253.	العروسة: 186.
الشیطان (جزيرة): 71.	العفرون: 169.
(ص)	عكا: 160، 161، 163، 164.
الصالحية: 319.	عموشة: 187.
صدوق: 209، 215.	عنابة: 32، 46، 93، 111، 112، 133، 137، 169، 195، 196، 197.
الصنوبر (جزيرة): 42، 73، 204.	199، 200، 201، 202، 203، 204.
205، 206، 216، 217، 218، 243.	205، 206، 212، 271، 286، 342.
282، 286، 345، 347، 358، 362.	381.
الصومال: 75.	عين بسام: 210.
(ط)	عين البيضاء: 286.
الطارف: 195، 271.	عين تموشنت: 267.
طافراوة: 138.	عين سنور: 195.
طرابلس: 157، 179، 299، 301.	عين صالح: 225.
386.	عين الصفراء: 259.
طنجة: 159.	

عين طاقين: 140.	367، 368، 382، 386، 387، 392،
عين عباسه: 404.	393، 403، 406، 408.
عين الناقة: 224.	غويانا الهولندية: 70.
(غ)	(ف)
غراندتير: 243، 247.	فاس: 103.
غرناطة: 117.	فايتاهو: 36.
الغزوات: 161، 162.	فج العربية: 186.
غليزان: 48.	فج منازل: 186.
غوادلوب: 211.	فرجيوة: 52، 114، 182، 183، 184،
غويانا الفرنسية: 22، 26، 28، 33،	185، 186، 189، 190، 193، 366،
38، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 48،	367، 372، 380، 390، 397.
52، 55، 57، 60، 61، 62، 64، 65،	فرفار: 238.
66، 67، 68، 70، 71، 72، 73، 74،	فرنده: 170.
76، 177، 223، 226، 227، 228،	فقيف: 260.
229، 230، 231، 232، 233، 250،	فلسطين: 160.
253، 254، 255، 256، 257، 258،	فلورنسا: 82.
261، 264، 265، 266، 267، 268،	فوا: 345.
269، 270، 271، 272، 273، 274،	فوجة: 86.
275، 276، 277، 280، 281، 283،	فور كليري: 373.
290، 296، 309، 323، 324، 325،	فوغالة: 55، 237، 246، 377، 378.
326، 327، 329، 330، 331، 333،	فيجي: 72.
334، 335، 336، 337، 338، 339،	(ق)
342، 343، 346، 362، 363، 365،	قابس: 251.

قائمة: 195، 199، 343.	فمار: 224.
القاله: 195.	القيطنة: 158.
القاهرة: 158، 298.	(ك)
القديس يوسف: 71.	كازان: 186.
القرم: 157.	كاسا بياندا: 68.
قسطنطينة: 46، 55، 87، 90، 102،	كاستيلوتشيرو: 67.
104، 107، 111، 112، 113، 114،	الكاف: 179، 244.
115، 116، 129، 131، 133، 134،	كالفني: 67، 218، 240، 241، 266،
136، 164، 167، 174، 175، 183،	267، 280، 305، 319، 320، 321،
185، 186، 187، 188، 189، 190،	389.
192، 193، 194، 208، 211، 212،	كاليدونيا الجديدة: 22، 26، 39، 41،
213، 214، 215، 216، 217، 218،	42، 43، 44، 45، 46، 48، 50، 52،
220، 225، 226، 227، 228، 229،	53، 55، 57، 60، 61، 62، 64، 65،
231، 232، 233، 234، 238، 239،	66، 68، 72، 73، 74، 76، 195،
242، 244، 245، 246، 247، 251،	197، 198، 199، 200، 201، 202،
254، 255، 256، 257، 258، 277،	203، 204، 205، 206، 207، 214،
278، 280، 285، 287، 291، 340،	215، 216، 217، 218، 219، 220،
341، 357، 358، 372، 375، 377،	222، 226، 227، 234، 242، 243،
378.	244، 245، 246، 247، 250، 253،
القصور: 376.	254، 258، 261، 262، 263، 264،
قطاي: 285.	266، 267، 277، 279، 281، 282،
القل: 400.	286، 287، 290، 296، 333، 343،
القليعة: 169.	344، 345، 346، 347، 348، 351،

(ل)	352، 354، 355، 357، 358، 359
لامالق: 146، 163، 164، 312.	361، 362، 363، 365، 367، 372
لبنان: 316.	373، 379، 386، 387، 388، 392
لقصر: 173، 175.	394، 402، 404، 405، 406، 407
اللّورين: 54، 376، 381.	408.
لويزيانا: 27.	كان: 69، 305، 307، 309.
ليبيا: 87.	كانالا: 72، 221، 279، 344.
اللّيرين: 69، 169.	كاينين: 37، 50، 57، 61، 67، 70.
ليزانفاليد: 154.	72، 177، 228، 229، 230، 231.
ليشانة: 238.	232، 271، 276، 326، 334، 335.
ليفورنو: 81.	336، 337، 338، 339، 340، 341.
(م)	كدية القمح: 372.
الماركيز (جزر): 36، 53، 396.	كوتي شيفاري: 67.
ماري: 73.	كورتني: 191، 193، 284.
مازونة: 147.	كورسيكا: 22، 44، 50، 52، 60، 66.
مالبوسكي: 164.	67، 68، 165، 175، 176، 190.
مالطة: 80.	191، 193، 226، 234، 240، 241.
ماهون: 110.	242، 253، 258، 261، 266، 267.
متيجة: 99، 100، 102، 108، 212.	280، 284، 285، 305، 319، 320.
مجانة: 131، 208، 209، 362.	372، 380، 389، 391.
المجاهرية: 224، 376.	كورو: 70.
المحيط الأطلسي: 70.	كوينين: 341.

المحيط الهادي: 72، 182، 207، 218، 386.	مصر: 22، 63، 82، 94، 160، 164، 296، 297، 298، 299، 303، 310، 362.
المحيط الهندي: 74.	معسكر: 103، 137، 138، 144، 158، 176، 263، 264، 371.
مدرونة: 253.	مدغشقر: 28، 74.
المدية: 91، 100، 151، 167، 291.	المغرب الأقصى: 103، 107، 110، 147، 176، 260، 304.
المدينة المنورة: 16، 19، 59، 95، 98، 106، 119، 229، 370، 405.	المغرب العربي: 325.
مديونة: 148، 150.	مغنية: 159.
المرسى الكبير: 92.	مقارين: 276.
مرسيليا: 32، 104، 108، 132، 146، 153، 191، 193، 269، 270، 271، 300، 301، 302، 362.	مقبرة أبي العباس المرسي: 304.
مستغانم: 133، 140، 170، 283.	المقرن: 285.
المسيلة: 131، 225، 246، 400.	مكة المكرمة: 59، 91، 93، 95، 98، 106، 119، 158، 173، 178، 189.
مشتى بن حبيبة: 372.	198، 356، 370، 403، 404، 405.
مشتى ثنية الفرادة: 372.	الملكية: 71.
مشتى سيدي عبيد: 372.	مليانة: 103، 137، 138، 144، 151، 162، 338، 339.
مشتى المشرع: 372.	مناصر: 165، 168، 169، 212.
مشتى ملال الشرقية: 372.	منورقة: 80.
مشتى ملال الغربية: 372.	المنية: 304.
مشونش: 174.	مودانيا: 314.
	موزاية: 91.

مونبلييه: 310.	وادي سوفلات: 210.
مونتيبيلو: 70.	الوادي: 286.
ميلة: 114، 182، 291، 292.	وادي الحليب: 187.
الميلية: 188.	وادي ريغ: 224، 237، 378.
(ن)	وادي الزناتي: 182.
نابولي: 80، 81، 82.	وادي سوف: 178، 179، 224، 280،
النزلة: 224، 229، 376، 377.	284، 285، 341.
نفطة: 173، 285.	وادي العرب: 175.
نو: 72، 356.	الوادي الكبير: 186، 187، 188.
نوميا: 72، 73، 198، 201، 203،	وادي النحي: 186.
204، 205، 206، 217، 218، 221،	واسيف: 172.
222، 243، 245، 247، 343، 346،	الودية: 186.
347، 352، 355، 356، 357، 359،	ورقلة: 178، 179، 211، 223، 224،
405.	225، 226، 234، 235.
نيساديو: 344، 345، 346، 349،	الولايات المتحدة الأمريكية: 27، 229،
351، 353، 394، 402.	317.
نيوزيلندا الجديدة: 72، 356.	الونوغة: 209.
(و)	وهران: 46، 90، 92، 107، 136،
واحة العامري: 54، 55، 67، 70،	143، 144، 178، 186، 223، 259،
182، 234، 235، 236، 237، 238،	261، 262، 263، 264، 265، 269،
240، 242، 248، 319، 345، 355،	274، 275، 283، 335، 371، 392،
360، 361، 377، 378، 382، 391،	396.
392، 399.	

(هـ)

هام (قلعة): 154.

الهند الصينية: 66، 75، 289، 329.

هنقلين: 174.

هولندا: 71.

هيرولت: 169.

(ي)

اليونان: 317.

فهرس القبائل والجماعات والمذاهب

أولاد بن قانة: 235، 236، 237، 238.	(أ)
أولاد خويدم: 147، 156.	الآسيويون: 41، 42، 64، 328.
أولاد داود: 237، 400.	آل الفكّون: 116.
أولاد رابح: 384.	الأتراك: 83، 87، 88، 90، 134،
أولاد رحمان: 224.	137، 370.
أولاد زكري: 237.	الأحناف: 94، 299، 302.
أولاد زيان: 171.	الإغريق: 18.
أولاد زيد: 400.	الأفارقة: 41، 42، 328.
أولاد ساسي: 151.	الإنكشارية: 64، 78، 82، 83، 84،
أولاد سديرة: 342، 343.	85، 86، 87، 88، 370.
أولاد سعد بن سالم: 156.	الأوراسيون: 54.
أولاد سعدون: 258، 259.	الأورييون: 40، 41، 47، 53، 54، 61،
أولاد سعود: 241، 400.	64، 188، 189، 221، 280، 284،
أولاد سلطان: 168.	316، 370، 377، 391، 395، 396،
أولاد سي أحمد: 156.	397، 402، 410.
أولاد سيدي الشيخ: 186، 187، 258،	أولاد إدريس: 224، 241، 246، 400.
259، 260، 266.	أولاد أيوب: 241، 400.
أولاد سيدي منصور: 173.	أولاد بلاح: 384.
أولاد صالح: 187.	أولاد بن عاشور: 186، 187.
أولاد عبد النور: 167.	أولاد بن عزّ الدين: 182، 185، 186،
أولاد عيدون: 185.	187، 188، 190، 191، 193، 372،
أولاد عيشة: 384.	381، 390، 391، 396.

أولاد قاسم: 384.	392، 399.
أولاد مسعود: 396.	(ت)
أولاد منصور: 396.	تاخريبت: 384.
أولاد موسى بن عبد الله: 384.	تاويزيانت: 384.
أولاد مولات: 224.	التونسيون: 24، 64، 66، 82.
أولاد نايل: 150، 151، 156، 209.	(ج)
أولاد يونس: 147، 148، 149، 152.	الجبابة: 399.
(ب)	الجرامنة: 258، 259، 265.
الباريسيون: 352.	(ح)
البراكنة: 168.	الحدادة: 384.
البروسيون: 376.	الحسينات: 170، 171، 371، 372،
بنو بوسليمان: 400.	396.
بنو جلاب: 232.	(د)
بنو زيان: 170.	الدروز: 316.
بنو زيوي: 169.	الدهالسة: 171.
بنو سليمان: 384.	(ر)
بنو عطاف: 173.	الرحمانية: 210، 215.
بنو علي أورزون: 167.	الرزوقات: 266.
بنو ملكان: 384.	الرّومان: 18.
بنو وجانة: 400.	(ز)
بنو يدر: 189، 193.	زتيمة: 169.
البوازيد: 54، 234، 235، 236، 237،	الزحافة: 384.
238، 240، 241، 378، 382، 383،	الزدامة: 171.

الزئوج: 64.	العوفية: 101، 129.
(س)	(غ)
سعيد أولاد عمر: 224.	الغراية: 130.
سعيد عتبة: 224.	الغواوي: 171.
السلمية: 224.	(ف)
(ش)	فليتة: 48، 150.
الشرفة: 48.	(ك)
الشعانية: 223، 224، 225.	الكاناك: 73، 207، 220، 221، 222،
(ص)	245، 246، 348، 352، 392.
الصبايحية: 150، 151، 194، 195،	الكراغلة: 84، 87.
240، 259، 265، 284، 372، 373،	(ل)
380.	لحالة: 384.
الصبيح: 152، 167.	الليبيون: 24.
الصبيحات: 148.	(م)
(ع)	المالكية: 125، 411.
العثمانيون: 49، 59، 89، 92، 95،	المزايون: 320.
98، 102، 106، 119، 370.	المسلمون: 48، 57، 107، 118، 120،
العرب: 58، 104، 134، 136، 221،	121، 122، 123، 124، 135، 166،
222، 305، 320، 327، 331، 332،	191، 214، 290، 301، 327، 380،
339، 346، 352، 353، 354، 360،	387، 390، 402.
387، 396، 404، 405.	المسيحيون: 160، 316، 317، 402،
عرب قبلي: 224.	407.
العلوج: 84.	المغاربة: 64، 108، 109.

المقرانيّون: 398.

ملاقو: 384.

الموارنة: 316.

الموريسكيّون: 99.

الميلانيزيّون: 392.

(ن)

النّمامشة: 285.

النّمساويّون: 70.

(هـ)

هاشم الشراقة: 311، 146، 139.

هاشم الغرابة: 311، 146، 144، 139.

الهنود: 41.

(ي)

اليهود: 391، 107، 61.

فهرس الموضوعات:

الصفحة	الموضوعات
1	مقدمة
13	قائمة المختصرات الواردة في البحث
15	مدخل مفاهيمي: النّفي لغة واصطلاحا
16	أولاً: النّفي في اللّغة العربية
18	ثانياً: النّفي في اللّغة الفرنسية
19	ثالثاً: النّفي اصطلاحاً
26	الفصل الأول: التشريع الفرنسي لعقوبة النّفي ومناطق نفي الجزائريين
27	أولاً: التشريع الفرنسي لعقوبة النّفي
27	1. النّفي في القانون الفرنسي 1670-1829
31	2. النّفي في القانون الفرنسي 1830-1850
38	3. النّفي في القانون الفرنسي 1851-1960
47	ثانياً: أسباب ومبررات تطبيق سياسة النّفي
48	1. الأسباب والمبررات السياسية والعسكرية
53	2. الأسباب والمبررات الاقتصادية والاجتماعية
59	3. الأسباب والمبررات الدينية والفكرية
61	ثالثاً: أنواع النّفي وعدد المنفيين
61	1. النّفي الإجباري
64	2. النّفي الاختياري
65	3. عدد المنفيين
67	رابعاً: مناطق نفي الجزائريين

67	1. كورسيكا
70	2. سانت مارغريت
71	3. غويانا الفرنسية
73	4. كاليدونيا الجديدة
75	5. أوبوك
78	الفصل الثاني: نفي السلطة الحاكمة وأعيان ونخبة المدن 1830-1843
79	أولاً: نفي السلطة الحاكمة
79	1. نفي حاكم البلاد الدّاي حسين
83	2. نفي جنود الإنكشارية
89	3. نفي باي التّيطري مصطفى بومزراق
92	4. نفي باي الغرب حسن باي
94	ثانياً: نفي أعيان ونخبة المدن
94	1. نفي محمد بن محمود بن العنّابي
100	2. نفي حمدان بن أمين السكة
102	3. نفي الحاج أحمد الشريف الزّهّار
105	4. نفي أحمد بوضربة
112	5. نفي الحاج حسن بن حمدان بن عثمان خوجة ورفقائه
113	6. نفي علي بن عيسى
115	7. نفي أحمد بن الحملّوي
116	8. نفي الأخوين حمّودة ومحمد الفكّون
118	9. نفي مصطفى بن محمد الكبّابطي
128	الفصل الثالث: نفي قادة وثوّار المقاومات الشعبية 1841-1863
129	أولاً: نفي الحسن بن عزّوز سنة 1841

129	1. تعريف موجز بالحسن بن عزّوز والأدوار التي لعبها
131	2. ظروف وملابسات القبض على الحسن بن عزوز
132	3. نفي الحسن بن عزّوز إلى جزيرة سانت مارغريت
137	4. مساعي الحسن بن عزّوز لإطلاق سراحه ثمّ وفاته بالجزائر
138	ثانيا: نفي زمالة الأمير عبد القادر سنة 1843
139	1. التعريف بزمالة الأمير عبد القادر
141	2. هجوم القوّات الفرنسية على الزّمالة
143	3. نفي أسرى الزّمالة إلى جزيرة سانت مارغريت
148	ثالثا: نفي الشريف بومعزة سنة 1847
148	1. تعريف موجز بالشريف بومعزة ومقاومته 1816-1847
152	2. استسلام الشريف بومعزة
153	3. نفي الشريف بومعزة إلى المتروبول
156	4. إطلاق سراح الشريف بومعزة وحياته بمنفاه الاختياري حتّى وفاته
158	رابعا: نفي الأمير عبد القادر سنة 1847
159	1. تعريف موجز بالأمير عبد القادر ومقاومته 1807-1847
160	2. ظروف وملابسات استسلام الأمير عبد القادر
164	3. نفي الأمير عبد القادر إلى المتروبول
166	خامسا: نماذج أخرى لنفي قادة وثّوار المقاومات الشعبية
166	1. نفي مجموعة من الزعماء والأهالي إلى جزيرة سانت مارغريت ما بين 1841-1843
169	2. نفي قادة وثّوار قبيلة بني مناصر
171	3. نفي وثّار مقاومة الشّريف محمد الغرنوق
172	4. نفي الحاج عمر

174	5. نفي الصادق بن الحاج وأبنائه
178	6. نفي الشريف محمد بن عبد الله
182	الفصل الرابع: نفي قادة وثوار المقاومات الشعبية 1864-1876
183	أولاً: نفي بورنان بن عز الدين وقادة ثورة الزواغة وفرجية سنة 1864
183	1. التعريف بثورة الزواغة وفرجية
189	2. نفي بورنان بن عز الدين
190	3. نفي قادة ثورة الزواغة وفرجية إلى المتربول
193	4. مساعي المنفيين لإطلاق سراحهم والعودة إلى الجزائر
195	ثانياً: نفي قادة وثوار انتفاضة سوق أهراس (الصباحية والكلوتي) سنة 1872
196	1. تعريف موجز بانتفاضة سوق أهراس ومحاكمة قادتها وثوارها
197	2. نفي بعض قادة وثوار الانتفاضة إلى سجون المتربول
198	3. نفي بعض قادة وثوار الانتفاضة إلى كاليدونيا الجديدة
208	ثالثاً: نفي قادة وثوار مقاومة المقراني والحدّاد سنة 1873
208	1. تعريف موجز بمقاومة المقراني والحدّاد
211	2. اعتقال قادة وثوار المقاومة
213	3. محاكمة قادة وثوار المقاومة
217	4. نفي قادة وثوار المقاومة إلى كاليدونيا الجديدة
224	رابعاً: نفي قادة وثوار مقاومة الشريف بوشوشة بتوقت سنة 1873
224	1. تعريف موجز بمقاومة الشريف بوشوشة سنة 1871
226	2. احتلال القوات الفرنسية لمدينة توقرت ونهاية مقاومة بوشوشة بها
227	3. نفي قادة وثوار مقاومة الشريف بوشوشة إلى المستعمرات العقابية
235	خامساً: نفي قادة وثوار مقاومة واحة العامري سنة 1876
236	1. التعريف بمقاومة واحة العامري

239	2. استشهاد القائد الأول للثورة والقبض على بن عيَّاش
241	3. نفي بعض قادة وثوار المقاومة إلى كورسيكا
243	4. نفي بعض قادة وثوار المقاومة إلى كاليدونيا الجديدة
250	الفصل الخامس: نماذج أخرى من حالات وفئات النفي
251	أولاً: نفي قادة وثوار انتفاضة الأوراس سنة 1880
251	1. تعريف موجز بانتفاضة الأوراس سنة 1879
254	2. نفي بعض ثوار الانتفاضة إلى كورسيكا
254	3. نفي بعض ثوار الانتفاضة إلى كاليدونيا الجديدة
255	4. نفي بعض قادة وثوار الانتفاضة إلى غويانا الفرنسية
259	ثانياً: نفي ثوار مقاومة الشيخ بوعمامة 1881-1883
259	1. تعريف موجز بمقاومة الشيخ بوعمامة 1881-1883
262	2. نفي بعض ثوار المقاومة إلى كاليدونيا الجديدة
265	3. نفي سليمان بن زيّان إلى غويانا الفرنسية
267	4. نفي الشاعر محمد بلخير والشيخ بن دويّنة إلى كورسيكا
268	ثالثاً: نفي الجزائريّات إلى المستعمرة العقابية غويانا الفرنسية
269	1. نفي رُقِيّة بنت الحاج عبد الله
270	2. نفي عائشة بنت العباس
271	3. نفي فاطمة بنت سي علي بن العربي
271	4. نفي مسعودة نايت كمون
272	5. نفي العلمية بنت رحلي
273	6. نفي فاطمة نايت مزيان
275	7. نفي عربية بنت مقدم
276	8. نفي فاطمة بنت جلّول

277	رابعاً: نفي المخالفين للقانون العام
278	1. نفي مرتكبي جريمة السرقة
283	2. نفي مرتكبي جريمة القتل
287	3. نفي مرتكبي جريمة الاغتصاب
289	خامساً: نفي الجزائريين إلى أوبوك بجيبوتي 1884-1886
290	1. المنفيون إلى المستعمرة العقابية أوبوك
291	2. نماذج من نفي الجزائريين إلى أوبوك
296	الفصل السادس: حياة وأوضاع المنفيين بمنفاهم
297	أولاً: حياة وأوضاع المنفيين إلى مصر
297	1. محمد بن محمود بن العنّابي
301	2. مصطفى بن محمد الكبابي
305	ثانياً: حياة وأوضاع المنفيين إلى المتروبول
306	1. حياة وأوضاع منفيي زمالة الأمير عبد القادر بجزيرة سانت مارغريت
312	2. حياة وأوضاع الأمير عبد القادر وأسرته ورفقائه في المنفى
320	3. حياة وأوضاع بعض منفيي كالفي بجزيرة كورسيكا
324	ثالثاً: حياة وأوضاع المنفيين إلى المستعمرة العقابية غويانا الفرنسية
324	1. رحلة المنفيين إلى المستعمرة العقابية
326	2. عمل المنفيين
328	3. التغذية
329	4. الصحة
330	5. الزواج
333	6. التعليم
333	7. العقوبات داخل المنفى

337	8. عمليات فرار المنفيين
340	9. تبادل الرسائل بين المنفيين وأهاليهم بالجزائر
343	10. عودة المنفيين إلى الجزائر
344	رابعا: حياة وأوضاع المنفيين إلى المستعمرة العقابية كاليونان الجديدة
344	1. عمل المنفيين
347	2. التغذية والنظافة
348	3. الصحة
349	4. الزواج
352	5. التعليم
353	6. الجانب الديني
354	7. العادات والتقاليد
356	8. عمليات فرار المنفيين
359	9. تبادل الرسائل بين المنفيين وأهاليهم بالجزائر
360	10. العفو عن أغلب المنفيين وعودة بعضهم إلى الجزائر
365	الفصل السابع: انعكاسات سياسة النفي على الجزائريين
366	أولا: الانعكاسات السياسية والعسكرية
366	1. الانعكاسات السياسية
368	2. الانعكاسات العسكرية
369	ثانيا: الانعكاسات الاقتصادية
370	1. حجز ومصادرة الممتلكات
380	2. فرض الضرائب والغرامات الحربية
385	ثالثا: الانعكاسات الاجتماعية
386	1. على المنفيين بمفاهيم

396	2. على الجزائريين داخل البلاد
401	رابعاً: الانعكاسات الدينية والثقافية
402	1. على المنفيين بمنفاهم
410	2. على الجزائريين داخل البلاد
414	الخاتمة
423	الملاحق
459	قائمة المصادر والمراجع
527	الفهارس
528	فهرس الأسماء والأعلام
550	فهرس الأماكن والبلدان
564	فهرس القبائل والجماعات
568	فهرس الموضوعات
ملخص أطروحة الدكتوراه	

ملخص أطروحة

الدكتوراه

ملخص أطروحة الدكتوراه:

يتناول هذا البحث موضوع "سياسة النفي الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين فيما بين 1830-1900". حيث تعتبر هذه السياسة من أبرز السياسات العقابية التي طبقتها فرنسا في الجزائر بما يخدم أهدافها ومخططاتها ذات الأبعاد المختلفة. لذا فقد كانت رُكنا أساسيا ضمن الاستراتيجية والخطّة الشاملة للاحتلال الفرنسي، وبدأ بتطبيقها منذ الأيام الأولى لوجوده بالجزائر، واستمر اللجوء إلى هذه السياسة العقابية طوال سنوات القرن التاسع عشر.

ولم تكن عقوبة النفي تشمل في الواقع حالات فردية فقط، بل أخذت في بعض الأحيان طابع العقوبة الجماعية، ومست أيضا كلا الجنسين. كما أنّ تطبيق السلطات الفرنسية لهذه السياسة لم يكن حكرا فقط على المعارضين من النّخب والعلماء، أو الثّائرين من الجزائريين؛ بل شمل ذلك أيضا المُخالفين للقانون العام، المتورّطين في ارتكاب الجرائم المختلفة، كإحدى الوسائل الرّدعية التي طُبقت في حقّهم.

ونهدف من خلال هذا البحث إلى دراسة ورصد مختلف الجوانب المتعلقة بسياسة النفي العقابية التي طبقتها سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر من: تشريعات النفي، وأسباب النفي، وأنواع ومناطق النفي، وفئات النفي، وحياة وأوضاع المنفيين في المنفى، وما لهذه السياسة من انعكاسات على المنفيين بصفة خاصّة، والمجتمع الجزائري بصفة عامّة، فيما بين 1830-1900.

PhD Thesis Abstract:

This research examines "the French exile policy in Algeria and its repercussions on the Algerian population between 1830 and 1900". This policy stands as one of the most significant punitive measures implemented by France in Algeria, serving its multifaceted objectives and strategic plans. The practice of exile constituted a fundamental component within the comprehensive strategy of French occupation, implemented from the earliest days of colonial presence in Algeria and consistently employed throughout the nineteenth century.

Notably, the application of exile extended beyond individual cases, occasionally assuming the character of collective punishment and affecting both genders. The French authorities' implementation of this policy was not exclusively directed at opposing intellectuals, scholars, or Algerian revolutionaries; it also encompassed individuals who violated common law, serving as a deterrent measure for various criminal offenses.

This research aims to examine and document the diverse aspects of the punitive exile policy implemented by French occupation authorities in Algeria between 1830 and 1900, including: exile legislation, grounds for exile, types and geographical areas of exile, categories of exiled individuals, living conditions of the exiled in their places of banishment, and the implications of this policy on both the exiled individuals specifically and Algerian society generally.

PhD Thèse Abstract:

Cette recherche se traite le thème "La politique française d'exil en Algérie et ses effets sur les Algériens entre 1830–1900". Cette politique est considérée comme l'une des politiques punitives les plus importantes que la France ait mises en œuvre en Algérie afin de servir ses différents objectifs et projets. Elle constituait donc un pilier essentiel de la stratégie et du plan global de l'occupation française, et elle a commencé à la mettre en œuvre dès les premiers jours de sa présence en Algérie, et le recours à cette politique punitive s'est poursuivi tout au long des années du XIXe siècle.

En réalité, la punition de l'exil ne concernait pas seulement des cas individuels, mais prenait parfois le caractère d'une punition collective et touchait également les deux sexes. De plus, l'application de cette politique par les autorités françaises ne s'est pas limitée aux seules élites et universitaires de l'opposition, ou aux révolutionnaires algériens; au contraire, cela incluait également les contrevenants au droit public, impliqués dans la commission de divers crimes, comme l'un des moyens de dissuasion appliqués à leur rencontre.

A travers cette recherche, nous visons à étudier et suivre différents aspects liés à la politique punitive d'exil mise en œuvre par les autorités d'occupation françaises en Algérie, notamment: la législation sur l'exil, les motifs de l'exil, les types et zones d'exil, les catégories d'exil, les vies et conditions. des exilés en exil, et les répercussions de cette politique sur les exilés dans leur ensemble, et sur la société algérienne en général, entre 1830–1900.